



۹۳

الطاري خان  
٤ - ١

A0517



سم ماه ذی قعد  
داعل کتابخانه گرایه

۱۸۸۱ هجری

## فتاوی قاضیخان

در فقه حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مغنیہ سوپریم کورٹ و مولوی حافظ  
احمد کبیر امین مدرسہ الہیہ ہمارو مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل  
کلیے و مولوی غلام عیسی متعلق صدر دیوانی و مولوی تیز الدین ارزانی ہمارا جلد اول  
طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیتھوگرافک ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد ثالث

از کتاب الاجارٹ ما کتاب القسمہ بیانصد و ہشتاد و پنج صفحہ

س ۱۳۵۵ سنہ عیسوی

تقریباً  
۱۹۵۸ء



٣٧٦  
عن عبادة بن الصامت <sup>رضي الله عنه</sup> قال سئل  
لو قال الله عز وجل يا عبادة  
ثم جاء بعبادة عن محمد بن  
تقبل

## فهرست جلد ثالث فتاوی قاضیان

کتاب الاجارات

فصل في الغطاء التي يعقد

فيها الاجارة وفي تطبيق انعقادها بالشطر وتطبيق انفساخها وتعدد انعقادها ٢٠

فصل في اجارة الطويلة ١٢٠

فصل في اجارة الوقت وما لا يميم ٢٥٨

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر

وفيما لا يجب ٣١

باب في الاجارة الفاسدة ٢٢٠

فصل في الاجر المشترك

فصل في الحامي والثاني ٧٠

فصل في الغمالم وما يرجع اليه ٧٢

فصل في البقار والرأي ٧٣٠

فصل في القصار ٧٨

فصل في الخياط والنساج ١٢٠

فصل في الحفار ٩٠

فصل في الحارة الدواب والافمان

فيما يجب وفيما لا يجب ٩١

فصل فيما يكون تضييع الدواب والال ٩٩

فصل في تنوع الاجارة ١٠٩

.....	فصل في ما ينتقض به الإجارة	١١٧
.....	وما لا ينتقض به	١١٨
.....	فصل في الإجارة الظئر	١١٧
.....	فصل في اختلاف الأجير في الساجر	١٢٠
.....	كتاب في الدعوى والبيعات	١٢٤
.....	فصل في معرفتها هل القضاء	.....
.....	والدخل في القضاء والتخريف عنه	١٢٩
.....	باب الدعوى	١٣٩
.....	فصل في الدعوى بخلاف	.....
.....	التهامة وما يصير به متنازعا	١٥٤
.....	فصل في دعوى المنقول	١٩١
.....	فصل في دعوى الدور والأرضية	١٤٥
.....	فصل في دعوى الملك بسبب	٢٠٥
.....	فصل في دعوى النكاح	٢٢٠
.....	فصل في ما يتعلق بالنكاح من الهمم	٢٠٥
.....	والولد وغير ذلك	٢٢٥
.....	فصل في الخصومة بين الزوجين في القتل	٢٣٣
.....	باب دعوى الحائط والطريق	٢٣٥
.....	باب اليمين	٢٣١
.....	باب ما يجلز دعوى الذي قبل القضاء أربعة	٢٤٥

- فصل ..... في لزوم حرق قضاء القاضي له
- ومن لا يجوز وما القاضي ان يضل ..... ٣٩٨
- فصل ..... في ما يقضي في الجتهادات وما ينفذ
- تضاؤه وما لا ينفذ ..... ٣٩٩
- كتاب ..... الشهادات
- باب ..... فيمن لا يجوز شهادتهم ..... ٣٩٩
- فصل ..... فيمن لا تقبل شهادته لنفسه ..... ٣٩٩
- مس ..... الالتركية ..... ٣٩٩
- فصل ..... فيمن لا تقبل شهادته للثمة ..... ٣٩٩
- فصل ..... فيمن لا تقبل شهادته الباطلة منهادة ..... ٣٩٩
- الانسان على فعل نفسه ..... ٣٩٩
- فصل ..... في الشهادة التي تخالف الدعوى ..... ٣٩٩
- فصل ..... في تكذيب الشهود ..... ٣٩٩
- فصل ..... في الشهادة بشهاد بعد ما اجتزأ الحق ..... ٣٩٩
- وما يحل له ان يشهد والشهادة على الكتاب ..... ٣٩٩
- فصل ..... في الشهادة على الشهادة ..... ٣٩٩
- فصل ..... في كتاب القاضي للقاضي ..... ٣٩٩
- كتاب ..... الوكالة ..... ٣٩٩
- فصل ..... في التوكيل، بالمصومة من غير رضا المضم ..... ٣٩٩
- فصل ..... في التوكيل بالبيع والشراء ..... ٣٩٩

٣٣٩	فصل في التوكيل بالتكاح والطلاق والعناق
٣٥١	مسائل التوكيل بالطلاق والعناق
٣٥٤	كتاب الكفالة والحوالة
٣٩٣	فصل في الكفالة بالمال
٣٩٩	مسائل الأمر
٣٧٧	فصل مسائل السفينة
٣٧٩	مسائل الحوالة
٣٩٤	كتاب الصلح
٣٩٤	باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصول
٣٩٥	فصل في الصلح عن الدين
٣٩٩	فصل في الإبراء
	باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات
٥٠٣	والضمونات والجنايات والحدود والمحقق
٥٠٩	باب الصلح عن العقار وما يتعلق به
٥١٣	فصل في الصلح عن دعوى العقار
٥١٨	باب في الخيطان والطريق ومجان الماء
٥٢٩	فصل في ما يجوز لأحد الشريكين أن يفعل في الشريك
٥٣٣	فصل في المهادنة
	فصل في ذكر الفاظ تكون اقرا بالملك
٥٣٧	المخاطب وما لا يكون

٥٣٥	كتاب	الاقترار
٥٣٥	فصل	فيما يكون اقرارا
	فصل	فيما يكون اقرارا بيني
٥٣٦	او بين شيئين	
٥٣٦	فصل	في الرجوع عن الاقرار
٥٣٦	فصل	في القرض والابراء
٥٣٦	فصل	في اقرار المريض
٥٣٦	كتاب	القسمة
٥٣٦	فصل	في قسمة الدار والعقار
٥٣٦	فصل	فيما يدخل في القسمة
٥٣٦	فصل	في قسمة الوصي والاب

تمام شد فهرست جلد ثالث فتاوى قاضى خان



فصل في الألفاظ التي يتعقدها الجارة وفي تعليق

انعقادها بالشروط وتعليق انقاسها وتجدد انعقادها

بعد انقاسها في الإبراء عن الجارة قبل وجوبها . رجل قال لغيره اشتريت منك

خديت بك هذا شهرا بكذا الكلف فاسدة . ولو قال وهبت منك منفعة هذه

الدار شهرا بكذا أو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهرا بكذا كانت الجارة

جائزة لأن الجارة تمليك المنفعة المعدومة بعوض وبيع المعدوم باطل

لا يجوز تمليكها بلفظه البيع والشراء أما تمليك المعدوم بما سوى البيع والشراء

جائز كالوصية ونحو ذلك فلو لم يجز تمليكها بما سوى البيع والشراء ينسد

باب الأجارة . وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فأنكر المالك

عليه فصالحه على سكران بيت معلوم من هذه الدار عشر سنين جائز فلو أن

المالك أجّر هذا البيت من الذي صالحه جائز في قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز

في قول محمد رحمه الله . ولو أن المالك باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز

لأن تمليك السكنى بعوض أجارة والأجارة لا تستغنى بلفظ البيع . رجل

قال لغيره بعت منك منفعة هذه الدار شهرا بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خدمة

العبد شهرا بكذا أو قد ذكرنا . ولو قال جرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا

ذكر في بعض الروايات أنه لا يجوز وإنما يجوز الأجارة إذا أضيفت إلى الدار

لأن المنفعة . وذكر في شرح الإسلام المعروف بنحو ما مر أنه إذا أضاف

الأجارة إلى المنفعة جائز أيضا فإنه ذكر في الكتاب إذا قال وهبت منك منفعة

هذه الدار شهرا بدوهم جائز وإنما لا يجوز إذا أضاف البيع إلى المنفعة

الدار لأن منفعة الدار لا ينفد بلفظ البيع . ولو قال اعرت منك داري  
 هذه شهرا يدبرهم كانت اجارة بمعاينة لان الاعارة بعوض تكون اجارة  
 . ولو قال اجرت منك داري هذه شهرا يفرض كانت اجارة فاسدة  
 ولا يكون اعارة لانه الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بميزة البيع  
 في الاعيان ولو قال اجرت منك هذه العين يفرض كان باطلا او فاسدا ولا  
 يكون هبة وكذا الاجارة اما الاعارة ما خذ من التعاوير والتداوي والتعاور كما  
 يكون يفرض يكون بعوض والتعاوير بعوض يكون اجارة . ولو دفع  
 داره الى رجل على ان يسكنها ويرمها ولا اجرة عليه كانت اعارة فانه ذكر في الأصل  
 ان اشتراط المنفعة على المدفع اليه بميزة اشتراط نفقة المستأجر على المستجير  
 وبين لك لا يبطل الاجارة . وسئل عن الخير اجرتك داري هذه راس الشهر  
 كل شهر بهكذا اجارة في قولهم . ولو قال اذ جاء راس الشهر فقد اجرتك  
 هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقهاء ابو الليث رحم وابوبكر الاصمعي  
 رحم يجوز ذلك وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يجوز لانه تعليق  
 التمليك بعوض فلا يصح كماله عليها بشرط اخر والذي يؤيد قوله ما ذكر  
 في الجامع الصغير رجل حلف ان لا يحلف ثم قال لامرأته اذ جاء غدا فانت  
 طالق كان حائنا في يمينه . والذي يؤيد قول الفقهاء ابي الليث ما  
 ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال بطلت خياري غدا او قل  
 ابطلت خياري اذ جاء غدا كان ذلك جائزا . قال وليس هذا كقولهم ان  
 لم نعمل كذا فقد ابطلت خياري فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجزى لاحالة  
 . ولا جردار كل شهر بكذا ثم قال اذ جاء الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقهاء



أبو بكر الملقب بـ ربح كايوم تعليق الاجارة بجميع الشريعة تعليق فتاها بمشهور وغيره  
 من الاوقات ومسئلة المنتع بتعليق ابطال الحيات وتو يد قوله . وقال شمس الائمة  
 الشيخية قال مضافا بنا ربح اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح  
 وتعليق الفسخ بجميع الشهر وغيره من الايام والفتوى على قوله وذكر رحمه الله  
 ان تعليق الحيات بالشرط المتعارف جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا  
 قال الحياط ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطت غدا فلك درهم فلان  
 الحياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غد وما خطته حططت غداك درهماً فانه  
 يجوز ذلك . رجل قال لغير اجرتك دابتي هذه غدا بدهم فاجرهما اليوم  
 غير الثالثة امام فجاء الغد وارا المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية  
 فيه روايتان عن اصحابنا ربح في رواية الاول ان يفسخ الاجارة الثانية وفي  
 اخذ نصير رحمه الله في رواية ليس له ان يفسخ الثانية . وبه اخذ الفقيه  
 ابو حمزة رحمه الله والفقيه ابو الليث وشمس الائمة الحلواني ربح وهو قول  
 عيسى بن ابان ربح وعليه الفتوى . وذكر شمس الائمة الشيخية رحمه الله  
 الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يظهر الثانية في حق  
 الاول ولو كانت الاول ناجزة لا يظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت  
 الاولى مضافة لا الغد ثم اجر من غير اجارة ناجزة . ولو كانت الاجارة الاولى  
 مضافة الى الغد فرباع من غير ذكر في المنتع فيه روايتان في رواية قال ليس للأجر  
 يبيع قبل مجي الوقت . وفي رواية قال اذا باع لوجه قبل مجي الوقت صح  
 ملصق والفتوى على انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار  
 شمس الائمة الحلواني ربح اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء وجه

في العدة تحمل حتى وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل  
 لا يبرء الاجارة واذا ابر الرجل اجارة ناجزة فاجر من غيره لا ينفذ الاجارة الثانية  
 في حق الاجر حتى تنال الاجرة المستاجر الاول لو تقاضا الاجارة لا يجب عليه ان يسله  
 الى الثاني فصل في البيع اذا تنفع البيع بما هو مخ من كل وجه كان الاجر ان يسل للمستاجر  
 . اصل المسئلة ما ذكر في ادب القاضي . غير انه يذهب لثنايخ فيه اثنتان لعلها  
 يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه الشراء فاقدم المدعى عليه للمستاجر فادعى ان  
 ان يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبت باقراره لا يكون فوق  
 الثابت عينا . ولو اجره فباع من اخر له البيع في حق الاخر واذا انكر بيعه  
 كان له ان يحلفه . ولو ان المدينين ادعى الاجارة فاقدم المدعى عليه باجارة  
 احدهما لم يكن للاجر ان يحلف لغير اجارة احدهما لما ثبت باقراره وصار كانه  
 اجرته اجنلا يبيع الاجارة الثانية فلا يكون له ان يحلفه ولو اجره ابنته من  
 رجل فاجرهما من غيره وسلم وجاء الاول واراد ان يقيم البيعة على الاجارة  
 ان كان الاخر حاضرا قبلت بيئته عليه وان كان هو مقرا باجارة الاول لان  
 اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الاخر غائبا لا يقبل بيئته الاول  
 على الثاني لان يد الثاني امانة فلا يكون خصما للمدعى ولو اجره فباع وسلم  
 فباع المستاجر وادعى الاجارة قبلت بيئته على المشتري . وان كان الاخر غائبا  
 لان المشتري يد المالك لنفسه فكان خصما لكل من يد حقا في ذلك العين .  
 وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم فرائزعه من يده بغير اذنه  
 وباع وسلم فرائزعه المرتهن وادعى الرهن واراد ان يسترده من المشتري  
 واقام البيعة على الرهن قبلت بيئته وان كان الرهن غائبا فيؤخذ العين

من يد المشتري فيسلم إلى المثلين لما قلنا . ذكر مسئلة الرهن في الرهونات  
ومسئله الاجارة في المختصر . ولو اجتمع غير اجارة فاجرة ثم بلغ من  
غيره لا يتخذ بيعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اختلفوا  
فيه والمصحيح انه لا يملك الفسخ . رجل قال لغيره اجرتك هذه الدار سنة  
بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بالف وهو اني درهم ويكون القول  
العام نصف الاول كالوابع بالف ثم باع بالكثر يفسخ الاول وينقذ الثاني . قالوا ولنا  
وجه الله وفيه نوع الشكال وهو انه لو جعل هذا نصف الاول ابتداء لاجارة ينبغي  
ان يجوز الاجارة في الشهر الاول فيجب ان يبيح كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار  
عند تجديد كل شهر . كما لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا . قال الفقيه ابو الليث  
رجح انما يجعل هذا نصف الاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا  
غلط في التفسير لا يزيده الا لاف لانها لم يقصد انفسخ الاول . فلو ان الاجارة قصد  
الرجوع وادعى المستاجر الغلط في التفسير قال هو لا يابني ان يكون القول قول الآخر  
اما لانه هو المتكلم فيكون القول في البيان قوله . ولان هذا ابتداء ظاهر فيكون  
القول قول من يملك الابتداء كما لو تواضعا على بيع التلجئة ثم باشر البيع من غير شرط  
كان المعتبر هو البيع الظاهر لان يتفقا على انهما باشرا على تلك المواضعة . رجل قال  
لغيره اجرتك دار في هذه يوما واحد او سنة بما نأفكها كان عليه اجر التلجئة  
يوم واحد والباقي يكون بما نأفكها قال لا تصح بنفي الاجارة فما سوى اليوم . رجل  
غصب من رجل دارا فجاء الغصب منه الى الغاصب وقال الدار داري فاخرج  
نها فان لم يخرج فمليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رجح ان كان الغاصب  
جاحدا ويقول الدار داري فاقام الغصب منه البيت بعد سنة اقاله <sup>بفسخ</sup>

له بالدار ولا اجر له على الغاصب وكان الغاصب مقر انهما اللغصوب منه فقال  
 له صاحب الدار اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج وبكث  
 زمانا يلزمه مائة رجل اكثرى دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له  
 رب الدار ان فرغتم اليوم والاخرى عليكم كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا ولا استكرى  
 مقر له بالدار قال محمد رحمه الله يلزمه مائة من الاجر قال هشام قلت لمحمد سرج الا  
 يجعلها في مقدار ما ينقص مائة منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها  
 الى ذلك الوقت والاجلها بعد ذلك بما قال كل يوم رجل استاجرنا كل شهر ثلاثة  
 دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضيت كل شهر خمسة دراهم ولا تفرغ  
 الحانوت ولم يقل المستاجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه  
 لما سكن فقد رضي بذلك ولو قال للمستاجر لا ارض بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه  
 الا الاجر الاول الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا ارضي  
 فترك بعد هذا الان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم  
 عنده كان عليه كل يوم درهم رجل استاجر رجلا ليعمل له ارضه فاعلموا  
 كل شهر بكذا فمات المستاجر بعد زمان فقال الوصي للمستاجر عمل على ما كنت تفعل  
 فان لا احسن عنك اجرك فاقى على ذلك ايام فباع الوصي الارض فقال المشتري  
 للاجير عمل عملك فان انا اعطيتك الاجر فلو امكن اعمالك الاجر فجوز المستاجر  
 يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي اعمل عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له  
 المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا ان ما يجب تركه الميت يكون من الميراث  
 وما يجب الوصي والمشتري يكون اجر المثل اذ لم يعمل بالمسمى رجل اراد ان يستأجر  
 غلاما فقال لصاحب الغلام هو صغير وقال المستاجر هو بعشرة وافترقا على ذلك فانه

يكون مضمون وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو كان المستاجر يريد يشرع  
 وقبض الفلألم قال بعضهم يجب اجار المثل لا يزاد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والجميع  
 انه يلزم الاجار الذي صرح به المستاجر . رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على ان يزرع  
 على كذا وكذا ففعله قال ابو يوسف سرح يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب  
 بمنزلة الاجير المشترك . رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل ان يقضى  
 مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي الاجار الى ان يده له الزرع لان الاجارة كما  
 تنقضي بالامدار ينقضي بالامدار . وكذا الوات الموأجر وبقي المستاجر ببقية الاجارة  
 الى ان يده له الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقوله القياس يوم الاستأجر  
 بقطع الزرع وفي الاستحسان يقر له ان شئت فاطع الزرع في الحال وان شئت  
 فتركه في الارض الى ان يده له . وعليك لصاحب الارض اجار مثل الارض ولا يقال  
 عندنا المنافع لا تقوم الا بالعقد او شبهة العقد فكيف تقوم المنافع ههنا  
 بغير عقد . لا فأنقول القأ يقضى باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر للمقدار الجار  
 في تلك المدة فيقضى بذلك على المستاجر ولا يقضى باجر المثل لانه مجهول وابتداء  
 القعد بالاجر المجهول باطل وما لم يقض القأ عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . ولو استأجر أرضا وزرع فيها  
 رطب او غيرهما شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضر ب الارض  
 للمستاجر قيمة الاشجار مقلوعة . وقال بعضهم يطالب رب الارض المستاجر بقطع الاشجار  
 وتفريغ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان في حان زرع فانقضت المدة لا يضر  
 للاشجار غاية مقلومه بخلاف الزرع فيأمره بتفريغ الارض عن الاشجار والرطوبة  
 وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارص بالقيمة اذا لم يكن في قطع الاشجار

من نفسه بالارض فلو كان نفع كان له ان يتركها للاجبار عليه بغيرها فلو لمعه نفع  
 لا يضره من نفسه . رجل استاجر على بيت ووضع عليه دنانير خيل وانقضت مدة  
 الاجارة فاجل المستاجر رفع الدنانير فالراي انظر ان كان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يوم  
 المستاجر المرفوع لانه يمتنع في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يبق للمستاجر بحيث  
 فافهمه وان شئت فاستاجر البيت الى وقت بلوغه خالما ببقوله استاجر البيت الى  
 بلوغه التزام اجرا مثل كما قلنا في نقل المتاع وتنتج الحانوت ولا يكون له ان يلتزم  
 ما دون اجرا مثل ولا الرب البيت ان يطالبه بالزيادة على اجرا مثل وموت الكاري  
 فالمرئ لا يبطل الاجارة والمستاجر ان يركبها بذلك الاجرة ياتي مأمنا لانه في المفاضلة  
 على نفسه وماله وليس هناك فاض يرفع اليه الامر فهو الاجرة الدابة فان بلغ مأمنا  
 لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك فاض يرفع الامر اليه لانه  
 يقدر على ان يستاجر الى من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكنه ان يمكث في ذلك  
 المكان فتبطل الاجارة لزوال العذر . ويبطل الاجارة بموت الاجر عند اختلاف الشافعي  
 رحمه الله ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا يبلغ المبيى وتبطل بموت الزوج  
 ولو اجار رجلان دارا ثم مات احدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضي  
 وارث الميت وهو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضي به المستاجر وان كان  
 هذا الجارة للشاع في نصيبه لكنها من الشريك وكذا لو مات احد المستاجرين . وان  
 مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة  
 لا يبطل كما لا يبطل بموت الوكيل . رجل استاجر دابة الى موضع باربعة دراهم على  
 ان يرجع في يومه فاذ فرج بعد خمسة ايام فالراي عليه درهمان لانه خلفه الرجوع  
 فسقط عنه اجر الرجوع ويبقى اجر الذهاب . رجل استاجر دارا شهر افسكنها

شهرين ذكره الاصل انه لا يلزمه اجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاستقلال  
وغيره فانه ذكره للمسئلة في الحمام واجاب كما ذكره الدار والحمام معدل للاستقلال  
وفي بعض الروايات قال يلزمه اجر الشهر الثاني ومن اصحابنا فروا بين الزكاة  
فتاوا اذ لم يكن معدل للاستقلال لا يلزمه اجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وكان  
معدل للاستقلال يلزمه اجر الشهر الثاني سواء استاجر حله او دارا او رضاء عليه  
الفتوى وان مات المواجه فسكر المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجر ما سكن  
بعد الموت لانه ليس بفاسخ السكن بل هو ما خرج من الاجارة . ومنهم من سوى  
بين هذا وبين المسئلة الاولى . قال ولاننا راجح وينبغي ان لا يظهر الانقضاء معنا  
مالم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدل للاستقلال او لم يكن لان موت احد  
المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عند خلوها للشايع رحمه الله فاذا كان  
مختلفا فيه لا يظهر مالم يطالبه الوارث بالتفريغ او بالتزام اجر اخر ولا تنقضي  
مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكر المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه  
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة . وكذا لو انقضت المدة  
والمستاجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر رجل اجر دار  
او حانوته كل شهر بل هم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر  
فان خرج المستاجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومناعه فيها لم يكن للأجر ان يفسخ  
الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان اراد ان يفسخ عند غيبة المستا  
قال بعضهم يولج الدار من انسان اخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر  
يفسخ الاجارة الاولى ويفتد الثانية فتخرج المرأة من الدار ويسلم الى الثاني<sup>٢</sup>  
وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد رحم . رجل باع شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام

ثارا وان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غير  
 جازد ينتقض البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا . فان كان حاضرا وقد كان  
 اجر داره كل شهر حقة تفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواجر للمستاجر في الشهر  
 الاول نحت الاجارة التي بيننا في داركنا اذا جاء راس الشهر وعلمت المشتري  
 لم يجوزوا هذا الطريق لانه فيه تعليق التفسخ بحجى الشهر وكما لا يجوز تعليق  
 الاجارة بحجى الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها . وقال بعضهم  
 يقول المواجرة اخر الشهر مرة اخرى نحت الاجارة حين يهل الحلال وفيه  
 من المحرج ما لا يخفى . وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا  
 بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعا بخلاف القبا  
 فلا يقاس عليه الاجارة . وذكر شمس المأنة الشيخ ميراج ان لكل واحد منهما التفسخ  
 عند راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني وما او يومين لزمه . ولو قال نحت الاجارة  
 التي بيننا راس الشهر الثاني فان ذلك لان اضافة الاجارة جائز فكذا لا يضاف  
 التفسخ . وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الحلال حقة لو مضت تلك الساعة  
 لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت  
 التفسخ اول الشهر واول شهر الليلة الاولى ويومها واليه اشارة ظاهر الرواية  
 وعليه الفتوى . رجل اجر داره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستاجر  
 وهبت منك جميع الاجارة وقال ابرأك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله  
 وابي يوسف الاول ولا يصح في قول ابى يوسف الآخر . ولو قال ابرأك عشرين  
 من هذا الاجار وقال عن تسعائة من الف صح عندهم . ولو قال بعد ما مضت  
 اشهر من وقت الاجارة ابرأك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول



ابن يوسف ربح بيع ابراهه عاشره ولا يبيع عما يستقبل . ولو كان تجيل الاجرة شرطاً في  
 الاجارة فزوجهت الجهر وبراءة عن الاجرة ثم قلم . ولو اجرة له فزوجهت الاجرة  
 صحه قلم . ولو اجرة له فزوجهت اجرة رمضان قال للفقهاء ابو القاسم  
 ان استاجرها سنة تجاز ان استاجرها مشاهرة لا يبيع الا اذا هب بعد ادخل  
 شهر رمضان قال للفقهاء ابو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد ربح وبه تأخذ  
 ولو قال اجرتك هذه الدار كل شهر كذا على ان اهلها اجروا شهر رمضان كانت الاجارة  
 فاسدة . رجل اجار داره سنة بعيد ثمان الاجار اثنى العبد من ساعته لم يجزئها  
 الا ان يكون تجيل الاجرة شرطاً في الاجارة اولى لم يكن شرطاً في الاجارة لكنه جعل ولو اجرة له وبثوب  
 بعينه او بعيد بعينه فقال المستاجر ذهب لك هذا العبد ان قبل المستاجر طرحة  
 فلا لان فية الاجر منه اذا كان بعينه يكون فسخاً للاجارة فلا يبيع من فيه قوله  
 الاجارة اذا باع المستاجر او اذا استاجر ان يفسخ بعه اختلعت الروايات فيه  
 والصحيح انه لا يملك الفسخ ولو باع الراهن الرهن بغير ان كان للرهن من يفسخ بعه

### فصل في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخرجها الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح وقبلها بعض اهلنا  
 وردها البعض وهي على وجهين . احدهما انه اذا اراد ان يوجر لكرم اجارة طويلة  
 او الارض وفيها نزع ببيع الانعام والزرع باصولها من الكثرة يريد الاستيعاب من  
 معلوم يسلم فزوجهت الارض مدة معلومة تلك سنين او اكثر فزوجهت يعلم من  
 اخر كل سنة او كل سنة اشهر بما له معلوم على ان يكون اجرة كل سنة من السنين الاولى  
 غير الايام المستثناة منها من تلك الاجرة كذا وبقيته مال الاجارة يكون بمقابلة  
 السنة الاخرة وان يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الاجارة في ايام الخيار . والوجه

الثاني لهذه الاجارة ان يدفع الاجاراء والزرع <sup>المذكور</sup> في الارض معااملة الى  
 الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على ما له اسهم سهم منها للذخ  
 والباق للعامل في ربح كل العامل في صرف نفعه من الخارج فيما احب ثم يجر منه <sup>الارض</sup>  
 مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون احدا العقد من شرط في الآخر مشايخ  
 وبعض مشايخ بخلاف ذلك الوجه الاول وقالوا ببيع الاجار وبيع الزرع ليس ببيع  
 رغبة بل هو في معنى التخلية ولهذا لا يكون المستأجر ان يقطع الاجار وعند بيع  
 الاجارة ينفسخ البيع من غير نفع ربيع التخلية لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اقبل  
 القبض وبقاء الاجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم  
 جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا ببيع تخلية بل هو بيع رغبة لانها لا تصدق  
 نعيم الاجارة ولا صحة الاجارة مع <sup>بطلان</sup> بطلان نفع تصدق رغبة ويجوز ان يكون لا  
 مملوكة للعشيرة ولا يملك قطعها التعلق من غيرها كالراهن لا يملك قطع <sup>شجار</sup> شجاره  
 وان كان يملكها التعلق من الغير ومثال بعضهم ان باع الاجار والزرع بمن المثل  
 او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله  
 بشئ قليل عند مساس الحاجة وذكر الطحاوي انه اذا باع الاجار واجر الارض  
 جاز بشرط ان يبيع الاجار طريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها  
 طريق ينبغي ان يبين للاشجار طريقا معلوما من الارض <sup>بمعرفة</sup> بمعرفة تولى يبين لا  
 وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يقول الاجارة بطريق بيع  
 الاشجار باطلية كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا  
 انها عقد واحد او عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت  
 عقدا واحدا وفيها شرط الخيار ثلثة ايام في كل سنة او في كل ستة اشهر يزيد

مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة ربح وقال  
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت الاجارة في السنة  
 الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاجر لا يملك  
 الاجر بالتجيل ولا باشتراط التجيل وثمة الاختلاف يظهر فيما اذا اجر دار الينيم  
 ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجرتها وفي  
 الاستيجار للينيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرتها فيفسد الاجارة  
 في السنة الثالثة وتزول يعتدي الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً  
 يعتد على قول من يجعلها عقوداً لا يعتدي فيجعل عقوداً متعددة يبقى قولهم انها  
 لو جعلت عقوداً متعددة لا يملك الاجر بالتجيل في السنين المستقبلية لكن يجاب عن  
 هذا ان ملك الاجر عند التجيل فيه روايتان، فيؤخذ بالرواية التي ثبتت للملك  
 في الاجارة المضافة لكان الحاجة فان قيل لوجه لجواز هذا العقد بحال ما فانا  
 لو جعلنا عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام  
 ولو جعلناها عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة ايام من اخره وعلى  
 قول ابي حنيفة رحمه الله من اشترى شيئاً على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر  
 يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا نحن لانثبت الخيار في الايام الثلاثة  
 من اخر كل سنة بل نجعل ثلاثة ايام لآخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب  
 غير ثلاثة ايام من اخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما  
 الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة كان فاسداً احداً العاقدين  
 في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في ايام الخيار غير محض من صاحبه  
 ذكر الحاكم السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط التجيل

إذا فسخ البيع من له الخيار بغير محض من صاحبه لا يبيع في قول أبي حنيفة ومحمد  
 فكانه قال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة  
 الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فلما يبيع فسخ من له الخيار بغير محض  
 من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف اولاً لأنه في الاجارة اخذ بقول أبي يوسف  
 رحمه الله : المستأجر اجارة طويلة إذا أجر من الأجر بعد القبض اجارة  
 مشاهرة لا يبيع الاجارة الثانية وما ياخذ من الأجر يكون محسوباً من مال  
 الاجارة اذا كان من جنسه . المستأجر اذا أجر من الأجر ولم يكن الاجارة  
 طويلة لم يبيع الاجارة الثانية وهل يسقط الأجر عن المستأجر الاول  
 ان كان الأجر الاول قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الأجر  
 وان لم يقبض لا يسقط فان كان الأجر الاول قبض الدار من المستأجر حتى يسقط الأجر  
 من المستأجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى  
 وكان للمستأجر ان يسترد الدار من الأجر . ولو ان المستأجر قبض الدار  
 من الأجر واعارها من الأجر ولم يراجرها منه قال الفقيه ابو الليث لا يسقط الأجر  
 عن المستأجر . رجل استأجر كرمًا اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع الكرم إلى  
 الأجر معاملة ان كانت الاجارة الطويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة  
 وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم إلى المستأجر معاملة  
 ثم دفعها المستأجر معاملة إلى الأجر لا يجوز . اذا مات الأجر لاجارة طويلة عليه  
 ديون كان المستأجر يضمن المستأجر الحق من سائر الغنم كالمرغن بالرهن  
 . المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره لاجارة طويلة او دفعه إلى غيره من ائمة  
 على ان يكون البند من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره تقاضا الجأ

الاول هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسح بسوء  
 اعتدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كانت الخيار في الاجارة الاولى وثلاثة  
 ايام من اخر سنه ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف  
 ذلك المستاجر اجارة طويلة اذا قال للاجرة ايام الخيار وفي غيرهما الاجارة  
 بمن قال الاجر بدم او قال الاجر ضمان به مراتب فسخ الاجارة دفع المال الله  
 يدفع وكذلك المشتري اذا قال للبائع ببعائه باز به فقال البائع بدم يكون  
 فسخ البيع المستاجر اجارة فاسدة اذا اجر من غيره اجارة جائزة قال الغصية  
 ابو الليث يجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز. وعلى قول من يجهل الاجارة الثانية  
 يكون للأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية. وهذا بخلاف المشتري شراء  
 فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيعاً جائز لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع  
 الثاني لان الاحارة تنفسح بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا  
 اذا اجر من غيره يفسخ الاجارة. رجل قال لغيره اجرني دارك هذه اجارة  
 طويلة بكذا فقال اجرني وامر صاحب الدار الكاتب بكتابة ذلك فكتب  
 على الرسم ولم يكن بينهما شيء اخر ودفع المستاجر مال الاجارة الى الاجر قالوا بهذا  
 لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب  
 الاجر على المستاجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستقلال لان المستاجر  
 انما سكنها بناء على اعطيه من المال لاعلى وجه الاستيئار ومقاطعة. رجل  
 استاجر داراً اجارة طويلة بمبعة بدنانير واعطى مكان الدنانير وراهم  
 ثم تقاضا الاجارة فان المستاجر يرجع على المجر بالدنانير لا بالدرهم لان  
 في الاجارة الطويلة تخيل الاجر شرط عرفاً فيصح المصارفة بالاجر. رجل اجر

الجارية طويلة موصوفة او جارية غير موصوفة  
 تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح  
 لا يجوز الاجارة و فرق مابين النكاح والاجارة . المستأجر اذا ادى الى الجار  
 بعد ما مضى بعض المدة لا يبيع الزيادة ويصح المحط . رجل استأجر كرايا لم يسه  
 اجارة طويلة واشترى لانجاء وكان للمستأجر خيار الرؤية فان قصر في الكرم  
 تصرف الملاك يبطل خيار الرؤية فان اكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية  
 لان اكل الثمار تصرف في البيع وهو الانجاء ولا للمستأجر فلا يبطل خيار الرؤية  
 . الاجارة اجارة طويلة اذا باع المستأجر فترجعت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه  
 روايتان والجميع انه ينفذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة فباع قبل مجي رقت  
 الاضافة . وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه  
 لانه تزوير . تلبس بخود برواية عدم النفاذ سد الباب التزوير وفي ظاهر الرواية  
 ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ بيعه كما لو باع في ايام الخيار  
 بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة فباع فان ثمة لا ينفذ بيعه في ايام التزويرين  
 لانه لا يملك الفسخ حيا بدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة .  
 ولو اجر رجلا را اجارة طويلة فزاجرها من غيره فجاءت ايام الخيار من الاجارة  
 الاولى لا ينفذ الاجارة الثانية في ايام الخيار في ظاهر الجواب . ولو اجمع فباع فان لم يكن  
 المشتري عالما بالاجارة فز علم كان له الخيار ان شاء تزير بيعه بمضي ايام الخيار <sup>ثالثا</sup>  
 يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشافح راجح  
 استأجر ارضا وقبضها واجرها من غيره فز ان صاحب الارض استأجرها من المستأجر  
 الثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعم استئجار صاحب الارض

من الثاني لان المستاجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى ليكون اجارته من  
صاحب الارض فسخا للاجارة الاولى . قال وهكذا روي عن محمد بن روح في النوادر  
. وكذا استاجر ارضا اجارة طويلة فوفقها ثم اجرها من عبدهما ذون لصاحب الارض  
اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استاجرها بغير ان المولى  
يأخذ المستاجر من العبد لا يحتج بالمستاجر عن طاس مال الاجارة لان العبد  
اذا استاجر بغير ان المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على مولاه . ورجل  
استاجر حانوتا مشاهرة وقبض والجر من غيره اجارة طويلة رسمية وامر صاحب  
الحانوت المستاجر اجارة طويلة ان يقبض اجرة الحانوت من المستاجر الاول وقبض  
ومان صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستاجر اجارة طويلة من  
المستاجر الاول كانت له اجرة الشهر الذي قبضت فيه الاجارة الطويلة لان  
الاجارة الثانية انما تنفذ عند تمام الشهر لان الاجازة الاولى تنفذ عند  
تمام الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله انما  
يسلم المستاجر الثاني ما اخذ من المستاجر الاول اذا اخذها في حيوة صاحب  
الحانوت اما ما اخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة  
الطويلة تنفذ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم الماخوذ للمستاجر الثاني  
اذا اجر شيئا مشاعا من ارض او كرم وفيها غنخل لابد من بيع كل الاشجار  
اما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لابد من بيع الحمامات كلها  
عند اجتماعها . الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر اجر  
المثل بالغما بلحق او يجب لجر المثل ليزاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجزى المثل  
لايزاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب الصك لكل منهما ان يفسخ العقد ففسخ

الخيارية حصة صلحها وغيبته قال القاضي الامام ابو علي النسفي وغيره الشافعي  
 ربح ان العقد يفسد لان هذا شرط يخالف حكم الشرع . وقال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ربح لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير داخل في العقد . وكان  
 لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم شرط الخيار قال قد وجدت  
 رواية عن محمد رحمه الله في مثل هذا انه لا يفسد العقد . رجل استأجر لاجار  
 طويلة ثم اجر بعد القبض من الاجر لاجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الثانية وهل  
 ينتقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا ينتقض في الشهر الاول  
 من الاجارة الثانية واشك في انتقاضها في غيره . وقال القاضي الامام ابو علي  
 النسفي رحمه الله الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة  
 قال ساريت رواية من خالد بن سبيع عن ابي يوسف ربح المشتري اذا بلغ للبيع  
 من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول . وكان هذا خلاف ظاهر الرواية في البيع  
 ففي الاجارة وجب ان ينتقض . مستأجر الارض اذا دفع الارض الى الاجر  
 من اربعة على ان يكون البذل من الدافع ذكر الخصاص ربح في الحبل الله يجر . وكذا  
 المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الاراضي بشئ معلوم جاز رجل اجرة دار  
 كل شهر بدوهم وسلم ثوبا منها من غيره وكان المشتري ياخذ لجة الدار  
 من هذا المستأجر مضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه  
 اذا رد عليه الثمن يرد داره . ويحتسب ما قبض من المستأجر من ثلث الدار  
 فجاء البائع بالبراهم واراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا للمطلب  
 للمشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون الماخوذ من  
 المستأجر ملك للمشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن



وما قال المشتري للبائع ان يحمله محمول من الثمن عنده الدار كان وعاد  
فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما فان نجز وعدة كان حسنا والا فلا شيء عليه <sup>فان</sup>  
شرطا في البيع ذلك كان مفقدا للبيع . رجل اشتاجر منازل اجار طويلا  
نثران الاجر نقض ببناء ما برضا المستاجر فوجد ببناء ما كانت الاجارة بآ  
بقاء الاصل . رجل استاجر كرا ما اجار طويلا فان كانت الاجارة بطريق  
الزراعيين من المستاجر قالوا وارض الكرم على المشتري وهو المستاجر لانه  
مؤنة الملك فيكون على المالك . وان كان الاجر دفع الزراعيين معاولة المشترا  
كما هو احد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الواري يكون على الاجر والقض  
على المستاجر لان ذلك من جملة العمل . رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون  
البدن من العامل نثران صاحب الارض اجار الارض طويلا  
من غير بيع رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البدن من المأ  
كان العامل مستاجرا للارض فيصير كانه اجره من غير غنم فلا يجوز الثانية  
وان رض العامل وهو المزارع بذلك انفس المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة  
بجملتها اذا اجره من غير رض به الاول حيث ينفذ الثانية على المستاجر الاول  
اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة  
مع الاجارة يختلف المضم فلا ينفذ الثانية على الاول . قالوا كما يجوز للاجاق  
الطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء يتقبح به مع بقاء عينه . رجل  
استاجر ضياعا بعضها فارغ وبعضها مشغول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله يجوز للاجاق في الفارغ بخصتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة  
وان اختلفا فقال الاجر اجرتها وكانت مشغولة من عتق وقال المستاجر كنت

فافقه كان القول في ذلك قول الأجر لأن الأجر يدعو الشغل فنكر الاجارة اصلا فيكون  
 القول قوله بخلاف المتبايعين اذ اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول  
 في ذلك قول من في الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكرا  
 للعقد كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الامام علي السغد يزوج في الاجارة  
 يحكم الحال فكانت مشغولة في الحال كان القول قول من في الشغل كما لو اختلفا  
 في جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة في الاجارة الطويلة اذ افسح  
 الاجارة الاجارة في ايام الحجار وفي الارض نزع للمستاجر حتى الاجارة باجر  
 المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع لم يدرك يتبع الاجارة باجر  
 المثل رجل استقرض من رجل الامعول ما وقبض المال فخلن الشتر  
 اسكن المقرض في حانوته فقال له ائمة عليك قرضك لا طائل لك بلجر الحانوت  
 قال القاضي ابو بكر البجلي ربح ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت  
 الاجارة واجبة على المقرض ولو تركها قبل الاستقرض او بعده فالجائز  
 عارية في يده ولا اجرة على المقرض رجل استقرض دراهم واسكن المقرض  
 في داره قالوا يجب المثل على المقرض لان المستقرض انما اسكنه في دار  
 عنوانه منفعة القرض لا مجانا فيجب المثل على المقرض وكذا لو اخذ المقرض  
 من المستقرض حمارا يستعمله الا ان يرد عليه دراهمه فزان المقرض سلم الحمارا  
 بقار فغقر الذئب من المقرض فتمه الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة  
 فاسدة فكان امانه فاذا دفعه الى السرج ليغلف صار محالفا ضامنا رجل اقترض  
 انسانا درهم فزان المقرض اجره الميزان من المستقرض كل درهمين قال ابو القاسم  
 ان لم يكن لجر الميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب على المستاجر شيء رجل استاجر من رجل

قد نحاس وإراد الأجران يكون القدر مضمونا على المستاجر قال الفقهاء  
 أبو بكر البطنجي بيع من المستاجر نصف القدر من الثلث وأكثر في لو أجر منه  
 النصف البقية بما شاء فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في عبارة النسخة  
 من غير شرط . رجل أقرضنا ثوبا فادخله وأراد ان يسكن قال المستقر من غير أجر  
 قال أبو بكر الاسكاف يستاجر المقرض دار المستقر من ثمنه معلومة سنة أو أكثر  
 بأجر نجل من يبيع من المستقر شيئا يسير ابتلك الأجرة حتى يصير الإقرار ما بين  
 ما باع من المستقر من رجل وكل رجلان يستأجر له دار بعضها سنة بمائة درهم  
 نفعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها من المؤكل لاستيفاء الأجرة ذكره الجامع  
 ان الإجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التخييل لم يكن للوكيل ان يجلس الدار من  
 المؤكل لاستيفاء الأجرة . وكذا لو كانت الإجارة بأجر مؤجل فإن قبض الوكيل الدار <sup>حيث</sup>  
 حتى مضت المدة كان الأجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على المؤكل لأن الوكيل  
 بالاسمجة لم يزل الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمن مؤجل  
 وجلس المبيع حتى هلك المبيع يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع  
 بالتمن على المؤكل لأن الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يجلس المبيع من  
 المؤكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للمؤكل ثم يصير غاصبا من المؤكل فكذلك في  
 الإجارة . وكذا لو قبض المؤكل من الوكيل بالاستيفاء . فإن الوكيل عد على المؤكل  
 واخذ منه ومنع من المؤكل حتى مضت السنة كان للأجران بطل الوكيل الأجرة ثم  
 الوكيل يرجع بذلك على المؤكل . ولو كان الوكيل جلس الدار من المؤكل فزجأ لجنبى غصب  
 الدار من الوكيل لم يدفع للمؤكل حتى مضت السنة سقط الأجر عن الوكيل  
 والمؤكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله لا يمكن الإجارة بشرط تخيل لأجر

فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الأجر كان الاجر على الوكيل دون المؤكل . وقيل  
 الوكيل استأجر الدار باجر بشرط الجهل واستأجر بماله مطلقه فخرج له الاجران  
 ذلك منه وله ان يجسها من المؤكل لاستيفاء الاجرة فان جسها بالاجر حتى مضت  
 السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على المؤكل بالاجرة لان الوكيل كان محققا في البيع .  
 فلم يقع قبضه ولا للمؤكل بخلاف الاول لان الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل من البيع .  
 كان قبضه اول للمؤكل . بل امر جلا باستأجره دابة الى الكوفة بعشرة دنانير  
 فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر رجاء الى المؤكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها  
 الامر فركب الكتاب انه لا اجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل .  
 سرجل امر جلا بان يستأجر له ارها بغيرها فاستأجرها الوكيل فزان المؤكل  
 اشتراها من صاحبها بغيرها استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك  
 ان يردوها ويكون في يده بالاجارة . الوكيل بالاجارة اخلافاً لقول الاجارة مع المستأجر .  
 قال محمد بن النضر تاجر قول الامان على الوكيل لان المؤكل لا يملك الاجارة فكان  
 الوكيل اجراها شيئاً بغيره وعجل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد  
 مر هذا في البيوع . الغاصب اذا اجر الدار او العبد فزان الغصوب منه  
 انا امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول الغصوب منه .  
 ولما اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قل الغصوب منه كنت اجرت عقداً  
 من نقضاء المدة لا يقبل قوله الا يمينه كرجل فانزوج ابنة بالغدة ومن  
 الزوج فقالت الابنة كنت اجرت عقداً الا لا تصدقني الا يمينه ولو كانت  
 كان النكاح بامرى ولى الميراث كان القول قولها . الغاصب اذا اجر الغصوب  
 فزاجران المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صح اجازته ويكون جازماً لاجر

للمالك كما لو اذن بيع الفضول حال القيام العقود عليه وان اذن بعد انقضاء  
المدة لا يبيع اذ اذنه كما لو اذن بيع الفضول بعد هلاك معقود عليه ويكون جميع  
الاجل الفاصلة بينه والمعاقد والمنافع تقومت بعقده فكان الاجر له وان اذن  
بعده لمضى بعض المدة فاجرها مضى يكون للفاسد اجراً بقى يكون للمالك وهو  
قول محمد رحمه الله لان الاجارة تتعقد ساعة ساعة على حسب المنفعة  
فصح الاجارة فيما بين من المدة ولا تنع فيما مضى كالرجل اذا اجر عبد سنة ثم  
اعتقه في وسط السنة فاجاز العبد الاجارة فيما بين فاجرها بقى من السنة يكون  
للعبد واجرها مضى يكون لمولاه الممنوع لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك  
المولاه فكان البطلان له وفيما بقى استوفيت على ملك العبد فكان البطلان له لما  
على قول الجب يوسف رحمه الله اذا اجاز المالك اجارة الفاسد لمضى بعض المدة  
كان جميع الاجر للمالك والقوى على قول محمد رحمه الله ولو اعطى الفاسد أرض الغصب  
فاجاز للمالك ان كان الزرع قد سنبل ولم يسم كان الخارج بين المزارع  
ورب الارض ولا شيء للفاسد . وان كان الزرع قد سنبذ من الاجر اجارة  
رب الارض ويكون ذلك بين الفاسد والمزارع ولا شيء للمالك ولو غصب  
داراً فاجرها فاشترها من صاحبها فالاجارة ماضية لا استجاء شرطهم  
وان استقبلها كان افضل ذكرها في التوازل . الفاسد اذا اجر من غيره  
فزان المستاجر اجراً لها الفاسد الاجرة من الغصب كانه للفاسد يستوفى الاجرة  
من المستاجر لان المستاجر لما اجر من الفاسد عليه الغصب ، والغصب مستوفى  
عليه محله به الغصب وتسليمه له الفاسد له الغصب لان ذلك مستوفى عليه فيجعل  
عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً فاسد او قبضة فباعه من البائع

يجعل يبعده نقضا للعقد الفاسد . ساحة في الشارع في مقابله خانوت رجل الجرح صاحب  
 الخانوت من رجل يبيع الفاكهة كل شهر يدبرهم قال الفقيه ابو جعفر ما يأخذ صاحب  
 الخانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقد يستحق الاجر وان كان غاصبا  
 وينبغي ان يتصدق بدكا لغاصب اذا اجر واخذ الاجرة . وقال الفقيه ابو الليث  
 انما يكون اجر الساحة لصاحب الخانوت اذا كان بنى في الساحة وكافا ونحو  
 ذلك حتى يكون هو او الى الناس بما بنى واما اذا لم يكن بنى في الساحة فشيئا لا يكون  
 الاجر له لان صاحب الخانوت في الساحة كسائر الناس لا يختص امره بالساحة  
 المتولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شطرا لا يواجر اكثر من السنة لا يجوز الاجارة  
 اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين . فان اجرها اكثر من  
 ذلك اختلفوا فيه . قال شيخ بلخ لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين . قال  
 مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر من لا يخاف منه دعوى الملك اذا طالت  
 المدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي بطله

### فصل في اجارة الوقف وما لا يتيقن

متولى الوقف او الوصي اذا اجر مال الصغير والوقف باقل من اجر مثله بالابتعاين الناس  
 فيه قال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل يجب اجر المثلث والعاما بلغ عند بعض علمائنا  
 وعليه الفتوى . قال رحمه الله وعلى المولى ما يباح . ينبغي ان يصير الاجر والمستاجر  
 غلصا فانه ذكر في المزارعة الوكيل بفتح الارض مزارعة اذا دفع الارض مزارعة  
 وشرط لصاحب الارض شيئا يسير الابتعاين الناس فمثله يصير الوكيل غلصا  
 وكذا المدفوع اليه الا ان الخفاف رج قال لا يصير المدفوع اليه غلصا وعليه  
 اجر المثل قال اقا في بقول الخفاف قال ولا تخرج وينبغي ان يكون الجواب على

التفصيل ان لم ينقصها المزارعة يجب اجر المثل بالغاما لمع وان نقصها للزراعة  
ينظر الى نقصان الارض والاجر المثل ابهما كان الترتيب ذلك للوقف والصغير  
رجل غصب خا و قفا و ارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف  
والصغير في ظاهر الرواية لا يضمن فلان هذا الغاصب اجر الارض المصوبة  
من غيره كان على المستاجر الغاصب الاجر المسمى رجلا اجر من لا كان والده وقته  
على اولاده ابدا ما تناسلوا فاجر هذا الرجل بجارة طوبيله مرسومة وانفق  
المستاجر في عمارة هذا الوقف بامر المواجه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان لم يكن للمواجه ولاية في الوقف بان لا يمكن متوليا يكون المواجه غاصبا وكان  
على المستاجر الاجر المسمى وينصدق به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر  
والعمل غير لانه كان متطوعا واما كان المواجه متوليا كان على المستاجر الاجر المسمى ان كان  
ذلك مقدرا واجر المثل او اكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة  
مستولا للوقف اذا اجر الارض مدة معلومة فثمات المواجه فثمات المستاجر  
قبل انقضاء مدة الابارة ورفع ورفعة المستاجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا  
رجح ان كانت الغلة زرعها وزرعها ورثة المستاجر ببذرهم كانت الغلة لهم  
وعليم نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم لم يعرف ذلك النقصان  
الى مصلح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك الوجه اذا انفق من مال اليتيم على باب  
القاضي في خصومه كان على الصغير له قال الشيخ الامام هذا ما اعطى الوجه من مال اليتيم  
على وجه الاجارة لا يضمن مقدرا اجر المثل وما كان على وجه الرقعة يكون ضامنا  
رجل استاجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسع بماء الانهار لا يملو  
السماء لاشي على المستاجر وكذا ان كانت تسع بملء السماء فانقطع المطر الوسم

اذا اجر ارض لليتيم واستاجر لليتيم ارضا بمالك لليتيم اجارة طويلة رحمة قلت  
 سنين لا يجوز ذلك . وكذا لك ابل الصغير ومتولى الوقف لان الوسم الاجارة  
 الطويلة ان يجعل شي يسوا من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى وعظم اللام  
 بمقابلة السنة الاخرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم والوقف لان الاجارة  
 في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يبيع . وان استاجر ارض اليتيم  
 او الوقف بمال الوقف او اليتيم ففي السنة الاخرة يكون الاجتار باكثر من اجر المثل فلا يبيع . واذا  
 فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل يقع فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل  
 الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يقع . وعلى قول من يجعلها عقودا يقع فيما كان  
 خيرا لليتيم او الوقف ولا يقع فيما كان شراله والظاهر هو الفساد في الكل . وان كان  
 الوسم اجار ارض لليتيم واستاجر لها وصى اخر لليتيم اخلا ببيع هذه الاجارة لانها  
 ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شرلا لآخر فلا يخلو هذا الاجارة عن الضرر باحد  
 اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف بما لان يجعل اجر  
 كلها مقدرا لاجر المثل فزان الوسم ومتولى الوقف يبرأ المستاجر عن اجر السنين  
 الاولى ويصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد . وجعل استاجر جانقا وقفا على  
 الفقهاء فاراد ان يبين عليه غرضه من ماله ويتفع بها قالوا كان لا يزيد المستأجر  
 في جبر المحانوت على مقدار ما استاجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يرضى في الاجرة  
 فلا يجانه على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا المحانوت معطلا في اكثر الاوقات  
 واما برغبة المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان  
 لا يزيد هو في الاجرة سمى استاجر حرة موقوفه من اوقاف المسجد فكسرها الخطب  
 بالقدوم والتجزئة لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك



ضربين بالحجرة مثل خرد القصار والحداد والمتولى يجلد من استلجها بملك الامة  
كان على المتولى ان يمنعه من ذلك فان لم يقنع اخرجته من الحجرة وواجب ما غش  
وان كان لا يجد من يستاجرها بملك الاجرة للمتولى ان يترك الحجرة في يده الا اذا  
خاف من ذلك الضرر لان بناء الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف  
من رجل شرعاً ورجل اخر من دابة اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجر الحمام  
من الاول اجره بمقدار اجره مثله او ينقصان يتسيران فبان للناس بمثله  
فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى  
بمال يتقارب فيه الناس تكون فاسدة وله ان يواجرها اجارة مخصصة  
اما من الاول ومن غيره باجر المثل او بالزراعة على قدر ما يرضى به المستاجر  
وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل فمراعاة اجره مثله كان للمتولى ان يرفع الاجارة  
وما لم يفسخ يكون على المستاجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله . الا ان  
اذا كانت وقفا على قوم فاجرها رضى الميت ثم مات بعض المتوفين عليهم لا يبطل  
الاجارة . المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للمعارة قال الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف . المتولى لا يملك  
استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان الوقف قد جاوز  
الاستبدال . اهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد او نقشا صار خلفا خلفوا فيه  
والقوى على انه لا يجوز ذلك الا بالمر القاضى وهو تاتى في مسائل الوقف انشاءً وهدماً  
الآب والجد الآب او وصيهما اذا اجر الصغير على من الاعمال التى يقدر عليها الصغير  
جاز لانه يجعله على نفسه بما لا يضر ولا ينافى للجد مع قيام ولاية الآب وصلى الآب  
مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب والآب وصيهما فاجرة ذرهم محرم

من الصغير ما كان الصغير في حرمه لانه يملك تاديبه فيملك اجارته وان كان الصغير في حرمه محرم فاجرة ذو حرم محرم اخر هو قرب من الذي كان في حرمه وان يكون في حجر العمة فانجرته امه جاز في قولك يوسف رج ولا يجوز في قول محمد رج . وان الجرة ذو حرم محرم هو في حرم ليراه ان ينفق الاجرة على الصغير اذا لم يكن له ولاية التذرية فماله كمالا للصغير ما كان لصاحب الحجر ان يقبض العبة للصغير ليراه ان ينفقها على الصغير . واذا بلغ العبيد بعدما الجرة من له ولاية الاجارة ان شاء اضفى الاجارة وان شاء فبيع سواء الجرة الاب والجدة وصيها او غيرهم . وليس لمن كان الصغير في حرمه ان يملكه انما تعلم تلك الخفة ان لم يكن اب الصغير ما كان الان الصغير يتصرف بذلك من له حق الاجارة اذا استأجر اسناد البيعة العمل في تلك السنة فماله نصف السنة ولو بغيره شيئا كان المستأجر ان ينفق الاجارة ولو استأجر سنة فحق الصغير لا يخرج الاجارة والاب والجدة وصيها اجارة في قول الصغير ودابة وعقار لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغيره الا من كان الصغير في حرمه ولاية اجارة عبيد الصغير وعقار . وعن محمد رحمه الله انه جاز ان اسحقا ما مال لانه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله . وعنه ايضاً من كان الصغير في حرمه كان له ان ينفق على الصغير من ماله . ولا أحد الوصيين ان يورث الصغير ولا يورث عبد في قول ابي حنيفة . وقال محمد بن بوير عبد الوصي اذا استأجر نفسه او عبد للصغير لا يجوز اما عند محمد رحمه الله فلا لانه لو اشترى لليتم من مال نفسه او باع ماله من اليتم لا يجوز الا باق اولي ولما عند ابي حنيفة والي يوسف رج فلا لانه اما يملك البيع من نفسه بشرط ان يكون ذلك خيراً لليتم لا لغيره لانه يجعله ليس بالانفسه ما لا يراى اشتراك

الوجه نفس اليتيم لنفسه أو عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول أبي حنيفة ويوسف  
 ربح إذا كانت باجرة ليس فيها غبن أما الأب إذا أجر نفسه للصغير وأجر ماله  
 للصغير واستأجر ماله للصغير لنفسه جاز لأنه يملك شراء مال الصغير لنفسه وأن لم  
 ذلك أنفع للصغير. ولو كان وصيا لليتمين واستأجر لأحدهما مال الآخر لا يجوز مطلقا  
 باع مال أحدهما من الآخر الأب إذا استأجر منه البالغ فعمل الابن لأجره وإن  
 استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فإن عمله الأب كان له الأجر. وفي السائلين  
 لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا. وإذا استأجر الحر ابنه المكاتب جاز  
 وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولا جاز. والحر إذا استأجر أباه العبد بطل  
 ذلك. البهي المحجور إذا أجر نفسه لا يجوز فإن عمل وسلم من العلف القياس  
 لا يجب الأجر وفي الأسفان يجب. الأب أو الجد أو وصيهما إذا أجرة دارا أو عبدا  
 للصغير سنين معلومة فزلف الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الإجارة. والبهي  
 إذا أجر نفسه فزلف لا يكون له أن يفسخ الإجارة. والعبد المحجور إذا أجر نفسه  
 للخدمة سنة فاءت في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الإجارة  
 ويكون أجرة ما مضى للمالك وأجرة ما بقى للعبد. وأن كان أجرة المولى ثم اعتق ونصف  
 السنة كان للعبد أن يفسخ الإجارة فيما بقى وإن شاء أمضى فإن أجاز الإجارة  
 والمولى كان أجرة باجر مجمل أو استقبل الأجرة بعد الإجارة كان جميع الأجر للمولى  
 المكاتب إذا أجرة عمدا فزجر لا تبطل الإجارة عند أبي يوسف ربح وتبطل عند  
 محمد رحمه الله. ولو استأجر المكاتب عبدا فزجر بطلت الإجارة في قلام  
 وقبل هو على هذا الخلاف أيضا. ولو أدى المكاتب وعق بقاء الإجارة  
 عند الكل. رجل نقد صبيًا عند رجل ليعمل معه فأتى الرجل للصبي كسوة

شريد للمعبي ان لا يجعل قالوا كان الرجل اعطى كريباسا وتكلف العبي خياطته  
لا يكون للعجل على الثوب سبيل لأن حقه انقطع بالخياطة

### فصل فيما يجب الاجر على المستاجر فيما لا يجب

رجل اكزى حمارا في سوق الطريق فاص المكنزى رجلا ان ينفق على الحمار ففعل  
للمأمور قالوا ان علم المأموران الحمار لغير الأمر لا يرجع بما انفق على احد لانه  
متطوع وان لم يعلم المأموران الحمار لغير الأمر قالوا له ان يرجع على الأمر  
وان لم يقل الأمر على اني ضامن . ولو ان رجلا قال لغير انفق في بناء واري  
ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام شمس الاثمة الشيخ  
رحمه الله الصغير انه يرجع قال مولا نارض في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأموران <sup>الحمار</sup>  
لغير الأمر ولم يقل الأمر على ان ترجع بذلك على ان ينبغي ان يكون على الاختلاف ايضا  
روية القسطة اذا رفع الملقط الأمر إلى القاضي فقال له القاضي انفق عليها ولم يقل على ان ترجع  
بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنجواهر زافي رح  
الصحيح انه لا يرجع . رجل استاجر دارا كل شهر مكذا فزاد على المستاجر ان صاحبها  
باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على  
للمستاجر اجر ما مضى لان البيع لم يثبت فثبت الاجارة . ولو استاجر دابة  
الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاه المستاجر لنفسه وانكر الاجارة  
صاحب الدابة يدعي الاجارة ذكر القندوري رح ان على قول ابي يوسف رح  
يلزمه اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار . وقال محمد رحمه الله  
لا يسقط شيء من الاجر ولو استاجر عبد سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة  
مجد الاجارة وادعاه لنفسه في قيمة العبد يوم الجود الثمان ففقد السنة وقيمة

الف درهم فومات العبد بعد المستاجر وقيمته الف روي هشام عن محمد  
 رح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه  
 خلافا وذكر القند روي ان على قول ابي يوسف رجه الله اجرهما متى قبل  
 الجهود وليس عليه اجرهما بعد الجهود قال هشام قلت لمحمد رح كيف يجتمع  
 الاجر والضمان قال لم يجتمعا قال هشام اراد بذلك انه استعمله للمسنة  
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر يتكران يكون بلا بدغير وصاحب العبد  
 لا يتكديد للمستاجر نفسه وكان على المستاجر ان يردّه فاذا لم يرد يضمن . رجل  
 أجر داره بثلاثين درهما شهر اعلى انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكنا قبل  
 ان يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجرها سكن وانما يلزمه الاجر <sup>سكن</sup>  
 بعد الاجارة من يوم الاجارة . رجل أجر داره على ان يكون بالخيار له ساعة  
 من النهار فتركها فسقطت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر . وان كان الخيار  
 للمستاجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة . رجل دفع الى خياط  
 ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابان لا اجر له  
 لان للقم هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال  
 ابو سليمان الجوافي رح له اجر القطع وهو الصحيح . رجل دفع الى خياط  
 ثوبا ليخيطه بدرهم فحاطه فزجاء رجل وفتقه قبل التسليم الى صاحبه  
 كاشي الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب الثوب  
 . وان خاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب  
 وليس على الخياط ان يخيطه مرة اخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى  
 بينهما لم يبق . وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يخيطه مرة .

اخرى لانه نقص عمله فصا وكان لم يكن وكذا الاسكان . رجل الكرى من رجل  
 سفينة يعمل فيها الطعام الموضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع  
 الرج الى المكان الذي اترها فيه فان لم يكن الذي الكرى السفينة مع الملاح  
 ليس على المتكري كراء وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلما الي  
 المكتري كالحياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب . رجل استاجر غلا  
 للركوب للموضع كذا انجم به في بعض الطريق ورده الى الموضع الذي استاجر  
 فعليه الاجر وهو نظيره مسئلة السفينة اذا ردها الرج والمكتري مع الملاح  
 في السفينة . رجل استاجر ارضا سنة فزرعها فاشتراها المستاجر مع رجل  
 اجر قال محمد رحمه الله انتقضت الاجارة وبترك الزرع في الارض يستحق  
 ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض . رجل استاجر ارضا  
 لينزعها فزرعها فقلما قال محمد رحمه الله ان ينقض الاجارة وله ان يجازي  
 الاجر حتى يتركها الحاكم فدية باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى  
 نزعها بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا الرج اذا انقطع  
 مائة حقة مضت السنة يسقط جميع الاجر . وان قل الماء ورد والرجي  
 وتطحن على نصف ما كان تطحن قبل ذلك كان للمستاجر ان يرد ما فان  
 يرد ما حقه تطحن كان ذلك رضا وليس ان يرد الرجى بعد ذلك . ولو استأجر  
 ارضا من ارض الجبل بدراهم فزرعها ولم يعط رعامه ولم يثبت حقه مضت  
 السنة فمطرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله الزرع كله للمستاجر وليس  
 عليه كراء الارض ولا نقصانها . رجل استاجر ارضا لينزعها فاضا  
 الزرع امة فهلك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجل لانه قد زرع

<sup>٣٢</sup>  
 ولو غرقت الارض قبل ان ينزل عليها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل ونزلها  
 لا اجر على المستاجر ولو كانت في يد المستاجر فلم ينزل عليها حتى مضت السنة  
 كان عليه الاجر وكذا لو نزح البعض ولم ينزع البعض رجل استأجر  
 سفينة ليدنوبها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحیی بها فذهب بالسفينة  
 ولم يجد ذلك النبی قال محمد ریح يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة  
 اقل كراء ولو قال اكثر تيمنا منك على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا  
 فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى <sup>السفينة</sup> الكثرة  
 للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه جصة الذهاب في المسئلة الثانية  
 وقيل الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء  
 ولو استكرى رابة يحمل من هناك حولاته فجاء المكاري وقال ذهبت ولم اجد  
 الحمل قالوا ان صدق المستكرى في ذلك كان عليه اجر الذهاب خالياء الحمل  
 وحمل استأجر في المصد رابة يحمل الدقيق من طاحونة كذا والخطة من قرية كذا  
 فذهب فلم يكن الخطة طحنت او لم يجد في القرية خطة فرجع الى المصر قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ينظر في لفظة الاستئجار ان كان المستأجر  
 قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة  
 كذلك نصف الكراء لان الاجارة وقت معينة من البلدة الى الطاحونة من غير  
 حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهاب في الاجارة من الطاحونة الى البلدة  
 انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء تاما اذا قال استأجر  
 استأجرت منك هذه الدابة بكذا حتى احمل الدقيق من الطاحونة  
 فلم يجد الدقيق ههنا لا يرجع لان ههنا الاجارة وقت على حمل الدقيق

من الطائفة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق . ولو استاجر رجلا ليذهب  
الى البصرة يجيئ بعياله فوجد بعضهم قدامات فجاء بمن بقى ذكر في الكتاب  
ان له الاجر بحساب ذلك . قالوا هذا اذا كان عياله معلومين لانه  
اوجب بعض المعهود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استاجر وليذهب  
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام فوجد فلانا قدامات فرد <sup>الطعام</sup>  
لاجر له لانه نقص عمله فلا يجب الاجر . كالتخياط اذا خاط ففتق . وان استاجر  
ليذهب يكتا الى فلان ويجيئ بجوابه فذهب الكتاب فوجد فلانا قدامات فرد  
الكتاب لا اجر له وقال محمد رحمه الله يلزمه اجر الذهاب . ولو ترك  
الكتاب يقيه او مرقبه ولم يرد كان له اجر الذهاب فلو هم لانه لم ينقص عمله  
وقيل فامرقبه ولم يرد ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب لم ينفع  
بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقبه .  
ولو استاجر رجلا ليدذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر <sup>مسمى</sup>  
الى ذلك الموضع فلا يجب لفلانا قالوا له الاجر . ولو استاجر ليدذهب الى موضع  
كذا ويؤدي رسالته لفلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر لان الاجر  
مقابل بالذهاب لا بتبليغ الرسالة . حمل استاجر امرأته لخدمة البيت  
شهر لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدم البيت مستحق عليها  
ديانة فلا يجب الاجر لها كما لو استاجرها لخدمه او لخدمته ولان منفعة خدمته  
البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما يعود منفعته اليه كما في  
الطبخ والخبز . ولو استاجرها لغسل ثيابه قال المصنف ينبغي ان يكون لها  
الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كخياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة



الفصل يعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استأجرها الرعي غنمه  
 . وان استأجرت المرأة زوجها ليخدمها لجرم من جاز وللزوج ان يمتنع  
 عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدمها ذكر ثم نكح السر  
 رحمه الله ان عليها الاجر ان زوجها . كما لو استأجرت زوجها الرعي الغنم ولو  
 قالت المرأة لزوجها غفر لي على انك على الف درهم فغفر الزوج رجليها  
 لان قالت المرأة لا اراد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطله ولا شيء عليها  
 لان خصمة المرأة حرام على الزوج لانه فوام عليها امرأة أجرت دارها من  
 زوجها فسكنها جميعا قالوا الاجارها وهي بمنزلة ما لو استأجرها لخدمته  
 او لخدمته انما ارادوا بهذا الالحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها  
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون مع  
 نهاره في السوق ويكون الدار في يد المرأة . والمستأذ الاجر من الاجار ولما  
 اتفقت الروايات على انه لا يجب الاجر على المستأجرة زمان الاجارة والامانة  
 فذلك مما لم يكن لها اجر الدار على زوجها . رجل اشترى الثمار على  
 الاشجار ثم استأجر الاشجار ليعتري الثمار ان يدرك وقام معلوما  
 عليه اجر الاشجار لان الشجر ليس بمحل الاجارة فيجعل الاجارة اعلى من  
 ما لو اشترى الثمار فيقول ثم استأجر الارض وقام معلوما ان يدرك الزوج  
 كما في ذلك جائز وكان له اجر الارض لان الارض محل الاجارة فتتعد  
 الاجارة . رجل استأجر طائرين دواوين بالماء في موضع يكون كرى  
 النهر على صاحب الطائرين عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار مجال لا يعمل  
 الا احد نرحمين فان كان مجال الوصف الماء اليهما جميعا فملا ان عملا فاما

<sup>٣٤</sup>  
 فله الخيار لاختلال المقصم لم يفسخ الاجاز كان عليه اجرهما جميعا وان كان بحال  
 ليصرف الماء اليهما لم يغلا اصلا فعليه اجر احدهما اذ الرميخ الاجاز لانه  
 لم يتمكن من الانتفاع الا باحد منهما فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذ  
 كان الماء يكفي للاكثر لانه يتمكن من الانتفاع باكثرهما . وان كان ذلك فموضع  
 يكون كرمي النهر على المستاجر عاقه فعليه الاجر مالا لانه هو المظهر وهو كما لو  
 استاجر خيمة فانكسرت ابرارها لا يسقط الاجر عن المستاجر لان الاولاد  
 لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت اطناها سقط الاجر عن المستاجر لان  
 الاطنا ب تكون على صاحب الخيمة . وجعل استاجرا طاحنة فانقطع ماؤها  
 كان له ان يرد ما فان لم يرد ما حتى مضت السنة سقط جميع الاجران  
 قداماؤها وكانت الطاحنة تمور وتطرح على نصف ما تطرح كان  
 للمستاجر ان يرد ما فان لم يرد ما حتى تطرح كان ذلك رضاه وليس له  
 ان يرد ما بعد ذلك . ولو استاجر بيتا فيه رحي وقال استاجرته هذا  
 البيت بكذا من هوله ولم يسم الرمي كان للآخر ان يقلع الرمي . وكثيرا وهو الماء من حقون البيت  
 . وان كان استاجر البيت بمجرى فله حقوق الرمي والماء من حقونهما فان  
 انقطع الماء فلم يرد ما حتى مضت السنة وكان البيت ما ينتفع به بدونه  
 الرمي يقسم الاجر عليهما فيسقط عنه حصة الحجر من ويلزمهما الاجر حصة  
 البيت وان لم يكن البيت منتفعا به بدون الرمي لا يرجع على المستاجر  
 شيء وان لم يرد البيت . رجلا استاجر ارضا ليزرع بها قزح وقداماؤها قال  
 محمد رحمه الله ان ينقطع الاجاز وله ان يخاصم حتى يتركها الحاكم فله  
 باجر المثل الى ان يترك الزرع فان سقى زرعها كان رضا وليس له ان ينقض

الاجارة وكذا الرمي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجراد  
 قل الماء وقد رال رمي وتلحق على نصف ما كان فللمستأجر ان يرد وان لم يرد  
 حتى تلحق كان ذلك رضا ليس له ان يرد الرمي . رجل أجر داره فزاجرها لم يرد  
 بعد اسلمها الا الاول فاجاز للمستأجر الاول فقلت الاجارة الثانية على  
 المستأجر الاول . ولو دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من المزارع نذر  
 الجحر غدير اجارة طويلة بفرض المزارع فان رضي به المزارع ينفسخ  
 المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة . رجل امس رجلا بلدا يستأجره  
 ذرايعها من رجل سنة فاستأجرها المأمور وابى ان يدفعها الى  
 الامر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف ربح لا أجر على  
 الامر ولا على المأمور . وقال محمد رحمه الله يجزى أجره على الامر . رجل استأجر  
 دارا وقبضها نذر عايرها من الأجر قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا ينسقط الأجر  
 عن المستأجر . ونكرة المتيقن ان المستأجر الاول اذا اجاز من الأجر كان ذلك  
 نفعا للاجارة وكذا اذا استأجر دارا وبني فيها نذر عايرها من الأجر كان  
 ذلك نفعا للاجارة الاولى والصحيح ان الاجارة والاعارة لا تكون نفعا  
 ولكن لا يجزى الأجر على المستأجر مادام في يد الأجر . رجل استأجر دارا وقبضها  
 فسقط منها حائط وانهدم بيت من الدار كان للمستأجر ان يفتح الاجارة  
 بمحضرة الأجر ولا يبيع فضه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب  
 . وان انهدم كل الدار كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة عند حضرة غيبته  
 ويسقط الأجر عند الكل ولا يفسخ الاجارة مالم يفسخ . رجل استأجر  
 ارضا لينزعها فزرعها فاصاب الزرع أفة ففلك او غرق ولم يبت كان عليه

الاجر ولو عرفت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه . وكذا لو غصبها  
 رجل فزرعها الغاصب لا اجر على المستاجر وذكر الشيخ الامام المعروف  
 بخوارزما اذ استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة كان  
 عليه اجر ما صنع وسقط عنه اجرها بقية من المدة بعد الاصطلام . وحل  
 استاجر ارضا فزرعها فلم يجد ماء يسقيها ينسب الزرع قالوا ان استاجر  
 بغير شرب فلم ينقطع ماء النهر الذي يروي منه السقي فعليه الاجر وان  
 انقطع كان له الخيار . وان كان استاجرها بشربها فانقطع عنها الشرب  
 فجاء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء ففسد الزرع  
 سقط عنه الاجر كما لو استاجر رعي ماء واستاجر بيت الرعي فانقطع  
 الماء . ولو استاجر ارضا بشربها للزرع فزب النهر الاعظم فلم يستطع  
 فهو الخيار ان شاء ردها وان شاء امسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كان  
 عليه الاجر اذ كان محال يمكنه ان يحتمل بحيلة ويزرع فيها بحيلة  
 . وان كان لا يمكنه ان يزرع فيها شيئا بغير ماء يريده من الوجوه  
 ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه كما في مسألة الرعي . وكذا لو لم ينقطع  
 الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم يتهيأ له الزراعة لا اجر عليه . رجل استاجر  
 ارضا فانقطع الماء اكانت الارض تسقى بماء الارض فماء المطر وانقطع  
 ماء المطر لم يزرع عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها . رجل استاجر ارضا  
 ليزرعها شيئا سماه فزرع ولم ينبت او اصابته افة فانسده . وذلك كان  
 في وقت لا يستطيع ان يزرع فيها مرة اخرى . فاراد ان يزرع فيها غير ملما  
 اكان الثاني اقل ضررا بالارض من المسح او مثله . فعلى ذلك لان رب الارض

يرضه به ظاهره وانما الثاني اضرابا الارض من الذي سماه لم يكن له  
ان يرضع لان رب الارض لم يرض الا بالمسعى او بما هو مثله او بدونه  
ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاجر ويبطل عنه الزيادة  
المؤجرة اذا انقضت الدار المستأجرة برضا المستأجر او بغير رضاه لا يقتضي الاجارة  
لبقاء الاصل وهو كما لو غلبت الدار المستأجرة انسان لا يقتضي الاجارة لكن سقط  
الاجر مادامت في يد المصاحب وكما لو اهدمت الدار في يد المستأجر  
محمد رحمه الله اذا تهدم الدار المستأجرة فبناها الموراجر فاراد  
المستأجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يمنعه  
من ذلك اراد به اذ ابتناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستأجر  
الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستأجر ان يسكنها بعد الفسخ  
صريح في انقضاء صراحم رجل باجر فاذا فيها زبوف او نهم حجة او مستوقة لا يمكن  
الصير في شيئا لانه لم يملك حقا على صاحب الدار صراحم وانما في بعض العمل هو  
تمييز البعض فيرد من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زبونا يرد كل الاجر وكان  
الزبوف نصفا فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان انكر الدافع وقال ليس  
هذا ما اخذت مني كان القول قول الاخذ مع عبثه لانه ينكر اخذ غيرها  
وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا مستغفرا حقه او باستغفارا الجياص فان اخذ  
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك دبر  
لا يقبل قوله نرجل مستأجر فيصا يلبسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في  
منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي  
رح لا اجر عليه لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو الليث رح عند علمه

الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر مقابل باللبس بالذهاب الى ذلك  
 الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما ذونا في الذهاب  
 به لا ذلك المكان . قال رحمه الله وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة  
 ليركبها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حراجه ولم يدرك ذلك  
 المكان فانه يكون مخالفاً ضامناً ولا اجر عليه لان في اجاره الدابة بيان  
 مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض  
 الطرق قد يكون اضر بالدابة فكان ذكر المكان للتفديد املاً لاجارة الثوب  
 لا يشترط بيان مكان اللبس لما يشترط بيان الوقت لان اللبس في  
 بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض . قيل استأجر دابة ليركبها  
 يومه الى الليل فامسكها في بيته فلم يركب في الكتاب انه اذا استأجرها  
 ليركبها خارج المصرفة لمكان معلوم فامسكها في بيته لا اجر عليه لانه لا يجب  
 الاجر بهذا الإمساك فلم يكن ما ذونا فيه فكان ضامناً . وان كان استأجرها  
 ليركبها في المصرفة فامسكها ولم يركب لا يكون ضامناً لانه الاجر يجب بهذا  
 الامساك فيكون ما ذونا فيه فلا يكون ضامناً قالوا لو الوجه الاول وانما  
 يضمن اذا امسك زماناً لا يمك مثله للخروج الى ذلك المكان عاقبة  
 فيرجع فيه الى العادة ان من استأجر دابة الى الخروج الى ذلك المكان  
 اتي قد مر مسكها ينبغي له الخروج الى ذلك المكان . رجل اجرد دابة على ان يكون  
 له الخيار ساعة من النهار فنزلها المستأجر في داره فسقطت بعض ثمنها  
 ولا اجر على المستأجر . وان كان الخيار للمستأجر فعليه الاجر لا ضمان عليه  
 رجل اجرد دابة ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فاخذته فزعموا ان المستأجر

بعدها انتقلت مدة الاجارة وقال البراءة ما يخرج الباب ولم اسكن وقال رب الدار  
 لا بل فلهمت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول  
 صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر ولا اجر عليه . وان كان القفل  
 مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح ايا ما يتم وجب له ان عليه اجر ما مضى لانه  
 صح تسليم الدار اليه . وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله رجلان  
 بينهما طعام استاجر احدهما صاحبه ليحملة لاما كان كذا او ليحضر لا يجوز  
 فان فعل لا يجزى الاجر . وان استاجر احدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا  
 الطعام او دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الامة الشريف  
 انه يجوز ويجب الاجر المسمى رجل دفع لاجياط او قصابا برثوا وقال المستاجر  
 ليحيط هذا الثوب او تقصر يدرهم فذبح الخياط او التبيذ او عبدة ليحطه  
 او يقصر ففعل مجب الاجر وان قال المستاجر لك ليحطه او تقصر بنفسك فذبح لـ  
 غلامه او تلميذه لا يجب الاجر . فان استاجر ظن الترضع ولد بنفسها  
 فانرضعته بنذري جازيتها اختلفوا فيه والاصح انها تسحق الاجر . رجل  
 استاجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى للموضع كذا فانه والمكان  
 ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستاجر ان يئمه  
 فان وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على السائر  
 جميع الاجر المسمى ولو استاجر دارا وقبضها ثم ان ربه الدار يغفل عنها بما  
 نفسه سقط عن المستاجر حصة ذلك من الاجر . ولو اكزى دارا ثم  
 فاقام معه ربه الدار فيها الا اثر الشهر سقط عن المستاجر حصة ما كان  
 في يد الاجر . رجل استاجر كتابا ليقرأ ما فيه من شعر وفقه لا يجب عليه

<sup>٢٣</sup>  
 الاجر وكذا المحصف وكذا اذا استاجر طيبا ليضمه لاجب الاجر وكذا لو  
 استاجر بيتا من مسلم ليصل فيه . ولو أن صناعين أجرة أحدهما من الأخر إلى  
 عمله ثم افترقا قالوا كانت الأجرة بينهما على كل شهر يجب الأجرة الشهر الأول  
 لا غير لان هذه الأجرة تنعقد شهر افتتحت في الشهر الأول سبقت الأجران  
 الصحيحة الشركة فلا يطل الأجرة في الشهر الأول بالشركة الطارئة  
 أما في الشهر الثاني فالشركة قارئة انعقد الأجرة فلم تنعقد الإبان  
 في الشهر الثاني وان كان صاحب الأجرة المتأجر عشرة أشهر كان على المتأجر  
 اجمع المدة لما قلنا في الشهر الأول في الصورة الأولى ولو أجرة منونة من  
 رجل ثم اشترى كذا في عمل يعلان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله  
 الشركة توهن الأجرة اراد به اذ لم يضمن زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر  
 لانها اشترى كذا في الانقضاء بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشركة من وجه  
 فلا يسلم المنفعة للمستاجر . استأجر دابة للمكة ليركبها ولم يركبها وشيئا  
 من اجلها قالوا ان مشي راجلا ولم يركب من غير عذر وبالذابة كان عليه الاجر  
 . وان كان بعد زمان لم يركبها لعلة بالذابة او لم يرض بها بحيث لا يقدر <sup>على</sup>  
 الركوب لاجر عليه وان استأجر ثوبا ليلبسه كل يوم بدافق ووضعه في  
 ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه لكل يوم دافق في الوقت الذي علم انه  
 لم يلبسه لا ينخرق فاذا مضى وقت يعلم انه لم يلبسه ينخرق سقط عنه الاجر لان  
 بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب متعاقبا تقدير ان سقط عنه الاجر  
 . كالمرأة اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس وليست في نفسها الزام حتى  
 لو لبسها لبسا مضافا ينخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة امرئ والا فلا



٣٢  
بَابُ الْأَجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

رجل أجر بناء دار وعازت بدون الأرض قال القاضي الامام ابو الحسن  
الطوسي السعدي روي عن محمد بن مايكل عن ابي جعفر هذه الاجارة قال رجل استأجر  
ارضا فأجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة. وإن بنى فيها  
الستاجر ثم أجرها من صاحبها كان له حصه البناء من الاجر. قال ولو لم  
تصح اجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصه البناء من الاجر. وتكره  
الاصل ان اجارة الفسطاط جائز. وبعض مشايخنا لم يجوزوا اجارة البناء  
فاوردت عليه مسألة الفسطاط فلم يتهباله الفرق. وفي الزيارات  
ما يدل على انه لا يجوز اجارة البناء لانها بمنزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة  
الفسطاط. اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص والحدود قل  
الشيخ الامام شمس الأئمة الشيرازي ان لم يبين لذلك وقتا لا يقع وإن  
استأجر القاضي رجلا لاستيفاء الحدود او القصاص وقطع اليد وليفق  
عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه  
عند بيان المدة منافعه تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان  
ان يعرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك. اما اذا  
استأجر لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدرك انه متى يقع  
وبان يقع فانفسدت الاجارة وفل شيئا من ذلك كان له اجتهاده لانه  
استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجره  
لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له. بخلاف القاضي لان القاضي يملك  
الاستبجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي ان يفعل

ما غير القباضة اذا استاجر رجل ان يجله في بيته لايملك ان يامره باستيفاء  
 القصاص لان ذلك لا يكون من اعمال البيت فلا يملك تحت الاجارة فلا يجب له  
 الاجر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رج اذا استاجر رجل رجلا لاستيفاء  
 قصاص له في الطرف مع ذلك واذا فعل الاجير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله  
 اذا استاجر لاستيفاء القصاص في النفس مع ويستحق المسمى كما لو استاجر  
 لاستيفاء الطرف . امير العسكر اذا قال لسلم ارمني ان قلت ذلك القار  
 فلك مائة درهم فقتله لاشئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة  
 فلا يستحق الاجر كما لو استاجر ليؤم الناس او يوزن . وقال محمد رحمه الله  
 ان قال ذلك لذمي يجب الاجر . ولو كان واقعة فقال الامير من قطع رؤس  
 فله عشرة دراهم خبان لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول ولو استاجر  
 الامير ذميا او مسلما ليقول اسير احرييا كان في يده فقتله لاشئ له . وقال  
 محمد رحمه الله يجب الاجر للمسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد جمل  
 استاجر كلبا معكلا ليصيده لا يجب له الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات  
 اذا استاجر الكلب او البازي وبين لذلك وقنا معلوما يجوز وانما لا يجوز  
 اذا لم يبين له وقنا معلوما للاستاجر من نور الياخذ الفارة في بيته ذكره التنخ  
 انه لا يجوز قال لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان السنور  
 يرسل الكلب والبازي فيذهب بامر صاحبه ويصيد ولا كذا السنور ولو  
 استاجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك . ولو استاجر فردا ليكنس  
 قال المصنف ينبغي ان يجوز اذا بين المدف لان الفرد يضرب ويهل بالضرب  
 بخلاف السنور . ولو استاجر شاة تتبعه لتذهب بشاته فتبعته

١٠- الاجر له . ولو استاجر ظاهرا ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت الاجارة  
والانفلا . ولو استاجر رجلا ليكتب له موصفا او غلاما او شعرا وبين الخط  
جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواصر زاده لا يكره ذلك . ولو استاجر رجلا  
ليعلم غلامه او ولده شعرا او ادبا او خطا او حسابا او حياء او حرفه من الخيل  
ونحوها ان بين لذلك وقتا معلوما سنة لشهر او ما اشبه ذلك جاز ويجب  
السمي فسلم في تلك المدة او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة  
فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يعلم لا يجب شي . ولو شرط على الاستاذ  
ان يجذقه في ذلك العمل ذكر انه لا يصح الاجارة لان الخداقة ليس لها غلبة  
معلومة . رجلا دفع غلامه الى حائك على ان يقوم عليه الاستاذ ان شهر لعلوه  
في تعليم النسيج على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهما فهو جائز ويكون ذلك  
اجارة للغلام ولو دفع غلامه او ولده الى استاذ ليعلمه عملا ولو بشرط ان يدا  
الاجر على الاستاذ او على المولى فلما علمه العمل اختلعا فطلب الاستاذ اجرة  
من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك  
الى العرف العادة ان الامر على من يكون فيحكم العرف . قال الشيخ الامام  
الائمة الشريفة رحمه الله كان شيخنا الامام يقول عرف ديار بركة الامم  
التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما  
اشبه ذلك فاما كان من جنس هذا يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى  
وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على  
الاستاذ . رجل دفع للاخياط ثوبا وقال له خط ثوبي حتى اعطيك اجر ك  
فقال الاخياط لا اريد منك الاجر ثم خاطه قالوا الاجر له كان بينهما خلة

<sup>٣٤</sup>  
 او لم يكن . رجل استاجر غلاما ليزيد لا يجوز ذلك ولا اجر فيه وكذا الماشقة والغنبة  
 ولو استاجر رجل لتقاضى ديونه ان بين ذلك وقتا جازوا الا فلا وكذا  
 الخصومة . رجل استاجر دابة ليركها اليوم بدهم فركها غدا لا يجزئ  
 . وقيل على قول ابي يوسف ومحمد ج يلزمه درهم . رجل استاجر <sup>اجيرا</sup>  
 يحتطب له الى الليل بدهم جاز . كان البسط لعله الى الليل وليس له  
 جاز ويكون الحطب والعيد والماء للمستاجر . ولو قال البسط لهذا  
 الصيد او يحتطب لهذا الحطب فهدا اجارة فاسدة والحطب والعيد للمستاجر  
 وعليه للاجير اجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب الاطيا  
 فان الصيد والحطب يكون للعامل . ولو استاجر رجلا ليصلح له كذا منا  
 من القطن او ليقر له كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثوب ولا قطن  
 لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا يتصور فان كانت الاثواب  
 والقطن عنده ولم يرهما الاجير فلا اجر خیار الرؤية في الثياب وليس له  
 خيار الرؤية في القطن . وكذا لو استاجر تاحه زنديج في الدان لم يكن  
 ذلك عند المستاجر لايصح الاجارة . وان كان ذلك عند المستاجر  
 وعين واشار في البعض وامتنع عن الباقي يجزئ العمل لان الاجارة  
 كانت صحيحة فيلزمه العمل . رجل دفع الى تذا ف ثوبا وامره ان يتدف  
 الثوب بقطر من عند نفسه ولم يبين له الاجر . فمن القطن <sup>منها</sup>  
 اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الابطال  
 جائزة لتعامل الناس . وقال لقاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع  
 اليه ثوبا وعينه ليتدف عليه اما اذا لم يكن الثوب معيناً فلا ريب فيه

رجل استاجر رجلين ليحملان له هذه الخشبة الممنولة بدرهم فحملها أحدهما  
 قال محمد بن ح له نصف درهم وهو متطوع في النصف إذا لم يكونا كثيرين  
 فبذلك في العمل والحمل وكذا لو استاجرهما لبناء حائط أو حفر بئر ولو كانا  
 شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستاجر بكل الأجر حرة  
 أجرت نقها من رجل ذي عيال جاز ويكره الجنوة بهما لأن الخلوة مع  
 الأجنبيّة الحرة حرام . مسلم أجر نفسه من نهراني أن استاجر لعمل غيره  
 الخدمة جاز . وأن أجر نفسه للخدمة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
 الفضل لا يجوز وذكر القدر يرى رحمه الله أنه يجوز ويكره له خدمة  
 العاقر . دعي استاجر مسلماً ليحمل له خراجاً في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 كما يجوز استئجار الكناس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف إذا استأجر  
 الذي دأبه من مسلم أو سفينة لينقل عليها الخمر أو أن استاجر ذي ذمياً  
 لذلك جاز وكذا الاستئجار لرعي الخنازير . وأن استاجر المسلم ذمياً  
 لبيع له خمر أو ميتة أو ما لا يجوز . وأن استاجر الذمّي مسلماً الحمل  
 ميتة عن الطريق أو جلد ميتة أو موضع الدباغة جاز في قولهم وكذا  
 لو استأجره لعصر العنب ولو استاجر مسلم مسلماً لينخرج له حماراً ميتاً من دأبه  
 جاز في قولهم كما لو استأجر كناساً . ولو استأجر المشركون مسلماً الحمل ميتة  
 منهم إلى موضع يدفن فيه أن استأجره لينقل إلى مقبرة البلد جاز عند  
 الكل وأن استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله لا أجر  
 وقال محمد رحمه الله أن لم يعلم الحال أنه جيفة فله الأجر وإن علم فلا  
 أجر له وعليه الفتوى ولو استأجر الذمّي من مسلم بيتاً يبيع فيه

النخري جرحه ابي حنيفة رحمه الله ولا باس للمسلم ان يجره او من ذمى لسكفها  
 وان شرب فيه الخمر وعبد فيه الصليب او ادخل في طائفة من ذلك لا يظن  
 المسلم . كمن يلع غلاما ممن يقصد به الفاحشه او باع جارعة ممن  
 ياتيها في غير المأثق ولا يستبرجها . ولو استاجر المسلم من الذمى بيعة ليصل  
 فيها لم يجز . وكذا العمل الذمى اذا استاجر واذميا ليصل بهم او ليفرب  
 لهم ناقوسا لا يجوز . ولو آجر المسلم نفسه من المجرور لم يوجب له الم النار لا يوجب  
 عندهم لان التصرف في النار والانتفاع به مباح بخلاف الانتفاع بالخمر  
 وحمل الخمر عندهما . ولو استاجر رجلا ليخت نه اصناما او ليزخرف له بيتا  
 بالتمثيل فلا اجر له كما لو استاجر نائحة او مغنية . وان استاجر ليخت له  
 طنبورا او بربطا خفف طاب له الاجر الا انه يأثم به . وكذا لو استاجر رجلا  
 ليكتب له غناء بالفارسية او بالعربية طاب له الاجر . وكذا لو بنى الاجرة  
 او كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى  
 حبيبها باجر . ولو استاجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر  
 الا ان يكون على وجهه العدي بغير شرط ولا نقاض . قال مولانا راجح وينبغي  
 ان الاجارة اذا كانت موقتة وكان العمل معلوما ولم ينقش التمثال و  
 الصورة جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح  
 . اهل بلدة ثقلت عليهم المونات فاستاجروا رجلا باجر معلوم ليذهب  
 الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان فرفع تخفيف ولخذ  
 الاجر من عامة اهل البلدة من الاغنياء والفقراء . قالوا ان كان بها  
 لو ذهب الى بلدة السلطان يتبعها له اصلاح الامر في يوم او يومين

الاجارة وان كان بحال الاجل المقتضوف يوم او يومين وانما يحصل في مدة فاد  
 وفق الاجارة وقنا جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة  
 وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم وما نفهم . وقال بعضهم  
 لا يصح هذه الاجارة على كل حال . رجل استاجر رجلا ليعلم عبدا او ولدا له  
 فيه روايتان فان بين لذلك وقتا معلوما سنة او شهرا جازت الاجارة  
 ويستحق المسمى بقلم العبد او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا لا يصح  
 الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا اجر له وان  
 استاجر رجلا لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا اجر له  
 بين لذلك وقتا ولم يبين . وشاخ بلخ راج جوز واهذه الاجارة حتى  
 حكى عن محمد بن سلام رحمه الله انه قال اتقى بتبشير باب الوالد الاجرة  
 المسلم . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 انما كره المتقدمون الاستيجار لتعليم القرآن وكرهوا هذا الجور  
 على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان  
 لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامه الحسبة . وفي زماننا انقطعت  
 عطياتهم وانقصت رغائب الناس في امر الآخرة فلوا اشتغلوا بالتعليم  
 مع الحاجة الى مصالح المعاش فمخنل ما نفهم قلنا يصح الاجارة وجوب  
 الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر جسد فيه وان لم يكن  
 بينها شرط يوم الوالد بتعليم قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن  
 والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش . وقال  
 الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي رحمه الله ان مبناخ بلخ جوزنا

الاجارة على سليم القران ولقد وافق ذلك بقول اهل المدينة وانا اناق بجوان  
 الاستنجار ووجوب المسح واجمعوا على ان الاستنجار على تعليم الفقه باطل  
 . رجل استاجر مؤدبا لكل شهر بسبعة دراهم ليعلم له مابين احدهما العربية والاش  
 القران فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القران فاستاجر معلما للعلم العربي بما  
 يعلمون الناس واعطاه الاجرة من اجري معلم العجم فلما جاء راس الشهر حبس  
 الوالد عن المؤدب ثلثة دراهم فقال المؤدب انا لا ارضى بما جئت لانه  
 المعلم كل شهر يكون نصف درهم فالوا يعطى عن اجرة المؤدب قد ربا يكون اجر مثل المعلم  
 هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستنجار المعلم . رجل استاجر معلما سنة  
 ليعلم ولد القران فقصت بستانه اشهر لم يتعلم لان له ان يضيغ الاجارة ولا يتعلم  
 رجل فضل الميت لا يجوز . وان استقر لحفر القران بين الطول والعرض والعن  
 يجوز . فبما سوا استسأنا وان لم يبين الطول والعرض والعن لا يجوز في القياس  
 وفي الاستحسان يجوز ويغنى عن الوسط مما يعمل به الناس . وكذا استاجر  
 لحمل الحنافة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز رجل  
 استاجر ارضا ليلين فيها لا يبيع الاجاق واللبن كله لللبان وعلى اللبان قيمة التراب  
 لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب  
 قيمة فعلى اللبان اجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع  
 الارض فلا شيء على اللبان . معاقضة الثيران في الاكداش فاسفة  
 لانها استنجار بالمنفعة . بمنسها فان اعطى البقر لياخذ الحمار  
 لا باس به . رجل استاجر رجلا ليهدم جداره اولي بني حائطه كل  
 دراهم بكذا وقاله رابن درهمهايك ياخير . برز او استاجر



رجلا ليكره عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع الأصل  
هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل فان كان عمالا لو اراد الاجرة  
ياخذ في العمل للحال يقدر عليه صحت الاجارة ذكر لك ذلك وقتا اوله  
نحو ان يقول استاجرتك لتضرب لي عشرة من منام من الحجر  
جاز ان كان المستاجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدينق وال  
لبن لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر لك ذلك وقتا فقال استاجرتك لتخبز  
الى الليل بدينهم جائز ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الو  
وبذكر الوقت نصير المنفعة معلومة . ولو قال بدين يكدرم اينه  
بانه كان جائزا ايضا لانه سمى له عمالا لو اراد ان ياخذ فيه للحال يقدر  
فيصح الاجارة بين لذلك وقتا اوله يبين . ولو قال بدين ده ه  
من بادكن ان لم يذكرك لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجرته لعمل لو اراد  
ياخذ فيه للحال لا يقدر لان التذرية لا يقوم به انما يقوم باليد  
يدعى تهم الرجح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان  
الوقت اول انما الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدينهم على ان ته  
هذا الكدر صحت لانه استاجرته لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعده  
العمل فلا يتغير . وان ذكر الاجرة اول انما العمل بان قال استاجرتك بد  
على ان تدعى هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اول  
يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل محدد وما او  
صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان يعمل  
ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجر

هذه مسئلة السمار . رجل امر سمارا يشتري له الكلب يسرا ولا يبيع  
هذه الاقواب بدينهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال ولنعلم  
به وبالمشتري ولا يدرى من هو المشتري فاف ذكر لك ذلك وقان ذكر الوقت  
اولا ثم الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدينهم على ان تبع لي كذا جاز . وان  
ذكر الاجرة اولاً ثم الوقت بان قال استاجرتك بدينهم اليوم على ان تبع لي  
كذا ومشتري لا يجوز وهذه مسئلة تذهب الكدس سواء . وانما فسدت الإجازة  
والعمل وانما العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل تلك العمل وذكر  
محمد راجح الحيلة في استيجار السمار وقال بأمره ان يشتري له شيئا معلوما  
ان يبيع لا يذكر له اجرا ثم يؤسبه بشي مما ماله اجرة او جزءا لعمله يجوز ذلك  
لماس الحاجة كما جاز دخول الحمام باجر غير مقدرة ثم يعطى الاجر عند  
الخروج فكذا الرجل يهرث الماء من السقاء ثم يعطى له فلسا او شيئا وكذا  
الحنان والحمام . وانما اخذ السمار اجرا مثله هل يطيب ذلك اختلاف فيه  
قال الشيخ الامام المعروف بجواهره انه يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه  
اشهر محمد في الكتاب وهو نظيرها لو اشترى ثيابا ثم باعها فذلك البيع  
عنده واخذ البائع قيمته ثابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب للدلال السمار  
اجر مثله لان مال استفاد بعقد فاسد هذا اذا امر السمار بالبيع والدال  
بالشراء ولم يذكر له وقاما اذا ذكر له وقا بان قال استاجرتك اليوم بمسما  
على ان تبع لي هذه الاقواب او تشتري لي كذا حتى جلزت الاجارة كان له السبي  
فيطيب له عند الكل . رجل وضع للرجل ثوبا وقال بعه بعشرة فان زاد فهو جني  
وحيث قال ابو يوسف رحمه الله ان باعه بعشرة او لم يبعه فلا اجرا له

وان تعفي في ذلك وقب لان الامر في الاجراذ باعده بشق وانما جعل له  
 الاجراذ باعده بالكثير من عشرة وان باعه باثنى عشر او اكثر من عشرة فله اجر مثله  
 لا يجازيه به فمهما قال محمد رحمه الله ارى لهما اجر مثله بالعام لمع وان  
 لمع اذا قب ذلك وعفي لانه على حكم عقد فاسد فيسحق اجر المثل في القوي  
 على قول ابي يوسف رج لانه لم يجعل له للاجر اذا باعه بعشر . جعل له الدال  
 اعرضنا ضمني فمضرو لم يقدم الدال على اتمام العمل وباعها ولا اخرتة  
 قال ابو القاسم البجلي كان الدال الاول عرض وشق ودفع في ذلك رجلا  
 كان له اجر مثله بقدر عتائه وعمله . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لقينا  
 ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان انه لزمك الدال الاول حتى باع غيره فلا اجر له  
 لان الدال في العادة لا ياخذ الاجر بدون البيع وهذا القول يوافق قول ابي  
 رحمه الله . رجل اراد ان يبيع بالمزايعة ودفع الثوب للرجل وامر له  
 ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بينك لذلك وقنا جازت الجاني له الا  
 المس . وكذا لم يذكر الوقت ولكن امر ان ينادي كذا صوتا جازي . فان نادى  
 كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المس وفي الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر رحمه  
 له اجر مثله لانه عمله باجازه فاسد . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يثنى  
 له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار  
 . رجل دفع حمولة للحمال لبلد كذا او يسلمها الى السمسار فحملها  
 فقال السمسار للحمال ان وزن الحمولة في البازنانه كذا وقد نقصت في الخ  
 فاننا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار  
 ما نقصت الاجر وقال الحمال ما استخفت كان القول في انكار الاستيفاء قول

الحال ولا خصوصية بينه وبين السائر وإنما الخصوصية بين الحال وبين  
صاحب المحولة. اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها الاجر  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لاجر لها لانه لا منفعة للزوج  
من كلامها بغير عقد وإنما منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها. وقال  
غيره من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فإن  
النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لهما اجر المثل بمنزلة  
الدلالة في البيع فإنه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب التلح الدال  
في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انقضى بينهما بسبب من الاسباب لم  
له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر  
وهو الدلالة كالحياط اذا خاط الثوب برفقه صاحب الثوب فإنه لا يرجع  
على الحياط بالاجر. وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء شي  
الدلالة في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري  
فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه  
ما ذور في هذا الدفع عادة قالوا لا نأخذ مني انما لا يضمن اذا دفع اليه  
الثوب ولم يفارقه. اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كما او دعه  
الدلال عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء. دلال في بدء ثوب فقال له  
رجل هذا ثوب سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي اعطاه برئ عن  
الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فوضع الغاصب اذماره للغصب على  
الغاصب برئ عن الضمان. الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب لجر المثل فكل  
بالفعل يلح ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المبيع من الاجر او لعدم التسمية

يجب اجرا مثل بالغاما بالغ وكذا لو استاجروا ارضا نوتا سنة بمائة درهم  
على ان يرعا المستاجر كان على المستاجر اجمالا مثل بالغاما بالغ لانه لما شرط  
المروعة على المستاجر صارت المروعة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما  
اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسدا فمخوذاً كان له اجر المثل ولا يترتب  
على المبيع . رجل امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله فباع الماديرة فاختلغا  
فقال له ذبعتك باجر وقال الامر لا بل بغير اجر قالوا ان كان المامور بالاجارة  
يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ . رجل اخذ من رجل  
مسحاة وقال لصاحبها كراجرها فقال لا اريد بها الاجر لكن اعمل لي خشبا  
لمقبض المسحاة فخرج صاحب المسحاة فقال اريد بها الاجر قالوا ان كان  
الخشب الذي سأل له خشبا له قيمة عند الناس كان له اجر المثل لانه لما  
خشب له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير اجر وذكر في المتن في رجل اجاره بيتا  
او دم يجب اجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبئ عن العوض الان ما قال من العلة  
يشكل بما اذا باع شيئا بميتة او دم فانه يكون باطلا لفظة البيع في اقتضاء العوض  
اقوى من لفظة الاجارة فلا يصح التعليل الاعلى الرواية التي تجعل المقبوض  
بالميتة او بالدم مقبوضا بالقيمة فيكون المنفعة ههنا مغنونة بقيمة ما قيمة  
المنفعة اجر المثل . فربما اجاره باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله  
ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعاره من انسان جازت الاعارة فالاجارة باقل  
من اجر المثل اول . رجل استاجر ارضا فيها اشجار اكانت الاشجار في وسط  
الارض لا يجوز الاجارة . وكذا لو دفع ارضه من ارضه فيها اشجار  
ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز للزارعة وان كانت الاشجار

في نزلتي الارض على المساة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الارض  
 شجرة او شجرتان صغيرتان مثل الناله التي مضى عليها حول او حلان جازت الاجارة  
 والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يتجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ  
 الارض وتغلها بغير الارض. وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة  
 العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة. وان كانت في ناحية  
 الارض فرقت الابنية يدخل ما بينهما في العقد وكذا الشجرة. ولو استأجر ضلعا  
 بعضها فارغه وبعضها مشغوله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يتجوز  
 الاجارة فيما كان فارغا ولا يتجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر  
 ارضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا يتجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم  
 مشغولا بالشجرة لانه قد وما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلومة  
 وجعل استأجر بيتا هو مشغول بامتعة الأجر قال القاضي الامام ابو علي النسفي  
 رحمه الله كنا نرى ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا  
 وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا يتجوز وجعله كالارض التي  
 فيها زرع. ولو أجزاها فيها زرع لا يتجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام  
 المعروف بنحو اخر زاد ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كانت قد دلت للبعث  
 الاجارة ويوم الحصاد والتسليم. فلهذا في البيت المشغول لا يتجوز الاجارة ايضا  
 ويوم التسليم والتفريع الا ان يكون في التفريع ضررا فاحشا فكما ان له  
 ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية عن محمد بن  
 يونس ويوم بالتفريع والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام  
 هذا في البيت المشغول لو فزع البيت وسلم هل يصح تلك الاجارة فقال

لألفها وقعت فاسدة فلا يجوز الإبا الاستيناف وراختلف الأجر المستطوع  
فقال المستاجر استاجرت البيت والأرض وهي فارغة وقال الأجل لا بل كان البيت  
مشغولا والأرض كانت مزرعة ومن لا يجوز هذا الاجارة اختلفوا فيما بينهم  
بعضهم القول قول الأجر بخلاف المتبايعين اذ اختلفوا في الصحة والفساد  
بحكم شرط فان نعمة القول فيه قوله مدعي الصحة لان هذا الأجر يشبه الاجارة لانه  
ينكر اضافة العقد الى محل فارغ منتفع به فيقول القول قوله وقال القاضي الامام  
ابو علي النسف رفع ينظر في الاجارة الى الحال التي كانت فارغة كان القول قول المستاجر  
وان كانت مشغولة كان القول قول الأجر كما اختلفوا في جريان الملو وانقطاعه  
في الطاحونة رجل اعطى جلا درهين ليعمله يومين ولم يذكر العمل لم يصح  
الاجارة وان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجوز العمل لنساء  
الاجارة وان كان سمي له عملا لمعولما جازت الاجارة وبعده لم يضمن يومان لا يطلب منه العمل  
لانتهاها الاجارة وان وضع الى رجل درهين ليعمله عملا كذا يومين من الايام  
كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت بخلاف ما اذا استاجر يوما فان شمه  
انصرف الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل اجره سنة بعبد بعينه  
فسكن للمستاجر شعرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان قول المستاجر  
لشهر الفائض اجر المثل بالغام بالغ ويستقص الاجارة فيما بينه لان الاجارة  
باعتاق العبد فسدت فيما بينه وكذا لو استلمه واربعين فسكن الدار ولم  
يسلم العين حتى هلك كان عليه اجر المثل بالغام بالغ رجل استأجر طابعة  
جارية فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا بين الناس منهم  
من يستقيم ومنهم من يساهل في الوسط فيفسد ذلك ان ينظر الى الوسط من الواجب

بان كان احدهم يوافق مثل هذه الدابة بائني عشر وأخر بغيره وأخر بغيره وأخر  
 باحد عشر بغيره. رجل استاجر شيئا اجارة فاسدة وقبض وأجر من غيره  
 اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يوافق واستدل هذا القائل بما ذكره الاصل  
 من رجل دفع دابة الى رجل يسكنها ويرمها ولا اجرة له فيها فاجرها هذا الرجل  
 من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما انهدم  
 ويكون الثاني بمنزلة الغاصب. ولو كانت الاجارة الثانية جائزة بها كما  
 بمنزلة الغاصب. وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة  
 الصحيحة ولكن لو ائجرها يستحق الاجر المسمى كالغاصب اذا ائجر. وقال بعضهم  
 المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يوافقها من غيره اجارة جائزة بغيره  
 بمنزلة المشتري شراء فاسدا يملك ان يبيع من غيره ببيع جائز الان لا  
 الاول يملك نقض الاجارة الثانية والبايع يبيع فاسدا لا يملك نقض  
 بيع المشتري لان الاجارة تنسخ بالغير ولا كذلك البيع. وانما لا يملك الاجارة  
 في مسألة المراجعة لان ثم ذكر المراجعة على وجه المشورة لا على وجه  
 بالشرط فكانت اعادة والمستقر لا يملك الاجارة من رجل استاجر دابة  
 فاسدة وعجل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة  
 فلزم المستاجر ان يحدد يد على الدار ويمتنع الاستيفاء لاجر العجل لا يكون  
 له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة ففي الفاسدة اولى. من رجل  
 غصب دارا واجرها فاشترها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة  
 يتجدد وانقضاء ساعة فساعة وان استقبل الاجارة كان افضل  
 الغاصب اذا ائجر المقصوب ثم ان المستاجر ائجر من الغاصب بعد القبض



واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد من المستاجر ما اخذ منه  
لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المستاجر من الغاصب  
يعبر اجر من الذي اجر ولا يجوز الاجارة الثانية . رجل استاجر من آخر  
نسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كحالة الدار للسنة  
ان يسرح فيه وليس له ان يتخذ مطبخا بان اتخذ مطبخا كان ضمانا  
لما انتفعض الا اذا كان القسطا معدا لذلك بان كان من البيع وغيره  
استاجر بئر اشهر ليسع منها ارضه او غنمه لا يجوز . وكذلك النهر والعين  
لان المقص من هذه الاجارة الماء وانه عين مباح والاجارة ما وقع <sup>ليلك</sup>  
العين المباح وكذلك استيجار المرقى لرعى الضم فلا بد لما قلنا  
رجل استاجر رجلا يحسده فقبضه اجتمعه على ان يعطيه له خمس جزرات من هذه  
الغصب لا يجوز . كما لو استاجر طحانا ليطحن له الحنطة بغير من  
دقيقها . ولو عين خمس جزرات من الغصب وقال استاجرتك بهذه الجزرات  
الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز ولو قال استاجرتك على ان تحصد هذه  
الاجرة بخمس جزرات من الغصب لا يجوز الاجارة لجهالة الجزرات <sup>سواء</sup>  
طحانا ليطحن له هذه الحنطة بغير من الدقيق ولم يقل بغير من ذلك الدقيق  
جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الحنطة والتقدير معلوم بخلاف الجزرات  
وكذا لو استاجر رجلا ليحلب هذه القطن بعشرة امناء من هذا القطن  
لا يجوز . ولو قال بعشرة امناء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز  
ولو دفع غزلا الى حائك لينسج له بالثلث او بالربع ذكره الكتابانه  
لا يجوز ومشاغج بلع رحمهم الله جوزوا ذلك لكان التعامل به لغذ

الفقيه ابو الليث وشمس الائمة المحمودية والقاضي الامام ابو علي النخعي رحم  
 جبل اخذ من رجل بقرة على ان ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والار  
 يكون بينهما الايجوز وما اخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن  
 يكون له لاقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفع اية مثلها اخذ من  
 البان البقرة لان اللبن يغلي وعلى مالك البقرة حزمة علفها ان كان اعلمها  
 بعلف مملوك له لاما اكلت هي في الرعي وعليه اجزيام المستاجر عليها  
 والحيلة فتجوز هذا التصرف ان يبيع نصف هذه البقرة من المدفع  
 اليه بشئ معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها المصل والسمن  
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا  
 على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب لبنها قال ابو بكر  
 الاسكاف هذه مفايأة باطلة فما اخذ احدهما من فضل اللبن لا يحمل  
 وطريق ذلك ان يهب ما استعملك من فضل اللبن ويجعله في جرد  
 من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما حمدة او مثلية  
 فقال احدهما الصلحة ارفع من مثلي مائة وقرحة ارفع من مثلي ثلث  
 مثل ذلك فحمل احدهما الوباغ ثم تغير سعر الثلج الى نقصان فقال احب الثلج للثمن  
 رفع مائة وقرحة مثليته لا ارفع مالي عليك العام قال ابو بكر الاسكاف رج لا علم  
 له بامثلة سويحان يرفع الذي عليه الثلج مائة وقرحة من مثليته نفسه ويطلع في  
 مثلية صاحبه حتى يبرأ عما عليه قال ابو لاريح وعند المعاملة التي تجرت  
 بينهما فاسد لانه ذكر الوقوف والاقار متفاوتة نقار فاحشا فلا يجوز ماله  
 بين وزن الوقوف لان الجرد يختلف باختلاف الماء والمواضع

فصية يكون أحدهما اتقى واصفى من الآخر فلا يبرأ إلا أن يكون الحمد الثاني  
 مثله . **مما قال من طريق الخروج** فيه نظر فإنه لو اتقى مثله في جملة صام  
 كان مستهلكا ما في مجزئة صاحبه فإن المودع إذا غلط الوديعة بتجنسها كما  
 مستهلكا ضامنا فالضمان هنا أولى وتغيير السعر لا يثبت الخيار لصاحب الدين  
 فإن من غصب من آخر موزونا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للمضروبين  
 أن لا يقبل مثله . **قال مولانا رحمه الله** وطريق الخروج عندى أن يرفع من  
 عليه الدين الأمر إلى القاضي حتى يجبر على قبول مثله ما كان عليه . كما لو  
 استقرض من آخر خطبة فاعطاه مثلها بعدما تغير سعرها فإنه يجب المضي  
 على القبول . **وحديث الغصب من آخر شيئا من ذوات القيم فاعطاه العا**  
**قمة يوم القبض** بعدما تغير سعره في ذلك البلد فإنه يجبر على القبول  
 فإن اختلفا في مقدار وزن الجمد يختلف الثاني لأن صاحبه يندم  
 عليه الزيادة وهو ينكر . **رجل استأجر أرضا بشرها وحاجة المسافر**  
**إلى الشرب ليسوق الماء إلى أرض أخرى جاز** . وكذا لو استأجر أرضا  
 بكذا وأجر مثلها أقل مما سعى من الأجر وأباح له صاحب الأرض التمراد  
 الشرب لأبأس به وإن كان قصده من الإجارة الثمر والماء إذا لم يكن  
 ذلك شرطاً في الإجارة . **رجل دفع إلى آخر ثلثة أوقار دهن ليتخذ**  
**صابوناً** على أن يكون العجل من المدفوع إليه والصابون للدافع ففعل  
 المدفوع إليه فإن الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه للعا  
 أجر عمله وغرامة ما جعل فيه **رجل استأجر من رجلان شهر الملح** بيا  
 الصية على أن يكون رد الرجل على المسافر لا يجوز هذا الإجارة لأن

رد الاستاجر يكون على الأجر فاذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسداً وان  
 لم يشترط الرد على المستاجر ففرغ الاستاجر في نصف الشهر أو في آخره كان  
 عليه أجر الشهر وان استاجر كل يوم بكذا ففرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمن  
 بعد ذلك ولم يرد اذا لم يستعمله وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم  
 ولو استاجر حينا باً واكين اياً وقاله الأجر ما لم تردها على صيغة فله عليك كذا فلان  
 شرط الحمل في الجباب وكل ما كان له حمل ومؤنة على المستاجر فيند  
 العقد فيلزمه في الجباب أجر النخل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت  
 صحيحة ثلاثاً ترد . آجاة الشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول  
 الشيخ رحمه الله وعليه الفتوى وان أجر من شريكه جازة أظهر  
 الروايتين عنه وقال صاحب ربح يجوز على كل حال . وكذا كانت الدارين  
 الرجلين أجر أحدهما نصيبه من ثالث اختلفوا فيه على قول الشيخ رحمه  
 الله قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الأجر وذكر الكرخي  
 عن الشيخ رحمه الله فيه روايتان والأظهر أنه لا يجوز . ولو استاجر  
 رجلان داراً من واحد أو أجر رجلان داراً من واحد أو من اثنين جاً  
 . وان مات أحد الأجرين أو أحد المستاجرين انقضت الإجارة الفف  
 وتبقى في النصف . ولو أجر رجل الدار من واحد جازة ثم تقاضا الإجارة الفف  
 تنسخ في النصف وتبقى في النصف وهي الحيلة في آجاة الشاع . رجل استاجر  
 نهراً يابساً بسوق الماء فيه الأرض لا يجوز . وكذا لو استاجر ميزاباً يري  
 فيه المطر على سطح المواجه أو استاجر بالوعة تلعب فيها وضوء لا يجوز  
 وعن محمد رحمه الله اذا استاجر موضعاً معلوماً من الأرض

ليس فيه الماء لانه جاز بخلاف السطح لان في السطح موضع تيسيل الماء  
 مجهول وتيسيل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه بخوان ياخذ الطريق مكانا  
 اسطمنه بخلاف الارض . ولو استاجر ميزابا ليركبها في داره كل شهر باجر  
 معلوم جاز . ولو كان الميزاب ركبا في حائط الواجر لا يجوز . ولو استاجر بكرة  
 او دلو او رسنا ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر ذلك وقتا معلوما يوما او  
 جاز . ولو استاجر حائطا ليضع عليه جذوعا او سرة او كوة او ميزابا  
 او موضعا من الحائط ليؤتد فيه وتلا لا يجوز . وكذا لو استاجر شجرة ليس <sup>عليه</sup> <sup>شغل</sup>  
 الثياب ليحفظ لا يجوز . ولو اشترى نخلا ليقطعه ثم استاجر ارضه لتبقى  
 النخل فيها وقتا معلوما جاز . ولو اشترى التمر على راس النخل ثم استاجر  
 النخل لبقاء التمر واستاجر الارض لا يجوز . اما استيجار النخل فظاهر لانها  
 ليست بحل الاجارة واستيجار الارض لا يجوز . وان كانت الارض محللا لاجارة  
 لان الارض مشغولة بما ليس بمملوك للمستاجر . وهو النخل فان كان ما بين  
 التمر والارض مملوكا للمستاجر جازت اجارة الارض ويجوز اعارة الارض  
 في الوجه كلها . ولو استاجر طريقا في دار ليمر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله لانها اجارة المشاع . ولو استاجر سفلا وقتا معلوما ليس عليه  
 علوا جاز . ولو استاجر علوا ليس عليه لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وفي قياس قول صاحبيه رجح يجوز ولو استاجر ظهر بيت  
 ليسكن فيه او ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جاز . وذكر في الاصل اذا  
 استاجر سطح بيت ليس عليه لا يجوز قالوا الصحيح ليركب عليه . ولو استاجر  
 مكبلا او موزونا ليعين به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخ رحمه الله انه

لا يجوز. ولو اشترى عقارا فأجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف في  
 بيع العقار قبل القبض. ولو استأجر ثاة ليرضع صبيًا أو جديًا لا يجوز  
 ولو استأجر ثيابًا ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز. لأن  
 الاستئجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة  
 لينسجها بين يديه أو ليربطها على أربعة ليطرن الناس انقاله لا يجوز. ولو  
 دفع أرضًا إلى رجل على أن يفرس فيها فيكون الأشجار والأرض بينهما <sup>لكن</sup>  
 فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وقمة الغراس للمعامل  
 وأجر مثله. رجل استأجر عبدًا كل شهر بكذا على أن يكون طعامة على <sup>جده</sup> المستأجر  
 أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكره الكلب أنه لا يجوز. وقال  
 الفقيه أبو الليث رحمه الله في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أصله <sup>نبا</sup> زما  
 العبد يأكل من مال المستأجر عادة. ولو دفع سهمًا إلى دهان ليحصر  
 على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبحها على أن يكون بعض  
 اللحم لا يجوز. <sup>لكن</sup> دفع الأخطأ ثوبًا يقطعه ويخطه فيصا على أن يفرغ  
 بيته في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا ملكة على أن يدخله إلى العشرين  
 ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد بن أبي حنيفة راج  
 أنه يجوز هذه الأجرة فإن وفي بالشرط كان له المبيع وإن لم يف كان له  
 أجر المثل لا يزد على المبيع وهو قول أبي يوسف ومحمد بن عيسى <sup>سيف</sup>  
 رحمه الله إذا استأجر دابة من رجل بأما سمائة ولم يدكر شيئًا لا يجوز <sup>لكن</sup>  
 في قول أبي حنيفة راج ويجوز عندهما. ولو قال للخياط استأجر منك اليوم تخيط  
 هذا القميص بدبرهم أو قال استأجر منك اليوم لتختر هذا القميص بدبرهم

لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح ويجوز عندهما. وقال الكرخ رحمه الله ليس في المسئلة  
 اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة ربح وانما اختلف الجواب لان في رواية محمد بن  
 ابي حنيفة ربح اذا ذكر العمل والمسير ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحسان  
 ان العمل فقد وفي بالشرط فيسحق المسمى وان لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر  
 الفساد والاجارة بل لغواته الشرط المرغوب. وفي رواية ابي يوسف عن  
 ربح لما ذكره المدة او لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك  
 والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في  
 كونهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه  
 تمنع صحة العقد اما اذا قدم العمل في ذكر الوقت بعده يكون للاستحسان  
 فلم يصر الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد. وفي قول ابي يوسف ومحمد ربح  
 يجوز الاجارة في الوجهين. وذكر في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا  
 لينزله هذه العشرة الخاتم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله فابو حنيفة في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة  
 ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا ان فيما قال الكرخي من التوفيق بين  
 الروايتين نظرا بل الصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رحمه الله رواية  
 والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخر اذا ذكر العمل  
 بعد الوقت والعمل لما اذا ذكر الوقت او لا ثم الاجرة في العمل بعده  
 او فكر العمل ولا ثم الاجرة في الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجرة كان  
 الاول علما كان لوقتها والاجرة بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك انكنا  
 وقتا يكون للتخييل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت

فلا يفسد العقد . وذكر المحاكم في المختصر ما هو اثنان في ذلك وقال  
لأثره انه لو استاجر ليعمله هذا العمل بدينهم بشرط عليه ان يفرغ منه  
اليوم كان جائزا . سجل استاجر بجلا ليقطع له انجار في قرية بعيدة عن  
المصر على ان اجر الذهب والرجوع يكون على المستاجر قال البصر على المستاجر  
اجر الذهب ولا اجر الرجوع . اما اجر الذهب فلانه لا يعمل في الذهب  
عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا يبقى الاجار فلا يجب  
اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك على المستاجر فسد العقد . قال مولانا رح  
ويستحب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك  
الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما لم يذكر الوقت لانفع الاجارة لانه  
اذ لم يذكر الوقت كان العقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد  
وان بين الوقت كان اجرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك  
الزمان فيجعله المسمى لا غير . وان ذكر شرطين في الاجارة بان الكرمي <sup>جيل</sup>  
دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فبكدا وان ركبته الى موضع كذا فبكدا <sup>قد</sup>  
ثلاث مواضع جاز العقد استحسانا في الزيادة على الثلث لا يجوز . وذكر محمد  
لهذا اصلا فقال الاجارة متى وقعت على شئتين او احد الاشياء الثلاثة وهي  
كل واحد اجرا معلوما بان قال اجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم وهذه الاخر بمئتين درهم  
او هذه الثلاثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او المحاميت الثلاثة  
او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال اجرتك  
هذه الدابة على وسط بكدا او الى الكوفة بكدا او الى بغداد بكدا او قال ذلك في انواع  
الخيالة او انواع الصبح الى الثلث يجوز وفي الزيادة لا يجوز ومن غير الاجلثة



والبيع ابتاع احد هذين العبدين وسمى لكل واحد منهما غنما الاجور الان  
 يشترط الخيار في ذلك للبائع والمشتري وكذا لك في الثوبين وغير ذلك  
 وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المساومة  
 ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لراثة الابن ان ردته من موضع كذا فلك  
 كذا وان ردته من موضع كذا فلك كذا جاز . وكذا لو قال للخياط اخطت  
 هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم  
 او قال ان خطت هذا الثوب ربعيا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك  
 نصف درهم . او قال للصبغ ان صبغته بالعصير فلك كذا وان صبغته  
 بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك . اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك  
 درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رج يعصم الشرط  
 الاول ولا يعصم الشرط الثاني وقال صاحباه يعصم الشرطان جميعا والمسئلة معروفة  
 فان خاطله في اليوم الاول يجب المص في ذلك اليوم وان خاطله في اليوم الثاني  
 يجب اجمو المثل الا ان في رواية الاصل يجب اجر المثل لايزاد على درهم  
 ولا ينقص عن نصف درهم . وفي النوادر يجب اجر المثل لايزاد على نصف  
 . وذكر القنوني المصحيح رواية النوادر . وان خاطله في اليوم  
 الثالث روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لايزاد على درهم  
 ولا ينقص عن نصف درهم . وروي عنه انه لايزاد على نصف درهم  
 ولا ينقص عن نصف درهم وهو المصحيح . ولو قال ان خطت اليوم فلك  
 درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخاطله غدا كان له اجر المثل لايزاد على درهم  
 لان الاجارة تمليك بعوض فيلزمه اجر المثل كما لو قال اسباجك بغير شيء

ولوقال الجرمك هذه الدار شهر على انك ان اقمعت فيها حدا فاجرها عشرة  
 وان اقمعت فيها بزازا فاجرها خمسة جلزت الاجارة في قولنا يحنيفة ربح الاجارة  
 كما في النجاة الرومية والفارسية وفي قول صاحبه ربح الاجارة فاسدتها  
 يقولون في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرى القلية وعند ذلك الاجر هو  
 بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر  
 معلوما واذا جازت الاجارة في قولنا يحنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم  
 يلزمه اقل المسميين ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة <sup>بكتفا</sup> وثلثة  
 بصره قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة جازر <sup>بكتفا</sup> وان كان اقل من  
 ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قولنا يحنيفة ترجح يجوز على كل حال رجل نزل خانانا  
 قال عاملة مشايخ يلزم منهم الفقيه ابو الليث والفقهاء ابو بكر وجمعا <sup>لأن</sup> ان يكون  
 ساكنا باجر ولا يصدف الله ساكن بغير اجر وقال نيزا جر عليه الا ان يتقاضاه صاحب  
 بالاجر فيجب الاجر استخسانا والصحيح قول الفقهاء ابي الليث ربح لان الظاهر  
 ان النزول في الخان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الا  
 ولا يصدف الله دخلها غصبا فكذا هنا لان يكون الساكن معروفا بالعلم  
 والغصب بان كان صاحب جيش لا يستاجر عادة وفي المتن رجل فصب رجل  
 فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فمى عليك كل شهر بكذا فان كان الساكن  
 جاحدا انها له ثم اقام المالك بعد ذلك بيته انها له لا اجر عليه فيما مضى وان كان  
 الساكن مدعى انها للمدعى فقال اخرج منها فان لم تخرج فضليك كل شهر بكذا  
 فلم يخرج كان عليه الاجر المسعى بما سكن رجل استأجر دابة من مرقند  
 الى بخارا ولم يسم رستاقا من رستاقها ولا نصبة ولا بقعة بعينها قال الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الاجارة فاسدة لان بخار اسم للقص  
مع سوادها فهي كالري ونكر في الكتاب اذا استاجر دابة لا فارسا  
الري ولم يسم موضع معلوما ليصح الاجارة في ظاهر الرواية ودعى  
عن محمد رح انها صح وجمعا للري انها للمدينة خاصة . ولو استاجر  
الاسر قد صحت الاجارة لان مرقند اسم للقبضة دون السواد فسواد  
سمى سفدا ولو تكاري دابة الى او زجند صحت الاجارة كما لو تكاري الى سرة  
وان تكاري الى فرغانة لانصح كما لو تكاري الى سفد . وهل تكاري به  
على انه كلما ركبا لمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب اجرة  
رجل يقبل من رجل طعاما على ان يحمله من موضع الى موضع كذا الى اثني عشر  
بكذا فلم يحمله الا اثني عشر يوما احده في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه التحريم والاستاجر  
على ان يحيط ثوبه في يومه بدهم فحاطه في يوم الثاني بالاجر على صاحب الثوب  
ايخفيه في قول صاحبيه يجب الاجران عندهما في مثل هذا الموضع يقع  
على العمل دون الوقت . مسائل في الاجر المشترك

### فصل في المحامي والثياب

أمرأة دخلت الحمام ودفت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب  
خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذا  
مرة دخلت الحمام لا يضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب  
لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك مما شرطت لها الاجر على الحفظ  
ايضا ما والموضع لا يضمن عند كل الاب التخييع . وان كانت المرأة هذه رط  
قبل هذا ودفت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسد

على الاختلاف على قول يحنيفة لا تنس لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك  
 في يده بغير منعه . والمختار في الاجير المشترك قول يحنيفة رج وقيل وهو قول  
 محمد رج ايض وعلى قول يبيوسف ومحمد رج الاجير المشترك يكون ضامنا  
 لما هلك في يده بغير منعه فيجب الضمان عندهما على الثياب فيقال المصريح يبيخ  
 ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفسير ان كان الثياب اجير الحامي  
 باخذ منه في كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة  
 تلبس القصار بالمودع . رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب  
 فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال ابو القاسم رج ان اقر صاحب الحمام ان  
 رجلا غلب هذا الرجل منج الثياب وظن انه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه  
 صار مسلما اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام  
 لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب . رجل  
 دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام براه وينظر اليه فلما خرج من  
 الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمه رج ان ضيع الحامي او را حيا غير  
 رفع ثيابه كان ضامنا . وقال ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن سلمه  
 لان ذلك احتفاظ منه عادة . وكذا الوجه رجل ووضع ثيابه عند  
 جالس في ذلك الموضع ولم يقل الجالس احفظ ولم يقل الجالس لا تقع عندي  
 ولم يقل ولم ير يد يكون مودعا على لوضيعة كان ضامنا . رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
 عند الحامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر بشرط عليه ضمان الثوب انا  
 فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحامي عند الكل  
 اما على قولهما فظاهر اما عند يحنيفة رحمه الله فلا ان عند الاجير المشترك لما

لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان انما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر بشرط  
 الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المتن  
 ما يوافق قوله. امرأة غفلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلح <sup>منه</sup> والتمها  
 تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتقفل بي ابنتها  
 واجتثها مع صبيها كافتت في رجلين الحمام فري لهما فضاقت ثياب المرأة قالوا ان  
 الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمت الحمامية والاقلالان لها  
 ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تقب عن بصرها او بصر ابنتها لا تضمن  
 فصل في الحال مما يرجع اليه

هذا استأجر حمالا ليدفن لجماله رفق من الى موضع كذا فقال الحمال المستأجر  
 احمل هذا الرق فرفعه المستأجر مع الحمال فرفع الرق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال  
 لان الرق ما دام في يده لم يسلمه الى الحمال. وان حملته ثم ان الحمال وضع الحمل  
 في بعض الطريق ثم استعان برب الرق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتجرن  
 ضمن الحمال انه دخل في ضامنه وباعانة ربه الرق ما صار الرق مسلما اليه  
 فلا يبرأ عن الضمان. ولو زلق الحمال في الطريق وانشق الرق وذهب ما فيه  
 ضمن. وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شدة بحمل ربه كان مضيقا. الملاح  
 اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام ففرقت السفينة من ريح او موج او شيء  
 وقع عليها او صدر رجل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول المجتهد  
 رحمه الله. وان غرقت السفينة من مذل او معالجته او خذلته ضمن الملاح  
 لان ذلك من بينا يده فضمن وانما لا يضمن الاجير في مما تلفت بعينه  
 فعله وان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح <sup>بشيء</sup>

من ذلك لأن صاحب الطعام إذا كان معه في السفينة كان الطعام  
في يد صاحبه فلا يضمن الملاح إلا أن يضع فيها شيئاً أو يفعل فضلاً قد  
الفساد. وإن انكسرت السفينة فدخل فيها اللصوص فذلك بفعل الملاح  
يضمن والا فلا والله أعلم

### فصل في البقار والرأى

رجل سلم بقرة إلى بقار لبيعها فجاء البقار لبلال وذهب عنه البقرة وأدخلها  
القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها فزعم أنها بعد أيام في قرية الجبانه قد عطب  
قالوا إن كان العرف فيما بينهم أن يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا استأجره  
كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع بيته أنه دخل البقرة في  
فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فاعتقل من رجل  
إلى صاحبها لا يضمن لأنه لم يمس عليه أدخلها في منزل صاحبها عرفاً والمعرف  
عرفاً كالمشروط بشرط بقار ترك البقرة في الجبانه وعاب عنها فوقع البقرة  
في نزع رجل فاحسنت الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار لم يفعل  
البقرة في الزرع أو أخرج البقرة من القرية ويذهب منها حتى وقعت  
البقرة في الزرع أو اتلفت مال إنسان في سوقها فيضمن البقار. وإذا  
ساق البقار البقرة فعطب واحدة من موقه بأن استعمل عليها في السوق  
فعترت أو انكسرت رجله أو اندقت عنها أو ساقها في الماء لشرب فوقع  
في الماء يضمن البقار إن كان مفتركا. وإن كان خاصا لا يضمن لأن الجبير  
الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله إذا لم يتعد الفساد وإن ساق البقر  
فتناطح فقتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سياحه فكذلك إن كان

البقا واجبره حد لرجل لا يضمن والكاف مشترك القوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان  
البقر لقوم شتى وهو اجبر اعدامهم يكون ضامنا لما تالف من سياقه لانه سائق  
الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما تالف . ولو نذر بقره من الباقورة  
وخاف البقار انه لو تبع ما نذ يضيع الباقي كان في سعة ان لا يتبعه ولا يكون  
ضامنا في قول المجنفه راج لما نذت لاهما ضاعت بغير فعله ويضمن في قول المجنف  
ومحمد راج . وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الطوائف البعض وترك البعض  
لا يضمن لما ترك . ولو كان البقار مشترك فرعا هاء في موضع فعطيت فقال صاحبنا  
انا شرطت عليك ان ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي  
في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقار ولا للراعي  
ان ينزى على شئ منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطيت  
ولو ان الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزى على بعضها  
فعطيت لا يضمن الراعي في قول المجنفه رحمه الله الراعي والبقار اذا خاف  
الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر  
في النوادر انه لا يضمن استحسانا . وكذا لو رأى رجل شاة انسان  
سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قال الراعي لا يضمن استحسانا والمختار  
للفنوي انه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي ومسا  
الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل  
وهي ميتة كان القول قول الراعي . ولو ان صاحب الغنم او البقر شرط على البقر  
او الراعي ان ما هلك تاتيه بمسته لم يبرح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك  
قول الراعي وان لم يأت بالسمة اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوة

فصاعث بقرة في نوبة رجل تكلو فيه قال الفقهاء ابو الليث لا يضمن هذا  
الواحد عند الصل لان هذه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة. <sup>سوق</sup> اهل  
اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ الباقره فلما كانت نوبة احدهم استاجر  
هذا الواحد اجيرا ليحفظها فخرجها الاجير الى المغارة فخرج الى القرية ليخرج ما  
تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير من الاجير  
فبعضها بترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعدما عاد الاجير الى الباقره لا يضمن  
للاجير ولا صاحب النوبة اما الاجير فظاهر واما صاحب النوبة فلان له ان يحفظ  
الباقره بأجرائه. بقا يحفظ باجره فترك البقره عند رجل ليحفظها ورجع الى  
القرية ليخرج منها ما تخلف او لمجاهد نفسه فضاع بعض ما كان خارجا قالوا  
ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا الراعي اذا اخطأ الغنم بعضها ببعض فلما  
يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها الفلان قوله  
وان كان مخطئا لا يقدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار الغنمة  
قول الراعي. وان دفع غنم رجل لا غيرها فاستهلكها المدفوع اليه  
واقول الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضار على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على  
المدفوع اليه ان كان الراعي اقررت الدفع انها المدفوع اليه. وان شرط على  
ان لا يرعى مع غنمه غنم غيره مع الشرط لانه جعله اجير حد. البقار والاربع  
اذا نام مع ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا  
غاب البقر عن عينه كان ضامنا والا فلاهما اكل الراعي من الابل كان  
ضامنا. اذا استاجر راعيا او بقارا او قال استاجرتك لترعى غنمي هذه سنة  
كل شهر بكذا يكون الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكم اجير الواحد



بان قال عطاء لا ترى معها غم غيري في يكون اجرا واحدا وان اورد العقد على الله  
 او لا بان قال الاستاجر تلك شهر بكذا لغيري فمضى كان اجرا واحدا لان يذكر بعد  
 ما هو حكم اجرا المشترك بان قال عطاء ان لك ان ترى مع غم غم غيري في  
 يصبر مشتكا وغيره الكلام باخره هكذا قال الشيخ الامام الاجل  
 المعروف بنحوه زاده قال كذلك الحكم فحق كل من كان في معنى الراي  
 الراي او البقار اذا ضرب شاة فقفا مئنتها او كسر رجلها ذكره الاصل انه  
 يكون ضامنا قالوا في اخبار هذا على قياس قولنا لا يحيفه روح اما على قياس  
 قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضرا مئنتها ينبغي ان لا يكون ضامنا كما لو استأجر  
 مائة ليركبها فكمها بلجأها فماتت كانت ضامنا في قولنا لا يحيفه روح وعندنا  
 ان كمها كج مثله لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغم في قولهم  
 جميعا لان الغم في العادة تساق بالصالح وبالصعب بالهديث منهما بالخشبة  
 كان ضامنا عند الكل كما لا كمها بما لا يكم مثلها وان استأجر دابة ليركبها فكمها  
 فخرجها وماتت فهو على وجهين اما ان ضربها بامر صاحبها او بغير امر صاحبها  
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين اما ان ضربها في الموضع المعتاد ضرا  
 معتادا او ضرا غير معتاد فان ضربها ضرا معتادا لا يضمن في قولهم وان  
 ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير امر صاحبها فان  
 ضربها ضرا غير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن  
 في قولنا لا يحيفه روح وعلى قول صاحبيه لا يضمن ومستأجر العبد لا يملك  
 الضرب الا باذن المولى عند الكل وصغير الدابة يضمن عند الكل الا اذا ضرب  
 باذن صاحبها والزوج اذا ضرب امرأته بنشوز معتادا او غير معتاد

كان ضامنا عند الكل ولا يرغمها في قولهم. والآمام اذا ضرب رجلا انغزير  
 اطعها فمات لا يضمن والمعلم اذا ضرب مبييا او الامتاد المحترف اذا ضرب  
 التلميذ فمات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ج ان ضربه باعرا  
 او وصيه ضربه معتاد اني الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربا غير معتاد  
 ضمن وان ضربه بغير اعرابه او وصيه فمات يضمن تمام الدية في قولهم  
 سواء ضرب ضربه معتادا او غير معتاد. والآب اذا ضرب ابنه فمات يضمن  
 كمال الدية في قوله الجنيبة رحمه الله سواء ضربه معتادا او غير معتاد وقد  
 صاحب به لا يضمن في المعتاد واما الوصي اذا ضرب البنييم يضمن في قول  
 سرح وهو كالأب وعند صاحبيه لا يضمن كما لا يضمن الأب اذا ضربه  
 للتأديب او للتعليم ولا يرثه وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يضمن ويرثه  
 ويسر على البزاع والغصار والحجام ضمان السراية اذا لم يقطعوا انراة  
 على ما اذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك  
 كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت  
 كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان قطع  
 على هؤلاء العمل الصحيح دون السارعي لا يبيع شرطه ولو شرط على الفصا  
 العمل على وجه لا يشترط مع شرطه لان ذلك مقدور له وان استاجر حيا  
 ليقتل له سنا فقتل فقال صاحب السن ما امرتك بقتل هذا النفس كان القول  
 قوله ويضمن القاتل ان يثر السن رجلا استوجر على حفظ خان فسفر من الخا  
 شني قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله لا يضمن  
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال محفوظة بالبيت وهي

في يد ملاكها وغروها من المشايخ رح فالوا في حاشين السوق اذا كان يحسن  
 الحوانيت فغلب حانوت وسرق منه شي من الحارس كانه بمنزلة الاجير  
 المشترك. والعصم ما قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الاجير المشترك  
 لا يضمن. وان استاجر الحارس واخذ من اهل السوق شيئا لاجل دخل  
 الحارس ما اخذ منهم اذا استاجروا يسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان  
 النافذ باجره اذ غر الدهرم فكسره فالوا يكون ضامنا اذا غر بغير اذن  
 صاحب الدهرم فان قال له صاحب الدهرم اغرها فغرها لا يضمن وهذا  
 في الدهرم التي يضرها الكسر وان كان لا يضر لا يضمن

### فصل في القصار

تصار وضع الثوب على الحبة في الحانوت واقعد ابن اخيه ليحفظ الحانوت  
 وغاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فظلم الطرارة الثوب قالوا  
 ان كان الحانوت الاسفل محال لودخله انسان لا يغيب عن عينه  
 الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل  
 محال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر  
 ان كان الجيب الذي اقعد القصار ارضه الى القصار ابوه او امه او وصيه  
 اولم يكن احدهم مؤلدا ولكن القصار ضمه الى نفسه يضمن الجيب قال الصنف  
 وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الجيب ما، وبالا ان الجيب الماذون  
 مؤخذ بثمان تغيب الوديعة اما اذا كان محجورا فانه لا يؤخذ  
 باستهلاك الوديعة وتغيبها حتى لو دل سارقا على الوديعة او راي  
 انسانا ياخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان

محجور المالكان الصبيان فملكان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لانه  
 ان يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن  
 الصبي في عيال القصار ولا تملك له ولا اجير الا ان القصار اخذ بيده  
 واقعه ليحفظ الخانوت كان الضمان على القصار رهنا لانه لما احتفظ  
 من ليس في عياله يصير مستهلكا. قصار سلم ثياب الناس الى اجير  
 لينسجها في المقصورة فيحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب  
 بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع. قال الفقيه ابو جعفر  
 رحمه الله اذ لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على  
 القصار لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب  
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه  
 ابو الليث انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يميل في الاجير المشترك  
 الى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا هلك في يد الاجير المشترك لا ينفله  
 اما على قولنا يحنيفة رضي لا يضمن القصار ما هلك لا يضمنه قوله  
 فاحذف الفتوى على قولنا يحنيفة ربح. قصار امر صاحب الثوب ان  
 الثوب بعد العمل به ينقل الاجر فملك الثوب عند القصار من غير  
 لا يضمن القصار في قولنا يحنيفة ربح لانه ملك امانة عنده والسمسار باع  
 ما امر به من الثياب وامسك بما مرصاحب الثياب ثمن الثياب حتى ينقله  
 الاجر فترحم منه الثمن لا يضمن في قولهم. وكذلك صاحب الحوالة اذا قل  
 للحمال امسك الحوالة اعطيك الاجر فترقت الحوالة لا يضمن الحمال  
 في قولهم لانه ليس بفعل السمسار والحمال اذ في العين ومن لا اثر له

في العين لا يملك للعبس بالاجر فيكون امانته فيه ولا يكون رهن القصار  
 اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل فزاعروا قسره قالوا ان قسره قبل  
 الجحود كان له الاجر وان قسره بعد الجحود لا اجر له لانه لما جحد صار غاصبا  
 فيبطل الاجارة فاذا قسره بعد ذلك فقد قسره بغير حق فلا يستحق الاجر فصار  
 رهن ثوب قسره بغيره عند ~~حاجب~~ افتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة  
 عند المرحوم فلما نظر صاحب الثوب اليه كلف القصار تطهير الثوب بالزالة  
 النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فنتشاجرا وبرزك الثوب عند القصار  
 فهلك الثوب عنده قالوا الحكامات النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا في حق  
 على القصار لانه وان صار غاصبا بالرهن الا انه افتكه فقد ارفع الخللان  
 وعاد الى ما قبل الخللان فاذا دخل القصار بينه وبين المالك خرج الثوب من  
 النجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تقبر وهو بمنزلة ما لو سب على عبد  
 الغير نجاسة وامره صاحب العبد بان يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن  
 وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان  
 ويهلك الثوب امانته لانه خرج عن ضمان الثوب بالتحليل فهو نظير من  
 قرب انسان خرقا يسيرا فقال له صاحب الثوب اصلحه فاني وترك الشريعة  
 وهلك لا يضمن الانقصان الخرق تليد القصار بالجره الفاسدة الاصل نارا  
 للسراج بامر الاستاذ فوخت شرارة على ثوب من ثياب القصار فلو اصابه من  
 السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج بئذ  
 فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك بنفسه كان ضامنا  
 لاجر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب الضمان وهو ثوب لا يوطأ مثله فانه مقصود

ان يخرج من الاجير لانه لم يؤذن له ذلك . وكذا لو كان الثوب مما يؤخذ  
 مثله الا انه كان ودعة عند القصار ليس من ثياب القصار وان كان ذلك من  
 القصار وذلك ثوب يؤخذ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه  
 ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب القصار . وكذا لو انقلب الله  
 من يد اجير القصار او تليده فوفقت على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ  
 . ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التليد . ولو وقعت  
 المدقة على موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء اخر فالضمان على الاستاذ  
 لا على التليد . وان اصاب المدقة انسانا كان الضمان على التليد ولو  
 انكسرت شيء بعمل التليد من اداة القصار مما يدق به او يدق عليه لا يضمن  
 التليد . وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التليد وهو نظير  
 ما لو دعا رجل قوما الى منزله ضيفا فمشوا على بناط او جلسوا على الوسادة  
 فتحرق لا يضمن الضيف . وكذا لو كان الضيف مقفلا سيفا فلما جلس شق  
 السيف بساطة او وسادة لا يضمن . ولو سقط اية ثوبا لا يبسط ولا يغط  
 مثله ضمن ولو قبلوا اناء بايديهم فانكسر لا يضمن لان الضيف في هذا النوع  
 من الاستعمال بهذه الصفة ما ذون عادة . ولو جعل الاجير القصار ثوبا  
 من ثياب القصار فغدر وسقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ  
 ولو سقط على ودعة كان عند صاحب البيت فاقدرها ضمن . وكذا  
 لو غير وسقط عليها . وان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط لا يضمن  
 رهب البيت ولا الاجير اذ لان المالك اذن له في بسطه . ولو علق  
 القصار ثوبا على جمل في الطريق لتجفيف الثوب فمرت حمولة فمزقت

كان الضمان على سائر الخلل دون القصار . قصار استعان برب الثوب في دفع  
الثوب فاعانه وتحرق الثوب ولا يدري انه تحرق من دون القصار <sup>دون</sup> <sup>دون</sup>  
صاحب الثوب روى ابن اسماعه عن محمد بن ابي القصار يضمن جميع النقصان  
ووجه ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد بن ابي القصار ما هلك بغير صنع  
فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم انه تحرق <sup>بذمت</sup>  
المثوب ويؤى بشر من ابي يوسف بن ابي القصار يضمن نصف النقصان <sup>فيه</sup> و  
الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب انسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قلم <sup>صا</sup>  
الثوب تحرق الثوب كان على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل بعقب  
فعلها وليس لحد ها باضافة ذلك اليه ا <sup>من</sup> الاخر يضاف اليها  
واما على قول لا يضمنه يرجح ينبغي ان لا يجب الضمان في فصل القصار لان  
عنده الثوب امانة عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان  
بالشك لو يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حسن اخا  
الفقيه ابو الليث وهو نظير لما تمسك رجل بثوب انسان فجذب صاحب  
الثوب ثوبه فتحرق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب  
اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحرقه صاحب الثوب  
كان على القصار نصف الخرق . وذكر في المتن حالك نسج ثوبا فتعلق  
صاحب الثوب بثوبه لياخذ والى الحالك ان يدفع حتى يأخذ الاجير تحرق الثوب  
في يد صاحب الثوب لا يضمن الحالك وان تحرق في يدها كان على الحالك نصف  
الخرق . رجل ارسل رسولا الى قصار ليستر منه ثيابه الاربعه فلما جاء  
الرسول بالثياب الى المرسول كانت الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القصار

إلى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الأربعة قال الفقيه أبو بكر الطخري  
بسأل صاحب الثوب أيهما يصدقه فأيهما صدقه برئ ذلك عن خصومته  
وأيهما كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب  
فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار اجر الثوب الرابع  
وان كذب القصار وحلف فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه  
مراجرة الثوب الرابع فان حلف برئ . وجعل دفع ثوبه الى قصار رغم امره <sup>يقض</sup> <sup>لأن</sup>  
ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فهلك ذلك الثوب  
في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه  
قال رضى اما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي  
دفع اليه القصار ثوب رجل اخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذنه . وفكر في  
المنفعة رجل عنده ثياب وديعه من رجل فجعل المودع في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه  
ثم جاء صاحب الوديعة وطلب الوديعة فدفع المودع الثياب الى صاحبها ونسي  
ان ثوبه في ثياب الوديعة فضاء ثوب المودع عند صاحب الوديعة كان  
صاحب الوديعة ضامنا لذلك الثوب . ووجه ذلك انه اخذ ثوبا بغير اذنه  
والجمله في ذلك لا يكون عنده وذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا  
فاخذ صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث  
الى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا بغير ثوب  
المرسل فضاء عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن  
الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخياط شاء ضمن  
لقصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول



فصار مشروب القصار فاحترق كان ضامنا وكذا ذلك اذا عصار الثوب فحرق  
وان فلهذا لك اجير القصار ولم ينعقد الفساد لا يضمن الاجير ويعين  
الاستاذ . ومن محله اذا دخل القصار سر لجامه حافوته فاحترق به ثوب  
بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحق  
الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه . ولا يمكن من اطفائه وهذا قوله  
اما على قوله لا يضمنه رحمه الله لا يضمن ما هلك بغير منعه . <sup>فصل</sup> رجل دفع الى  
ثوبا بقصر فجاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك  
له رجل طلعت انه ثوبه كان القصار به ضامنا

### فصل في الخياط والنساج

اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى متزك <sup>حده</sup> اذا رجعتنا من  
الجمعة سرت الى منزلي واوفى عليك اتجرك فالتس النسيب من يد الحائك <sup>تكون</sup>  
قال الفقهاء ابو بكر البجلي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه  
من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا فاما اذا ملك  
يهلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة  
لا يضمن الحائك فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه لما نك  
بالاجر قبل المدفع اختلف فيه العلماء فان اصطحا على شيء كان حسنا <sup>حلي</sup>  
دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند  
النساج ذكره النوازل انه على قول من يضمن الاجير المشترك ما ملو <sup>فيها</sup>  
بغير منعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج حكم <sup>الانصاف</sup>  
كشي واحد ونسج الباقي بين يدي نجيمه ما كان منسوجا فان النساج فكل اجيرا

مشتركاً في ضمن الكل . وهذا جملة ثبائنا التي اتفقت عليها قول ابي يوسف ومحمد  
 سهاً . ومنها رجل دفع الخطأ كرهاً باسقاطه قبضاً وبقي قطعة من الكرايس  
 فسرق قالوا ضمن الخطأ . ومنها رجل دفع صرماً الى الخفاف ليخزله خفاً فقتل  
 من الصرم فسرق قالوا يضمن . ولو دفع الى ورق مصفاً ليعمل للمحفف ودفع  
 الغلاف معه . او دفع سيفاً الى صبي فليصقله ليصقله باجره ودفع الجفن معه فسرق  
 لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لأن الجفن والغلاف منفصل عن السيف  
 والمحفف وهو كان اجيراً مشتركاً في السيف والمحفف لأن الغلاف والجفن  
 وعن محمد رحمه الله انه يضمن الكل . وعنه رحمه الله لو دفع مصفاً  
 الى رجل ليعمله غلاماً او دفع السكين الى رجل ليعمله نصاباً فاضاع المحفف  
 والسكين لا يضمن لانه استاجر ليعمله غلاماً لا ليعمله السكين والمحفف  
 والسكين والمحفف لا يكون جعاً للنصاب للغلاف فكان السيف والمحفف  
 امانة في يده فاذا هلك في يده لا بتقصيره لا يضمن وهذا كله قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله اما على قول ابي حنيفة فراح ما هلك في يده لا بصنعه  
 لا يكون ضامناً لأن عنده الاجير المشتري لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه  
 نساج كان يسكن مع صهره نزل كزى داراً وانتقل اليها ونقل متاعه وترك  
 الخزف في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينتقل الخزف من المكان الذي كان فيه  
 الى بيت اخيه من دار صهره ولا او دعه صهره لا يضمن في قول ابي حنيفة  
 لأن الخزف ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ساكناً ينتقل  
 الخزف في ذلك المكان لما عرف من اصله ان سكناه في الدار لا يبطل  
 ما بقي له فيها شيء وعندنا يضمن . رجل دفع الى نساج غزلاً لينسجه

ليسافدعه النجاج الاجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير <sup>الاجير</sup> النجاج  
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجيرا الاول ضمن الاربع <sup>رج</sup>  
 الكل ويضمن الاجير عند ابي يوسف ومحمد رج لا يضمن في قول الجعفي  
 وهو المودع اذا اودع اجنبيا عندهما صاحب الوديعة ان يضمن ايها <sup>شاء</sup>  
 وعند الجعفي له ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني. <sup>شاح</sup> ترك  
 كريسا في بيت الطراز فسرق لبلال قالوا ان كان الموضع الذي في كرية <sup>به</sup>  
 مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يضمن فيه الثياب لا يحفظ <sup>به</sup>  
 صاحب الثوب لا يضمن ايض والاضمن . رجل دفع ذهب الى اصانع ليحمله سوار  
 منسوحا والتمسح لم يكن من عمل هذا الصانع الذهب طول مودعه الا ان يسجسه  
 فسرق من الثاني قالوا ان كان الصانع الاول دفع الى الثاني بغير علمه <sup>سيف</sup>  
 ولم يكن الثاني اجيرا الاول لا عليه له ان يضمن ان يضمن ايها شاء في قول ابي <sup>سيف</sup>  
 ومحمد رج وفي قول الجعفي رحمه الله يضمن الصانع الاول اما الثاني  
 ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده وديعة  
 اما ما دام في العمل كان يده يضمن لانه يتصرف في مال الغير فتراد عنه وعند الجعفي  
 وجه الله مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكا . رجل قال لحياط  
 انظر لي هذا الثوب فان كلفه قميصا فاطعه بدرههم وخطه فقال لحياط نعم  
 وقطعه ثم قال بعد ما قطعه انه لا يكفينك ضمن لحياط قيمة الثوب لانه انما اذن <sup>له</sup>  
 بالقطع بشرط الكفاية . ولو قال لحياط انظر لي قميصا فقال لحياط نعم  
 فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن لحياط شيئا لانه  
 اذن له بالقطع مطلقا . وان قال لحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قل

انقطعه اذا قطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط رجل  
 استأجر خبزا لينضج له طعاما في وليمة فانفسد الطعام فاحرقه او لم ينضجه  
 كان ضامنا لانه اجر مشترك فيض ما افسد بحمايه يده ولو لم يفسد للخبز  
 شيئا ولكن رب الدار اشترى رايه من ماله وامر صاحبه البعير فادخلها الدار فشا  
 البعير فخرطه الغد وروكسرها وفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لانه مشا  
 بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخبز فيما فسد لانه فسد لا بفعله وكذا  
 لو سقط البعير على ولد صغير او عبد صغير لم يضمن صاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير  
 الخامس اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه اجر مشترك فلا يضمن ما هلك منه  
 لا يضمنه . وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فيشتريه فذهب  
 الحق بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لانه ما ذون بعد الدفع  
 عامة . رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فيصالحه فاطه قباء ذاطق واحد الذي  
 يقال له بالفارسية يكناي خيبر المالك ان شاء تركه الثوب عليه وضمن قيمة  
 ثوبه وان شاء اخذ القباء واعطاه اجر مثله لايزاد على المسح وان اختلفا  
 فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه  
 قباء كان القول قول صاحب الثوب . وان امره ان يقطعه قميصا فخطه  
 سراويل فهو الاول سواء وقيل هنا لا يجب الاجراذ اخذ الثوب . رجل امر رجلا  
 ان يفتش اسمه في قصص خانته فغلط وفتش اسم غيره يضمن الما تم . ولو امر  
 رجلا ان يصيب ثوبه برغران او بالقم قميصه بصبع من جنس اخر كان له الرجوع  
 ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب  
 واعطاه اجر مثله لايزاد على المسح وان صبغه بجنس اخر . الا انه خالف

في الرصف بان امره ان يصبغه بريح قفيز عصفه صبغه بقفيز عصفه واقر بذلك  
 رهب الثوب خريف الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وصنعه قيمة ثوبه ابيض  
 وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفه فيه مع الاجر المسح. وذكر في  
 المنتقى عن ابي يوسف هذا اذا صبغه بريح القفيز ولا ثم صبغه بثلاثة ارباع  
 القفيز فيكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا اما اذا صبغه ابتداء بقفيز  
 عصفه بضرية واختار اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له هنا  
 وهكذا ذكر القندوري وهو قول ابي يوسف رحمه الله ام على قول محمد اذا امر  
 ان يصبغه بمن من عصفه بريحه وصبغه بمنين بضرية واحدة ان شاء منه قيمة  
 ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه درهمها وما زاد من العصفه فثوب  
 وروي ابن سماعة عن محمد بن ماجه في التسوية في الجواب بين ان يصبغه  
 بضرية او بضريتين رجل استاجر رجلا ليحسبته فحضر اعطاه ما زاد  
 الحضر فيه رجل دفع غزالة لثالثك لينسجه سبعاء اربع فعلة اكبر ذلك  
 او اصغر كان لصاحب الغزال الخيار ان شاء منه مثل غزاله وان شاء اخذ الثوب  
 واعطاه اجر المسح ولا يزيد على الاجرة في الزيادة وفي النقصان اعطاه من الاجر  
 بحساب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان امره صفيقا فجاء برقيق  
 او على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل وان امره  
 ان ينسج ثمانية ثمان فتسج ستاء ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وصنعه  
 غزاله وان شاء اخذ الثوب واعطاه بحساب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه  
 كما لو امر لثلاثة ارباع له لثلاثة ارباع البعض وفات وقت الباقي يجزى  
 بحسابه العمل. ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللين فقال



وقال الاموي نعمت الي عشرة لساتير وذت عشرة وقال هب الثوب دفعت اليك  
 خمسة عشر وضدت خمسة كان القول قول اللذان. ولو قال صاحب الثوب دفعت  
 اليك خمسة عشرة استارا وامرنا ان نزيد خمسة اساتير وقال اللذان دفعت  
 الي عشرة وامرنا ان نزيد عشرة يخرج صاحب الثوب ان شاء صدقه ودفعت اليه عشرة  
 اساتير واساتير اخذته قيمة ثوبه وشمل عشرة اساتير فظن وبترك الثوب في اللذان  
 وجلد دفع الاخطاء ثوبا ليخط له قيصا بد رهم على ان يفرج منه اليوم جازفة فوهم  
 فصل في الحفار

مرجل استاجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعنها ودورها جرم معلوم جازون<sup>حفر</sup>  
 بعض ما شرط عليه فاستقبله جبل ان كان يمكنه الحفر مع ذلك الا انه يشتد عليه  
 العمل بمجرى العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ منتهى ما امر به فأنكأ<sup>كان</sup>  
 يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون غلدا. وان استأجر  
 ليحفر بئر<sup>ا</sup> وبين موضعه فحفره موضع اخر لا يجزله وان لم يبين له موضع الحفر<sup>في العقد</sup> صح  
 استئمانا ينصرف الى الحفرة مقبرة تلك المحلة. وكذا لو لم يبين له عمقه  
 ولا عرضه جازا اعتسنا وينصرف الى المتعارف. وكذا اذا لم يبين له<sup>شقا</sup> الحفرة فلا  
 ينصرف الى المتعارف في تلك البلدة وهو كمالوا استاجر لبايا بالبريد له اللبن  
 ولم يبين اللبن فان كان هناك لبن متعارف ينصرف اليه استعسنا<sup>يفسد</sup> والا  
 العقد. وان استقبل الحفار في حفرة البراء القبر صحفة لا يزداد له في اجرة<sup>ينقص</sup> كالا  
 من اجرو<sup>ب</sup> بسبب اللبن وحشو القراب من القبر يكون على الحفار استعسنا  
 وان اختلف المستاجر وحافر البر بعد ما حفر خمسة اذرع فقال المستاجر<sup>جبر</sup>  
 شرطت عليك عشرة اذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة اذرع<sup>القول</sup> كان

إلى الستار مع بيته وأعطاه من الأجر حساب ذلك فختلف الحفار على دعوى الستار  
 من كلان الإجازة فيما بينه . وإن اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العلل فالأول  
 رجل استاجر حفار الحفلة عرضا عشرة في عشر عشرة دراهم وبين عمده فمخسة  
 في حصة كان عليه ربح الأجر لأن العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة وخمسة يكون  
 عشرين فيكون ربح الحفلة فلهذا يلزم ربح الأجر

### فصل إجازة الدواب والضعفاء فيما بينهم

رجل كاري أبلأسيغ بغير عينها من كوفة إلى مكة بأجر معلوم ذكره في الكتاب أنه يجوز  
 فالوالد يريد بهذا أن يوجرا بلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وإنما أراد به أن يتقل  
 الكاري المحمولة فقال له المستكوي أحلني إلى مكة على أن يكون المعقول عليه  
 في اللغة وبعضهم أجروا الجواب على إطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة  
 رجلا استاجر دابة يطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخطة أو <sup>الشمير</sup>  
 ونحو ذلك ذكره الكتاب أنه يجوز وإن لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال  
 بعض المشايخ وقال الشيخ الأمام المعروف بخواهر زاده لا بد من بيان مقدار  
 ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى . رجل أكرى أبلأمن بخار الخضر أو الحج ثم  
 اختلفا في وقت الخروج من بخار فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في وقت  
 المعروف بالخروج لاهل بخار . رجل أكرى أبلأمن كوفة إلى مكة ليحلب دابها  
 وجائيا كان له أن يركبها يوم التزوية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام  
 التشرية . رجل استاجر أحملا يوما ليحلبه كذا قالوا إن كان العرف بينهم <sup>أنهم</sup>  
 يعملون من طلوع الشمس إلى العصر فهو على ذلك وإن كان العرف أنهم  
 يعملون من طلوع الشمس إلى غروب الشمس فهو على ذلك وإن كان العرف



مهوكا فهو على طالع الشمس لا غروبها اعتبارا للذكر لا ليوم رجل استاجر بها الحمل  
 فحمل البعيرة في العرف هو الواسق وهو بالاشتراء ما ثقتان واربعون مناه. رجل  
 استاجرها بعتل الصوف قد او غيرهما من الامصار فاذا مضى كان له ان يأتها  
 المنزل استعسانا. رجل استاجر دابة او عبدا فان مؤنة الردي بعد الفراغ على  
 صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن يكون على الراهن. ومؤنة رد الوباء  
 على صاحبها. ومؤنة رد المستأجر على المستعير. ومؤنة رد الغنم يكون على الفاعل  
 وكذا مؤنة رد البيع يباعا فاسدا بعد الفسخ يكون على القايض. رجل استاجر دابة  
 ليحمل عليها حملا مقدرا وحمل فخراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا لم يتناعه  
 مع حمل المستاجر كان للمستاجر ان يمنعه بان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى  
 الموضع الذي سماه كان على المستاجر جميع الاجر الميسر. وليس هذا كقضاء  
 الدار اذا اشغل بعض الدار. تاجر حصة ذلك الموضع الذي شغلته حصة  
 الدار من الاجر. رجل استاجر دابة وقبضها كان له ان يولجها ويعتبرها  
 ويودعها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس  
 اما اذا استاجرها للركوب نفسه فليس له ان يركب غيره. رجل استاجرها  
 دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب رجل مع نفسه حملا فعطيت الدابة  
 يضمن من قيمتها مقدار الزيادة. طريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى  
 حال بصران هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في التقاد هذا اذا ركب ووضع الحمل  
 في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة. رجل  
 استاجر دابة ليدهب بها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حواجه يكون  
 مخالفا حتى لو عطيت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها. رجل استكرى دابة

تسيرة فريخ فصار عليها صبح فربما كان عليه الاجر المسمى للفريخ وبما زاد  
على الفريخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى المستاجر صاحب الدابة  
بشي كان افضل وجعل استاجر حمار الجمل عليه وقرحطة المدينة  
فحمل عليها الحنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حمله انصرافه  
على الحمار فقير من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار  
اذا حمل عليه الملح بغير اذنه . ولو استاجر ابيه لحمل عليها حنطة من ربيع  
معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله في ذلك اليوم  
الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت الدابة فالبعضهم بضمن قيمة الدابة  
لانه استاجره للجمل دون الركوب فيصير غاصبا بالركوب . وقال العبد  
ابو الليث ربح لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع  
حتى لو لم يكن ذلك عادة لم كان ضامما . رجل استاجر حمارا لحمل عليه اثني  
عشر قران من التراب الى ارضه بديهم وصاحب الدابة يعرف ارضه فكما  
عاد المستاجر من ارضه يحمل عليه وقران اللبن ان سلمت الدابة حتى فرج  
من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا لن هلك  
في الرجوع مع اللبن بضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانما يجتمعان قال  
المع رحمه الله وعندني يجب نصف دانق للوفر الاول وقيمة لانه  
لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فجب الاجر للوفر الاول  
كله مستطلة الفرائض وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار  
وان سلم بغير كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكان اذا سلمت الدابة يجب الاجر  
كما هو استاجرة الى موضع معين فمما وراء ذلك الموضع وهلكت بين شرف

وان سلمت الدابة بحرقام الاجر . وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبه  
وارفع غيره فطابت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر وان غفلت  
الدابة تطبيق ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر . وجب استأجر دابة للركوب  
الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في  
تلك الزيادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة  
فيكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردوها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق  
الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر . وهذا قول ابو حنيفة الآخر  
وهو قول صاحبيه . وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا اذاردها  
الى الكوفة برئ من الضمان فقال لا يرأى الضمان بازالة التعدي . وكذا  
للمستجير بخلاف المودع . وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي  
وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ . وكذا المستجير . وان استأجرها  
ذاهبا لا جائيا لا يرأى عن الضمان في كل حال الا المودع . وذكر في الاصل اذا استأجر  
المرأة دوها لتلبس ثلثة ايام ان كان ثوب بذله لها ان تلبس في الايام  
والليالي . وان كان ثوب صباغة تلبسه في النهار وفي اول الليل وفي آخره  
وليس لها ان تلبسه كل الليل فان لبست كل الليل ونامت فيه حتى تجلو الثياب  
برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسألة النودع وبين  
مسألة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل وان استأجر دابة  
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار ببعض الطريق جحد الاجارة ودعى ان  
الدابة له بصبر ضامنا حتى لو عطبت بعد المحذور قبل ان يركبها بعد المحذور  
مصحح يصف وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان

عليه جميع الاجر. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الاجر للركوب بعد الجحور لان  
ما غاصبا بالجحور. <sup>سرجل</sup> استاجر دابة يوما للركوب كان له ان يركبها من طلوع الفجر  
الى الغروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر <sup>الى الغروب</sup>  
الشمس وليس هو ما عرف بخلاف الحقيقة فيما اذا استاجر جيل يوما ترك الحقيقة  
بحكم العرف. <sup>سرجل</sup> تكاري دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها  
عند طلوع الفجر الثاني. وان تكاري دابة نهارا لم ينذكر هذا في الكتاب قال بعضهم  
يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض. وقال بعضهم هذا  
اذا كانا من اهل اللغة يفترقان بين اليوم والنهار اما العوام لا يعرفون ذلك فيكون  
الجواب فيه كالجواب في اليوم. وان استاجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول  
وقت الظهر. <sup>سرجل</sup> استاجر دابة ليركبا انسان فاركبها امرأة ثقيلة <sup>سرجل</sup> سرجل  
فطبت لا يجب عليه الثمن <sup>لأن</sup> المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا  
تحملها فيضمن قيمتها اذا عطبت. <sup>سرجل</sup> استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها  
فلم يركب واركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر. وان عطبت يضمن قيمتها  
وان ركب بنفسه واردف غيره كان عليه كل الاجر والاضمان عليه اذا سلم  
وان عطبت الدابة من ركوبها بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف  
القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف اخذ منه او انقل. <sup>ان كانت</sup>  
لا تطيق يضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطيق مثلها ذكر انه يضمن نصف  
القيمة اذا عطبت. وقال بعض الناس قله الزيادة وذكر خمس الاية  
الحلواني ربح هذا اذا كان الرديف كبيرا او صغيرا يضمنك على الدابة <sup>وكان</sup>  
لا يضمنك فهو بمنزلة الحمل يضمن قله الزيادة كما لو ركب حل شيتا وبعضهم

بين الصغير الذي يستملك والصغير الذي لا يستملك فقال بعضهم نصف القيمة بمكان  
 اراد صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه فحق له  
 غاصت صفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستاجر لأنه فحق المستاجر بمنزلة  
 المستبر وان ضمن للمستاجر لا يرجع للمستاجر ما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة المستبر  
 ولو استأجرها به ليركبها في الاموضع معلوم فحمل عليها صبيها صغيرا فغطت الدابة  
 كان ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملا آخر . وحمل استأجر دابة للحمل  
 ولم يبين ما يحمل عليها نسمة الاجارة فان لم ينقص الاجارة حتى حمل عليها شيئا  
 بازنت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء . وكذا لو لم يحمل عليها شيئا  
 ولكن ركبها وركب غيره جازت الاجارة ايضاً لان الحمل متاوالا لركوب . قال الله تعالى  
 ولا حظ الذين انما اتوا ليقولوا لهم فلوانه حمل عليها او اركب حتى جازت الاجارة يصير  
 كان العقد ورده عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الاول بان يركب  
 انسانا اولاً او يركب بنفسه ثم اركب غير الاول او كان الاول حملاً فركب او اركب  
 يقصر فاصباً ضامناً . ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئاً ساء فحمل عليها غيره  
 فهو على وجه ان حمل من جنس المبيع الا انه خالف المشروط بان استأجر دابة ليحمل  
 عليها عشرة مخايم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخايم من غير تلك الحنطة  
 او حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً . وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوباً  
 مروجاً فحمل عليها ثوباً مروجاً مثله ذلك وزناً والثاني ان يخالف في الجنس  
 بان استأجر ليحمل عليها عشرة اقفة حنطة فحمل عليها عشرة اقفة شيرة ايضاً  
 يكون ضامناً مخالفاً وفي الاستحسان لا يكون لان المعتبر هو الضرر ولا ضررها  
 لان مثلاً ان من اشعر يكون الخيف على الدابة فان سلمت الدابة يجب الاجر للمسيح

ولا يكون مخالفاً. وإن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر. وإن شحها  
يحمل عليها عشرة اقترع شح فحمل عليها عشرة اقترع حنطة مثقل كيل الشح فالقيمة  
ابو الليث المحافظ ربح يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشح فاقترع يضمن  
كما لو حمل عليها مكان الحنطة حديداً. ولو سقى من الحنطة وزنا معلوماً فحمل  
عليها من الشح مثل ذلك الوزن. وعطبت الدابة يضمن قيمتها. وإن استاجر  
يحمل عليها شح فحمل عليها في أحد الجوالقين شحاً و في الآخر حنطة فطابت الدابة  
يضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف  
مخالف. والثالث أن يخالف إلى ما مضى بالدابة بأن استاجر لحمل الحنطة فحمل  
عليها حديد البراقطنا أو حطباً أو زينا مثل وزن الحنطة فطابت يضمن قيمتها  
وإن سلمت لأجب الاجر. وإن استاجر ما يحمل عليها عشرة محائيم حنطة فحمل  
عليها خمسة عشر محتومة الحنطة وجاء بالحمار سلماً فطاك قبل أن يرد إلى  
صاحبه انكاض المالحار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا لاجر المسج  
. وإن كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر. وإن تكاثر غير الحمل  
عليه محو فحمل زاملة قالوا يكون ضامناً لأن الزاملة تكون اضراً بالدابة ومو  
حلاً واستاجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً. وإن استاجر دابة ليسرج  
فأوكنها فطابت كان ضامناً فذلك ما زار الثقل كما لو زاد في الحمل وعن أبي يوسف  
ربح أنه يضمن جميع القيمة. ولو استاجر حماراً ليسرج ليركبه فأسره حراً  
أخر فإن أسره يسرج بمثله الحمار لا يضمن. وإن أسره يسرج لا يضمن  
بمثله الحمار كان ضامناً قول أبي حنيفة ربح. وإن أوكفه بأخاف بأكفه بمثله الحمار  
كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة ربح. وقال أبو يوسف ومحمد ربح يضمن بما

ملك فله هذا في الشرح ينبغي ان يكون كذلك عندا يحذفه نوح بضم جميع القعة  
 وهذا بضم بفتح هاء من الثقل هذا اذا كان الحمار موكها حين استاجر فان كان  
 عمارا حين استلج فاسجعه وركب ذكره الكتاب انه بضم وضم شائع <sup>هذا</sup> قالوا  
 على وجه ان استلج من يلد له يلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من يلد له يلد  
 على الاستلج او كان . وان استلج ليركب في المصرا فان كان من ذوى العيشة  
 فكذلك لان مثله لا يركب في المصرا عريانا . وان كان من العوام الذين يركبون في المصرا  
 عريانا فاذا اسجعه يكون صامنا . وان استلج دابة بغير لجام فالجمها او كانت  
 لجمه متنق وابدل لجام مثله وركب لا يضمن . وان كانت تركب بغير لجام <sup>لجمها</sup> فا  
 او كانت لجمه فالجمها بلجام لا يلزم مثلها كان ضامنا . رجل استلج بغير العمل  
 عليه بالنصف او بالثلث فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يولج الدابة من <sup>من</sup> الناحية  
 وبأخذ الاجر كان الاجر لمصاحب البعير والمعامل اجر مثل عمله . وان كان <sup>من</sup> العامل  
 ينقل عليها الطعام ويبيع كان الكسب للعامل وللمصاحب <sup>من</sup> غير انجر مثل البعير رجل  
 استلج دابة ليركبها فاسكها ولم يركب ان استلجها ليركبها خارج المصرا  
 الى مكان معلوم فاسكها في المصرا لا يجي الاجر ويكون ضامنا وان استلجها  
 ليركبها في المصرا يوما الى الليل فاسكها ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا  
 رجل <sup>لجمها</sup> دابة الى بغداد وعلى ان يعطيه الاجر ان ارجع من بغداد ولم يكن لصاحب <sup>الدابة</sup>  
 ان يطالبه بالكلاء ما لم يرجع من بغداد فان مات المستلج في بغداد كان  
 له اجب الدابة اجر الذهاب من تركته هكذا ذكره المنتقى وفي الاصل <sup>في</sup> رجل  
 دابة لا موضع معلوم فلما سار به من الطريق تقطعت الدابة وضعت عن السير  
 فان كان للمصرا استلج دابة بعينها كان للمستاجر الخيار ان شاء نقض

الاجارة فاشاء ان يصرح ان يقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وانما  
 المستاجر تكاوى منه جملة بغير عيبا الصلة لذلك المكان فاذا ضعف الدابة  
 كان له ان يطالبه بدابة اخرى لان العقود عليه جملة لذلك المكان

### فصل في ما يكون تضييع الدابة والمال

رجل استاجر حمارا مشاهرة وامره ان يوكف الحمار فاوكفه وترك الحمار على  
 باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصر  
 حين دخل الدار كان ضامنا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يعد هذا القدر من  
 الذهاب تضييعا بان كان في سكة غير نافذة او يكون ذلك في بعض القرى  
 رجل استاجر حمارا فربطه على اية في المدينة في سكة نافذة فراقوا من يلم  
 ليسوا من خيال المستاجر ولا من اجرائه فسرق الحمار قالوا ان كان المستاجر له  
 يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ بعضهم قبلوا  
 منه الحفظ ولم يكن فعقد الاجارة شرط ركوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في  
 موضع لا يعد النوم من يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع  
 يعد النوم من الحافظ تضييعا له يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه  
 الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذ لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في  
 الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستاجر على كل حال الا اذا شرط ذلك لم يكن له ان  
 يوجهها غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجلا استاجر حمارا لرجل عليه الا الدابة  
 تحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالثوب  
 مع غيره فذهب الحمار فضاء ان لم يغيب الحمار عن بصر لا يضمن وان غاب ضمن  
 وان استاجر حمارا افضل في الطريق وتركه ولم يطلب ان لم يعلم به ما بين رده ومعه



كان يحفظ الأيمن اذ كان آيساس موجه له فلهذا في حاله فلما لم يصب  
 الكوكب ذهب فيه الحمار ولما استأجره اذ انا وقته وصل الفريسيين الحمار  
 او شبهه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه  
 الحفظ على القدوة عليه لان خوف فهاب المال يبيع قطع الصلوة واذا كان  
 رجل استأجره كرايا ليجعل على راية عصير الى موضع معلوم فلما اراد المكاري  
 ان يضع العصير على الدابة اخذ العذلين من جانب ودي بالعذلين جميعا من الجانب  
 الاخر فانشق الرق من رقبته وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير  
 جعل قح حلالا المكاري يحمله الى موضع معلوم ويحط عنه ان يسيروا لا تعد  
 الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري لا يضمن في قول  
 حنيفة  
 حده الله ويضمن في قول سلبه بوج مكاري حمل الكرايس رجل فاستعمله الامور  
 فطرح الكرايس جميعا وذهب حماره قالوا ان كان يعلم انه لو لم يلحق الكرايس ينفذ  
 الحمار طر الكرايس جميعا ولا يمكن دفعه لا يضمن الكرايس رجل فاستعمله كرايا  
 او حمالا ليجعله طعاما في طريقه كذا فخذ في طريقه يسلكه الناس فذلك الناع  
 نكرة الكتاب انه لا يضمن قالوا امد اذا كان الطريقان متقاربين اما اذا كان  
 بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهولة والصعوبة يضمن كذا في قول  
 ان لا يعمل في البحر فحمله في البحر كان ضامنا رجل دفع الى رجل فريسا لذهب به  
 الى قريته ويدفعه الى والد فذهب به الامور ونسيه فربط في الطريق ومنه  
 يوجه ثم مر رجل من اهل قريته وعرف الفريسي واستأجر من يذهب بالفريسي  
 الى منزله فطلب الفريسي في الطريق قال لا يبيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل الذي  
 مسمى الفريسي في الرباط يكون ثمن الفريسي وهذا المستأجر ان لم يكن اخذ الفريسي

لا يضمن ثلث اخذه فمضاه الى الاجير ان لشهد حين اخذ ثلثه انما ياخذ له  
 على صاحبه وكان الاجير عياله لا يضمن . وكان الاجير يضمن ثلثه وان ثلثه  
 الاشهاد ضمن اخذ بضمن على كل حال كان الاجير عياله اوله يكن ويكون الاجير ضامنا  
 ايضاً على كل حال الاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو ان صاحب الفرس ضمن الاجير  
 يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع بغيره الموموع اذا الحقه ضمان يرجع قال لا  
 لان الموموع يمسك لصاحبه فاما الاجير فما يمسك لنفسه لانه بالاساك  
 يستحق الاجير فكان بمنزلة المستقر والمستقر اذا ضمن لا يرجع على المبيع . ولو كان  
 رجلاً كان على دابة بالعارية او بالاجارة تركه غفلة السكة ودخل المسجد ليلط  
 وغفل عنها فضاقت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا  
 لان المستقر والمستاجر لا يجدان بدا من فالتسوق الى الخج الامام ضمن الائمة  
 الشرجح رج العصح عدي انه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في العجوة  
 فنزل القنوة وامسكها فانفلت منه لا يضمن فتعين بهذا ان المعتبر  
 لا يضمن عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا وان ربطها بشئ يضمن  
 الى اخر بعير وامره ان يكرهه ويشترى له به شيئا ففعل البعير وباعه واخذ  
 فهلك الثمن في يدك قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم  
 حتى يرفع الامر اليه لا يضمن . واذا كان في موضع يملكه على ان يرفع الامر  
 الى الحاكم فله يرفع كان ضامنا . وكذا لو كان يمكنه ان يمسكه ويرده الى  
 الى صاحبه ضمن ايضاً رجلاً دفع الى وراقا غدا واستأجره ليكتبه نصفه  
 وينقطه ويجهه ويعشروه بكذا فاختل في بعض النقط والمواشرا قال الفقيه  
 ابو جعفر ان فعل ذلك لم يضمن . وكذا لو كان المستاجر بالخيار ان يخلو او يبيع

اجبر مثله لا يجاوز به ماله وان شاع وده عليه وانه ترو منه فاعطاه <sup>وكان</sup>  
 وثقه في البحر ونال بعض اعطاه من الحجعة تطواف من البحر ولما شاع فاعطاه  
 امر المثل سرجا سراجا ورجلا ورجل اليه حمارا وخمين درهمين فذهب  
 الى بلد كذا وبنى له شيئا فذهب للمصور فاعطاه سلطان حمارا فذهب  
 ببعض اصحاب الحمار فطلب حرم واستروا من السلطان حرم ولم يذهب هذا الا بغير الكفا  
 الذين ذهبوا فطلب حرمهم منهم من رجلا حمارا ومنهم من لم يجد من وجد لم يأخذ حلو  
 الا بمؤنة ومشفة لا يضمن الاجبر بركه طلب الحمار جماعة اجر كل واحد منهم حمارا  
 من رجل وسلموا اليه الحمار فقالوا اصحاب الحمار لو ائتمروا اذهب انت معه <sup>فهم ثلثا</sup> نتعاهد  
 لانقره فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر خذ فخذنا بالحق  
 واحمل الجوان واجبى اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يفته عليه قالوا <sup>بعض</sup>  
 المغا هلا ان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غريم فلم يكن ذلك ايدا عا حله  
 اكثرى حمارا من كسر الى مجارة فيجي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بجارة فامر  
 المكترى رجلا ان يتفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما يسمى له <sup>بيل</sup> الاجر ان  
 اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا يوما فانفق عليه وهلك في يده قالوا <sup>كان</sup>  
 المكترى اكثره لركوب نفسه ضمن . وان كان اكثره ولم يسم الركب لا يضمن  
 لانه اذا اقله لركوب نفسه لا يكون له ان يولج ولا ان يعير فاقال يملك الا <sup>ع</sup>  
 والاجارة لا يملك الا بداع فيضمن رجل استاجر حمارا لينقل عليه التراب من خربة فلحق  
 في نقل التراب فانهدت الخربة وهرب المستاجر وترك الحمار فهلك قالوا وان <sup>انهدت</sup>  
 الخربة بمعالجة المستاجر ضمن الساخر قيمة الحمار لانه هلك بصلته وان <sup>انهدت</sup>  
 لا بمعالجة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف الحمار على من لا قرا ومعه

<sup>١٠٣</sup>  
 رجل استأجر حماراً ليعمل عليه الشوك فذهب في سكة فبعضها خرج إر قبيل من ضامناً  
 فضر به الحمار فوقع الحمار في النهر وروح الحمل واشتعل المستاجر بقطع الحمل فملك  
 الحمار قالوا ان كان الموضع خيفاً لا يسير فيه الحمار مع الحمل كان ضامناً لان  
 سوف الحمار في مثل هذا يكون استهلاكاً وان لم يكن كذلك وكان موضعاً فبشر  
 الحمار ورجاؤن فان عنف عليه المستاجر يضره حتى وثب الحمار من ضربه كان  
 ضامناً وان كان وقع الحمار لأم من ضربه ولا بعنفه لم يضمن رجل استأجر حماراً  
 لينقل عليه الخطب من كرمه فاقوى بما يوفى مثله وقر لمعتار افا صا الحمار  
 سائلاً او شجر اوقع في النهر فوات ان كان المستاجر ساقه سو قامتا طلة الطريق  
 الذي يسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن رجل استأجر حماراً وقبضه فأسله  
 في كرمه فسرت بزده فاصابه البرد فرض فريده على صاحبه فوات من ذلك  
 المرض قالوا ان كان الكرم حميناً وليكن البرد يجرى بالحرار لو كانت عليه البرد  
 لا يضمن لانه لم يقصر لانه حفظ الحمار ولا فحفظ البرد علة امل في حفظ الحمار لانه  
 محفوظ بالبرد علة والبرد علة تحفوظة بالكرم الحمين وان لم يكن الكرم حميناً  
 وكان البرد محال يضر بالحمار مع البرد علة يضمن قيمتها لانه جميع البرد علة  
 بتركها في غير الحمين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضامناً  
 لا يبرأ الا بالرد على المالك سليماً وان كان الكرم حميناً الا ان البرد يجرى بالحرار  
 مع البرد علة يضمن قيمة الحمار دون البرد علة لانه تلف الحمار ولم يتلف البرد علة  
 وان لم يكن الكرم حميناً ولكن لم يكن البرد يجرى بحافات منه تلف الحمار مع البرد علة  
 يضمن قيمة البرد علة ويلحقان نقصان الحمار لانه لما ارسل الحمار في غير الحمين  
 ودخل الحمار في ضامناً فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان

<sup>١٢</sup>  
 لأنه لم يعبد البعد بقدر ما انقص <sup>س</sup>رجل استاجر عنه والوليصة للمخ  
 عنة فلما فرغ حمل القدر نزع الحمار ليرده على صاحبه فترك الحمار والخصر  
 القدر قالوا ارجعه على صاحبه يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المشا  
 لا زرع القدر وان لم يكن على المستاجر شئ الا ان المستاجر لو تحمل ذلك  
 يكون الاجر ارضيا به ولان المستاجر هو الذي يردده عادة فكان  
 ما دون اية فلا يضمن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر  
 ذلك استهلاكاً فيكون ضماناً. زرع بين ثلثة حمدا وما نهم استاجر واد  
 من الثلثة حمداً لينقل عليه الحصاد فقبح المستاجر الحمار ودفعه  
 الرشريكه لينقل عليه الحصاد فخطب الحمار عند المستعمل وكان الغنا  
 فيما بينهم ان يستاجر احدهم الحمار او البقر ويستعمله هو او شيكه لا يضمن  
 المستاجر لان هذا المستاجر يكون بمنزلة المجر من شريكه وللمستاجر ان  
 فيما لا ينفوت فيه الفاس وحمل الحصاد فما لا ينفوت فيه الناس رجل استقرار  
 موفى جلد درهم ودفعت المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى ان يوفى المقرض  
 دينه فبعث المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعطف فقرة الذئب من المقرض قيمة  
 الحمار لان المقرض في هذا الحمار بمنزلة المستاجر لانه فاسدة فلا يكون له ان يبعث الى  
 السرح ليعطف. رجلا استاجر قباناً ليزن به شيئاً فوزن وكان في عمود القبان  
 عيب ولم يعلم به المستاجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحبل يوزن بمثل  
 القبان مع هذا العيب لا يضمن رجلاً استاجر فاساً واستاجر اجير العمل به ودفعت  
 الفأس فذهب الاجير بالفاأس فاختل فوافيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه صار مملوكاً  
 بالدفعة الى الاجير وقال بعضهم ان كان مستاجر الفأس استاجر الاجير ولا ثم استاجر الفأس

ويضع اليه لا يضمن من استاجر الفأس ولا الفأس استاجر الاجير ضمن والاعم انه اذا استاجر  
الفأس لم يضمن ولا الفأس لا يضمن فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير هو  
بالخيار غير وان استاجر الفأس لم يضمن فيه الناس فان استاجر ليحمل نفسه  
ضمن بالدفع المخرج وان استاجر الفأس ولم يضمن المستعمل فدفعه الى الاجير <sup>يستعمل</sup> قبل ان  
هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا ثم دفع الى الاجير ضمن رجل استاجر  
من رجل وجعله الطين ثم صوف وجهه عن الطين ولم يبرح مكانه ودعا اجير  
ثم نظر الى المرفلم مجده قالوا ان كان يتحول وجهه عن المرتب لا يبعد ذلك نضيياعا <sup>الناس</sup> عند  
لا يضمن وان كان طويلا يبعد نضيياعا عند الناس ضمن جال استاجر من رجل جوال  
ليحمل فيها شيئا فاخذ الجوال فاخذ السلطان ليحمل له عملا فذهب الجمال و  
بما امر السلطان فسرق الجوال ان لم يجد الجمال بل من ان يشتغل بما امر وخاف  
على نفسه العقوبة بتترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوال  
في هذه الحالة وان كان يجد بل من ان لا يشتغل بذلك الجمال كان ضامنا بترك الحفظ رجل  
شوق لروية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سأل منه وما عطف بما سأل عنه اذا راق  
رجل بذلك ولم يره فمات يضمن الشاق دينه ولو ان صاحب البعير بعد ماشق هذا  
راويته علم بذلك وساق البعير فلعط من سبلاته لا يكون على الشاق لان صاحب البعير  
لما ساق البعير بعد العلم تقطعت جاية الشاق وعلق ذلك الكتاب بقطاع الجاية عن  
الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او يحمل الرواية وهو يري ذلك وقال القاض  
الامام ابو زبدا ساق البعير ينقطع جاية الشاق علم سرق  
البعير بذلك او لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا ان فعل  
الاول والمختار هو الفرق بين النكاح والمهر فان حفر في المهر فوجبا

انسان ولم يعلم به. ووقع في البئر فقامت ضمن الحافرون أن علم الماشي في الحفرة  
 بالبريد ودرسه لان الجماعة وجدته من الاول وانما تصانف لنا الماشي  
 القلة متعدية في ذلك وبدون السلم لا يكون متدايا فلا ينقطع عن الاول  
 وأذا شق ولو يد رجل فلو ينزل يسيل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فانهرق  
 ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير  
 مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعده السوق. ولو شتمها شعرا  
 صغرا وقال صاحبها بشعرا صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سالكه لا يضمن  
 طاحونة تطحن والبريت سفلى من طاحونة في الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة  
 لان المحطة في يد صاحبها وكان عليه حفظها. قالوا لا يضمن وان يكون الجواب  
 على التفصيل ان استاجر الطاحونة ليطن هو بها لا يضمن صاحب الطاحونة  
 وان استاجر الطاحون ليطن له فطحن الطاحون ضمن الطاحون

### فصل في نواحي الاجارة

وجعل الاستاجر خياط لا يخط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في غرضهم  
 اما في عرفنا السيلك على صاحب الثوب. ولو كان الثوب حورا فالابرة رسم الله يخط  
 الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبس يكون على اللبان والتراب  
 على المستاجر وفي تنسيق الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واخراج الخبز من التوت  
 يكون على الخبز وجعل المرقمة في القصاع يكون على الطباخ اذا استوجر لطبخ عرس  
 او وليمة. وان استوجر لطبخ قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ وانما  
 المحلة المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح او  
 الغرفة الا ان يشترط عليه ذلك وكذلك صب الطعام في الخنق لا يكون

على ما به من نفسه . وإن استاجر الحال ليجعل محطه على ظهره أو على دواب السائمة  
 فالجمل فالجوالق يكون على المستاجر . وقال الفقيه أبو الليث ربح في غزاة الهرا  
 يكون على صاحب الجمل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الحال والجمل يكون  
 الجمل لأن الجمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع . ولو استاجر دابة فأن شرط  
 عليه الحمل والياض فشرط الجمل أو شرط البياض فاسد . ولو استاجر قاصدا  
 ليقصر له الف نوب فالو حمل النياب يكون على القصار إلا أن يشترط ذلك  
 على صاحب النوب . ولو كان رجلا استاجر حالا ليجعله الأحال الموضع كذا لها  
 بلغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الأحال في موضع من الدار ثم  
 على صاحبها وسلم ما إليه فلم يرفعها صاحبها إلا ما فرغ من مواءمته أجر ذلك الموضع  
 ورب الدار يطالب الحال بالكراء قالوا إن كان أحدهما استاجر ذلك الموضع  
 لوضع الأحال فيه كان الكراء على من استاجر وإن وضع الأحال من غير  
 أن يستاجر أحد فما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم بكونه  
 صاحب الأحال . وقيل ذلك يكون على الحال وإن طلب صاحب الأحال من الحال أن يركب  
 ثانيا لا يجب له . وعجاجة الدار عمان الدار وتطينها وأصلاح الميزاب . وكان  
 البناء يكون على رب الدار . وكذا كل سنة تركها يمل بالسكنى يكون على رب الدار وإن  
 لم يكن صاحب الدار أن يفعل كان للمستاجر أن يخرج منها إلا أن يكون استلجها وحده



من غير ما عليه ولا يثبت في حقها المذهب فليس لها الاجارة ~~فليس لها الاجارة~~  
 فليس يكون على صاحب القمار ~~فليس يكون على صاحب القمار~~ ~~فليس يكون على صاحب القمار~~  
 على ذلك ولا يكون على المستاجر انما فان فعل المستاجر ذلك يكون مستوجبا  
 يعتسب له من الاجر عليه ان يخرج من الإجارة اذا لم يفعل ذلك رب الإجارة كما  
 الغلق والسلم وفي اجارة الحمام نقل المهاد والسرقة وتفرغ موضع الضالة  
 يكون على المستاجر سواء كان المسيل ظاهرا ومستقفا فان شرط ذلك على الاجر  
 فسدت الاجارة وان شرط على المستاجر حازرت الاجارة والشرط لان ذلك  
 يكون على المستاجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكاد ان انكر المستاجر  
 ان يكون الرماذ من فعله كان القبول له قوله لانه يتكرار يكون فعله عليه  
 فصل في ملية تنقض به بوجاهة والابتعض به

الاجارة تنقضي بالاعذار ومنها ذلك على صوره اما ان كان من قبل احد  
 العاقدين او من قبل المعقود عليه او ان تحقق العذر ذكره بعض الروايات  
 ان الاجارة تنقض في بعضها قال لا تنقض وشا تنجرح وتفاوتا والمكان  
 الاجارة لغرض فلم يبق ذلك الا من او كان عذرا منه من الجرمي على وجه العقد  
 شرعا ينقض الاجارة من غير تنقض كما لو استاجر انسانا لقطع يده عند وقوع  
 الاكله او لقطع السن عند الويم فترأت الاكله ونزال الوجع ينقض الاجارة لانه  
 يمكنه الجرمي على موجب العقد شرعا وان استاجر دابة بعينه لا ينقض الطلب  
 عديم له او لطلب عبد ابن ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاوراق ينقض الاجارة  
 لانه واقعت لغرض ومعدات ذلك الغرض وكذا لو طعن ان في بناء داره  
 خطا فاستاجر رجلا لخدم البناء فظهر انه ليس في البناء خطا او استاجر رجلا

وبهذه الترخيمات العرفية بطلت الاجارة. واذا تحقق العذر، ومستلحقا  
 الى التخصيص، فلهذا صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء او الى القضاء  
 الرقاعات فيه والمصحح ان العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وان كان مشتملا  
 لا ينفرد اما العذر الذي يكون من قبل الاجرة الحقه دين لا وفاء له الا بشئ  
 المستاجر فان الاجرة لا ينفرد بالنقض ويفوض ذلك الى رأي القاضى لتعمد  
 الضربين فيرجع القائلان على الآخر لان هذا العذر مشتمل بمحملان يكون  
 قاصر على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما  
 خيا المبلغ وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستاجر  
 اجرة الدار الى ان يفسخ القائلان العقد بينهما واذا اراد القاضى فسخ الاجارة لاجل  
 اختلافوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيبعد تنتسخ الاجارة وقال بعضهم  
 يفسخ الاجارة اعلانهم ببيع. هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار  
 اقر بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة يبيع اقراره ويضخ القاضى  
 الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحبنا لا يبيع اقراره وعنده ذلك سائر اقرانها  
 هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها  
 ويكون للغير ان يجلسها بالدين. والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض  
 ما له لرجل يثق به او لبعض وقتته عند ايجافه يبيع اقراره حتى ينفذ القاضى  
 بعسره ويجزئه من الحبس لاجل اقراره ثم صار حرا ولا ينفذ نفسه ولا عياله  
 كان له ان يفسخ الاجارة كما لو حقه دين قاض. ولو اقدم المنزل الدار  
 الاجرة وليس له مسكن اخر سوى الذي اجرة لم يكن له ان يفسخ الاجارة. وكذا  
 لو اذات يبيع المنزل الذي اجرة لرجل يثق به في بيع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة

وكذا لو ادعى الأجران <sup>١</sup> حصل من مذهب <sup>٢</sup> لم يكن ذلك عذرا ولو أجر دابة للبلد  
 مسين ثم عرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا وأن أجر دابة  
 فوضت الدابة كان عذرا وأن أجر دابة بنوعها فوضت دابة لم يكن عذرا وأن  
 أجر الاب أو الوصي أو القاض من اليتيم فبلغ اليتيم مدة الاجارة <sup>٣</sup> لم يكن له أن  
 الاجارة وأن أجر الاب بقدر الصغير فبلغ الصغير مدة الاجارة كان لما نيفخ  
 وكذا الوار المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للجد أن يفسخ الاجارة  
 عندنا ولو أظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرك كشراب الخمر وأكل الربوا  
 أو الزنا والواطاة فإنه يومها المعروف وليس للأجر ولا للجير أن يخرجوه من  
 الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى للصوم وأن ارتد والحياء بالله لا يتفح <sup>٤</sup> لا  
 ولكن يجبر على الاسلام فان أبى قتل وإن أراد المستاجر أن يجعل الدار بيعة  
 لو كيسة فإنه يمنع عن ذلك وأما أهل الذمة إذا أرادوا احداث البيعة و  
 الكنيسة في امصار المسلمين وفي امنية للمصر منوعوا عن ذلك وإن أرادوا احداث  
 تلك في السواد والقرى فان كان اكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي  
 يسكنها المسلمون أو أهل الذمة اختلف الشائع فيه لاختلاف الروايات ذكر في  
 الاجازة انهم لا يمنعون وذكر في السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس <sup>٥</sup>  
 في الواضع كلها فكذا في الحسن بن زياد عن ابي جهمعة روى عنه اخذ عامية  
 الشائع منهم محمد بن سلمة رحمه الله ولا يمنعون عن عمارة  
 البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن امتصاص الدار  
 في الواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى في شراء الدار في امصار  
 روايات <sup>٦</sup> والعذر الذي يفسخ به الاجارة

من جانب المستأجر ان لا يملكه المثلج الا بغيره. وقيل قد يكون المثلج ميازا  
 استأجره. وقد يكون المثلج في المعقود عليه منها اذا انهدم البيت للمستأجر وانهدم  
 ما ينقض السكنى كالحائط ونحو ذلك فله ان يخرج عن الدار ويضع الاجر  
 بمحض الاجر لانه بمنزلة الصب الحادث في المبيع قبل القبض ومنه ذلك  
 اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت او في المحلوت فاطلس  
 واراد التحول له بتجارة اخرى او اراد ترك التجارة اصلا كان له ان يبيع  
 الاجارة. وان وجد بيتا اخر او محلا اخر خضع من الاول فان ذلك  
 لا يكون عنده. وقال بعضهم ان يقال له ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة  
 الثانية في ذلك المحلوت ليس له بتقص الاجارة وان لم يتعاكس له  
 ان يتقص. وان اشترى منزلا فاراد التحول اليه لم يكن عنده وفي  
 النوازل اذا تكرر الاضرار الكوفة له بعد اذ تم بداله ان يتكاثرا  
 لا يكون عنده. وان اشترى بغير اودابة كان عنده لانه استغنى  
 عن الاجارة. ولو استأجر محلا او بيتا ثم بدله السفر كان عنده ولو استأجره  
 الى بعد اذ تم بداله ان يقعد عن السفر واكثرى ابلا لم يمتد بداله ان لا يج عامه  
 ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عنده ولو اكثرى ابلا لم يمتد بداله ان لا يج عامه  
 كان للمستأجر ان يترك الزراعة ولو استأجر ارضا ليزرعها ثم بداله ان يترك الزراعة  
 اصلا كان عنده وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لم يكن  
 وان تمت الاثر انخرقت كان عنده. وان عرض المستأجر وعجز عن الزراعة فله  
 من يزرع بنفسه فهو عنده وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عنده وان استأجر  
 للخدمة فمضى البعدان للمستأجر ان يفسخ الاجارة وان رخص المستأجر في ذلك ليس

ان يفسخ الاجارة <sup>المستأجر</sup> المستأجر بعد فرياد في الحق لا يكون عتداً  
 وان استأجر عبداً للخدمة فبطل له ان يسافر كان عتداً لان من استأجر عبداً  
 للخدمة لا يكون له ان يمنحه الا لنفسه. ولو وجد العبد سارقاً كان عتداً  
 ولو استأجر اجيراً كان على الاجير ان يعمل كل اليوم ولا يستقل بشئ سوى  
 الصلوات المكتوبة. رجل استأجر ارضاً للزراعة فحرب النهر الاظم عجز  
 عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه  
 اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحال بحيله فيزيع فيها شيئاً وان كان لا يقدر على  
 ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه. وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سأل فيها للماء  
 حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه. رجل استأجر ارضاً فانقطع الماء البكائن  
 الارض تسقى بماء النهر بماء المطر لكن انقطع المطر ايضا فلا اجر عليه. رجل  
 استأجر ارضاً فزعت قبل ان يزرعها مضت المدة فلا اجر عليه كما لو قصها  
 فاجب. وان زرعها فاصاب بالزرع انه هلك الزرع او غرقت بعد الزرع  
 ولم يثبت فمن محمد رج في وايه كان عليه الاجر كما لا وعنه في رواية  
 اذا استأجر ارضاً فزرعها فقلماؤها وانقطع قلها ان يحاصم الاجر الى القاصي  
 حتى يترك الارض في يده باجر المثل الذي يدرى ان فان سقى زرعها بعد ذلك  
 لم يكن له ان ينقض الاجارة. واختار المفتوى انه اذا هلك  
 الزرع لم يكن عليه لما بقى من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان  
 متمكناً من ان يزرع مثله لك ضرراً بالارض او اقل ضرراً من الاول  
 وان اختلف الزرع وانتصت غلته كان عليه الاجر المثل لان لم يفسد اذ لم  
 دفعه الى الحكم ولو استأجر ارضاً من راعي الجبل فزرعها فله عطف

عامة ثم لم يثبت حتى مضت المدة ثم سحرت اليها ماء ووقبت الزرع قال  
 محمد رحمه الله الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كراء الارض ولا  
 من نقصانها شيئا رجل استاجر رجلا ليذهب بجملته الى موضع كذا  
 فلما سار بعض الطريق بد له ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير  
 نصف الاجرة والوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة  
 والصعوبة كان له ذلك ولا يستد بقدره رجل استاجر من رجل طاحو  
 ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر الى الكرى  
 وصار مجال لا يعمل الا احد الريجين فان كان مجال لو صرف الماء اليهما  
 جميعا لم يعمل الا ناقصا كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلاف المطلوب  
 فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما  
 بصفة النقصان وان كان مجال لو صرف الماء اليهما لم يعمل الا  
 عليه اجر احدتهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا بهما  
 فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء يكفي لكثرهما اجرا وان كان ذلك  
 في موضع يكون كرى النهر على المستاجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجر والثلل كان  
 لبعض من قبله وهو بمنزلة مالوا استاجر خيمة فانكسرت او نادها لا يسقط الاجر لان  
 الاوقاد تكون على المستاجر وان انقطعت المطايع لا يجب الاجر على المستاجر لان  
 الاطنا تكون على الموجه رجل استاجر مقي فاقطع ماؤه كان له ان يرد فان لم يرد  
 حتى مضت السنة لا اجر على المستاجر وان قل الماء ويورد الري ويطن نصفه <sup>كان</sup> ~~على~~  
 للمستاجر ان يرده فان لم يرد حتى طمى كان ذلك رصا وليس له ان يرده بعد ذلك لانه  
 باليب رجل استاجر مقي فمضى ذكره كل حق هو ولو لم يسلم الري لا يخل فيه الري

والموخران يرفع الموقر ان استأجرهما بالبر والنجدين فله حقوق النجدين ان تطلق  
 الماء ولم يرد حتى تمت السنة فاما كان البيت مما ينتفع به بدون ان ينقسم  
 الاجر عليهما بسقط حصص النجدين ويلزم حصص البيت وان لم يكن البيت  
 منتفعا الا بمنفعة الرعي لا شئ على المستأجر وان لم يرد البيت رجلا في قرية  
 استأجر ارضا في قرية اخرى ثم بدله ان يترك هذه الارض فاستأجرها  
 ويزرع ارضا في قرية اخرى لو امكن كان بينهما ميسرة ثلاثة ايام كان ذلك وان كان  
 اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة  
 لا يلحقه كثير ضرر والفاصل بينهما مسافة السفر الموجز اذا تقطعت الدار المستأجرة  
 برضا المستأجر وبغير رضاه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا ينتقض الاجارة  
 بغير فسخ وبسقط الاجر عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصبه كان له ان  
 يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا ينتقض الاجارة عليه انذار في الاصل  
 وعن محمد رحمه الله انه اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الاجرة فإراد  
 المستأجر ان يسكن بقية المدعة كبر للاجران يمنعه اراد بذلك اذا بناها الاجر قبل  
 ان يفسخ المستأجر الاجارة وفيما اذا انهدم الدار المستأجر كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة  
 ويخرج منها كان الاجر حاضرا وغائبا وفيما اذا سقط عاظم من الدار  
 فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر ان يفسخ العقد كما  
 لو استأجر عبدا للخدمة فاعور العبد لا يكون للمستأجر ان يفسخ  
 العقد اذا كان ذلك لا ينقص الخدمة . وان كان سقوط الحائط طفيفا  
 بالسكنى كان للمستأجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان  
 غائبا كما لو وجد المشتري بالبيع عبدا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ البيع الا بغيره <sup>اذا كان</sup>

المستاجر للدار المستأجرة من التراب الذي كان فيها بئر أو مرصاح الدار  
 خرج منه، أو من مساحة الإجارة قالوا إن كان البناء من لبن اتخذ من ترابها  
 قالوا إن كان المستاجر رفع البناء وبهم قيمة التراب لصاحب الدار وإن كان  
 البنا من طين لا ينقص البناء لأنه لو نقص يعود ترابا ولو بنى المستاجر  
 فخاوت الوقت لينتفع به من غير أن يزيد في الأجر قالوا ليس له ذلك إلا إذا  
 زيادة الأجر ويبقى مقدارها لا يخاف على البناء وإن كان الخاوت بهذه الزيادة  
 يصير مرغوبا فيه بطلوله ذلك بغير زيادة الأجر لتمام ركن الطاحونة عجا  
 من ماله أو حديد أو نحو ذلك قالوا إن فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة تبرأ  
 عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وإن فعل بغير أمره فإن لم يكن  
 رفعه من غير ضرر برفعه وإن كان مكيلا لا يمكن رفعه إلا بضربان لصاحب الدار  
 أن يرفع إليه قيمته وينتفع من الرفع وإن أحدث المستاجر في المستأجرة بئرا  
 ونحوها ثم انقضت مدة الإجارة كاف للأجر إن بأمره بالرفع قلت قيمته أو  
 إن شاء ضعه من الرفع وأعطاه القيمة إذا لم يكن رفعه إلا بضرب وإن كان فعل  
 ذلك بأذن المالك فكذا ذلك إذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع به عليه وإذا  
 ريس المستاجر في الأرض أشجارا كان لصاحب الأرض أن يأخذ الأشجار بقيمتها  
 قطوعه إذا كان قطعها يضر بالأرض وإذا استأجر أرضا فغلب عليها الرمل  
 وصارت سبخة بطلت الإجارة والمستأجر أن يبني بيئا أو أربابا  
 الدار المستأجرة إذا كان لا يضر بالدار وأدلت الأجر والمستأجر تنح  
 إجارة ولو كان الأجر اثنين والمستأجر أحاد فمات أحد الأجر بطلت  
 إجارة في حصته ونبت في حصته الآخر وكذلك لو كان المستأجر



اثنين والاجر واحد فيات احد المستاجرين بطلت الاجارة فممنه وثيق  
 فحصة الاخر وتبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الموكل  
 والاجر والقاض في اجارة مال لبيتم ولا بموت قيم الوقت في اجارة الوقت <sup>فان</sup>  
 الاجارة بين وكيل الاجر وبين وكيل المستاجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة  
 واذا ارتد الاجر والمستاجر ولو لم يرد الحرب وقضى القاض بطاقة بطلت الاجارة فان  
 عاين مسلما اذ اراد الاسلام فمدة الاجارة عادت الاجارة وانما ملك المستاجر العين  
 المستاجر ميراث او هبة او نحو ذلك بطلت الاجارة ولو كانت الاجرة  
 عيناً فوهبه من المستاجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد ورجح ولو كانت  
 الاجرة ديناً فوهبها من المستاجر قبل القبض او ابراء اجازت الهبة والابراء لا  
 تبطل الاجارة وقال ابو يوسف رجح الابراء باطل في الوجه كلها والاجارة باقية  
 العبد الماذون اذا اجر شيئا من كسابه ثم جرح عليه المولى بطلت الاجارة وكذا  
 المكاتب اذا اجر شيئا من كسابه ثم جرح بطلت الاجارة ولو اجر المكاتب نفسه ثم جرح لا <sup>تبطل</sup>  
 الاجارة في قول محمد ورجح وكذا العبد الماذون اذا اجر نفسه ثم جرح عليه المولى لا تبطل  
 الاجارة في قول محمد ورجح واذا استاجر دارا ثم اجرها من الاجراء عارضا منه  
 ذكر النسخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ذلك يكون نقضا للاجارة وهكذا  
 ذكر في المستع وجع التفاريق وقال الفقيه ابو الليث اذا اجير من الاجر لا ينسخ  
 الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استاجر ارضا ثم فيها ارضا  
 من يملكه ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضا للاجارة  
 في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستاجر جازت المزارعة ولا تبطل الا <sup>جدة</sup>  
 لان البذر اذا كان من قبل المستاجر يكون هو مستاجر صاحب الارض

هذا في كل من الجهتين من قبلها خب الأرض كان صاحب الأرض يستأجر للأرض  
فلا يبيع ويكون ذلك نقضا للاجارة رجل استأجر أرضا ثم اشتراها المستأجر  
مع رجل آخر ذكر في المتن ان الاجارة تبطل ويترك الزرع في الأرض حتى يستقصد  
ويكون للشريك في الشراء على صاحب الأرض مثل أجر نصف الأرض وذكر في  
أيضا رجل استأجر دارا أو أرضا وبني فيها ثم أجرها من رب الدار فان الاجارة  
الثانية تكون نقضا للاول ويكون على رب الدار حصة بناء البناء  
من الأجر رجل أجر نفسه في خان أو حمامة أو صناعة من الأعمال  
قالنا أرغب عن هذا العمل واستقيم من الناس وأريد التحول منه إلى غير من الأعمال  
قال محمد لا قبل ذلك منه وأقول له أوقف العمل ثم تحول إلى ما شئت وأما أجرت  
المرأة نفسها بما تقاب به كان لأهلها ان يخرجوها من تلك الاجارة والله اعلم  
فصل في اجارة الظئر

رجل استأجر ظئرا لتضع ولده سنة فأرضعته شهورا ثم مات الأب فقالت عمة  
الصغير أرضعته حتى نطيك الأجر فأرضعت شهورا بعد ذلك قالوا ان لم يكن  
للمصغير مال حين استأجر الأب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله وأخطأ  
بطلت تلك الاجارة فإذا ماتت العمة بعد الموت أرضعته حتى نطيك الأجر ولم  
تكن العمة وصية كان ذلك استيجارا من العمة فيكون الأجر عليها وإن كانت العمة  
وصية من قبل الأب ترجع بذلك الأجر على الصغير إذا استفاد الصغير مالا  
ولو كان للمصغير مال حين استأجرها الأب لا تبطل الاجارة بموت الأب وموت  
الأب حائل لولده فلا تبطل الاجارة بموته رجل استأجر ظئرا لتضع له شهرا ثم ماتت  
لن أرضعه والصبي لا يأخذ ندي غيرها قال محمد ح حجب الظئر على ان أرضعه

باجر مثلها قبل هذا اذ لم يكن لها زوج او كان لها زوج ولعن لها الزوج  
 لها زوج ولو ياذن كان للزوج ان يمتنها وان خيف الحلال على الصغير

مال ولا ابيد ولم تنفك الا م عن رضاعه وهو لا يقبل فدي غيرها قال شمس  
 الملواني ربح لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر الرواية وعن ايمنينة وابي  
 في النوادر انها تجبر وقال شمس الائمة السرخسي ربح تجبر وعليه الفتى الا اذا  
 كانت الام مريضة يضرها الارضاع رجل استاجر طفل الترضع ولده سنة بمائة  
 درهم على انه ان مات الصغير قبل سنة فالله له درهم كل ما يكون للطفل فسدنا الا با  
 لان موجب الشرع ان يرد اجر ما بقي من المدة بعد موت الصبي فانما شرط  
 بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة رجل  
 استاجر طفل الترضع ولده سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشمر الاول  
 وما بعد الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف اقامت الصبي  
 قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصف من ذلك كان  
 لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة اجارة فاسدة وكان لها اجر المثل لكن لا  
 على السمع رجل استاجر امرأته لترضع ولدها منها فارضعت ذكر القدرى وشمس  
 الائمة السرخسي ربح انه لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها رايته قال الله تعالى  
 يرضعن اولادهن الا وان كانت ابنت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كما لو كانت  
 على كس البيت والطبخ والنسل وغير ذلك والعتدة عن طلاق رجعي في هذا المثل  
 وان كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث في ظاهر الرواية قطع الاجارة وتسخن  
 الاجر كما لو استاجرها بعد انقضاء العدة وعن ايمنينة رحمه الله في رواية  
 لا اجر لها كما لو استاجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة

١١١  
 فاستأجر امرأة لترضع ولله من أجرها ما كان عليه من أجره فان كان  
 له مال فاستأجرها الا بعلى الرضاع ولله منها روى ابن رستم وغيره انه يرضع  
 الابناء ويكون لها الاجرة لان الرضاع بمنزلة النفقة وانما كان الصغير مالاً لا  
 نفقة عليه والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض الشائع اخذوا بهذه  
 الرواية وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولله من ثمرها جارت الابناء وكان لها  
 الاجر لان ذلك غير مستحب عليها وديانة وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع  
 ولله منها الايجال الاجر وان استأجر مكاتبتهما جاز ولا بأس بالسلمة بان ترضع ولله  
 باجر لان من الصحابة رضمن عمل المكافير باجر واذا استأجر الرجل امه او اخته او  
 نوحه وان جاز ويحجب الاجر لانه ليس عليهن رضاع ولله الاثر عا ولا عرفا ومن سؤ  
 الاباء الجدة والوصى والقاضي اذا استأجر خاتمة لليتيم كان اجنيا كسائر الاجانب ولذا لم يكن  
 لليتيم ان يرضعها ولا مال له فاجاز راضا عليه كوزع القار بدينه من يرضع عنده لان اجرا راضا  
 بمنزلة النفقة ولا يجزى من الاجر عليه النفقة وليس على الظن ان يقل لابي اليتيم شيئا  
 ويلها غسل البصير والقيام بمصلحه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجزى عليها من  
 شيء من ذلك وقال بعضهم ان تكلف الدهن والريطين وانما قاله ذلك عنهم  
 والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظن كافر او زانده او مجنونه او مجنونا وكان  
 لهم ان يرضعوا الاجارة وكذا اذا ارادوا سفر او ابت الظن ان يخرج معهم  
 لا يجزى على السفر وكان لهم ان يرضعوا الاجارة ولو كان لها رضيع  
 ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج ان يرضع الاجارة وهذا اذا كان  
 الحاج ظمرا فان كان واقفا المرأة بالكساح لول لكن المنزلة ان يرضع الاجارة ولو كان  
 من مالها فله ان يرضعها وان كان له مال كان له ان يرضع الاجارة وكذا كان قدّم الصغير

فان لها ان تشفع الاجارة . وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم من  
 الزوج من غشيانها ولهم ان يمنعوا من غشيانها فيمنعوا منهم ان يمنعوا  
 اقضاء ما عن المكث معها في بيتهم اما الزيارة فينظر ان كان يؤدي ذلك  
 الى الاختلال بنقده الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيتهم  
 اذ لم يشترطوا ذلك في الاجارة وللأمة المأزونة ان تخرج نفسها خلوا  
 وكذا المكاتبه

### فصل في اختلاف الأجر والمستاجر

يجل استاجر دار او دابة او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد في اختلافها  
 فادعى المستاجر ان الاجرة خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانها باجماعنا  
 فانها انك انما دعوى الآخر وبدا يمين المستاجر فاذا خلف فسخ القابل للعقد  
 بينهما ولاهما اقام البينة فبطلت بيئته وان اقاما يقض بينة الاجلانه يثبت  
 نفسه وكذا لو اختلفا في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهرين  
 بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهر واحد بعشرة دراهم او قال المستاجر جرتني  
 الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصرة بخمسة دراهم  
 فهذا هو الاختلاف في الاجر سواء الا انهما اذا اختلفا في المسافة او في المدة يثبت  
 الآخر لهما اقام البينة فبطلت بيئته وان اقاما جميعا في المسافة والوقت  
 يمين المستاجر كما لو اختلفا في البيع فقال البائع بعتك هذا العبد بالف درهم  
 وقال المشتري بعت هذا وهذا العبد بالآخر بالف واقاما البينة فانه يقض  
 بيمينه للمشتري وان اختلفا في الاجرة والوقت جميعا او في الاجرة والمسافة جميعا فقال  
 الآخر جرتك الى القصرة بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم

بينهما يتخالفان وإذا حل في يمين المقدر بينهما وإيهما أقام البيعة قبلت  
 بيمينه إن أقام يمينه باليمينتين جميعاً يقضى بزواة الأجهينة الأجر  
 وزيادة للدة والمسافة بين البيعة المستاجر وإيهما بدأ بالله يمين صالحة أو  
 هذا إذا اتفقا أن الأجر كله دراهم أو دينار فإن اختلفا في الجنس فقال الأجر  
 أجره الدابة إلى الفضة دينار وقال المستاجر بالله الكوفة بعشرة دراهم فإنهما  
 جاحقان وإيهما نكل إن من دعوى الآخر وإيهما أقام البيعة قبلت وأن قلها  
 البيعة فإنه يقضى إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم إذا كان الفضة على نصف  
 من بقا إلى الكوفة ويقضى إلى الفضة بدينار بين البيعة الأجر ومن الفضة إلى الكوفة  
 بخمسة دراهم بين البيعة المستاجر ولو استأجره وأسنه فادعى المستاجر أنه  
 استأجرها أحد عشر شهراً بدراهم ونهر بتسعة دراهم وأدعى الآخر أجرها  
 ستة عشر دراهم فأقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ذكره المتن  
 من أبي يوسف ربح أنه يقضى بيمينه رب الدار ووجه ذلك أن به الدار  
 ادعى زيادة أجر لأحد عشر شهراً فيقضى بيمينه على شهر واحد فالمستاجر أزاله  
 بزواة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذ وإن شاء كذبه وإن اختلفا في  
 هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الأجرة عند المستاجر أو بعد ما وصل  
 للكان الكذب إلى الجارة كان القول قول المستاجر مع يمينه ولا يتخالفان  
 عندهما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح فلأن هذا بمنزلة مالي أخطأ في  
 البيع بعد هلاك السلعة وفيه عندهما الاختلافان ولما عند محمد ربح فلأن على  
 فصل لأجرة لو حلف لا يثبت أحد العقدين فيبقى النعمة مستوفاة بغير عقد  
 والمنفعة لا تنقوم بدون العقد فلا يبيح ثمن فلا يبيد الخلف ما في البيع

اذا اختلف علم يثبت العقد بين الفين مقبوضا بدون الفين وقد عجز عن رده فبم  
 قيمته فان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق  
 فانهما يتخالفان واذا اختلفا فيفسخ الاجارة فيما بقي يكون القول قول المستاجر<sup>حصة</sup>  
 مائة مائة ولو استاجر دارا شهرا فزاد على المستاجر ان الاجر ما عهدها منه بعد الاجارة  
 وانكر الاجر لم يرضت مائة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها  
 تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان  
 ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا  
 اما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعي الابطال ولم يثبت فيه الاجارة  
 وفكره المنتفع رجل امر رجلا ان يستاجر دارا فلان ثم ان الامر اشتراها من صاحبها  
 بعد ما استاجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له ان يرد<sup>ها</sup>  
 ويكون في يده بحكم الاجارة وذكر فيه ايضا اذا استلج عيدا سنة فخذ الاجارة  
 بعد ما مضى نصف السنة وقيمته يوم المحو والقادرهم فلم يرد العبد<sup>مس</sup>  
 السنة وقيمته الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد بن  
 ان الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رج قلت لمحمد بن  
 كيف يجمع الاجر والضمان قال لم يجمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه  
 الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر بعد انتهاء  
 المدة يعتبر بحجوده وكان عليه رده فاذا لم يرد يلزمه قيمته رجل تكاري  
 دابة من رجلين فاختلف المكاريمان فقالا لهما اكريناكما بعشرة دراهم  
 وقال الآخر لا بل اكريناكما بنجمة عشرة المستكري يقول اكريناكنا بعشرة قال  
 اكريناكنا بل ان كان قول المستاجر ان قول المكاري الذي يضمنه عنه في نفسه

وكان يمد الرلوب فالقول قول المستكبري . ولوركب دابة رجل الى بعد ما قال  
 اعترضها قال لب الدابة ابرجها بدوهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان  
 صاحب الدابة يدق تقويم المنفعة وهو ينكر فان اقام صاحب الدابة شاهدين  
 فشهد له شاهد بدوهم وشاهد بدوهم ونصف فانه يفضل به بدوهم واحد  
 ولو كان الاجر يدق الاجارة بدوهمين فشهد شاهد بدوهم وشاهد بدوهمين  
 لا يقبل في قول بيجنفة رج . والمسئلة معروفة . ولوركب دابة رجل الى  
 الحجرة فامد انه اعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل اكرتها الى الجبانة  
 الى اطراف البيوت بدوهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا  
 يلزمه شئ وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب  
 قيمتها لان الراكب اقر بالمجاورة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن  
 فان اقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك انه اكرها الى الحيرة بدوهم  
 لا يقبل بيمينه لانه زعم اولاه جاوز الجبانة بغير كراء فكان متناقضا  
 في دعواه بعد ذلك . ولو استكبر دابة فقال له المكاري استكر قلما  
 ينبتك فمض الدابة واعطاه نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان  
 اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسوفت منه ان امر صاحب  
 الدابة بذلك برئ المستكبري . وان اختلف في الامر باستكره الغلام او في الامر  
 بفتح النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه  
 امر بفتح النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقتر الغلام انه اعطاه قبل ثلثي الشهر  
 رجل دفع الى حائك غزلا ليسجه فحجدا الحائك دفع الغزل اليه وحلف  
 ثم اقر رجلا بالثوب منسوب اقاوا النكان نسجه قبل الحو كان له الاجر



. وان كان نسجه بعد الجحود فالثوب للمالك وعليه مثل ذلك التز إلى صاحب الثوب  
 . ولو دفع إلى جباة ثوبا لم يصبغه فزهد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب  
 مصبوغا ان كان مصبغا قبل الجحود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد  
 الجحود ينجح صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه  
 وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمته ثوب ابيض كما في الغصب <sup>ولو دفع</sup>  
 إلى قصار ثوبا ليقصر فحذ القصار ثم اقر وجاء بالثوب مقصورا فان كان  
 قصرا قبل الجحود كان له الاجر وان كان قصرا بعد الجحود فلا اجر له والثوب  
 لصاحبه <sup>ولو</sup> اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط <sup>خطته</sup>  
 وقال رب الثوب انا خطته فان كان الثوب في يد رب الثوب او في بيته  
 فالقول قوله مع يمينه ولا اجر للخياط . وان كان الثوب في يد الخياط او في  
 يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر . ولو اختلف الخياط مع  
 رب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطنت فيهما  
 وقال الخياط لا بل امرتني ان تقطعه فيهما كان القول قول رب الثوب مع  
 يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء <sup>ضمنه</sup>  
 قيمته ثوبه غير مقطوع . ولو دفع شيئا إلى صفا لم يضرب له طستا ووصف  
 له فضمه كوزا كان له الخيار او شاء اخذ الكوز واعطاه اجر مثله  
 لا يجاوز ما سمع وان شاء ضمنه مثل ذلك الشبه . ولو دفع إلى جباة  
 ثوبا لم يصبغه احمر بالعصف ففعل فز اخذ ثوبا في الاجر فقال الصباغ عملته  
 بد رهم وقال صاحب الثوب بدافقين فابهما اقام البيعة فبلى  
 وان اقاما يؤخذ ببيعة الصباغ . وان لم يكن لهما بيعة بنظر إلى

ما زال الصبيغ فبقيت الثوب فان كان وردها واكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى  
لهم بعد يمينا بالله ما صبغه بلا نقير وان كان ما زاد الصبيغ فيه اقل من  
وا نقيرين كان القول قول رب الثوب مع يمينا على ما ادعى الصباغ وان كان  
يزيد في ثمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينا لمبغيه  
بلا نقيرين . وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان  
دفع الى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك  
ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطانتى كان القول قول الخياط مع يمينا  
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك  
وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول الصبيغ في رج  
. وكذا لو كان القصار يدعى رب الثوب كان قول الصبيغ في رج القصار امين  
وكذلك لكل اجير مشترك والفتوى على قوله . ولو ان القصار اعطاه ثوبا وقال هذا  
ثوبك وهو ينكر فاخذ الثوب وفوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رج لا يسعه  
ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول  
القصار نعم . ولو دفع متاعا الى جمال ليجعله الى موضع كذا فجاء فقال رب المتاع ليس  
هذا متاعى وقال الجمال هو متاعك قال ابو يوسف رج القول قول الجمال فيمنع  
ولا اجر له الا ان يصدقه الاجرويه فاخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه  
سواء الا انه في النوع الواحد فحشر وافتح ان لا يلزمه الاجر . ولو حمل الجمال  
او ريتا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامى اجوز من هذا  
قال فان هذا الفخثران ياخذ الطعام ولا يعطى الاجر . فاما في النوعين المختلفين  
فلا اجر للجمال الا ان يصدقهما فاخذ . رج دفع الى خياط ثوبا ليخيطه رد

لم يكن له أجر فحاطه فاعطاه اكثر من اجر مثله نواة على ما لا يتعاقب فيه الناس  
 قالوا اي طلبة في قولك يمينه ربح . رجل قال للرجل اني اركبتك بغلام من ترمذاني  
 يلج بعشرة دراهم وقال المذموم عليه لاجل استاجرتني لابلغه الى فلان بسبع  
 دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلف لا يجب شيء وان اقاما اليه كاش  
 اليه بينة بينة صاحب البعق لان حفظ البطل واجب على المستاجر فلا يجوز  
 الاجارة على ذلك . رجل ارضاهم اختلعا فقال المستاجر استاجرتها وهي ثمة  
 وقال رب الارض كانت مشغولة عزر وعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف للتباين اذا خلت في الصحة والفساد  
 بحكم الشغل فان لم كان القول قول مدعي الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض  
 منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي السيفي ربح في الاجارة بحكم المال  
 ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة  
 كان القول قول صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة اذا خلت في جريان  
 الماء وانقطعت قال المصنف ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة  
 اجارة المستغول وابتين والصحيح انها جائزة ويومر بالتفريع والتسليم كل  
 اجراء سنة فلما تمت السنة اخذ صاحب الدار الدار كنسها وسكنها فقال المستاجر  
 كان لي فيها درهم وانك كنسها والقيتها في الطريق ولي عليك ضمانها فان  
 انكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله . رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة  
 وقال زد عليها درهم فيكون قرضا على وصفه قلبا واجرك درهم نصا  
 وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لو زد  
 عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان خلفا بخير الصائغ ان شاء دفع

اليه ولقد منه خسه دواقرهم اجرا العشرة واشتاء دفع اليه عشرة دراهم  
 فضته واخذ القلب لان الصانع يدعى على صاحب الفضة فرض درهمين ويكنى  
 وصاحب القلب يدعى على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل  
 واحد منهما . ولو دفع الى محائك غزلا وامر ان يزيد في الغزل وطلان عند  
 علان يعطيه ثمن الغزل واجرا الثوب دراهم معلومة تبار ذلك . وان اختلفا  
 بعد النسيج فقال المحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن  
 غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا علان غزله كان منافا كان الثوب فاما  
 يوزن فان وزن فوجد صنوبين فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال المحائك  
 هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زده قالوا القول قول المحائك لان الدقيق  
 لا يزيد هذا القدر ظاهرا . وان رجح القاضي الى علماء الحوكمة في ذلك كان  
 احسن فان رجح اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول  
 المحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على ان يعطى ما سمي له وبأخذ  
 الثوب . وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب  
 الثوب مع يمينه فان حلف يغير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله  
 وترك الثوب عليه ان شاء اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحساب ما اقام  
 من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان  
 القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان المحائك زاد في الغزل  
 فان حلف كان عليه اجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على ثمنه  
 وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل . وقال الحاكم الشهيد  
 الصواب ان يطرح عنه ايم حصه ما ترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم

الاجر يسمى بمقابلة العمل في قلته "ارطال غزل وهو انما عمل في طلبين ههنا انا  
 اخلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع  
 وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى  
 قول المحوكة "لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسألة الصانع  
 القلب يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك  
 وتذكرنا مثل ذلك في التلغ اذا دفع اليه ثوبا وامران يزيدن قطنه . رجل  
 حمل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يريه الى المكان  
 الذي حمل منه وكذا كل شئ له حمل ومؤنة صاحب حانوت امر اجير الله ليش  
 الماء في طريق المسلمين ففعل وعط به انسان قال ابو يوسف رج بضمن الامر  
 ولو اخرجه بالوضوء فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون  
 للمتوضي ومنفعة الرش تكون للامر . رجل ركب سفينة رجل من قوم الى  
 امل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى امل بخمسة دراهم  
 وقال الراكب استاجرني لاحفظ السكان الى امل بعشرة دراهم يخلف كل واحد  
 منهما وليست البداية بيمين احد هما باولى من الآخر وكان للقاضي ان يبدل  
 بايهما شاء وان افرع للبداية كان حسنا فان حلفا لا اجر لاحدهما على  
 صاحبه . وان اقاما اليينة كانت اليينة بينه الراكب وهو الملاح  
 يقتضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها  
 لها اقاما اليينة يجعل كان الامر من كانا فطل اجارة صاحب السفينة من الراكب  
 لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة والله اعلم بالصواب

وانه مشقة على ابواب كل باب معجل على فصول الباب الاول منه في ارباب القاضى

### الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء

والدخول في القضاء والتحرز عنه

فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والجاني والامرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد فقتله لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدث في القلة. وبعض العلماء منهم الخشاف والطحاوي رجح الحقوا بهؤلاء الفاسق <sup>تشبه</sup> وعندهما ان قلد الفاسق لا يكون قاضيا وانما فسق ينزع وكذا المرتضى واختلفت الروايات عن اصحابنا المتقدمين رجح وكثر فيها اتاويل المتأخرين. والصحيح ان قال عامة المشايخ رجح انه اذا قلد وهو عدل ففسق يستحق العزل ولا ينزع <sup>تقص</sup> عنه لو بعد الفسوق جاز قضاؤه سواء كان القاضى مرتقا من بيت المال او لم يكن واجعا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى القاضى اذا ارتد والى اذ باه ثم اسلم كان على قضاؤه. وكذا اذا عجز فزايصر ولا ينفذ ما قضى في حال رديته. والاولى اذا فسق فهو بمنزلة القاضى يستحق العزل ولا ينزع. ومع اهلبة الشهادة لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينوب له ان يتعد ولا يقد له قوله عليه السلام القضاء ثلاثة واحدا الجنة واثنان في النار واراد بالاثنتين الجاهل وغير العدل. والجاهل النع اولى بالقضاء من العالم الفاسق. وعلى قول الشافعي رجح اذا قلد الجاهل لا يصير قاضيا. وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار. وان قلد من غير طلبه فان كثرت ائله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكره له الدخول. وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض <sup>عليه</sup>

بمنزلة صلوة الجماعة اذا تيقن الواحد لاقامتها يفترض عليه فان قلده وغيره افضل  
 كان الافضل اولى وكذا الوالى فاما الخليفة فليس لهم ان يولوا الاصلهم الامام اذا  
 لم يكن علاجا واحكامهم كله بل لصحابه رضى الله عنهم نقله والاعمال من معاوية  
 والحنفى فوبته كان مع على رضى وآذا ارتضى ولذا القاضى او كاتبه او بعض اعوانه  
 يعين الراشى عند القاضى ففعل ان لم يعلم القاضى بذلك نفذ قضاؤه وكان  
 على المرتضى رد ما قبض وان علم القاضى بذلك كان قضاؤه مردودا . واذا نقله  
 القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضى والاخذ ثم الرشوة  
 على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثانية اذا دفع  
 الرشوة الى القاضى ليقضه وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء  
 بحق او بغير حق . ومنها اذا دفع الرشوة يخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة  
 حرام على الاخذ غير حرام على الدافع . وكذا اذا طمع في ماله رشاء بعض المال . ومنها  
 اذا دفع الرشوة ليسوى امره عند السلطان حله الدفع ولا يحل للاخذ ان  
 ياخذ . وان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع  
 اليه فانه يجوز هذه الاجابة في المستاجر انشاء استعمله في هذا العمل وان شاء  
 استعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة اولا ليسوى امره عند السلطان وان  
 ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاء بعد ليسوى اختلافوا فيه قال بعضهم  
 لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بروجازة الاحسان فيحل  
 كما لو جمعوا الامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حلالا . وكما لا  
 المفاض اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى الذي لم يكن يهدى اليه  
 قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستقارة . وان اهدى اليه من كان يهدى اليه

قبل التمسكه فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل . وان لم يكن له خصومة فافك  
 هذه الهدية مثل ما يهدى اليه قبل القضاء او دونها لايأس بان يقبل وان كان  
 اكثر من ذلك رد الزيادة . ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي يحل له  
 خصومة . وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدى اليه قبل القضاء لا يجيب  
 الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة . وانما يعرف الخاص من العام ان  
 ان كان بحال لم يجب القاض دعوته لا يتخذ الدعوة نية خاصة . وان كان يتخذ  
 الدعوة وان لم يجبه القاض نية عامة . وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة وان كان  
 بينهما قرابة يجيب وان كان خاصة . ولا بأس للقاض ان يرزق من بيت المال  
 وان استغف فهو افضل للعلماء والقضاة والعلماء حظي بيت المال  
 ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك  
 من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاض ويهجم بتقليد القضاة  
 والامارة بالشرط كتعليق الوكالة . وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل  
 بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وانت اميرها هو قال الله  
 فلان فانت قاض . واما تعليق الغزل بالشرط صحيح ذكر الخفاف ان الخليفة  
 اذا كتب الى القاض اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب بمير  
 معزولا وتعلق التحكيم لانه بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول  
 محمد يصح وعلى قول البيهقي لا يصح وعليه الفتوى . ولو كان في البلدة قاضيا  
 كل واحد منهما على محله على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة  
 والاخر من محلة اخرى لم يربط ان يحاكمه الا قاض محله والاخر باي اختلف فيها ابعد محمد  
 رحمه الله والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه . وكذا لو كان احدهما من أهل



والآخر من اهل البلدة فاراد العسكرى ان يجامسه القاضى العسكرى فهو على هذا  
 الخلاف واذا مات الخليفة لا ينعزل قضائه وعمله وكذلك لو كان القاضى مازنا  
 بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضى لا ينعزل خليفته واذا قلد الامام جلا  
 للقضاء يوما او مجلسا جاز ويثبوت بالمكان والزمان واذا قلد السلطان جلا  
 قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه الشواد والقرى ما لم يكن في منشور البلدة كالمسا  
 ولا ينعزل السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما بالقضاء كما لو وكل  
 رجلين بالبيع القاضى اذا لم يكن مازونا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة  
 في مجلس القاضى بين يديه جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل  
 غيره فباع الثاني بحضرة الاول جاز ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضى  
 فحكم في غيبته ورفع قضاءه الى القاضى فاجاز قضاءه ينفذ عندنا استحسانا ولا  
 نياسا وهو قول زفر رحمه الله كالوكيل اذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل غيره  
 وباع الثاني عند غيبته فاجاز الاول ببيعهما جاز عندنا وكذلك القاضى اذا جازكم  
 المحكم في المجهلات وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا  
 او صبيا او عبدا فاجاز القاضى حكمه لا يجوز ويجوز قضاء المولى فيما خلا الحدود  
 والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة  
 في الحدود والقصاص القاضى اذا قضى زمانا ثم ظهر انه عبد او محدودة  
 لواعى وفاسق او مرتشى فانه يرد قضاؤه ولا ينفذ منه شئ كذا ذكر الخصاص  
 اما غير الفاسق والمرتشى ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من اهل الشهادة  
 واما الفاسق والمرتشى فهو قول الخصاص وهو اختيار الطحاوي وعند  
 الفاسق من اهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاء المرتشى في غير المرتشى

بمنزلة قضاء الفاسق. وبما ارتشى اذا وقع بحق ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرقي  
رجحه انه ينفذ الخواارج واهل البني اذا قلدوا رجلا من اهل البيت قضاء بلاء غلبوا  
عليها لا ينفذ قضاءه لان شهادتهم على اهل العدل غير مقبولة لانهم يستولون اموالنا  
ودماءنا فلا ينفذ قضاؤه وان قلدوا رجلا من اهل العدل صح تقليدهم ونفذ قضاؤه  
القاضي اذا كان ما ذونا بالاستخلاف فاستخلف رجلا صح استخلافه فان غلبه لا يصح  
عزله الا اذا قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت في يملك العمل  
والتقليد. فرق بين القضاء والامامة. الامير اذا استخلف رجلا في الجمعة جاز  
وان لم يأمر الخليفة بذلك لان غم لو لم يصح الاستخلاف يفرج الجمعة وكذا ذلك  
وعمر الاب يملك الابعاء وان لم يأمره الميت بالابعاء. ولو ان الامام قلد رجلا  
القضاء واذن له بالاستخلاف فامر القاضي رجلا ليسمع الدعوى والشهادة  
في حادثة عيسا عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك  
الى القاضي وينهى جميع يقض القاضي بنفسه ليكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل  
ما امره القاضي. واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقض بتلك الشهادة  
ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه وبامر باعادة البيعة فاذا  
شهدوا بذلك بحضور الخصمين في يقض القاضي بتلك الشهادة. قالوا هذه  
المسئلة تغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة  
في حادثة ويكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا  
عندك بكذا ويكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه اقر عندي بكذا  
فيقض القاضي بذلك من غير اعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي  
لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقض بتلك الشهادة

وبذلك الاقرار بأقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع لغرض القاضى على اقرانه  
 ويكون قائدة هذا الاستقلال ان ينظر الخليفة هل المدعى شهودا ويكون <sup>نظامه</sup>  
 شهودا الا انهم غير عدولا وقد لا يتفق العاظم فيغوز القاضى النظر في ذلك الى الخليفة  
 فصل فيما يستحق على القاضى ما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل

لا ينبغي للقاضى ان يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد بن احمد  
 بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضاء  
 ولا في غيره لان الناس مساهلونه لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس <sup>القضاة</sup>  
 لاجل الخصومة ان يسلم على القاضي ولا يسلم الا على المجلس <sup>القضاة</sup> سلامه فان اراد القاضي جوابه ينبغي  
 ان لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه  
 ولا بأس للقاضى ان يفتى من له يخاصم اليه ولا يفتى احد المحضمين فيما قوم  
 اليه واذا خاصم رجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في عمله  
 ويقيم على الارض ينبغي للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس مكانه في خصم  
 السلطان حتى لا يكون مفضلا احد المحضمين على الاخر في الجاوس <sup>السلطة</sup> وهذه  
 تدل على ان القاضي يعالج قاضيا على السلطان المذكور والدليل عليه قصة علي بن  
 عند شريح بن يقظ القاضي وهو مستوف حطة من الطعام والشراب ولا يقظ  
 وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كفيف من الطعام ولا ما خوف <sup>خشي</sup> فاحذ <sup>السلطة</sup>  
 ولا به نغاس او نوم ولا يشار احد المحضمين ولا يقيم احدهما الى نفسه  
 ولا يفضك وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد  
 والشهود بقرب من القاضي ويخرج للقضاة احسن ثيابه واعل احواله  
 وياخذ كاتبه عالما ورعا فان كان القاضي فقيرا احتاج الاولة له ان يحافظ

في قبة بيت المال بل يقتض عليه، وأما أن غنيا كل موطنه والاولاه ان لا ياخذ  
 من بيت المال فيجلس القضاء في مسجد حيه. والمسجد الجامع افضل اماكن المسجد  
 الجامع في وسط البلدة. فاما ان غنى من البلدة يجتمع مسجد آخر في وسط البلدة  
 وله ان يقضى في داره اذا كان داره في وسط البلدة. فاما ان كان في طرف البلدة فيجوز  
 مسجد في وسط البلدة ويجوز ان يجلس في مسجد السوق ليكون اشتهر وعند الشافعي  
 ليس للقاضي ان يقضى في المسجد. فاذا جلس القاضي في المسجد وفي داره لم يجز  
 ليمنع الخصوم من الازدحام. ويباح للبواب ان ياخذ شيئا لياذن بالدخول  
 ودخل القاضي المسجد يصلي ركعتين او اربعاً ثم يجلس مستديراً للقبلة كما يجلس  
 المدرس والمحيط. ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضي يخرج اليهن  
 او يجلس القاضي في المسجد وهي خاوية بحيث يسمع كلامها والمشتري يدخل  
 المسجد هذا عرفنا اما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبل القبلة واتقوا  
 الخصوم بين يديه هل يستنظفهم قال ابو يوسف رح يستنظفهم فيقول ليكما  
 المدعي فاذا عرف المدعي يقول له ماذا تدعي. وقال محمد رح لا يقبل ذلك وقول  
 ابي يوسف رح اوفى واذا ادعى المدعي شيئا على المدعي يكتب القاضي عليه من صورة  
 ثم يقول المدعي عليه ماذا تقول فان اقر بما ادعاه المدعي انبأتم في كتابه ويأمر المدعي  
 عليه بايفاء الحق. وان انكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعي باقامة البينة وهذا  
 كان في عرفهم لانه عرفنا المدعي يحكي الكاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور  
 صورة الدعوى يكتب الكاتب ذلك ثم يحكي الى القاضي مع خصمه ويدعي عليه فان اقر  
 خصمه انجبت القاضي اقراره في الكتاب ويأمر بقضاء الحق. وان انكار المدعي باقامة  
 البينة فان جاء المدعي بشهود فمضت واعند على الترتيب يكتب القاضي

شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه وجده ويتلوه بين كل ضابطين  
 لشهادة كل واحد منهم وأتاهاء رجل القاضى وذكر ان له على فلان بن فلان  
 دعوى ما كان المدعى عليه غائبا يدفع القاضى اليه طيبة عليه خم القاضى مكتوب  
 فيها الجبضك الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المصاحضة القاضى  
 بمجرد دعوى المدعى. وكذا اذا كان قريبا من القضاة كان بعيدا لا يعد القاضى  
 خصمه بحسب قول المدعى حتى يقيم البينة ان له على فلان حقا فان اقام البينة  
 اعلاه القاضى استخسانا وفي القياس لا يعدي كما لو كان بعيدا والفاصل  
 القريب والبعيد ما قاله الخصم انه ان كان في موضع يكره ان يحضر مجلس القاضى  
 ويجيب خصمه ويعود الى سفره في ذلك اليوم ولا يفسد عشاءه فهو قريب  
 والا فهو بعيد وعلى هذه الشهادة ان كان هذا الاصل في مكان قريب على  
 التفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير  
 على الشهادة وعن محمد رح انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما  
 ملكه السفاحترار عن مشقة الاعلاء وسيقتط الاعلاء بعد المرض وكذا اذا كانت هذه  
 وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي رح المخدرة هي التي لا تكون برزة بركات  
 او ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال اما المرأة التي جلست على المنصة فراهجا  
 اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة والمرأة التي تخرج الى الجها  
 يعديها القاضى وفي المخدرة يبعث القاضى اليها امينا اذا لم يثبت الكالة  
 عنها يستخافها. وكذا في المريض فان نكلت ثلثا الشهد على ذلك شهودا  
 وياخذ وكيلافا قد اشهد وابه عند القاضى قضى القاضى بذلك على الوكيل  
 ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضى مازونا في الامتناع فبعت الامين

واستقله وفي هذا وجه آخران يحكما بينهما حكما يلحكم بينهما ثم يرفع حكمه  
 إلى القاضي فيجيزه القاضي ان رأى جائزا أو كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المص  
 على التفسير الذي ذكرنا لا ينخصه القاضي ما لم يتم المدعى اليقينة على ما ادعى  
 فإذا اقام قبلت بيته للاختصاص بالقضاء والمستورة في هذا يكفي. وإن سأل الله  
 من القاضي فتم الاختصار خصمه اعطاه القاضي فإذا ذهب به إلى الخصم <sup>فذلك</sup> أراه  
 وأخبرانه ختم القاضي ليدعوه في وقت كذا فإن امتنع ورد ذلك <sup>هذه</sup> أشهد عليه الشا  
 فإذا شهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي بأعوانه ان قدره <sup>يسأل</sup> والا  
 الوالان يستحضر. ومونة الشخص على المتمرد هو الصحيح. وقبل يكون  
 في بيت المال فإذا حضر بحسبه القاضي عقوبة وكذا إذا سكت المدعى عليه  
 بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تفتته. وكذا إذا وعد ثم خالف الا  
 ان هذا دون الاولى في العقوبة. ولو ادعى عليه مجبور حقان لم يكن له بينة  
 على ما ادعى لم يحضره القاضي. وإن أخبر القاضي ان فلانا طلق امرأته ثلثا أو لمترق  
 الحر ان أخبر بذلك عدلان كان على القاضي ان يطلبه اشد الطلب. وأما ان  
 الحضر عدلا واحدا أو لم يكن عدلا أو غلب على ظن القاضي انه صادق فالاولى  
 ان يطلبه. وإن لم يقبل على ظنه انه صادق لم يكن عليه ان يطلبه ولو أن <sup>ولا</sup>  
 قال القاضي ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القا  
 يستحضر. <sup>من</sup> فإن لم يقدر يكتب إلى الوالي اخصاره فان قال الوالي لا اظفره وسأ  
 المدعى من القاضي تسمير الباب والختم عليه فان القاضي لا يجيبه إلى ذلك الا  
 ان ياتي بشاهدين انه فعزله فان شهد بذلك سألها القاضي من اين علمنا  
 فان قال لا فأريته في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي يقيم <sup>عليه</sup> على

ويجعل منه حساطيه ويسد علاه واسفله حتى يضيّق الامر فيخرج وإن قالوا لا  
 منذ شهر لا تمتنع اليه كلامها لانه قليل فيب اذا طالت المدّة وقد مرّ ذلك بثلاثة ايام  
 وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال ابو يوسف رح يبعث القاضي رسولا معه  
 شاهدان فينادي الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاضي فلان بن فلان <sup>لك</sup> يبعث  
 احضر مع فلان بمجلس الحكم والا انصب لك وكيلًا وا قبل بيعة المدعي عليك هكنا  
 يفعل القاضي ثلاثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقض على وكيله بما يدعي عليه  
 الخصم قال ثمس الامّة الحلواني رح كان الامام الاستاذ يقول لمايت في النوا <sup>در</sup>  
 مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد رح فكان ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف رح وكذا  
 لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم  
 فان القاضي يوكل عنه على نحو ما قلنا قال ثمس الامّة الحلواني رح واصحابنا  
 لم يجوزوا العجوم وصورتها ان يبعث القاضي نساء يطلبنه في البيت واعوانيا <sup>خدا</sup>  
 السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رح والشعور  
 من قول ابي حنيفة رح ان القاضي لا ينصب وكيلًا بعد ختم الباب ولكنه يعيّن عليه  
 صورته ما قلنا انه يبعث نساء ورجالا تغطّل للنساء منزل المدعي عليه ويجعل  
 النساء الخدم من جانب ثم تغتسل امرأة ثقة حريمه وخدهه كيلا يكون من  
 جريش شبه بالمرأة فان وجد المدعي عليه يوقد وان لم يوجد يطلب بما بقي من  
 البيت قال وهذا استحسان فعلة عمر رض والصالحون بعدد وتركوا فيه القيا <sup>س</sup>  
 فان كان المديون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضي هل  
 يسهر القاضي بابه اختلوا فيه والصحيح انه يشهر ولو كان ساكنه دار  
 مشترك لا يسهر بابه والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبيعة لا ينع القاضي

عليه في قول أبي حنيفة ربح وقال محمد بن يعقوب ثلاثة أيام فينادي على بايه ثلاثة أيام  
على نحو ما قلنا فان خرج والابتعز عليه . وان لم يخرج ولكنه غاب لا يفتقر عليه ذكر  
الخصان اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيعة او غاب الوكيل  
بالخصومة بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة  
لا يفتقر تلك البيعة وقال ابو يوسف مع يقض وقال شمس الدين الحارثي ربح وهذا  
ارفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقض عليه باقراره في يوم  
وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقض  
عليه بتلك البيعة . كذا ذكر في الزيادات . وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل  
فانه يقض عليه بتلك البيعة . وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت  
البيعة يقض بتلك البيعة على الوارث وكذا لو اقيمت البيعة على المداوثة  
ثم غلب فانه يقض بتلك البيعة على الوارث الآخر . وكذا لو اقيمت البيعة  
على الصغير ثم بلغ الصغير عليه بتلك البيعة ولا يكلف باعادة البيعة  
باسم الدعوى

رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا فهو على وجهه . اما ان يدعى ديناً او عينا  
والعين لا يخلو اما ان يكون منقولاً او غير منقول . والمنقول لا يخلو اما ان يكون  
قائماً او مالكا والقائم لا يخلو اما ان يكون غائباً او حاضراً فيجعل لكل قسم فضلاً  
على حدة اما ان كان المدعى به ديناً لا يبيع الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والصفة .  
فلما كان المدعى عاجزاً عن ظهر القلب يكتب عواه في صحيفة ويذكر عندها اجمع دعواً  
ولو كان لسانه غير لسان القضاة يأخذ منه بما وجد الشاهد والعدو في التزيم ليس بشرط  
في قول أبي حنيفة وابي يوسف ربح . وكذا الاختلاف في رسول القاضي واثارة الا



فيما لا يسطع بالشبهات وفيما يسطع كعبارة غير مستعملة القاضيه باشارته  
 واشاداته في ذلك يكون كعبارته الا في الحد والمخالصة لله تعالى وان ذكر  
 المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعي عليه سله من اى وجه  
 يدعى بسأله القاضيه عن ذلك فان لم يأت ان يبين ذكره عاملة الروايات ان القاضيه  
 لا يجبه على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي راج ان القاضيه  
 اذا سأله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب المدعي فلا يفتي عن بيان السبب  
 او يشق عليه بيان ذلك . فان بين المدعي عليه وقال هذا المال الذي يدعى  
 علي من ثمن خمر وميته قال ابو حنيفة راج بسير ومقر بالمال اذ كذبه المدعي في السبب  
 وقال ابو يوسف ومحمد راج ان بين مفصلا فكما قال ابو حنيفة راج . وان بين  
 موصولا لا يبرح بيانه . وأصل المسئلة اذا قال لغيره لك على ألف درهم من  
 جارية بعينها الا اني لم اقبض قال ابو حنيفة راج يؤخذ بالمال . وقال كذلك  
 ان فضل وان وصلا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعته  
 الخمر والميته بكذا الا يصبر مقر بالمال . وان قال المدعي عليه له على ألف  
 درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعي هي معجلة كان القول قول المدعي الا في  
 الكفالة والمسئلة معروفة . واذا صحت الدعوى وطلب المدعي قبل ان يقيم  
 البينة ان ياخذ القاضيه من المدعي عليه كفيلا بنفسه فان القاضيه يقول  
 للمدعي لك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنهما غائبان فكذلك  
 لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضيه بطلب الخصم وعن محمد راج  
 ان طلب المدعي ليس بشروط . وقيل ان كان المدعي عليه رجلا مجهولا يتوارى عنه  
 غالبا كفله القاضيه من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعي

عليه عند ما لا الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي. وأما أن يجهل بأمر  
 بأن يرسل القاضي للطلب الكفيل فيكفل خصمه وإذا أعطاه كفيلًا فثلاثة أيام  
 بنفسه فمضت الأيام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة. ولو قال كفلت إلى  
 أيام في ظاهر الرواية يصير كفيلًا بعد الأيام الثلاثة كما لو قال لأمرته استطاعت  
 الثلاثة أيام فأنه يقع الطلاق بعد الأيام الثلاثة. وعن أبي يوسف رجع إذا  
 قال كفلت إلى ثلاثة أيام بطل الكفيل في الأيام الثلاثة ولا يطلق بعد ها. وقال  
 شمس الأئمة الحلواني رجع هذا عرف الناس. وعن أبي يوسف رجع في رواية  
 أخرى إذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلًا في الحال وإذا مضت الأيام الثلاثة  
 لا يقع الكفالة. ولو قال أنا كفيل إلى ثلاثة أيام يصير كفيلًا بعد الأيام الثلاثة  
 ومن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رجع أنه كان يأخذ بهذه الرواية  
 ويقول هذا أشبه بعرف الناس وحكي عنه أنه لو قال بالعارسية  
 يذير فتمتن فلا نزاع. روي يكون كفيلًا في الحال. وإذا مضت عشرة أيام  
 لا يقع الكفالة. ولو قال يذير فتمتن فلا نزاع. روي يصير كفيلًا بعد عشرة  
 أيام. ولو قال أنا كفيل بنفس فلان إلى عشرة أيام وإذا مضت عشرة أيام  
 فأناب ربي من الكفالة ذكر الخصاص رجع في الحيل أنه لا يطلق بهذه الكفالة  
 إلا ثلاث عشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفاريق لو قال أنا كفيل إلى  
 يصير كفيلًا بعد الشهر إلا أنه لو سلم نفسه قبل الشهر برئ عن الكفالة لأنه  
 سلم بعد سبب. ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلًا ابتداءً من الشهر  
 وبعده واعتقاد أهل زماننا على أنه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهر يكون  
 كفيلًا في الحال وانقضى الشهر لا يقع الكفالة ولو قال إلى شهر يخرج به القاضي عن الكفالة بعد

ولو قال كقلت بنفس فلان من اليوم الى غمرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا  
 مضت الغمرة لا تبق الكفالة ولو كفل بنفس جعل على انه ان لم يسلم اليه  
 النفس فهو كفيلا بالمال الله له عليه فطالب الكفيل بتسليم النفس والكفول  
 بنفسه بالسود هل يلزم الكفالة بالمال او يمهله القاض حتى تدين وبالسود  
 ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل فلهير الدين رح يلزمه الكفالة بالمال ولا  
 هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت ان القاض يأخذ كفيلا من المدعى  
 عليه بنفسه بطلب المدعى ينبغي ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لو امتنع فان  
 اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروف الدار معروف التجارة وبعضهم  
 شرطوا ان لا يكون بجوجا معروفا بالخصوص وان يكون من اهل المطر ولا يكون  
 غريبا. وان كفله كفاله مدة موقته. واختلفت الروايات في تلك المدة  
 والصحيح انه يكفله القاض الى المجلس الثاني فان كان القاض يجلس كل ثلاثة ايام  
 او اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلواني رح ذلك مفوض الى رأي  
 القاض هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر فاكل مسافر الا يكفله  
 ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بينة والاخلع القاض سبيله وان  
 ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الاثبات  
 في الامصار اصل دل عليه مسألة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من  
 المساجد فحلم صر فقام قوما في صلاة الظهر او العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج  
 من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا ومقيما فسدت صلاة القوم عليهم  
 الاطاعة لان القامة في المصارف فينبني الحكم على ذلك فكذاك ههنا. وقيل  
 القول قول المدعى مع يمينه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه

انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكفيل. وقال بعضهم يتعرف القاض عن رفقائه  
 فان كان محقيا وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلائم  
 بنفسه واعوانه واجرائه يطوف معه ايما طاف ولا يمنع من التصرف  
 وقيل يحل له المدعي بيته فيكفيه مؤنة من الطعام والشرب فان كثر  
 مؤنته تركه ليقتض حاجته. وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يغلو بها ولا يأت  
 بان يطوف معها في السكك فاذا دخلت دارا ورسلا امرأة ثقة معها كيلا  
 تغيب. وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى ديال الميت على رجل محمد  
 الخصم الوصاية والدين فان القاض لا يأخذ من المدعي عليه كيلا حتى يثبت  
 الوصاية. وكذا الوادعي انه وكيل فلان للثائب او وارث فلان الميت و  
 الخصم الورثة والوكالة والموت فام للمدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي بخضر ولا  
 اخر قبل تركية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاض لا يكفل الثاني  
 حتى يظهر عدالة بيته الوكالة والوصاية فان شهدوا على الاثنين جميعا  
 على الوصاية والدين او الوكالة والدين القياس ان لا يقبل البيته على الاثنين  
 حتى يقض بالوصاية والوكالة ليثبت خصومته اولا ثم يسمع البيته على  
 الحق بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة ربح وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت  
 عدالة الشهود يقض بهما لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والورثة  
 على القضاء بالدين وان عدلت بيته الوصاية والوكالة خاصة يقض بها  
 وان عدلت بيته الدين خاصة لا يقض به. وكذا ادعى رجل على رجل انه  
 وصي فلان الميت وان لي على الميت هذا كذا اسمع دعواه. وكذا الوادعي الوكالة  
 من غائب اذا عرف الميت او الثائب باسمه واسم أبيه وجده ولقبه اكان لا

الميراث الا باللقب واذا سمع دعواه وطلب تكفيله فان القاضى لا يكفله لانه  
 لم يثبت خصوصته معه . فان اقر المدعى عليه بالوصاية وان كان يكون في يده  
 شيء من المال لم يكن عليه شيء . وان طلب المدعى من القاضى تكفيله حتى  
 البينة على المدعى به يأخذ منه كفيلا . وان كانت هذه الخصومة مع الوارث  
 والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعا فادان ياخذ منه كفيلا  
 يحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضى يكفله ولو  
 ان رجلين لهما على رجل واحد درهمان شريكان فيه والمديون بمحمد الدين  
 فحضر احدهما فاقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكره المنتقى  
 ان على قول ! بحقيقة رج يقض للمحاضر خمسمائة واذا حضر الغائب كلف اعادة  
 البينة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجه الا ان يكون الالف  
 ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة  
 ضل من غير كفة الخمسمائة التي قبض الشريك . وقال ابو يوسف رج ابي الشريك  
 حضر فهو خصم من الاخر في الميراث وغيره . وقال محمد رج القياس ما قال ابو  
 حنيفة <sup>حنيفة</sup> والاسنضان ما قال ابو يوسف رج اذا ادعى رجل على رجل ديناً  
 لم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جاز شهادتهم . وان ادعى ديناً  
 بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا يقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكاً  
 بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق . والصحيح انها تقبل ذكره كفاية  
 الاصل رجل ادعى على رجل الف وقال خمسمائة منها ثمن متاع قد قبضه وخمسمائة  
 منها ثمن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهد احدهما على خمسمائة ثمن  
 عبد قد قبضه واخر على خمسمائة ثمن متاع قد قبضه جازت شهادتهما يقض

للمدعى باللف وان لم يكن على كل خمسمائة الشهادة شاهد واحد وبشهادته  
 لا يثبت السبب وكذا الوشهاد احدهما بالالف بذلك السبب وشهد الآخر  
 بالالف مطلقا. وكذا الوشهاد على اقراره بالالف مطلقا وشهد احدهما على اقرار  
 بالالف بذلك السبب وشهد الآخر على اقراره بالالف مطلقا جازت شهادتهما  
 ولو ادعى الغافشهاد احدا الشاهدين بالالف قرضي واخر بالالف من ثمن متاع  
 لا تقبل لانه لا يمكنه تصديق الشاهدين اذا صدق احدهما فقد كذب الآخر  
 ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما وشهدا على اقراره بمائة وخمسة  
 واربعين درهما جازت شهادتهما ولو ادعى الغافشهاد احدا الشاهدين  
 بالالف وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بالالف جازت شهادتهما ولو ادعى  
 الغاف فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيئ قط فاقام المدعى بينة على المال  
 ثم اقام المدعى عليه بينة على القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى الغاف فقال  
 المدعى عليه ليس لك علي شيئ فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى عليه  
 بينة على القضاء او الابرأ قبلت. وان ادعى الغاف فقال المدعى عليه ما  
 كان لك علي شيئ قط ولا اعرفك فاقام المدعى بينة على المال ثم اقام المدعى  
 عليه بينة على القضاء او الابرأ ذكر في جامع الصغير انها تقبل وذكر في القند  
 عن اصحابنا انها لا تقبل رجل ادعى على رجل ما الا فانكر المدعى عليه فاخرج  
 خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى  
 عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الحظيين مشابهة ظاهرة  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يقض القاض على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم  
 لا يقض وهو الصحيح. ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال انما

المخط على وجه الرسالة تصدرا معنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال في خط الصلح  
 والسلم سار حجة وان لم يكن المخط على وجه الرسالة ولكن على وجه مكتب الصلح  
 والافتراف ان اشهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا بقرنه. وان كتب المخط  
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواي  
 قال اشهد واعلي ولم يقل. وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن  
 قال لهم اشهد واعلي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا  
 عليه بما فيه وان لم يعلموا الا بحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه. رجل ادعى  
 ديننا على ميت بحضرة احد الورثة فاقروا هذا الوارث مع اقراره ويلزم جميع  
 ذلك في حصته من الميراث. وقال شمس الاشعة الحلواني رح هذا اذا قضى  
 القاضى على هذا الوارث باقراره اما يحرم اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه <sup>بل</sup>  
 انه لو اقر بالدين ثم شهد هو مع اخرب ذلك الدين على الميت جائزت شهادته  
 ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لانه لا يكون  
 محولا للدين عن حصته خاصة الميراث التركة فلا تقبل كما لو شهد بذلك بعد  
 ما قضى القاضى باقراره. رجل ادعى على ميت ديننا فخصمه في ذلك وارث الميت  
 او وصي الميت لا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذمكة على  
 دين ولا على الموصى له. وذكر في المتن ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث  
 والموصى يكون خصما لمن يدعى ديننا على الميت. ولو ادعى رجل ان الميت  
 او وصي الميت واحضر غريما للميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعو الوكيل  
 في حياة الموكل على غريم الموكل. ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع  
 دعواه الا على خصم واحد وخصمه وارث الميت او رجل عليه للميت دين

أو رجل أوصى له الميت بوصية لأن للموصي له حق في الميراث فكان بمنزلة الوارث  
 وأن أحضر جهلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل  
 خصماً لمن يدعى أنه وصي الميت لأن الوصي لا يدعى قبله حقاً ومنهم من قال يكون  
 خصماً وهو الصحيح . رجل قال لرجلي عليك ألف درهم فقال المدعى عليه  
 ان خلعت انهاء لك على اديتما اليك فخلعت فاداهما اليه هل له ان يسترد ما  
 بعد ذلك ذكره المنتع . انه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان <sup>يسترد</sup>  
 منه وأصحاب الدين ان يلزم المديون بعد وجوب الدين وان لم يأمروا  
 القاضى بالملازمة اذا لم يكن القاضى فلسه فان قال العزم احبسني وصاحب الدين  
 يريد بالملازمة كان له ان يلزمه . وأن طلب صاحب الدين من القاضى ان يأمر  
 واحداً من اعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا <sup>جعل</sup>  
 من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام <sup>سلام</sup> صدقه لا  
 يكون على المديون لانه انما احتاج الى الملازمة لمطلعه فيكون عليه كالمسار <sup>رق</sup>  
 اذا قطعت يده لان ثمن الدهن الذي يحسم به العروق واجرا الجملاد على السابق  
 . رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة وارثه او وصيه ذكره الجامع في الوصايا  
 انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصماً لمن يدعى ديناً على الميت  
 اذا لم يترك الميت شيئاً . رجل ادعى ديناً على الميت بمحضرة وارثه وقال انك  
 قد خلعت من التركة من جنس هذا الدين في يد هذا الوارث ما به وفاء  
 بالدين واقام البينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لاهل الوارث  
 باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بمحضرة المال ان هذا المال مال الميت  
 ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزاً واوله وجه لان <sup>القضاء</sup>



بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبتهما فان حمل المذكر في الاصلان القاض  
 اذا باع الابن وقبض الثمن ثم ان مولى الابن رفع الامر الى القاضي بطلان لكتب  
 كتابا حكما الى القاضي الذي باع الابن وقبض الثمن واقام البينة على ذلك  
 فان القاضي يحجبه ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي  
 امانته عند القاضي المكتوب اليه حال غيبتهما وهذا المسئلة نص على  
 مسئلة اخرى ان الكتاب المحكم في المنقول جائز رقيقا كان او لم يكن . رجل ادعى  
 على قاتب ديناً بمحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فاقرا المدعى  
 عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى بينته بالدين على الغائب  
 لم يقبل بينته . وكذا الوادعى ديناً على ميت بمحضرة رجل يدعى انه وصي الميت  
 فاقرا المدعى عليه بالوصاية . رجل يدعى ديناً على رجل نوكل المدعى عليه  
 رجلين بالخصومة فاقام المدعى شاهداً على احدى الوكيلين وشاهداً على  
 الوكيل الآخر جائز . وكذا لو اقام شاهداً على المؤكل وشاهداً على الوكيل او اقام  
 على المدعى عليه شاهداً وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهداً ولو كان  
 للميت وصيان فاقام المدعى على احدى هما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جائز  
 ذكره في المنتقى . ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعى عليه قبل ان  
 عليه او غاب او قامت البينة على الوكيل بالخصومة ثم مات الوكيل قبل القضاء  
 او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة في قول ابي حنيفة ومحمد  
 ويقضى في قول ابي يوسف رح واختار الخصاص رح قول ابي يوسف رح كل  
 مات في بلاء وله ورثة ثم بلاء آخر فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فامراد  
 ان يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي ان ينصب وصي للميت حتى يقيم

وفي البينة ان كان الوارث ثانيا غيبة منقطعة نصب القاضي صبا فلما  
 اقام المدعى عليه بينة فقه القاضي له بدينه وان لم يكن الغيبة منقطعة  
 لا ينصب القاضي وصيا ولو كانت الورثة كبارا غيبا وله وارث صغير <sup>المصر</sup>  
 فان القاضي يجعل للصغير وكيل لا يقيم المدعى البينة على الوكيل ويقض له <sup>بنده</sup>  
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيرا فقه القاضي  
 عليه كان قضاء على جميع الورثة ولو كان الوارثا محاضرا كبيرا فاقر الوارث  
 بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون  
 حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقض ويكون  
 ذلك قضاء على الكل . وكذا الوادعى على وصي الميت فاقر الوصي بالدين  
 فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وقبض بينته وكذا لو اقام البينة  
 على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار . رجل ادعى على رجل مائتي درهم  
 فقال للمدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة شلها فلاحقك على لم يكن  
 ذلك اقرارا وكذا الوادعى الف درهم فقال قد قضيتك خمسين درهم <sup>ك</sup>  
 ذلك اقرارا وكذا لو قال المدعى لى عليك الف درهم وقال المدعى <sup>عليك</sup>  
 الف درهم لم يكن اقرارا . ولو قال المدعى عليه لى عليك الف درهم  
 او قال لى عليك شلها او قال لى عليك ايضا الف درهم فيه رواية <sup>في</sup>  
 يكون اقرارا وفي اخرى لا يكون . ورجل ادعى دينا على رجل فاقام البينة <sup>عليه</sup>  
 بعد الحجود فقال للقاضي ثبت عندي ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا  
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضي . وقال شمس  
 الامنة الحلواني والقاضي ابو عاصم رح يكون حكما وعليه الفتوى ونحو

في كتاب الرجوع ولو قال القاضى بعد ما شهد الشهود بمحى او وادلى ببل وعمله ان القاضى  
 ان الحق للشهود وله لم يكن ذلك قضاء حتى يقول انفذت عليك القضاء فله  
 وكذا لان قوله اربى بمنزلة قوله اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء اذا  
 قال القاضى لرجل جعلتك وكيلاً لى تركه فلان الميت كان وكيلاً له للحفاظ خاصة  
 الا ان يقول له تشتري وتبيع ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً واذ اتقدم  
 الثمناء والورثه الى القاضى ونحوه ان فلان مات ولم يوص للملأه والقاضى  
 لا يملك به فقال ان كنتم صادقين فنكحتم هذا وصياً قالوا ايحيى ان يكون القاضى  
 في سعة من ذلك فانك لو اصادقين كان وصياً يجعل جاء الى القاضى فقال قدما  
 اربى في بعض الاطراف وعليه ديون وتك مريضاً وريقاً ودنيا ولم يوص الى احد  
 الا استطاع ان اثبت ذلك بالبينة لان اهل تلك الناحية لا يعرفونني  
 قالوا الا يأس القاضى ان يقول له ان كنت صادقا فيما تقول فبع الحيوان  
 اقض الديون فان كان صادقا صح امر القاضى والا فلا واذا وصى الرجل الى رجل  
 بل فوجهه لا قبل بطل الايصاء حتى لو قبل بعد ذلك في حياته او بعد وفاته  
 لا يصح ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وحى والوكالة سواء  
 بخلاف ما لو اوصى للانسان بوصية فريضة وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته وقبل  
 في حياته ثم رد بعد وفاته يصح رده وقوله والمسئلة معرفة واذا توجهت اليه  
 على المديون فان القاضى لا يسأل المديون الكمال ولا يسأل المدعى الله مال في  
 ظاهر الرواية فان سأل المديون من القاضى ان يسأل صاحب الدين الله مال  
 سأل القاضى بالاجماع فان قال الطالب هو مفسر لا يجيبه لانه لو اقر بعينه  
 بعد الحبس اخرجه وقبل الحبس لا يجيبه فان قال الطالب هو موثر قد روى

وقال المديون أنا ميسر تكلموا به قال بعضهم القول قول المديون انه ميسر  
 وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وضمن المبيع القول  
 قول مدعي اليسار عروى ذلك عن ابي حنيفة ر ج وعليه الفتوى لان بقائه  
 كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة . وان لم يكن الدين  
 بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المديون والذي يؤيد هذا القول مستأن  
 أحدهما أحد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه ميسر يكون القول  
 فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الذي  
 هو العتق والثانية ان المرأة اذا طلقت نفقة المورس والزوج يدعى  
 الميسر فكان القول قول الزوج . وقال بعضهم كل مال وجب بمقتضى لا يقبل  
 قول المديون انه ميسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال المديون اذا  
 اقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل ر ج الصحيح انهما تقبل وقال المصنف ر ج وينبغي ان يكون  
 ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي انه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس  
 وان علم القاضي انه لم يكن قبل بينته ولو اقام المديون بينته على العسار  
 وصاحب الدين على اليسار كانت بينته اليسار ولي فان شهد والنفس  
 قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال . وان اقام  
 المديون البينة على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا يقبل  
 البينة الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات في تلك المدة وروى محمد بن  
 ابي حنيفة ر ج انه مقدور بشهرين وثلاثة وروى الحسن عن ابي حنيفة ر ج  
 انها من أربعة اشهر الى ستة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوي ر ج انها ثمانية

بعضهم وقال خمس الائمة الحلوان<sup>١٠٢</sup> روح وهذا رفق الاقاويل وقال بعضهم  
 ان كان المجوس رجلا لنا صاحب عيال يشكو عياله لا القاض لا لاجل اللغة  
 يأخذ بقول الطحاوي روحا كان وقفا وعرف القاض ترمه يجسد ستة  
 اشهر والحاصل انه يفوض الى القاض ان وقع عند القاض بعد مضي ستة  
 اشهر انه مترديد بمحبس وان وقع عنه قبل تمام شهر واحد انه عا  
 لطافه وهذا اذا كان امره مشكلا. اما اذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاض  
 عنه عاجلا ويقبل البيعة على الافلاس ويجعل سبيله بمحضه خصمه  
 وانما يسأل عن عسرته عن جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات  
 دون الفساق فان قالوا لا نفر له ما لا يكفي ذلك ولا يشرط في هذه الغلة  
 الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل صاحب الدين ان يلائمه اخلفوا<sup>فيه</sup>  
 والصحيح ان له ان يلائمه للحديث المشهور لصاحب الحق بن زولسان  
 قال المراد من اليد الملازمة. قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني<sup>رح</sup>  
 احسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد روح قال يلائمه في قتله  
 ولا يمنعه من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء  
 والخلاء فان اراد الطالب ان يمنعه عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء  
 والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله ان يلائمه بنفسه واجرائه  
 مولده ممن احب فان قال المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك  
 قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة روح اما على قولهما ليس  
 للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة التوكيل بالخصومة  
 فمن غير رضا الخصم على قول ابي حنيفة روح لا يصح توكيله فذلك في الملازمة

والصحيح في الملازمة الأولى في مال الدين لا الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء  
 بهيم لان المقصود حصول الدين وملازمة الغيرة على يكون اقرب الى ذلك  
 . اذا كان للحيوس مال فان القاضى لا يبيع ماله في الدين عند الحيضة  
 رج ومنه ما جليه رج يبيع . وقال الشيخ الامام شمس الاثني العلو  
 رج اكان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينه فانير والكيل والموزون من جنس  
 الدين اخذ القاضى ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير  
 او على العكس القياس ان لا يبيع في قولنا يحنيفة رج كما في سائر الاموال في  
 الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانها جنس واحد حكما كالصالح مع المكسرة  
 ولا يبيع العروض عند يحنيفة رج وفي القمار عنهما روايتان . المحرم  
 العبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والابناء  
 الابوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يجلسون في ديون فروعهم الا في  
 النفقة وغيرهم هممتون بعضهم بدين بعض والمكاتب يجلسون بولاء الا  
 فيما كان من جنس الكاتبة . والمولى لا يجلس المكاتب في دين الكاتبة وغيرها .  
 وفي رواية ابن سماعه رج يجلسه في غير مال الكاتبة والصحيح هو الاول  
 . رجل وكل رجلا باخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا كتب  
 في ذكر الوكالة وكذا وكذا محاميا محاميا فادعى قوم قبل الموكلة الاصل بنيتها  
 فاقرا الموكلة عند القاضى انه وكيله فاقام اصحاب الديون البينة بدينهم  
 على الموكلة وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يجلس لان الحبس جزء الظلم <sup>كيل</sup> والظلم  
 باخصومة اذا لم يكن بالمال ولا مامورا بقضاء الدين عن مال فيه لا يجلس عليه  
 المال فلا يكون ظالما . اذا اراد الحيوس ان يحترف اختلافوا فيه قاله نصيب <sup>الأنفة</sup>

الشيخ رح الصحيح انه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عليه <sup>يكون</sup>  
 في ذلك ويمنع من الحمام ويتورث السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا  
 من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء ولو احتاج الى الجماع لا بأس  
 بان تدخل عليه زوجته او جاريته فطأها في موضع لا يطلع عليه غيره ومن  
 ابيوسف عن ابي حنيفة رح انه يمنع من وطئ الحرائر والاماء لانه المنع عن ذلك  
 لا يفضي الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة خبز يحمله على قضاء  
 الدين ولا يخرج الجمعة ولا عيد ولا جنازة قريب، وقيل انه يخرج بكامل الجنازة  
 الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وغيرهم لا يخرج وعليه الفتوى  
 وعن محمد رح اذا مات ولد او والد لا يخرج الا ان لا يوجد من يسهه فيه  
 . واذا خرج المحبوس عن نفقة المرأة ليسر لها ان تطالبه بالنفقة ولكنها  
 تستدين على الزوج بامر القاضى . ولو كان المحبوس ديون على الناس فان  
 يخرج منه عن السجن حتى يخاصم في حبسه . فاذا خضع السجن واضاء الرض  
 فان لم يكن هناك من يرضه اخرجه القاضى من السجن بكفيل . واذا علم القاضى  
 ان المحبوس محتال للخرج والهرب بنفسه او بالرجوع الى الظلمة لمخرجه  
 اذ به القاضى بالسياط وان خاف القاضى عليه ان يفر من حبسه حوله القاضى  
 الى سجن اللصوص اذا كان لا يضاف عليه من اللصوص فان كان بينه وبين  
 اللصوص عداوة لا يحوله . واذا سأل القاضى عن المحبوس عدم مدة فاخرجه  
 مقلس وصاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلا بنفسه  
 ويخرجه عن الحبس . ولو قال المحبوس فقدت المال وصاحب اللئيم يريد  
 نظوئيل الحبس عليه فان كان القاضى يعلم انه حبس بدين فلان لا غير يعلم احتياط

الدين القاسم به بالمكان القاض حين حبيسه كتب انه حسن دين فلان بكذا  
 كان القاض بالخيار لئلا يأخذ الما حقه وخط سبيله طوقا لئلا يأخذ منه كفيلا فله  
 بالمال والنفس وخط سبيله. ولو مات الطالب والقاض الذ حبيسه وانتهى حال  
 بعضهم بخط سبيله كيلا يتهمل الناس وقال بعضهم بتركه في الحبس حتى يفتح الدين  
 رجل ادعى على رجل الفاء وشهد شاهدان انه كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه  
 الف درهم ولكنه ابرأتهما وقال المدعى ابرأته منهما فقال للشهود عليه ما كان  
 على شيء ولا ابرأني عن شيء ذكر في المتن ان المدعى عليه اذا ابرأه شخا وتهما  
 على العبرة بنقض عليه بالف درهم رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه  
 قد اوفيتكما وجاء بشهود فشهد شهوده ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى  
 خمسة دنانير الا اننا لا نذكر انه من لي مال منها اليه من هذا الدين او من  
 دين اخر جازت شخا وتهما وبرئ المدعى عليه. رجل باع من رجلين متاعا  
 بالف درهم وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه ولحق البائع لحدهما وان لم يبين  
 ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفىل  
 عن صاحبه باع فانه بنقض له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغائب لم  
 يمكن المدعى ان يأخذ الاجسمائة وهي الاصلية لان القضاء على الكفيل بالف  
 قضاء على الاصيل لها القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل فمستلنا  
 القضاء على الاول في النصف الذي كان كفيلا كان قضاء على الغائب اما  
 القضاء عليه فيما كان اصيلا لا يكون قضاء على الغائب. ولو ادعى على رجل  
 انه كفىل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل  
 واحد منهما كفىل عن صاحبه فنقض له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب



كان له ان ياخذ بجميع الالف لانه حين فسخ على الحاضر بالف درهم ففسخ بها عليه  
 بمجه الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والطلوب فكان كل الالف عليه  
 بمجه الكفالة رجل ادعى على رجل الف درهم فجد المدعى عليه واقام المدعى  
 شاهدين شهد احدهما ان المدعى عليه اقرا لهذا المدعى عليه الف درهم  
 من قرض وشهد الاخران المدعى عليه اقرا هذا المدعى او دعه الف درهم  
 ذكر في المتن انه يجوز ويقتضيه عليه بالف درهم لانها اجمعا على اقراؤه وانه وصل  
 اليه الف درهم من قبل المدعى وقد جدد الوديعة فكان ضامنا. رجل ادعى على  
 رجل انه اخذ منه الف ووصف الالف فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى  
 اقرا هذا المال المفترض اخذ منه فلان آخر وانكر المدعى الاول فزاره  
 قال محمد ربح لا يبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل ببينة لان الوقت  
 غير مذكور في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعى ثم  
 اخذها منه المدعى عليه. ولو ادعى المدعى ولا ان هذا اخذ منه الف واقام  
 البينة ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقرا فلان بن فلان  
 وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى  
 الاول وتكذيبا لبينته لانه لما اقر قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا  
 الاخذ الذي يدعى عين الاخذ التي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل يضاف الى  
 الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على الاول  
 فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق  
 الاصاله لما في المسئلة الاولى اذ لم يكن احدهما وكيله عن الاخر في الاخذ  
 كان الثابت بكل شهادة اخذ اخر عند القضاء بالاخذ من كان له ان يطلب

المدعى عليه رجل ادعى دينا لابييه الميت على رجل فشهد الشهود وانه كان لآب  
المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول المجتنبه ومحمد بن وهب  
على اقرار المدعى عليه انه كان لآب المدعى على المدعى عليه كذا اجازت الشهادة  
كما لو شهد وانه دار على اقرار المدعى عليه انها كانت لآب المدعى . رجل ادعى  
على رجل عند القاضي واخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى  
باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك له وان اسم الغائب فيه عارية وان  
الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه  
هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في جميع ماله  
فيكون الثمن للموكل والعاقبة يكتب الضك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول  
وان فلانا الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان  
حق القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بينته ويقض بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال  
والوكالة امر بتسليم المال للمدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان اقر المدعى  
عليه بالمال وانكر الوكالة يقال له انبت الوكالة بالبينة ولو اقام البينة على اقرار  
الغائب ان المال للمدعى هذا ولم يقيم البينة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بمخالفة الشهادة

وما يصير به متناقضا وما لا يصير

رجل ادعى على رجل الف وخمسمائة فشهد الشهود بالف اجازت الشهادة  
من غير توفيق . وكذا لو ادعى الف وخمسمائة . ولو ادعى الف وخمسمائة  
بالف والاخر خمسمائة لا يقض بشيء في قول المجتنبه . رج . وكذا لو ادعى خمسة عشر  
فشهد احداهما بخمسة عشر والاخر بشيء . ولو ادعى الف وخمسمائة فشهد احدهما

بالف والآخر بالف وخمساً فتنجارت بنهما على الالف وان ادعى القاضية  
 بالف وخمساً ثلث بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لانهم كذب الشهود بالزنا  
 على الف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأعلى مما ادعاه المدعي فان وفق المدعي  
 فقال كان له عليه الف وخمساً كما شهدت به الشهود الا ان ابرأته  
 او استغفرت خمساً ثم لم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت  
 لان ما اتى به من التوفيق يحتمل الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة  
 للبينه على التوفيق وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح <sup>هو الاول</sup>  
 وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه اذا كان التوفيق لا يتم ولا ينفرد باثباته  
 كما لا يرعى الملك بالتجارة فشهد الشهود بالملك بالهبة اما الابرأ فيتم به  
 وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بجسوة فله ان يأخذ فلا يحتاج الى اثبات  
 التوفيق بالبينه والقياس انه اذا احتمل التوفيق يوفى وان لم يدع التوفيق  
 ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد ربح في كثير من المواضع واشتت التوفيق  
 وان لم يدع حلاً للشهادة على الصحة <sup>ههنا</sup> اذا ادعى ديناً فانكر المدعي عليه  
 وقال ما كان لك على ثمن فلما اقام المدعي البينة على الدين اقام المدعي <sup>البينة</sup> عليه  
 على الايفاء والابرأ قال تقبل. وذكر الشيخ الامام المعروف بنحوه فانه  
 في الشهادات ان محمد ربح شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط  
 في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق  
 . وكان الواجب القاضية الشاهدان بالالف الا ان احدهما شهد انقضت  
 الطالب بنهما خمساً وانكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الالف  
 وعن ابي يوسف ربح انه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمساً ثم لم يأخذ

الطحاوي ويح. ولو أرى الفاضل الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى  
 ما قضاه فشيئا أو قال صدقنا في الشهادة على الدين أو هاهنا القضاء ان على الجان  
 شهادتهما على الف. وأن قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل  
 أو بنور لا يجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالف وسهد ان المدعى عليه  
 على المدعى ما نذر يار والمدعى ينكر الدنا نيران قال المدعى شهدا بالالف بحق  
 وأوهاهنا الدنا نيران شهادتهما. ولو أرى الفاضل الشهود انه كان  
 لهذا المدعى على المدعى عليه الف ولكنه أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته منها  
 فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البرأ  
 يقتضيه عليه بالالف. ولو أرى الفاضل شهدا أحدهما ان له عليه الف درهم  
 وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع انها لا تقبل  
 لان أحدهما شهد بالقول والآخر بالفعل فلم يتفقا على شيء وقال أبو يوسف  
 تقبل. ولو اتفق الشاهدان على انه اقر بالف وأخلفنا في المكان أو في الزمان  
 جازت شهادتهما لأن القول مما يحد ويكرر. ولو ادعى دارا في يد رجل  
 انها له منذ سنة فشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكر الناطق  
 انها لا تقبل. ولو ادعى انها له منذ عشرين سنة وشهد الشهود انها له منذ  
 جازت شهادتهما لأنه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية  
 ولو أرى ثباني يد رجل انه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي البدن  
 المدعى وأدعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه اغتصبه من المدعى فقال المدعى  
 قد اقر بما قال اولئك اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجعل الكذب في يد الشو  
 مقرا بملكه للمدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل. ولو شهد أحد شاهدين المدعى

على اقرار ذي البهانة اغتصبه من المدعى وشهد الاخر على اقراره انه اخذ  
من المدعى فانه يقتضيه ظلم المدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بها لاخذ  
لا يكون اقرارا بالملك لما خزنه فان الانسان قد ياخذ ما له من الغير لا يغيب  
ماله من غير ولو شهد احد شاهد المدعى على اقرار المدعى عليه المدعى او دعه اياه  
وشهد الاخر على اقراره انه اخذ من المدعى فادعى المدعى الا لاكنى او دعه اياه لا يقبل  
هذه الشهادة لانها لم يحصا على اقرار بملكه ولا على اقراره بالاخذ لان الذي  
شهد على اقراره بالودعة لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى رجل  
ادعى عينا في يد انسان واقام اليسته انما له ثم ان المدعى عليه اقام اليسته  
ان الشهود قد ادعوا هذا العين حازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى  
رجلان شهدا ان فلانا فله مات وهذه كانت امرأته وشهد اخر ان فلانا  
طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح شهود الرزجة  
اول وقال القاضي الامام علي السعدي ربح شهود الطلاق اول لان الطلاق  
يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام ومات له الشيخ الامام فله وجه يجعل  
كانه طلق ثم تزوج اذا ادعى اربعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيه  
فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سوام واقاموا اليسته على هذا  
الوجه ثم ظهر ان واحدا منهم ما كان ابنا لليت وانما كان ابنا اليسته تصادقوا على  
ذلك ذكر في المتن انه يبطل بينتهم ودعواهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك  
اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيه مات وتركها  
ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سوام صح ودعواهم وقيل بينتهم المدعى  
اذا ادعى البراءة عن الذين ان قال اليسته حاضرة في المصنف انه يدعيه القاضي الى

المجلس القاض ولوقال المدعى عليه بعد الاقرار ان المدعى ابرأني من هذه الدوى  
واراد استئناف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر  
يحلف المدعى عليه او لاعلى الدين فان نكل حينئذ يحلف المدعى على البراءة

فصل في دعوى المنقول

ويجوز خاصم بجلالة عين فهو على وجهين اما ان كان العين هالكا او قائما فالقائم  
لا يغفلو اما ان كان حاضرا في المجلس او غائبا فان ادعى انه هالك فهذا دعوى  
الدين سواء لانه بعد الغلاك يدعى الضمان وهو المشترط ذوات الاشكال  
والقيمة في ذوات القيمة فلا يصح هذه الدعوى الا بعد بيان <sup>الجنس</sup> القدر  
لان دعوى المجهول فاسد فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالي او قال  
كان هذا شركي خاني في الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال  
بلغني ان فلان الميت او صلي ولا ادري قايمة او قال المديون قضيت بعض  
ديني ونسيت قدره او قال لا ادري قدره لا يلتفت اليه وذكر الخصم  
ان القاضي اذا اتهم وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يبرأ عليه شيئا معلوما فان علم  
قول اكثر المشايخ ر يستخلفه القاضي نظر للصغير والوقف فان كان العين  
الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول  
هذا العين لي ولا بد للشهود ايضا ان يشهدوا بالملك وانقادوا بايديهم  
لله المدعى والعين المدعى به والاشارة بالراس لا تكفي الا اذا علم باشارتهم  
الاشارة الى العين للمدعى به ولو قال لا نشهد ان هذا العين المدعى به وقالوا  
بالفان نسبة ايس ان مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصحوا بالملك لان الشيء  
كما ينسب اليه الا انسان بمجهه الملك ينسب بالاجابة فلا بد من التصريح على  
الملك

لقطع الاحتمال. وان كان المدين غائبا وادعى ان فريده المدعى عليه فانكر ان بين  
الدين قيمته وصفته يسمع دعواه ويقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال  
غضب من ومن كذا فلا ادعى انه مالك ام قائم ولا ادعى ان كان قيمته ذكره  
الروايات انه يسمع دعواه فانه ذكره كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه رهن  
عنده ثوبا بكذا قال يسمع دعواه وذكره الغضب اذا ادعى على اخر انه غصب منه  
عبدا وادعى انه غصب جارية وفيها واقام البينة على ذلك يقبل بينته ويجوز حتى يجرها و  
يهداها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب ان الجارية او بهيمة لاقد  
عليها قال تبلىوم الغاصب في ذلك زمانا ومقدار تلك الزمان مفوض الى الغاصب  
فان لم يقدم عليها تقضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب  
وذكره الوردية رجل قال لغيره اودعتك عبدا وامره وقال المستودع ما اودعتني  
الا الامه وقد ملكت فاقام رب الوردية البينة على ما ادعى ضمن المستودع  
قيمة العبد وقال ابو بكر البلخي لا يسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال ما ذكر  
محمد بن في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشا  
قالوا نصح الدخول من غير دعوى الاقرار لان محمد راجح لم يذكر الاقرار في شيء  
من المواضع لكن ينبغي للقاضي ان يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين  
يسمع دعواه ويقبل بينته ويامر المدعى عليه باحضار ذلك المدين فلو لم يحضره  
شهرين فان احضر عينا من ذلك الجسر يقال للمدعي اهدا لك البينة فان  
اخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين آخر لان يوافق المدعى  
في ذلك فان عجز المدعى عليه ونظم عجزه بقضى عليه بالقيمة والقول في مقدار  
قوة المدعى عليه. ولو ادعى عبدا فاحضره في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه

١٦٣  
فأقام المدعى بينة على ما ادعى فستل المدعى من القاضى ان يأخذ منه كفيلا بنفسه  
الى ان يظلم عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضى وفي الاستحسان يجوز  
على اعطاء الكفيل واذا اعطا كفيلا بنفسه ينبغي ان يأخذ منه كفيلا بالخصومة ايضا  
حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل وياخذ منه كفيلا بعين  
المدعى به لان القاضى لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعى عليه وحضر  
العين ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضى ذلك عند  
طلب الخصم فان لم يسطر كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلازمه اثناء الليل  
واطراف النهار اما بنفسه او بغيره هذا اذا قام المدعى البينة فاما اذا  
لم يقيم البينة وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال ينبغي نائمة  
لا يكلفه وان قال حضوره المصروف القياس لا يكلفه وفي الاستحسان يكلفه  
الى المجلس الثاني وكن الواقام المدعى شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا  
بنفسه وبالعين المدعى به وكفيلا بالخصومة وكفيلا بنفسه الوكيل فان اعطا  
الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه  
الا ان يرضى به الخصم ولو كان المدعى به نقليا فقال المدعى لا ارضى بان  
بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضى ان يضعه على يدي عدل ان كان  
المدعى عليه عدلا لا يخشى عليه تعيب العين لا يجيبه القاضى الى ذلك وان كان  
فاسقا يخشى عليه تعيبه القاضى الى ذلك وان كان المدعى به مقارا وطلب  
من القاضى ان يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضى الى ذلك الا ان يكون اشبا الرطبا  
ثم اركان المدعى به دابة او جارية يحتاج الى النفقة والى المداخلة اعطى كفيلا  
والمدعى لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضى ان يضعه على يد عدل فان القاضى



ان شئت وضعت على يدك عدل ويكون النفقة عليك عدلت، يشك احد  
لوظف قضيت بهما لك او لم اقض فان رضى المدعى بذلك وضعا على يدك عدل  
وان لم يرض لا يضع ويلزم ان شاء. وكوطلب المدعى من القاضى المحلولة  
بين المطالب والمدعى عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضى  
الى ذلك. وكذا لو اقام شاهدا فاسقا او شاهدين فاسقين لان قول الفاسقين  
لا يعتبر الا ترى انه لو اخبر بجحاسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله فذلك خطأ <sup>الحجاب</sup>  
وان اقام المدعى شاهدا عدلا او امرتين مستورتين فان كان ذلك من باب الفرج  
بان شهدا عظمة انما لهذا الرجل جيل بينها وبين المدعى عليه وتوضع عند عدل  
وكذا لو ادعت حرية او عتقا وشهدا بطلاق بائن او ثلث يحال بينهما  
وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى بينهما امر عذبة ولا يخرج عن منزل الزوج  
فان جيل بين الامة وبين المدعى عليه فلم يعلل البينة وقال المدعى بيسنة  
اخرى حاضرة فالو الا ترفع المحلولة ولا تؤخذ من العدل الى امر المجلس وقيل بل  
اياما كما لو ادعى القاتل بينة على العفو فانه يؤجل اياما وراء المجلس استحضانا  
. ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فاقام المدعى البينة فان سأل المدعى  
المحلولة او التعديل فصدت المسئلة عن الشهود وفعل القاضى ذلك والا فلا وكذا  
المرأة اذا ادعت فساد النكاح واقامت البينة وسألت المحلولة وكذلك  
رجل ادعى امة في يد رجل وقال بجهتها من الذي في يده بيها فاسدا وقال المدعى <sup>عليه</sup>  
اشتريتها منه شراء جائزا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح. وان كان  
الدعوى في غير الفرج واقام المدعى بينة فانه يأخذ كغيره من المدعى عليه  
بنفسه وبما لمدعى به ووكيلا بالخصوصة ولا يحتاج الى التعديل والمحلولة

إلا ان يكون المدعى عايشا يخاف تقييده وإخلافه . ولو كانت الجارية في يد  
 رجلين يدعى كل واحد منهما انها له فان القاضى يدعها في أيديهما ويقول  
 لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية عنده  
 ونسأ رعاة ذلك امرهما القاضى ان يتفقا على رجل تكون عنده المائت يقوم لها  
 بينة قطعا للمنازعة فان اقام احدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر  
 انقاضه عنده رجل عدل الى ان يسأل عن الشهود ولو ادعى رجل نكاح امرأة  
 كبيرة ليست في يد رجل وهي تمجد دعواه فاقام البينة وطلب من القاضى  
 ان يضعها على يدي عدل الى ان يسأل عن الشهود فان القاضى لا يضعها  
 ولكن يأخذ منها كفيلا . وكذا لو ادعى نكاح بكرى في بيت ابيها لا يعرفها <sup>انكا</sup>  
 المدعى به منقولا عظيما لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرب نحو الخشب العظيم  
 والحجر والبري والصنم الكبير والمكيل والموزون اخلفوا فيه قال بعضهم  
 ينقل الى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح  
 القاضى يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهود امعه  
 فيشهدون عند القاضى ان شهود المدعى شهد والمدعى عليه <sup>بعضه</sup>  
 القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قابضا  
 فلا بد من القضاء بتلك الشهادة . واذا وقعت الدعوى في دابة لا با<sup>ش</sup>  
 بادخالها في المسجد المحصورة اذا كان القاضى يجلس في المسجد لان  
 لشهادة بالمنقول لا تقبل الا بالاشارة اليه . واذا ادعى رجل جارية او <sup>عبد</sup>  
 او دابة او عرضا في يد رجل فشهد احد شاهدي المدعى انها جارية  
 وشهد الآخر انها كانت جارية ذكر الشيخ الامام المعروف بمجاهد <sup>رحم</sup>

في شرح الغصب انها تقبل ويقضى للمدعى. وكذا لو شهد احدهما انها ملكه  
 وسهده الآخر انها كانت ملكه ولو شهد احدهما انها كانت في يده وسهده الآخر انها  
 في يده لا تقبل. ولو ادعى المدعى انها كانت له وسهده الشهود انها له ذكر الشيخ  
 الامام المعروف بنحو امر زاده رح انها لا تقبل ولو شهد الشهود انها كانت في يد <sup>المدعى</sup> <sub>في يد</sub>  
 امس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقضى بهذا الشهادة وعن ابي يوسف  
 انها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى. ولو شهد واعل اقرار المدعى عليه انها  
 في يد المدعى امس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم. وكذا لو شهدوا انها  
 كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غضبها منه وانتهى <sup>عما</sup>  
 من يده او ابق العبد من يد المدعى فاحذف المدعى عليه او ادسله للمدعى <sup>جنته</sup>  
 فاحذف المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعاد اياه. تقبل وان لم يشهد  
 على ملك المدعى. ولو شهد الشهود فقالوا شهد ان هذا العين لهذا المدعى  
 ولم يشهد والله ملك المدعى او قالوا شهد ان المدعى ملك لهذا او شهد  
 على اقرار صاحب اليدان هذا العين لهذا المدعى يجوز ويقضى به للمدعى  
 وكذا لو شهد والله له ملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قاتل <sup>للك</sup> <sub>للك</sub> <sup>للك</sup>  
 او اكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح على  
 الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي  
 واما على قول العامة اذا شهد والله له تقبل. المدعى اذا قال للقاضي ان  
 المدعى عليه اقران هذا الشيء لى نعم بالتسليم الي قال عامة المشايخ  
 يسمع دعواه واذا اقام البينة على هذا يأمر بالتسليم اليه اذا شهد بشيء  
 ينقل ان هذا الشيء ملك المدعى يجوز منها دأهم وان لم يشهد والله <sup>للك</sup> <sub>للك</sub>

عليه بغير حق لا لهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره  
 الا با رضه فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الأصل  
 قال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع بيد المدعى  
 عليه والاو الاصح وفيما سوا العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى  
 عليه لان القاضى يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار رجلا  
 تنازع في عين كل واحد منهما يدعى انه له فان كان العين في يد غيره  
 بنكر دعواهما فاقام المدعىان البينة على الملك المطلق ان لم يؤرخا او ارخا  
 وتاريخهما سواء يقض بينهما نصفان فان ارخا واحدا سبق ظاهر الرواية  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف الآخر ومحمد الاول يقض لاسبقهما وان ارخا احدا  
 واطلق الآخر فظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج يقض بينهما هو الصحيح  
 ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك  
 قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله الصحيح ان على قول ابي يوسف  
 الاول ومحمد الآخر يقض بينهما نصفان كما قال ابو حنيفة رج. واكابر  
 العين في يد احدهما فان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما سواء فالخارج اول  
 وان ارخا واحدا سبق يقض لاسبقهما سواء كان خارجا او صاحب  
 يد وهو قول ابي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج اول فان ارخ  
 احدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج اول في قول ابي حنيفة ومحمد الآخر  
 وابي يوسف الاول. ولو تنازع رجلا في شئ فاقام احدهما البينة  
 انه كان في يده منذ شهر واقام آخر البينة انه في يده الساعة فنز  
 القاضى في يد مدعى الساعة. وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في

منذ شهر ما قام آخر البينة أنه كان في يده منذ جمعه تجله القاضي في يد مدعي  
الجمعة عبد في يده جل اقام البينة أنه كان عبده منذ عشرين سنة واقام آخر  
انه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو من في يده  
قال الغريم هذا العبد لك فقال للمفكر ليس هو ثم قال هو لا يقبل قوله ولو اقام البينة  
انه له لا يقبل بينته وقال الناطق روح اذا قال ليست هذه الدار له ثم اقام البينة  
انها له تقبل بينته لانه لم يقر بها المعروف حتى لو كانت الدار في يده جل يدعيها  
لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار له ثم ادعاها لنفسه لا يسمع دعواه ولو  
اقام البينة لا تقبل بينته لانه لما قال ليست له صار مقرا بالملك الذي اليه  
فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع رجلا في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد  
ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى  
ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخضومة ويقبض نفسه من صاحب  
قبلت بينته لان العبد يصلح خصما بقبض نفسه ويصالح وكيله في شراء نفسه  
ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم وكلني بقبض الثمن  
فاقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان لمولاه ان يمنع عن الخضومة  
وان لم يمنع فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويرأسه المولى ولو قال  
انا عبد فلان قد وكلني بخضومتك فقبضوا اقام البينة قبل بينته حمله الى امره رجل  
او ابنه وهي صغيرة فخذها واخرجها من منزل ابيها او زوجها كان للاب  
والزوج ان يخاصمه في ذلك ويجبس حتى يأتي بها او يعلم انها قد ماتت رجل  
ادعى عبده في يد رجل فطوب بالبينه فلما قاما من ضد القاضي باعده صاحب  
من رجل بالف وتقابضا ثم اودعه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء الملك

بالينة فان كان القاضى يعلم بما صنع ذو اليد واقربه المدعى لا يسمع بيته  
 المدعى على ذى اليد . وأن لم يعلم به القاضى ولا اقربه المدعى تقبل بيته <sup>على</sup> المدعى  
 ولا تقبل بيته صاحب اليد انه باعه من فلان ثم ان عه فلان عنده وان  
 اقام الينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بيته وتندفع عنه الخصومة  
 والعبه والصدقة اذ انضل بهما القبض بمنزلة البيع فذلك . رجل  
 ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم الينة باعه المدعى عليه من رجل محضر  
 من الشهود ثم اقام المدعى الينة على المدعى عليه ان العبد له فان القاضى يقضيه  
 للمدعى ولا تقبل بيته المدعى عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك  
 واقام الينة على المقتض له ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضيه  
 للمشتري . فلو باعه المشتري او وهبه من المقتضى عليه الاول جاز ويؤتى  
 العبد له ملكه . وهذه حيلة يحال بها الدفع الاستحقاق . ولو ادعى عبدا  
 في يد رجل فقبل ان يقيم المدعى الينة باعه بيعا صحيحا بمحضر من  
 الشهود ثم اقام المدعى الينة على ان العبد له فانه يقضيه به للمدعى فان  
 حضر المشتري بعد ذلك واقام الينة على المقتض له ان العبد عبده  
 كان اشتراه من المقتضى عليه لا يسمع دعوى المشتري ولا يقبل بيته لان <sup>القضا</sup>  
 على المقتضى عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه . حجة في يد ثلثة  
 نفر لحد يدي بطاقتها والثاني قطنها والثالث كلها واقام كل واحد  
 منهم الينة على ما ادعى فانه يقضي بجميعها المدعى الكل ويضمن هو لمدعى البطانة  
 نصف قيمة البطانة ولمدعى الفطن نصف القطن اما يقضيه لمدعى الكل  
 بالظهار لانه يديها ولا يديها غير فيقضيه ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة

يدعيان البطانة ولا يدعيها غيرها والبطانة في أيديهما فيقتضيهما كل واحد  
 منهما بنفسها الذي في يد صاحبه ترجيحاً للبينة الخارج على يده <sup>في يد</sup> ذلك  
 وإذا اقتضى مدعى البطانة باليصف صار كان مدعى الكل غضب منه  
 نصف البطانة وجعلها بطانة تجبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في  
 القطن إلا أن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة <sup>رجلان</sup>  
 في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد  
 صاحبه شاته ولدت من شاة التي في يده فأكانتا مشككتين ذكر في الأصل <sup>بقتضيهما</sup>  
 لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الآخر لانهما استويا في دعوى النتائج  
 فقارضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى النتائج فيجعل كأنهما ادعيا ملكا  
 مطلقا فيقتضيهما بكل شاة ببينة الخارج وعن أبي يوسف رجح انه يقتضيهما  
 واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لاقضاء واستحقاق لانهما لا وجه للقضاء  
 لكل واحد منهما بالنتائج <sup>بأن</sup> كان الاستقامة والقضاء <sup>بأن</sup> النتائج قضاء <sup>بأن</sup> فيجعل البينتان  
 ضرورة <sup>بأن</sup> في يد رجل ادعياها رجلا أقام كل واحد منهما البينة افلجأت  
 بعتهما من الذي في يديه بالف درهم على أني بالخيار ثلثة أيام فانه يقتضيهما <sup>لبينتين</sup>  
 فان أمضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يديه الف درهم لا حق  
 كل واحد منهما عند الأمضاء قبل المشتري في الثمن ولا ضابط في الثمن فان أمضى  
 أحدهما البيع دون الآخر فللذي أمضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه  
 لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يعرض للبيع ان يأخذ كل الجارية  
 لانه أقام البينة على أن كل الجارية له وإنما ينصف بحكم المصلحة وقد زالت  
 مزاحمة صاحبه وان لم يعرض كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين

<sup>١٤١</sup>  
نصفين لاستوائهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع <sup>رجل</sup>  
اقام البيعة على رجل انه غصبه هذه الجارية اليوم واقام اخر البيعة على ان هذا  
المشتري عليه اغتصب منه الجارية منذ شهر قال محمد رج في قياس قول البيهقي <sup>رج</sup>  
في ذلك اقام البيعة على الوقت الاخر ويضمن المدعي عليه قيمتها لصاحب الوقت الاول  
وفي قياس قول ابو يوسف رج هي الذي اقام البيعة على الوقت الاول ولا يضمن  
للآخر شيئا. رجل ادعى ان فلانا الميت غصبه ثوبا وبين واحضر بعض ورثة  
الميت واقام عليه البيعة بذلك وبعض ذلك الشيء في يده <sup>بعضه</sup> الوارث و  
في يد وكيل الوارث الاخر وهذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعي ولا يؤخذ  
ابيهم فانه يقض على هذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعي ولا يؤخذ  
يد وكيل الغائب. ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقض بكل ذلك عليه  
ويدفع الى المدعي فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يداي لنا من غير الوالد  
لا يقبل قوله. رجلان لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فمحل المدعي  
عليه فحضر اجد الرجلين واقام البيعة على دينهما وشريكه غائب قال ابو حنيفة  
رج القاض يقض للمحاضر بمائة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب  
في وجهه من الوجوه الا ان يكون الالف ميلا فابينا بينهما عن مورد واحد  
فاذا حضر الشريك الغائب تكلف اعادة البيعة فان لم يقدر على ذلك  
يدخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض. وقال ابو يوسف رج اي الشريك حضر  
فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رج القياس ما قال ابو  
رحمة الله والاستحسان ما قال ابو يوسف رج اربعة نفر لهم على رجل  
الف درهم وهو مؤبر او معسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم انهما



ابرأ الغريم عن خصمهما من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثم سيج  
 باعوه منه . وان مات الغريم وترك الف درهم فشهدا بالبرء بعده <sup>لا يخلو</sup>  
 شهادتهما لان الالف المتروك بهما الموت يصير مشتركا بين الغنماء <sup>كل واحد</sup>  
 منهم كان مدعيا فتملص ذلك لنفسه . عبيد في يد رجل اقام البيعة على رجلين  
 انه باعه منهما بالف درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه  
 بالف درهم ذكر في المتن انه يقضي بينه <sup>الملك العبد في يده</sup> <sup>ولا يسمى على رجل الف الفجد</sup>  
 المدعي عليه واعطاه اياه على الجودا وصالحه من دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البيعة  
 ان المدعي قال قبل ان يهضم من المال وقال قبل الصلح ليس له قبل فلان شيء  
 فالصلح وقضاء المال ما صيان وان اقام البيعة انه اقرب ذلك بعد الصلح  
 وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال  
 بالبيعة ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقرب قبل القضاء <sup>ان الله</sup>  
 على المدعي عليه شيء يبطل عنه المال . عبيد في يد رجل ادعاه رجل وقا  
 كان العبد لي وهبته لذي اليد . هو ثابت ولم امره بقبضه فقبضه  
 بخارجي وقال الموهوب له وهبته له وقبضته منك فان القول  
 يكون قول الموهوب له لانه يتبوضخ في يده . ولو قال الموهوب <sup>له</sup>  
 حين وهبته له كان العبد في منزلك ولم يكن بمحضرتنا فاحسن  
 بقبضه فقبضته لا يقبل قوله . ولو قال المدعي كان العبد لابي  
 وهبته لك فلم تقبضه في حيوته وانما قبضته بعد موته كان  
 القول قول الوارث . اذا اختلف رب المال مع المضارب  
 فقال للمضارب ردوت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا

حاكى كسب المال كان القول قد رتب المال لا المصارف فيدعي ان ما يدينه عليه  
 من البيع ورب المال يدعي انه مال المصارف لانه لم يرد عليه رأس  
 المال فيختلف كل واحد منهما فان اقام البينة اقام رب المال انما  
 اقرانه لم يرد عليه رأس المال واما المصارف البينة على اقرانه بالمال  
 انه رد عليه رأس المال فهذا على وجه ان اريخا وتاريخا احد هما سبق بقبض  
 الآخر التاريخين ايهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا بصير كان المصارف  
 لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده ولما اذا كان تاريخ المصارف سابقا فلان  
 رب المال وان اقر ببراءته الا ان المصارف لما اقر بالضممان بعد ذلك  
 فقد رد اقرانه وبطلت البراءة وهذا يصلح اصلا فجنس هذه المسائل  
 فان اريخا وتاريخا سواء او اطلقا بقبض بيينة المصارف ويمكن ان كان  
 لم يرد ثم رد بعد ذلك . جارية في يد رجل ادعى انها حرة الاصل وانكرت انها  
 اقرت بالرق وادعى ذواليد انها اقرت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي  
 بحريتها . رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكذا وفي يده  
 بغير حق فواجب عليك تسليمه اليه قالوا لا يسمع هذا الدعوى لانه لم يذكر  
 نقد الثمن . ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان يتقدم الثمن لا يكون له  
 ان يأخذ من صاحب اليد الا ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع . رجل  
 ادعى على رجل انه غصب منه حمارا وذكر سبطه فاقام البينة على نفسه ودعا  
 فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي ادعيت له وذهب شهوده  
 ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهد ما يملكه للمدعي فقط وان فيه  
 فاذا فيه بعض شبهة على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة

انه مشقوق الاذن وهذا المحار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا  
 لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خطا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه  
 في الدعوى والشهادة والخلاف فمثل هذا لا يوجب الخلل والله اعلم قال رضي  
 وسند كره في مسائل الفتاح ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او دارا وفي بطاقة  
 الغير لا يقبل بينه المدعى المبحضة الاجر والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت  
 من امره في يد رجل فاذا كان البذر من قبل المذاع فهو بمنزلة الاجارة وان كان  
 البذر من صاحب الارض اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل  
 ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع  
 والمشتري. وكذا لو اراد الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع  
 يشترط حضرة البائع والمشتري. ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر  
 الشيخ الامام المعروف بمجاهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط  
 حضرة الصغير لم يفضل بين ما اذا كان المدعى به دينا او عينا وجب بمشقة  
 الاب مباشرة الوصي نكر الناطق انه لو ادعى دينا وجب بمباشرة الوصي لا يشترط حضرة  
 الصغير وان كان دينا وجب بمباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ونحو ذلك  
 يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه. وذكر الخصاف رح انه لو ادعى على صغير  
 مجبورا بالاب الاستهلاك او غصب ان كان المدعى يقول له بينه حاضرة يستع  
 ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه ابوه او وصيه حتى اذا قضى القاضى  
 بالمال يومر الاب او الوصي بالاداء وان لم يكن للصغير اب ولا وصي وطلب الله  
 من القاضى ان ينصب وصيا للصغير لجا به القاضى الى ذلك لكن يشترط  
 حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير

٥٠  
عند الدعوى سواء كان الصغير مدعى أو مدعى عليه قال مولانا وبنينا  
ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف  
بخطه من اذ روح ولو ادعى على ميت دينا ورثته صغارا كان للميت وصيه لا يشترط  
حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصيه وللصغار وصيه يشترط حضرة الورثة الصغار  
وحضرة الواحد يكفي ولو ادعى على عبد مازون او معتقه عازون في التجارة يعقل <sup>بنصب</sup> النجاشي لا  
واستهلاكه وديعة او مجبور وديعة او بيع او شراء او اجارة او استيجار لوما اشبه ذلك  
واقام البينة على ما ادعى واقام البينة على اقراره بذلك والعبد يجحد اذا جاز وان كان  
مولا هو بالاعتق غائبا لان العبد المازون والعتق المازون لو اقر بذلك صحح اقراره  
لان من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو اقر يصح اقراره فيكتبه بحضوره وان كان  
العبد مجبور والعتق مجبور لا يثبت حضور الولي والعبد جميعا سواء شهدوا على غيبة  
السبب اقراره بذلك ولا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهذا يقبل <sup>العبد</sup> بحق  
حينئذ يؤخذ بذلك بعد الاحتاق قال رضي وينبغي ان يسمع البينة ويقضي عليه ان كانا  
حاضرين يقبل البينة عليهما في حقهما ولا يسمع دعو استهلاك الوديعة  
والبضاعة على العبد المجبور في قول يحنيفة ومحمد رحم سواء كان المولى حاضرا <sup>في</sup> غا  
وسواء شهد واعليه بمعاينة الاستهلاك او شهد واعليه باقراره ولو شهد <sup>مولا</sup>  
على عبد مازون في التجارة بقتل عملا وقذف او زنا او شرب خمر فذكر العبد ان كان  
حاضرا بالاجماع وان كان غائبا لا تقبل عند يحنيفة ومحمد رحم وتقبل عند <sup>بنصف</sup>  
رح لان عند بيوسف رحم لو قامت البينة على العبد المازون بقصاص <sup>تقبل</sup>  
وكذلك المجبور وان شهد واعليه بالاقرار بهذه الاسباب في الزنا وشرب الخمر  
والحدود الخالصه <sup>تقبل</sup> قال لا تقبل في القصاص والقذف ان كان ولا حاضر <sup>تقبل</sup>

وإمكان ولاية غائباً لا تقبل في قول أبي صيفة ومحمد بن روح. ولو شهد وأعلى الصبي المأذون  
 والمعتوه المأذون بقتل العبد وبالزنا وشرب الخمر والقذف في الزنا وشرب الخمر  
 والقذف لا تقبل خضر المولى أو غائب في القتل لأن حضر المولى جائز لأن موجهه <sup>الله</sup> هو  
 على العاقلة وإمكان المولى غائباً لا تقبل بإحلاف وإن شهد وأعلى الأقرار هذه  
 الأسباب لا تقبل خضر المولى أو غائب وإن شهد وأعلى العبد المأذون بالسرقة  
 إكمال موجهه القطع تقبل إذا كان المولى حاضراً معه ويقطع بإحلاف وإمكان  
 المولى غائباً لا تقبل في حق القطع في قول أبي صيفة ومحمد بن روح وتقبل في حق الضمان وعند  
 أبي يوسف روح تقبل في حق القطع وإمكان السرقة موجهة للمأذون لا تقبل بإحلاف  
 حضر المولى أو غائب وإن شهد وأعلى الصبي المأذون والمعتوه المأذون في الجارية السرقة <sup>تقبل</sup>  
 حضر المولى أو غائب لأن موجهها الضمان لا غير ولو اختلف المأذون المأذون المديون  
 مع المولى في ثوب وأداء كل واحد منهما إكمال الثوب في منزل العبد وهو من تجارة  
 يميز من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وإمكان العبد لإبسا ثوباً أو ركبا دابة وهو  
 في منزل المولى فالثوب والذبة للعبد وإن لم يكن من تجارته ولو أن رجلين  
 اختلفا في دابة أحدهما راكبها والآخر ممسك بلجامها فالراكب أولى ولا يسقط <sup>الثوب</sup>  
 مع المتعلق به كذلك لو كان أحدهما جالساً على سباط والآخر متعلق به كان بينهما  
 ولو كانا على دابة أحدهما راكب في السرج والآخر يديف ادعيا الذبة فهي لراكب  
 السرج وإمكانا في السرج فهي بينهما ولو أن قطاراً يقودها رجل ويدرج لراكب  
 بعير منها فادعى الراكب أن البعير كلها له والمغاند كذلك ينظر إكمال الأبل عليها حوزة  
 الراكب فالأبل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وإنما هو أجير. وعن  
 محمد بن روح في قطار من الأبل على أول بعير منها رجل لراكب وعلى بعير في وسطها رجل

ركب وغيره أخبر بها رجل ركب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال  
 البعير الذي عليهما الاول لم خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والآخر  
 عليه الاخر له خاصة وما بين الاول والاوسط للاول وما بين الاوسط والآخر  
 فهو بين الاول والاوسط اضفان وليس للأخر الا البعير الذي هو عليه اذ زوج  
 الرجل بينهما خمسة وهم في دار يبيعهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا  
 والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال  
 البنون او قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بيته ان هذا استغفاه بعد موت  
 الاب او الزوج كان القول قولهم وان اقر وان المتاع كان في البيت يومهات الاب او قال  
 البيعة عليك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعترق امته ولها ولد فقالت  
 اعترقني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل اعترقتك بعد الولادة والمولى عبد  
 ذكر في البيعة ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها قال ابو يوسف راج ان كان  
 الولد في يدها فذلك يكون القول قولها وان اقام البيعة بينتها اولاً لانها  
 تثبت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فلما في التدبير القول قول المولى  
 وفي النسخ عن محمد راج ان كان الولد يبيع عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يبيع فالقول  
 لمن هو في يده وان اقام البيعة بينتها اولاً وكذلك في الكتابة ولو اعترق  
 جارية ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني وقال  
 المولى ولدته قبل العتق فاخذت منك والولد لا يبيع فليقل المولى ان يره الا لامه <sup>لكن</sup>  
 في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول للمولى رجل وامرأة في يديهما دارا فماتت  
 المرأة البيعة لمن الدار لها وان الرجل عبداً واقام الرجل البيعة ان الدار له  
 المرأة من وجهه تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة ان غولده يتخير بالدار

للأمة وبالرجل عبد لها ولو أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل والمستقلة عما كان بالزوجة  
أمرته ويقضه بانه حر ويقضه بالدار للمرة من قبل الدار والمرة في يد الزوجين  
بأنها امرأة فكان القضاء بالدار بينة المرأة أو كزوجين في يدهما إذا قام كل واحد  
منهما البيعة أنها دارة فان في قياس قول الشيخية رج يقضه بالدار للمرأة ولو كان  
لها بينة كان الدار للزوج لأنه صاحب يد وذكر ابن شجاع رج في الوادر لو أقام الرجل  
البيعة أن الدار له والمرأة أمته وأقامت المرأة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبد

وليت الدار في يدهما للرجل بينهما نصان فان كانت في يدهما يتراءى في يد تعارض البيتين

في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيعة أحدهما على صاحبه بالرق  
لكن التعارض قال رحمه الله وينبغي أن الدار إذا كانت في يدهما يقض بيعة لها

لأن بيعة صاحب اليد في المالك المطلق لا تعارض بيعة الخارج رجل ادعى على

رجل أنه من عنده ثوبا وبين في يده المدعى عليه فشهد المشهود وأنه من عنده

ثوبا ولم يسموه ذكره الأصول أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفوع

إذا أتى بشرب مع بيعة وكذلك في النصب وقد ذكرنا عبد في يد رجل أقام البيعة

أنه عبد للذي في يده وأنه اعتقه وتنازل الذي في يده هو لفلان أو دعيه أو قل

غعبته منه وليس لصاحب اليد بيعة على ما يدعى فقطير القاضي بالعق <sup>حضر</sup> ثم

فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبد اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعيه

عنده فانه يقض به للذي حضر وبطل عتقه وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البيعة

على الذي في يده أن فلان اعتقه هو ملكه وأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان

الغائب أو دعيه فانه يقض بالعق وإن قدم فلان الغائب وأقام البيعة

أنه عبد لا يقبل بيعة والعق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل لها له

اعتمدها واقام آخر البينة انها لم اغتصبها الذي في يديه كان العتق اولى رجل ادعى  
عبد في يد رجل انه له وطول بالبينة فلما قاما من عند القاضى باع الذي في يديه العبد  
من ثالث وتقا بضام اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فان  
علم القاضى بما صنع ذواليد واقر به المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب اليد وان  
لم يعلم به القاضى ولا اقر به المدعى سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة ذى اليد على  
ما صنع الا اذا قام البينة على اقرار المدعى بذلك فيقبل بينته وينفذ <sup>بمقتضى</sup> خصوصته  
المدعى . واللهبة اذا اتصل بها القبض والصلقة في هذه بمنزلة البيع . <sup>وجازى</sup> على  
على اخر انه استهلك عليه كذا دابة وسمى عدلا معلوما وجاء بالشهود قالوا <sup>بشهادة</sup> يبيعون  
ان يمينوا المذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي رح اخاف  
ان لا يقبل شهادتهم ولا يقضه بشئ وان يمينوا المذكور والاناث جازت شهادتهم  
ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف فاحش بهما  
يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف اللون . عبد في يد رجل قام الذي في يديه  
البينة انه اعتقه وهو يملكه واقام آخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق  
العبد احدهما فينته اولى وان كذبهما جميعا يقض بولائه بينهما نصفين امة  
في يد رجل قام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت  
منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فزعم للذي في يديه . عبد في يد رجل قام  
رجلان كل واحد منهما البينة انه باع من الذي في يديه ببيعا فامدا فانهما  
ياخذان العبد وقيمته بينهما يعين اذا شهد راعى اقراره فان مات العبد  
في يد المشتري فعليه قيمتان وكانت البينتان شهدا على معينة <sup>والقبض</sup> البيع  
فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا شئ لهما غير ذلك وان كان العبد



مستهلكا اخذ قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . قال ولما رجع وسبق ان يكون  
 في الغصب كذلك . عبد في يد رجل اقام هو البينة على جليلين انه باعتهما بالف  
 درهم واقام احد الرجلين البينة انه اشتراه من الذي في يده بالف درهم والبينة  
 بينة الذي العبد في يده لانه لما اقام البينة عليهما فقد ثبت اقرا كل واحد  
 منهما انه اشتراه مع صاحبه بالف درهم وذلك يبطل دعواه انما اشتراه منه بالف درهم  
 . ويجعل غصب من من شيا فاقام المصوب به البينة على الغصب وعدلت فامى  
 الغاصبان المصوب به اقرا للغاصب هل يقبل بينة الغاصب والغصب  
 في يده او يامر القاضى بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأله البينة بعد ذلك على  
 ما ادعى من الاقرار قال محمد راج ان ادعى بينة حاضرة يقبل بينته واقرا الغصب  
 يد يقبل لهما كان القاضى يحبس كل خمسة عشر يوما اما يمهله القاضى الى ذلك  
 قال عمله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء . رجل ادعى متاعا وادار في يده  
 انه له واقام البينة فقضى له القاضى بذلك ولا يأخذ من المقتضى عليه حتى اقام المقتضى  
 عليه البينة على ان المدعى اقرا للاحقر له فيه . قال محمد راج ان شهد وان اقر بذلك  
 قبل قضاء القاضى بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهد وان اقر به بعد القضاء  
 لا يبطل به قضاء القاضى . عبد في يد رجل اقام البينة انه عبده واعتقه وهو ملكه واقام  
 رجل اخر البينة انه عبده ولده ملكه قالو الولادة اولى وعن محمد راج عبد في يد رجل  
 اقام رجل البينة انه عبده ولد فملكه ثم اقام اخر البينة انه عبده ولد فملكه فقضى  
 القاضى به لهما ثم اقام ثالث البينة انه عبده ولده ملكه فان القاضى يقضى بذلك  
 انه لم يعد المقتضى لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احدهما  
 قضى بالنصف الذي اعاد البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثاني

لان في دعوى النتاج يقض ببيئته صاحب اليد ويقض بالنصف الثالث وليس كذلك  
اعاد البيئته ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاض حين قضى الاولين بالبعد  
بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البيئته من احدهما  
فيما صار مقضيا عليه . واذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق واقام هو البيئته  
على النتاج او على التلق من المدعى قبلت بيئته . رجل اقام البيئته على ان قاضيه  
بل ذلك اقضيه له هذه التجارية او هذه الشاة واقام ذو اليد البيئته على النتاج يقض  
ببيئته المدعى ولا يقض ببيئته ذي اليد على النتاج خلافا لمحمد بن لاخال  
ان القاض يقض للخارج بالنتاج وكذا لو فسر المدعى القضاء بملك مطلق  
لان القاض الثاني لا يدعى ان القاض الاول معه باجماع ولا يبطل قضاء الاول  
. ولو ان رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البيئته على النتاج والاخر على  
الملك فصاحب النتاج اولى حاجا كان او صاحب يد ولو ادعيا نتاج دابة يقض  
بينهما فان وقتت كل واحدة من البيئتين ومنوسن الدار يوافق احدى البيئتين  
ومها خا رجاء او احدهما يقض للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة متشكلا فان كانا موافقين  
لهما وان كان احدهما صاحب يد يقض له وان حالف سن الدابة الوقتين في رواية يقض  
وفي رواية يبطل البيئتان وان كان احدهما صاحب يد ووافقا يقض للذي وافق له سن  
الدابة وان كان سن الدابة متشكلا او كان يوافق صاحب اليد يقض لصاحب اليد ودعوى  
النتاج دعوى ما لا يتكرر خارج اقام البيئته انه ثوبه نسجه واقام ذو اليد  
البيئته انه ثوبه نسجه فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج الا مرة فهو للذي  
في يديه وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للخارج وعن محمد بن لاخال لو تنازع عا وثوب  
هو في يدهما اقام احدهما البيئته انه نسج يقضه واقام الذي في يده البيئته انه نسج

قال محمد بن اركان يعرف الصفان فكل واحد منهما النصف الذي ينبغي وان  
لم يعرف فكله الخارج ، ولو ادعى احدا انه له صاحبه لم يكن هذا دعوى <sup>الملك</sup> النتائج كانت  
يصاغ مرة بعد اخرى ، وكذا الشئ يغير من مرة بعد اخرى ، وكذا الواجب خطه انما لا زرعها  
لانها تروى ثم تغربل وترزع وتوثر في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من  
شاة يملكها واقام اخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضيه به لدى اليدان جزا الصوف  
لا يتكره فما جلا يحج ثانيا ، ولو اقام خارج البينة على شاة في يد غيره انما شاة وجز هذا  
الصوف منها واقام ذواليدان الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضيه <sup>لشاة</sup> بها  
للمدعي لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقضيه بالشاة للخارج فزيتبه الصوف لان  
الحج ليس من اسباب الملك ، وكذا لو اخصما في ارض فقال الخارج هذا ارضي زرع  
فيها هذا القطن او بنيت فيها هذا البناء فانه يقضيه بهما للمدعي ولو اخصما في حين  
فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثلك فانه يقضيه به  
لذي اليد ، ولو قال المدعي هذا الحين لي صنعت من لبن شاق هذا واقام الخارج البينة على  
مثلك فانه يقضيه بالشاة للخارج ، ولو ان عبد في يد رجل اقام هو البينة انه  
ولد في ملكه من امته وعبد واقام خارج البينة على مثلك يقضيه بالعبد لذي اليد  
لانها ادعى النتائج في العبد فيمنح بينه ذى اليد ، ولو اقام ذواليد البينة على امته  
في يد امته ولدت هذا العبد في ملكه واقام خارج البينة على ان هذه امته ولدت  
بهذا العبد في ملكه فانه يقضيه بالامته للمدعي لانها ادعى في الامته ملكا مطلقا يقضيه بها  
للمدعي ثم يستحق العبد تبعا ، ولو تنازع امرأتان في غزل وكل واحدة منهما ادعى انها  
غزلته فانه يقضيه به للتي الغزل فيدها لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمزغري  
فانه يغزل مرتين ، واذا اخصم رجلان في ارض بينهما زرع اقام كل واحد منهما البينة <sup>من</sup> لاد

والزعم له هو الذي زعمها فانه يقتضيهما المسمى لان دعواهما دعوى الملك المطلق  
 ولو كان عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه ولريثه كالتهم  
 امه واقام ذو اليد البينة انه عبد ولد من امته فانه يقتضيهما بالعبد الذي <sup>بينه</sup>  
 لانهما استويا في دعوى النتائج في العبد وفي بيعة صاحب اليد زيادة اثبات وهو <sup>النسب</sup>  
 عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه من امته هذا ومن عبد هذا واقام  
 رجل اخر البينة على مثل ذلك فانه يقتضيهما بالعبد بين الخارجين نصفين لانهما استويا في  
 دعوى النتائج وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد بين جميعا ولو اذعن ذو اليد  
 وخارج في نحو مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواء في ملكه فانه <sup>يقتضيه</sup>  
 به <sup>لأن المشوي مشوي من بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام كل واحد منهما البينة</sup>  
 انه مصحف كتبه فانه يقتضيهما للمدعي لان الكتاب ما يكثر يكتب ثم يحمى ثم يكتب. ولو  
 اختص به دابة ادى خارج انها دابة سره فلهما ولخصهما منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها <sup>دابة</sup>  
 ولدت في ملكه يقتضيهما لصاحب الولادة. ولو ادى ثوب في يد رجل ادله نسجه باقام <sup>البينة</sup>  
 والثهود وشهدوا <sup>انه نسجه</sup> ولريثهم وادله فانه لا يقتضيهما للمدعي لان النسج قد ينجس  
 ثوب غيره. وكذلك الوشاهد وان دابة انها نتجت عنه او في امه انها ولدت عنه ولم <sup>يشهدوا</sup>  
 انها لا يقتضيهما للمدعي. وكذلك الوشاهد وانها ابنة امته. وكذلك الوشاهد واعلى ثوب  
 انه غزال من قطن فلان لا يقتضيهما لفلان وكذلك الوشاهد وان هذه الحطة حصدت من <sup>نوع</sup>  
 في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض ان ياخذ الحطة هو الصحيح. وكذلك الوشاهد وان  
 ان هذه الحطة من نزع كان في ارض فلان او هذا التمر من غل كان في ارض فلان او <sup>هذا</sup>  
 الذهب من كرم كان في ارض فلان لا يقتضيهما لفلان ولو اقر الذي يدينه بذلك يؤخذ  
 ما اداه. ولو شهد وان هذا العبد ولد لثلاثة فلان كان العبد لصاحب الامه

ولو شهد وان هذه المخطئة من نزع هذا الرجل يقضيه بها صاحب الزرع. وكذلك  
لو شهد وان هذا الزبيب من كرم فلان يقضيه بالزبيب لفلان. ولو ادعى صاحبها <sup>بطل</sup> في يد  
انه خرج في ملكه واقام ذوالبد البينة على مثل ذلك فانه يقضيه به لذي اليد ولو اقام  
المدعى البينة ان البيضة التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضيه بالدجاج للمدعى  
ويكون الدجاج لصاحب البئر وعليه بيضة المدعى كان صاحب اليد غصب بيضه  
وجعلها تحت الدجاج. بعد في يد رجل قام رجل البينة انه عبده اشتراه من فلان  
وانه ولد لملك بائنه واقام ذواليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخر وان ولد  
في ملك بائنه فلان فانه يقضيه بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائنه  
ودعوى نتاج بائنه. كدعوى نتاج نفسه ويقضيه بيضة ذى اليد. امة في يد رجل  
وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضيه له بالجارية لا يكون  
لهذا المدعى ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا. ولو كانت الابنة في يد  
عليه كان له ان يأخذ الابنة مع الجارية. ولو اقام رجل البينة على تخلف في يد رجل وتمر  
هذه الخلقة يد غيره فقضيه له بالفضل فانه يأخذ الثمانيه ولا يشبه الثمن الولد رجل المشتري  
جارية فاستخفت من بيعه بنكوله لم يكن له ان يرجع بالثمن على بائنه وان اقام البينة بعد كوله  
على بائنه ان الجارية كانت للمشتري لا يقبل بينته الا ان يقيمها على اقراره بالبائع بذلك فهل  
له ان يحلف البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يحلف. وكذا لو كان القضاء للمشتري على المشتري  
بأقرانه. ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاستخلف المشتري فكل او اقره اقام البينة  
على بائنه انها كانت حرة قبلت بينته على بائنه وان لم يكن له بينة كان له ان يحلف البائع  
وكذا لو استخفها رجل انها له اعتقها او ربحها او ولدت منه فصدقه المشتري فاقام  
البينة على البائع بذلك قبلت بينته

## فصل في دعوى الدور والاخفى

إذا أتى دارا أو عقارا لا يسمع دعواه إلا بتعريفها ونزاعها لا يكون إلا بذكر المدعى ود  
 فيذكر الجيران باسمائهم وأبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف  
 باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج إلى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب  
 بأن كان بشاركة في المصغرة في ذلك الاسم والنسب كما لو قال محمد بن محمد بن جعفر  
 فهذا لا يقع التعريف لأن في المصغرة بشاركة في الاسم والنسب ومحمد راجع ذكره كثير  
 من المواضع فلان بن الفلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى  
 ذكر الجدة وإن كان لا يحصل بذكر الأب والجدة لا يكفي بذلك ولو ذكر الحمد ود الثالثة  
 وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه خطأ في الرابع لا يصح حقه لو قال المدعى  
 عليه ليس هذا الحمد ود في يدي أو قال ليس علي تسليم هذا الحمد ود فإنه لا يتوجه  
 عليه هذه الخصومة وإن قال المدعى عليه هذا الحمد ود في يدي غير أنك أخطأت في الحمد  
 لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ في سائر الخصومة ولو ادعى على رجل محمدا  
 في يده فأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعى من القاضي أن يملكه  
 على ذلك كان له ذلك حتى يقر فإذا أقر باليد حلف على ملك المدعى فإذا أقر بذلك  
 يأمر القاضي بترك العرض فإن أراد المدعى أن يقيم البيعة بعد إقراره باليد أماله  
 قلنا الشيخ لا مام أبو بكر محمد بن الفضل راجع لا يقبل بيعة المدعى على الملك ما لم يقر  
 أنها في يد المدعى عليه فإن لم يقر بيعة أنها في يد المدعى عليه وأقام البيعة على الملك  
 بعد إقرار المدعى عليه باليد ففقد القاضي بذلك ذكره الجامع أنه لا ينفذ تسام ما لم  
 يعرف القاضي أنها في يده أو يقر البيعة أنها في يده وكذا ذكر الخصاص راجع المدعى عليه  
 القضاء إذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحمد الرابع لا يسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل

بعدما الجاب المدعي اعلم كل واحد في يدي ثم ادعائه اخطأ في الحد الرابع لاي سمع دعواه وان شهدوا  
 على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضي بها وعن ابي يوسف ربح انها تقبل ويقضي باختلاف الشا  
 ربح في قوله قال بعضهم انها تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما اذا شهدوا على حدين  
 حلالين والمغرب او حلالين والمشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا  
 على حدين احدهما طولاً والاخر عرضاً اذا ادعى محدوداً ونكر الحدود الا بيمينه وقال الشافعي  
 نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف عنده ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف اسامي  
 الجيران قال الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني رحمه الله هناك مسائل ثلاثة احدها  
 ان يقول الشهود لهذا المدعي دان في محلة كذا في سكة كذا الصق دار فلان في رقيقة  
 كذا اغتصبها منه هذا المدعي عليه وانها في بلد فيجوز له ان يذكر واحد ودعاها وقالوا لا  
 حد ودعاها بيمين المدعي بنهود اخر فشهدوا فاجد ودعاها في القاضية لا يقضي للمدعي لان  
 الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بمجود الدار لم يشهدوا  
 بملك الدار والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حد ودعاها احد حد ودعاها كذا  
 والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا نذكر ايواقي الحد وذلك سمي ادعي المدعي <sup>هذه</sup> قول  
 الحد وحد وذلك الدار فانما تحمل الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حد ودعاها هذه  
 الحدود واقبالها بهذه الحدود ولكن ما دأيناها ولا مرنا بتلك المحلة ولا نكسها ولا <sup>نحل</sup> نحل  
 الشهادة على الدار ولا نرضى على هذا الوجه يسمى البايح حدودها والشهود يتناولونها  
 تبنيها البايح في هذه المسئلة القاضية يبحث امين الى الدار ان هذه الحدود هل هي  
 حد وتلك الدار فان وافق تخصها المدعي اذ اصحاب اليه وشهدوا عند ان حد ودعاها  
 هذه الحدود ودون ذلك لا يقضي. اما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي  
 دار في محلة كذا نعرف حد ودعاها اذا كنا عن خطاها ونشتر ان احد حد ودعاها الى ههنا

والثاني المسمى الثالث لانهما والرابع الى ههنا ولكنا لانهم جيرانها فان ههنا اذا ارادوا ان يقضيه للمدعي يامروا الشهود بان يدعوا الى الدار ويبعث معهم شاهدين او امينين من ائمتنا ويسوا الحدود للامنين ثم يتعرف الامنان جيرانها ويبأوا اسماهم ثم اذا رجعوا الى القاضي وشهد الميناء ان الشهود بين واحد ود الدار واشاروا اليها وناقروا عن جيرانها فوجدوا رفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعي موافقاً للشهود <sup>شهودان</sup> الدار لم يلاصق رفلان بن فلان لهذا المدعي او والوا الدار التي بين رفلان وفلان وبين رفلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادة اتم لانهم ذكروا احدين وذلك لا يكفي فلكا الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود وحدودها لا يقبل شهادتهم في قولنا في سج كذا القرية والارض والحافوت ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد وجماهير على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب ولو ادعى محمد <sup>جل</sup> او فلان وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لانعرف الحد الرابع جائزت شهادتهم وان ذكر الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعي ولم يذكر الفاصل جائزت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع في ملك المدعي عليه ولم يذكر الفاصل لا يقبل شهادتهم في الارض ويقبل في البيوت والدور والكروم . ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض يجب المدعي بما لقيه بيان الحدود والحد الرابع لزين ارض فلان ذكروا احدا الجا بين ولم يذكروا الاخرجاذا يضيء وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل ومسجد فقالوا الحد الرابع لزين ارض فلان ولم يذكر المسجد جاز . <sup>شهودان</sup> تنازع في دار كل واحد منهما يدعي اياه وفي يده ذكر محمد في الاصل ان على كل واحد منهما البينة والافاليمين لان كل واحد منهما مقر بيمينه المختصة عليه لما ادعى اليه لنفسه فان اقام احدهما



البينة خلف يده بتمخذه باليد ويصير هو مدعى عليه والآخر مدعى لو ان فاطمة طلبة  
 لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدها لهما تساوي اثبات اليد فكل واحد  
 تساوي اثبات الملك. وقال بعض اصحابنا ج اذا قال المدعي ملك في يدي لا يسمع  
 الا باليد يدي على غيره. وذكر الخصاص عن اصحابنا رجلا اقام البينة على دعائه في يده  
 الدار التي حدها كذا وبه ردد دعاها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيئته على الملك  
 ما لم يعم البينة ان الدار في يد المدعي عليه ثم يعم البينة اهلها لتوهم انوا في  
 محله يدنا ثلث على ان يدعيه احدها ايضا لانها في يده ويقع المدعي اليه <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup>  
 والدار في يدها وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخ واختلاف في القضاء عورده  
 قال بعضهم ينبغي مصادره واليه اشار في الكتاب. وقال بعضهم انما بعد اذ لم يعلم القاضي  
 انه مسخ اما اذا علم انه مسخ لا ينبغي قضاء القاضي وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الخصاص  
 ينبغي ان لا يسمع البينة في مسئلتها ان صاحب كل واحد منهما لا يكون حصالة اذ لم يكن  
 الدار في يده. ومن اصحابنا من قال سئلة الاصل محوله على ما اذا اقام البينة على اليد ثم اقام  
 احدها البينة على الملك اما اذا لم يعم البينة على اليد حتى اقام احدها البينة على الملك  
 فان القاضي لا يقضيه له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يسمع مريده وذكره في الاثر <sup>بج</sup> <sup>بج</sup> <sup>بج</sup>  
 قال تاج الدين مسئلة الخصام ان المدعي عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الاصل كل  
 واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال له  
 ملك في يدي وانه هذا الرجل يميني ويتعرض بغير حق والمدعي عليه يقول ملك في يدي له  
 لا يدعي اليد لنفسه لا يسمع بينة المدعي وذكر محمد بن زكريا في السهم لو ان مسلما خج  
 زوايا الحرب ومعه ستان من في يدها بفل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي  
 في يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضه المال لمن اقام البينة <sup>لانه</sup>

دعواه بالبيع على وجهه لا يسمع هذا مع هذه البينة من غير خطأ بعض شائخنا <sup>بأنه</sup> إذا كان  
من المدعين ملك في يده ان القاض لا يسمع هذا الخطأ ويقول إذا كان ملكا في يده  
فإننا نطلب من خصمه ان يقول البينة من احدهما هو الصحيح ووجهه ان كل واحد  
حتاج الى البينة لدفع ساذعة الاخر فالبينة لهذا المقص مقبولة ويقول للقاضي  
اطلب منك ان تتعذر عن مزاحمي وتقر في يدي قائما. فالحاصل ان دعوى الملك في العا  
لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك  
الغير متنازعا في اليد فيجعل مدعي اليد مقصودا ومدعي الملك تبعا للملك اليد  
رجل ادعى دار في يده رجل وقال الدار داري اشتراها فلان منك لي وفلان غائب  
والذي في يده الدار محمد الباع قال ابو يوسف ربح قبل بينة المدعي عليه. وكذا  
لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى دار في يده رجل وقال هو الذي  
من فلان كان فلان اشتراها منك. وقال ابو حنيفة ربح اذا ادعى انه له اشتراها من فلان  
وفلان اشتراها من الذي في يده يقبل البينة. وان ادعى انه له اشتراها من فلان  
الذي في يده الدار لا قبل هذه البينة. ولو قال هذا لي اشتريته من فلان الذي في يده  
بالبيع سمع دعواه. ولو قال هذا لي اشتراها منك فلان وفلان كان وكلا في الشراء  
لا يسمع دعواه في قول ابو حنيفة ربح ويسمع في قول ابي يوسف ربح. رجل ادعى دار  
في يده رجل فقال المدعي عليه ليست في يدي فجاء المدعي بشهود فتشهد وان الدار  
في يده المدعي عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل المدعي ان قال المدعي هو كما تشهد  
انها في ملكه وفي يده فقال المدعي بالدار المدعي عليه وان قال صدقوا انها في يده  
ولا اصدقهم في انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعي عليه خصما للمدعي. المدعي  
اذا قال ملكه حقي في يد هذا بغير حق ولم يقبل ولجب عليه تسليمها الى الشهود ويقبل

ذلك الجاهل مع . ولعلك ملك وعزة ولم يكن في يدك بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ في  
فيه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال الذي في يده اودعها فلان فقال المدعي ساكن  
فلان اودعها ولكنه وجبها لك اوباعها فان القاضي يحلف الذي في يده ما هو <sup>مها</sup>  
له ولا باعها منه بعد ما كان اودعها ايا . فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي  
رجل في يده دارا دعاها رجل فاقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب  
كان ادعى هذا الدار واستقرها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب ابرأ  
الذي هو فيها قالوا لا يقبل بيئته ولا يدفع عنه الخصومة <sup>له</sup> وادعى رجل اخر  
واقام البيئته واقام الذي في يده البيئته ان هذا الدار فلان الغائب اشتراها  
من المدعي وكلني بها يقبل بيئته ويدفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشر من هذا  
المدعي . دار في يد رجل اقام رجل البيئته ان صاحب اليد غصبها منه واقام رجل  
اخر البيئته ان هذا الدار له فانه يفيقه بالدار الذي اقام البيئته انها له . رجل ادعى دار  
في يد غيره انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى  
لخصمه ولا ثم ادعى لغيره وادعى انه وكيل فان ادعى ولا انه وقف ثم ادعى انه لا يسمع دعواه  
كما لو ادعى لغيره ولا ثم ادعى لخصمه . رجل ادعى دار في يد رجل فانكر الذي في يده  
فاستخلف ونكل نفص القاضي عليه بنكوله ثم ان المعض عليه اقام البيئته انه كان  
اشتراها من المدعي ان اقام البيئته على الشرع قبل القضاء لا يقبل وان اقلها على  
الشرع بعد القضاء يقبل . رجل ادعى دار في يد رجل انها له وملكه وحقه وفي يده الذي  
في يده غصب واقام الذي في يده البيئته انها وبيعت في يد عن فلان الغائب يخلف  
المشايخ فيه قال بعضهم يدفع عنه الخصومة لانه لم يدع الفصل على صاحب اليد في دفع عنه  
الخصومة وقال بعضهم لا يدفع عنه لانه لو قال غصب مني ثم اقام الذي في يده البيئته

انما يرد به لا يندفع عنه الخصومة <sup>فكذلك</sup> ولو ادعى هذا في يد رجل ان له سرق  
 منه واقام الذي في يده البيعة انه ودية لفلان الغائب قال محمد وفريخ يندفع  
 عند الخصومة وقال ابو حنيفة وابو يوسف روح في السرقة اذا لم يسم السارق لا يندفع  
 الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصه من فلان عرني اليد او كان ثوبا فقال  
 هذا لي سرق مني فلان عرني اليد فلعن الله الذي عليه البيعة على ان فلانا الغائب  
 او عيه يندفع الخصومة عن ذي اليد قال الشيخ الامام المعروف بجواهر راجع  
 في السرقة لا يندفع الخصومة عن ذي اليد استحضانا. ولو قال هذا لي اشتريته من ذي  
 اليد بكذا واقام المدعي عليه البيعة انه ودية في يده يظفر في ذلك ان ادعى علي  
 ذي اليد فعلاه بينته احكامه بان ادعى الفراء منه بالف لم يذكر انه نقد الثمن  
 ولا قبض منه فاقام الذي في يده البيعة انه لفلان الغائب او عيه او غصبته  
 منه لا يندفع الخصومة من في قولهم فان ادعى عليه عقدا انتهى احكامه بان ادعى انما اشترى  
 هذا الدار وهذا العبد بكذا ونقد الثمن وقبض منه البيع ثم اقام المدعي عليه <sup>البيعة</sup>  
 انه لفلان الغائب او عيه اختلغوا فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لانه <sup>ا</sup>  
 ادعى عقدا انتهى احكامه لم سبق دعوى العقد ودفعي دعوى الملك فيندفع <sup>عنه</sup>  
 الخصومة وثالث بعضهم لا يندفع لانه وان انتهى احكامه لا يصير مدعيه مطلقا حتى لا يهبط له  
 بالزوائد والصحيح انها تندفع. ولو ادعى المدعي الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر  
 قبض البيع لا يندفع الخصومة من ذي اليد في قولهم. ولو ادعى ثوبا او دارا او دابة  
 في يد رجل ان له فاقام الذي في يده البيعة انه لفلان الغائب او عيه  
 او غصبته منه او في يده باجارة او رهن ان كان العقول غائبا لا يندفع الخصومة  
 عن ذي اليد ما لم يتم البيعة على ذلك ولان للقول حاضر او قد تم فيها قال الشيخ

الخصم عن ذي اليد ويضول الخصم إلى الموقلة وأما الموقلة فإياها أضافه الله  
 في يديه البينة وشهد والله أودعه رجل لا يعرفه لا يضل منها دأتم وأن قالوا نعم  
 بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول المجتهد وأبي يوسف  
 وأن شهد الشهود على أقرار المدعي أن جلا دعه لأذى اليد جازت شهادتهم  
 ويندفع عنه الخصم ولو شهد شهود المدعي عليه أن المدعي أقر أن هذا الغائب  
 الغائب وقال أودعه فلان الغائب تندفع الخصم ولو شهد الشهود على أقرار  
 المدعي بذلك ولم يضل صاحب اليد هو فلان الغائب أودعه قالوا تندفع عنه  
 الخصم وكأقام المدعي عليه البينة أن فلانا الغائب دفعه إليه فشهد  
 شهوده وقالوا شهد أن فلانا الغائب دفعه إليه ولا ندرى أنه ملك فلان الغائب  
 حازب شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو أقر المدعي عند القاضي  
 أن فلانا الغائب دفعه إليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد ولو قال الذي  
 في يده أودعه رجل لا يعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل ولا يعرفه  
 كما رتب الذي في يده خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أودعه أياه  
 فلان والمدعي عليه قول أودعني رجل لا يعرفه كان هو خصما للمدعي  
 رجل ادعى على رجل ببلدة دار والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعي البينة  
 فصل بينته وقضى بها للمدعي جاز قضاؤه وإن لم يكن الدار في ولايته هذا  
 القاضي رجل ادعى دار في يد رجل أنها له فأنكر المدعي عليه  
 قال المدعي من أين سراي وأبين مدعي عليه سراي فاستخف بطل دعواه  
 لا هذا اللفظ يذكر للتمليك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك  
 لأبهم دعواه إلا أن يدعي التلغ من المدعي عليه بملك جازت شهادته

محمد بن أبي بكر بعد مدحه وقال في خبر فيها وفيها الشجار وكان الحد ووبسلك  
 المجد ومعه لكتبة خالصة عن الاشجار لا ينقل دعوى المدعي . فكذلك لو ذكر مكان  
 الاشجار جطانا لو كان المدعي قال في خبر فيها ليس فيها اشجار ولا حافظ  
 فلا ينها اشجار عظيمة لا يتصور حد . وفيها بعد الدعوى الا ان حد وبعها  
 توافق الحد ودالني ذكرت بطل دعواه ولو ادعى ارضا وذكر حد وبعها ومال هي  
 دبرات ارض وعشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا يبطل دعواه . وكذا لو قال ادعى ارض  
 يبذل فيها عشر مكابيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحد دواقت دعوى  
 المدعي لا يبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف بمقتل التوفيق وهو غير محتاج اليه دأر  
 في يد رجل فقال رجل اخرعت منه هذا الدار ولكن الذي في يدي به الشرا وقال هي  
 ثم ان للقرادعي افعالها واقام البيعة على ذلك فبنت بيئته . ولو قال المقراد هذا الدار لكن  
 يدي به وسكت ثم قال انا بعتها منه فانكر الذي في يديه الشرا ثم اقام للمقر البيعة افعالها  
 ذكر الناظر انه لا يقبل بيئته ولا بسمع دعواه . رجل اخرعت القاضية هذا الحد  
 او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البيعة انه له اشترا من الذي في يديه فلان فلان  
 لا يقبل بيئته . رجل اشترى دارا وعبد فاستحق من يده بالبيعة فاشترى دارا  
 بالثمن على ما عده ثم قال لابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولو ان ارجع عليك  
 قالوا ارجع منه دعواه الناقض فله ان يرجع عليها بالثمنين لاحتمال ان اشتراه من البائع  
 او لا ثم جلاوته وادعاه فاشترى من ارضه فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليها بالثمنين  
 فان في يد رجل ادعى رجل انها له اشتراها من فلان عبيد اليه واقام البيعة  
 فذكر في الاصل فجلت المسئلة على وجوه خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان  
 باعها من هذا المدعي بكذا او شهدوا ان فلانا باعها منه وهو يضمن بملكها

جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا أنها لم تكن شاهدات  
 شهادتهم والثالثة لو شهدوا أن فلانا باعها من هذا المدعي وسلمها إليه جازت  
 شهادتهم وعن أبي يوسف منع أنها لا يقبل شهادتهم فيه أخذ القاضي أبو جازم و  
 من الخراج أخذوا جواب الكتاب ولما جاء هذه الشهادة الرابعة لو شهدوا أن  
 هذا المدعي ابتاعها من فلان بكنا وقبضها منه جازت شهادتهم. والخامسة لو شهدوا  
 أنه اشترىها من فلان بكنا وقد أقر الخائن أو شهدوا أن فلانا باعها منه بكنا ولم يقر  
 على ذلك لا يقبل شهادتهم. ولو شهدوا أن فلانا باعها منه بكنا وكانت الدار  
 في يده وقت البيع. ذكرنا أن طلع روح أنه لا يقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يده  
 وقت الخصومة. ولو شهدوا أنه اشترىها من ي اليد بكنا أو هو يدعى ذلك ولم يقر  
 عليه جازت شهادتهم. رجل قال للقاضي أن هذا المدعي عليه إقراران هذا القبيح الذي  
 خذله لي فسر بالتسليم إلى هذا المسئلة على وجهين أحدهما أن يدعى أن هذه الدار وهذا  
 العبد له وأن الذي في يده إقراره بهذا فإن القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وإن  
 هذا إقرار الذي في يده إقراره بما لا يصح أنه لا يسمع دعواه. وأن قال المدعي أن هذا  
 الرجل إقراران هذه الدار التي في يده لي فسر بالتسليم إلى قال عامة المشايخ يسمع دعواه  
 ويؤثر بالتسليم إليه إذا ثبت إقراره بذلك عند القاضي. رجل ادعى على جارية في  
 إقراره وجاء بشاهدين فتشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له وشهد  
 أنها كانت له قال الشيخ الإمام المعروف بجواهر زيادة روح يقبل شهادتهم. وكذا  
 لو شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم. ولو شهد  
 أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنه في يده أو شهدوا جميعا أنها كانت في يده  
 لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد بن يعقوب وقال أبو يوسف وسوى يدين هذا

وبينما لو شهدوا انهم لم يشهدوا ولو ادعى انها لم تشهد له وشهدوا له فهو الصحيح وانها لو ذكر  
 الشيخ الامام العرف مجاورا في صريح النصب الصحيح انما لا يقبل ولو شهد  
 الشهود ان المدعى عليه غصبها من المدعى يقبل. وكذا لو شهدوا انهم استأجروا منه  
 رجلا ادعى انهم لم يملوا انها دار فلان الغائب ولي على الغائب الف درهم وان الغائب  
 كان رهن عنده الدار بالالف اليز له عليه صدق شهر ودفعها اليه وان المدعى قبضها  
 منه ثم ان الغائب بعد ذلك استأجرها منه فاعلها اياه واقام اليئنه والذي في يد  
 الدار يزعم ان الدار داره اشتراها من ذلك الغائب امس او قال اشتراها من صدق  
 عشر ايام واقام اليئنه على ذلك فان القاضيه يقضي بينه - الرهن فان قال ذواليد انا  
 انقض البيع فان القاضيه لا يقضي بيده على الغائب حتى يحض الغائب. وكذا لو كان  
 المدعى يدعي الاستيجار وكان الرهن. وكذا لو كان كان المرغن والاستاجر رجلين  
 ملك الدار وبزعم انه اشترىها من الغائب منه شهر وذواليد يدعي انهم من  
 عشر ايام فان القاضيه يقضي للمدعى ويفض البيع الثاني الذي يدعي صاحب اليد فان كان  
 شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعى فان القاضيه بأحد  
 منه الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره  
 المنتقى. وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير ان البائع قبل نقد الثمن  
 وباعها من رجل آخر وسلم الى الثاني وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول ادعى  
 ان المشتري الاول قبضها منه بغير ان نقد الثمن وارهاه يستريحها من  
 الذي في يده فيران اقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول ياخذها من يده وان اكرهنا  
 فلا خصوصية بين البائع الاول وبين المشتري الثاني وذكر في الاحكام رجل استأجر  
 من رجل ثلثة دواب ثم ان ربه الدواب احدا بة منها من غيره واعاد اخرى وذهب



رى اوداع فوجد المسكرى العذاب في الامام فاعاد باع به من الموهوبين  
 لاجارة في وايد الاحاطات وان باع بغير عذر فليس مردود والمسكرى يباع  
 بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستعير لا خصوصية بينهما <sup>حسب</sup> لاجارة  
 لان يد المستعير ليست يد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصمه  
 فيها المستاجر لان الموهوب له يدعي ملك الرقبة فيما في يده فيكون خصما لكل  
 من يدعي حقا في ذلك وان كان المدي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر لو  
 باع بغيره في الاجارة كذا ذكر في الكتاب ولم يبين اي المستاجر من اثنائها الاول  
 الثاني وان خلفوا الساخرين فيه قال ثمنس الاثمة السرخي ربح الصبيح  
 من الساخر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الا طاعة محض صاحب الدابة بمنزلة  
 المستعير لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما الاول والحاصل ان الساخر  
 لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولكن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء <sup>المشتري</sup>  
 يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له . سجل ادعى دار في يده جل فقال المدعى  
 عليه هي اولدى الكبير المغائب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يتم البيعة على الايداع  
 كما لو ادعى الوديع لا جنبي فان كان المقوله حاضرا صح افتجاره ويحول الخصومة <sup>المقر</sup>  
 . ولو قال هي لولدى الصغير لا يندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراء  
 كان هو خصما في ذلك . ولو ادعى ارضا في يده جل ائتم غصبه منه الذي في  
 يديه فقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا يندفع الخصومة عنه فان  
 اقام المدعى بيعة على ما ادعى يقضي له وان لم يكن له بيعة قال الشيخ الامام <sup>الحليل</sup>  
 ابو بكر محمد بن الفضل ربح يحلف المدعى عليه على دعوى المدعى فان حلف برئ  
 وان نكح ضمن قيمته للمدعى علم قول محمد ربح لا مزار وتغنا باقره فلذا <sup>نكح</sup>

عليه عليه السلام في حكم اقراره بالوقت فيضمن قيمته المديونية ولو لم يكن له يد على اليد  
على الوقت فشهد الزم وقت ولربذا وكروا الوقت لا تنفع عنه خصم المديونية  
عن الضمان لانه صار وقتا باقرا فكان وجود هذه اليينة وعدمها بمنزلة ولا فرق  
بالوقت بمنزلة الاقرار ولله الصغير ولولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار للولد  
يلزم بالوقت كذا في دار في يد رجل انما له فقال صاحب اليد ملك توحيث ومن  
توحيث او قال ملك وحق منست فاقام المديعي بينه على ما ادعى ثم ادعى صاحب  
اليده دنا لخصم المديعي وقال له انك اقربت قبل دحواله هذه وقلت ان  
ملك من نيست وحق من نيست واقام اليينة على هذا كان هذا دنا لخصم  
المديعي ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه اليينة ان المديعي ساومه بالملك  
به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المديعي لان الاستيلاء اقره بالملك  
او اقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه فلو ان المديعي بعد بينة المديعي  
عليه على هذا الوجه اقام اليينة اذ صاحب اليد استام من المديعي به قبلت هذه اليينة  
ويبطل الدفع الاول لان رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستيلاء منه كان  
المديعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد انها ملك المديعي والتناقض يبطل  
الخصم فيصير في التقدير كان صاحب اليد ادعى ان المديعي اقرار بالملك صاحب  
اليده ثم ان المديعي ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك المديعي ولو كان  
هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا ربح كل واحد منهما الاقراره تاريخا فان لم يثبت  
هكذا لا يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة المديعي على الملك  
الطلق بلا اقرار كذا في ادعي مينا في يد انسان انما له واقام اليينة على اقراره  
اليده المديعي واظم ذواليد اليينة على اقرار صاحبه يبطل البينتان ويبقى اليده

بأنه عرض وهذا على الرضاية التي قبل الاستسلام اقرارا بالملك للمسلمين وعلى الرضاية  
التي قبل الاستسلام اقرارا بان لا ملك له فذلك صحيح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان  
ملكه ولم يسلط له الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي فانه ذكر في اليد  
رجلا استلم من رجل عينا ولم يفتق بينهما بيع ثم ان المسلم بعد ذلك ادعى  
اوله بالوكالة لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع يسمع دعواه  
تتم بالوكالة . رجل اودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه  
النصف الاخر وصله اليه فجاء رجل وادعى نصف ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد  
البينة على الشراء والوديعه لكن بينهما خصومة يحضر البائع لان المدعي لو استثنى  
النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه الى النصف  
الذي كان له والمنعدي ليس مخصم فالنصف الآخر لانه وديعه في يده ولو اشترى  
نصف عبدا او نصف دار غير مقسوم شراء فاسد او قبضه ثم اشترى النصف  
الباقى شراء جائزا ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي  
لان ملك الكل ظاهر فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي بالنصف حضر البائع  
كان له ان يثبته منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف  
الباقى ولو باع نصف العبد بيعا جائزا ثم باع منه النصف الباقى بميثقه او بدم سلم  
الكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو  
اشترى نصف عبدا من رجل وادعه رجلا اخر النصف الباقى ثم جاء رجل وادعى النصف  
فان المشتري يكون خصما للمدعي ويقضي للمدعي بالربيع . رجل اودع دارا في يد رجل  
فقال المالك عليه غفرها لي وصفتها للعلاء بن فلان ودعيت جدي ولم يبق البينة  
على المدعية حتى اقام المدعي البينة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد اقام البينة على

ادعى من العزيمة بطلت بينة المدعى في النصف واذا بطلت بينة المدعى في النصف  
 لم يبطل في النصف الباقي قالوا يبطل بينته قال كلا فادعى وفيه ظن لان المسئلة التي  
 بينهما كان المدعى عليه خصما في النصف ودون النصف ومع هذا قلت بينته في النصف

رجل ادعى دعوى وانتفعت فتاوى الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعى عليه  
 الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع بينة الدفع لا الدفع بناء على <sup>والمدعى</sup> الدفع  
 لم يسمع فان كان دعوى المدعى تحتل الصحة بوجه ما فاذا ادعى المدعى عليه الدفع <sup>لب</sup> صلا

المدعى عليه باثبات الدفع رجل ادعى على شخص انه مملوكه وانه قد تمرد وخرج من  
 فقال المدعى عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد بينة على ما ذكره دفع  
 عنه خصم المدعى وان لم يقيم البينة على ما ادعى قلت عليه بينة المدعى وبفضله فان حضر

الغائب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى رجل ادعى <sup>لأ</sup>  
 في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد تشهد الشهود له بالملك المطلق  
 لم تقبل شهادتهم ولو ادعى ملكا مطلقا تشهد الشهود له بالملك بسبب ما زرت

شهادتهم ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي  
 ملكا مطلقا فاقام المدعى عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان  
 القاضي قلت بينة المدعى عليه ويبطل بينة المدعى وان ادعى ملكا مطلقا

ثم ادعاه عند ذلك القاضي او عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق <sup>التقيد</sup> بمقتضى  
 وان الثاني دون الاول اذا ادعى دارا وعرضا فانكر المدعى عليه فاقام المدعى <sup>حديث</sup> شأنا  
 تشهد احداهما ان المدعى عليه اقراها ابتاعها من المدعى وشهد الاخر ان المدعى ادعاه

لما ذكر في المنتهى انها تقبل ويقضي للمدعى ولو شهد احداهما انها للمدعى وشهد <sup>الآخر</sup>  
 على اقرا المدعى عليه ان المدعى دفنها اليه لم تقبل هذه الشهادة رجل ادعى شأنا

كان ملكا للمدعي عليه بطل قضاء القاضي. وكذا لو ادعى امرأته أنها أمتهجارتها واطام  
 البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي أن الأشجار كان ملكا للمدعي عليه لا يبطال <sup>قضاء</sup>  
 القاضي والاصر. ولو شهد الشهود للمدعي بالأرض والأشجار جميعا والمسئلة بحالها  
 بطل قضاء القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء وتبعات لا يكون أقرار المدعي أكد أبا  
 بالشهود وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والأشجار مضائق كان أقرار المدعي الكذابا  
 بل للشهود. ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام البينة فتشهدوا أنها للمدعي فغض بها القاضي  
 ثم قال الشهود لا ندرى لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كأنهم قالوا بعد القضاء <sup>شككتنا</sup>  
 في الشهادة. وإن قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للمدعي عليه. ولو ادعى  
 جارية أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه  
 لم يعلمها القاضي فأقام المدعي بينة أنه ولدها فان القاضي يقضي بالولد للمدعي. فان رجع  
 الأم بعد ذلك ذكرنا ما في دفع أنهم يضمنون قيمة الأم والولد جميعا لأن القاضي إنما  
 قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الأم فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالأم قبل  
 القضاء بالولد وأردوا عرق الإسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي البينة على الولد أنه  
 ولد الجارية فان القاضي لا يقضي له بالولد إلا أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك للمدعي  
 ولغة الجارية. في ملكه. ولو ادعى جارية في يد رجل أنها له وشهد الشهود أنها له  
 فغابوا أو ماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه ادعاه الذي في يديه وأقام البينة  
 على ذلك ذكر في الستة أن لا يلتفت إليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى  
 القاضي بذلك ثم خصر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي إنما هو للمدعي عليه  
 فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كأنهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان  
 قال الشهود لا ندرى لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد. هذا لأن الشهود بالجارية

فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها  
 عليه اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها  
 اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها فانما اذعابها  
 عليه هرج واجم المدعي شاهدين فتشهد احدهما كما ادعى بشروطها وشهد الثاني  
 وقال اشهد على شهادة الاول لو قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم  
 وان قال اشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاف رج انها لا تقبل حتى يفسر الشهادة  
 على وجهها. وذكر شمس الاثمة الحلواني رج المختار عندي ان يكون الجواب على  
 التفصيل ان كان الشاهد الثاني ضيقا يمكنه اداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه  
 الاجمال. وان كان اعجميا لولا حثمة مجلس القاضية يمكنه اداء الشهادة بلسانه يقبل  
 الاجمال. وان كان عاجزا عن الشهادة اصلا لا تقبل شهادته. وذكر شمس الاثمة  
 السرخسي رج المختار عندي ان القاضية ان احسن ٢٢ تهمة الكذب لا يقبل منه الاجمال  
 ولا يقبل. وهو كما الفرق القاضية بين الشهود ان احسن بهم تهمة الكذب جازلة  
 والا فلا. ولو كتب الشهادة عليا من شهد احدهما من الكتاب واثار للمواضعها  
 ويقول الآخر اشهد ان لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا او يقول  
 اشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليها جازلة ذلك. وذكر الشيخ  
 الامام على بن محمد البرزوي رج اذا قال الشاهد اشهد بما انطق به لا يقبل ولو ادعى المدعي  
 من الكتاب ما مع دعواه لانه عليه لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن  
 لا بد من الاشارة في موضع الاشارة. ولو امر القاضية رجلين ليعلموا الدعوى والخصومة  
 فذكر للشيخ انه لا بأس به خصوصا على قول ابي يوسف رج. رجل كفى شيئا في يد انسان  
 واقام البينة فان المدعي عليه بالمدعي به لغيره لم يعم اقراره من الاختلاف عنه الخصومة

[illegible]

فان كانت الدار في يد المالك فاشترى من المالك الدار بالدين والآخر. وان كان في يد احد المالكين فاشترى  
 بالدار من المالك. وان كان في يد المالك فاشترى من المالك الدار بالدين والآخر. وان كان في يد احد المالكين فاشترى  
 سائرين والآخر فاشترى من المالك. فان قبض المالكين اولى. وان كانت الدار في ايديهما فاشترى  
 احدهما واطلق الآخر فيقبض بالدار بينهما وبالدين بينهما ويخرج كل واحد منهما من رجل  
 اشترى من رجل شيئا فاستحق من يده ويرجع على بائعه بالدين ثم وصل اليه المبيع بوجه  
 من الصحيح لا يكون للبائع ان يأخذ منه لانه وان اقر البائع بالملك حين اخذته منه  
 فقد ابطال القايض ذلك الشراء فيبطل ما كان في ضمنه وان اشترى شيئا واقره بها  
 اقر البائع ثم استحق من يده ويرجع على بائعه بالدين ثم وصل اليه المبيع بوجه من الرجوع كان  
 للبائع ان يأخذ منه بمحكم اقراره. رجل اشترى دارا فاستحق منه نصف الدار  
 ان يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد. رجل في يده  
 دارا ادعى بوجاهتها اشتراها من زعي البد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان الغائب  
 بعثها منه منذ شهر وسلمتها اليه ثم ادعى فيها ان صدقة المدعي فيما ادعى من البيع و  
 الايلع او علم القايض بذلك فلاخضوع بينهما وان كذبه في البيع والايلع ولم يعلم القايض  
 بذلك فهو خصم للمدعي وان اقام البينة على ما ادعى من البيع والايلع لا يقبل بينته فان  
 القايض للمدعي ثم حضر الغائب واثام البينة على ما ادعى صاحب اليد لا يقبل بينته لان القايض  
 صرح خصمه للمدعي بالشراء منذ سنة بطل كل بيع كان بعد فلا يقبل بينته الا ان يعليم البينة  
 على الشراء اكثر من سنة. وان حضر الغائب بعد ما اقام المدعي البينة ولم يقض القايض  
 للمدعي فاقام المدعي حضرا البينة على ما قال صاحب اليد يقبل بينته لان هذه البينة  
 قامت لا بطلان بينة المدعي فان اعاد المدعي بينته فان القايض يقضيه بالدار  
 لسبق شراؤه. رجل ادعى شراء دار من رجل منذ شهر فشهد شهود بالشراء منذ شهر



او اظها بان شهادتها اكثر من قبل <sup>في يد المشتري</sup> <sup>في يد المشتري</sup> او على ان يصف ذلك الدار <sup>في يد المشتري</sup>  
وليقيم البينة حجة اقتضاها وقاب احدها فحاسب للمدعي الخاص <sup>في يد المشتري</sup> وقاب في يد نصف  
مشموم فشهد شهوده ان له هذا النصف الذي في يد المحاضر والمدعي يدعي  
النصف مشاعا لم يقبل منها دأتم. وجعل المشتري من جبل ثوبا في سدة يد وقال البينة  
ابيعك الثوب الذي في هذا السند يلزم المشتري واخرج الثوب من السند لي قال  
المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيفته وكذا التجارية المنتقبة <sup>في يد المشتري</sup> ولا يشتري  
دارا او عبدا ولم يقضه فجاء رجل وادى فلك والمشتري غابا سمع دعواه  
عن محضر الغائب. وجعل باع دارا ولم يسلم للمشتري بعت نصيبها <sup>في يد المشتري</sup> جعل في النتيجة  
ان المشتري ان كان نقد الثمن او كان الثمن الاجل فالخصم هو المشتري والا  
فالخصم هو البائع. وجعل في يد يد دارا قام رجل البينة انما له واقام اخر البينة  
انما له ولفلان بن فلان بن فلان اشتراها من ذي الدين اوسن رجل اخر فثبت حلا  
ونقد الثمن وقبض الدار والمشتري غائب قال في قياس قول المجتهد <sup>في يد المشتري</sup> سرح يقضي  
اربا عا لان الذي يدعي الشراء لنفسه والمشتري الغائب لا يكون خصما <sup>في يد المشتري</sup> عن  
فكان هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل. ولو كان مدعي الشركة  
اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب فان الغاية يقضي  
للذي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضي بالنصف للبنت يدفع الربع الى الابن  
المحاضر ويدفع الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع  
بغير بينة دار في يد رجل قام اخر البينة انها كانت لماريه مات وتركها ميراثا له  
ولاخيه ذي اليد ولزمت له غيرهما واقام رجل اجنبى البينة انها دار والدي في يديه <sup>في يد المشتري</sup>  
يحدد دعوهما ويقول الدار لماريهما من اي فان الغاية يقضي ثلثة ارباع الدار <sup>في يد المشتري</sup> لماريهما

وبالنسبة للبائع المجهول لا شيء يلحق بالدار. وأما ما قيل من أن البينة أن صاحب  
 اليد باع منه حصصا شافها بمائة ألف درهم وأقام رجل الدار البينة أنه باع منه  
 نصف ما معلوم من الدار بألف درهم فإن القاضي يفتي ببيع البائع ببيع النصف للعلم  
 بألف درهم وبغيره أيضا ببيع النصف من النصف البائع بخمسمائة درهم وإن أقام البائع  
 البينة أنه باع منه عشر غير مقسوم بألف درهم وأقام المشتري البينة أنه اشترى  
 نصف ما مقسوم بمائة درهم فإن القاضي يفتي له بعشر النصف الذي لم يبيع شرا بخمسمائة  
 درهم بمائة البائع عليه وأما النصف المقسوم يفتي للمشتري بتسعة أعشار هذا <sup>النصف</sup>  
 بتسعين درهما والعشر الباقي من هذا النصف بخمسمائة درهم بمائة البائع لأن بينة  
 البائع فيه قامت على فضل الثمن. عدي في يد رجل أقام رجل البينة أنه باع من الذي  
 في يده بألف درهم وصل من مخرجه وماله وأقام رجل البينة أنه باع من الذي في يده بألف <sup>درهم</sup>  
 وفتح معه ماله الذي في يده يكرهوا قال أبو يوسف رجح برد العبد على المدعيين <sup>نصفين</sup>  
 وبعض الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته. وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باع <sup>عنه</sup>  
 من الذي في يده ببيعاً فاسداً وهذا إذا أقام البينة على أن الذي في يده بذلك فإن  
 أقام كل واحد منهما البينة على ما بينه البيع وقبض العبد فكان العبد قائماً أخذ العبد  
 بينهما ضمنين لا ينفي لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهلكاً فانهما يأخذان قيمة ولحق  
 بينهما لا ينفي لهما غير ذلك. وأما في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنها  
 دار الجرحا من الذي في يده شهر بعشرة دراهم وأنه سكنها شهر أو الذي في يده يكره  
 دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما لو أخذان منه عشرة دراهم تكون <sup>بينهما</sup>  
 اختصاصاً وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عدي في يد رجل ادعاه رجلان  
 أقام كل واحد منهما البينة أنه باع من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه



التي لا بد لها من شاهد المدعي عليه فندفع عنه خصمه الذي  
 كان المدعي عليه في حكمه فبقى دعواه مدعى الملك فاذا اتاه الملك  
 عليه البينة على المدجة تدفع عنه الخصومة. ولو أدى عينا في يد رجل انه له

من زنى اليد بالف درهم وغتته الغن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد  
 يقول هو عندي مدعيه فلان ولم يظهر عليه شهود المدعي حتى حضر المقر له  
 يدفع الى المقر فاذا ظهر على المدعي يقضيه له تلك البينة ولا يكون  
 ذلك قضاء على المقر حتى لو اقام المقر البينة بعد ذلك انه ملكه كان اودع  
 للمدعي في يديه يقبل بينته. وهذه المسئلة على وجه ثلاثة. احدها هذه والثانية  
 لو اقام المدعي شاهدا واحدا وحضر المقر له ثم اقام شاهدا آخر وهذه المسئلة  
 الاولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقدم المدعي شاهدا غير حضر المقر له  
 الذي في يديه فانه يرضى بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعي شهودا يقضيه له يكون  
 ذلك قضاء على المقر حتى لو اقام المقر البينة انه كان اودعه الذي في يديه  
 لا يقبل بينته. رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل ادعى انه  
 ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعي سواء قال ليت  
 وارث اخر اذ لم يقل فان ظهر له وارث اخر لا يدفع المال اليه وتقدير هذه العلوم  
 مفوض الى القاضي وقد اخطأ ابي رج مدعي العلوم بالحول. قيل ما ذكر الطحاوي رج  
 قول البيهقي ومحمد رج فاما البرخيفية ترج لا يرى التقدير عين في يد رجل  
 رجل ادعى انه له اشترا من فلان الغائب وصدقه فذلك صاحب اليد فان  
 القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعي. ولو ادعى رجل ديناً على رجل ولدى المدعي  
 البراءة وقال في حقه حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بخواجه

يؤجله القاضي ثلثة ايام ولا يأمره بأداء المالة الحال ولا يأمره بالبس الما يوجب عليه  
 وقوله خلاف بين ابي حنيفة وابن ابي ليلى مع علي بن ابي حنيفة رج يأمره بأداء الما ولا  
 لا يؤجله. <sup>قضى</sup> رجل امر رجلا بان يقضيه دينه الذي لفلان عليه فجاؤا الما مورد قال  
 واراد ان يرجع به على الامر فقال الامر ما كان لفلان عليه دين ولا امرتك بالقضاء  
 ولانت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام الما مورد بينة <sup>بشهرين</sup> وكامر  
 بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضيه القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء  
 على الغائب. ولو ان رجلا حضر بجلد ادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي  
 احضر كفل له هذا الما عن الغائب وانكر المدعى عليه الدين والكفالة فاقام المدعى <sup>السنة</sup>  
 على ادعى قبلت بينته ويقضيه على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الما شأنا ان يدعى  
 المدعى الكفالة بامره وشهوده شهدوا بذلك ايض فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء  
 على الغائب. ولو ان المدعى ادعى على الحاضر انه كفل عن فلان الغائب بكفالة له على فلان  
 وله على الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون  
 ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامره او بغير امر رجل اراد ان يثبت دينه على غائب  
 فالجمله انه ان يكفل رجل المدعى بكفالة المدعى على فلان الغائب فيعين المدعى كفالته في  
 المجلس ثم يدعى المدعى للمال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيجوز الكفيل بالكفالة <sup>بينه</sup> ونكر  
 على الغائب فيقيم المدعى بينة بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضيه له بذلك  
 المال على الغائب ثم يرمى المدعى الكفيل عن المال فيجوز للمال على الغائب وان يدينه رجل ادعى رجل  
 انها كانت لابييه مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى  
 انها كانت لاب المدعى مات وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي  
 يقبل شهادتهم ويقضيه للمدعى ويدفع المال اليه. كما لو ادعى انها كانت لابييه اشتراها

منه في قضية ما لا يغير في هذه الشهادة ذلك فانه يشهد بها وهم ويقضي بالدار الموصوفة  
 اربعة الفاظ لا تشهد واما يقضي بها المدعي احد هذه اربعة الفاظ فانه اذا شهد وانها كانت  
 ملك ابيه والثالثة اذا شهد وان اياه كان يسكن هذه الدار والرابعة اذا شهد  
 ان اياه كان يملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ الاربعة ان حرم الميراث فقالوا مات  
 وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضي له في قولهم وان لم يجر الميراث فقالوا كانت  
 لابيه ام قالوا كانت ملك ابيه او قالوا كانت لجد ابيه ام ابيه ولم يقولوا مات وتركها  
 ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قولنا بغيره ومحمد بن قيس في قولنا يبيوسف الآخر  
 وان شهدوا على اقرار المدعي عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعي به  
 بالتسليم اليه ولو شهدوا ان اياه مات هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشئ  
 لانهم لم يشهدوا بالملك لليت ولهذا الخبر المدعي عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا  
 ان اياه مات وهذه الدار في يده ولو شهدوا ان هذه الدار كانت في يده يوم مات يقول  
 ويقضي بها المدعي وان لم يجر الميراث لانهم لما شهدوا ان اياه مات لا يثبت عند الموت فقد  
 شهدوا له بالملك عند الموت والشهادة بالملك لليت عند الموت شهادة بالانتقال  
 لا بالدارت وكذا لو شهدوا ان اياه مات وهو ساكن فيها يقول ويقضي بها المدعي ولو  
 شهدوا ان اياه مات في هذه الدار وشهدوا ان اياه كان في هذه الدار حين مات  
 او حين مات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا ان اياه دخل هذه الدار ومات لا يصلح لانهم لم  
 يملكوا. ولهذا لو اقر المدعي عليه انه كان فيها او كان داخل فيها لا يكون  
 اقرارا ولو شهدوا ان اياه مات وهو لا يسكن هذه الدار وهذا الخاتم وما صحبه  
 يقبل شهادتهم ويقضي به للين وان كانت جارية فشهدوا ان اياه مات وهو اكرم هذه  
 الدار او شهدوا ان اياه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضي به للارث ولو

انعمات وهو تاعد على هذا البساطا وعلى هذا الفراشا وانا انا عليه لا يقبل ولا يقضي  
 بشي. ولو ادعى وارثه بدل من انا عن ابيه فشهدوا انها كانت لايه بعمهات وبنات  
 ميراثه فغير للوارث. وكذا اذا شهدوا انها كانت لايه بعمهات وموابنه ومواخه  
 وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر والاه وارثه ذكره الزيارات انه ابنه وارثه  
 فلا انما ذكر ذلك لانه وهم الرضاع والاصح ان قوله وارثه وقع اتفاقا فانه ذكره الاب  
 والام حواجر وامه وحجرات الشهادة وان لم يذكر وارثه. وهذا ضمن في حجة شريفة  
 فان كان يجهل بغيره كالمجد والاح والعم لا يدان بذلك هو وارثه ويشترط ايضا ان لا يكون  
 وارثا غير. جل طلب الميراث وادعى انعم الميت بشرط الصحة ان يفسر بقوله  
 لايه وامه او لايه اكلامه ويقتطع ايضا ان يقول وارثه لا وارث له غيره. واذا  
 اقام البينة لا بد للشهود ان ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا اب واحد ويقول  
 هو وارثه لا وارث له غيره وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا انه بميت لايه لا  
 ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميت لايه  
 ولنه او لايه وارثه لا يصحون له وارثا غير جان ولا يستطعن هذا ذكر الاسماء سئل  
 مات فاقام رجل البينة انه وارث الميت وان قاضي بلدك اعلان بن فلان قضي  
 بانه وارثه لا وارث له غيره واشهدوا على قضاة ولا مدعي باي سبب فهو بوراثته فان  
 القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضي به فان بين سببا على به في حقه ولا يكون  
 ذلك قضاة بذلك السبب لانه لا يدعي ان القاضي قضي بذلك السبب لكن لما  
 فلك انقض قضاة الاول. رجل مات فحضر احد من الورثة وادعى الرابي يدعي هذا  
 الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا له وارثته وذكره الورثة فان القاضي  
 يقبل بينته ويقضي بالدار لايه ويدفع الى المدعي حصته ويترك حصته بنية الارث

يد المدعى عليه خذ بحسنة روح وعند ضاعبه روح بضعا على ردي علا فام  
 وعن اربعة يله بل انها كانت لايه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينه  
 وشهدا الشهود انه مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه ولم يرد  
 عنه الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا الا ختم له وارثا اخر ولا لولعه وارث اخر  
 وقالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يردكروا الورثة فان القاضي لا يقبل هذا منهم  
 ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا الا ختم له وارثا اخر فان القاضي  
 زمانا فان تلقى ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في  
 قولنا بحسنة روح وعند هذا أخذ هذا اذا كان هذا الورث من لا يجب فيه كالا  
 والاموالين فان كان من يجب فيه كالاخ والعم والمجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان  
 الحاصل لا يجب فيه غير لكن يقبل نصيبه مرة ويكثر اخرى كالزوج والزوجة يشب بمجته  
 مال الميت شهد الشهود انه لا وارث له غير اوله يشهد والان احد الورثة ينصب  
 خصما على الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود انه لا وارث له  
 غير وكان زوجا يعطيه النصف على قول محمد روح وان كانت امرأة يعطيه الربع وعن  
 ابى حنيفة روح روايتان في رواية كما قال محمد روح يعطيه او من النصيبين وفي رواية  
 يعطيه اقل النصيبين النصف للمرأة والربع للزوج ولا يبيوسف روح فيه اوجه اقا  
 في قول كما قال محمد روح في قول يعطيه اقل النصيبين وفي قول يعطيه للمرأة روح الثمن وفي رواية  
 يعطيه لها ربع التسع ويجعل كانه مات عن ابوين وابنتين واربع نسوة وفي الزوج  
 محمد روح قوله واحد يعطيه النصف ولا يبيوسف روح فيه ثلثه انا وبل في قول كفا  
 محمد روح وفي قول له الربع وفي قوله خمس المال ويجعل كأنها ماتت عن ابنتين  
 وبنين واصل المسئلة من اثني عشر ومول الاجل الزوج الى خمسة عشر لثمة من



وأن مات الرجل عن امرأة مسلمة فله طهر ومهره فوالقاضي ومطالعته <sup>الكل</sup> <sup>الكل</sup>  
 حكم الجبل فان ابى التاجر فطلبوا تعجيل الفسقة بمقتضى القاضي نصيب الجنتين عند  
 عندا يصفية مع يوقف نصيب اربع بنين وعند محمد مع يوقف نصيب غلامين <sup>ل</sup>  
 انها تملك الغنم وعندا يبيع يوسف مع يوقف نصيب غلام واحد لها في العاقبة تملك ولدا <sup>حد</sup>  
 وعليها الفتوى وعنه في رواية يوقف نصيب غلامين كما قال محمد مع رجل مات وله  
 ابنان احدهما حنفى والاخر غلب فاحضر المحاضر رجلا اجنيا وادعى ان له عليا به الف <sup>درهم</sup>  
 دين ولايه على هذا الرجل الاجنبي الف درهم لا مال لا يه غير هذا لالف قالوا تقبل بينه  
 الابن المحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي لا تقبل في اثبات دين الابن على الابن له ليس  
 خصم ولا يقض له بشئ من الالف التي يقضها على الاجنبي لانه زعم انه لا يثبت له فوقف ذلك  
 حرم يصر الاخ <sup>الغائب</sup> رجل ادعى داره بيد رجل انما له فقام الذي في يده الدار البينة ان فلان  
 فان ادعى هذه الدار واستحقها من يد ودفعها القاضي للاستحقاق لانه اجرها الذي  
 هو فيها لا يقبل بينة ذي اليد لهذا لانه اقران يد كانت يد خصم قبل الاستحقاق <sup>هو</sup>  
 ليس بخضم في اثبات الاستحقاق <sup>المدعى</sup> رجل ادعى داره بيد رجل وبين حد ودعا فلان  
 عليه فلك فقاما من عند القاضي فم جاء المدعي بينة مشهودة على المدعي عليه انما  
 اقاما من عند القاضي اقر المدعي عليه ان الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا  
 المدعي ولم يذكر حدة الدار في اقراره وانما انصرف الدار ذكر في الشئ انه يجوز <sup>بها</sup> يقضيه  
 للمدعي وكذا لما يشهد المشهود انه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكم فلكما  
 تشهد ان المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدة ما كذا التي في يدى دار  
 المدعي فانه يقض بها المدعي <sup>بها</sup> رجل ملك فقامت امرأته اولاها المهرات وقيم كذا لهم  
 واتيها نزعته ثم وجد واشهود وان زعمها كان طلقا لكما ما انهم يرجعون عليها

بالحسن من البيعة. وكذلك قال البيهقي وهو يروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
ما لم يأت في البيعة انه كان طلقها ثلثا قبل الخلع. وكذلك الرجل اذا قاسم امرأته  
ميراثا واقر الاخ انه ميراثهما اقران هذا زوج وهذا اخ فقام الاخ البيعة ان الزوج كان  
طلقها ثلثا فذلك جائز ويصح الاخ فيها اخذ الزوج من الميراث. وادعاه القسم ما رواه  
والمرأة مقر بذلك واصلها الثمن فزالت طائفة من الارض ثم ادعت ان الزوج اصدق  
ياها في حصته او ادعت انها اشترت بها منه بصدقتها لا تقبل بينتها <sup>فها</sup> وكذلك اقامتها  
ارضنا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدكم في قسم الاخي بناء  
ونعاه هو الذي بناء وغرسه فقام البيعة على ذلك لا تقبل لان القسمه <sup>وتحمله</sup> النسبة  
اقرار منه ان جميع ذلك ميراث لهم عن ابيه وان هذا القسم صار ميراثا لاجله ولو ان  
صلا اقران فلا ثبات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك ان الزيت  
او صير له بالثلث قبل بيئته واتوا السابق لا يخرج من دعوى الوصية. وكذلك لو ادعى  
وينا قبل الميت لا يرث الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت بوصف باها ميراث  
وان كان فيها دين او وصية. وكذلك ورثة اقران جميعا هذه المواضع ميراث  
بيننا عن ابينا ثم ادعى احدكم ان خلف هذه المواضع وصية من ابي لابني الصغير فلا  
وقام البيعة تقبل بينته. رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم مات الرجل  
فجاءت تدعي ميراثه كان لها الميراث. وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل  
ثم مات فطلب الرجل ميراثها وزعم انه تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي بصير  
رجل في القدر. ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا فانكر الرجل فذلك ثم  
ماتت وطالب ميراثها عنه لا يكون لها الميراث. وكذلك لو كذبت نفسها قبل موته  
وزعمت انه لم يطلقها. واذا يدعى من ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم

نصيبه الذي هو من عرابه من الدار وهو عاتق وأقر الخاضع منها ابن النكاح  
 بنصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندرى يا شريككم ولا ندفع اليك حصة الطل<sup>ب</sup>  
 منها ما حصل له في شهودا فشهدوا له بالشرع من الغائب لا تحتل بيته. ولحقوا بالدار  
 لاحق الغائب فيها قبلت بيته الذي. ثلثة أخوة ورفقاء وأعراسهم فامضى رجلان  
 أباهم فغيبها أياه فحلوا فكل واحد منهم عن الميراث صلفا الآخر ففقدوا الأبا<sup>ين</sup> من أبيهم  
 غيرك بعضهم الناكل قيمة حصصهم للدمع<sup>ة</sup> به حصة تقه من الدار على الذي كان<sup>ت</sup>  
 واحد وأقر أنه كان ودية في يدا أبيهم بعد حصته على الدمع ولا جفر شي لان الودية  
 لا تكون ضمنونة ولما دعي شيئا لأبيه وأقام البينة ان هذا الشيء لأبيه مات وتركه  
 ميراثا له وان أباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البينة ان أباه  
 تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي<sup>وقت</sup>  
 ابن ارا عبدك ان المرأة أقامت البينة على النكاح بعد ما أنشبت الابن مودة بيوم فان  
 القاضي يقضي لكل واحد منهما بقضية المرأة بالنكاح والصدقات والميراث وللابن بالميراث وكذا  
 لأخت امرأة أخرى بيته ان كان تزوجها بعد نكاح الأول بيوم يقضي بنكاحها ايض  
 مع نكاح الأول ويقضي لها ما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن ان فلانا  
 قتل أباه وأقام البينة وأبى القتل انه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقام<sup>ت</sup>  
 امرأة البينة انه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بيته المرأة هنا لان<sup>وقت</sup>  
 القتل يدخل في القضاء لان القتل يستحق حق على القاتل ما العصاص واما الدية  
 فاما قضي بقتله وبجوب الدية او العصاص في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح  
 بعد بخلاف الموت فان الميت لا يستحق شيئا بموته على احد فاذا ارى يدخل وقت  
 الموت في القضاء لعدم قلق الحكم به يبطل التاريخ. ألا يرى ان امرأة لثالث<sup>البينة</sup>

نفعها يوم الفخر بالكوفة وأقامت امرأة أخرى أنه تزوجها يوم الصوم من تلك السنة  
 ما ن فأنه لا يقبل بينه الأخرى لما قلنا. ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا  
 ينف مدع عن بنت سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجلبت امرأة معها ولد  
 مت البينة أن والد هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأنه ولد منها  
 ينزع أبوه هذا قال أبو حنيفة: حج أسخن في هذا أن اجيز بينه المرأة وثبت  
 الجولد ولا يبطل بينه إلا بن على القتل. ولو أقامت المرأة البينة على النكاح  
 يأت بولد فالبينة بينه الأب ونه البيراث دون المرأة ويقبل القاتل وإنما ذكر في النسب  
 منه وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن وهب. وكذا ادعى دار في يد رجل أن أباه اشتراها  
 ذي اليد بالف درهم ومات أبوه. فجد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعي  
 دعواه أن أباه مات وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله البينة أن يشهد وأنهم لا  
 رتافعه فإذا قام البينة على ذلك يفضي بينها دهم ويأمر المدعي أن يتقدم الشن  
 يقض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه  
 ات وتركها ميراثا له. ولو ادعى رجل دار في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما  
 أعه الدار وسلها الآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فتشها دهم  
 اطله. رجل ادعى دار في يد رجل وأقام البينة أنه اشتراها من ذي اليد بالف درهم  
 فقال ذي اليد لم باع ثم أقام ذو اليد بينه أن المدعي قد رد عليه الدار ذكره الشهادت  
 وقال أقبل بينه ذي اليد وأبطل المبيع وأكراه البيع لا يبطل بينته على الرسول  
 أن المدعي عليه قال في الحار لا بيع بيننا أو قال لم يحرم بيننا بيع لأن منعه أن يقول  
 لم يكن بيننا بيع لأن المدعي ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها خرعا على كمال النسخ لأنهم  
 العرف بخبره زاده حج إنما يقبل بينه المدعي عليه على الرضا الذي التوفيق

وان لم يذكر محمد دج ذلك . وجعل باع من صلبه جاريت ثم غاب المشتري قبل القبض  
ولا يدري اين هو فاقام البائع بينة على ذلك فان القاضي سيمع بينته ويبيع <sup>الجاريت</sup>  
على المشتري بطريق الحفظ والنظر له . وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل <sup>لاحتقال</sup>  
ان البائع استوفى الثمن او ابراء المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل اسكن <sup>الفضل</sup>  
للغائب وان كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان <sup>الغائب</sup>  
فان كان يعرف اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية . رجل ادعى شراء ثوب من رجل  
فانكر المدعى عليه البيع ثم بان بائع فلك ادعى البيع واقام البينة لا تقبل بينته لان البائع لما  
انكر البيع اولاً ثم ادعاه بعد ذلك وانكر المشتري انفسخ البيع بمجودهما فلا تقبل بينة <sup>البائع</sup>  
بعد ذلك

### فصل في دعوى النكاح

امراة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام <sup>البينة</sup>  
بنت سبه بخلاف النسخ لان النكاح لا يبطل بمجودهما . رجل ادعى على امرأة انه تزوجها  
بالف فانكرت فاقام البينة على انه تزوجها بالف درهم تقبل ريفضيه بالنكاح بالفين  
وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد فبنت بينته ولو كان هذا في البيع لا <sup>تقبل</sup>  
امراة مع رجل في منزله بطأها ولها مائة اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف <sup>رج</sup>  
اذا اوفيت ان هذا الولد ولد لها منه هي امرأتها وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها  
وان كانت معه على هذا الحالة مدركة زوجها ابوها فمات الزوج فجاءت تدعي الميراث  
ان قالت كنت امرأت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لكن امرأت  
ابي بالنكاح ولكن بلغيه النكاح فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع ولا بد <sup>ولا بد</sup>  
تتم الامراة على وارث بمجولها كانت امرأة فلان وله يشهدوا له ملكت وحيها

٢٢١  
 والزات محمد بن علي جانت سجادة كما ذكر في التتج. امرأة معها ملك ضاكت  
 بجل هذا الولد منك وقد تزوجني وقال الرجل لا تزوجك وهذا الولد من زنا نبت  
 بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر. رجل قال لا امرأة زدت  
 أبوك وانت صغيرة وقالت بل زوجتك وأنا كبيرة للموضع كان القول قولها والبينة  
 بينه الزوج. رجل أقام البيعة على امرأة أنه تزوجها وأقامت اختها عليه بيعة  
 أنه تزوجها قال أبو حنيفة روح تقبل بيعة الرجل لا تقبل بيعة المرأة لأنها أقامت  
 على كاح بضد ولو وقت بيعة المرأة ولو وقت بيعة الرجل جازت دعوى الرجل وثبت  
 نكاح المرأة الذي يدعي الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر. وبسبب هذا  
 أن يتهدأ بالنكاح إذا رأيا ما يسكنان في منزلهما واحد ويبسط كل واحد منهما على صاحبه  
 كما يكون بين الزوجين وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالنساع وكما جازت الشهادة  
 على النكاح بالنساع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخراساني روح يجوز الشهادة  
 على النكاح بحكم النكاح بالنساع. سهلان ادعيا نكاح امرأة فأقام كل واحد منهما  
 البيعة أنها امرأة. فان كانت في بيت لهما فهو أولاهما في يد من خرج بحكم اليد  
 كما لو ادعيا شراء عين من رجل فأقام كل واحد منهما البيعة أنه اشتراها من فلان بكل  
 وكان البيع في يد أحدهما كان هو أوله وكذلك لو شهدا لشهود لحد مدعي النكاح لمزول  
 كان هو أوله وقد ذكرنا أنه يحمل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالنساع  
 فان كانت المرأة في بيت لهما أو شهدا لشهود لحد مدعي النكاح فأقام كل واحد منهما  
 البيعة أنه تزوجها قبله كان هو أوله كما في دعوى الشراء يترجح بيعة ذواليد لا الكافأقام الآخر  
 على صبي شراؤه. وإن ادعيا النكاح فأقام كل واحد منهما البيعة طرعا وقارعا يجزئهما  
 فان كانت في بيت لهما يترجح بيعة ذى اليد. إن أرخا لحدها وللآخر يدضا

اولى كافيهما الشراء اذا بلغ احدهما ولم يؤرخ الاخر فيخضع لصاحب الترخيص فان ابرأ وتزوج  
 احدهما سبق فالسابق اولى على كل حال ولو لم يؤرخا وعدلت البيعة <sup>اشت</sup> احدهما فهو اولى  
 وان عدلت البيعتان جميعا لا يفضي لواحد منهما كما لو لم يقيم البيعة. وان اقام البيعة  
 ولم يؤرخا وليست هي في حد احدهما فاضاها القاضية فاقرت لاحدهما ان تزوجها قبل الآخر  
 ان تزوجها فهو الآخر في المقرة لانهما لما اقاما البيعة ولو لم يكن لاحدهما تاريخ ولا يد  
 بطلت بيعة مما كان التماز فافازت لاحدهما ثبت نكاح المقر له بتصادقها وكذا  
 لو اقاما البيعة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت مع اقرارها وبقيت لها  
 بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البيعة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما  
 انه دخل بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل  
 من المسمى ومن هو المال. ولو اتفهما ادعيانها امرأة فاقرت لاحدهما ثم اقاما البيعة  
 على النكاح ذكر المصير الشهيد حسام الدين رح في الفتاوى الصغرى انه لا يفضي  
 لاحدهما كما لو لم يقر ولا يصير المنزل بنفسه الاقرار صاحب يد واحال المحامي المضاف  
 واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فنجدها قامت المرأة البيعة بفضيها ولا يفسد النكاح  
 بمجوده ولو ان اختين ابعثت كل واحدة منهما على رجل واحدة تزوجها وهو بمحمد <sup>مت</sup> فافا  
 احدهما البيعة على اقراره انه تزوجها بالف درهم وأنه دخل بها واقامت الاخرى البيعة  
 على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضية بقر بفضي  
 لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استجسانا. ولو ان اقامت  
 احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم يقيم الاخرى البيعة على اقراره بالدخول  
 بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكر <sup>ها</sup> الاقرار القاضية بفضي للمدعيول بما جصة نكاح  
 وبالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقيم كل واحد منهما <sup>بيعة</sup>

ولا تزني بالمدعيها ولا بالدخول أصلاً فرق بينه وبينهما وبقي نصف المالمين لهما  
 بينهما المدعية الذي لم يزوج للمدعي ولم يزوج المدعي بوجع الدعاين. وفي المتن ادعى يد  
 نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفي امرأة زيد وان سالها القاضي بعد ما  
 ادعى النكاح من زوجك منها فقالت تزوجت زيد بعد عمر وفي لعمري امرأة ادعت  
 على رجل نكاحاً فانكر الرجل قال ابو يوسف ربح يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كان الرجل  
 في طاعة بائن مقال بعضهم يحلف على النكاح فتنحلف وليس للمرأة بينة يقولون لا  
 فرق بينكما وفي الاستحلاف على النكاح اخذ الشافعي ربح نقول ابو يوسف ومحمد ربح  
 وعليه الفتوى. وعن نصير ربح في رجل ادعى نكاح امرأة فاقترت لاحدهما قال للبلد  
 ان يحلفها للأخر ما لم يحلف الذي اقترت له المرأة على دعوى الآخر فان حلف المنزلة  
 ربح وان نكل من اليمين ربح بينهما ثم يحلف للمرأة للأخر فان حلف برئت وان نكلت من اليمين  
 حصر في عدة له. امرأة طلقتها زوجها ثلثاً فجاءت لا الاطع بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت  
 ان نكحها الثاني لم يكن فعل بها قال ابو القاسم ربح ان كانت المرأة عالة بشرائطها الاول  
 فقالت عند النكاح ثلثت لك متزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة  
 لا تعلم بشرائطها الحل قبل قولها الا اذا كانت اقترت ان الثاني قد فعل بها وانما القتل شيطاً  
 عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزوج آخر قالت تزوجت  
 ولم يدخل في كان القول قولها. امرأة طلقتها زوجها ثلثاً فجاءت بعد مدة فاقترت انها  
 تزوجت فلان فجاسها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر البا لم يزوج ان القول قولها ويجوز للاول  
 نكاحها. ولما تزوج الزوج الثاني جماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا يحمل للاول ولا  
 الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئ ذلك الزوج الثاني وقالت قد وطئني فوق بينهما وعليه  
 نصف الصداق. ولما قال الزوج الثاني تزوجتك قبل ان تصا عدك من الزوج الاول قال



فذكرت اسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان كان  
اولا اسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عندك كان القول قولها ويفرق بينهما لا  
المهر رجل شفع لمرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل طلاق وقد طلقك وانقضت عليك  
فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفريق بينهما فان حضرا الغائب بعد ذلك ولكن الطلاق فرق  
وهي لا عد ولنا في القلب الكاچ والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعاً  
عليها فاعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر ان صدقته المرأة  
ما قال كانت امرأة الآخر انكرت ما اقر به الاول من الكاچ والطلاق ففى امرأة الآخر  
اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت محرمية او امة فأنكر الزوج  
ذلك كان القول قول الزوج اجماعاً وان اقر الزوج بشيء من ذلك وكذبته المرأة يكون  
طلاقاً حكماً وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا كان للمرأة زوج معروف  
طلّقها من زوجت بأخر وقالت تزوجت وانا في العدة امكن بين طلاق الاول والثاني كاچ  
اقل من شهرين كان القول قول المرأة وامكان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابي حنيفة  
وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين ثم قالت لم تزوج  
غيره كان القول قولها وليس هذا كالعدة وذكر في المنتقى رجل شهد على رجل انه  
هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته فاجاز القاضيه شهادته عليها ثم ادعى الشاهد  
انها امرأته وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك وكذا لو شهد على  
اقرار المرأة انها امرأة هذا الرجل فاجاز للقاضيه عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى  
الشاهد انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها واقام البينة قال لم يقبل منه ولا  
القاضيه فضله ويدعى على الشاهد ولو كان يداً شهد انها امرأته ثم ادعى الزوج  
يقبل ذلك منه رجل شفع لمرأة ثم ادعى انها من عملها لا يقبل منه و

حتى يشهد والله اشترها من فلان وهو يملكها بعد التزويج . وكذا الخاسوم بلا شيء يزوج  
 ثم يبيعها الله اشترها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا والمعاشر لها  
 من فلان بعد المسامحة وهي له وافر الذي في يده الدار من وكيل البائع . يجعل شترى  
 خاصة من قبله فلما رقت نقابها قال المشتري هذا خادمي ولم يعرفها لا يقبل  
 قوله ولا يقبل بيته . امرأة طاب عنها اندجها فبقي لها ففعلت ما يفعل أهل العصبية  
 واعتدت وقزوجت بزوجه ثم جاء رجل . قال رأيت زوجك جالسا في بلادك قالوا <sup>من</sup>  
 الذي اخبرها بالموت او لم يكن لها الا <sup>من</sup> من الزوج الثاني لان خبر الواحد المعدل  
 مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة بالموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي  
 غير الموت لا يجزى له ان يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف  
 يكون بمشهد من الجماعة غالبا فلا يكفي خبر الواحد . اما الموت لا يكون بمشهد من  
 الجماعة غالبا اذا رقت اختان عذر رجل واقامت كل واحدة منهما البينة الله <sup>جها</sup> تده  
 او لا كان ذلك الى الزوج اذ صدق واحدة منهما انها الاولى كانت امرأته وتبطل منه  
 الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما  
 او قال من وجهها جميعا ولا ادري الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما  
 وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما اذا قال تزوجتهما ولا ادري  
 الاولى منهما ولما اذا قال لم اتزوج منهما ينبغي ان لا يجزى ولا يصح ان هذا الجواب  
 الفصلين سوله وهو كما لو اقامت البينة بعد موت الزوج فانه ينفق كل واحدة منهما بالمهر <sup>والثالث</sup>

فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض

منه المسائل اعتمدت لفائدة فائدة

جعل خلافا لما روي في بعض النسخ فانما هي في الأصل قد جازت . وانت بلطع كان القول قوله

الا انه الفاضل لا يفرق بينهما بل يسأله هل الجاهل عليك امر لان قال لا يقول له الفاضل هل  
 اجبت بعد البلوغ ان قال لا يقول له الفاضل هل مجز الان ان قال لا يفرق بينهما امر<sup>١</sup>  
 وجهت مهرها من النزع عقلت انما سدها ثم قلت بعد ذلك لم تكن سدها وكذبت  
 نهامت قالوا ان كان قد هافت المدر كات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدر كما  
 لا يصدق انها لم تكن سدها وان لم يكن كذلك كان القول قولها وجب ائبنته بالفاضة  
 فجاءت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت زوجتي والذى بامرئ كان لها  
 الميراث لئن قالت لئن امرأته بالزوج لكن حين بلغني انه زوجني منه اجبت ان تأخذ  
 البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها  
 لانها اذرت ان نكاح الاب انقضد موقعه فلا يقبل قولها في التقييد الابينة تسجل  
 زوج ابنته بالبالعة فبلغها الخبر ثم اخصما الى الفاضل فادعى الزوج انها سكنت حين  
 علمت فقال لابل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت  
 علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لابل سكنت كان القول قول الزوج وهو  
 مطعون ذكره الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت  
 الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قاله علمت بالشراء يوم كذا فطلب لا يقبل  
 قوله صغيره زوجها غير الاب والجد ما خصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقلت اخذت  
 الفرقة حين بلغت وكذا زوجها الزوج لا يقبل قولها الابينة وان اختلفا في الحال فقال  
 بلغت الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لابل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول  
 قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا صريح او كالة نفي التكين  
 وغير ذلك ادعت امرأة مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث  
 مفرقا بالنكاح يقول له الفاضل ان كان مهرها كذا يذكر مهر اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث

لا يقول له القاضي كان كذا يدرك مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال  
لا يقول له القاضي كان كذا لان ياتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك  
ان قال المهرت لا الزمه القاضي مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة. ونظيره  
اذا اقر رجل لرجل بمال غير مقدّر من المهر ثم قال القاضي يفعل هكذا الى ان يأتي  
القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويجلفه على الزيادة بدعوى المدعي <sup>هنا</sup>  
اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بأمر مائه بالسؤال <sup>يعلم</sup> عن  
اوبكلمها اقامة البينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت بعدها  
دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى ابيك وانت صغيرة  
فبعد ذلك قال لا يجوز اقرار الاب عليها ولها ان تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع <sup>الزوج</sup>  
على الاب. ابن ادعى مهر امه فتركه والد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ان كلفه القاضي اقام البينة على ما ادعى جاز وان عجز عنه اقامة البينة بقبضه <sup>المثل</sup> له  
قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد رج وأما على قول لا يجزئ رج لا يقضي مهر المثل بعد  
موت الزوجين. مطلقة طالبت نفقة ولد هامن الزوج المطلق فقال المطلق  
تزوجت بن زوج آخر ولم يبق لك حق الحضنة وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج  
او قالت تزوجت <sup>بغير</sup> وطلقتني كان القول قولها اما اذا تكررت الزوج فظاهر وكذلك  
اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالنكاح المجهول فلم يصح اقرارها وان قالت  
تزوجت فلانا وطلقت لا يقبل قولها ويكون للاب ان يأخذ منها المهر <sup>قها</sup> لان  
المهر في الطلاق صغير كما وث به ام امة نطق بنفقة <sup>الاب</sup> لا بفعل الابنا الحق به فان امة  
به ملكه فكما هربت بنحوه قالت المجدة لابل ما انت امة قالوا بتركه المهر <sup>المجدة</sup> بقا  
لللاب طلب امرأته لان الامه اذا لم يرزح كان <sup>الاب</sup> بمنزلة المفقودة فان حضرت <sup>امراة</sup>



شهيد ثلثة نفر على اقرار المحك شهد اقدم انما حين ولدت الاكبر اقرار الولد انه ابنه و  
 شهد الثاني انهم لم يولدوا الثاني اقرار الولد انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بما لثالث  
 والمعه بمحمد جميع ذلك قال محمد رج الولد الاكبر عبدا ببيع لانه لم يشهد على اقرار الولد  
 بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد ام الولد لان الاول مع الثاني  
 شهدا على اقراره انهما ولد له وان لم يجتمعا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية فلا  
 يثبت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية  
 ام ولد له بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا له ولدا فيثبت نسبه منه الا ان ينفقه  
 وذكره المشتري رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فاقامت الامة  
 شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولدا منها قال هو ابنه والوسط والاخر  
 بمنزلة امهم فان بين الشهود فقالوا ثبت هذا اقرار هذا الولد الاكبر انه ولد له قبل  
 ان تله هذين فان الوسط والاخر ابنا لغيره فقال نرفع في الاول ايضا هما ابناؤه وقال محمد رج  
 اذ لجأت بولد بعد اقرار الولد بالولد الاكبر لستة اشهر فصاعدا لزمه الولد وان  
 به لا قل من ستة اشهر لا يلزمه لانها انما صارت فرائثه منذ يوم اقر بالولد الاول  
 فلا يلزم ما كان من الحمل قبل ذلك وعن ابي يوسف رج في الامالة رجل له امة لها ثلثة  
 اولاد في بطون مختلفة فقال احد هو لأم ولدى ومات قال ابو يوسف رج يثبت كل ولد  
 الاخر ويتحقق الام فاما الولد الاول والوسط يثبتون كل واحد منهما ثلثة كان قال  
 احدكم حريفا الاخر حريفا الاموال كلها يثبت كله . واما الاخران كل واحد منهما يثبت في  
 عدن حالين فيثبت ثلثة وعن ابي يوسف رج في رواية اخرى يثبت من الاول والوسط  
 من كل واحد منهما نصفه . رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فانزل فاشفع الجارية  
 ملوه في فروع فاستدخلته فوجها منفلت عن ابنته رج في الولد ولدا وبغير الجارية ام ولد

وذكر في الأصل امه ولدت في ملك رجل ثلثه اولاد في بطون مختلفة فالتحق  
 الولد احدثهم قال ان ادعى الاصغر بنيت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخر بن عند  
 الملك وان ادعى الاكبر بنيت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر بمنزلة الام ليس له ان  
 يثبت نسبهما منه فعند نادعوى الاكبر يكون نفيا للآخرين ولان الاقرار  
 بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الاخرين  
 بمثابة النفي وولد ام الولد يعني من غير لعان وقال زفر رحمه الله دعوى الاكبر يكون  
 دعوى لكل رجل باع ام ولد والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد نادعاه المشتري  
 فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقله فان نقاه البائع يثبت نسبه  
 من المشتري استحصانا ولا يكون حوالا ان المشتري اذا كان يعلم انها ام ولدا لا يكون  
 مفرودا وله لم يعلم المشتري انها ام ولد كان الجواب كذلك الا ان ههنا اذا نقاه  
 البائنه وادعى المشتري كان حوالا ان المشتري اذا لم يعلم يكون مفرودا وولد الغريب  
 رجل اشترى حائنه فظهر بها جمل بعد ايام فحاصم البائع في ذلك فقال له البائع  
 اسكنها فان ثبت الحمل فهو مخفي وامر البائع غلامه او وكيله ليرد الثمن على المشتري  
 ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاستطقت سقطا استبان خلقه  
 لافل من مائه وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان اسقط يكون من البائع  
 دونه ونفي الجارية ام ولد لا يبرئ الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقطا استبان  
 خلقه ظهر انها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لافل من مائه  
 وعشرين يوما فيثبت نسب من البائع رجل قال ان كان في بطن حائني غلام مخفي  
 وان كانت جارية تلبس مئة فولدت ولدا لافل من ستة اشهر ذكر عصام ورجل اشترى  
 نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسان لا يعلم ان يفتن الحامل امرأة الحرة اذا جاء

بولد فتفاء لا عن الفاضل بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان تفاء في مدة فمير به بعد الولادة  
 ينقطع نسب الولد وان تفاء في مدة بعيد لا ينقطع. وأبو يوسف ومحمد ربح هذا المال <sup>الميراث</sup>  
 بأربعين وقال جده الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقيله ينقطع وأبو حنيفة ربح في  
 ذلك الميراث الفاضل ولم يقدح ذلك رجل عني بولد النكحة فسكت ثم تفاء بعد ذلك  
 لا يصح نفيه. وكذلك في ولد المولود فالسكوت عند التهنئة فيها يكون قبولاً للولد في  
 ولد الجارية لا يكون قبولاً. رجل في يديه مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له وسئل تلك المرأة  
 ثم اقترعوا لرجل ان اخ تلك المرأة فقال لغيره ان اخاها وليست انت فربح لها قال أبو يوسف  
 يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للرجل المقتله الا ان يقيم الاخ البينة ان اخ  
 تلك المرأة وقال في فروع المال كله للاخ الا ان يقيم الزوج البينة على انه زوجها وهذه ثلاث  
 مسائل واحدة مما هذه. والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من لي وهو فلان  
 ثم اقترع ذلك باخ لا ينام فقال المقتله انا ابن فلان الميت وانت ليست بابن له قال أبو يوسف  
 المال بينهما نصفان وقال في فروع المال كله للمقتله. والثالثة امرأة اقترع انها ورثت  
 هذا المال من زوجها فلان ثم اقترع باخ من زوجها فقال الاخ انا اخ وليست انت باخ له  
 قال أبو يوسف ربح المرأة الربع والباقي للاخ فقال في فروع المال كله للاخ الا اذا قامت <sup>المراة</sup>  
 البينة على النكاح. رجل ادعى على ميت دينا بحضرة وارثه وهو يقر انه للميت في يد الوارث <sup>مال</sup>  
 فانه يسمع دعواه. ولو اقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له ان <sup>يخلف</sup>  
 الوارث على العلم بالدين كذا ذكر المحققان ربح. وكذا لو كان المديون مات وله ترك لا  
 في يد وارثه فان الوارث يكون خصماً للميت والدين ويقبل بينته ويقضي بدينه حتى  
 يظهر للميت مال اخذ صاحب الدين. ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز  
 رجل مات وترك اخوين فافترقا فاحدهما باخ ثالث وانكر الآخر قال علماء فارجح ما اخذ للثالث



من الف نصف ما في يد . وقال ابن ابي ليلى ربح يأخذ ثلث ما في يد رجل مات وترك المال  
 فادعى رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم ادعى  
 رجل آخر ادعى على الميت الف درهم وانكر ودفعة الميت وصدة القضي له بالالف فان التفت  
 يأخذ من القضي له نصف ما في يد . ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض  
 وانكر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى <sup>ذلك</sup>  
 الدين . ولو ادعى رجل اجنبياً على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب <sup>البعض</sup>  
 ذكر في الكتاب انه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقران الدين  
 مقدم على الميراث وقال الفقيه ابو الليث ربح عندي يأخذ من المصدق ما يحصيه  
 من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن ابي ليلى ربح وقال هذا عدل واحسن  
 رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا يبيها على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع  
 وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضي لكل  
 واحد منهما انحصار ما في ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض . <sup>رجله تسعة</sup>  
 اولاد اقرضه صحته مجاز اقرا ان الخمسة من اولاده فلان وفلان وفلان وذكرهما  
 عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على اقراره بذلك  
 وقالوا لا نعرف الاولاد الذين اقرضهم لانهم ما كانوا حاضرين وقت الاقرار قالوا ان  
 اقر سائر الورثة باسماي هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان انكر واقام المدعى  
 البينة على انهم يسمون بالاسماي التي ذكرها الشهود يقضي لهم بذلك اذ لم يكن  
 في سائر الورثة مثلهم في الاسماي رجل مات وترك ما لا فادعى بعض الورثة عينا  
 من اعيان التركة ان المورث وهب منه في صحته وقضه ببقية الورثة قالوا <sup>كان</sup>  
 ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض وان قالوا البينة <sup>بينة</sup>

من يدعي الهبة في الصحة كما ذكر في الجامع الصغير. وذكر النسيف في الفتاوى امرأة  
 ماتت واختف الزوج وورثتها في حررها الذي كان عليه فادعى الزوج بينهما وحب  
 منه في عصمتها ودعا الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج  
 لأنه مكرس صحتان ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون  
 القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية  
 لانهم نصا وقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قوله  
 من ينكر السقوط ولان الهبة عادية والاصل في الحوادث ان مجال الاثر الإثبات

### فصل في الخصومة بين الزوجين في القزل

اذ اغترلت المرأة قطن زوجها فهو على وجه امان اذن لها بالقرل فزلت او نهها  
 عن القرل فزلت. او لم ياذن لها ولم ينهاه فزلت. ولم يقل الزوج شيئا لها. او لم  
 ينهاها. فان غرلت باذنه فهو على وجه امان قال لها اغزليه. او قال لها اغز  
 لنفسك. او قال اغزليه ليكون الثوب لي. او قال اغزليه ولم يذكر شيئا فقال له  
 الاول يكون القرل للزوج لانها غرلت فطنه باذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها  
 على الزوج لانها تبرعت بالقرل. وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها اجرا معلوما  
 جان فيكون لها الاجر المسمى. وان سمي اجرا مجهولا كان القرل للزوج ولها اجر مثلها  
 كما في سائر الاجارات الفاسدة. وان اختلفا فقالت المرأة غرلت باجر قال الزوج  
 بغير اجر كان القول قول الزوج مع اليمين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون  
 للزوج. هذا اذا قال لها اغزليه لي. وان قال اغزليه لنفسك فزلت كان القرل  
 ويكون ذلك حجة للعطش منها. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه  
 فقالت لا بل قلت لغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لان الاذن يستفاد

منه والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تنزل فطن الزوج لاجل الزوج من  
قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجازة لا يغزيت  
للزوج بعض الغزل فيكون يتميز فغير الطمان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب اصل  
وهو الفطن وهو كما لو دفع غزلا لاطنك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لهما  
الغزل. وان قال لها الغزليه ولم يذكر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله  
لا يهتد به منها التبرع وانكر الاجارة وجبه الفطن. هذا اذا غزلت باذن الزوج  
فانها ما عن الغزل فغزلت بعد النوى كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنة كمن  
نصب خطه فطنها عند ايجيفته يحسب يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن  
للخطه وان لم ياذن لها ولم يهتد به عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع الفطن  
كان الغزل لها وعليها مثل الفطن لان الظاهر انه اشترى الفطن للجماعة لا للغزل  
فغير غاصبه كما لو غزلت بعد النوى. وان كان الزوج جاء بالفطن الى بيت لاجل البيت  
كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا يجوز لها الا انها استطوعت كما لو خبزت من دقيق الزوج  
او طبخت القمح لاذن الزوج. وعن ابي يوسف ربح في المنتقى ولا يشترى فطنا وامر  
امرأة ان تغزل فغزلت كان الغزل لها ولا ينفق عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته  
فاكلت ودوى هشام ربح في النواذر اذا غزل فطن الغريم اختلعا وقال صاحب الفطن  
غزلت باذن الزوج والغزل له وقال الاخر غزلت بغير اذنه والغزل له كان القول قوله  
الفطن لان الاصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يبيد بهذا الظاهر ان  
فطن غريمه فلا يقبل قوله. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح رجل  
اشترى فطنا وجوز قال تغزلي امرأتك ما هدوت اليك المرأة اختها فطنا فغزلت المرأة  
ونسجه ببعضها كبا ما ساعته المرأة لمن يكون الغزل والمكر باس قال انكا

هي التي دفعت القزل الى الحائك بغير امر الزوج فان الكرياس لو وثق المرأة ولتزوج  
 في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي دفع  
 القزل الى الحائك بغير امر المرأة فان الكرياس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل  
 ذلك الذي غزله من قطنها فان دفعا جميعا الى الحائك او دفع لدهما بامر صاحبه  
 كان الكرياس بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما صاحبه . رجل من بني  
 ارض خرج اجرها فقال رب الارض اجرها بامرى والجرى وقال الامر غصبتهما منك ولقرا  
 فالاجر لكان القول لرب الارض لان الغلط في يد منفعه الارض والاصل ان بدل ملك الاشياء  
 يكون له . ولو كان الاجرى في الارض اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها  
 ثم ياجر وقال ذي اليد غصبتهما منك وبنت ثم اجرت فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية  
 وعلى الارض وهي غير مبنية . فما اصاب البناء يكون للأجر وما اصاب الارض يكون لصاحب  
 الارض لان الاصل ان البناء يكون للباقي فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض  
 غصبتهما يعني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كان بينه القاضي كذا ذكره في المتن ولو قال  
 الامر غصبت منك الف ورجعت فيها عشرة الاف وقال المقر له لابل امرتك بركن القول قول المقر  
 ولو قال المقر له لابل غصبتني الف وعشرة الاف كان القول قوله المقر ولو قال غصبت منك ثوبا  
 وخطته بغير امرك فبصا وقال المقر له غصبتني القميص قال بدل امرتك بغير خطته كان القول للمقر

#### باب دعوى الحائط والطريق

حائطين راجعين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار هذه السطحة على وجه المكان  
 لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الحائط  
 غنما وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه مرادى او بوارى فهو لصاحب  
 الجذوع . وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر شجرة اصعاط فالحائط المتنازع فيه

وهو الاصل صاحب الجذب ودع والسترة لصاحب السترة بمنزلة منقل كوي على  
 حوله لا يؤمر صاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت على الحائط استحقاق  
 الحائط بالبينه فيؤمر صاحب السترة برفعها وان كان لاحدها على الحائط المتنازع  
 فيه جذب ودع وللآخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذب ودع  
 اوله والرد بهذا الاتصال بمداخله بعض اوصاف اللبن هذا في بعض ذلك من لبن جانبي <sup>لبن</sup> الجانبي  
 المتنازع فيه لا من الجانبين. وذكر الطحاوي ان صاحب هذا الاتصال اوله بالحائط  
 المتنازع فيه وبه اخذ بعض المشايخ رج. وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع  
 فيه جذب ودع وللآخر اتصال ترتيب. هذا الحائط فصاحب اتصال لترتيب اوله بالحائط  
 المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذب ودع برفع الجذب ودع كما قلنا في السترة. واختلفوا في  
 تفسير اتصال الترتيب قال الكرخي رج تفسيره مدخله اوصاف اللبن من جانبي الحائط المتنازع  
 فيه بمداخله لاحدهما والحائطان متصلان بمداخله بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى  
 يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ بعض المشايخ رج  
 وعن ابي يوسف رج تفسير اتصال الترتيب الذي به ترجح صاحب اتصال على صاحب  
 الجذب ودع اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخله اوصاف اللبن بمداخلتين  
 لاحدهما فاما اتصال الحائطين بمداخل اخرى بمقابلة الحائط المتنازع فيه فيعتبر وعليه اكثر  
 المشايخ رج منهم شمس الائمة السرخسيه رج فهو اوله من صاحب الجذب ودع ولا يؤمر  
 صاحب الجذب ودع برفع الجذب ودع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه  
 بنوع ظاهر فلا يفسد به برفع الجذب ودع على صاحب الجذب ودع وبخلاف ما لو تنازعا  
 في دابة ولا دابة عليها حمل وللآخر عليها محلاة فان قلنا يؤمر صاحب المحلاة برفعها لا  
 وضع المحلاة على دابة الفير حادث لا يتصور ان يكون مستقفا في الاصل اما وضع الجذب ودع

على الحافظ الغير قد يكون مستحقاً في الأصل بان كان مشهوراً في الأصل الضعيف وان كان  
 لا يجرى عليها على الحافظ المتنازع فيه سنة وانصال الاعتراف بالذبح وللآخر عليه مراد  
 ابو باري والاشيئ فهو صاحب السترة والاتصال من غير مدخله اضاف اللين <sup>جاء</sup>  
 فلا يمتنع وان كان لاحد المدعين على الحافظ المتنازع فيه ان يجز من لبن او اجر فهو  
 بمنزلة السترة وان كان لاحدهما عليه مراد ابو باري ولا يمتنع للآخر فهو بينهما ولا <sup>يحتسب</sup>  
 الهراذيم والباري وان كان وجه الحافظ المتنازع فيه لا احد المدعين او كان لا احد <sup>عليه</sup>  
 عليه طاقات كان الحافظ المتنازع فيه بين المدعين في قول البجيفة مع ولا يمتنع بذلك  
 احدهما وفي قول صاحبه مع يمتنع بالحافظ ان كان وجه الحافظ والطاقت اليه  
 وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه مراد ابو باري ولا يمتنع للآخر فهو  
 لصاحب الجذع وان كان لكل واحد منهما عليه جذع الا ان جذوع احدهما  
 اكثر من جذوع الآخر <sup>بشيء</sup> لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث لاختلاف  
 الروايات فيه وذكر في المتن عن ابي يوسف رج اذا كان لاحدهما على الحافظ المتنازع  
 فيه اجزاء وللآخر عليه اكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لاحدهما  
 عليه ثلاثة وللآخر عليه عشرون فالحافظ لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع  
 جذوعه واما اجله بينهما نصفين اذا تقاربت او كان لصاحب الاقل اكثر من  
 نصف جذوع الآخر فموجب بينهما <sup>وذكر الحكم</sup> الشهود مع في المختصر اذا كان لاحدهما  
 عليه عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا هو  
 ما ذكر في المتن عن ابي يوسف رج لان عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب  
 الكثير وذكر في صحيح الأصل لو كان لاحدهما عليه عشر اجزاء وللآخر عليه خمسة اجزاء  
 لكل واحد منهما ما في هذا قالوا الرد بذلك ان الحافظ المتنازع فيه يكون بينهما <sup>ثلاثة</sup>

خشبات وللآخر ثلث فسادا يغير بينهما نصفان اعتبارا لا دلي الجمع باقصاء  
 واليه اشارة صلح الاصل. ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلث و  
 الآخر عليه ثلثة جذع او اكثر ذكر في الموازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث  
 ولصاحب سادس الثلث موضع جذعه قال وهذا استحيان وهو قول الجعفة  
 وابي يوسف رج الخوا قال ابو يوسف رج القياس ان يكون الحائط بينهما  
 نصفين وبما كان ابو حنيفة رج يقول ولا ثم يرجع الا الاستحيان وذكر في <sup>الكتاب</sup> ~~المختار~~ <sup>الاستحيان</sup>  
 رج في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة  
 فكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وإنما استحسن  
 هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار  
 ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الاثر هو  
 برج الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به برفع  
 الخشبة على صاحبها. ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحقاق باعتبار وضع  
 الخشبة فيبقى لكل واحد منهما بملك ما تحت خشبته لوجود الضرف منه في ذلك  
 الموضع. وقال شمس الامنة السرخسي رج لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات  
 انه لا يما يغير به. من اصحابنا رج من قال يغير به بالملك بينهما على احد عشر  
 عشرة اسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة تحكم ما بين الخشبات  
 حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو ائتم الحائط بثمان ارصد على هذا. قال

ربح واكثرهم على ان يقضيه به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبية الواحدة  
 فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبية الواحدة عند اكثرهم . وقال  
 بعضهم الحائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبات ولصاحب الخشبة والخشبين  
 حق وضع الخشبة في ذلك الموضع . قال ربح والصحيح ان ذلك الموضع يكون  
 ملكا لصاحب الخشبة كما ذكر في الدعوى . ولو كان الحائط بين داري رجلين  
 كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضيه بينهما نصفين مع  
 المختار . فان كان جذوع احدهما اكثر فلاخر ان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل  
 جذوع صاحبه . قال ولو كانا راضين وهذا اذا كان الحائط بمقتضى الزيادة فان كان لا  
 الزيادة ليس له ان يزيد . دار في يد قوم في يد كل واحد منهما ناحية بعينها وفي  
 الدار ربح معقوب . وان سفل الدار في يد احدهم وعلى ظهر الدار طرية للآخر  
 الا مثله فانه يقضيه بالدراج لصاحب السفل ولصاحب العلو طريقه على الدراج على  
 ولو كان على راس الدراج روشن هو على مثل صاحب السفل وهو طريقه ايضا  
 العلو اخصموا في روشن فالروشن كله لصاحب السفل لان روشن بمنزلة  
 سقف السفل لكن لصاحب العلو عليه المربع على حاله كما في المسائل المتقدمة . سفل  
 بيت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهدم السفل وسقط كان جذوعه وبجاريه  
 وهرابيه لصاحب السفل لان ذلك من سقف السفل والظاهر ان كل من يبني  
 بيتا يجعله مستقفا ويكون لصاحب العلوان يسكن على ظهر دار في يد رجل علوها  
 في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار  
 مع الساحة يكون لصاحب السفل والعلو وطريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفل  
 في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسرها <sup>الضو</sup>



وأما العداية فاما العلو وحل يقر في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وإن أقام  
 البينة يقضي لكل واحد منهما بما في يده الآخر جميعا الخارج على ذي اليد فما في يده في اليد  
 خص من دارين قطعه للدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعي الخص  
 قالوا حنفية رج يقضي بالخص بينهما نصفين وقال صاحباه رج يقضي به لمن اليد العرط  
 هو كما قلنا في الحائط بين دارين كل واحد منهما يدعيه ووجبا لحائط أو الطاقان  
 للدارين أحدهما سائط سفله لرجل وعلوه لأخر فأراد صاحب السفلى ان يهدم السفلى لم يكن  
 ذلك عندهم وإن أراد صاحب السفلى ان يفتح فيه بابا أو كوة أو يدخل فيه جدارا  
 لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفلى ذلك في قول الجعفي رج إلا ان يرضى به  
 صاحب العلو وقال أبو يوسف ومحمد رج له ان يفعل ذلك إذا كان لا يضر لصاحب  
 العلو فأمّا كان شيء من ذلك يضر لم يكن له ان يفعل وكذلك ليس له ان يحفر في سفله بئرا  
 وكذلك لو أراد صاحب العلوان يحد على علوه بناء أو يضع عليه جذوعا أو يشرع فيه  
 كنيفا لم يكن له ذلك في قول الجعفي رج إذا يضر السفلى ولم يضر وعندهما ان أضرب السفلى  
 يمنع منه وان لم يضر لا يمنع رقيقته لا سفلى لها فيها دور خمسة فرورهم في الرقيقة  
 فرفع أحدهم سفنها وأدعى ان السقف له وأدعى كل واحد منهما أنه له فأمّا كان طريق  
 السقف إلى ملك أحدهم أو مشغول بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله  
 مع يمينه وإن لم يكن طريق السقف إلى ملك أحدهم لا كان مشغولا بمتاعه فهو  
 جميعا لكل واحد منهما ان يطعن الآخر على نصيبه عند عدم البينة وإياهم أقام  
 فهو له وإن أقاموا جميعا يقضي لهم لكل واحد منهم بما في يده غيره وعن محمد رج دار  
 لأجنب لبعض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد ان يلزق حائطه بجائط  
 الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان الزقة بالدار بحيث لو سقط

حائط الدار لا يسقط حائط الشارع كان لصاحب الأرض ان يلزقه حائطه به وان كان  
لو سقط حائط الدار يسقط حائط الشارع لم يكن لصاحب الأرض ان يلزقه بحائط  
الدار. وان كان اصل حائط الدار ذراعين واعلاه شعب لم يكن لصاحب الأرض <sup>بينه</sup>  
ويلزقه بالدار وسياتي احكام الحائط المشكك في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى

### باب البين

رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي ان يجعله <sup>يقول</sup> قالوا  
القاضي للمدعى لك بينه فان قال نعم لم يثبت حاضره في المحلة في مجلس القضاء وطلب  
من القاضي ان يجعله فانه لا يجعله في قول ابي حنيفة رجع وقال ابو يوسف رجع بجلفه  
واضطربت الروايات عن محمد رجع واختار فيه ان القاضي ان كان مجتهدا ورأى  
الميل الى قول ابي حنيفة رجع لا يجعله وان مال الى قول ابي يوسف رجع بجلفه وهو  
كالتركيب بغير رضاه الخصم بلا غدر <sup>فيه</sup> من عرض او سفا ونحوه ان القاضي مجتهدا  
فيفضي بما قضيه اليه اجتهدا. وان قال المدعى لابنه لا او قال شهودي غيب  
وطلب من القاضي تخليفه بجلفه ولا يكره البين ولا يغفل وتفسيره ان يقول  
باسم الرحمن الرحيم يذكر من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه  
ان عرضه بالصلاحي لا يغفل بل يكتبه بذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفة وان عرضه على  
غير ذلك يغفل فيذكر الاسم والصفة وبالع فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به  
ان كان مالا خيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغفل وان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او العتاق  
في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العتاق ونحو ذلك  
حرام وبعضهم جوزه في ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الراية فاذا اراد القاضي تخليفه  
في دعوى للمال خلفه باسمه ما قل المدعى عليك المال الذي يدعي ولا شيء منه لا يزوج له

على الكل رجلكون عليه بعض ذلك المال كله فيحلف ولا يبال. وأما في المدعى باستيفاء  
 بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلاً يطالب المدعى برد ما أقر يقبضه وكان <sup>حط</sup> لا  
 هو الجمع بين الكل والبعض ولا يخلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا  
 لأوردك إذا كان المدعى يدعى المال بذلك السبب لأحق المال استقرضت منه أو اغتصبت منه  
 أو قبلت منه الوديعة ثم رد عليه فلو حلف على السبب كان كاذباً في يمينه ولو أقر بالاستقرض  
 أو الغصب أو رد أو القضاء عسى ينكر المدعى الرد أو القضاء فيأخذ منه المال <sup>نحو</sup>  
 فكان نظر الجانبين فيما قلنا فيحلف على ذلك الوجه سواء عزم المدعى عليه أو لم <sup>يعرض</sup>  
 إلا أن فيما سوى الوديعة يخلفه بالله ماله عليك ولا تلك المال الذي يدعى  
 ولا يثنى في الوديعة يخلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعة التي تدعى ولا شيء <sup>منها</sup>  
 ولا له بذلك من غيرها لأن المدعى عليه لو كان استقرضك الوديعة أو دل ميراً <sup>عليها</sup>  
 لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا. وعن أبي يوسف ربح أن المدعى  
 إذا ادعى ما لمطلقاً يحلف على المال وإن ادعى ما لا سبب يحلف على المال بذلك <sup>السبب</sup>  
 بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالغت به ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك لأن <sup>من</sup>  
 المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فإن الرجل قد يستقرض ما لا <sup>يكون</sup>  
 ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فإذا عرضته على هذا الوجه فخ يحلفه  
 على الحاصل كما ذكرنا وبأخذ بعض المشايخ ربح وقال شمس الأئمة الحلواني ربح <sup>نظر</sup>  
 الإيجاب للمدعى عليه دعوى المدعى أن انكر المدعى عليه الاستقرض والغصب <sup>الغصب</sup>  
 ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً يحلف على السبب بالله ما استقرضت <sup>منه</sup>  
 وإن قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل <sup>بالله</sup>  
 ماله عليك ولا تلك هذا المال الذي يدعى ولا يثنى منه قال ربح هذا هو أحسن الأقاويل

ندي وحليته كثر القضاة وكان رجلا دعي على رجل ان يبيع له مالا وطلب التحليف من القاضي  
 فان القاضي لا يحلفه وكذا لو كان هذا شوكي وقد كان في البيع ولا دعي عند ولا يحلف عليه  
 لو قال بلفظ ان فلان بن فلان او صلي ولا دعي قد واد ان يحلف والارث لا يحجب الله  
 الا ذلك وكذلك المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا دعي كم قضيت او قال نسيت فلان  
 واد ان يحلف الطال لا يلقفت اليه قال شمس لا يمتد الحلف في روح البهائم كما تمنع قول البينة تمنع  
 الاستحلاف ايضا الا اذا اهتم القاضي وصح التيم او قيم للوقف لا يدعي عليه شيئا معلوما فانه  
 ينظر للوقف والتيم رجل اعصابا وادى فادى الغصوب منه استقراد  
 واقام البينة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعي عليها انها وقف في يدي على سبيل  
 خرم معلوم وبجر الغصوب منه عن اقامة البينة كان له ان يستحلف المدعي عليه فقول  
 محمد رحمه الله ان عند العقار يضمن بالغصب وعند ما لا يضمن فلا يستحلف ثم  
 عند محمد راجع انما يستحلف اذا اراد المدعي ان يأخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان يأخذ  
 الضبعة والعقار عند النكول فلا يستحلف ايضا لان المدعي عليه لما اقر بالوقف بصير  
 وقفا باقراره فلا يمكن القضاء بها للمدعي عند النكول قال الشيخ الامام الزاهد  
 ابو بكر محمد بن الفضل راجع ينبغي ان يفرض بقول محمد راجع ويقض بالقيمة عند النكول  
 كيلا يمتدح هذا الدفع لاسقاط البمين عن نفسه وكذلك رجل في يد يير ضبعة يقول  
 دفعها الي علي وعلى اراضي خاصة وادعي اخوه ابانا وقضها علينا وعلى اولادنا  
 ابدا واراد ان يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على اصل الوقف ولكن يحلف على حصته  
 من الغلة ولما دعي ضبعة في يد رجل انها له فقال ذواليد لا يبيع الصغير فلان لا يستحلف  
 المدعي عليه وكذا لو ادعي شفعة في دار فقال المشتري ايضا لا يبيع الصغير فلان لا  
 للمدعي ان يحلف فلان اقر ان تولده الصغير قد صح ولزم ولو استحلف فكل الراجح

نكوله فان قال المدعي ان هذه فاستهلك داري باقرار الولد الصغير فيصير حلفاً  
 منه النكول فهو على الخلاف. عند محال يستخلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول  
 محمد ربح يستخلف فلان لكل يقضي عليه بالقيمة لان عند محمد ربح العقار يضمن  
 بالغصب وكذلك بالجحود في رواية الحسن عن يحيى بن عمار وهو اخيار ثمن الاثمة  
 المحلولة ربح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح باقراره الولد الصغير لا <sup>يسقط</sup>  
 عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسي في ربح اذا اقر الصغير يسقط عنه اليمين سواء  
 كان الصغير اباً له او لغيره. وكذا قال المدعي عليه هذه الدار لا يبقى الكبير الغائب  
 فلان هذا وما لواقع بذلك لا جنيبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل يدفع  
 الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدد فربما كان له ان يأخذ الدار المسبق  
 اقراراً ولكن ذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان نكل  
 يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير فادعاء يدفع اليه فاما من فرق بين الولد <sup>الصغير</sup>  
 وبين الولد الكبير قال اقراره الولد الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا اصرح <sup>اقراره</sup>  
 لزم وصار الملك لولده الصغير حكماً فلا يفيد تخليفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على الولد  
 الصغير. اما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه بعد  
 ما اقراره الولد الكبير لا ترى انه لو اقر الولد الصغير ميم ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره. وكذا اقراره  
 الكبير للغائب اجنبي فافرقه اقراره قبل حضور الغائب على اقراره للغائب لما قلنا رجاء  
 فناء رجل واحضار ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد توفي وله عليه الف درهم  
 قال الشيخ الفاضل بن سأل المدعي عليه هل مات ابوه ان قال نعم فحبهذه يسأل المدعي  
 المال فان اقر الوارث بالدين على معتد صح اقراره وان كذب سائر الورثة. وكذا <sup>نكوله</sup>  
 انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان انكر هذا الوارث الدين على ابيه

فانما يفتي فيه بغيره بالدين ويسوف في جميع التركة لامن نصيب هذا الوارث لان مقتضا  
 على المدعى الورثة باليثة يكون قضاء على الكل وان اقر هذا الوارث بالدين وكذا به  
 سائر الورثة فلا يفتي القاضي عليه باقرانه حتى تشهد هذا الوارث المذموم حول  
 اجنبي بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضي بالدين ويكون ذلك قضاء  
 على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيه بعد ما قضى القاضي عليه  
 باقرانه لا يقبل شهادته ولو لم يقيم المدعى اليثة بالدين واقر به الوارث في ظاهر الرواية  
 يفتي بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث رج عندي لا يسوف في  
 كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يسوف منه قدر حصته ولان هذا الوارث  
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة اليثة واراد تخليف الوارث فانه <sup>يحمل</sup>  
 على العلم فان حلف اذ نفت عنه المحصومة وان بكل يسوف الدين من نصيبه  
 في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان صدقه <sup>المدعى</sup>  
 لاختصاصه بينهما وان كذبه المدعى يحمل الوارث على البتات بالله ما وصل اليك  
 المال من جهة والدك فان حلف لا شيء عليه وان بكل يؤمر بقضاء الدين هذا اذا <sup>حلفه</sup>  
 المدعى على الدين او لا تخم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه او لا على وصول التركة <sup>الله</sup>  
 فحلف ثم اراد ان يحمل على الدين فقال الوارث ليس لك علي يمين لان لم اخذ شيئا  
 من تركة الميت لا يلتفت القاضي اليه ومجلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين <sup>ايك</sup>  
 لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتخليف التركة ليس بخط المدعى  
 الدين على الوارث فان دعوى الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا <sup>بلا</sup>  
 لاحتماله لوقض بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بغاة او دين  
 او دينة فلا يحتاج المدعى لاثبات الدين قال الفقيه ابو الليث رج كان الفقيه

بوجع ربح يقول يتبدل البيت بالدين على الوارث وان لم يكن في ذلك مال الميت ولا يستطاع  
 قبل ظهور المال اما يقول البيت فلا نهما لم يقبل ربحا فنيب المشهود ولو تمتعت به كان  
 المال فقبل البيت قبل ظهور المال لكان الغائبة ولا يستخلف قبل ظهور المال لا به  
 اذا لم يكن في ذلك مال ولم يستخلف في الحال فيستخلف عند ظهور المال فلا يجهل <sup>المال</sup> خلافا  
 هذا اذا حلف على الوصول او لا يتراد ان يحلفه على الدين او على العكس فان اراد تخليفه  
 فقال المدعي عليه لم يصل الي من مال الميت شيئا ولا يمين لك على ذكر الخصاف ربح ان <sup>الظن</sup>  
 لا يلتفت اليه الا ان يقول المدعي ان صد قديم عدم الوصول اليه حلفه في الدين على <sup>العلم</sup>  
 وان كان به في عدم الوصول كان له ان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه  
 في عدم الوصول يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم ان هذا <sup>اليك</sup>  
 كذا وبه اخذ عامة المشايخ ربح ثم اختلفوا انه يحلفه مرة واحدة او يحلفه مرتين قال  
 بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتات كما  
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم  
 يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الاب شيئا ثم يحلفه بالله ما تعلم ان هذا  
 على ابيك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق باحد الاخرين فانه وان اقر بالدين لا يثبت منه <sup>يخطئ</sup>  
 ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة وعلى قول الفقيه  
 ابي جعفر ربح هو اختيار الفقيه له اليمين ربح ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت <sup>اليه</sup>  
 اما لا تكول اوبا البيت لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب فان <sup>الذكر</sup>  
 يحلف على الموت ووصول المال اليه جميعا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم  
 وفي وصول المال اليه يحلف على البتات وقال عامة المشايخ ربح يحلف مرتين <sup>مرة</sup>  
 على الموت ومرة على العلم فان نكل عن يمين الموت ج يحلف على الدين على علمه فان <sup>حلف</sup>

لم يكن عليه نهي . فاقامات الرجل وقوله امرأة واولا وامسحوا ولم يدع مالا من ماله  
 فادعى على الميت ديننا فاحضر المرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع المرأة  
 في هذا كذا ثم اخبرني البينة عليها الاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها  
 وكذا لو كانت التركة مستغفلة بالدين . ذكر الخصاص راجع ان الوارث يكون خصما  
 للمدعى ديننا على الميت . وانه كراخصا راجع رجل قدم رجلا لا القاضي وقال ان والدي  
 فلان بن فلان بن فلان الغلاء مات ولم يدع وارثا غيري ولم على هذا الرجل كذا في  
 عند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عما ادعى وان اقر بجميع <sup>والد</sup>  
 امر القاضي بفتح جميع ذلك اليه ولا يكون ذلك نصا حتى لو جاء الاب جيا احد المال  
 من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما اخذ منه ويؤنكر مدعى عليه في الاستدعاء ويؤنكر  
 الابن واراد الابن ان يجعله بالله ما تعلم ان فلان بن فلان بن فلان الغلاء مات  
 ولا تعلم له ابنة . قال الخصاص راجع روي عن اصحابنا راجع انه لا يستخلف المدعى عليه  
 بل يقيم المدعى اقام البينة على موت فلان بن فلان ذلك وارثه فان اقتضى يحلف عليه ما ادعى من  
 المال قال راجع وفيها قول آخر ان المدعى عليه يستخلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان فلان  
 مات ولا تعلم له ابنة فان نكل في حذاره عني مدعى من المال المستوفى له من الخصم <sup>القولين</sup> صاحب  
 واختلف للناظرين فيه . قال بعضهم منهم شمس الاثمة السرخسي راجع ان الاول  
 قولنا يستخلف راجع والثاني قول صاحبه راجع وقال بعضهم فيهم شمس الاثمة الحلواني  
 راجع انه الصحيح هو القول الثاني ان المدعى عليه يحلف فان حلف عايد لك  
 يحلف الابن باقامة البينة على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه <sup>اليمين</sup> عن  
 صلته مقر بالموت والنسب جميعا ولا يحصل التنازع الابن خصما في اقامة البينة على  
 الدين وانما يجعله خصما في حكم التخليف على المات بالله ما تعلم ان فلان بن فلان الميت



عليك هذا المال وعلى دعوى الغنص والموت يخلف على العلم ثم يكن للابن أو كنيته  
 بين واحد فهو على الخلاف الذي ذكرنا جعل له على رجل ألف درهم فأقر بها ثم  
 أنكر أقراه بها على يخلف على أقراه بالله ما أقرت له بهذا المال لخلف المشايخ<sup>فيه</sup>  
 قال أبو نصر الدبوسي رح له أن يخلف بالله ما أقرت له بها وقال أبو القاسم الصفار<sup>رح</sup>  
 ليس له أن يخلفه على الأقرار إنما يخلفه على نفس الحق وذكر ثمن الأمانة السرخسي<sup>رح</sup>  
 في شرح المحيل قال اختلف المشايخ<sup>رح</sup> في هذه المسئلة وأما اختلفوا الاختلاف في  
 أن الأقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل<sup>رح</sup> الأقرار  
 ليس بسبب واستدل بمسئلتين. أحدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا<sup>أقر</sup>  
 بجميع ماله لأجنبي مع أقراه ولا يتوقف أقراه على إجازة الوثقة ولو كان تمليكاً لا يفتن  
 الأبعد والثالث عند عدم الإجازة. والثانية العبد المأذون إذا أقر لرجل بعين  
 في يده مع أقراه ولو كان الأقرار سبباً كان تبيعاً من العبد فلا يصح قال مولانا  
 وذكر في الجامع ما يؤيد هذا قال إذا أقر المسلم لرجل بمخرج أقراه حتى يؤمر بالتسليم  
 ولو كان الأقرار تمليكاً لا يصح وكذا لو أقر لرجل بعين لا يملكه يصح أقراه حتى لو ملكه  
 المقر يوم ما من الدهر يومه بالتسليم للمقر له ولو كان الأقرار تمليكاً لا يصح لا يملك  
 تملك ما ليس بمملوك له. ورجل ادعى على امرأة أنها امرأة له فأنكرت المرأة نكاحه  
 وقالت أنا امرأة هذا الرجل المحاضر فصدقها المقر له في ذلك قال أبو نصر الدبوسي<sup>رح</sup>  
 يخلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فإن  
 نكل صار مقرراً يخلف المرأة على البتات بعد ذلك فإنه تكلمت فهي للمدعي وإن حلف  
 انقطعت الخصومة وإن حلف الزوج المقر له فهي امرأة لتصادقها على النكاح  
 ولا يخلف المرأة بعد ذلك لأنها الواقعة لا يسمع أقرارها للمدعي فلا يثبت تمليكها



فعدوا للميراث وان لا اذعروا <sup>شخصه</sup> فسمى وانما الطاب ومب الارض بعد ذلك و  
 ادعى الوصيه بانه ان القسمة كانت قبل الميراث ووقع الارض فقسم الوارثين <sup>الذين</sup>  
 من اهل البيت عليها ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له ان يحلف سائر الورثة  
 بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ليس له ان يحلف <sup>الورثة</sup>  
 لان المرأة لما حلفت ظهر ان الهبة كانت في متاع يحتمل القسمة فلم يصح فلا يحلف  
 سائر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاستخلف فنكل  
 فقصير القاضي عليه بالنكول ثم انه المدعى عليه اقام البينة فتشهد وان كان  
 اشترى العبد من المدعى قبل ذلك فذكره المنتق ان لا يقبل هذه البينة لان يشهد  
 بالشراء بعد القضاء ولوان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستخلف البائع  
 فنكل وقصر القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البينة التي تبرأت اليه من هذا العيب  
 فقبل بيته اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين او ادعى القفوع من القضا من بعد انكار القضا  
 يسمع ولا يسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول ابي حنيفة ومع يسمع في قول  
 ابي يوسف مع رجل ادعى على رجل انه نقص ما طاله وشهد بالشهود بذلك فان يهو أطول  
 الحائط وعرضه جازت شهادهما وان لم يذكر اقيمه ولا يشترط ذكر القيمة رجل  
 ادعى على رجل ان عبده الصغير تلف عليه شيئا واراد ان يستخلف المولا كيف يخطفه  
 يستخلفه بالله ما تعلم ان عبدا هذا استهلك كذا وبالله ليس له عليك شيء  
 من العوبة الذي يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع مسائل اصحابنا  
 في النود مضطربة في هذا الفضل في بعضها يحلف على قسم الدعوى وفي بعضها يحلف  
 بالله ماله عليك من العجة الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في اول  
 هذا الباب رجل ادعى على رجل انك ضمنت له عن فلان كذا درها فقال المدعى عليه

ليس له على غيبة المال ولم يقل من كيف ~~يخلف~~ <sup>يخلف</sup> بالله ما له حلفان  
 هذا المال من العبرة الذي يدعى قال ابو يوسف رجع ان عرض القاضيه بخلفه على  
 لها اصل ولا يخلفه بالله ما ضمته رجل مات ولم يترك الف درهم فقدم <sup>الميت</sup> ابن  
 القريض الى القاضي وادعى عليه الدين قال ايجل للمخرج قبل ان يثبت الابن موت لآب  
 ان يخلف ما لهذا عليه شيء ويحل العايش ان يخلف ان لم يترك هذا الرجل الف درهم الوكيل  
 بالخصم انا ادعى ديما للوكيله على رجل واراد ان يخلف المدعى عليه فقال للمدعي  
 عليه للوكيل حضره ذلك حرم يجمع كل ما يدعى عليه لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل  
 اذا خاضع رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضيه ان هذا المدعى يريد ان يعاقبه مره يجمع معا  
 حرم انظر بينهما قريبا يجبر قماره واحلف فيما بينه على البين ما لو ان نحن للقاضيه عن الابن  
 امره بذلك ولا يجبر. وقال الفقيه ابو جعفر رجع ان عرض القاضيه للمدعى بالتفت  
 امره حتى يجمع معا ويراد ان لا يمكن كذلك لا يأمره وقال ابو نصر رجع اذا كان الرجل على رجل  
 دعاه في سفره لا يخلفه القاضيه على كل شيء بل يأمره حتى يجمع للدعوى ويخلفه مينا  
 واحدة. اذا حلف الحاكم الحكم رجلا لا يخلفه القاضيه في ذلك ثانيا وان كان الحاكم <sup>عنه</sup> حلفا  
 اذا حلف المدعى بميم المدعى عليه في شيء فقال للمدعى عليه اخرج كرامة حسابك لا تنظر  
 فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب من القاضيه ان يخلفه قالوا ان امر القاضيه بان يخرج  
 فهو حسن ولا يجبر كما لو طلب المدعى عليه من القاضيه ان يسأل المدعى من اي وجه  
 يدعى على هذا المال ان سأل القاضيه عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبر القاضيه على ذلك  
 فذلك هذا. رجل ادعى مالا على رجل واخرج صكايه اقر المدعى عليه بذلك المال  
 للمدعى فقال المدعى عليه ان المدعى قد رد اقراري واراد ان يخلف المدعى على ذلك  
 كما ناله فلك كما لو قال للرجل بعت خيما عبدك هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكنا

قلنا هنيئاً للرجع يبيع دعواه وله ان يحلفه على ذلك . عيّن في يد رجل ادعى على رجل  
 كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضي لا حدما فكل وقضيه ثم اراد الاخر ان يحلف  
 ان كان الثاني يدعي مسلماً مطلقاً ويدعي النفي من المدعي عليه لا يحلفه الثاني  
 لان خاتمة الخليف النكول ولو نكل الثاني بعد ما نكل الاول لا يصح نكوله الثاني على الاول  
 فلا يجعل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعي عليه غصباً حلفه لانه لو نكل للثاني  
 يضمن له القيمة فيحلفه . رجل ادعى داراً في يد رجل ولا بينه للمدعي فاراد  
 ان يحلف المدعي عليه على البتات فقال ذواليد الخ ورثتها من ابي وعلى  
 الوارث اليمين على العلم فانما الحلف على العلم قالوا الذي يليد ان يحلف المدعي ما هو  
 ما تعلم انها وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعي فبعد ذلك يحلف المدعي  
 عليه على البتات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه بعد ذلك على العلم بالله  
 ما تعلم انها للمدعي . سكة فبرنا فذهنها دور رقم ادعى رجل فيها طريقاً فذكر  
 اصحاب السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم ايتام صفاراً ووقف ما كان  
 واحداً منهم سقط اليمين عن الباقيين وان نكل هذا الواحد حلفنا الباقين وانما كان فيهم  
 صفاراً ووقف فلا يمين عليهم . رجل مات وادعى بعض ورثته لا بينهم على رجل ديناً  
 واستخلفه فحلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني ان يحلفه لان الوارث قائم مقام  
 المورث والمورث لا يحلفه الاخر . رجل ادعى على عبده مجبور عليه ما لا بالاستقلال  
 قال الفقيه ابو جعفر روح ليس له ان يذهب بالعبد لادب القاضيه بغيره ان البولي  
 لما فيه من شغل العبد عن خذ من المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القاضيه  
 كان له ان يحلفه . رجل ادعى على ميت ديناً فاحضر وارثاً واحداً فانكر واستخلف  
 على العلم فحلف ثم اراد المدعي ان يبعثه فحلف وارثاً آخر كان له ذلك لان الناس يشغلون

واليمين ولا تبارك، يستخلف على العلم ورجل الأيمان الأول بدین الميت ويحلف  
 القاضي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> على رجل الف درهم والمدع عليه يعلم انها نسيئة فتضاف انه  
 لاف بالالف وادعى الاجل رجما ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالخيلة له <sup>في</sup>  
 ان يقول للقاضي سلمه انها مؤجلة او معلقة فان سألته فقال هو حالة <sup>بدين</sup> ويطلب  
 ملكة عليه كان المدعى عليه ان يحلف بالله ماله على الف التي يدعى ولو حلف بالله  
 ماله على اذا هذه الالف <sup>في</sup> لم يكن صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو  
 محسرا يسمعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق  
 ليس على هذه الالف وهو محسره يقع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجلا يحلف  
 بالله ماله اليوم قبله حتى قالوا ان لم يكن من قصده اتواء مال المدعى وانما يريد بهذا  
 دفع المطالبة <sup>بالله</sup> رجي ان لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذا اليمين بل يحلف  
 ماله قبله <sup>بالله</sup> قال الفقيه ابو الليث رج هذه المسئلة دليل على ان قول المدعى عليه  
 ماله قبله اليوم حتى لا يكون منه اقرار بالمال اذ لو كان اقرارا امر القاضي باداء المال  
 وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال ولو كان عليه دين فانكر وحلف بالله ليس له على <sup>شيئ</sup>  
 وجعل لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف واشارة <sup>بالله</sup>  
 على غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانة ويكون حاشا قضاء حتى لو كان <sup>ن</sup>  
 يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء ولو كان على رجل دين وبه رهن فخاف المدين  
 ان يلقوا بالدين رجما ينكر الرهن فأتى منه الدين يقول المدين للقاضي سلمه  
 انه رهن على الغائبها رهن او ليس بها رهن يسأله فان قال بها رهن وقع الامن عن رهنها  
 الرهن وان قال ليس بها رهن كان له ان يحلف بالله ليس له على الف ليس بها رهن  
 اذا ادعى رجل على رجل الغائب فانكر وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء او حلفه القاضي

بالطلاق على قول بعض المتأخرين رخ تطلب المدعى ثمان المدهى فاما المدين فانه قد  
 اشتهر بان المدعى ارضه الفاضل البصير وقضى القاضي بالمال لا ينعى الطلاق على المدعى  
 لانه لا ينعى ثمة ثقتى القاضي بالمال ذكره الجوامع انه يقع الطلاق وهو قول جمهور من كل  
 ادى على ميت ديناً وقد م الوصي الى القاضي فجدد الوصي طلب المدعى من القاضي بميت  
 لا يحلفه القاضي لان فائدة التخليف والتكول ولو اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على الميت  
 فلا يحلفه لان يكون الوصي وارث الميت فحينئذ له ان يحلفه لانه لو نكل عنه  
 يصير مقراً بلزومه المال في نصيبه المدعى عليه اذ اشك ان المدعى صادق وعواه  
 ام كاذب لا ينبغي له ان يحلفه فان طلب المدعى يمينه ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر  
 رأى المدعى عليه ان المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر  
 عليه انه يبطل في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادى على وارث رجل الا والاخرى صكا  
 باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث ان لا اقره قد اقره وطلب بين المدعى  
 على ذلك كان له ان يحلف لانه ادعى عليه ما الواقع به يبطل دعواه ولو قال الوارث  
 فلا فراك الميت تلجحه قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو ادى  
 ان المرفوعان كاذبان في اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادى على امرأة مخدرة او على مريض لا  
 وطلب يمين المدعى عليه ذكر الخصاف ربح ان القاضي يبعث امينا او اثنين وجه  
 شاهدين يستخلف المدعى عليه وذكر في المتن فيه خلافا على قول ابى يوسف ربح يبعث  
 امينا يحلفه وقال ابو حنيفة ربح لا يبعث فيغضض ذلك للمراعى القاضي فلو كان هذا  
 بعث امينا يحلفه فحماؤ الامين وقال حلفته لا يثبت قوله لا يثبت اعد رجل توجه  
 عليه البصير فقال ان المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ولا يثبت ذلك  
 على ذلك حلفه القاضي بانه ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه فان حلف

كان الله أن يحلف المدعي عليه على المال فان ظله للدعي عليه من المدعي ظاهرياً على حق  
 ذلك عند القاضي فليكن كما لم يخرج من دعواه وأبرأه فطلب من القاضي تحليفه فلا يسمعهم  
 لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الأبرأ لم يصح فلا يستوجب اليقين بخلاف المسئلة  
 الاما . وقال الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني رح هذا والاول سواء والآخر  
 انه ان يحلفه رجل اشترى من رجل عبداً ثم ادعى به عيباً ان قال المشتري <sup>دعي</sup> <sup>شهودي</sup>  
 حضور لا يجبر القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستهلف  
 الباع فان حلف الباع يجب القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يضرع العيب  
 اذا شهد الشهود على رجل حتى وقضه القاضي بثبوتها دهم ثم ان الشهود عليه ادعى  
 ان الشهود قد رجعوا عن ثبوتها دهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع <sup>دعي</sup>  
 ولا يحلف الشهود ولو اقام البيعة على ذلك لم يقبل بيئته وان ادعى رجوعهم عند  
 اخوان لم يدع قضاء القاضي برجوعهم لم يسمع دعواه ايضاً وان ادعى انهم رجعوا عند ظنة  
 القاضي وان ذلك القاضي قضى برجوعهم سمع دعواه ولما قام البيعة على ذلك ثبتت  
 بيئته وان لم يكن له بيعة كان له ان يستهلف الشهود لان رجوع الشهود  
 عند قاض آخر يسمع كحال رجوعه عند القاضي الذي قضى بثبوتها دهم . المدعي عليه  
 اذا كان اخرس وطلب المدعي بيئته انه يحلفه وصورة التحليف ان يقول له  
 القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذا اوى براسه بنم بصير حالفاً  
 ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشار براسه بنم في هذا الوجه بصير  
 بالله ولا يكون حالفاً رجل ادعى على صبي واذون مالا فانكر اخلفوا فيه قال بصيرهم  
 لا يحلف لانه لا حث عليه فاما يلزمه المال ام لا البيعة او لا فله ان يرد ذكر الغيبة  
 الى القاضي فيم انه يحلف في قول علماء ائمة قال وجبه نأخذ لان الماذون <sup>اليقين</sup> يستع عن



انكاذبه كما لا يرفع احد من الناس عليه في الجملة ولما ابيع الاربعة في البيع  
يخلف البائع قالوا يجوز ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة <sup>رح</sup> لا  
لان فائدة الخلف النكول وعند النكول بذل والبذل لا يملك البذل وعند  
صاحبه <sup>رح</sup> يخلف لان عند النكول اقراوه من اهل الاقرار وذكر شمس الامنة  
السرخسي <sup>رح</sup> في شرح كتاب الاقرار انه يخلفه عند الكل اذا اشتري من رجل بانه  
ثم ادعى على البائع انه اقاله البيع وهو كاذب في دعواه فخلف البائع فنكل وقضى عليه  
بالاقرار بنكوله فشد قضاءه باطنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف <sup>رح</sup> الاول حتى  
يحل للبائع وطاها عندها وعلى قول محمد وابي يوسف <sup>رح</sup> الا لا يحل له وطاها <sup>عليه</sup>  
الخلافا المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والفسوخ <sup>رجل</sup>  
ادعى عينا في يد رجل مثلي وانك قد اقررت لي بهذا فاقام المدعى عليه البينة ان  
قد اسفوب من كان ذلك له وفعال دعوى المدعى لان الاستهلاب اقرا منه بالملك  
للاواب فصا ركها لواقام ذي اليد البينة على اقرار المدعى ان ملك ذي اليد <sup>الطلب</sup>  
كل واحد منها البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهازت البينات ويبقى للمدعى  
واذا اقر بانه وهب هذا العين لفلان وقبضه من يد المدعى لم يقبضه من يد  
اقرت بالتبض كاذبا وطلب بين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف <sup>انه</sup>  
رح في المزارعة ان لا يخلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد <sup>رح</sup> ويخلف في قول  
ابن يوسف <sup>رح</sup> وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا ايضا اقر كما لو قبض الفرس  
من المشتري وغيره ثم ادعى انه كان كاذبا في اقراءه او في الواهب بقبض الهبة ثم ادعى  
انه كان كاذبا فيما اقر به او اراد استخلاص المشتري بانه لقد نقدت الثمن <sup>طلب</sup>  
بين الموهوب له بانه لقد قبضت الهبة باذن الواهب <sup>ومحمد</sup> على قول ابي حنيفة

ليس له ان يمتدحه وعلى قوله ابي يوسف والشافعي روح له ذلك قال الشافعي  
 في كتاب الاقمار فاذا كان في المسئلة خلاف ابي يوسف والشافعي روح يفض  
 ذلك على ما في القاضيه والفتيه رجل اشترى من رجل جرابا به درهم فقبضه فوجده  
 احد عشر درهما فاختلغا فقال البائع بعت منك هذا الجراب على ان فيه عشر دراهم  
 بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على ان فيه احد عشر درهما بمائة  
 درهم فطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فان القاضيه يحلف البائع اولا  
 بالله ما به احد من الجواب على ان فيه احد عشر درهما بمائة درهم لان المشتري <sup>عليه</sup>  
 يبيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما لو انكر بيع الكل فان كل يصير قرا بما ادعى  
 المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع ما حلف <sup>انتفي</sup>  
 يبيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري  
 الاستحلاف على ثلثة اوجه وفي وجه يستحلف عند الكل وهو القصاص والاموال <sup>وجه</sup>  
 لا يستحلف عند الكل وهو المحدث وفي وجه اختلافه عند ابي حنيفة في  
 لا يستحلف وفي سبع مسائل ستة منها معرفة النكاح والرق التي في الايلاء  
 واللاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير ادعى الامه <sup>ما</sup> عليه  
 انها ولدت منه هذا الطراد ادعت انها ولدت منه ولدا ومات الولد وادعت  
 انها اسقطت منه سقطا استبان خلقه وانكر الموطن لا يحلف في قول ابي حنيفة  
 روح وكذا الطراد ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذا الطراد  
 للولد والزوج بصير وادعى انها ولدت منه واراد استقلاها الا يمين عليها في قول  
 ابي حنيفة روح فالاول لا يحلف في احد وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيها وبعضها  
 متفق عليه فمنها اذا ادعى رجل وامراة على رجل انه قد فقه لا يحلف النكاح في الوهم



من الأول أو الآخر وعند صاحبه يستخلف المكر والفتوى على قولهما فإنه نعمت  
 المولى وكيفية الاستخلاف عندهما أنها إذا دعت النكاح والصلح في ظاهر  
 الدعوى عنها يخلف على المأصل بالله ما دعت أم لا بعد النكاح الذي تنهى <sup>لها</sup>  
 عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وإن كان للمدعى <sup>القول</sup>  
 يستخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعيه وقيل على قول أبي حنيفة رج مخلف على  
 السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عرضت المرأة  
 قالوا ويحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رج أيضا ومن فزع  
 هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلا ترضه وهي <sup>صغيرة</sup>  
 فأنكر الأب وطلب المدعى بيمينه أن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف  
 الأب في قول أبي حنيفة رج لوجهين أحدهما أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن  
 اليمين للنكول وعند الأب إذا أقام الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراءه وعند  
 صاحبه يستخلف الأب لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح اقراءه وإن كانت كبيرة  
 وقت الخصومة لا يستخلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة فلما قلنا وأما عند <sup>ها</sup>  
 فأنها إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يزوج <sup>الخصم</sup> عليه  
 فلا يخلف يستخلف المرأة على دعواه عندهما رجلا ادعى على رجل أنه زوج <sup>ابنته</sup>  
 فلا ترضه على ما ترضه وهم وأنكر المولى عندهما يخلف المولى لأنه لو أقر عليها بالنكاح يصح  
 اقراءه فبما يخلف امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة  
 الصدة فأنكر الزوج النفقة يخلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها إلا إذا <sup>دعت</sup>  
 المرأة فقال لسانه من أصحاب الحديث بمنع أنه لا نفقة المبذورة قالوا يخلف <sup>صل</sup>  
 يخلف بناء على زعمه فيجعله الفاضل على السبب بالله ما طلقتها بعد الدخول <sup>أمرأة</sup>

ادعت للدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقتي بعد الدخول ولا عليه المهر <sup>كذلك</sup>  
او قالت طلقتي قبل الدخول ولا عليه نصف المهر <sup>الرجعي</sup> وهو كذلك عند ابي حنيفة <sup>يخلف</sup> ربح لا  
على النكاح وانما يخلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح امرأة ادعت  
على زوجها انه لهما وانقضت اربعة اشهر منه من وقت الايلاء وانها بائنت منه  
فقال الزوج قمت اليها قبل مضي اربعة اشهر وانكرت المرأة التي عند ابي حنيفة <sup>يستظن</sup> ربح لا  
المرأة وعندها تستخلف وكذلك لو ادعت انه طلقها طلاقا رجعيا وانقضت العدة فقال  
الزوج كنت راجعتها في العدة وانكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول  
وعندها ربح عليها البين رجلا ادعى على رجل انه ابوه وابنه فانكر المدعى عليه قال  
ابو حنيفة ربح لا يمين المنكر الا ان يدعى عليه بالاستنساب كاليراث والنفقة اذا كان من  
يسحق النفقة فيستخلف على المال وعند صاحبه ربح ان ادعى نسباً يثبت باقرار  
يستخلف المنكر ادعى عليه مالا او لم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقرار كالعومة  
والاخوة ونحوهما ان ادعى به مالا يسمع دعواه ويستخلف المنكر وان تجرد عن دعوى المالك  
لا يستخلف المنكر وما يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد والمرأة ومولاها <sup>قوله</sup>  
واقرار المرأة يصح بذلك بالاب والزوج ومولا العاتقة ولا يصح اقرارها بالولد لان اقرارها  
بالولد اقرار على صاحب الغرائض واقرار الانسان لا يصح على غيره وان ادعى مالا ينسب <sup>قوله</sup> ادعى  
ان اباه مات وترك مالا لا يدعى عليه او ادعى انه زمن والمدعى عليه فهو ميراث  
والمدعى عليه ينكر الاخوة يستخلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب  
ويستخلف بالله ما شمله في هذه الدار نصيبا كما يدعى فان حلف برئ وان نكل  
يقضي عليه بالمال ولا يقضي بالنسب وجنس هذه المسائل اربعة احدى الميراث  
والثانية النفقة والثالثة ما ادعى حق الحفظ والحضانة بان قال لمن التقط صغيرا

ان الصغير الذي لا ينطق لا يخفى وأما الملقط . والرابعة اذا ادعى بطلان حق الزوج  
 بأن ذهب الإنسان منه ثم اراد ان يرجع فيها فقال العهوب له لانا اخوك وانكر الاسباب  
 يستغلف الواهب . والحاصل انه اذا ادعى بسبب النسب مالا او حقاً لا زماً كالنصف  
 اثبات ذلك الحق دون النسب فيستغلف عند الكل . رجل مات ولم يترك عصبه  
 وادعى رجل انه كان اعتقه وان له الميراث بحق الولاة . وانكر سائر الورثة لا يمين  
 عليه فيهم قول لا يمين فيه روح . رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد اوصى اليك  
 ولي عليه دين فانكر المدي على الايضاء واقرب بالايضاء وانكر الدين لا يمين عليه عند  
 وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلاناً وكلت بطلب حقوقه وكان له عامة وله على من  
 كذا اخوه والورثة سواء . رجل في يديه دارا عرض اربعون فقدمه رجلان لا القاضيه والى  
 كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فاق للدي على لاحدهما بعينه انه باعه منه  
 وانكر الآخر فقال الآخر للقاضيه حلفت المدي على لانه لم يبعه غيره فانه لا يحلفه وكذا وانكر  
 للدي عليه وعوها فحلف القاضيه لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه  
 فانه لا يحلفه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ساهالا القاضيه فاقرب لاحدهما  
 وانكرت للآخر فقال الآخر لغيرها لا يحلفها في قولهم وكذا لو انكرت المرأة دعواها  
 فغيرها لاحدها بعينه على قول ابى يوسف ومحمد ح فنكلت وقضى بحاله لا يحلف  
 للآخر في قولهم . رجل في يديه دارا عرض قدمه رجلان لا القاضيه وادعى كل واحد  
 ان صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاق لاحدهما بعينه وطلب الآخر منه لا يحلف  
 وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه  
 عنده بالف درهم وانه قبضه واقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر  
 وكذا لو ادعى احدهما الرهن والنسليم والآخر الشراء واقرب بالرهن وانكر البيع

المشتري. ولو ادعى أحد هذين الرجلين الإجارة وما خلا من الشراء فانه بالإجارة  
 وانكر البيع لا يخلف المدعي الشراء ويتم له في الشراء ان شئت فقل خرج من مقتضى هذه الإجارة <sup>الرجل</sup> وظن  
 وان شئت فقل من البيع. ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والتبضع والآخر الشراء فاقرب أحد الآخر  
 لا يستغنى للثاني. ولو ادعى كل واحد منهما الإجارة فاقرب أحدهما رجلا فكل <sup>مخلف</sup> لا  
 للآخر. ولو ادعى كل واحد منهما ان ابن العبد الذي في يده ذى اليد عبد غصبه منه ذى  
 فانكره علىهما او اقرب أحدهما او خلف أحدهما فكل مخلف للثاني ولو ادعى كل واحد منهما  
 انه اودعه الذي في يده فاقرب أحدهما خلفه القاضيه للثاني ويخلفه بلسه ماله عليك  
 هذا العبد لا يمتنع في كذا وكذا وكذلك الاعارة. رجل ادعى دارا في يده رجل  
 وقال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا ويخلفه ودها بكذا من الثمن. وانا  
 شفع هذه الدار بدار لي فلا زها فقال المدعي عليه ان الدار التي تدعى فيها  
 الشفعة لا ينال الصغير فلان فقال مدعي الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع اليمين  
 عن نفسه بخلفه في ذكر الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر  
 انه مخلف ولا يسقط عنه اليمين بهذا الاقرار كما لا يخفى او لو دل كبير وقد مر هذا  
 فيما تقدم. رجل مات فادعى رجلان الميت فلان او ميراثي وله هذا الذي  
 قدوته اليك فانكر الذي قلته نسأل المدعي من القاضيه يمينه فان القاضيه <sup>مخلف</sup>  
 وكذلك الوكالة. رجل امر رجلا بان يشتري له جارية فاشتري الوكيل له جارية فاشتري  
 صحيحا ثم وجد الوكيل الجارية عيبا فاراد ان يرد هاعلى البائع ومن كلفه غائب فقال لا  
 ان مؤثلك قد دفعه بهذا العيب طراد يمين الوكيل على من له الخلل لم يكن له يمينه امرأة  
 بالغة تزوجها وليها. بكن فادعى الزوج انه تزوجها بامرها وصاها فانكر المرأة ليمين  
 عليها في قوله يمينه تزوج امرأة وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل اجبني

<sup>٢٦٣</sup>  
 وأدعى عليه المدعي ثم انكر المدعي وقال ما كنت وكلت فلانا في الكلح صلوة  
 يا ابنه وراحت المرأة بمينه لا يحلف الرجل في قوله لا يجنبه تبع رجل المستضعف  
 بجلايته ثم اختلفا في الموضوع فقال المستضعف لم تفعل كما امرتك وقال الصانع  
 فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولما ادعى الصانع على رجل انك استغفرت  
 لي في كذا وانكر المدعي عليه لا يحلف رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم  
 رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي وان فلان بن فلان الفلاني الذي  
 المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني  
 بقض هذا المال والخصومة فيه ان صدقة المدعي عليه فيما ادعى من مبلغ  
 المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ  
 من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الأخذ وان انكر المدعي عليه جميع ذلك  
 فاقام المدعي عليه على اقرار وكيله الغائب بقض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك  
 قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فانكر لا يسمع انكاره ولو اقر المدعي عليه بالمال  
 وانكر الوكالة فاقام المدعي عليه الوكالة قال شمس الامنة الحلواني رح قبلت  
 هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة الضيف ان يقول  
 بالله ما تعلم ان هذا او وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة في قبض هذا المال  
 قتال بضم لم ان يستخلفه على الوكالة في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يستخلفه  
 في قوله لا يجنبه تبع فان نكل عن يمين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك  
 على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر  
 كان للمدعي ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه بالله  
 ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليان هذا المال الذي سماه المدعي وهو الف



ولا اهل منها وذكر محمد بن روح في الاصل في اولى المسئلة ان المال الذي باسم فلان بن  
فلان الفلان ماله وقد كان فلان بالخصوص فيه وبقبضه وعن ابي يوسف روح  
انه لا يشترط ذكر النوكيل واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او ولدا  
باله فوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع  
ابن صغير له عمدا او ادعى شجرة او رجله يجب فيها القصاص فانكر المدعى عليه كان له  
ان يستخلفه ثم في كيفية التعاقب في القتل روايتان في رواية يستخلف على  
الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبدا فلان ولا دم وليه فلان <sup>فذلك</sup>  
حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان  
بن فلان ولم هذا عمد ونهما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف  
على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذا اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك  
في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل  
يقضيه عليه بالدية عند ابي يوسف محمد بن روح وعند ابي حنيفة روح يحبس حتى يحلف <sup>يقضيه</sup>  
وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده او شجرة خطأ او ادعى شيئا  
فيه دية او ارض يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه <sup>الذي</sup>  
يتبع ولا في منته ويسمى الدية والارض عند اليميين لانه ادعى ما لا يخلص على المال  
كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف روح كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في <sup>قتل</sup>  
المخطوطة ما اشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتل ابن هذا فلانا وفي الشجرة <sup>ما اشبهت</sup>  
بهذه هذه الشجرة التي يدعى وكل جناية يجب بها الارش والدية على المدعى عليه <sup>يستخلف</sup>  
كما يستخلف في القصاص امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاتها فلان لا يدخل  
هذا الدار وانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجه اربعة ان امر بالمعروف <sup>فذلك</sup>

يفيضها عن الطلاق وإن أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على المحاصل  
 بالله ما هذه المرأة بأتى منك بثلاث تطليقات كما ادعت وإن أقر باليمين وأنكر الدخول  
 بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذا الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقر بالدخول  
 في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها تلك أن لا يدخل هذا  
 الدار قبل أن يدخلها وكذلك هذا في العتق إذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن  
 لا يدخل هذا الدار فإن عزم المولى والزوج للقاضي إلا أن يحلف القاضي على السبب  
 بالله ما حلفت بطلاقها تلك قبل أن تدخلها رجل قدم رجلا لا القاضي وقال إن  
 أبي فلان بن فلان الغلام مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا الرجل الذي  
 قد صته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سلّه عما ادعت أجابه القاضي لذلك  
 فإن سأله وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال  
 إليه ولم يكن ذلك قضاء على القائب وإن كذبه المدعى عليه في جميع ذلك فقال  
 المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم  
 أن فلانا مات قال الخصاص روي عن أصحابنا رحمهم الله أنه لا يستحلفه لكن  
 يقال للمدعى أقم البينة على وفاة فلان وإنك ابنه فإذا أتمت البينة على  
 ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لبيك من المال ثم قال الخصاص ربح فيها قول  
 أخر أنه استحلف على العلم كما طلب المدعى واختلف المشايخ ربح فيه قال بعضهم  
 منهم ثمانين لائمة السرخسي ربح ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد ربح  
 وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول أبي حنيفة ربح وقال ثمانين لائمة الحلبي  
 ربح الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف  
 الابن إقامة البينة على وفاته أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقرا

بالمعنى والنسب. ولو قال المدعى عليه بالموت والنسب مبرها وانكر المال لا يكره.  
 المدعى خصمه له فيحكم البينة على المال ويكون خصمه له في التخليف على المال فكذا  
 اذا انكر خصمه بعد النكول بالله ما فلان بن فلان الفلانة عليك هذا المال <sup>و</sup>يؤمر  
 دعوى الموت والنسب اذا حلف المدعى عليه بحلفه على العلم. ولو ان <sup>و</sup>لا  
 انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الربط فيقبض  
 العين الذي يملكه في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه  
 ولا يؤمر بدفع العين لان الاقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار بحق القبض في مال  
 الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بحلفه ما لو قهر لواهته وان انكر المدعى عليه  
 الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رح يحلف بالله ما علم انه وكيل فلان بن فلان  
 بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لاجل الوارث وسوى بينه وبين  
 الوارث. وقال شمس الأئمة السرخسي رح اذا انكر الوكالة لا يحلف على الوكالة  
 فيقول اجنبه رح. ولو كان المدعى ادعى بن فلان فلان العلاء في مات وادعى اليه  
 بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه  
 المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كحلف الوارث  
 بخلاف الوكالة فان ثمة لا يأمره القاضي بدفع العين لا المدعى لان القاضي يملك  
 نصيب الوصي ولا نصيب الوكيل على الغائب وان كذبه المدعى عليه يحلف على العلم  
 بالله ما علم انه اوصى اليه. ولو ادعى رجل عينا في يده رجل انه ملكه اشتد من  
 فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فان القاضي لا يأمره بدفع المال اليه  
 لانه لما امر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع باقرار المدعى  
 وذلك لا يجوز ولا وجهه لان قبضه بالملك بغير سبب لانه قضى بخلاف

سليلي. أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء جزاء المالك الميت وملك المالك  
 وإن ادعى أنه اشتراه من فلان وإن فلتا وكلمة بقض هذا المال منه كان له أن  
 المدعي عليه على الكالة. رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البينة فشهد الشهود أن له  
 طريقا في هذه الدار جانت شهادتهم وإن لم يجد والطريق قال شمس الأئمة المحلولة  
 شوش محمد رج هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات بقول الشهادة  
 وإن لم يجد والطريق ذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم  
 الدار وفي مؤخرها وذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكره الرباطان  
 أنها تقبل وإن لم يجد والطريق محمول على ما إذا شهد وأعلى إقرار المدعي عليه <sup>بالطريق</sup>  
 لأن الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فإذا ثبت اقرار يؤمر بالبيان. وذكر شمس الأئمة <sup>في</sup>  
 رج الأصح أنها تقبل وإن لم يذكر ولموضع الطريق ومقداره لأن الجهالة إنما تمنع  
 قول الشهادة إذا قلنا القضاء بهما ولا يعتذر ما به عرض الساب العظمي يحصل ممكنا  
 لمعرفة الطريق قال وإن محمد ارج ذكر في بعض النسخ وإن لم يجد والطريق فذلك  
 يجوز للشهادة يعبر انعقد ومنه ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رج مقدرا <sup>بسبعة</sup>  
 اذ رج فاذا بين الشهود مقدار الطريق وما يذكر الشهود مقدار الطريق أقل من سبعة  
 اذ رج أو أكثر والفاخير يصل إلى مذهب بعض العلماء رج فيرسم شهادتهم فكان  
 ثلث البيان أجوز. وذكر في بعض النسخ أن بينوا كان أجوز. وذكر في الكتاب <sup>شهادتها</sup>  
 أن أباه ما به وثراء هذا الطريق ميراثا جازت شهادتهم وإن شهدوا أن المدعي كان  
 يمر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وإن ادعى مسيل ماء في دار رجل وشهد بها  
 بالمسيل ذكر في الكتاب أنها تقبل. قال شمس الأئمة المحلولة رج هذا الطريق سواء  
 أنها تقبل أن هذا موضع المسيل أنه في مقدم الدار وفي مؤخرها وأنه للملأ الوضوء

والماء الطرقي ذكره مقلد السيل ما بد من ذلك لا تقبل الشهادة ولا يصح الدخول لا يستقل  
 الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان من هذا الرجل في دار رجل فغصبها حيا <sup>من</sup>  
 فسيل الماء في مكان له ان يمسك الا ان يشهد الشهود ان لحق تسهيل الماء في هذا الدار  
 من هذا الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم ويصوب <sup>اليه</sup> السطح  
 يتزك وان شهدوا انه كان يسيل فيه الماء لا تقبل. وان ذكروا سبيلا لطلقا  
 فاختلف في انه للوضوء او للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع البين  
 رجل ادعى على رجل انه وضع على حائط له خشبا او اجرى على سطحه او في دار  
 ميزابا او ادعى انه نفع في حائط له بابا او بنى على حائط له بناء او ادعى انه رعى النرا  
 او الرمل في ارضه او حابة ميتة في ارضه او غرس نخلا او ما يكون فيه فساد  
 الارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين  
 طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذلك الحد ودفعها  
 فاذا صح دعواه وانكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليها  
 لا يحتمل السقوط لابل الرضا ولا بالاباء وانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح  
 عنه لا يجوز وفي مثل هذا يختلف على السبب. ولو كان صاحب الخشب والمدعى  
 وقد م صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب  
 فوقع او قلعه لا عيده وان صاحب الحائط يمنع من ذلك لا يسمع دعواه ملزم  
 يصح الدخول بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبه ما خشبتين  
 او ما شبه ذلك وبين غلط الخشب ونقصها فاذا صح دعواه وانكر المدعى  
 عليه يختلف القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب <sup>الله</sup>  
 له يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط فمقدم البيت اياه وحق واجب

فإن يحكم الزم الفاضل حقه. ولو أدى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أصغر  
 ذلك بأرضه. وطلب النقضان نان بين موضع الأرض وحدوده وما وملكه  
 الحفرة والنقضان يحلفه الفاضل على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي  
 يدعى ولا يحلفه على السب لأن هذا الحق مما يحتمل السقوط بالصلح والابراء  
 والصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة المحققون<sup>رح</sup> عند بعض العلماء<sup>رح</sup>  
 في هذه المسئلة يجب عليه كبر الحفرة ولا يجب النقضان فلو حلف على النقضان  
 ربما ميل الحالف إلى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يجتزأ عن قول هذا القائل<sup>رح</sup>  
 إلا أن الخصاف<sup>رح</sup> لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت إليه ثم ذكر في الكتاب حفر  
 في أرضه حفرة أصغر بالأرض وهذا شأن المانة إذا لم يصر بالأرض ولا يضر نقضا<sup>ن</sup>  
 يفرضه بذلك لا يجب عليه شيء. ولو أن رجلا رفع من أرضه إنسان ثوبا قالوا<sup>نظر</sup>  
 أكان لذلك القدر من الثياب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب فيحل  
 بذلك نقضان في أرضه أو لم يدخل لأنه رفع مالا مملوكا متقوما له وذكر في الصيد  
 إذا دخل الماء في أرضه إنسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الأرض  
 ولا يكون لأحد أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك أو الاجتماع في أرض  
 إنسان بغير صنعه واحتماله فإنه لا يكون لصاحب الأرض إلا أن يأخذه جعل صاحب  
 الكتاب الثراب من زوات القيم ولم يجعل مثليا. ولو أن رجلا أدى على رجل أنه يبيع  
 حائطه أو كسره وبين قدر الحائط ومحتنه وبين النقض وطلب النقضان  
 حلفه الفاضل على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الماله لا شيء منها  
 وقال شيخنا العلامة<sup>رح</sup> إن كان الحائط حديثا كان على المأدم أعلاه بالحائط  
 على إن كان قديما كان على الحائط إن كان من هذا الماله ولا يضمن النقضان

وان كان المحاط عينا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحترس  
 هذا القول ويجعله على وجه تنوع الاختراع عنه وان حمله على النقصان والقبض  
 ولهجرة عن ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه دج شاة او قرف  
 او ادعى ان نعا عين عجل له وقد مات العبد وادعى انه فتاعين دابة لاداء  
 مناعاله وذلك الشيء ليس محاصر فان القاضي يسأل عن جهة ذلك ويجعله على  
 الحاصل وان كان الحيوان مضموما عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان  
 صاحب الكتاب لا يلتفت الى ذلك لقول رجل ادعى على رجل انه حرف نوب <sup>النوب</sup> ولحصر  
 فان القاضي سطر به ان كان الحرف سيرا كان الواحد منه بعضا <sup>النوب</sup> النوب يقوم  
 وليس به ذلك الحرف وعموم وبه الحق فاداهم الحصان والمدعى عليه يكره ان  
 يجعله القاضي ماله عليك هذا القدر الذي يدعى من الداهم ولا اقل منه  
 ولا يجعله على السبيل هذا مما يحتمل السموط بالانزاء والرضاء <sup>يجعله</sup> والصلح فلا  
 على السبب وان لم يكن النوب حاصرا فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر  
 صمد النوب فينه وقد بعضا الحق ثم يجعله على الحاصل وان تكفى رجل  
 انه شق في ارضه نهر او ساق الماء منه للارض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى  
 بين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين  
 مقدار النهر طول وعرضا وعمقا فاداهم ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لانه  
 وانما كثر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا  
 لو ادعى انه بنى عارضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف <sup>البناء</sup>  
 طوله وعرضه وانه من الخشب او من الحديد وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه  
 فاداهم المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان <sup>الله</sup> كثر حلفه بالله





البينة على من يدعى به قبل سنته عندنا وكذا لو كان المدعى بالبينة وطالب بالبينة  
 حلفا قام البينة بعد ذلك يقبل بيته في قول الجنيته دج. وكذا لو كان المدعى بالبينة  
 اذ هم ٢٢ شهود زورا وقال ما لي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى  
 ثم ادعى بالبينة مسجداً بذلك جازت شهادتهما في قول الجنيته دج. ولو كان المدعى بالبينة  
 طلب اليمين اذا حلفت مات جرح من المال الذي له عليك محلف ثم اقام المدعى اليمين  
 يقبل بيته ويصير له مال المال يصل قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او شيئا  
 في يده او حقاً من الحقوقي وانكر فاستعلمه القاضي ما له ان يحلف ما نفي به للفاخر ان يقول  
 اني اعرض عليك اليمين ثلث حرات فان حلفت والا الركن المدعى به ثم يقول القاضي  
 احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه **فان**  
 ان يحلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان اى ان يحلف في المرة  
 يقول له مقيت الثالثة ثم اصبر عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما لهذا  
 عليك هذا المال ولا شيء منه فان اى ان يحلف يصبر عليه مدعى المدعى وان قص  
 عليه بالنكول في المرة الاولى بعد قضاؤه ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة  
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلف فقال  
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يتخير  
 عليه ويحسب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين  
 مرتين استعمله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي  
 حرم تينكل ثلثا ولا يستقبل عليه اليمين ثلث حرات ولا يقضي نكوله قبل ان يتهال ولو كان  
 رجلا لا القاضي وادعى عليه حقاً فحلف فاستعلمه فسكت ولم يجبه فان القاضي  
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا اضمر عليك بما يدعى ثم عرض

عليه السلام فان ابدان يحلف برض عليه ثالثا فان ابي فان القاضي يقضي عليه  
 بمسكوت في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول فانما يكن  
 انه تمنع من الكلام والسماع فان كان به امة فسكوت لا يكون تكلا. ولان القاضي  
 سكت فلم يجب بشئ فان القاضي يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله  
 عليه امة تمنع من الكلام والسماع فان سال وظهارة ليس به امة اعادوا الى  
 ويعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولان القاضي عرض اليمين على المدعي عليه  
 مرات فانه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا اختلف بحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولان  
 القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا فانه ان يحلف فعصر عليه بالنكول ثم  
 قال انا اختلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضي. دائرة يد رجل ادعاه رجل  
 فانكر فطلب المدعي يمينه فامكانت الدائرة يد بمبرات حلف على العلم وامكانت  
 هبة او شرا او نحو ذلك حلف على البات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار  
 به يدي بمبرات عن ابي واراد ان يحلف على العلم فقال المدعي انها وصلت اليه لا يبرئ  
 ولي عليه يمين على البات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما سلم  
 انها وصلت اليه بمبرات عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه  
 على البات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقا او مالا فاقام البينة فقال المدعي عليه ليخرج عن دعواه  
 اهل القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه  
 للمدعي قال روح ودينج للقاضي ان يسأل عن الدفع امكان صحيحا بهله القا  
 وامكان فاسدا لا بهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل اهل فقال

المدعى عليه اشترى منها من المدعى في بيته مائة ذك قال محمد بن غفران  
 الدار من المدعى عليه ويضع للمدعى ويقال له انت على جنتك في الاستطاعة  
 يتلذذ في يدى المدعى عليه فيؤخذ منه كليل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيعة  
 على ما ادعى والافترق عليه . رجل ادعى دارا في رجل فقال المدعى عليه ان المدعى  
 قد كان اقرب من هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل بيعة ولا يكون ذلك دحما  
 للمدعى المدعى لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار او ليست هذه الدار  
 وليكن هناك احد يدعى لا يمنع من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجوامع  
 عيسى بن رجل يقول هو ليس له فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هذا  
 قوله لما قلنا وان قال ليس له وهناك احد يدعيه يكون : فقيل ان ذلك  
 للمدعى حق او ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يملك الملك من يدى  
 الشيخ الامام المعروف بنحوه رده . رجل ادعى دارا في رجل فقال  
 عليه العنة ان المدعى قال حل الدعوى من الدار ليست له او قال ما كانت  
 هذه الدار لي مطلق بيعة المدعى ويكون ذلك دحما لدعواه وكذا لو كان للمدعى  
 يدعيه ورث الدار من ابيه واقام البيعة فاقام ذواليد البيعة ان ابا الميت  
 كان اقرب من الدار ليست له لو قال ما كانت هذه الدار لو كان ذلك مطلقا لبيعة  
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في رجل ففرض القاضي له بيعة فاقامها ثم امر  
 المقضي له انها للفلان رجل اخر لا يفيها قصد قه نقره مني للمقره ولا يبطخ قضاء  
 القاضي للمقر . ولو قال المقضي له فلان لم يكن له قط قصد قه المقره فان الدار  
 يرد على القاضي عليه مطلق قضاء القاضي . رجل ادعى دارا في رجل فقال ذواليد  
 ادعها رجل واقام البيعة ففرض منه ان رجلا دفنها اليه لا ينفذ

عن أبي عبد الله عليه السلام قال الشاهد يعرف الظاهر بأبعه ونسبه ووجهه تدفع الخصم  
 من يمين اليد في قول أبي جعفر ومحمد بن يحيى. ولما أقام المدعى عليه البينة على أن المدعى  
 أنه رجل أرضه الذي اليد تشدفع عنه خصم المدعى ولم قال شهيد من آل  
 مدعى اليه رجل عرف، بوجهه ولا تعرفه بأبعه ونسبه بتدفع الخصم عن ذي اليد  
 على أبي جعفر وأبي يوسف رجع شاهدان شهد على رجل بعد في يده أنه المدعى فأقام  
 الشهود عليه البينة أن الشاهد كان ادعاه قبل هذا طلعت شهادته رجل واحد  
 صلاته دارا وفي حق أن هذا الرجل شهد عليه في حق أخر جازت شهادته إذا كان هذا  
 رجل ادعى على رجل كما ألف سمس رجل وأمام البينة منهم اليهود وأكمل  
 بنفس رجل لا تعرفه جازت شهادتهم. وذكر في رهن الأصل إذا شهد وألف من  
 عند نقول لم يسموا التوب ولم يعرفوا عين التوب جازت شهادتهم ويكون القفل قول  
 المرتضى في أي توب كان وكذلك في العصب. رجل ادعى دارا في يده رجل أخاله وأقام  
 المدعى عليه البينة أن المدعى باع هذه الدار من فلان العائيب بكذا قبل  
 بينه وبطلت بينة المدعى ولا يثبت التزاع في حق العائيب إلا أن يتشهد الشهود  
 أن المدعى باعها من فلان العائيب وقبضها العائيب منه كذا ذكرنا في رجع دار  
 يد رجل جاء أخوه وأدعى أن الدار كانت لأبيهما فلان وتركها ميراثا لهما وطلب  
 الفكرة فقال ذواليد لم يكن لابي فلان أقام المدعى عليه البينة على ما قال وأقام ذواليد البينة  
 أن كان اشتراها من أبيه في صحته وأدعى أن أباه أقر لها في صحته قبل بينه وبطلت  
 البينة. وكان من ذلك على حين ادعى الأخ أجاب وقال لم يكن لابي فيها حق فقام المدعى  
 البينة أقام هوام اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تقبل بينة المدعى  
 يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها منه بألف درهم فقال ذواليد لم يبيع فلان أقام المدعى



بالبيع ثم وجد بها أصحها من الملة ونم في طاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة  
 عن العيب لأن البراءة عن العيب تكون اقتراراً بالبيع فكذلك المصلحة لأن المصلحة  
 عندنا طلاق والطلاقية تخبر مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق  
 متناقضاً فلا يسمع رجل ادعى على رجل ما لا يجده فاعطاه مع الجور والحسب  
 عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال كل الله لي وقال  
 قائل يقضي من المال ليس لي قبل لان تبين وبيع وانقضاء ما صيان ولو اقام  
 المدعى البينة ان المدعى اقر بعد الصلح او صاء المال ثم تبين ان المدعى  
 تبين وبيع وانقضاء وان كان القاض لم يقض ببينة المدعى على اقام  
 المدعى عنه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل لان تبين بطل عنه المال  
 ولا يقضي عليه شيء امرأة ادعت ميراثاً ورثه زوجها محمد وانها امرأة  
 الميت فصالحوها على كل من حصنها من الميراث وانهم قد صاءها من درهم التركة  
 اكثر من ذلك الصلح والصالح حائز ولا يحمل ذلك للورثة الا ما ورد في ذلك  
 المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح ولو ان رجلاً ادعى مالا  
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء والبراءة  
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عزمين كانت عليه فان كان المدعى  
 قبل الصلح ادعى القضاء والبراءة وانكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم اقام المدعى  
 عليه البينة على القضاء والبراءة بطل الصلح لان المدعى عليه اذا ادعى القضاء  
 والبراءة لا يستخاف المدعى عليه واماً يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن البينة  
 رجل ادعى على رجل ان اخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى عليه  
 على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخذ هذا المال السهم فانكر المدعى ذلك لا يقبل

هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من جهة الاول انما  
 اخذ منه فلان اخر غم رده على فاخذ منه هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شهد  
 شهود المدعى عليه ان المدعى قران فلان اخر وكبل المدعى عليه اخذ منه هذا  
 المال كان ذلك اكد بالبينة وبطل دعواه رجل ادعى عبدا في يده جل انه له  
 بنحو المدعى عليه فاستخلف فكل وقضى عليه بالكول ثم ان المقضى عليه اقام  
 البينة <sup>البينة</sup> انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه قبل هذه البينة الا ان <sup>شهودا</sup>  
 انه اشتراه منه بعد القضاء وذكره موضع اخر ان المدعى عليه لو قال كتبت  
 قبل الخصومة واقام البينة قبلت بينته ويقضى له رجل اشترى من رجل <sup>عبدا</sup>  
 فوجد به عيبا فخاصم البائع وانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستخلف  
 فكل وقضى القاضيه عليه والرمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك فذكرت  
 تبوات ايده من هذا العيب واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى ثوبا في يده جل  
 انه له فانكر المدعى عليه فطلب المدعى يمينه فقال انا اقدمي يميني فضالجه  
 من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى اقر قبل  
 الصلح انه لاحق له في هذا الثوب لا يقبل يمينه ويكون الصلح ماضيا لانه اقدمي  
 يمينه بالصلح الا ترى ان المدعى عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضيه بالثوب  
 للمدعى ثم اقام المدعى عليه البينة على ان المدعى اقر قبل القضاء انه لاحق له في  
 الثوب لا يلتفت اليه ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح  
 لانه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا يزعم ان ما اخذ من بل  
 الصلح اخذ بغير حق اما ان كان اقران قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكه  
 بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضيه علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لاحق له

في التوب بطل الصلح وعلم القاضي بأقرار قبل الصلح بمنزلة الاقرار بعد الصلح  
 رجل ادعى على رجل الف درهم فطالب المدعى عليه ما كان لك على الف درهم تطاو  
 قد كنت ادعيت على هذا الف امس قد فعتها اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم  
 وما قبضت منك شيئا ضاحكه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه  
 اقام البينة بعد ذلك فشهدوا بالمدعى عليه دفع له المدعى الف درهم لا يلتفت  
 لاشهادهم لان صلحه كان اقراء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قاله المدعى  
 حين ادعى صدقته كان لك على الف درهم الا انه قضيتكما امس فقال المدعى <sup>قضيت</sup> ما  
 ودفع اليه الف الف درهم من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد  
 شهوده انه دفع اليه امس الف درهم جائزت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع  
 على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان  
 اليمين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه اقتداء عن اليمين رجل في يديه  
 دبعة لرجل فجاء رجل وادعى انه وكيل المودع في قبض الوديعه وكله في ذلك سنة  
 واقام البينة فاقام الذي في يديه الوديعه ان الموكل اخبره من هذه الوكالة قبلت  
 بيئته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه رجل ادعى دالا  
 في يد رجل انه قال واقام البينة واقام المدعى عليه البينة انها الغلان الغائب اشتل  
 من المدعى وكلني يقبل بيئته ويجعل وكلا ويندفع عنه الخصومة ولا يقضي  
 بالشراء على الغائب رجل في يديه دارا عاها رجل بوكالة رجل فانكر المدعى عليه  
 دعواه الملك والوكالة فاقام الوكيل بيئته على الوكالة فاقام المدعى عليه البينة  
 على ان الموكل ان شهود الوكيل شهود زورا واستلجهم بطلت شهادتهم  
 المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار الشاهدين لا يبطل شهادتهم الا اذا شهدوا



على أن يشاهد من انهما محمد ودان في قذف او انها شريكان فيها شهد على  
المدعى عليه في تقبل شهادتهما رجل ادعى دارا في يد رجل فجد فصالحه على  
الف درهم على ان يسلم الدار الذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البيعة انهالة  
واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذا لو اقام البيعة انها كانت لغلان اشتراها  
منه اقام البيعة انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا لا يقبل بيته لانه حين  
جمعه دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح افتداء <sup>اليمين</sup> عن  
فلا يستطيع ان يرجع في الالف ولو اقام البيعة انه اشتراها من المدعى قبل الصلح  
تقبل بيته ويطلق الصلح ولو لم يعم البيعة على الشراء ولكن اقام البيعة على صلح  
صالحه عن الدار بالف قبل دعواه امضيت الصلح الاول الذي اثبت به باليمين واطلت  
الصلح الثاني كذا ذكر في المنتقى قال كل صلح فالثاني باطل وان كان شرع بعد شري  
من رجل واحد فالشري الثاني حق والشري الاول باطل وان كان الصلح الاول للشراء  
بعد ذلك اجوز الشراء الآخر باطل الصلح الاول ورجل ادعى على رجل انه قتل  
اخاه عمدا واقام البيعة فادعى القاتل ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان القاضي  
يأمره باحضار واخصار شهوده فجاؤ القاتل برجل وشاهد من فشهد ان هذا  
الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما ويثبت النسب وان كان الرجل  
جاحدا ويطلق القصاص رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاض  
النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزمن البيعة عليه ما ادعى واقام المدعى عليه  
البيعة على رجل اخر انه اب الزمن والزمن وذلك الرجل ينكر ان ذلك قال البيعة بيعة  
الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البيعة انه ابوه ويفرض له عليه النفقة  
ويطلق بيعة الآخر وكذا امرأة خاضعت عمها للام القاضية فساله ان يفرض لها عليه <sup>النفقة</sup>

وهي تحتفظ بالعم ان لها اخا وموادة بالفقه مئة وانكرت المرأة ذلك  
فاقام العم شاهدين فشهدا على رجل انه اخوها والمرأة وذلك الرجل  
يكران فان القاضي يرى العم عن الفقه ويقول لها ان شئت <sup>صت</sup>  
لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها لدفع الخصومة  
عن نفسه وان كان متبنا حقا لغيره. ومنها اذا وجد القاتل في محلة غلام  
اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى واقاموا البينة من غير  
المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل  
ان البينة مقبولة فان ادعى اوليا القاتل على ذلك الرجل اخذوا <sup>له</sup>  
وان ابرأوه لم يكن للادوية عليه ولا على اهل المحلة شيء جوز هذه البينة  
وان ثبتوا الدية لغيرهم. رجل مات فقاسمت امرأته وولده الميراث  
وهم كبار كلام واقروا انها زوجته الميراث ثم وجد الولد شهو ذلك  
زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت  
من الميراث. رجل ادعى على اخر قدفا واقام البينة قاضي القاض  
ان المقدوف عبد فلان يندفع عنه دعوى الحد فان اقام المقدوف  
بينه بعد ذلك ان فلانا اعتقه قبل القذف قبلت بينته  
ويقضيه له على القاذف بالحد. أرض في يد رجل ادعى رجلانها  
وقف وبين شرايط الوقف وقضيه القاضي بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه  
ملكه تالوا يقبل بينته المدعي لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق  
الملك وليس بتحرير. والآخرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها  
صفته واحدة جاز بيع الملك. ولو جمع بين حرو عبد وباعها صفقة

واحدة لا يجوز بيع العبد ذلك ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك  
وفي الملك القضاء يقتصر على المقطر عليه وعلى من تلقى الملك منه و  
يتعدى الى الغير فكان ذلك في الوقف وجعل المشتري عبد او قبضه فاستحق  
الامانة بالملك المطلق بالينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان  
قبل ان يقضى القاضى بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه له لا يسمع  
دعوى البائع لان البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري  
وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه  
من المشتري او اقام البائع البينة على النتائج بنظر ان اقام البينة  
على المسحق قبل بينته وينظر قضاء القاضى للمستحق وان اقام  
البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه  
بالثمن للمشتري لا يقبل هذه البينة لان البيع الذي جرى بينهما  
قد انقضى بقضاء القاضى بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون  
خصماً وان اقامها بعد ما رجى المشتري على البائع ولم يقض للقاضى له  
بالثمن قبلت بينة البائع لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم يفسخ  
لان الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر الرواية فكان  
للبيع ان يلزم المبيع للمشتري وكان المشتري خصماً فيقبل بينة البائع  
عليه ويكون ذلك قضاء على المسحق . يجعل ادعى على رجل ما لا اقام  
البينة فالت المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينة المدعى  
فان القاضى يقضى بذلك البينة على وارث الميت وان لم يكن له وارث  
نصب القاضى عنه خصماً فيقضى عليه ولا يقضى من غير خصم . يجعل

ادعى عينا في يد رجل اخر له استقاه من فلان الغائب وصدقه الذي في يديه  
فانه لا يقوم بالنسليم الى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير ضم  
بإقرار المدعى عليه . وجعل استقاه دارا ونقض واراد النفع ان يأخذ حافقا  
المشتري استقاهما فلان الغائب واقام البيعة على اقراره قبل الشراء  
انه اشتراها فلان وان فلانا وكله ببراءة هذه الدار منذ سنة ذكره  
المتقى انه لا يقبل بيعة المشتري قال لا يفيده قبلتها لانتمت البيع على الغائ  
ب رجل ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال للمدعى عليه  
ما اشتريتها منك فلما اقام المدعى البيعة على ما ادعى اقام المدعى عليه  
البيعة انه اشتقها وكيل من فلان سمع دعواه . وذكر في المتقى  
اذا ادعى دارا في يد رجل انما له اشتراها من ذي اليد وكيل فلان  
الغائب لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته في قوله لا يفيده رحمه الله جل  
ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد به وهو ذلك  
ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته . قال اللصفي  
قال جك شمس الامة روح لا يقبل بينته ولا يبطل دعواه حتى لو قال ادعى  
بعده الملك المطلق الملك بذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بينته  
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحب البد اخذ له فاقام البيعة على ذلك  
فاقام المدعى عليه البيعة ان المدعى استقاهه من بطلت بينة المدعى ويندفع  
المخومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البيعة على اقرار صاحبه انه له فبطلت  
البيتان لكان التعارض في يد ذي اليد كذا ذكره في الاصل رجل ادعى دارا  
في يد رجل انما له ونقض القاضي في دعواه المقتضيه انها لفلان اخر لم يكن له قط وحقق

المقرلة يبطل قضاء القاضيه وبرء الدار على المقضيه عليه وان قال المقرلة كانت المقرلة  
وجهاها يميز ونبضتها هي المقرلة ونقض المقرقة الدار للمقضيه عليه عند اصحابنا  
عبد بن زيد رجل ادعاه رجل واقام البينه فادعى المدعى عليه انه غير المدعى لا يصح اقراره  
عبد بن زيد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البينه انه له او دعه الذي  
في يده المدعى عليه محمد ودعواهما ويقول هو لي فلم يقض القاضيه بشهو المدعى  
حتى صدق ذواليد احدهما فانه يدفع العبد الى المقرلة فان عدلت البينتان قضت به  
للمدعى ومن ولو ادعى عبد بن زيد رجل انه له فنجح المدعى عليه فامر المدعى بالثقة  
البينه فلما اقام من عند القاضيه باعه المدعى عليه من رجل وسلمه اليه ثم  
اودعه المشتري ثم جاء المدعى بشهو وواضح المدعى عليه فقال المدعى عليه  
من فلان وسلمته ثم اودعنيان صدقة المدعى فيما صنع او لم يصنع له ولكي القاضيه  
علم بذلك فان القاضيه لا يسمع بينه المدعى على ذى اليد وان لم يصنع له  
المدعى ولم يعلم القاضيه بذلك فاراد المدعى عليه ان يثبت ذلك بالبينه لينفذ  
عنه خصم المدعى فان القاضيه لا يسمع بينته ويقضيه عليه بينته المدعى وتقدم  
رجل ادعى دارا بن زيد رجل انها فلان وقال وكلية فلان بالخصوص فيها ثم ادعاه  
لنفسه لا يسمع دعواه وكذا لو ادعاه الموكل اخر وان ادعاه لنفسه او لا ثم ادعى  
انها فلان وكلية بالخصوص فيها يسمع دعواه ولو ادعى دارا بن زيد رجل انها له وثقا  
من ابيه او قال استقرت بها من ذى اليد فنجح المدعى عليه ثم ادعى انها له لا يسمع  
دعواه وتقدم امرأة ادعت على ولد ميت انها كانت امرأته مات وهي حية  
وطلبت الميراث فنجح الابن واقامت البينه على مكاحها ثم ان الابن اقام البينه ان اباه  
كان طلقتها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينه الابن

فان كان الأبن حين ادعى المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم يكن بزوجه له فقام المدعى  
على الطلاق لا يقبل ببيته رجل ادعى على رجل ما لا يخرج الخط وادعى انه خط المدعى عليه  
فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتبوا كتابان بين الخطين متباينة ظاهرة  
تدل على انها خط كاتب واحد اختلف الشاخص مع فيه والصحيح انه لا يقضي بذلك  
فلما لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب صرافا  
او ممسرا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهنا اول ان لا يؤخذ بالخط رجل ادعى  
عينا في يده جمل انه كان لابييه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليداد وعني ابوك والادعي  
مات ابوك اولي ميت ذكر في المتن انه لا يندفع عنه الخصومة رجل ادعى دار في يده جمل  
انه اشترى لها من فلان بكذا واقام البينة واقام ذواليداد البينة انه اشترى لها من  
الجل فلما راجع الخارج اسبق واقام ذواليداد البينة انه اشترى لها الخارج كالت  
الدار لذلك الرجل لانها كانت رهنه عند فلان آخر ولم يرض المرتهن ببيعه حين علم  
واقبل ببيعه ثم اشترى رهنه بعد فافك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخافق  
لانه ليس بمخصم في اثبات الرهن ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كان لفلان رهنه  
عندي بكذا وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى رهنه  
فقد تمة الشئ كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بينه البيع مع بينه الرهن  
اذا جتمعا كانت بينه البيع اول دار في يده جمل ادعاها اخوان وهما بالعان احدهما  
اكبر من الاخر ادعيا انها كانت لابييهما مات وتركها ميراثا لهما واقاما البينة فقالا للدار  
عليه في دفع دعواهما انه اشترى رهنه هذه الدار من الاكبر من فلان وصير هذا الاصح  
كان صغير بكذا فانكر وانكر الوصي ايضا الوصاية واقام المدعى عليه البينة خطا قال انه اشترى  
باع بمحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود بان كان وصي

او من جهة امه او من جهة القاضيه باع الحاجة الصغير بثلثين لا فان عا  
 اقواه انه وصي لم يثبت الوصاية باقرار امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانما  
 البينة والزواج بمحمد ثم ادعى الزوج انه قد تزوجها بعد ما اعترفت انها تزوجت با  
 ويحمله نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعى عليها التناقض في  
 دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى التناقض  
 جعل ادعى على رجل دعوى انفق على الزمان على فساد فقال المدعى عليه لا دفع لهذا  
 الدعوى اختلفت المسامحة فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع  
 وقال بعضهم يطالب ومن دفعه انه يثبت فساد الدعوى قال المصريح وينبغي  
 للقاضي ان ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم فسادا  
 دعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه باثبات الدفع جعل ادعى دارا  
 في يد رجل انها له فقال المدعى عليه نصفها له ونصفها وديعة عندي لفلان فلم  
 البينة على الوديعة فاقام للدعي البينة على وعواه ثم اقام المدعى عليه البينة ان نصفها  
 وديعة عنده لفلان يبطل دعوى المدعى في النصف وهل يبطل في الكل قال بعضهم  
 يبطل قال المصريح وفيه نظر اشارة الجامع الى انه لا يبطل في الكل رجل ادعى دارا  
 في يد رجل انها له فاقام المدعى عليه البينة انها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه  
 دعوى المدعى فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعى الاول وعواه  
 على المقر له فاجاب انها وديعة عنده لفلان آخر يقبل بينته ويندفع عنه خصومة  
 المدعى رجل ادعى على رجل ما الا فاقام البينة ثم قال بعد اقامه البينة اني قد  
 من هذا المال كذا هل يبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بينته  
 لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامه البينة وان قال فداكت استوفيت من هذا المال

كذا اوتال بالفارسية چندین یافته بودم جلالت بیته رجل ادعی علی رجل ارماتہ  
 درهم نهد المدعی علیہ فاقام المدعی البینة علی ما ادعی فقضی القاضی له ثم ان المدعی  
 اقر بهذا المنکر علیہ بمائة درهم قال ابو القاسم الصفار یرج سقط عن المنکر الثلثمائة  
 الباقية وقال غیر من المشائخ یرج لا یسقط رجل ادعی علی رجل الا فقال المدعی علیہ  
 انی قد احدثت بهذا المال علی فلان وقيل فلان الحوالہ فی المجلس وطاقم البینة علی ذلك  
 وقال صاحب الدین ان المحتال علیہ مات مفلسا قبل اداء الدین كان القول قوله مع  
 ولا یقبل قول الخلیل انه مات مليا وكان له ان یرج علی المديون بدینہ کذا ذکر فی الاصل  
 رجل ادعی اعیانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة  
 کل عين وجنس ودفع علی حدة المشائخ یرج فیہ بعضهم بشرط التقصیل  
 وبعضهم کتفی بالاجمال وهو الصحیح لان المدعی ان ادعی علیہ غصب هذه الاعیان  
 لا یشرط لصحة الدعوی بیان القيمة ثم یبطل ان ادعی ان الاعیان قائمة فی یدہ یؤمر  
 باحضارها فیقبل البینة بحضرتهما وان قالوا انها قد هلك فی یدہ او استهلكها  
 و بین قيمة الكل جملة یسمع دعواه ویقبل بیته وذكر فی الجامع ان ادعی انه غصب منه  
 جاریة ولم یذكر یصنها یسمع دعواه ویؤمر برد الجاریة فان عجز عن ردها كان القول فی مقادیر  
 القيمة قول القاضی فلما صح دعوی الغصب من غیر بیان القيمة لان یصح اذ بین قيمة  
 الكل جملة ولم یبین قيمة کل عين علی حدة كان اولی وان لم یدع الغصب ادعی ان لی فی  
 ید هذا الرجل کذا وكذا من الاعیان ولم یبین القيمة تسمع دعواه فی حکم الاحضار وبعد  
 احضر مجلس القضاء كانت الدعوی بالاشارة الی الاعیان فلا یحتاج الی ذکر القيمة  
 قال المصنف انما یشرط ذکر القيمة اذا كان الدعوی دعوی السرقة لیعلم ان السرقة  
 كانت نصابا ولم تکن فلما فیما سوى ذلك فلا حاجة الی بیان القيمة جعل احضر ویتبر



وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر بخمسين درهما في حوثته ودينار  
 فاقام رجل الميت بيعة ان المدعي هذا اقر ان له على الميت هذه الخمسين لان كان باع منه  
 مائة درهم له على ذلك قالوا يقبل بيعة الوصي ويكون ذلك البيعة المدعى بجلا دعى عينا في رجل  
 له له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البيعة على دعواه باع المدعى عليه العين من  
 رجل واشهد عليه فلما اقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعيز  
 اقام ذلك المشتري البيعة على المقض له ان العين له وفي يده بغير حق ففضله ثمان المقض له  
 الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز يعود العين اليه وهذه حيلة  
 يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقض  
 عليه الاول وانما يدعي ملكا مطلقا فاما اذا ادعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان  
 صار مقضيا عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيها اذ باع المدعى عليه قبل ان يقيم  
 المدعي البيعة لانه لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود ابطال القاضي  
 مع المدعي عليه رجل في يده دار يقول ورثتها من ابي فجاء رجل وادعى انها له اخذها  
 من اب ذى اليد بالفت درهم واقام البيعة تشهد شهوده ان ولد ذى اليد باع  
 هذا الدار من المدعي ولم يذكر ان باع وهو يملكها قالوا جاز شهادتهم ويقض ذلك  
 للمدعي لان صاحب اليد غرناها كانت لابيده ولا نهم لو شهدوا على اقر الميت انها للمدعي  
 يجوز شهادتهم فكذا هذا الا ان كان ذواليد يقول ملك في يدي ولم يقل ورثتها من ابي  
 حينئذ يحتاج المدعي لان يشهد شهوده ان الميت باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا  
 لو كان ذى اليد يدعي انها له بسبب اخ لا ميراثا عن ابيه ولو ان المدعي ادعى انها له اشترى  
 من اب ذى اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعي البيعة على ان اشترى  
 من الميت وهو يملكها اقام ذى اليد البيعة انه كان اشترىها من ابيه قبل بيئته ولو قال

فرواليده الدائم كانت لابي قطا ولم يكن لابييه فيها حق قط فلما اقام المدعي البيته  
علم ما ادعى اقام نواليد البيته انه اشتراها من ابيه في صحته لا يقبل بيته وان  
اقام البيته ان اياه اقر في صحته انها الى قبلت بيته . وادعى يد رجل ادعى رجل انها كانت  
لابيه مات وتركها مبلثا له واقام البيته وقضى القاضي له بذلك ثم جاء اخر وادعى انها  
اشترها من اب المقضيه له وصدقه المقضيه له فانه برو الدار على المقضيه عليه ويقال  
لمدعي الشراء اقم البيته على الذي ردت عليه الدار لان المقضيه له لما صدق مدعي  
الشراء فقد اقره كان مبطلا في دعواه الارث وان شهوده كانت شهوده في مثل هذا  
لا ينفذ قضاء القاضي عندا لكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والنسوخ بشهادة الزور  
امرأة باعت كما فادعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه وصدقته امه البائنة  
وزعت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير  
لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها  
على نفسها انها استهلكته بالبيع والعليم ولا تسمع بيته الغلام الا باذن من له  
ولاية عليه . وبما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك  
انه لها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها والصحيح انها تسمع قال  
المصريح سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح عن رجل ادعى على رجل انه  
فصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض  
صفاته على خلاف ما ذكر المدعي فادعى انه له واقام البيته قال رح ان قال المدعي  
هذا الغلام هو الذي ادعت لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات حملا يحتمل التغير  
والتبدل . وان قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك يسمع  
دعواه ويقبل بيته لان دعواه الاول لا تمنع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا <sup>رح</sup> سئل

من خلع أحرانه وقال في مجلسه مراند رين<sup>٢٩٠</sup> خانه هیچ چنین نیست ثم ادعى شيئا  
 من متاع البيت واقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا البيت وقت الأقرار  
 لا يسمع دعواه وان قال لم يكن هذا البيت وقت الأقرار يسمع دعواه. وأن ادعى  
 انه له ولم يقبل شيئا يسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال مولانا رحمه الله  
 وذكر في الجامع الكبير جعل قال لا حق في قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البيعة على عبد  
 في يد المقر له انه غصبه من اوا دعى عليه دين لا تقبل بيئته حتى تبتهل الشهود انه غصبه  
 بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة الرجل انه لا حق في  
 قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم اقام البيعة على شراء عبد من الذي ابرأه او على فرض  
 الف درهم لا يقبل الا بتأريخ بعد الاقرار. قال القم<sup>٢٩١</sup> رج فليع هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الرج  
 بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الأقرار اما اذا ادعى مطلقا  
 انه له لا يسمع دعواه. وذكر في الجامع جعل قال ما في يدي من قليل وكثير او عبيدا وعتا<sup>٢٩٢</sup>  
 لفلان صح اقراره لانه علم وليس بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يدا المقر اختلعا  
 فقال المقر له كان في يدي وقت الأقرار فهو لي فقال المقر له ملكك هذا بعد الاقرار كان  
 القول قوله الا ان يقيم المقر البيعة ان كان في يد المقر وقت الأقرار لان المقر ينكر دخول هذا  
 العبد في الأقرار فيكون القول قوله وذكر في الأقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في  
 حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا علم في الحانوت انه له وضعه في الحانوت بعد الاقرار  
 ذكر بعض روايات الأقرار انه لا يصدق قال المصنف رج وهذه الرواية تخالف رواية الجامع  
 قالوا تاويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت  
 في تلك المدة بيقين. وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر واث الملك في زمان لا يتصور  
 حد وثلا يقبل قوله لا ملكة بعد الاقرار وعن ابي يوسف رج اذا قال مالي بالكوفة دار

او قال سالي على احد مال ثم ادعى بالكوفة دارا او ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يسمع  
انسانا يبيته فيسمع دعواه. وعن محمد بن روح لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار  
ولا ارض ولا حق ولا دعوي ثم اتام البيته ان له في يد فلان في ذلك الرستاق دارا لا يقبل  
بيته الا ان يقيم البيته انه اخذ هاتيه فلان بعد الاقرار. ولو قال مالي في يد فلان  
فلان لا حق ولم ينسب الرستاق ولا قرية ثم ادعى بان له قبله حقا بالرى في رستاق  
او قرية لا يقبل بيته ولو قال مالي بالرى حقا في دار ولا ارض ثم ادعى ذلك <sup>البيته</sup> وكلام  
يقبل بيته مالم يقصد قرية بينهما او ارضا بينهما في لا يقبل بيته. اما اذا قال  
لا حق بالرى او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقراره باطل. وذكره <sup>النوازل</sup> النوازل عن  
محمد رحمه الله اذا قال لا امرأته هذا البيت مما اعلق عليه بابه في  
لهواة البيت ستاع فلها البيت والمناع. ولو امرأته في صحته بجميع ماله  
منزله من الفريش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من منقوش  
الاموال كلها وله بالرستاق ودواب وعلمان وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع  
عليه في منزله الذي هو ساكن فيه فملاك يبيع من الدواب الى الباقية بالنهار  
ويبيع الروطنة وكذلك عبيد الذين يخرجون في حراجه وبأثرون المنزل فكل ذلك  
داخل في اقراره. ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا امرأتي غيرها علي من الثياب  
ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار روح هنا حكم وفتوى  
فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي  
الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بما  
او به او ما اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا  
لا يصير ملكا لها الاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله ذكره

في مصابا المشتري اذا دفع الوصي الى البيته ماله بعد البلوغ فانه لا يخلو نفسه انه قبض  
 منه جميع ما كان في يده من تركته والد لا يبين له من تركته والد له عند قليل ولا كثير الا وقد  
 استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركته والد له واقلتم البينة  
 قبلت بيئته. وكذا الواقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والد له من الدين على الناس  
 ثم ادعى على رجل دين الوالد فيقنع دعواه وفي مصابا المشتري اذا منع الوصي من ثمن ما وصى  
 بوصابا ولا يعلمون ما وصى به فقالوا قد اجزنا ما وصى به لم يخرجتم انما يجوز اذا اجازوا  
 بعد العلم ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للبيت على الناس ثم ادعى على رجل  
 دين البيت يسمع دعواه كما الواقر به الوارث ثم ادعى دين البيت رجل ادعى اذ الرضا  
 وان مورث المدعي عليه كان احلث يد عليها فيخرج ثم مات وتركها في يد وارثه  
 هذا واقام البينة على ما ادعى فاقام المدعي عليه البينة بان مورثه فلان كان  
 اشتراها من المدعي بكذا بيعا بانا ونقايضا ثم مات مورثه فوريثتها منه فادعى  
 المدعي لدفع دعوى المدعي عليه ان مورث المدعي عليه كان اقران البيع الذي  
 جرى بينه وبين المدعي هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه  
 واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا راجح لا يسمع منه هذا  
 الدفع لان بيع الوفاء عند شرائه سمي قند بمنزلة الرهن فاذا اقام المدعي عليه البينة  
 ان مورثه اشترى ما من المدعي بحمل كانه كان رهنا ثم اشتراه بعد الرهن فيجزم  
 بالشراء وعند شرائه من خارج بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا انفصل به القبض  
 بملكه المشتري وينقل ذلك المورثته فكان المدعي في دعواه الملك لنفسه  
 بعد ذلك مبطل لا بدعواه فلا يدفع بهذا دعوى المدعي عليه شراء مورثه من  
 المدعي رجلا احضر مملوكا وادعى انه له وانه ترمد عنه وقال المملوك انا عبد فلان

فَكَرَّ فَلَمْ يَنْتَهِ لِنَا الْعِدَّةَ إِذَا جَاءَ بَيْنَهُ عَلَمَا ذَكَرْتُ مَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْعَى خُصُومَةً  
وَأَنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيْنَةُ عَلَى ذَلِكَ يَسْمَعُ بَيْنَةَ الْمُدْعَى وَيَقْضِي لَهُ فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ الْمَقْرَأَ  
جِدَ ذَلِكَ لَأَسْبِيلَ لَهُ عَلَى الْعِدَّةِ الْآنَ يَقِيمُ الْبَيْنَةَ أَنَّ الْعِدَّةَ يُفْضَلُ بَيْنَهُ وَيَقْضَى  
بِالْعِدَّةِ لَهُ عَلَى الْمَقْضَى الْأَوَّلِ. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَعَى عَبْدًا فِي يَدِ عَبْدٍ أَوْ دَعَى عَلَيْهِ دِينًا  
وَشَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فَهُوَ خَصَمٌ لَهُ الْآنَ يَقْرَأُ الْمُدْعَى أَنْ مَجْمُودٌ. دَارِي فِي يَدِ قَوْمٍ مِيرَاثَ  
لَهُمْ عَنْ أَبِيهِمْ أَدْعَى رَجُلًا أَنْ اشْتَرَى مِنْ بَعْضِهِمْ نَصِيبَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَبَيْنَ نَصِيبِ الْغَائِبِ  
وَمَنْ فِي يَدِهِمُ الدَّارُ أَقْرَأُ بِنَصِيبِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ وَقَالُوا لَا تَدْرِي أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ أَمْ لَا  
فَلَا تَدْفَعُ إِلَيْكَ حَصَّةَ فَلَانٍ مِنْهَا فَأَقَامَ الْمُدْعَى بَيْنَهُ فَشَهِدَ وَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ الْغَائِبِ  
نَصِيبَهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةُ وَلَقَدْ قَالَ قِيَّةُ الْوَرِثَةِ الدِّينِيَّةِ أَيْدِيَهُمُ الدَّارُ لَنَا الْأَحْقَ لِنَا  
الْغَائِبِ فِيهَا جَانِزَتْ بَيْنَةَ الْمُدْعَى وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَعَى دَارِي فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ أَلَامَ الْبَيْنَةَ  
وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ الْغَائِبِ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى وَكَانَ  
فِيهَا ذِكْرُ الْمُنْتَقِ أَنَّهُ قَبْلَ بَيْنَةِ ذِي الْيَدِ وَيَجْعَلُ وَيَكِيلُ وَأَنْدَفَعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ وَلَا نَمُ  
الْغَائِبِ الشَّرَاءَ. رَجُلًا دَعَى دَارِي فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ أَلَامَ الْبَيْنَةَ فِي يَدِهِ فَقَالَ  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ هِيَ مَلَكَ وَالَّذِي وَدَّعَهُ فِي يَدِي لَا يَنْدَفَعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ. فَإِنْ أَقَامَ اللَّهُ  
الْبَيْنَةَ عَلَمَا أَدْعَى أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيْنَةَ أَنَّهُمَا مَلَكَ وَالَّذِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى  
قَالُوا لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنْ وَالِدِهِ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ وَاللَّاحِ  
لَوْ مَجْعَتَ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةُ أَمَّا تَسْمَعُ لَدَفْعِ دَعْوَى الْمُدْعَى وَأَنَّهُ انْتَصَبَ خَصَمًا  
لِلْمُدْعَى بِدَعْوَى الْعِفْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْغَضَبُ فَلَا يَسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الْأَمَانَةِ رَجُلًا دَعَى  
مُحَمَّدَ وَدَارِي فِي يَدِي رَجُلٌ مَذْكَرُ الْحَدِّ وَالثَّلَاثَةُ وَلَمْ يَذْكَرْ الْحَدَّ الرَّابِعَ وَالْحَدَّ الرَّابِعَ يَنْتَصِلُ  
بِمَلَكَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا فَاصلَ بَيْنَهُمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْأَسْتَاذُ ظَهْرُ الدِّينِ هَذَا جِ

يصح هذا الدعوى لأن السكوت عن الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى ولذا لو  
 الحد الرابع وقال الحد الرابع ارض للمدعى عليه ولم يذكر الفاضل وكذا لو كان الحد  
 الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان الحد الرابع  
 والحد الرابع ارض فلان ذكر احد الجارين ولم يقل ويتصل بارض فلان آخر وكذا لو كان  
 الحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى الحد الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد  
 . قال يصح دعواه ايضا . قال المصنف رجح وينبغي ان لا يصح دعواه في هذين الوجهين  
 لان المدعى جعل الحد الرابع ملك فلان واذا لم يكن كله ملك فلان لم يكن دعواه  
 مستأولا لهذا الحد ودفع لا يصح كما لو ذكر الحد ودالربعة وغلط في حد واحد بخلاف  
 ما اذا سكوت عن الحد الرابع . وفي المنتقى رجل صب في السوق زيتا لانساب  
 او شيئا من الادهان او سمنا او خلا وعابن الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجار  
 صبيته وهو نجس فلبات فيه الفأرة كان القول قوله . وان مر بسوق القصا<sup>بين</sup>  
 واخذ لحما من الطوايق ورماها واستهلكه . وعابن الناس ذلك فقال الجار في كانت  
 ميتة لا يصدق فيه ويسع للشودان يشهدوا انها كانت ذكية لان الميتة  
 لا تباع في السوق وقد تباع في السوق السم من النجس والزيت الذي ماتت فيه  
 الفأرة وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان من  
 عندي هذا الدار بالالف الف على عليه منذ شهر ودفعها اليه وقبضتها منه  
 ثم ان بعد ذلك استعارها مني فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك . ورجب الدار فاع<sup>تس</sup>  
 واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها من من الغائب الذي  
 يدعى المدعى انه رهنها او قال اشترى رهنها منه منذ عشرة ايام وقال مدعى الرهن  
 يستحقها وليس للمدعى الشراء ان ينقض البيع اذ كان البايع غائبا وكذا لو ادعى الى<sup>سجما</sup>

مكانة الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر. رجل يدعي ملك الدار ويقول  
 اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقض له بالدار  
 وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده ويسلم اليه  
 الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البايع قبض منه الثمن. رجل مات  
 وترك عبدا وبنتا فاقام رجل البينة انه كان عبدا فاعتقه وان ولاؤه له واقام  
 البينة البينة انه كان اخر الاصل ذكره ولواء الاصل ان البينة بينة البنت  
 رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال لا هذا البيت واقام البينة  
 وشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسأل  
 المدعي ان وفق فقال كانت الدار كلها في بيعت منها هذا البيت جائزت بيته ويقض له  
 بالدار غير البيت وان قال لم يكن له هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجز  
 بشئ وهكذا اذا ادعى الغائب هذا الشهود بالعين وفيه اشارة لانه اذا وفق  
 يصح توقيفه ولا يحتاج الاقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس  
 ادعوه ادعوا دارا في يد رجل وذكر وان هذه الدار كانت لابيهم فلان مات  
 وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم قضا  
 جميعا على ان هذا الواحد لم يكن ابنا لليت بل كان ابنا للبنت بطلت بينتهم  
 فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا  
 واذكروا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم  
 يسمع دعواهم ويقبل بينتهم ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لابيهم  
 فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواهم واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر  
 للبيت امرأة باخران قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا راجح لا يقضي للقاضي



بذلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذا الدار بعد ذلك  
انها كانت لاميته مات وتركها ميراثا له ولا امرأته هذه على فرض ان الله واقام  
اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعي لانه ادعى الكل ولا يتم البعض  
فبصح دعواه ولا يقبل شهادة الفريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له الاول  
تكذيب الشاهد فيما شهد به نفسه وان اقام شهود اخرين غير الاولين  
على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم فلوان المدعي عليه اقام البينة بعد ذلك  
ان اب المدعي كان اقرب في حوته وصحته انه لاحت في هذه الدار جازت شهادتهم  
واندفعت خصومة المدعي رجل في يديه جارية ادعى رجل اخر ان فلان بن  
العائب كان شريكه شركة عمان في الف بينا وان العائب اشترى هذه الجارية  
بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان العائب فقال الذي في يديه  
الجارية انا اعلم ان فلانا العائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك  
وبين العائب ونصفها لك ونصفها فلان العائب الا ان فلان العائب اقرني  
ان اذهب بالجارية الى بغداد وابيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل <sup>رحمته</sup> ظاهر الدين  
ليس للمدعي ان يمنع من يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان العائب مضطرا  
وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له  
ان يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها رجل قال لغير هذا العبد لك فقال  
المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم يقبل <sup>بينته</sup>  
رجل اشترى عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فاقام البائع بينة على  
ان المستحق احره بالبيع وباعه باخره قال في الزيادات ان كان المشتري رجلا على  
البائع بعين الثمن الذي نقد واسترده او كان البائع استهلك ذلك الثمن

وضمنه المشتري مثله لا يقبل بينة البائع وان كان ذلك الفمن هلك عند البائع  
 قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان  
 المشتري لم يقض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة يثبت لنفسه حتى  
 استرد ما قبض من المشتري رجل ادعى عينا في يده رجل انه له غصبه منه الذي  
 في يده وادام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب ان المدعى اقراه للغاصب  
 هل يؤمر الغاصب بتسليم الغضب لا المدعى قال محمد رجع ان ادعى الغاصب  
 حاضرة على ما ادعى اقرهت النفس في يده واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك  
 الشيء واوجب له الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى حادثة  
 في يده رجل انه له واقراه الذي في يده انه اشتراها من المدعى وقال لي بينة  
 حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنها اياه وتركها في يده وامرته  
 ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة او لم اعرفه وضعتها على يدي عدل فاما  
 في غير الفرج فاء اقراه في يده رجل ادعى امرنا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه  
 واقام البينة على النسب وذكر الشهود واسم ابيه وجده واسم اب الميت وجده  
 كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت كان فلانا غير ما اثبتته  
 المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لان البينات للاثبات لا للنفي وبينه المدعى  
 عليه قامت على النفي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى  
 ميراثا عن ابيه واقام المدعى عليه البينة ان اب المدعى رجل اخر غير الذي يدعيه  
 المدعى ثم وثمه لا يقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن  
 الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فاقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى  
 هذا كان يقول في حياته انا اخ فلان لامي لايه لا يقبل بينة المدعى عليه الا اذا

اقام المدعى عليه البيعة ان قاضيا قضى باثبات نسب ابيه من فلان اخر غير الذي ادعاه المدعى. رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سنة سمعت فطوب بالبيعة فقال لابيعة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البيعة على ذلك يقبل بيته لان التوفيق ممكن بحتمل انه قضاها اولاً في مكان فحجده وليس له على ذلك بيعة ثم قضاها ثانياً في مكان اخر. رجل ادعى محمد وادعى عليه انه ملكه وحقه في يد هذا غير حق بين الحدود فقال المدعى ان هذا الحدود حقه وملكه وفي يدي ثم قال في مجلس اخوان الحدود الذي في يدي ليس على هذا الحدود واليه ذكر المدعي بل بعضها كان عزم المدعى وبعضها على خلاف. قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العقار لا يثبت الا بالبيعة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره. رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال خراجي دأته ليست فاقام الوارث بيعة على ما ادعى فقال المدعى عليه في دفع مذارم فقال له القاضي الدفع يمكن بالايفاء او الابراء فايهما تدعى فقال المدعى عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من حجه ان يقول كانت المرأة ابرأتني ثم حجت فاربيتها فصل من يجوز قضاء القاضيه من

لا يجوزها للقاضيه ان يفعل

لا يجوز قضاءه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامته والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الولي والموجودين ويصح تعديل السر من هؤلاء. يشترط التعديل العلانية

ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزليم السر ويجوز شهادة الرجل على  
شهادة وألده ولا يجوز شهادة على قضاء والد وهذا قول أبي يوسف راجع وقال  
محمد راجع يجوز في الوجهين ويجوز قضاء القاضيه للأمير الذي ولاه وكذلك  
قضاء القاضيه للأسفل للقاضيه الأعلى وقضاء الأعلى للقاضيه الأسفل ويجوز قضاء  
القاضيه لامرأة بعد ما ماتت امرأة ولا يجوز أن كانت امرأة حية وكذلك  
لامرأة أبيه بعد ما مات الأب جاز وإن كان الأب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي  
أن يقرض مال اليتيم واللقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الإمام المعروف  
بمجاهر زاده راجع وللقاضين أن يقرض مال الغائب ولأنه يبيع منقوله  
إذا خاف الهلاك ولا علم مكان الغائب ولا يبيع مال المديون في قول  
راجع وفي قول صاحبيه راجع يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية  
وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح وإذا أراد بيع ما به يملك  
دستجين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها  
ثوباً يكتفي به ويصرف الزيادة إلى الدين وللقاضين أن يقضيه بما علم في قضاء  
في مصر علم في مجلس القضاء وفي غيره وإن علم بالحادثة قبل التقليد ثم قلده  
القضاء ليس له أن يفتيه بذلك العلم في قول أبي حنيفة راجع وقال صاحباه  
له أن يقضيه بذلك العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضاؤه ثم عزل  
ثم قلده ثانياً ليس له أن يقضيه بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة  
في قضاؤه ثم عزل ثم قلده ثانياً ليس له أن يقضيه بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف  
إذا علم بالحادثة في قضاؤه ثم خرج إلى رستان ليس هو فيه قاضياً بل قلده  
قضاء الكوفة دون الرستان ثم عاد إلى مصر لا يقضيه بذلك العلم في قول أبي حنيفة

رجه الله وعندهما وان كان مقلدا على الكثرة والرساق فخرج الى رستاق ثم الى رستاق  
 ثم عاد الى المصرف قال بعضهم له ان يقضيه بذلك العلم في قلمهم وبه اخذ شيخنا الحق <sup>في</sup> الحلو  
 رجع وان علم بالحادثة في رستاق عند ايجيفه رجع ليس له ان يقضيه بذلك العلم <sup>قوله</sup>  
 اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية او في غير مكان الولاية لا يقضيه بذلك العلم وعندهما  
 يقضيه ولا يقضيه بعلمه في الحدة ودوا القصاص على كل حال. ولو علم بالحادثة في رستاق  
 في المصرف فخرج الى رستاق هو فيه قاض ف يقضيه بذلك العلم قال شمس الائمة <sup>خمس</sup> السرخس  
 رجع في ظاهر الرواية عن ايجيفه رجع المصرف شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصال  
 واليه اشار محمد رجع الكتاب وعن ابي يوسف رجع المصرف ليس بشروط لنفاذ  
 القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهد  
 على الشهادة وسياق صورة الكتاب وشروطه في آخر الكتاب وله ان يقبل  
 البينة بدلين على الغائب لقضاء دين الغائب من مال في يدي المدعي <sup>ر</sup>  
 ذلك اذا باع الرميل بعد ارباب السنقري قبل نقر الثمن ولا يدري مكانه فاقام  
 البائع بينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة ويبيع العبد ويقضيه  
 دين الغائب من ثمنه فان قضاه شي من الثمن وضعه على يد عدل. ومن <sup>هو</sup> هذا  
 الجنس مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب. وللقاضي ان <sup>يعت</sup>  
 مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك. وله ان يأخذ مال اليتيم من والده  
 اذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل لان يبلغ اليتيم. ويجوز  
 قضاءه على المستحق اذا لم يعلم انه مستحق ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة النسخ  
 ان يدعي الرجل ديناً على غائب واحضر رجلاً وادعى ان هذا الرجل كقيل لي بالي على  
 الغائب فيقول الرجل بلي انا كقيل ولكن لا يثني لك على الغائب فاقام المدعي البينة

ان له على الغائب الف درهم ففضر القاضيه بذلك البينة فان ذلك يكون قضاء على  
 الغائب وقضائه فيما ارشئ باصله وان دفع للمدعي الرشوة الا القاضيه فرد ولم يقبل  
 وقضيه للراشئ فقد قضاه وان ارشئ ولدا القاضيه واحدا من اصحابه ليعين الراشئ  
 عند القاضيه فلم يعلم القاضيه بذلك وقضيه للراشئ فقد قضاه ان كان بحق ويجب على  
 القاضيه دوما قبض وياثم الراشئ وان علم القاضيه بذلك فقضاه مرد وهو كما  
 ارشئ بنفسه وقضيه للراشئ اذا شهد الشهود عند القاضيه بدين او عين او عا  
 وعد لو ان قال القاضيه للشهود عليه امرى ان الحى حق الك فهو دله وقاله عا امرى لك  
 في هذه الدار حقا لم يكن ذلك قضاء حيز يقول انقضت عليك القضاء في كذا وكذا  
 لان معنى قوله ارى اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء ولو قال الزمت عليك كان  
 قضاء ولو قال ثبت عندي ان لهذا على هذا الكذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون  
 قضاء وقاله النفس الاثمة الخواقي والقاضيه الامام ابو عاصم العاصمي يكون ذلك قضاء  
 ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وكيل في ماله ان الميت يكون وكيل في الحفظ ولو  
 قال لرجل جعلتك وكيل لتشتري وتبيع كان له ان يبيع ويشترى لان امر القاضيه  
 بامر الميت ولو قال رجل لرجل جعلتك وكيل في مالي يكون وكيل في الحفظ فلذا اذا قاله  
 القاضيه ذلك ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وصيا للميت يصير وصيا فان خص  
 وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايصاء القاضيه يقبل التحفيض  
 ايصاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم عزاء الميت الى القاضيه  
 فقالوا ان فلانا مات ولم يرص الى احد ولنا عليه ديون والقاضيه لا يعلم  
 بذلك فقال لهم القاضيه ان كنتم صايد قين فقد جعلت هذا وصيا في كنه  
 قالوا يبغي ان يسعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدمه حصار وصيا

لأن إيصاء الميت يقبل التعليق كذلك إيصاء القاضية ولو أن رجلاً جاء إلى  
القاضية وقال إن أبي مات في بعض الأطراف وعليه دينك وذلك من كل شيء مالا  
لم يوص إلى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفونني ولا يمكن إثبات النسب اليه  
فقال له القاضية كنت صادقة بما تقول فبع الدواب واقض الديون قال لا أنا  
به لأنه إن كان صادقا صح أمر القاضية به والأفلا

فصل فيما يقضى في المجتهدين

وما ينفذ قضاؤه وما لا ينفذ

القاضية إذا كان مجتهدا له أن يقض برأى نفسه في المجتهديات هذه المسئلة  
على وجهين أحدهما إذا كان مجتهدا وهو يعلم برأى نفسه نقض برأى غيره قال  
أبو يوسف رحمه لا ينفذ قضاؤه وهو أحد الروايتين عن محمد بن أحمد الخطيب  
عن أبي حنيفة رحمه في أظهر الروايات عند ينفذ قضاؤه ولا يرد به أحد الشيخ  
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه وعليه الفتوى والثانية إذا كان مجتهدا لنفسه  
وقض برأى غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه ينفذ قضاؤه ولا يرد به غيره  
فالمستقبل وقال أبو يوسف رحمه يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه أيضا  
وإن لم يكن له رأى في المسئلة فاستفتى مفتيا فأتاه نقض بقضائه ثم حله رأي  
لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث في المستقبل حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد  
الشيبي رحمه أنه قال ما بطلت القضاة من التفويض المشفوع المذهب في نسخ  
اليمين المضافة مع المدير وغير ذلك إنما يجوز ذلك إذا كان المفوض يرى ذلك  
بأن قال لا أحجتهما في ذلك لما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره  
هذا احتياط ويصح التفويض وإن كان لا يرى ذلك لأن قول أبي حنيفة رحمه

موقوف بخلاف رأيه ينبغي قضاء ما صح الروايتين فلان بهج تقويضه كان أمه  
 وإن فوض إلا الشفعوي ليقضي بأية أو يقضي بما هو حكم الشرع ينبغي ذلك  
 التقويض عند الكل وإن قضى القاضي في فضل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وإنما  
 قصد القضاء على وجه الاتفاق وفاق قضائي محل اجتهاد فيه ذكره كتاب الأكرام  
 أنه ينبغي قضاء وذكره الرجوع عن الشهادة أنه لقضيه بشهادة محمد ودين  
 في قذف وهو لا يعلم أنهما محمد وان ثم علم يرد قضائي ويؤخذ المال من المفضله  
 وكذا إذا ظهر أنهما عبد ان أو كافران أو عريان يرد قضائي ويؤخذ المال من  
 المفضله قال وهذا كله قياس قوله أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر  
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرح الرجوع عن الشهادة ان قضاء القاضي في الجتهاد  
 إنما ينبغي إذا صدر عن اجتهاد وأما إذا لم يكن عن اجتهاد لا ينبغي وذكر  
 المحصاف رحمه الله ينبغي وأن لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الأكرام. وأما  
 ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فترجها فخاصمتها لا قاض لا يرى الطلاق  
 وأنها أجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع للقاضي يرى الطلاق واقفا فان الثاني  
 ينبغي قضاء الأول. وإن كان المحالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القا  
 ض  
 اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله لا بد من فسخ  
 اليمين على كل امرأة. وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله إذا فسخ على  
 امرأة بمحضومتها يكون فسحا على النساء كلهن وبعض المشائخ رحمه الله أخذوا  
 بقول أبي يوسف رحمه الله وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله والفتوى على قوله أنها يمين  
 واحدة ولهذا لو حلف ان لا يجلف بها الطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق  
 لا يحنث المرأة واحدة. والعنق في هذا بمنزلة الطلاق وإذا قال كل بعد اشتراه



فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في الشريعة أو قال كل عید اشتریه فهو حر فاشترى عیداً  
 على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة ربح يحتاج إلى الفسخ في كل عقد ولو  
 عقد على امرأة واحدة إيماناً بان قال مراراً إن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها  
 ففسخ القاضيه يميناً واحداً لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين ففسخ على حدة إلا أن نكح  
 المرأة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات أن لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضيه فسخ جميع  
 إيمانه بهذا اللفظ فإن ذلك يكون فسخاً للإيمان كلها وإن حلف بطلاق  
 شوة وعقد على كل امرأة يميناً على حدة وإن قال إن تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت  
 فلانة لا امرأة أخرى فهي طالق وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة  
 منسوختها لا يفسخ يمين غيرها ولو قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها  
 ففسخ القاضيه يمين رجل يحتاج إلى التجديد النكاح ذكر شمس الأئمة الحلواني ربح  
 عن استاذ القاضيه الإمام أبي علي النسفي ربح أنه لا يحتاج لأن القاضيه يبطل اليمين لم يكن  
 الطلاق واقعاً إلا أن يعود النكاح بقضاء القاضيه فإن كان الزوج وطهرها بعد  
 النكاح قبل فسخ اليمين ففسخ القاضيه اليمين كان الوطى حلالاً ولا يحاط به بطلان  
 اليمين والطلاق في حق هذا يظهر في حق غيرها في قول محمد ربح بان كان حلف كل امرأة  
 أن تزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة أن تزوجها فهي طالق فتزوج أربعاً بعد اليمين  
 ثم تزوج خامسة فخاصته الخامسة إلى القاضيه ففسخ القاضيه اليمين عليها  
 لا يظهر لنفسه اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل يمينه في الأربع  
 ولا يقع الطلاق عليهن لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل  
 الفسخ على الخامسة تبطل في حق غيرها وإذا قضى القاضيه ببطولان اليمين في  
 الطلاق المضاف وغيره من المجتهدين اتفقوا وقضاؤه معتد على المقصود عليه عند

الكل على كان على المقتضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان يرى القاضي موافقا  
 لرأيه ولم يكن هل ينفذ قضاؤه فيمن للمقتضى له ان كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه  
 اتباع رأى القاضي وان كان عالما يرى خلاف ما يقتضيه القاضي عن ابي يوسف ر<sup>ح</sup>  
 في غير رواية الاصول انه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يجعله وعليه ان يتبع اشد الامرين وعلى  
 قول المجتئفة ر<sup>ح</sup> ينفذ قضاؤه والقاضي في حقه ايضا. وذكر في كتاب الاستقسان انه ينفذ  
 قضاؤه القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقتضى له عاميا جاهلا واستقر  
 فيها العلم من القاضي فاقناه بوقوع الطلاق فهذا وما لو كان المقتضى له عالما وله  
 رأى سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأي والاجتهاد. وعن ابي يوسف ر<sup>ح</sup>  
 رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقفا فحاشا  
 المرأة الى القاضي فقتضى القاضي له ببقاء الحمل ثم تحول رأى الزوج وصار من يرى  
 الطلاق واقفا ثم تزوج امرأة اخرى فانه يمسك المرأة الاولى ويفارق الثانية  
 وينبغي الامر على رأى الحادث في المرأة الثانية اما الاولى فقد قضاى القاضي عليها  
 ببطان اليمين وبقاء النكاح فنقد قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا لرأيه  
 في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا بناء على ما تقدم ان على قول  
 ابي يوسف ر<sup>ح</sup> يحتاج الى الفسخ في كل امرأة. وذكر الفقيه ابو الليث ر<sup>ح</sup>  
 في العيون رجل اشترى عبدا فشهد شاهدان عند القاضي ان هذا المشتري  
 حلف بعق كل مملوك يشتريه قبل شرائه هذا العبد فاعتقه القاضي بشهادتهما  
 ثم اشترى عبدا اخرى قال ابو يوسف ر<sup>ح</sup> يعتق العبد الثاني بقضائه للاول  
 وقال ابو حنيفة ر<sup>ح</sup> لا يعتق الثاني شيئا من هذه الشهادة مستقبلا وهذا بناء  
 على ان عند المجتئفة ر<sup>ح</sup> الشهادة على عتق العبد لا يقبل من غير دعوى العبد، فيقول

قال امرأة كلان زوجك فانت طالق قلتان فتزوجها ودفع الامر الى القاضي فقصه عليها  
 ثم طلقتها ثلثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر هل يحتاج الى نسخ القاضي في هذا  
 النكاح اختلف المشايخ رج فيه وانما اختلفوا بناء على ان المنعقد بكلمة  
 كل ما بين واحدة وكما ينحل ينعقد ثانية وينعقد الثالثة بعد الثانية <sup>ينعقد</sup> أم  
 بهذا اللفظ ايمان في رواية الجامع ينعقد يمين واحدة وكما ينحل ينعقد وثلاثة  
 طلاق الاصل المنعقد ايمان. فعلى رواية الطلاق يحتاج كل يمين الى نسخ  
 على حدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة  
 ان تزوجها فتزوجها وحكم ارجل بالحكم بينهما في الطلاق المضاف فحكم بطلاق  
 اليمين اختلف المشايخ رج فيه. ذكر في الجامع الاصغر انه لا ينفذ حكم الحكم  
 في حكمها. وذكر في صليح الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين  
 المتحاكين في المجتهديات بمنزلة حكم القاضي المولى حتى لا يكون لاحد هما ان يبرح  
 عن حكمه. وذكر الحنفية رج ان حكم الحكم في المجتهديات جائز الا في الحدود  
 والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود والقصاص. وذكر شمس المنة  
 المحلواني رج في صليح الاصل الاصح ان حكم الحكم في المجتهديات نحو الكتابات والطلاق  
 المضاف جائز في ظلم المذهب عن اصحابنا رج قال محمد رج الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى  
 كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا. قال المصريح وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي  
 يقول هذا مما يكره ولا يفتى به. وقد روي عن اصحابنا رج ما هو اوسع من هذا وذلك  
 روي عنهم انه لو استفتى صاحب الجادة عن هذا فقيها عدا لمن اهل الفتوى فاقاه  
 بطلاق اليمين وسعه ان يأخذ به سواء يسك المرأة وعنهم ان صاحب الجادة  
 لو استفتى فقيها فاقاه بطلاق اليمين وسعه ان يسك المرأة وعنهم ان صاحب الجادة

وقد كان خلف بلغ كل امرأة يتزوجها فاستقرت فقيها آخر مثل الاول فافتاه  
بعضه اليمين وقوع الطلاق المضان عليهما فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى  
لان قوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضيه المولى او حكم الحكم. وما نقل عنهم  
بناء على ان حكم الحكم في المجتهديات في حق المتحاكين بمنزلة حكم القاضيه المولى  
الا ان الفرق بين حكم القاضيه وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهديات اذا دفع  
الى القاضيه ان كان موافقا للرأيه امضاء وان كان مخالفا ابطله وليس للقاضيه ان  
يطلب حكم قاض آخر في المجتهديات. وقال ابن ابي ليلى رحمه ليس للقاضيه ان يبطل حكم  
الحكم وان كان مخالفا للرأيه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا للنص واجماع وهو بمنزلة  
حكم القاضيه المولى ولهذا لو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه  
كما لا يصح رجوع القاضيه عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم  
استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولا يترتب على انفسهما الا على غيرها فكان حكمه  
في حق غيرها بمنزلة الصلح. ولو اصططح الخصمان على شيء وكان ذلك مخالفا  
لرأيه القاضيه ابطله اما اذا حكم الحكم موافقا لرأيه القاضيه انما لا يبطله لان  
لو ابطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد. ولو حكم رجلان يحكم بينهما فاجاز القاضيه  
حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأي القاضيه ذكره الكتاب انه لا يجوز حكمه  
على القاضيه وكان للقاضيه ان يبطله قالوا هذا اذ لم يكن القاضيه ما ذوقناه الاستقلال  
فاكان ما ذوقناه لا يكون له ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة  
امضاء لما سبق فلا يظهر فيما يقتضيه لكن شرط صحة التحكيم ان يكون الحكم من اهل  
الشهادة لان القاضيه لا يصلح قاضيا اذ لم يكن اهل الشهادة فذلك لك الحكم فلا يصح  
تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له فانه

٣٠٩  
حكما امرأة فحكمت فيما يجوز منها دعيها بآراء حكمها وسند كرسا لئلا التعليم  
في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن قلبه والرداء عتلا المرأة  
ان زوجها قد كان حلف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا  
وطلبت من القاضي ان ينصب والده زوجها خصما لها ليقضي لها بالطلاق قال  
محمد بن ابي حنيفة ان كان جنونا مطبقا جعل والده خصما قال هشام بن محمد بن ابي حنيفة  
ان رأي القاضي ان هذا القول ليس بشيء فابطل القول وامضى النكاح ثم  
صح الزوج ومن رأي ان الطلاق واقع هل يسعه المقام معها قال محمد بن ابي حنيفة  
يسعه ذلك فقلت له ورأي على خلاف ذلك قال لان القاضي لما تغير وسعه ذلك  
وعن ابي يوسف رج في الاما لا يسعه المقام معها وكذلك للمرأة قال وهذا حكم  
لا يجمل حرما ولا يحرم حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان رأي الزوج اذا كان  
هو الحرمة ودفع الطلاق لا ينفذ القضاء في حقه ثم شرط محمد بن ابي حنيفة لكون  
الوالد خصما للمرأة ان يكون جنون الزوج مطبقا واختلف الروايات  
الظاهرة المجنون اذ كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصما عنه  
وينفذ نصرة فانه في حالة الافاقة كما في الاعناء ولما المطلق في اظهر الروايتين  
عن ابي يوسف رج مقدر باكثر السنة وفي رواية عنه مقدر باكثر من يوم  
وليلة ومحمد بن ابي حنيفة اول قدر المجنون المطبق بشهر ثم رج وقدر بسنة كاملة  
وذكر الناطق والشيخ الامام المعروف بنحوه زان رج ان المجنون المطبق في  
قول ابي حنيفة رج مقدر بشهر وعليه الفتوى رجل تزوج امرأة ابانتهما  
فخاصمتها امرأة لا القاضي رأي القاضي ان الحرام لا يحرم الحلال ففضله بالحل  
انفقوا ان الزوج اذ كان جاهلا يأخذ بالقضاء والنكاح لما انفقها <sup>الحرمة</sup>

قال أبو يوسف بنيف رج لا يجله المقام معها وكذلك المرأة. وقال الحسن بن زياد رج  
 في مثل هذا المكان الرجل جاهلا يأخذ بما قضيه القاضي وان كان عالما فقها يجعل  
 برأي نفسه ولا ينظر للقضاء القاضي قال الحسن رج وهذا كله قياس قول يحيى  
 وليد يوسف رحمه الله. أما علي بن محمد رج يأخذ بقضاء القاضي على كل حال  
 وكذلك رجل قال لا امرأة انت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلثا فما حمله  
 امرأته القاضي يرى البتة واحد، سملت الرجوة نقض بانها رجية وجعلها  
 امرأته قال محمد رج وسع للرجل اسالة المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضي  
 ويقول الرجل لست اري هذا ولقي اراها ثلثا والرجل من يؤخذ بقوله قال  
 محمد رج ينبغي لهذا الفقيه ان يدع رأيه ويأخذ بما قضيه القاضي لان هذا مما  
 يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى  
 القاضي بذلك على قوله عالم يرى خلاف ذلك من تحريم او عتق او تحليل او احوال  
 او غير فانه ينبغي للفقهاء ان يدع رأي نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم  
 نفسه ما انتم القاضي واجمعوا على ان المقضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأي  
 نفسه. وان ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رج في المفقود ليس للقاضي ان  
 وكيله عن الغائب فلورأي القاضي ان يسمع البينة على الغائب من غير خصم  
 ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكرتم في الإجماع  
 السرخس وغيره والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله انه ينبغي قضاء  
 وغيرهما من الشائع قالوا لا ينبغي. واذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود  
 او موتهم واره اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يؤكل غير باثبات حقوقه  
 على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرط

للوكالة بان قال ان كان فلان طلق امرأته او اعق عبد فانت وكيل في اثباته  
 على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر جلا ويقول ان فلانا وكله بطلب حقه على  
 الناس اجمعين ان كان فلان باع دار من فلان واعق عبده او طلق امرأته وان  
 فلانا الغائب قد باع داره او اعق عبده فصرحت وكيله به اثبات حقوق  
 موكله وان لموكله هذا عليك الف درهم فيقول المدعي عليه بان فلانا وكلك  
 على هذا الوجه لكي لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط  
 فيقضي القاضي بالشرط الا ان هذا فصل يختلف فيه المشايخ ان الانسان  
 هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم ينتصب خصما  
 والصحيح انه لا ينتصب اذ كان شرطه ينتضيه الغير كالطلاق والعنان وما  
 اشبه ذلك فلا يصح هذه الحيلة والصحيح في هذا ما ذكره محمد بن <sup>يقول</sup> في الجامع  
 رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين  
 يحضر الكفيل للمجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف درهم  
 وان هذا الرجل كفل لي بجميع مالي على فلان الغائب والف درهم كانت لي  
 عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب  
 انكاره لان قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون اقرا راسه بالمال لانه مجهول  
 فاذا اقام المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل كفالة  
 هذا الرجل يقبل بيته ويقض له بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب ما هو  
 سبب حقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء  
 عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره  
 لا يكون هذا قضاء على المسخر لان المدعي فيما ادعى على الكفيل كما صارت اذ يقول

ثم يرمي المدعي الكفيل عن الكفالة بطلبه للثقة على الغائب وان كانت الكفالة من الغائب  
بين يده القاضيه على هذا الوجه فانكر المال على الغائب فاقام المدعي البينة على المال  
فذلك يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن  
الغائب بامره او لم يذكر الامر ولو ادعى رجل على رجل ان له على الغائب الف درهم  
وان هذا الرجل كفيل لعز الغائب بالالف التي له عليه بامره فهذا وما تقدم سواء  
ويقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى رجل ان له على الغائب  
الف درهم وان هذا الرجل كفيل عنه بالالف التي له عليه ولم يقل بامره وانكر  
المدعي عليه ذلك فاقام المدعي البينة على ما ادعى فان القاضيه يقضي بالالف  
على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما اذا ادعى كفالة  
بكل ماله على الغائب فان ثم يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب  
سواء ادعى الكفالة بامره او لم يذكر الامر والفرق ما عرف في الجامع وروى  
ابن سماعة عن محمد بن رجل ادعى على رجل ديناً فقص القاضيه له عليه ببينة  
اقامها فغاب المقضيه عليه اومات وترك امواله المصروفة يد اقام يعرفون  
بذلك المال للمقضيه عليه وخلف المقضيه عليه وارثا فان القاضيه لا يدفع  
شيئاً من ماله الى المقضيه له ما لم يحضر المقضيه عليه ان كان غائباً او يحضر وارثه  
ان كان ميتاً لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه رجل ادعى ان له على فلان الغائب  
الف درهم وان هذا الرجل الذي حضره كفيل له عن الغائب بامره وانكر الكفيل الكفالة  
فاقام المدعي البينة على الكفيل انه كفيل بامره الغائب وان له على الغائب الف درهم  
ذكرنا انه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء  
لم يأمره الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا ادعى ويحفل ذلك بمنزلة الابواب



<sup>١٣١٢</sup>  
 ولو كان كفل عن رجل بامر وادى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول  
 عنه فاق المكفول عنه بالكفالة ومجدا داء المال او مجد الكفالة ايضا فاقام  
 الكفيل شهودا على دفع المال والكفالة بامر فانه يقضي على الطالب بالقض  
 لو حضر الطالب وانكر القبض يقضي عليه بالبراءة بتلك البينة ويرجع الكفيل  
 على المكفول عنه بذلك المال ولو ان رجلين عليهما الف لرجل كل واحد منهما  
 كفيل عن صاحبه ثم مجد المال فاقام المدعي البينة على احدهما بالمال ونفى  
 القاضيه عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم  
 الاخر فان القاضيه يقضي عليه بتلك البينة بنجس مائه كانت عليه رجلان  
 شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليهما عبدان فقالا كنا عبيد  
 لفلان الغائب الا انه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضيه يقضي  
 بعقهما ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت  
 لا ابتكاره القاضيه اذا كتب كتابا لاقاض اخر في فصل مجتهد فيه فان القاضيه  
 المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضيه على خلاف رأيه  
 وينفذ سجل غيره فيما كان مجتهدا فيه وان كان السجل مخالفا لرأيه  
 لان كتاب القاضيه بمنزلة الشهادة وفي الشهادة القاضيه يعمل برأى  
 نفسه اما السجل فيحكم قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه رجل قدم  
 رجلا الى قاض وقال لا بي على هذا الرجل الف درهم واني غاب وانا  
 اخاف ان يتواري هذا الرجل فجعله القاضيه وكبلا لبيه وقبل بينة  
 الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك للاقاض اخر فان الثاني لا يجيز  
 قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على

وهو بخلاف المفقود فان القاضيه يجعل ابن المفقود وكيله في حقوقه ولا يفتقر  
 منزلة اليه فكان للقاضيه نوع بسوطة في ماله رجل عليه دين لرجل فطالبه  
 صاحبه فقال المديون ان لم افضح مالك اليوم فامرأة طالق او عبدة حر ثم  
 نقيب عنه الطالب فخاف المحالف ان يبحث في ميمنه فجاء المطلوب الى القاضيه  
 بقصر عليه القصة فنصب القاضيه للعائب وكيله في قبض دينه فدفع اليه  
 المال وحكم القاضيه بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال ابو يوسف رج قضاء  
 الاول باطل لا يجيبه الثاني وذكر لنا طرفة رج في الواضعات عن الحسن بن زياد<sup>رح</sup>  
 ان القاضيه ينصب وكيله عن العائب ويدفع اليه المال ولا يبحث المحالف  
 وقاله الناظر رج وعليه الفتوى وعن محمد بن مايقارب هذه المسئلة قال  
 لو ان رجلا جاء الى قاض وقال ان لفلان بن فلان العائب عليك كذا من المال<sup>ل</sup>  
 واني قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك البلد  
 واخاف ان ياخذني الطالب بالماله ثم يجرى الايقاع فانه مع من شهودي  
 ههنا واكتب لي حجة حرة لخاصة يكون حجة لي فان القاضيه يمع بينته ويجعل ابن  
 العائب خصما وكذلك في الصلح اذا دعت المرأة ان زوجها العائب يظلمها  
 رجل اعتق نصف عبده او نصف امته او كانت الامه بين اثنين فاعتقها  
 احدهما وهو معسر وقضى القاضيه للآخر مبيع نصيبه فباع ثم اختمها القاض  
 آخر لا يبرئ ذلك ذكر الخصاص رج ان القاضيه الثاني تبطل البيع والقضاء وذكر  
 شمس الائمة الحلواني رج حاكيا عن المشايخ رحمهم الله ما ذكر الخصاص رج ليس  
 في هذا شيء عن اصحابنا واولا قول الخصاص رج لقنا بانه ينفذ قضاء الاول  
 لا بد فيه فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رج انما كان القرض معسر لا يبيع عليه على العينة في نصيب

الساكن رقيقا، ولو أن قاضي قضاة يجوز بيع المدبر فقد قضوا في رواية واحدة  
 حتى لو رفع ذلك المفاض أخيرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يبطل الأول  
 وقال الحسن ربح من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد وذكر في السير <sup>مات</sup> في  
 الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل واشت على الميت ديناً فباعهم  
 القاضي على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم مدبرون كان البيع باطلاً وأما  
 يبطل قضاء القاضي في تلك المسئلة لأنهم عتقوا بموت السيد اقتضى ما في  
 الباب أنه إذا كان للميت دين يجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية  
 رد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعاً للحر ولو أن قاضي <sup>قضى</sup>  
 يجوز بيع أم الولد فقد قضوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح في ظاهر  
 الرواية وعن محمد ربح فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ  
 قضاؤه وعن أبي يوسف ربح إذا قضى القاضي يجوز بيع أم الولد <sup>ينبغي</sup>  
 في القياس أن لا يرد قضاؤه كما في المدبر إلا أن الفقهاء ربح انفقوا  
 على أنها لا تباع وتركوا الحديث فأنالوا جيز بيعها وإن باعها القاض <sup>قضى</sup>  
 وذكر الخصاص ربح القاضي إذا قضى يجوز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه ولم يكن  
 فيه خلافاً قال مشائخنا ربح ذلك قول محمد ربح ولذا يبيع المكاتب برضاه <sup>جاء</sup>  
 يبيعها فاصح الروايتين رجل اشترى ماءً بغير ارض فخاصمه البائع إلى القاضي  
 فأجاز البيع ثم اخصم المفاض أخيراً فبطل الثاني ذكر الناطق ربح أنه يجوز إعلانه <sup>لا</sup>  
 وإبطال الثاني ما طرأ ولو كان الأول أبطل البيم وأجاز الثاني يجوز إبطال الأول  
 ولا يجوز إجازة الثاني لأنه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف ربح أنه  
 يجوز بيع الماء بغير ارض وذكر في شرب الأصل منه لا يجوز في قولهم رجل يبيع

أولاً: بشر شهوداً وبشهادة نساء ليس فيهن رجل فرفع ذلك للقاض فاجاز ثم رفع  
 للقاض آخر لا يراه جازاً روي ابن رستم أن الثاني يجيز قضاء الأول وليس  
 أن يبطله رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحماً فاكل سمكاً فرافعه المرأة  
 إلى القاضى ورفق بينهما ثم رفع ذلك القاض آخر لا يرى السمك لحماً فإن الثاني  
 يعضه قضاء الأول رجل طلق امرأته ثلثاً وهي حبل أو حائض أو طلمها ثلثاً قبل  
 الدخول بها فرفع ذلك القاض لا يرى الثالث ولا طلاق الحامل والحائض  
 واقعاً كما هو مذهب البعض فحكم ببطلان طلاق الحامل والحائض وببطلان  
 ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك القاض آخر فإن الثاني يبطل الأول وكذا  
 لو فرق القاض بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع يرد قضاءه  
 القاض آخر إذا قضى لولده على اجبي بشهادة الأجنبية لا يجوز وإن رفع قضاءه للقاض  
 آخر أبطله الثاني ولو قضى بشهادة ولده لا يجيز رفع ذلك القاض آخر انقضى الثاني  
 وكذا لو قضى بشهادة المحدث وفيه قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك القاض آخر  
 لا يرى جواز يبطله الثاني وذكر الشيخ الإمام المعروف بنجواهر زاده رحمه الله  
 هذا إذا كان القاضى الثاني يعرف أن الأول يرى جوازاً بأن قال الأول لا يحل  
 ذلك أما إذا علم الثاني أن الأول لا يرى جوازاً بأن قال الحق ما قال علماءنا  
 أن شهادة المحدث وفيه القذف لا تقبل وإن تاب ومع هذا قضى به كان للثاني  
 أن يبطله ولو كان القاضى هو المحدث وفيه القذف فرفع حكمه إلى قاض آخر  
 لا يرى جوازاً أبطله الثاني لأن نفس القضاء مختلف فيه ولو رفع حكم الأول  
 إلى من يرى حكم الأول جائزاً فامضاه ثم رفع امضاء الثاني لا ثالث لا يرى جوازاً  
 فابطله لا ينفذ أبطله الثاني لما انقضى الأول فقد قضى به ليل مجتهد فيه

فينفذ قضاءه ولو كان قاضياً قضى لامرأة بشهادة زوجها وخبر آخر رفع ذلك  
 القاض لا يجوز بشهادة الرجل لامرأته أمضى الثاني حكم الأول لأن الأول قضى <sup>للب</sup>  
 مجتهد فيه فينفذ قضاءه ولو كان القاضى قضى لامرأة بشهادة رجلين  
 لا يجوز فإن رفع ذلك للقاض آخر لا يراه جائزاً أبطله لأن نفس القضاء  
 مختلف فيه فانه كما لا يصح أن يكون شاهداً لامرأة لا يكون من أهل القضاء <sup>لها</sup>  
 فكان للثاني أن يبطله فان رفع قضاء الأول لمن يرى جوانه فامضاء ثم رفع  
 امضاء الثاني إلى ثالث لا يرى جوانه امضاء الثالث امضاء الثاني ولا يبطله <sup>القاء</sup>  
 إذا خبره وهو عي ثم رفع قضاؤه لمن لا يرى شهادة الأعمى فانه يبطل قضاء  
 الأول ولو كان الثاني يراه جائزاً فاجاز قضاء الأول ثم رفع الثالث لا يرى  
 جواز ذلك فان الثالث يضر حكم الثاني ولو كان قاضياً قضى بشهادة رجلين  
 في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه لمن لا يرى ذلك فان الثاني يضر حكم  
 الأول ولو استتضيف المرأة تخمكت بمجاد وقصاص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها  
 للقاض آخر يراه جائزاً فاجاز حكم الأول لا يكون لغيره أن يبطله ولو كان قاضياً  
 قضى به المرأة في النكاح بعيب الجنون أو العي ونحو ذلك ثم رفع القاض  
 لا يرى ذلك فان الثاني ينفذ حكم الأول لأن قضاء الأول صادف مواضع  
 الاجتهاد ولو كان قاضياً قضى بطلاق المكره ثم رفع ذلك للقاض  
 يرى طلاق المكره واقعاً نابطل حكم الأول لا يجوز أبطله فقيده أشد من شيئاً  
 شراء فاسداً فخاصمه البائع للقاض يرى البيع جائزاً فقضى عليه بالجنون وهو  
 مما يختلف فيه الفقهاء جاز المشتري أسأله ولو كان قاضياً قضى في متعة لثلاث  
 بالحل ثم رفع القاض آخر لا يراه جائزاً فان الثاني يبطل قضاء الأول لأن متعة <sup>النساء</sup>

منسوخه فقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على افسادها فلا ينفذ قضاء القاض  
 بالحل وعن ابي يوسف راج انه ينفذ قضاء وهو غير مأخوذ وهذا اذا كان  
 ذلك بلفظ المتعة بان قال اتمتع بك الى اشهر. اما اذا تزوج الاشهر لا يصلح  
 هذا النكاح وقال زفر بن يحيى النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاض بمجرته  
 هذا النكاح نفذ قضاؤه. <sup>زجله</sup> حتى رافق بها عام صاحب اليد سنين  
 ثم خاصمه الاقاضي فابطل القاض حقه بترك الخصومة سنين كما هو مذهب  
 بعض الناس فان بعض العلماء راج قال من له حق الدار اذا لم يخاصمه ثلث  
 سنين وهو في المصطلح حقه الا ان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاء القاض فان  
 رفع ذلك الاقاضي اقر بان الثاني يبطل قضاء الاول يجعل المدعي على حقه وكذا المأثر  
 اذا لم يخاصمه زوجها سنين ولم يطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل  
 حقه فان قضى القاض بذلك كان قضاؤه باطلا. رجل قتل عمرا ضعت زوجته  
 او ابنته عن دم المهد فرفع ذلك الاقاضي فابطل العفو وقضى بالقصاص  
 كما هو مذهب بعض الناس ان لاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها  
 فان قضى القاض بالقصاص وابطل العفو كان قضاؤه باطلا حتى لو قتله  
 الوارث بعد ذلك ذكر في الزيارات ان الوارث ان كان عالما بالعفو كان  
 عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاص عليه وان كان جاهلا كان عليه  
 الدية امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فنصرت في مالها كالعتق ونحو  
 ذلك بغير اذن زوجها فرفع الامر الى القاض فابطل القاض نص فيهما كان قضاؤه  
 باطلا وان قال بعض الناس ان تصوف المرأة في مالها لا ينفذ بغير اذن الزوج  
 لان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاؤه ولو ان قاضيا قضى في العنين

ان لا يؤجل ثم رفع الا قاض اخر فان الثاني يؤجله حلا ويبطل قضاء الاول وكذلك  
رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص او ضمن له البائع ذلك ان لم يمتنع  
الدار على المشتري فنقض القاضيه له على الكفيل بدار مثلك الدار لم رفع ذلك  
للقاض اخر يرى ذلك باطلا فان القاضيه الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول  
ابن حنيفة راج لان عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز  
وذلك باطل. اما على قول ابي يوسف ومحمد في تفسير ضمان الخلاص والعهدة  
والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز القاضيه اذا قضى باضية  
يختلف فيها الناس او قضى لرجل على رجل بحق واشهد على قضاؤه شهودا  
ولم يبين باي وجه قضى ثم رفع ذلك للقاض اخر فقال الثاني اشهدوا ان قد  
ابطلت ما قضى فلان بن فلان القاضيه على فلان ونقضت قضاؤه باحر تحقق  
عندي ابطاله او قال اشهدوا اني قد ابطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد  
على ذلك شيئا ثم رفع ذلك للقاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني  
ويبطل ما بطله الثاني هذا لان الثاني اجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم اي القضاة بن  
كان حقا يجعل الحق الذي في يده المدعى به لان القاضيه الثاني اخوة من اليد  
الاولى فلا يستغنى به بالشك. قال محمد بن والواحد والاثنان في ذلك سواء  
رجل اذ لم يعد في نوع من التجارة فعمله القاضيه ما دون ما في ذلك النوع خاصة  
دون غيره فقد قضاه لان صادقه موضع الاجتهاد لا انه انما ينفذ قضاؤه  
عند شئ لبط القضاء من الخصومة وغيره بعد تصوف العمد. رجل اشترى  
عبدا او جارية ونفذ الثمن وقضى العبد فاصابه لم عند فذه القاضيه على البائع  
بذلك ثم رفع ذلك للقاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول والكان عند

بعض الناس ان المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان المشتري ان يرد  
 لان الجنون انما يكون لامة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه  
 كان غيبا للبائع الان هذا قول محمولا ينقد قضائه القاضي به والله اعلم بالصواب  
 كتاب الشهادات

### باب فيمن لا يجوز شهادته

وهم اصناف صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية واهلية الشهادة  
 انما تكون بالعقل الكامل والضبط والولاية والقعدة على التمييز بين المدعي  
 والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوه بمنزلة المجنون  
 اما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشريعة جعل حد كمال  
 العقل البلوغ عن العقل فلا ينقد النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء  
 وحد من الا الشهادة للمقابلة على الولاية فانها مقبولة في حق النكاح والبراث  
 وكذلك شهادة القابلة على الاستمالة مقبولة في حق الصلوة عليه دون غيره  
 لمكان الضرورة وكذلك في الغيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا يقبل شهادته  
 المملوك فتا كان او مدبرا ومكاتب او ام ولد وكذلك معق البعض في قول  
 ابن حنيفة تج ولا ينقد النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينقد شهادة الصبا  
 والنسوان وقال مالك رج ينقد النكاح بحضور المملوك ولا يقبل شهادة  
 الاعم عندنا لانه لا يقدم على التمييز بين المدعي والمدعى عليه والاشارة  
 اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقد النكاح بحضوره وقال مالك رج تقبل  
 شهادة الاعم وقال زفر بن يحيى شهادة فيما يجوز الشهادة بالتسامع وقال  
 الشافعي رج ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عجزت شهادته وقال ابو حنيفة رحمه



رحمه الله لا تقبل شهادته أصلاً ولا تقبل شهادته الآخر لأنه لا يقبله على التلفظ  
بلفظ اختص به الشهادة

فصل فيمن لا يقبل شهادته لنفسه

الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضوره وإنما يمنع  
إداء الشهادة لتهمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة  
اتفقوا على أن الإعلان بكيفية يمنع الشهادة وفي الصغار أن يكون معلناً نوع  
فسق مستثنى بسميه الناس بذلك فاسقاً مطلقاً لا يقبل شهادته  
وإن لم يكن كذلك ينظر إن كان صلاحه أكثر من فسادِه وصوابه غلب  
من الخطأ ولا يكون سليم القلب يكون عدلاً لا تقبل شهادته لأن غير المصون  
لا يحلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وغرابة يوسف رج الكان الغالب  
وجيها ذميمة جازت شهادته لأن مثله لا يكذب ومن اشتد غفلته  
لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مد من الخمر ولا مد من السكر لأنها كبرها  
شرط الأمان ليظهر ذلك عند الناس فإن من كتم شر الخمر في بيت لا يبطل  
عدالته وإن كانت كبيرة وإنما يبطل إذا ظهر ذلك أو يخرج سكران يستحق  
منه الصبيان لأن مثله لا يجترع عن الكذب وذكر الحضاف رج أن شر الخمر  
يبطل العدالة قال محمد رج مالم يظهر ذلك فهو مستور الحال من سكر من الشبه  
بطلت عدالته في قول الحضاف رج لأن السكر حرام عند الكل وقال محمد  
رج لا يبطل عدالته إلا إذا كان اعتاد ذلك أو يخرج سكران ويلعب بالصبيان  
ولا يقبل شهادته الخت اراد به إذا كان محتشاً في الأنفال الربية ولا يقبل  
شهادته من يلعب بالحمام يطيرهن لأن ذلك يشغل قلبه فيشتد غفلته

وعنه يقع بصره على عورات المسلمين . أما إذا اسلك الحمام في البيت للناس  
 ولا يطعن بجوز شهادته فإن من له بوج الحمام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته  
 المقام قاهر بالشرطيخ أو غير فباي شيء قاهر لم يقبل شهادته لأن القهار  
 كبيرة . وأن لعب بالشرطيخ ولم يقارن دأوم على ذلك حتى شغله عن  
 الصلوات  
 أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا يقبل شهادته . وأن لعب بشيء  
 من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالته والملاعبة بالأهل  
 والغوس والفرس لا يبطل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وإن كان اللعب  
 بالملاهي لا يمنع عن الفرائض إلا أنه مستشنع بين الناس كالزنا مير والطاير  
 فكذلك وإن لم يكن مستنقضا مما يحل المحل وضرب القصب لا يبطل العدالة إلا إذا  
 فحش بأن كانوا يرقصون عند ذلك . وذكر في الأصل لا تقبل شهادة صاحب  
 الغناء الذي يجادى عليه ويجمعهم لأنه معلن بالمعصية وكذلك بلس  
 مجالس الفجور والشرب وإن لم يشرب ولم يسكر . لا يقبل شهادة النائم  
 والناتحة ولا شهادة الكل الربوا يرد بذلك إذا كان مصر عليه معروفا  
 به وللرجل الصالح إذا اتقى بشعره فحش لا يبطل عدالته لأنه حكم فحش غيره  
 . ومن تمنع مع نفسه لا يبطل عدالته والذي آخر الفرض بعد وجوبه أن كان  
 له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته إلا أن يكون  
 التاخير بعدد . وأن لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكرنا طرفة الله  
 رواية هشام عن محمد بن أحمد لا يبطل عدالته به أخذ المقاتل رج وقال بعضهم  
 إذا أخر الزكاة أو الحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الثبت  
 رج وعن أبي يوسف رج في الإمامية أن الحمر يكون على الفور . والصحيح أن الحمر

الزكاة لا يبطل عدالة. وإن ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذلك ذكر في  
المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخس وخرج وذكر في بعض المواضع أنه  
يبطل العدالة ولم يقدم ولم يذكر العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني ورجح  
عليه القوي وهذا إذا تركها مجاعة ودغبة عنهما من غير عذر أما إذا تركها  
لمرض أو لبعد المسافة أو تأويل بان كان يفسق الإمام أو يضل لا يبطل عدالة  
وإن ترك الصلوة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل في العوام بطلت <sup>لله</sup> عدالة  
وإن تركها متأولا بان كان يضل الإمام أو يفسق لا يبطل عدالة ولا يقبل شهادة  
من كان معروفا بالكدب والذي يتعلم شعر العرب إن كان يتعلم لأجل العربية  
لا يبطل عدالة وإن كان فيه فحش وشهادة الشاعر مقبولة إذا لم يقذف في شعره  
ومن كان يشتم أولاده وأهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل  
شهادته. وقيل إن اعتاد ذلك بطلت عدالته وإن فعل ذلك أحيانا لم تبطل  
وقال الفقيه أبو الليث ربح إذا لم يكن قد فادى لا يبطل عدالته أما العلف يبطل  
عدالته ولا يقبل شهادته من يدخل الحمام بغير إذازالم يعرف رجوعه عن ذلك  
وذكر الكوفي ربح لا يقبل شهادة من مشى في الطريق بغير إيدل ليس عليه  
غير ولا شهادة من يأكل في السوق بين أيدي الناس لأن ذلك لا يفعل من كان  
له عروة ولا يقبل شهادة الألف وهو الكبير الذي ترك الحتان بغير عذر  
فإن كان يعرف أن الحتان سنة إلا أنه ترك الحتان مخوف على نفسه لا يبطل  
عدالته ويؤكد بحته لأن الباعة الذبيحة تعتمد الملة وأنه يعتقد ملة التوحيد  
ولا يقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. ونحن  
إبيوسف ربح إن كان تبرأ منهم لا يبطل عدالته وإن شتمهم يبطل عدالته وشهادته

الخصم مقبولة اذا كان عدلا وكن لك شهادة المعلم وشهادة اهل الجوارح  
 الا الخطا به تروى ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهم قوم من  
 الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل ويستجيزون الشهادة لمختلف  
 بين ايديهم بالله انه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب الفاسق اذا قاب  
 لا يقبل شهادته ما لم يضر عليه زمان يظهر امر التوبة ثم بعضهم قدروا ذلك  
 بستة اشهر وبعضهم قدره سنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاض  
 والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد موثم بالفسق  
 لا يثبت عداله المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف رحمه الله  
 لا يقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته وروى الفقيه ابو جعفر عن عنه انه  
 يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته  
 النصراحي اذا اسلم وقد كان فاسقا فشهد في حادثة لا يقبل شهادته لاسمها  
 حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراحي عدلا فاسلم ثم شهد يقبل  
 شهادته من غير ان يسأل عنه الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد بن لا يقبل  
 شهادته ما لم يسأل عنه وهو بناء على ان عند ابي يوسف ومحمد بن لا يجوز  
 القضاء بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم  
 يقض القاضي بشهادته حتى تائب فان القاضي لا ينفذ شهادته ولا يجوز  
 شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العدا  
 بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من امر الدين فانه  
 يقبل شهادته عليه وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته  
 ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرع الحاكم شهادته حتى طلقها بانثاء انقضت

عندها روى ابن شجاع رح ان القاضي ينفذ شهادته ولو ان كافرين شهدوا على  
كافر فعد لا ظمأ توجه القضاء اسلم التهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما  
فان القاضي بأمرهما باعادة الشهادة ولا بعد لهما بعد الاسلام ويكتب بالعدالة  
السابقة اذا جاء الامير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق فيظنون اليه  
قال خلف رح بطلت عدالتهم لان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يبطل عدالتهم  
والقول على انهم اذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار يبطل عدالتهم  
ويتصل بهذا الفصل مسائل التركة بالقدماء التكية غير نوعين تركية السر  
وتركية العلانية في تركية العلانية يشترط ان يكون المعدل على ان يعرف احوال الناس  
واصباغ الجرح وشروط العدالة ولا يصح من المفضل وفيه دل شهادة اذا لم  
غفلة ولا يشترط العدد في المزكي في قول البيهقي في رواية يوسف رح وقال محمد رحمه الله  
يشترط فيه العدد الاثنان فيما يثبت مع الشهادات والاربع فيما لا يثبت مع الشهاد  
وعلى هذا الخلاف رسول القاضي الى المزمك والترجم من الشاهد ان كان الشا  
هدين والترجم من الخصم ان كان الخصم اجمعيما واجمعوا على ان ما يشترط في  
الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تركية علانية يشترط ذلك في  
المزكي فلا يصح تعديل الاعم والصبي والمعبد والفاسق واجمعوا على انه لا يشترط  
لفظة الشهادة في تركية العلانية بصورة تركية العلانية ان يجمع القاضي بين  
المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته صورة  
تركية السان يبعث القاضي رسولا الى المزمك او يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود  
وانسابهم وحالهم وسوقهم ان كانوا سوقيا حتى يعرف المزمك فيسأل عن خبرهم  
واصدقائهم فاذا عرفهم فمن عنده بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه عدل

جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازاً عن  
هتك السر ويقول الله أعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضيه  
القاضي بشهادته فيحسب يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب  
تحت اسمه في كتاب القاضي مستور. ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركية العلانية  
وبين تركية السر وان شاء يكتب تركية السر وفي زماننا تركوا تركية العلانية  
واكتفوا بتركية السر ولا يقضيه القاضي بظاهر العدالة في قول ابويوسف ومحمد  
ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود ولم يطعن. وقال ابو حنيفة  
ان كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات كان له ان يقضيه بظاهر العدالة  
مالم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولها. واذا طعن الخصم في الشهود  
لا يقضيه بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كالحمد ودونها  
يسأل عن الشهود في قولهم. وان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على  
ثلاثة ان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعليهم اقرارهم عدول جائز شهادتهم  
لي وعليهم اقرارهم عدول ولم يندفع الوجه الاول والثاني القاضي يقضيه عليه  
بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لانه اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يندفع  
او قال هم عدول لانه اخطأ في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان المدعي  
عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح  
للتركية ينظر ان كان المدعي عليه لم يحمد دعوى المدعي عند الجواب بل سكت  
حيث شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابويوسف رجع  
القاضي يقضيه للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا يثبت  
مع الشبهات او لا يثبت مع الشبهات. وقال محمد بن القاضي لا يقضيه قبل السؤال

بل يسأل عنهم لان عنده وان كان قول الخصم تعدى لافالعدد في المترك شرطه  
 وعندهما لا يشترط العدد. وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعي محمد  
 دعوى المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل  
 هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضي القاضيه من غير سؤال وعند محمد  
 لا يقضي ما لم يسأل من غيره. وذكر في الجامع الصغير في هذا الوجه لا يصح  
 تعديل الخصم في قول ابي يوسف ومحمد ويكون تعديله بمنزلة العدم  
 وفي بعض الروايات عن محمد بن محمد الوجه يقول القاضيه للخصم ماذا تقول اصدقا  
 في الشهادة ام كذبا وان قال صدقا فقد اقر بما ادعى المدعي وان قال كذبا لا يقضي  
 هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضي  
 القاضيه ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه  
 شاهد واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فكذلك  
 ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصح تعدله  
 اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضيه اصدق الشهود ام كذبا فان قال  
 صدقوا كان ذلك اقرارا يقضي القاضيه باقراره وان قال كذبا لا يقضي وان كان  
 المترك اثنين فعدلهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة ولا يفرق بين  
 الجرح اولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح اولى كما لو عدله  
 اثنان وجرحه اثنان كان الجرح اولى في قولهم جميعا وقال محمد بن جراح اذا عدلهم  
 واحد وجرحهم الآخر القاضيه يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرد بل ينتظر اقرار  
 الآخر يثبت الجرح وان لم يجرحهم الآخر بل عدلهم ثبت العدالة وان جرحه  
 واحد وعدله اثنان ثبت العدالة في قولهم لان قول اثنين حجة مطلقة في الاحكام

بخلاف قول الواحد وان جرحهم اثنان وعد لهم عشرة كان الجرح اولى لان  
 قول الاثنين يساوى قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا قام احد المدعين  
 اثنين واقام الاخر عشرة لا يرجح صاحب العشرة <sup>سبل</sup> ادعى على رجل عتقا  
 واقام على ذلك شهود فخرجهم الخصم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فهو على  
 وجهين اما ان جرح جوما مؤدلا يثبت تحت الحكم نحو ان يقول انا اقيم البينة  
 على ان شهود المدعي فسقة او زناة او على اقرار الشهود ان المدعي استأجر  
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عند المدعي على هذه  
 المدعي عليه في هذه الخصومة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا لهذا  
 المدعي على هذا المدعي عليه وكله غير او على اقرارهم انهم قالوا ان المدعي <sup>سبل</sup>  
 في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم تعددوا وزادوا على اقرارهم انهم لم يحضر المجلس  
 الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل بشهادة شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح  
 عند علمائنا رجحانها تقبل رجحانها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والثاني  
 رجحان الصحيح مذهبا لوجوب منها ان شاهد الجرح يصير فاسقا باو كفا  
 الكبيرة يثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهر الفاحش من غير ضرورة  
 فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات آخر <sup>محل</sup>  
 في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي عليه الا ان هذه الضرورة يمكن دفعها  
 من غير هتك الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك المدعي <sup>سبل</sup> او يقول القائل  
 في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة وان ادعى الشهود  
 عليه جوما يدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زناوا و <sup>سبل</sup> صفوا  
 الزنا وشربوا الخمر او سرقوا في شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان <sup>شهود</sup>



<sup>٣٢٩</sup>  
 يخرج وان اظهر الفاحشة فاعلمنا اظهر بها لايجاب الحد واقامة الحسبة فجازت  
 شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شوكاء في الشهود وكذا اذا  
 شهد شهود الجرح ان شهود المدعي حذوف لانهم ما اظهروا الفاحشة  
 انما حكو اظهار الفاحشة من شهود القذف وكذلك اذا شهد شهود الجرح  
 على اقرار المدعي على ان شهود المدعي في سنة تجزئت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة  
 فتقبل شهادتهم وكذا لو اقام المشهود عليه البيعة ان المدعي وكل الشاهد في  
 هذا الخصوصية قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام البيعة  
 على اقرار المدعي ان شهوده شهدوا باطلا وعلى اقراره ان شهوده لم يحضروا  
 المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام المشهود عليه البيعة ان شهود  
 المدعي صالحها على كذا من المال على ان لا يشهدوا على يده الشهادة  
 فان القاضي يقول له هل اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام البيعة  
 على ذلك قبلت هذه البيعة لانه اراد بهذا امسرداد المال منهم فيقول ان  
 لم اعطهم المال لم يقبل هذه البيعة لانه اقام البيعة على اظهار الفاحشة من غير  
 ان يتعلق بها حكم فلا تقبل. الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهو الظاهر  
 عدل فامرد القاضي ان يقضي بشهادته فاجز الشاهد عن نفسه انه ليس  
 بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه ان يخرج  
 عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعي. المكي اذا سأل عن الشهود  
 وعرفهم بالعدالة فامرد التعديل روي عن محمد بن ابي نعيم انه يقول هذا عند عدل  
 مرضي جائز الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ روي وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون  
 تعديلا لان قوله عندي لفظ موهوم فلا يكون تعديلا الا في بيان الشاهد

لو قال الحق عندي لهذا المدعي يكون ذلك باطلاً ذلك في التعديل . وقال بعضهم قد  
اللفظة التعديل لا يوجب خلافاً . ولو قال المعدل لا أعلم فيه الاخر ا يكون تعدلاً  
وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفاظ هو عدل مرضي جائز الشهادة صالح  
مقبول القول له وعليه وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعدلاً  
وعليه الاعتماد المشهور عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا وعليه فقال  
هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضيه ان يسأل  
عن الشهود فان القاضيه يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يبطل حقه  
في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلاً قبل الشهادة الا انه تبدل حاله . رجل شهد  
عليه شاهدان مجرى تعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او ادهم فان القاضيه  
يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني فقصم القاضيه بينهما <sup>قوله</sup> ان  
غلط او ادهم ليس يخرج فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء  
بشهادتهما . وان شهد شاهدان على رجل مجرى فقال الشهود عليه بعد  
الشهادة الذي شهد به فلان علي من اوقال الذي شهد به فلان علي  
هو الحق فان القاضيه يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان الشهود عليه  
اقر بالحق على نفسه فيقصم باقراره . وان قال ثلثان يشهدوا عليه الذي  
يشهد به فلان علي من اوقال الذي يشهد به فلان هذا على هو الحق فلما  
شهدا عليه قال للقاضيه سل عنهما فان القاضيه يسأل عن الشاهدين فان  
عدلا قصم بينهما وان لم يعدلا لا يقضي لان قوله الذي يشهد به فلان علي  
ليس باقراره في الحال وانما يصير اقراراً بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تليق  
الاقراء بالشرط والاقراء لا يحتمل التعليق فاذا لم يبصر اقراره لم يوجد التعديل فاذا <sup>طلب</sup>

من القاضين يسأل عنهما سأل ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل  
بحق فسأل المذكي عن الشهود فخرجوا ونم الجرح فقال المذكي اننا في بين يعدل  
من اهل الثقة وسمي قوما صالحين للمسئلة عن الشهود فان القاضير يسمي ذلك  
ويسأل عنهم فان عدلهم سأل القاضير الطاعنين بما يطعون لاحتمال  
انهم طعنوا بما لا يكون ذلك جمعا عند القاضير فان بينوا ما يكون طعنا كان  
الجرح اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضير فان القاضير لا يفت اليهم  
ويقضي بشهادة شهود المذكي وكذا لو عدل المذكي الشهود قطعن المشهود عليه  
وقال للقاضير سأل عنهم فلانا وفلانا وسمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود  
فان القاضير يسأل عنهم فان خرجوا ويضوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكرين  
سماعه روح في النوادر ان القاضير لا يلتفت اليه شاهدين شهد الرجل والقاضير  
يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الثاني فكاه الشاهد الذي عرفه القاضير بالعدالة  
قال نصي روح لا يقبل القاضير تعديله ولا ينسبته روح فيه تملان وعن ابي بكر المحمدي  
في ثلثة - شهدوا والقاضير يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا  
الثالث فان القاضير يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة اخرى ولا يقبل  
تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصي روح رجل غريب شهد عند  
القاضير فان القاضير يقول له من معارفك فان سماهم وهم يصلحون للمسئلة  
سأل عنهم في السرى فان عدلهم سأل عنهم في العلانية فان عدلهم قبل تعديلهم  
اذا كان القاضير يريد ان يجمع بين تركية المرو والعلانية فقد ذكرنا ان القضاء في  
زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعلاه شاهد  
عدلان عنده وسمه ان يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضير والقاضير يقبل

لن  
وتد

قول الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحجته فقال المشهود عليه ما عبد  
 وقال للمشهود نحن احرار لم نملك قط فان كان القاضيه عرف المشهود بالحرية  
 لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بينهما حتى يقيم <sup>البيضة</sup> <sup>انهم</sup>  
 احرار او يقيم المدعى بيته انهم احرار ولو اتهمنا لم يقيمنا بيته انهم احرار ولكن  
 قال للقاضيه سل عننا فان القاضيه لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما ما خبر  
 انهما احرار فقبل شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من المشهود <sup>بيته</sup> <sup>البيضة</sup>  
 وكذا لو قال المشهود كنا عبيدا لكتنا اعتقنا لا يقبل القاضيه ذلك منهما <sup>بيته</sup> <sup>البيضة</sup>  
 ولو قال المشهود عليه ما محدودان في قذف او شريكان فيما شهدا لا يقبل  
 القاضيه ذلك منه الابيضة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشها  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في امر بعد ذكره جليلة الشهادة فلما لم يثبت  
 الحرية بالجملة لا يثبت الاهلية اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسال القاضيه عن الشهود  
 لا ينبغي للقاضيه ان يقول المدعى جرح شهودك وانما يقول له زعم في شهودك او يقول لهم  
 شهودك رجلان من اهلنا في قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظههم ولا يظلم لهم منه  
 الا الاصلاح والاستقامة كان ابو يوسف رجع يقول او لا اذا مضت ستة  
 اشهر وسعهم ان يعدلوا ثم قال لا يسعهم ان يعدلوا حتى يقيم سنة وقال محمد رجع  
 لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في تلويهم وعليه الفتوى فان من اصل الجحيفة  
 رجع وفي مثل هذا ترك التوقيت او التقويض الى رأى مبتليه شاهد شهد  
 فعذر ثم شهد عند هذا القاضيه في حادثة اخرى قال ان كان العهد قريبا  
 لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقده بستة اشهر فادان  
 ستة اشهر قريبا وقال بعضهم ما دون السنة قريبا والصحيح انه يفرض ذلك

الم رأي القاضيه ويصح تزكية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق  
 والمحدود في القذف والاعم والصغير في قول ابي حنيفة وايبوس في بيع وقال  
 محمد بن روح من لا يقبل شهادة له لا يصح منه تزكية السر كما لا يصح تزكية العلانية  
 ولا من الفاسق والمحدود والعبد والاعم والصغير

فصل فيمن لا يقبل شهادته للمتهم

وهي انواع منها تهمه الولاد والنسبه قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان  
 ينسب اليه الشاهد بالولاد ولا لمن ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة  
 لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد  
 ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا للمحدود وان علوا  
 من قبل الاباء والامهات ولا لولد ولدا وان سفل امرأة ولدت ولدا وادعت  
 انه من زوجها هذا وحده الزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج  
 امرأته ولدا من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد  
 اب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما لانهما يشهدان لولدها  
 ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتحد تشهد عليهما ابوها انها ولدت وانها  
 اقربت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية  
 هشام بن روح وفي رواية ابي سليمان بن روح واذا شهد الرجل لابن ابنته على ابيه  
 جازت شهادتهما معا في بطن واحد شهد للذي نفاها لا تقبل شهادتهما  
 وكذا شهادة اولادهم لو تزوج احدهما ابنتا للذي نفاها لم يجز ولا يجز زوجه الزكاة  
 اليه ولا يقرئان وروى هشام عن محمد بن روح انه يجوز شهادة ولد الملائكة لزوج

أبه الذي سمع. فعلى هذه الرواية يجوز شهادته ولقد الزنا الزاني بطريق الأول شهما  
 الأخ لاختيه ولا ولاده جائزة وكذلك الأعمام والأولاد وهم والعوات والحالات  
 والأخوال. ويجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأة ابنته  
 ومن التهمة المانعة أن يجز الشاهد بشهادته لنفسه مفعما أو يدفع عن  
 نفسه مفعما. رجل معه شاة مر عليه رجل فقال للرجل الذي في يده أذبحها فذبحها  
 ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام البينة على ذلك  
 شاهدين أحدهما الذابح قال في الأصل لا تقبل شهادته الذابح لأنه أقر على نفسه  
 بالضمان للشهود له. وقال عيسى بن أبان رح ينبغي أن يجوز هذه الشهادة  
 رجل يباع عبد أو سلم إلى المشتري ثم ادعى العبدان المشتري باعتقه وأنكر  
 المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يبطل حق  
 الرحل ووجد المشتري به عيبا وذكره شفعة الأصل إذا شهد البائع وأولاده  
 أن الشفيع قد طلق الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدائر في يد المشتري  
 لا تقبل شهادتهم لأن البائع يريد بهذا تحويل العدة عن نفسه. وروي  
 ابن سماعة رجل لو شهد ابنا البائع أن الشفيع سلم الشفعة جان ولو شهد  
 البائع بذلك لم يجوز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجوز  
 رجلان في يدهما ربيعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للمدعي جائز  
 شهادتهما ولو شهدا على آخر المدعي لمن أودعهما والمال قائم واستهلك  
 لم يقبل شهادتهما لأنهما غاصبان في حق المدعي فمما يريدان بشهادتهما  
 إخراج أنفسهما عن عهد الصمان. ولو شهدا بذلك بعد ردهما المال  
 على من أودعهما جازت شهادتهما في الوديعه الأملاء والعارية إذا شهدا

على الذي اودعه او اعاده انه للمدعي لا يجوز شهادتهما قبل الرد ويجوز بعد  
اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة ضمائر بعضهم ضمائر لا يقبل شهادته  
لانه يثبت بشهادته حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته  
ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال رجلا في دينه  
لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهان جازت شهادتهما  
لانهما يشهدان على انفسهما بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن  
والمرتقن ينكر لا تقبل شهادتهما الراهنين لانهما بطلان عليه يدا اثباته  
بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعي ولو كان الرهن  
جارية لرجلين فهلك عند المرتقنين وقيمتها مثل الدين او اقل او اكث  
فشهد بهما المرتقنان للمدعي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة  
الرهن للمدعي لانهما اقرا على انفسهما انهما كانا غاصبين رجلا  
غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا  
بعد الرد على المصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد  
ظلم او هالك في يده وقضير الغاير عليهما بالقيمة للمغصوب من اهل  
وتراضيا على القيمة ودفعها القيمة الى المصوب منه او لم يدفعها لم تقبل شهادتهما  
اما قبل الدفع فلا ينما يجوز ان ما عليهما من الضمان الى غير المصوب منه  
واما بعد الدفع لا تقبل لانهما ابطلا ملكا اثباته للمصوب منه القيمة  
للاخذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرض  
ان ما اقراضهما فلان كان للمدعي لا تقبل شهادتهما بذلك قبل اداء القرص  
او بعده رجلا ان اشتريا جارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاهما رجل وشهد له

المشتريان ان شهد بعد ما نقض البيع الفاسد ورد الجارية على البائع جاز  
شهادتهما ولو شهد قبل ذلك والجارية قائمة في يديهما او هلك في ايديهما  
لا تقبل شهادتهما لان البيع بيع فاسد مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب لو كان  
القاضي نقض البيع الفاسد ونقض المشتريان بحضرة البائع ولم يدفع الجارية  
إلى البائع حتى تشهدا انهما الرجل يدعيها لا يقبل شهادتهما لانها مضمونة عليهما فلا يقبل  
شهادتهما في تحويل الضمان رجل اشترى من رجل جارية وتقا بضائم تقا فلا  
البيع اورد الجارية بعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل وانام  
شاهدان احدهما المشتري لا تقبل شهادته المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة  
بيع جديد في حق الثالث فيصير مكان المشتري باعها من البائع ثم شهد بها المدعي  
فلا تقبل شهادته ولو كان الرد بالعيب بقضاء القاضي او قبل القبض بغير  
قضاء او بخيار رؤيته او شرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها  
على البائع بهذه الاسباب لان الرد بهذه الاسباب فسخ من كل وجه وكانت  
الجارية بعد الفسخ في يد محبوسة بالقرن بمنزلة الرهن وشهادة التفتين  
جائزة رجل اشترى جارية بعبد وتقا بضائم وجد بالجارية عيبا فزدها بقبضاً  
حبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائنها فشهد المشتري مع  
رجل اخر انها المدعي لا يقبل شهادته المشتري وان شهد بعد ما دفعها اليه بائنها  
جازت شهادته لان الجارية بعد الرد بالعيب ما دامت في يده تكون بمنزلة  
المحبوبة لانها مضمونة بقيمتها حتى لو اهلكت الجارية لا يبطل الرد وكان  
عليه قيمتها والعاصب اذا شهد بالمحبوب لغير المحبوب منه والمحبوب  
في يد لا يقبل شهادته وان شهد بعد رد المحبوب على المحبوب منه جازت



شهادته. ولو كان العبد ملك في يد بائع الجارية ثم ان مشترعي الجارية  
وجلبها عيبا فردها بعد القبض بقضاء قاض صح مرده ويرجع على بائنها  
بقية العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري  
مع أخوانه للمدعي جازت شهادته لأنها بعد هلاك العبد تكون مضمونة  
بقية العبد لأنها لو هلكت ينتقض الرد فكانت بمنزلة الموهوبة وشهات الميراث  
لغير الراجح جائزة. رجل مات وله علي رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل  
ان ابن الميت لا وارث له سواء. وشهد آخران سواهما لرجل أخ الميت  
وارثه لا وارث له سواء. فانه يقتضي بشهادتهما الغريمين لان الأخ لا يرث  
مع الابن. فامكان شهد شهود الأخ والاقتضى القاضى للأخ ثم شهد الغريمان  
لرجل أخزانه ابن الميت لا يقبل شهادة الغريمين لأنهما يدفعا عن انفسهما  
سطا ليه الأخ بهذه الشهادة وكذا الوقضيا دين الميت باعراة اضرة وغير  
امر ثم شهد الابن لا يقبل شهادة تهما لان الديون تقضى بامثالها وكان بمنزلة  
البائعين والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري لو كان  
مكان الدين عبد غصب في ايديهما من الميت فلم يدفعا العبد الى الأخ  
حتى شهد به لابن لا يقبل شهادة تهما وان دفعا الى الأخ بقضاء ثم شهد  
الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد وديعه في ايديهما  
للميت جازت شهادة تهما لابن دفعا العبد الى الأخ او لم يدفعا لأنها دفعا  
الى الاول عين حقه فلم يكن دفعهما بيعا. مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر  
ان الدار للذي أجره او شهد للمدعي ان الدار للمدعي ذكر المناط في ربح  
يكون شهادة تهما الوجهين في قول البيهقي ربح وان كانت شهادة تهما الوجه الاول

لتخصيص الاجارة في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك فلا يجوز  
شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رج لا يجوز  
شهادته في الوجه الثاني في اثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن  
نفسه ولو كان الشاهد ساكنا في الدار بغيا جازت شهادته في الوجهين  
ويجوز شهادة رب الدين لدى يونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الكمال <sup>مع</sup> لطلب  
ولو شهد لدى يونه بعد موته بطلان لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال  
للدیون في حيوة ويتعلق بعد وفاته رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم  
ادعى رجل انه اشتراه من المشتري وانكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا يقبل  
شهادته لان فيه تبعيد التهمة عن نفسه اذا شهد الاجير لاستاذة بشيء  
اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة انه لا يجوز وذكر في الديا  
اجير القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر في الخصا  
رج ان شهادة الاجير لاستاذة فردودة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
قالوا ان كان الاجير مشركا يجوز شهادته في الروايات كلها وما ذكر في الديا  
محمول على هذا الوجه وان كان اجير واحد مشاهرة او مساندة او مياومة لا تقبل شهادته  
لاستاذة لانه تجارة ولا في شيء اخر ما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره  
الناظر في رج والصدور الامام الاجل الشهيد رج ووجه ظاهر لان اجير الواحد  
يستحق الاجر في بعض الزمان فاذا كان يستوجب الاجر زمان اداء الشهادة  
كان متبعا فيها شهد لما الاجير المشرك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي <sup>عقبت</sup>  
عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادته اجرة انتفت التهمة عن شهادته <sup>لهذا</sup>  
جلزنت شهادة القابلة على الولاية عند شرطها وهو العذر <sup>لغيره</sup> رجل مات وادعى

جيرانه بشي وانكر الورثة وصبت فشهد على الوصية رجلان من جيرانه اهما الى  
يحتاجون قال محمد بن لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا الاولاد هما فيهما يخص الاولاد  
فبطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهاد  
واحدة كمالو شهدا على رجلانه قذف اهما وفلانته لا تقبل شهادتهما وذكر محمد  
بن في وقت الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه وشهد بذلك فغيران من جيرانه بمنزلة  
شهادتهما قال الفقيه ابو الليث بن محمد في الوقت قول ابي يوسف رج اما على  
قياس قول محمد بن ينفخ ان لا يقبل في الوقت ايضا لان عند ابي يوسف رج يجوز  
ان يبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد بن لا يقبل اصلا بحقل  
ان ما ذكر في الوقت محمول على ما اذا كان جيرانه كثير لا يحصون وما ذكر في الوصية  
محمول على ما اذا كانوا اقل لا يحصون فان محمد بن رج ذكر في الزيادات لو ان  
سرية رجعت الى دار الاسلام باساري فقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام  
ابو اهل النمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب  
اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف  
الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما  
ظاهرا فان اقامت السرية بينه على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت  
شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند  
فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهما لان السرية قوم يحصون فكانت  
شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش جمع عظيم فلا يميز بعضهم ما  
من الشهادة ولو اذ صر بشي من ماله المسجد حيه وانكر ورثته ذلك فشهد  
بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادته وكذلك اذا شهد على وقف المسجد لغيره

ادعى ابناء السبيل وهم ابناء السبيل حازرت شهادة تم. واختلفت الشائع  
 في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ربه لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن  
 حامد ربه انهم هذه الشهادة واخرج الرواية من سير الوقف. واما اصحاب  
 المدرسة اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد  
 يطلب لنفسه حق من ذلك لا يقبل شهادته وان كان لاطلب يقبل وقاسوا  
 على مسألة الشفعة. دار بيعت فلها شفعاء فلذلك البائع البيع فشهد بذلك  
 بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطلت شفعية جازت شهادة  
 وان كان يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال مولانا رضى وعندى هذا يخالف  
 الشفعة لان حق الشفعة على من لا يطلها اذا قال ابطلت شفعية بطلت شفعية  
 ولما الوقف على المدرسة فمن كان فقرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا  
 للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حق كان له ان يطلب <sup>حين</sup>  
 بعد ذلك نكان شاهدا لنفسه فيجب ان لا يقبل شهادته. روي عن بعض  
 الشائع اذا شهد اثنان من اهل سكة على وقف تلك السكة. ان كان الشاهد <sup>يطلب</sup>  
 لنفسه حقا لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل شهادته قال مولانا رضى  
 وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب نظرا لان الوقف على السكة يكون لاصلاح  
 طرقتها وما اشبه ذلك. ولو وقف لبناء القنطرة لا صلاح الطريق او خضر  
 القبول وانما السقايات او الخانات للمسلمين او لشراء الاقنان لهم ذكرنا <sup>ط</sup>  
 ربه انه لا يجوز ان كان في المسئلة نظر رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل اخر ان <sup>المرأة</sup>  
 اقرت انها امه لفلان لرجل يدعيها لا يقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج

اعطاهما جميعها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقضى المهر رجل شهد على قضاويه  
 لرجل قال ابو يوسف رج لا يجوز شهادة الرجل على قضاويه ويجوز شهادته على شهادة الحسن  
 بن زياد رج اذا شهد ابناؤه القاضيه لرجل ان ابياها قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما ايمنه مع  
 على قضاويه ايها قال وفيها قول اخر انه يجوز قال وبه تأخذ رجلان شهدا على رجل  
 انه قال ان كنت اباكما فعبدني حر لانه قد كلم ابياهما قال النكاح الاب غائب ابواهما  
 مقر بما يشهدان فشهادتهما باطسبيله وان كان الاب منكرا للكلام جازت  
 شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب رجل ادعى على رجل جفا فشهد له المدعي  
 ابناؤه القاضيه قال محمد رج القاضيه يقبل شهادته الابنين ولو شهدا ان ابياهما  
 قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا يقبل شهادتهما رجلان شهدا على رجل  
 انه باع داره من هذا المدعي بالف درهم على انهما كفيلا بالثمن قال محمد  
 ان كان ضمنا لهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضامتهما فكانما  
 باعا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل قال ان شرت  
 خرا فبدي خرا فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف رج يقضي بحق  
 العبد ولا يحد ولو قال ان سرقت من فلان فعبدني خرا فشهد عليه رجل  
 وامرأتان انه سرق منه عشرة دراهم قال في المنتقى هذا الاول سوله لا يقبل شهادتهما  
 المأثرتين ولا يقضي بشئ وذكر في النوازل ان محمد رج قال اضمنه العشرة ولا اطلع  
 يد ولا اعق العبد والصحيح خلاف محمد رج في مسئلة السرقة وشرب الخمر  
 والفتوى فيها على قول ابو يوسف رج رجل حلف وقال ان استقرضت  
 من فلان دراهم فعبدني خرا ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك  
 اب العبد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمال للمدعي ولا يقضي بحق

لان القضاء يعق العبد قضاء معتقه بشهادة عليه نظير مسلم حلف وقال ان رجل  
عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه الدار فامر بالطلاق  
فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما لانها شهادة على  
المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانيا فشهادتهما على النصراني بالطلاق جائزة  
وعلى المسلم بالعق لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وجمهورهم انه لا يها في  
العق شهادة النصراني على المسلم وهو مول العبد . رجل اشترى عبد بن  
واعقتهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان البعير كان الفارسي  
المشتري عوانه كان جسمائه فشهد المعتقان ان الثمن كان الفارسي لا تقبل شهادتهما  
ولولم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الابعاء وانكر البائع فشهد المعتقان  
للمشتري او شهد ان البائع ابرأه عن الثمن جازت شهادتهما <sup>لان</sup>  
شهد الرجلين يدين على الميت ثم شهد الرجلان يدين للشاهدين على الميت قال  
الاولان كنا ابرأنا من ديننا ولا حق لنا بجله جازت شهادة الاولين استخسانا  
ولو قال كنا قبضا منه الدين في حيوته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما . رجل وكل  
ثلاثة نفر في خصومة وقال لهم خاصمهم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لو احدهم <sup>يكن</sup>  
هذا الواحد خصما لشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت  
شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض . رجل عليه دين لرجل  
فشهد الملايون مع رجل اخر ان الطالب اقران الدين لفلان ان شهد الملايون  
بدلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت شهادته . رجل  
اشترى جاربه وكفاله رجلان بما يمسقه فيها ثم شهد الكفيلان ان البائع اشترى <sup>الثلث</sup>  
لا يقبل شهادتهما وكذا لو شهد ان البائع ابرأه عن الثمن ثلثة نفر لهم على رجل دين

فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرأ المديون عن حصته لا يقبل شهادة ابرأ الا ابرأ  
 يدفعان شوكه الثالث فيما يقبضان من المديون وكذا الوقضا شيئا من المديون ثم شهد  
 انه ابرأ عن حصته وقال محمد بن ابرأ ان شهدا بذلك قبل ان يقبضا شيئا من المديون  
 يقبل شهادتهما وان شهدا بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما رجل وامرأتان  
 شهدوا على زوج المراتين انه قال لفسائه انت طواني لم يجر الشهادة لا على  
 طلاقهما ولا على طلاق غيرها واذا شهد الاجير لاستاذه وهو ابرأ شهر فلم ير شهادته  
 ولم يعدل فيه مضمع الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم يصر  
 مقبولة كن شهدا لامرأة ثم طلعا قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن ابرأ فصار  
 ابرأ قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الوقت القضاء شرط لجواز القضاء  
 وهو كما لو شهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو ان القاض لم ير شهادته  
 وهو غير ابرأ ثم صار ابرأ ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بتلك الشهادة وان لم يكن  
 ابرأ عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال  
 للشهادة فلو ان القاض لم يطل شهادته ولم يقبل ناعا والشهادة بعد  
 انقضاء مدة الاجارة جائزت شهادته الثانية وهو كما لو شهد لامرأة فلم يرد  
 شهادته حين ابرأها ثم اعاد الشهادة جائزت شهادته ولو كان القاضير وشهادة  
 الاولى لا حرة ثم اعادها بعد البيونة لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه  
 الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدان ذلك في مسألة  
 الاجير رجل لا يحسن الدعوى والمخصومة فامر القاضير رجلين فعلموا الدعوى  
 والمخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جائزت شهادتهما ان كانا عدلين لا ابرأ  
 علماء بامر القاضير ولا بأمر من بذلك بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة لا يحسمها

فصواب قول ابي يوسف ربح لان القاضي نصب ناظر وهذا من النظر واحياء الخوف  
 لشاهد ما كان بالرسنان فدي الى المعولاء الشهادة قالوا كان في موضع  
 لوجع ولاء الشهادة يمكنه ان يشهد وجبت في منزله كان عليه ان يحضر <sup>الشهادة</sup> ولا  
 قال مولانا ربح وعندى انما يلزمه اذا دعى الحاضرين بقبول شهادته ولو لم يحضر  
 ولم يشهد بضمح من المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة الحاضرين لا يعرفه بالعدل  
 ولا يقضي بشهادته او لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر وكذا لو كان للمدعى  
 سواء شهود عدول يقبل القاضي شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة  
 لان امتناعه عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته  
 اسرع قبولا من شهادتهم لا يسعه ان يمتنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل  
 اذ كان المعدل يعلم انه لو لم يعد له عدله غير وسعه ان يمتنع واذا كان لا يعد له  
 غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي <sup>حكمه</sup> ولا  
 الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت  
 المشهود له اليه دابة تركبها لاداء الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك  
 وهو يقدر على المشي او كان يجمد دابة فبعت المشهود له دابة تركبها لا تقبل  
 شهادته في قول ابي يوسف ربح فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لان <sup>يقين</sup>  
 شهادته وقال الفقيه ابو الليث ربح الجواب في الركوب ما قال امل في الطعام انهم  
 المشهود له حيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعام قدم اليهم فاكلوه لان  
 شهادتهم فان كان هيا لهم طعاما فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا اضر ذلك  
 لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم  
 طعاما الوضعت اليهم دوايا واخرجهم من المصفر كبا واكلوا طعاما اختلفوا فيه



قال ابو يوسف رج غار الكوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك . وتقبل في اكل الطعام  
وتال محمد رج لا تقبل فيهما والقوي على قول ابو يوسف رج لان العادة سميت بذلك  
فيما بين الناس خصوصاً في الامكنة فانهم يبدلون السكر والجلاب وينشرون الدماء  
ولو كان ذلك قد حاز في الشهادة لما فعلوا . ولان شهدا على امرين صالحين الفاش  
انه طلق امرأته ثلثاً وقال اشهد بانك في عصمة وامرنا بكتمانك فكتماناه لا يقبل  
شهادتهما لانهما شهدا على انفسهما بالفسق وعن ابي القاسم الصفار رج  
اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امرة وقالوا كان ذلك عام اول جائز  
شهادتهما وتاخيرها لا يوهن شهادتهما . قال مولا نازم وينبغي ان يكون ذلك  
وهنا اذا علموا انه يسكنها اسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست <sup>بشرط</sup>  
لهذه الشهادة فاذا اخروها صاروا فسقة . ثلثة قتلوا رجلاً عمداً ثم شهدوا  
بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن رج لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان  
منهم عفا عنا . عن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف رج اقبل في حق الواحد  
قال الحسن رج اقبل في حق الكل . ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احد هم قبل القضاء  
استغفر الله قد كنت بت في شهادة قضيح الغايض ذلك القول ولم يعلم ايهم  
قال ذلك فسألهم الغايض فقالوا كلنا على شهادة متنا قالوا لا يقضي الغايض بشهادتهم  
ويقسمهم من عند حيزه بمنظر واي ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني  
يشهد ان بذلك جائز شهادتهما . رجل شهد ولم يرح حيزه قتل او عتق بعض  
شهادته ذكر في الجامع الصغير ان كان على لا جائز شهادته فيما بقي وان برح  
مكانه ثم قال او عتق بعض شهادته او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا  
لو شرب بعض الخمر ودأ بعض النسب ثم تدارك في مجلسه جائز شهادته اذا كان

عند لا قبل. هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة  
 في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته. وعن ابي يوسف ربح في المنفعة  
 اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها  
 او قال غلطت او نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهم ما يقبل شهادته  
 فيما يبرح وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي حنيفة ربح في المجر اذا شهد عند  
 بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او هنا واما غير متهمين  
 قبل القاضي ذلك منهم اذ ذكره الناطق في الواحات. ولو قال الشاهد تعذر ولم  
 ثم بدل في رجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفقهاء على ما ذكر في المجر عن ابي حنيفة  
 ربح فاما تنقيح المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الاعتراض  
 ذكر في الكتاب في مواضع. رجل ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدين فشهدا ان الدار  
 فان القاضي يخير بالبناء والدار للمدعي فان قال قبل القضاء ليس البناء له انما  
 هو للشهود وعليه يقبل ذلك منهما ويقضي للمدعي بالساحة دون البناء وان  
 ذلك بعد القضاء كان عليهما قيمة البناء للمقضي عليه لان اسم الدار يتناول  
 البناء متعا واذ ابينا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل. رجلان  
 قالوا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المنفعة انه يجوز شهادتهما وعن  
 محمد ربح في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندني في امر او قال لا علم لي بهذا  
 ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته. وكذا لو ان رجلين قالوا كل شهادة شهد  
 فلان على فلان فهو زور ثم جاءوا وشهدوا وقال لم نتذكر حيث قلنا ثم تذكرنا  
 جازت شهادتهما ولو قال المدعي ليس لي علم وعواي بهذا الحق بينه ثم جاء  
 بينه ذكر الناطق عن محمد ربح انها تقبل. وعن ابن شجاع عن ابي حنيفة ربح فيها لا تقبل

انه الكذب شهوده. ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل  
 شهادته. وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انها تقبل. وعن ابي يوسف ربح في النوا<sup>ة</sup>  
 رجل جاء بقا التين على رجل مكتوب في احدهما ان لفلان عليه الف درهم لا شيء  
 عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لا شيء له عليه غيره ولا وقت ولا نالج  
 اركان الوقت واحد وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله وفي النوا<sup>ة</sup> رايين  
 رستم ربح لا يحكم بشيء الا ان يكون في وقتين مختلفين فحجب الآخر والا<sup>طل</sup> بال  
 ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالجهول رجل غصب جارية فجاء<sup>منه</sup> الغاصب  
 بشهود فشهد وان المدعى عليه غصب جارية له قال في الاصل يقبل الشها<sup>دة</sup>  
 ويحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان حضر المشهود عليه  
 جارية ان اتفق الغاصب الغصب منه ان جاريته هذا يقضي بها الغصب منه فان  
 انكر الغاصب ان يكون هذه الجارية جارية للمدعى وادعاها المدعى لا يقضي  
 بها للمدعى ما لم يعد اليه انها هي التي غصبها منه لان اليه لا والى ما قبلت  
 من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية قال<sup>الفقيه</sup>  
 ابو بكر الاعشى ربح تاويل هذه المسئلة اذا شهد المشهود على اقرار<sup>ص</sup> الغاصب  
 انه غصبته جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالجهول  
 جائز فيومر بالبيان في صورة الاقرار لوجاء بجارية وقال هذه تلك الجارية  
 كان القول قوله. اما لو شهد واعلى فعل الغاصب لا يقبل شهادتهم لانهم  
 شهدوا بالجهول قال عامة المشائخ ربح يقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم  
 الجارية ولم يذكر فيها ما في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية لان الغصب لا يكون  
 بعيد عن اليهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة

بفتح باب الظلم فان قال الغاصب ما انت تلك الجارية او قال بعثها ولا اقدر  
 على ردّها ان صدقته المخصوص منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضي له بالقيمة  
 وان كذب به يحبس الغاصب حتى يضمن زمان يقع عند القاضي انه عاجز عن ردّها  
 وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر او قيمته وذكر في الاصل  
 رجل قال لغيره اودعتك عبدا وامه وقال المودع ما اودعتك الا امه وقد ماتت فانما  
 المدعي شهودا فشهد واعلانه اودعه عبدا وامه ضمن المدعي عليه قيمة العبد  
 بحجوه ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامه بهلاكها عند المودع قالوا انما يقبل البينة  
 على الايداع اذ اوصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثله ذلك الموصوف  
 وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا  
 شهدوا انه اودعه الامه تعبدوا ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم قالوا على ما  
 مسئلة الغصب ينبغي ان تقبل ويحبس حتى يحج به كما في الغصب وقال بعضهم لا تقبل  
 الشهادة في فصل الوديعة اصلا وتقبل في فصل الغصب ووجه قولهم في ذلك  
 ان الغصب يكون ببعد من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان  
 الوصف لا يمكنهم اداء الشهادة فتحولت الجحالة فكان الضرورة والضرورة في الايداع  
 وذكر في المنتقى شاهد ان شهدا على رجل انه غصب لهذا ثوبا راد عليه غنمه  
 تقبل شهادتهما ويقضي عليه بقيمة الثابة ولو شهدا ان شاة لهذا دخلت  
 في غنم هذا لا تقبل شهادتهما شاة لان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا  
 واختلغا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول  
 الشهادة على الغصب بل لا ينهما اذا اختلفا في اللون فيختلف المخصوص وانما  
 شهد كل واحد منهما على ثوب اخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان

ولو اختلفا في البيان لا تقبل كالمشهد شاهدين على محمد ود ذكرا الحدود الثلاثة  
وسكتا عن الرابع جازمت الشهادة عندنا ولو بين الحد الرابع واختلغا فيه لا تقبل <sup>فيها</sup>  
ونظرا في هذا كثير. رجلان شهدا ان لهذا الرجل في هذه الدار الف ذراع فاذا الدار <sup>خمس</sup>  
ذراع بطلت شهادتهما الظهور والكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان لهذا في هذا  
القراح عشرة اجريه فاذا القراح خمسة اخرى. رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعينه  
هذا العبد بالف درهم ونقدت لك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن  
فشهد المدعي شاهداً على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا اعرف العبد <sup>وكذا</sup>  
قال لنا عبدي زيد وشهد شاهداً اخوان ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع  
ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن  
لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن  
اليمين لزمه البيع بنكوله فان شهد شاهداً ان البائع اقرانه باعه عبداً  
زيد المولود فنسبوا الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك  
هذا العبد قال هذا والاولة في القياس سواء الا انه استحس اذا نسبته الى امرئ  
ان اجيز وكذلك الامه. رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا  
انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاخير يسألهما عن السبب ولا يقضي  
قبل السؤال لان الورثة مختلفة لا اختلاف اسبابها والقضاء بالجهول متعدد <sup>فان</sup>  
مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما لا يقضي القاخير بشيء. وكذا دام المدعي  
شاهدين انه وارثه وان قاخير بلد كذا فلان بن فلان قضى ببلده وارثه لا وارث  
سواء واشهدنا على ارضائه ولا ندرى باي سبب قضى بوزارته فان هذا القاخير  
يسأل المدعي عن السبب الذي تقوله القاخير به فان بين سببنا تقوله بالبراث <sup>لا يقبل</sup>

لغاير يحمل على الصحة ما يمكن ولا يقص بالشك فيقص له بالميراث ولا يقصر بالسب  
الذي بين المدعي لأن هذا الغاير لا يدري أن الغاير <sup>المدعي</sup> يغير بذلك السب <sup>المدعي</sup>  
ادعى على رجل أنه شبح وليه فلا توضحه عدل فأت منها تشهد الشهود على الموصحة  
وقال الله مري مات ولم يميت ذكر في المتن أنه يجوز شهادتهما على الموصحة لأنها اتفاقا  
على الموصحة قال إذا شهد الشهود لرجل يدري يد رجل وقالوا غفر الله له <sup>وها</sup> فغفر  
ونكحها ودها إذا المشين إليها لكان لا تعرف أسماء الحدود فإذا انتهت إليها <sup>نبن</sup>  
حدودها ونفها أنها لهذا المدعي وفي ملكه وفي يد هذا المدعي عليه فإن لقا  
يقبل بذلك منهما إذا عدا فيبعضهما الغاير مع المدعي والمدعي عليه وأمينين <sup>له</sup>  
ليقف الشهود على الحد وبجضرتهما فإذا وقع عليهما وقالاه حد والدار  
التي شهدنا بها لهذا المدعي فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون إلى  
الغاير ويشهد الأميان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود  
فحينئذ يقض الغاير بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية  
والمخاضات وجميع الضياعات والعقارات ولو شهدان الدار التي في بلد كذا  
في محلة بني فلان فلاصق دار فلان بن فلان الفلاي في يد فلان المدعي عليه  
هذا لهذا المدعي وفي ملكه لكان لا تعرف حدودها ولا تقف عليها  
وقال المدعي للغاير أنا أنيك بشهود اثنين يعرفون حدود هذه الدار <sup>هذه</sup> والتي يشهد  
يشهدانها أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكرنا  
أن الغاير يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه  
لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي لأن الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا  
بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والمخاضات جميع

العقارات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذ لم تكن الدار مشهورة فان كان مشهورة  
 باسم رجل نحو دار عمر بن حنث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهد <sup>ان</sup>  
 لانسان ولم يذكر الحد ودلائل شهادتهما في قول ابي حنيفة <sup>رج</sup> وجوابه في قول <sup>صحة</sup>  
 والضعف اذ كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمع ان الرجل اذا كان  
 مشهورا كشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله لا يحتاج فيه الى ذكر <sup>الاسم</sup>  
 والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حد وثقلته وقالوا <sup>لانعرف</sup>  
 الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضي بها للمدعي ويجعل الحد الثالث  
 محاذ بالحد الاول فان ذكر الحد والاربعه وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل  
 شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا ان جميع ما في قرية كذا من الدور  
 والاطاع وغيرها التي هي معروفة للمدعي هذا ميراث له عن اميه فلان لا نعرف <sup>له</sup>  
 وارتا غيرهم ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيها  
 تقدم وان كانا لا يعرفان الحدود لا تقبل شهادتهم <sup>رجلان</sup> شهدا على رجل  
 انه نقض حائط الفلان ان ذكر احد ودالحائط وبينوا الطول والعرض جازت  
 شهادتهم وان لم يذكروا قيمته لان بيان الحدود والطول والعرض يعرف  
 القاضيه قيمته بالسؤال عن الاهل <sup>قال</sup> ولا نارضى وعندي لا بد ان يذكروا انه  
 من المدا والخبث وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من  
 الخشب يختلفان اختلافا حاشا <sup>رجلا</sup> ادعي بحري ماء في ارض جليل طريقا في ديار  
 رجل ذكره بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد  
 بيان المواضع والطول والعرض وذكره الاصل انه يسمع دعواه ويقبل  
 الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وجاز اقراء

ان الخمسة من اولاد فلان وفلان ذكر اسمائهم في الصك عليه الف درهم  
ثم مات بعده ذلك فطلب الخمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد الشهود  
على اقاربه بذلك في صحته وقالوا لانعرف المقر لهم لانهم ما كانوا خضوعا عند الاولاد  
قالوا ان اقرب سائر الورثة باسما هي هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو اقر  
الرجل الخائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى <sup>المال</sup>  
كان المال له وان حدد سائر الورثة اسمائهم يكلف المدعون اقامة البينة  
على انهم يسمون بالاسما هي اليه ذكر الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في القو<sup>نة</sup>  
سواهم بذلك الاسم يقضي لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه  
دوا به عددا معلوما فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي ينبغي  
ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر واذلك اخاف ان تبطل الشهادة  
ولا يقضي بشيء وان يخو ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون  
لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا باللون قال مولانا <sup>تشرط</sup> ينبغي ان  
بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة  
لان الذكور والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسألة المستقى  
اذا شهد الشهود ان المدعى عليه غصب ثاء لهذا المدعى وادخلها في غفنه  
جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاء اسم جنس يشترط  
لذكره والانثى ولهذا في كل انسانا بان يشترى له حمارا او فرسا مع التوكيل  
ان لم يذكر الذكور والانوثة وشهود السرة اذا اختلفوا في الذكور والانوثة  
لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على انه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى  
الغصب والاستهلاك رجل ادعى على ورثة قميته مالا واحضر شاهدين <sup>فشهد</sup>



ان المتوفى اخذ من هذا المدي منه يلافيه دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم  
قالوا ان علم الشاهد ان كان في الصرة دراهم حوزوها ثم يشهد ان يفتقروا  
ما يتيقن عدم فيها من الدراهم قالوا ويبيح ان يعلموا بجودتها الاحتمال انها  
تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم رجل جاء الى رجل فسادسه<sup>ثوبا</sup>  
ودفع اليه البائع دراهم واخذ الثوب واقتصر من غير ان يعقد ابيعا بلسانها جاز  
ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا<sup>يشيخ</sup>  
للشاهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان  
على البيع الا اذا كان بينهما ما قد مات يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء كان على وجه  
البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعاطي رجل  
ادعى دارا له ورثها من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء  
مدعى الشراء بالشهود فشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقبلوا اداها منه<sup>هو</sup>  
يملكها قالوا كانت الدرغ في يد مدعى الشراء او مدعى الميراث فالشهادة با<sup>تة</sup>  
لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم يكن الدرغ في يد المشتري او في يد  
الوارث اما اذا كانت في يد مدعى المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على<sup>البيع</sup>  
بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم او الشهادة على البيع والقبض ونحو لا يحتاج  
الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر  
بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كحالو شهدوا ان الميت اقرها للدين<sup>على</sup>  
نهر في ارض رجل ادعى زبلا انه له عن الشرب من هذا النهر واحضر شهودا شهدوا  
ان المدي كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا والله له فيه مجرى  
الماء او حقا فاما في ذلك ولو اقر المدي عليه فقال المدي كنت تجري فيه الماء

بانت معاصي وليس له فيه مجزي الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرا له باليد  
ولا يقبل منه دعوى الغصب الابينة

## فصل

ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه

إذا شهد القاسمان فيما اقتسما جائزت شهادتهما في قول الجنيفة <sup>واسف</sup>  
روح وقال محمد روح لا تقبل شهادتهما وصورة ذلك اذا اقتسما الدارين <sup>ثين</sup> الوارث  
ثم شهد ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الآخر  
كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول الجنيفة <sup>واسف</sup>  
روح لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك او يستعملان الفرعة  
رجلان شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا ان نكلمه ببيع عبده فاعلنا  
قال ابو يوسف روح يجوز شهادتهما ولو قال لا شهدان روح هذه المرأة <sup>لها</sup> قال  
خير امرأتي فلانة فخبرناها فاختارعت نفسها لا تقبل شهادتهما ولو شهدا  
على رجل بمال قبضه من رجل ثم انكر قبضه فقال لا نحن ونزناها عليه ان كان  
رب المال حاضرا عند الوزن جائزت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا يجوز  
وفي بعض الروايات لا يجوز شهادة الذي كان في المكيل وشهادة الذي ذرع  
في المذرع روح رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها فان الملك  
استاجرا على ما هما وغير ذلك مما لا يجزى عليهما الضمان في ذلك جائزت شهادتهما  
وان قالوا استاجرا على ما هما فعدناهما لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعي  
ويضمنان قيمة البناء للمدعي عليه. وذكر في طلاق الاصل شهدا <sup>بشهادتهما</sup>  
قال لا امرأتان طالق ان كلمت فلانا وفلانا لانفسهما فشهدا <sup>بشهادتهما</sup> فلهما

او شهدك انه قال لهما يوم تكلمتا امرأتى فلانة فهي طالق وانهما  
قد كلماها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لعبد فلان  
انك انت الشاهدان فانت حروان قد كلنهما والمولى بمحمد او شهدا  
انه قال للشاهدان ان كلتما عبدي فهو حروانها قد كلما فشهادتهما  
باطلة ولو شهدا انه قال لعبد ان دخلت دار هذين الشاهدان فانت حروان  
قد دخل دارهما فشهادتهما جائزة ولو حلف ان لا يقرضهما شيئا فشهر  
انه قد اقرضهما جائز شهادتهما ولو شهدا انه حلف بحق مائة ان لا يستقرض شيئا  
ابدا فشهر انهما قد اقرضاه لا يجوز شهادتهما ولا يعقوب العبد ولو شهدا انه  
حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وانه قد طلب منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه  
جائز شهادتهما ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا يقطع بدنها فشهر  
انه فعل ذلك بهما لم يجز شهادتهما وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل  
انه امرهما ان يتزوجا فلانه وانهما قد فعلتا ذلك جائز شهادتهما رجل  
قال ان دخل داري احد فامرأته طالق فشهر ثلثة انهم دخلوا داره فان  
ابو يوسف ربح ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا  
ودخل هذا معنا جائز شهادتهم وسئل ابن ابي يوسف عن هذه المسئلة  
فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كان اثنين  
لا تقبل فقال له الحسن بن زياد ربح اصبت وخالف ابنا رجلا في شهد  
على رجل انه قال لهما ان مسست جسدا كما فعبدي حر فشهر انه قد مس  
جسدا قال محمد ربح لا يقبل شهادتهما ولو شهدا انه قال ان مسست  
فعبدي حر فشهر انه قد مس شيئا بهما جائز شهادتهما قالوا اذا لم يدع  
الديق

في هذه المسائل ان يشهد وبالعتق فطريقهم ان يشهد وبالعتق لا غير  
 وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو  
 البلخي راجح ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على  
 اوصيه له . وعن أبي القاسم راجح اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الورثة  
 نكاحها وكان الشاهد تولى تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد  
 عن نفسه . رجلان شهدا على رجل انه قال ان كملت اباكما فعبدي حر والله قد  
 اباها قال ابو يوسف راجح ان كان الاب مقرا انه قد كمله فالشهادة باطلة  
 وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا منك اجازت الشهادة  
 وكذا لو كانت اليمين على ضربه . ولو شهد انه قال عبدك حر ان ضربتك ا  
 فشهد شاهدان سواهما انه قد ضمنهما لم يجز شهادتهما وكذا ان اض  
 المشهود عليه يضمنهما وانكر اليمين . رجل عليه الف درهم لرجل ثوب  
 الغريم الفا ووضعها بين يدي الطالب وقال اخذها قد اوفيتك فقال  
 الطالب لرجل اخر ما لي هذه الدراهم فاوله ثم شهد على المقضيه انه هو الذي  
 دفع اليه الف درهم جازت شهادته . رجلان شهدا على رجل انه قال لهما  
 ولرجل اخر ايكم طلق امرأتي فهو جاني او قال امرأتي ايدكم فايكم طلقها فهو  
 والزوج بمحمد ذلك لم يجز منها دهما ولو اقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق  
 الثالث لم يجز شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاد الشكوك في الوكالة  
 لا تقبل شهادة بعضهم على البعض له ولا عليه . قال ابو حنيفة راجح في الكا<sup>ش</sup> البين  
 ان هذا باع من هذا كمر خطلة وكلناه نحن للمشتري بامر البائع فشهادتهما  
 باطلة . رجلان اشترى من رجل ثوبا وبقاه الثمن ارم فبذل خبره شهد ان البائع

اقول هذا التوب لهذا المديعي امر في بيعة والمدعي يصدقه قال محمد  
رح لا يقبل شهادتهما محض ضاع من ديوان القاضيه فيه شهادة اشهود بحق  
والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عند كاتبه ان شهود هذا شهد بذلك النبي  
للقاضي ان يقضي بشهادتهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتباً  
عند ان هذا اقر عندك لهذا بكذا فان القاضي يقبل ذلك وكذا الوضاع  
اقرار رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد  
سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة المحضر شهد الكاتب على  
شهادة الشهود فالشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل  
.لم يوجد وفي مسئلة السجل والاقرار شهد واعلى حق محكوم به او على  
اقرار الخصم تجاوزت شهادتهم ذمى مات فشهد عشرة من النصارى  
انه اسلم لا يصلح عليه بشهادتهم. وكذا الوشاهد فساق من المسلمين ولو كان  
لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من اهل دينه فادعى الولي المسلم  
انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان ياخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر  
بذلك ياخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه  
في حكم الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض  
حجة ويصلح عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على  
اسلامه غير الولي يصلح عليه بقول وليه المستسلم ولا يكون له الميراث  
ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحد بحجة الامام  
على الاسلام ويحبسه ولا يفتقه لان نفساً ما لا يقتل شهادة النساء ولو  
شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في دعما وشهادته

أنادي على المذنب باطله وكذا العبدان والمحمد ودان في القذف. ولو شهد على نصراني  
 أربعة من النصاري أنه زني بأمة مسلمة فإن شهد وأنه استكرهها <sup>الرجل</sup> <sup>الرجل</sup>  
 وإن قالوا طوعته دري الحمد عنهما وبغز الشهود حتى الأمة المسلمة لأن في  
 الأول لم يشهدوا عليها بالحمد فبقيت شهادتهم شهادة على الذي تقبل وفي الوجه <sup>الثاني</sup>  
 شهدوا على المسلمة بالحمد فبطلت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة  
 بطلت في جانب الرجل وإنما يزوالشهود لأنهم قد ذفوا الأمة ولعدم احصان <sup>المفرد</sup>  
 لم يجب الحمد على الشهود فجب التعزير. وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله بمحضرة  
 موكله أن موكله على هذا كذا وقال المدعي عليه قد قصيته فأنكر موكل المدعي <sup>القضاء</sup>  
 فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضا. قالوا لا يقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى <sup>المال</sup>  
 عليه بحكم الوكالة. فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم يقبل  
 شهادته. وقرئوا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب. رجل ادعى على رجل  
 ما أنه اقضه فشهد الآخر أنه اقضه ثم قضا. فإنه يغير بالقرض بشهادتهما <sup>د</sup>  
 الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض  
 ووجه الفرق في ذلك أنه شهد بالقرض والقضاء ولم يشهد بقيام الدين <sup>ل</sup>  
 وإنما شهد بالقرض فلم يكن متناقضا. أما في مسئلتنا وكيل المدعي ادعى عليه <sup>المال</sup>  
 للمال فإذا شهد على القضاء كانت شهادته على القضاء مبطلا دعواه الدين  
 بحكم الوكالة امرأة. وكلت رجلا لطلب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد <sup>الوكيل</sup>  
 مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كما في مسئلة دعوى الوكيل  
 وهذا نظير ما ذكر في الكتاب وجب أن يشهد الرجل على رجل عيّد في يده فاقام الشهادة <sup>عليه</sup>

اليه ان الشاهد ادعاه قبله بطلت شهادته لكان التناقض واجبه اعلم  
باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهده في بعض  
ما شهد له . في الباب فصول اربعة فصل في الشهادة  
التي يخالف الدعوى الشهادة وفصل في كذب الشهود  
المدعي وفصل في اختلاف السامعين وفصل  
في تعارض البينتين على الموت في وتين مختلفين

### اما الفصل الاول

فهو فصل الشهادة التي تخالف الدعوى الاصل فيه ان  
الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان  
الدعوى شرط لمعد الشهادة وفيها خالفت لم يوجد  
الدعوى فتسقط ضرورة وتكذب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة  
لما قلنا . والاصل في تعارض البينتين ان الغايب اذا اتفق بكذب احد الطرفين  
لا يتغير وعند التعارض ليس احد الطرفين في تيمنه للكذب او من الاخر  
فلا يتغير بشهادتهم . جئنا الى المسائل . اما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو  
على وجه اما ان كان المدعي به ديناً املاكاً او عقداً . فان كان ديناً فشهد بما اقر  
بما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى العا وخمسائة فشهد وانجسمائة فينفي خمسائة  
من غير دعوى التوفيق وكذلك لو ادعى العا وخمسائة . ولو ادعى العا  
فشهد احداهما بالف والاخر بخمسائة لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة ترجح لان عقداً  
اتفاق الشاهدين على الشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة  
اتفاق الشاهدين على خمسائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً ليس





فزال المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهرنا دهرج ان محمد ربح شهيد  
 في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذاعى  
 التوفيق وذلك جواب القياس فلا يدعى دعوى التوفيق ولو قال المدعي: <sup>بأن</sup> <sup>يكون</sup>  
 عليه الف درهم فقل لا تقبل شهادتهما ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود  
 بالف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة قد كانت الف فقبضت منها خمسمائة  
 وصل الكلام او فصل فشهادتهما بالخمس مائة جائزة ولو قال لم يكن لي عليه <sup>شيء</sup> <sup>الا</sup>  
 بطلت شهادتهما. رجلان شهد الرجل على رجل آخر بقرض الف درهم فشهد  
 احدهما ان قد قضاها ذكر في الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرض  
 وذكر الطحاوي عن ابي يوسف ربح انه لا يثبت القرض ايضا. وذكر في الشيخ  
 رجلان شهدا ان لهذا على هذا الف درهم قد اقرضتهما وقال الطالب  
 لم قبض منه شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح يقضي بالالف ويجعل مقتضيا  
 للمائة. وذكر في الصيون رجلان شهدا على رجل بالف درهم وقال قد قضا  
 خمس مائة وقال الطالب لي عليه الف ما قضى لي شيئا او قال صدق في الشهادة  
 على الدين واوهما في القضاء او قال شهد لي بالف بحق وخسمائة بباطل او زور  
 قال ان عدلا جاز الا في قوله شهدا بباطل او زور. وقال زفرج لا يجوز شهادتهما  
 في الوجه كلها وعلى هذا الخلاف اذا شهد للمدعي بالف وشهد ان للمدعي  
 عليه على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر الدنانير عند اذ كان المدعي  
 به دينارا. فان كان المدعي به ملكا وشهدوا باقتل مما ادعى نحو ما اذا ادعى  
 كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضيه له بالنصف من غير توفيق  
 لما قلناه للدين وكذا لو ادعى دارا في يد رجل انما له وشهد الشهود انهم اشتروا

من الذي في يده جازت شهادتهم لانه لما ادعى ملكا مطلقا قد ادعى الملك في الحال  
 فيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت  
 شهادتهم باقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بيانا لما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي  
 لانه اشتريتها من ذى اليد يصح ويكون اخر كلامه بيانا للاول بمخلاف ما اذا ادعى  
 لولا النتائج وشهد الشهود بانها له اشتريتها من ذى اليد لا يقبل شهادتهم  
 الا ان يوفى فيقول نتجت في ملكي الا انه بعثها منه ثم اشتريتها منه فالم يدعى  
 توفيق على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم لان دعوى النتائج على ذى اليد لا يحتمل  
 ملك حادث من جهته فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذى اليد  
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل اخر كلامه بيانا للاول فلا يقبل الشهادة  
 بدون التوفيق ولو ادعى انه له ورثته من ابيه وجاء بالشهود فشهدوا بالنظر واخبره  
 الغائب ميراث عن ابيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له باقل مما ادعاه هذا  
 اذا شهدوا بالملك باقل مما ادعى وان شهدوا باكثر من ان يدعى وارثا <sup>من</sup> يثبت  
 انها له اشتراها من فلان غير ذى اليد وهو يملكها فنجح المدعى عليه فجاز له  
 بشهود فشهدوا وانها له لا تقبل شهادتهم لان المدعى ادعى ملكا حادثا لا يظهر  
 في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد  
 وفي حق رجوع الباعه بعضهم على بعض فصارت كلهم شهدوا له بالزوائد ايضا  
 فلا يقبل شهادتهم واشترى محمد روح في الكتاب الاصغر اخر فقال المدعي اقر الملك  
 لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم  
 لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان له دارا ورثها من ابيه  
 والشهود شهدوا وانها داره لا تقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان الدار له الا هذا البيت

فتشهد وان جميع الدلالة لا يقبل شهادتهم الا ان في هذا الصورة اذا وفق  
 فقال كان كل الدار في الا ان في هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود يقبل  
 شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه لانه اقر على نفسه بزوال البيت  
 عن ملكه وعلى جواب القياس يجعل على التوفيق وان لم يدع ولو ادعى دار  
 في يد رجل انها له منذ سنة فتشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة  
 بطلت شهادتهم فلا ادعى المدعي انها له والشهود شهدوا انها له منذ عشرين  
 جلزت شهادتهم اما اذا كان المدعى به عقدا او شيئا من اسباب الملك  
 رجل ادعى دار في يد رجل انها له اشتراها من فلان في رضى اليد فجاء بشاهدين  
 فتشهدا ان فلانا ذلك وهما له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة  
 حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فمحمد في غم وهما الى يوم ذلك واقام البينة  
 على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورة معينة  
 اما الصورة فظاهر واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك  
 المسفاد بالشرع لان الهبة تفيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرتبة  
 والعيب ولا يكون لان ما لا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشرع  
 يثبت جميع ذلك والتوفيق وامكان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق  
 لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى انقض الذي ادعاه او لا الى اثبات  
 عقد شهد به الشهود فيكون في الحمل على هذا الوجه انشاء بالخصوص  
 والقاضي نصب لقطع الخصومات لالاثنائها وهذا النوع من التوفيق كما لا  
 بد وان الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى مما يثبت اذا اعاد البينة على التوفيق  
 بخلاف ما تقدم لان ههنا اقر بالملك لغير ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى

على الغير وليس باقراره على نفسه والدعوى لا يثبت الا بالبينه بخلاف  
الابراء ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل  
التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر. ويجوز عن الشيخ الامام ابي القاسم الصفار  
رح انه قال لم يأت بينه انه كان اشتراها من فلان ثم محمد فلان الشراء ثم وهبها  
منه وقبضها المدي لا يقبل ومساكن خارج انكر موافك وقالوا لو قبلت  
على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد ان يقيم البينه على الهبة <sup>القبض</sup>  
بعد الشراء كما لو ادعى الهبة في وقت قبل الشراء لا يقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة  
بعد ما احدث الشراء فاذا اقام البينه على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضا ولو  
ادعى دار في يده رجل انها كانت لابيه فلان مات وتكاهما ميراثا لمند سنة فمحمد  
المدي عليه فجاء المدي بشهود فشهدوا انه اشتراها من الذي في يده منذ  
سنتين وادعى المدي ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفى فيقول اشترتها  
من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم بيعتها من ابي غم مات ابي فورثتها <sup>منه</sup>  
فاذا وقي على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضيه ولا يثبت هذا التوفيق  
مالم يشهد الشهود بالبيع من ابيه لان دعوى البيع من ابيه دعوى على الاب  
فلا يثبت الا بينه وكذا لو ادعى الارث او لا تشهد الشهود بالهبة او الصدقة  
مكان الشراء لا تقبل مالم يوفى. <sup>عبد</sup> في يد رجل ادعى رجل ان الذي في يده  
تصدق به عليه منذ سنة وقبضه محمد الذي في يده فجاء المدي بشهود <sup>شهدوا</sup>  
انها اشتراها من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل الا ان يوفى فيقول اشترتها منه منذ <sup>سنتين</sup>  
ثم بيعته منه ثم تصدق به علي منذ سنة فاذا وقي على هذا الوجه فشهد الشهود  
على البيع منه ثم بالصدقة يقضيه. ولو ادعى اولا الشراء من ذي اليد <sup>سنة</sup>

شهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل الا ان  
 يوفق فيقول تصديق به على منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم  
 اشترى منه وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد  
 الشهود انه اشترى منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصديق به  
 على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب ومحمد الصدقة  
 فاشترى منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وانبت بالبينه قبلت  
 ولو ادعى ميراثا عن ابيه منذ سنة وشهد الشهود انه اشترى من ذي اليد  
 بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق فقال محمد في الميراث فاشترى  
 منه لا تقبل بينته لكن اذا عا د اعاد البينة على ذلك لان الشراء من ذي اليد  
 دعوى على ذي اليد فلا يثبت بدون البينة والشهادة الاولى قامت  
 قبل الدعوى فلا تعتبر ولو ادعى امه في يد رجل وقال اشترى بها منه  
 بعد ي هذا منذ شهر محمد البايع ذلك وجاء المدعي بشهود فشهدوا  
 انه اشترى اها منه بالف منذ قام من عند القاضي لا تقبل لكان المحالف  
 الا ان يقول اشترى بها بالعبد منذ شهر ثم محمد في فاشترى بها منه بالف  
 درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه واعاد البينة على الشراء  
 بالف يقبل ذلك ولو ادعى اولا انه اشترى اها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء  
 بشهود فشهدوا انه اشترى اها منه منذ سنة او قبل ذلك لا تقبل  
 لكان المتناقض الا ان يوفق فيقول اشترى بها منه منذ سنة كما  
 شهد به الشهود ثم بعته اها منه ثم اشترى بها منذ شهر فاذا وفق على  
 هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يسمع التوفيق

ويقضى له. ولو ادعى دائره في يد رجل انها له فجاء بشاهدين فشهد أحدهما  
 انها دارة ورثها عن أبيه وشهد الآخر أنه ورثها عن أمه فالتشهادة باطلة  
 لأنه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها  
 من فلان وهو يعلمها وشهد الآخر أن فلانا آخر وهبها منه وهو قبضها  
 ولا يقال إذا اختلف الشاهدان في سبب الملك تمتد اتفعا على الملك لم يجب  
 أن يقضى له بالملك كما لو قال فلان على ألف من قرض فقال المقر لا بل من ثمن  
 بيع يقضى له بالألف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد أنه أقر أنه  
 كفل للمدعي بألف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت  
 عن فلان آخر كان للمدعي أن يأخذ بالمال وكذا لو شهد له بألف درهم  
 من ثمن جارية فقال البايع أنه قد اشترىها على هذه الشهادة والذي  
 عليه ألف من ثمن متاع آخر وشهد الشهود على الأقرار بألف من ضمان جارية  
 غصبها منه وقد هلكت لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الأقرار لأن السبب  
 انما لا يعتد إذا كان حكم السببين واحدا كما في الأقرار فإن الألف الواجب  
 بالقرض والغصب واحدا ما هما حكم السببين مختلف لأن المورث من الأب  
 يتضمن حقها غيرها فضمنه المورث من الأم من قضاء ديون الأب  
 وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا تقبل. ولو شهد شاهدان لرجل فقالا  
 نشهدان فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات  
 عندهم ولا يقال المصوب منه لم يرد. على وانما مات عند الغاصب  
 وقال الشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رده عليه وما كان من هذا  
 شيء قال لزم الم يدع شهادتهما ضمنه القيمة. وكذا لو شهد أنه غصب له

وان مولا قتل عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد  
غصبه ومات عند وقال المشهود عليه ما غصب عبد ولا قتل هذا المدعى  
عبد الله في يدي كان عليه قيمة وكذا الوشيد ان لهذا العبد هذا الف درهم  
ولكنه قد ابرأه منها وقال المدعي ما ابرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما  
له على شيء ولا ابرأته عن شيء قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه  
بالالف رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فاقام  
المدعى بينه فشهد وان الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي  
المدعى فان قال كما شهدوا انها في يده وفي ملكه فقد اقره بالدار وان قال صدقوا  
انها في يده ولا صدقتم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما رجل  
ادعى على رجل القاضي هذه الشاهدان ان له عليه الف درهم وشهدا <sup>هما</sup>  
انه اخره بالالف الى سنة وانكر الطالب فانه يقضي عليه بالف وهذا  
وما لو شهدوا احدهما انه قد قضا خسمائة سواء اذا شهد المشهود  
بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار لفلان لرجل اخر غير المدعى  
عليه ليس هو لي فقد كذب مشهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضي  
له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما  
لفلان قال ابو يوسف ربح اجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت وربت  
ما بقى من الدار على المقترض عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يسو <sup>ف</sup>  
رجل فيها قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهود عليه ويكون ما بقى من الدار للمشهود  
له رجل في يد يه عبد ادعى رجلا انه اشتراه من خي اليه فذات اليه بحد فجاء المدعى  
بشاهد بين فشهدوا انه باعه منه ولا يدري اهل البائع او لا جازنت شهادتهما

للمدعي. ولو جاء المدعي بشاهدين فقال للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا  
 المدعي بأن القاضي يقضي بشهادتهما للمدعي. شاهدان شهد بيئي واختلعا في  
 ارض المكان في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاحابة  
 والطلاق والعتاق والصلح والابراء تقبل وصورة ذلك اذا ادعى الشارع بالفشهاد  
 انما استراه منه بالالف الا انهما اختلفا في البلدان او في الايام او في الساعات او في  
 الشهور او شهدا على البيع بالف فشهد احدهما انه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع  
 وكذلك في الطلاق لو شهدا على الطلاق فشهد احدهما انه طلقها اليوم وشهد الآخر  
 انه طلقها امس او شهدا على اقراره بالف اليوم وشهد الآخر انه اقر بالف امس  
 شهدا دهما ولا يبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان  
 الا ان يقولوا كجامع الطالب في موضع واحد في يوم واحد فاذا اختلف ذلك ثم اختلفا في  
 الايام والمواطن والبلدان فان ابا حنيفة رجع قال اجزى الشهادة وعليهم ان <sup>يحفظوا</sup>  
 الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف رجع الامر كما قال ابو حنيفة رجع في القياس  
 واذا استحسن وابطل هذه الشهادة بالتميمه الا ان يختلفا في الساعتين من يوم  
 واحد بتفاوت فيجوز. ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب او المطلوب  
 او المركب او قال احدهما كان معان فلان وقال الآخر لم يكن معان فلان ذكر في الاصل  
 انه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة لو كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب  
 والجماع واختلف الشهود في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل  
 شهدا دهم ولو كان الغصب هالكاً فشهدا على القيمة شهدا دهما ان قيمته  
 الف وشهد الآخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف لا تقبل شهدا دهما وكذلك لو اختلف  
 شهود الغصب شهدا دهما على النصب والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل. وذكر



في المجامع اذا دعي ملكا بجاء بشاهدين فتشهد احدهما انه ملكه وشهد الآخر على الآخر  
 المدعي عليه انه ملك المدعي لا تقبل ولو كان الشهود به قولا لا يتم الا بفعل كما لنكاح  
 واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يقبل حكمه  
 الا بفعل القرض كالمهبة والصدقة والرهن فان شهد على معاينة القرض واختلفا  
 في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول المجنفه وايحيى وسفرح والقياس  
 ان لا تقبل وهو قول محمد وزفرح. وان شهدوا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق  
 بالقرض جازت الشهادة في قولهم ولو شهد على الرهن فتشهد احدهما على معاينة للقرض والآخر  
 على اقرار الرهن بالقرض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب  
 وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين او في مقداره لا تقبل كما لو اختلف  
 الباع في جنس الثمن او في مقداره. وان اختلفا في فعل ملحق بالقول كالقرض  
 فاختلاف المكان او الزمان لا يبطل الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم  
 القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعاق. ولو اختلف شاهد القذف في المكان  
 اذ الزمان جازت شهادتهما في قول المجنفه وسفرح وقال صاحباه رج لا تقبل  
 وان اختلفا في الانشاء والاقرار لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فتشهد  
 احدهما على تطليقتين والآخر على التلث او شهد احدهما على تطليقتين والآخر على  
 تطليقة لا تقبل في قول المجنفه وسفرح وقال صاحباه وابن ابي ليلى رج جازت شهادتهما  
 على الاقل. ولو شهد احدهما على تطليقة والآخر على تطليقة وبنيصاف او شهد  
 على تطليقة والآخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الاقل عند الكل ولو  
 شهد احدهما انه قال لها انت خلية وشهد الآخر انه قال لها بريد لا تقبل عند الكل كما انها  
 اختلفا في لفظه الايقاع وامكان معية العطين واحد او كذا لو شهد احدهما انه

طلبها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الأخوانه طلقتها لانها كانت فلانا  
 وقد كانت لا تقبل عند الكل. وكذا لو شهد احدهما انه طلقتها فلنا وشهد الآخر  
 انه قال لها انت على حرام ونوى التلث لا تقبل عند الكل ولو شهد احدهما انه  
 طلقتها نصف واحدة وشهد الأخوانه ضلعتها ثلث واحدة لا يقبل في قول يحنيفة  
 وكذا لو شهد احدهما انه طلقتها فلنا وشهد الأخوانه ضلعتها أو الشهادة باطلة في قول  
 يحنيفة ربح وعندهما جازت شهادتهما على الأقل ولو شهد احدهما انه قال  
 انت طالق وشهد الأخوانه اقرباه طلقتها أو اختلعا في المكان أو في الزمان جازت  
 شهادتهما ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت فلانة الدار في طالق ولانة معجود  
 وشهد الأخوانه قال ان دخلت فلانة الدار في طالق وحدها وقد دخلت فلانة  
 طلقت وحدها وكذا لو شهد على التبعيض فشهد احدهما انه طلق زينب وعمره وشهد  
 الأخوانه طلق زينب جازت شهادتهما على الأقل على إطلاق زينب. رجل ادعى عاوي  
 العبد انه اذن العبد في التجارة واقام شاهدين فشهد احدهما على الاذن  
 والأخران مولى العبد رآه يستريح ويبسج ولم ينهه لا يقبل شهادتهما رجل ادعى  
 فادعى عينا واقام شاهدين فشهد احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر  
 على اقراره البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة. رجل عليه الف درهم رجل فادعى  
 ان ادافاه دينه واقام شاهدين فشهد احدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقراره صاحب المال  
 بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا واقام شاهدين شهد احدهما بالغصب  
 والآخر على الاقرار بالغصب. وكذا لو ادعى الزعيم الايفاء فشهد احدهما الشاهد  
 على اقراره صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر انه صاحب المال ابرأ الزعيم لا تقبل  
 ولو ادعى الزعيم ان صاحب المال ابرأه فشهد احدهما الشاهد بذلك وشهد الآخر ان صاحب

... به المال او تصدق به عليه وحل له جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم لا ينفاء  
 فهو احد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الاخر على الهبة  
 او الصدقة او التحليل لا تقبل ولو ادعى الغريم الهبة فشهد احد شاهدين به بالهبة  
 الاخر بالصدقة لا تقبل ولو ادعى الغريم الايعاء فشهد احد الشاهدين ان صا<sup>ل</sup>  
 ابرأه في بلد كذا وشهد الاخر انه ابرأه في بلد اخرى جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم<sup>الايعاء</sup>  
 فشهدا وصلا المال ابرأه جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم ان صاحب المال ابرأه واقام  
 الشاهدين فتشهدا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاخير يسأل الغريم عن البراءة  
 كانت بالاستيفاء او بالاسقاط فان قال كانت بالاستيفاء تقبل ان قال كانت  
 لا تقبل وان لم يبين وسكت ذكر في الاصل ان القاخير لا يجبر على البيان لكن  
 لا يقضي هذه الشهادة اذ لم يبين لان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالاسقاط  
 فاذا شهد الشهود بالبراءة او بالتحليل فان القاخير لا يسأل عن البراءة ويقضي بالبراءة  
 مبرخير حال لان الشهود وشهدوا باقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج الى التوفيق  
 في قضيه من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاخير براءة الغريم بالاسقاط لا البراءة  
 بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفل باخر المكفول عنه فاذا ادعى الايعاء فشهد  
 الشهود بالابراء كان لصاحب المال ان يرجع بدينه على الاصيل ولا يكون للكفيل ان يرجع  
 على المكفول عن شئني كما لو ابرأه المكفول له ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد احد الشا<sup>هدين</sup>  
 بالهبة والاخر بالبراءة جائزت شهادتهما لان الغريم لو كان اصيلا وادعى الهبة فشهد  
 احد الشاهدين بالهبة والاخر بالبراءة جائزت شهادتهما فيكون اذا كان كفيلا ولو ادعى  
 على رجل الفاء واقام شاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف فخرج وشهد الاخر

على اقل من بالالف قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف فريح رجل وكل رجلا  
 بقض دين له على رجل فان الوكيل يقبض الدين يكون وكيلاً بالخصومة فيقول ذلك الدين في قوله  
 يخيفه ربح والمأمور يقبض الدين لا يكون وكيلاً بالخصومة وكذا الرسول لا يكون وكيلاً بالخصومة فان  
 جاء الوكيل الى المدين فانكر المدعى عليه المال والوكالة فجاى المدعى بشاهدين  
 فهو على وجهين في وجه يجوز شهادتهما وبصير وكيلاً بالقبض والخصومة في قوله  
 يخيفه ربح وفي وجه بصير وكيلاً بالقبض ولا بصير وكيلاً بالخصومة في قوله  
 الوجه الاول اذا قام مدعى الوكالة شاهدين فتشهد احدهما ان الطالب وكله  
 بقض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر ان الطالب جواه في ذلك يعينه عمله جواه  
 جازت شهادتهما وكذا لو شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه سلطه على  
 قبض الدين من هذا الرجل وشهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً  
 في حياته جازت شهادتهما وبصير وكيلاً بالقبض والخصومة في قوله يخيفه  
 ربح وقال صاحباه ربح يكون وكيلاً بالقبض ولا يكون وكيلاً بالخصومة. وأما  
 الوجه الثاني لو شهد احدهما انه وكله بقض دينه وشهد الآخر انه ارسله في اخذ  
 او شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه امره بقض دينه من فلان او شهد  
 احدهما انه وكله والآخر انه انا به من نفسه اي جعله نائبه في قبض الدين او شهد  
 احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته او شهد احدهما انه جعله  
 في حياته وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته لا تقبل شهادتهما لان قوله جعله  
 وصياً يكون على النيابة بعد الموت فلهذا المسئلة الاخيرة لا تقبل شهادتهما  
 وفيها سواها جازت شهادتهما ولا بصير وكيلاً بالخصومة عند الكل ولو شهد احد  
 انه وكله وشهد الآخر انه وكله ثم غرله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت الغرل

## فصل في تكذيب الشهود

المدعي اذا كذب الشهود فيما شهد والى او في بعضه لا يقبل شهادتهم اما لانه  
تفسيق الشاهد اولا لان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجد  
الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا اكان ذلك قبل القضاء  
لا يقض له وان كان بعد القضاء لا يبطل قضاءه الا ان يكون تكذيبا للشاهد <sup>قطعا</sup>  
رجل ادعى دارا في يد رجل انما له واقام اليه وقضيه القاضي ثم اقر المقضيه  
انها دار فلان لرجل غير المقضيه عليه لاحق للمدعي فيها وصدره فلان في ذلك  
او كذبه لا يبطل قضاء القاضي لان قوله هي لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من  
الاصل فيكون اكد ابا للشهود ويحتمل انه لاحق له فيها لان المقضيه ملكها  
منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان ماعه من المقر قبل  
القضاء على انه بالخيار تلك ايام ثم غصبها المقضيه عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء  
فصار للمقر فلا يبطل القضاء بالشك ولو قال المقضيه بعد القضاء وهذه  
الدار لفلان لم يكن على قط فالمسئله على وجهين اما ان يد بالاقرار ونفى  
بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم يكن لي قط او بدأ بالنفي ونفى بالاقرار فقال  
هذه الدار ما كانت لي قط ولكها لفلان وكل ذلك على وجهين اما ان صدر قد  
المقر في جميع ذلك او صدره في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها  
مير بعد القضاء بسبب وهي الآن داري فان صدره في جميع ذلك بطل قضاء  
القاضي ويرد الدار على المقضيه عليه ولا يثق للمقر لانها تصادق على بطلان القضاء  
وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدره في الاقرار وقوله هي لي كانت للمقر لانه  
ملكها مير بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه يكون الدار للمقر به

ويضمن للمقر قيمة الدار لا يقض عليه سواء بدل المقر بالقرار أو بدلا  
 كما ذكر في تجميع قالوا هذا إذا بدل بالنف وتبى بالقرار موصولا فيصح الاقرار  
 وأما إذا تبى بالقرار موصولا لا يصح اقراره. ولو أن المدعي أقام البينة أنها داره  
 ثم قال قبل لقضاء هذه الدار ليست لي ولكنهما الغلان غير المدعي عليه أو قال هي  
 دار فلان لاحق لي فيها وصدقة المقر في ذلك أو كذب بطلت بينته ولا يقض القاض  
 لكان كلامه هذا يحتمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال عيناها دار فلان لا ملكتهما الآن فلا  
 يقض القاضير بالسك إلا أن يقول موصولا هي دار فلان لا ملكتهما منه بعد  
 الشهادة فحينئذ يصح ذلك ولا يمنع القضاء. وذكر في المنتقى رجل ادعى في يد رجل  
 متاعا ودارا بينهما وأقام البينة وقضى القاضير له فلم يقضه حتى أقام الذي في يده  
 البينة أن المدعي أقر عند غير القاضير أنه لاحق له فيه قال إن شهد وأنه أقرب ذلك  
 قبل القضاء بطل القضاء وإن شهد وأنه أقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن  
 الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو أنه عيّن القاضير اقراره بذلك كان الحكم على هذا  
 الوجه. وذكر في المنتقى رجل في يده جارية وولد لها ورجل في يده دار مبنية  
 رجل وأقام البينة تشهد وإن الأمة للمدعي ولم يزيد وأعلى ذلك ولم يذكر  
 الولد وشهد وإن الدار والبناء للمدعي أو شهد وأبالدار ولم يتعرصوا  
 للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فإن القاضير يقض بالدار وبنائها للمدعي  
 أما إذا ذكر والبناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركيب قرار فيدخل  
 في ذكر الأرض خصوصا في دعوى الدار فإن قضى القاضير بالدار وبنائها للمدعي  
 فقال المدعي بعد القضاء ليس البناء لي إنما هو للمدعي عليه ولم يزل له أو قال  
 له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء

والشهادة في الدار والبناء جميعا. وأن قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه  
فليس هذا بالكذب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا  
البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا اقر المدعى البناء  
للمدعى عليه كان ذلك اكذبا للشهود فيطل القضاء والشهادة جميعا بذكر  
في الاصل لو ادعى دارا في يد رجل انما له ونقض القاضي الدار والبناء ثم ان المقض عليه  
اقام البينة ان البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع  
بينه المقض عليه وان لم يذكر واسمع بينته. وعلى عن الفقيه ابي جعفر ان الشهود  
اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم يبيع ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول  
ابي يوسف رج لا يسمع بينه المقض عليه. وعلى قول محمد رج يسمع ولا يكون الاقرار  
بالبناء اكذبا للشهود وجعل هذه المسئلة فرع المسئلة اخرى ذكرها في  
الشركة. رجل ادعى على اخوانه شريكه شركة معاوضة واقام البينة ونقض القاضي  
بالمال بينهما ثم ان المقض عليه ادعى عيانه ورثته من ابيه ذكر ان الشهود اذا  
شهدوا بالمعاوضة لا يخبر هذه الدعوى عند ابي يوسف رج وعند  
محمد رج يسمع. ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسألة المعاوضة كل عين  
من اعيان التي في يده لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به تبع الصحة  
المعاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسألة الشهادات  
على الاتفاق وقرئوا لابي يوسف رج بين هذه المسئلة وبين المعاوضة الفرق  
يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء لا للشهود  
عليه تكذيبا للشهود اذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم. وفي رواية المتفق  
فصل فقال ان قال المقض له ان البناء لم يزل للمقض عليه او قال انه ملك

المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك الكذب بالشهود وان اقر له بالبناء من غير  
 تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن ذلك الكذب بالشهود لانه محتمل ان  
 في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البينة على الذي في يديه الجارية  
 ان الامة للمقضى القاضيه بالجارية لا يكون للمقضى له ان يأخذ الابنة بذلك  
 القضاء. ومثله لو ان رجلا في يديه نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البينة  
 على الذي في يديه النخلة ان النخلة له وقضى القاضيه له بها كان للمقضى له ان  
 الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في الشئ رجل اقام البينة على دار في يد رجل  
 انها دار اميه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضيه له بالدار ثم جاء رجل آخر يدعي  
 ان الدار داره اشتراها من اب المقضى عليه وصدة المقضى له فانه يبطل القضاء  
 ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعي الثاني اقم البينة على المقضى عليه  
 والا فلا حق لك لان المقضى له اكدب بشهوده فيبطل قضاء القاضيه رجل  
 اقام البينة على دار في يد رجل ان اباها مات وتركها ميراثا له واقام الذي في يديه  
 ان اب المدعي اقر في حياته ان الدار ليست له فانه تبطل شهادته فهو الورث  
 وكذا لو شهد واعل اقرار الوارث بعدم موت ابيه او قبل ذلك ان الدار لم يكن  
 لابيها او اقام البينة على اقرار الوارث ان اباها مات وليست الدار له كان  
 ذلك ابطالا لبينة الوارث رجل مات واقتسمت وثقة التركة بين  
 ثم ادعى احداهم لنفسه على الميت ديناسمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت  
 الملك للوارث والقسمه وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمه دين لا جنبي ولم يصل  
 اليه حقه من الورثه كان له ان ينقض القسمه وكذا لو اجاز الاجنبي قسمه الورثه  
 ثم اراد ان ينقض كان له ذلك وان ادعى بعض الورثه بعد ما اقتسموا الدار  
 ان اباها



كان قصدت عليه بطائفة معلومة من هذا الدار او ادعى ان والده كان تصدق  
 بذلك على ابنه الصغير وادعى عينا من اعيان الميركة لنفسه بوجه من الوجه لا يسمع  
 دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه ان ما دخل تحت القسمة من تركة الميت  
 ميراث لهم عن الميت فكان متناظرا في دعواه وان ظهر بعد القسمة شريك في الميركة  
 بان ظهر وارث اخر وكانت القسمة بتواضعهم لا بقضاء القاض بطلت قسمتهم <sup>سواء</sup>  
 غلوا نصيب الغائب اولم يغزلوا وان ظهر بعد القسمة موصي له بالثلث فان كانت  
 القسمة برضاهم لا بقضاء القاض فذلك الجواب لان الموصي له بالثلث شريك  
 الوارث له ان ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصي له بالثلث  
 اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ليس له ان ينقض القسمة لان للموصي له بالثلث  
 شريك الوارث وفيما اذا ظهر وارث اخر امكن القسمة بقضاء القاض فيغذي  
 على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينفذ كذا ههنا وقال بعضهم له ان <sup>ينقض</sup>  
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة - <sup>رجل ادعى</sup> دار في يد رجل  
 انه اشتراها من ذي اليد فانكر المدعي عليه البيع فلما اقام المدعي البينة اقام المدعي  
 عليه البينة ان المدعي رد عليه الدار بعيب قبلت بيخته وكذا لو ادعى رجل على  
 رجلا انما فأنكر المدعي عليه ثم اقام البينة على الابراء بعد الانكار قبلت بيخته وكذا لو ادعى  
 العفو عن القصاص بعد انكار القصاص ولو ادعى البراءة بعد انكار البيع عن العيب <sup>سواء</sup>  
 دعواه في قول الشيخين ومحمد بن حنبل وعن ابي يوسف رج انه يسمع رجل اقام البينة على  
 دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسمع <sup>دعواه</sup>  
 ولو ادعى اولا الشراء من ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيخته ولو اقام البينة على دار  
 في يده رجل انها كانت لابيه مات ابريوعم كذا ورثها عنه المدعي لا وارث له غيره واقامت <sup>امته</sup>

البينة إن أباه تزوجها يوم كذا يوم بعد اليوم الذي ذكره الابن موته فيه وولده هذا  
 الولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضي لها بالمهر والميراث  
 سواء قضى القاضي بينه الابن أو لم يقض لأن القاضي يقضي بينه الابن بموت الأب  
 لا بوقت موته لأن حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت في أي وقت يموت ويكون  
 ماله لورثته فصار كان الابن أقام البينة على موت الأب ولم يذكر الوقت وذلك  
 لا يمنع قبوله بينه المرأة فان أقامت امرأة أخرى البينة بعدما قضى القاضي بينه  
 الأول أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما أيضاً لأن القضاء بينه الأول  
 لا يمنع القضاء بينه الأخرى ولو أن الوارث أقام البينة على جلالة قتل أباه يوم  
 كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقام امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل  
 بينها لأن يوم القتل صار مقضياً به . وقال بعضهم فيما تقدم لا يقبل بينه المرأة أيضاً  
 وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو أقامت  
 امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر مكره وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة أخرى  
 البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم فحراسان لم يقبل بينهما . رجل ادعى أن هذا الدار  
 لفلان وكلية بالخصوصية فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه وكلية  
 فيها وأقام البينة لا يقبل بيمينه لأنه متنازع في تناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى  
 لغيره فلا يسمع دعواه الثاني الأب التوفيق . ولو ادعى أن هذا الدار لفلان وكلية  
 بالخصوصية فيها ثم أقام البينة أنها له لا تقبل بينه الابن يوفق . ولو ادعى أن هذا الدار  
 ثم أقام البينة بعد ذلك أنها لفلان وكلية بالخصوصية فيها قبلت بينه

فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبره بذلك الحق

وما يحمل له أن يشهد والشهادة على الكتاب

رجل كتب منك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم  
 قال علماؤنا راجح لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم  
 ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا  
 باحسان تلك اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب  
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا على بما فيه او يكتب هو بين  
 يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه واكتب  
 بين يدي الشهود صكاً وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا  
 على بما فيه لا يسعه ان يشهد عليه قال الشيخ الفاضل الامام ابو علي النسفي  
 هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم وكتب  
 بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل  
 الكاتب اشهد على بما فيه وانما احسن اليه استأثر محمد بن زاذان  
 في كتاب الكاح وهذا روى عن ابي حنيفة روى عن ابي يوسف روى في رواية اخرى  
 اذا كتب الرجل الصك في يده على نفسه بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم  
 الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب  
 اذا كان في يد الشاهد يكون معصوماً عن التبديل والتغيير والزيادة <sup>بعضها</sup>  
 وعن ابي يوسف روى في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصك بين يديه بين يدي  
 الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره وقال  
 هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدون وفي ظاهر الرواية يجوز  
 ان يشهدوا والا ان يقرأ هو الكتاب عليهم او يكتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول  
 شهدوا على بما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على

النوازل

بما فيه . ولو كتب رسالة منه الى رجل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فذلك  
كتب الى قضاة الالف التي كانت لك على وقد كنت قضيتك منها خمسة مائة  
وبقي لك على منها خمسة مائة فهذا جائز اذا علم حله ان يشهد عليه بذلك وان  
لم يكن اشهدوا . ولو كتب صكا بين يدي قوم اميين وقال اشهدوا بما فيه ولم  
عليهم لا يسعهم ان يشهدوا . امرأة اقرت على نفسها بجمال لا يتها ولا عنها تريد به  
للأضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهاد<sup>ة</sup>  
ويشهدوا بذلك ويكره لها ان تفعل ذلك . وحكي عن ابي القاسم الصفار رح ان رجلا  
اشهد من السلطان سوق النخاسين مقاطعة كل شيء بكذا واشهد شهودا قال  
عدل المقطع . والمقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم اللعن  
لانهم شهدوا باطلا . وكذا لو شهدوا واعلوا قرار رجل بمال عرف ان السبب  
باطل يسعهم ان يشهدوا . وكذا في كل قرار سببه حرام او باطل رجل  
جاء الى رجلين وسعه اعوان السلطان فاقروا عندهما ان لفلان على كذا وكذا  
من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقرع رحم  
انه اخطا في ذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين ان يتخصصا عن ذلك  
فان وقفا على الله كان عن خوف وكراه لا يشهدان وان لم يقفا على ذلك<sup>شهاد</sup>  
على اقراره ويذكران للقاضي انه اقروا معه اعوان السلطان حتى تامل القاضي  
في ذلك . وجعل اقرين يدي قوم اقرارا صحيا ان لفلان عليه الف درهم  
ثم جاء عدلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا لفلان عليه  
بالدين فانه قضاة جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الحيان ان شاءوا  
شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كيلا يقضي القاضي بالباطل هكذا روي

عن محمد بن وعنه في رواية يشهد به كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه اختافت الروايات  
 عن محمد بن في هذه المسئلة واختلف فيها الشائع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضال <sup>شهد</sup> عن محمد بن  
 علي بن عند الشاهد بن ان صاحب المال قال استوفى دينه وانه ابرأ المطلب عن دينه لا يسعها ان  
 عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرا والطالب بالابراء والاستيفاء هكذا روي  
 عن ابي يوسف في الشفعة انه اذا شهد عند الشاهد رجلان من بنين بهما ان صاحب المال قبضته  
 ليس ان يمنع من الشهادة اذا سأل الطالب يشهد له بحقه قال مالك بن اعين وعندني ان كانت  
 الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة على  
 من قرض او غيره يشهد على السب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بكاح امرأة  
 او بيع الجارية او قتل عمدا او اقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد على ان  
 ان الزوج طلقها ثلثا بمحضرها او ارضعتهما المرأة واحدة وهما صغيران في الحولين  
 او ان المشتري اعق الجارية او اعقها البائع قبل بيعها من الشترى او ان الولي  
 قد عتق من دم العبد او ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم انكرت المرأة الكاح <sup>لكن</sup>  
 الجارية ان تكون للمشتري لا يسع للشاهد ان يشهد على اصل الكاح والبيع  
 وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة على ان الزوج طلقها ثلثا او شهدا عند الامتناع <sup>بها</sup>  
 وهو المشتري اعقها لا يسعها ان تدعي مجامعها وكما لا يسع للمرأة ذلك لا يسع <sup>لها</sup> للشاهد  
 ان يشهد على اصل الكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدا على الاصل  
 لشاهد الكاح لان الشاهد بخلاف الجارية ان يمنع من الشهادة الاولى فان الواحد <sup>شهد</sup>  
 عند المرأة بالطلاق او عند الامنة بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى من اجماع  
 وكذا انما لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر بنقض <sup>الدين</sup>  
 واقر الزوج عند الشاهد بالطلاق واقر المولى بالاعتاق ثم دعاه الى الشهادة على الكاح <sup>البيع</sup>

وعلى اصل الدين فانه يمنع عن الشهادة فلا يحل له ان يشهد، وذكرنا في روح اذا شهد  
عند شهود النكاح عدلان او شهد عند يهود شراء الجارية عدلان ان الزوج  
طلقها ثلثا وان مشترى الجارية اعتق الجارية في هذين الحكمين لا يسع لشاهد  
النكاح ولا لشاهد شراء الجارية ان يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند  
محمود المرأة النكاح وعند دعوى الجارية للحرية وان كان للملك في الجون سويين النكاح  
والعتق والعفو وغير ذلك ذكر في المنتقى اذا رأت في يد رجل متاعا او دارا ووقع  
في قلبك انه له ثم رايته بعد ذلك في يد غيره وسعت ان تشهد انه للاول  
وان لم يقع في قلبك حين رايته انه له لم يسع لك ان تشهد انه لبرؤيتك اياه  
في يده وان رايته في يد فوقع في قلبك انه له ثم رايته في يد غيره فاردت ان تشهد  
انه لشهد عندك شاهد عدل انه الذي في يده اليوم كان هو اودعه  
الاول بحضورهما لم يسعك ان تشهد انه للاول وان شهد به عدل  
واحد وسعت ان تشهد انه للاول قال لان عند شهادة الشاهد <sup>بن</sup>  
يقع في قلبه انه ليس للاول فلا يحل له ان يشهد انه للاول بخلاف ما اذا  
شهد به عدل واحد لان بشهادة الواحد لا يزول ما كان في قلبك انه للاول  
فلا يحل لك ان تمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق  
فاذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك ان تشهد انه للاول وذكر في المنتقى انه اذا  
شيئا في يد انسان ووقع يقبله انه له حلاله ان يشهد انه له وذكر في الجامع الصغير  
اذا رأت دارا او متاعا في يد انسان ثم رآه في يد غيره حلاله ان يشهد انه للاول ولم يذكر  
وقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محمولة  
وكذا التصرف فلا يحل له ان يشهد ما لم يقع في قلبه انه له ثم قال في المنتقى وكذا ان ظاهرا <sup>هو</sup>

يجوز فيه الشهادة بالسماع كالـموت والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق  
 ما سمعت من الخبر فتشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمعك ان تشهد  
 بما وقع في قلبك من الامر الا ان تستيقن انهما كاذبان وان تشهد به عندك  
 عدل واحد وسمعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان يقع في  
 قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد. اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهاد  
بالسمع عرفوا لم تعين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا  
 بذلك لانا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم. ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا  
 لاننا رأينا في يدوا لا تقبل شهادتهم. واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد  
 على الموت قال ابو حنيفة ترح ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب انه حق كان  
 له ان يشهد ان فلانا مات فان لم يكن موته مشهورا واخبره عدل انه عليه  
 او شهد جازية حل السامع ان يشهد ان فلانا مات فان شهد عند القاضي  
 واخبره انما شهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل لقاضي شهادته وهو قول الجعفي  
 وابيوسف ومحمد بن ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر  
 والاسنمها يكون بطريقين. احدهما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور  
 اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يستحق العدالة ولا لفظ الشهادة والثاني  
 ان يشهد عند عدلان بلفظة الشهادة وان لم يعين الرجل موت انسان  
 ولكنه رأي اهله نفي اليهم وهم يصنعون بما يصنع الناس بموتهم لا يصلح ان  
 يوتيه بذلك اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخوان انه حي  
 كان شهادة الموت والقتل ولي. ولو شهد اثنان ان زوج فلانة طلق امرأته  
 والزوج غائب لا يقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها ان تنزع بزوج

بعد انقضائها والعدة. ولو شهد عند رجل عدل انه ارتد والغياء بالله لا يحل لها  
ان تنكح في رواية البشير وفي رواية الاستحسان يحل لها ان تنكح وذكر في  
العيون اذا اجبر المرأة واحد بموت زوجها او بروتة او بالطلاق حل لها ان تنكح  
ولو سمع من هذا الواحد رجل حله ان يشهد قال لان هذا من باب الذي ثبت  
بغير الواحد وان لم يوجد لفظة الشهادة بخلاف النكاح والنسب. واذا اجبر المرأة  
عدل بموت زوجها الغائب واجبرها اثنان بحيوته ان كان الذي اجبر بالموت  
اجبر معانيه الموت واجبرته شهد جنازة حل لها ان تنكح آخر. وان كان اللذان  
اجبر بحيوته ارضا بناريج لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهادتهما  
اولى ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح. فان تخرج  
قوم من املا لا قوم واجبروا رجلا كانوا في الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا  
حل للسامعين ان يشهدوا على النكاح وهل يحل لهم ان يشهدوا على المهر فيه رواية  
عن محمد رح في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على النكاح كذا ذكر في النسخة  
والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذي  
حضر العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي رواية لا يحل لهم الشهادة  
على المهر لان المهر مال فلا يجوز فيه الشهادة بالنساع والصحيح هو الاول  
تزوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهد هم  
قالوا ان كان من بيت العقد لا بيت السامعين كقرأوا البتة والتزوج جازي لهم  
ان يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم ذكر الكفاية في ادب  
القاضي اذا سمع رجل اقرار رجل بملك الحجاب لا يحل له ان يشهد ولو شهد وفسر  
لا يقبل القاضي شهادته. ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل واحد



ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأبى الرجل الذي  
 في داخل البيت بشيء وسمع الجالس وسع للجالس ان يشهد على اقرار الرجل  
 بذلك رجل قوله زوج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكروا منه نكاحها يجوز  
 للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر  
 كذا ولا يذكر انه باشر العقد رجلان شهدا على اقرار امرأة لرجل بالف درهم  
 او غيره وشهد ان رجلين سواهما فلان وفلان اشهدا هما انها فلانة بنت فلان  
 الفلاني قالوا ابو حنيفة رج لا اجيز ذلك وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عند <sup>ابو حنيفة</sup>  
 رج حرة يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن  
 ابي ليلى وابو يوسف رج يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رج اذا سمعوا صوت  
 امرأة من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عند هم رجلان عدلان انها  
 فلانة تجاز لهم ان يشهدوا على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها  
 لا يجزى لهم ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه ابي الليث رج وذكره  
 في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا المحدث الحسن رج دخل على ابي سليمان  
 الجعفي فساله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة رج يقول لا يجوز له  
 ان يشهد عليها حرة يشهد عند جماعة انها فلانة وكان ابو يوسف وابو بكر <sup>سكان</sup>  
 رج يقولان يجوز اذا شهد عند عدلان انها فلانة وعليه الفقيه رجلان عدلان  
 شهدا عند رجلان فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع ان يعده اذا سئل عنه قال <sup>رجل</sup>  
 اذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان المتعدي ويسعه ان يعده الا انه لا يجزى <sup>ض</sup>  
 بشهادة العدلين فان اجزى وقال شهد عندي شاهدان بذلك جاز ايضا في قيا <sup>س</sup>  
 قول ابي حنيفة رج لا يجوز تعديل الواحد اما عندي يشترط العدد في العدل

فإذا أعدت لمربيك أفرعه جاز. الشاهد إذا كان يحفظ الأقرار ويعرف المقر ويعرف خطه  
 إلا أنه لا يحفظ الوقت والمكان حلله أن يشهد ولو سمي بالشهادة وعرف أنه خطه  
 لا يشهد في قول أبي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه ربح حلله أن يشهد وذكر الخصاف ربح  
 أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا ربح. وعن هذا قالوا الشاهد إذا كتب الشهادته  
 ينبغي أن يعلم بعلامة إذا لم أره بعد ذلك يعرفه بذلك العلامة وبأنه بذلك  
 عن التغير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال  
 أبو حنيفة ربح لا ينقص قضاؤه وإن كان الخط في يد المدعي لا يحمل له أن يشهد هو المختار  
 رجلان شهد أن الميت طلق امرأته ثلثاً وهو صاحب فراش وقالوا شهدنا في  
 حيوة وامرأنا بالكنان فكتمان لا يقبل شهادتهما إلا أنهما اتفقا على أنفسهما بالفسق وحل  
 صب زينة أو سمنا أو خلا غيرهما بمعاينة الشهود وقال مات فيها فأتت كاز القول  
 قوله مع يمينه في إنكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه  
 صب زينة غير نجس ولو أن رجلاً عمد الطوائق لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود  
 ثم قال كانت يمينه لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت  
 ذكية لأن في المسئلة الأولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفأرة فيها وفي المسئلة الثانية  
 يعلم أنها كانت ذكية. رجل له شهادة على ملك دار وبينها رجل إلا أنه لا يعرف حدودها  
 جاز له أن يسأل الثقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على إقرار المدعي عليه  
 بالدار ولا يشهد بذكر الحد ودعي إقراره حتى يكون كاذباً لكنه يفسر الحد وذات  
 نفسه فيجوز

### فصل في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في الأقرار والحقوق واقضية القضاة وكتبهم

وكل شيء الا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجلين او رجلين  
 اكثر من شهادة رجلين او رجل واحد اثنان عند رجلان شهد على شهادة رجلين او على شهادة فرعان  
 عندنا وقال الشافعي رحمه لا يجوز الا ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل  
 فعندنا لا يثبت شهادة اصلين الا بشهادة اربع من الرجال وعندنا كما يثبت قول  
 الواحد في مجلس القاضيه بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين  
 واذا شهد اصل على شهادة نفسه وعلى شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل  
 شهادته على شهادة اصل اخر ولو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فخر من  
 الشهود على شهادة اوعى او ارتد او فسق او ذهب عقله وصار بحال لا يجوز  
 شهادته بطل الشهادة على شهادته اذا شهد الفرع على شهادة اصل فثبت  
 شهادته بفسق الاصل لا يقبل شهادة اجد هابعد ذلك ويثبت عدالة  
 الاصول بتعدد الفروع فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاض  
 يعرف الاصول والفروع بالعدالة تضر بشهادتهم فان عرف الاصول بالعدالة  
 ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول  
 ذكر المحضاف رحمه ان القاضيه يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضيه قبل السؤال فان  
 الاصول يثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد بن عبد الله لا  
 عدالة الاصول بتعدد الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضيه  
 لا نجهل لا يقبل القاضيه شهادتهما فان قال المدعي انا اتيك بمن يعدل لهما او يقول  
 سل انت عنهما غيرنا على قول محمد رحمه لا يلتفت اليهما ولا يقضيه بشهادتهما عن  
 ابي يوسف رحمه اذا قال الفرعان لا نجهل فان القاضيه يسأل غير الفرعين عن  
 الاصول ولو قال الفرعان لا نعرف الاصل اعدل اهل اقال القاضيه لا مقام

أبو الحسن علي المغيرة رح هذا وقول الفروع لا يجوز أن ينووا وقال سمن ومرة  
 المحلوة رح إذا قال لا أنقرضا عدل أم لا لا يرد القاضيه شهادتهما ويسأل عن الأصل  
 غيرهما وهو الصحيح لأن شاهد الأصل بقي مستورا. ولو قال الفرع للقاضي أنا  
 في الشهادة لا يقبل القاضيه شهادة الفرع على شهادته. الشهادة على الشهادة لا يجوز أن  
العهود على شهادته مضافا المصرا يقدر أن يحضر أداء الشهادة أو يكون ميناؤا  
 غيبة السفر ثلثة أيام وليا إليها. وعن أبي يوسف رح إذا كان شاهد الأصل  
 في موضع لو حضر الأداء الشهادة لا يبيت في منزله جازت الشهادة على الشهادة. وعن  
 محمد رح في النوازل يجوز الشهادة على الشهادة. إكان الأصل صحيحا في المصرا  
 شهد على شهادته. حلا وهذا رجل الخريمع ذلك ولم يقر له الشاهد شاهد  
 على شهادته لا يحل للسامع أن يشهد على شهادته فان شهد ونسب للقاضي ذلك  
 لا يقبل القاضيه شهادته لأن الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن يشهد الأصل  
 على شهادته. وصورة الأشهاد أن يقول شاهد الأصل أشهد أن فلان على فلان  
 ألف درهم فاشهد على شهادته هذه فيذكر شاهد الأصل في الأشهاد الشهادة ثلثا  
 وصورة الأداء من الفروع أن يقول أشهد أن فلانا شهد عندي بكذا واشهد في  
 غير شهادته بذلك وأنا الشاهد على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفرع في أداء الشها  
 الشهادة ستا قالوا منهم الفقيه أبو جعفر رح يكفهم الأربع. وصورة ذلك أن يقول  
 الفرع أرى فلان أن الشاهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فانا الشاهد  
 على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فانا الشاهد على شهادته بذلك. ولو قال  
شاهد الفرع أشهد أن فلانا أشهدني أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك  
 في قول أبي حنيفة مع خلافا لأبي يوسف رح. ولو أن أصليين قالوا لوطي أشهد أنا سمعا

النوازل

فلان يقر على نفسه لفلان بالف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة  
 الزعيمين لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصول الى المجلس القاضي ولم يوجد وكذا  
 لو قال الاصلان شهد ان فلانا اقران لفلان عليه الف درهم فاشهدا انا فاشهد بذلك  
 او قالوا فاشهدا علينا فاشهد عليه بذلك او قالوا فاشهدا علينا بما شهدنا او قالوا لفلان على فلان الف درهم  
 فاشهد انا فاشهدا عليه او قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه او قالوا فاشهدا على ما شهدنا وكذا لو قال  
 الاصل للفرع اشهد اني اشهد على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا  
 درهم انصح الاستهاد في هذه الوجوه رجل اشهد رجلا على شهادة ثم نهأت <sup>شهادة</sup> ان  
 على شهادته لا يصح نهيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجح حر لو شهد على شهادة  
 بعد انتهى جائز شهادته رجل اشهد رجلا على شهادة ثم نهأت ان كان الذي له المال  
 والذي عليه المال حاضرين عند الاستهاد يقول اشهد ان فلان بن فلان هذا  
 اقر عند ي ان لفلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الاستهاد صحيحا وان كانا غائبا  
 او احدهما حاضرا والاخر غائب او ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما او الميت  
 منهما الى ابيه وجده وقبيلته والى ما يعرف به لان مجلس الاستهاد بمنزلة مجلس القضاء  
 فكما يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقصر الامكان يشترط في الاستهاد ولو ان  
 عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقضي بشهادتهم حر يشهد شاهد اخر لان الثاني  
 يشهداتهم شهادة الواحد ولو شهدوا على شهادة امرأة جائز شهادتهم ولا يقضي  
 تشهد امرأة اخرى مع رجل على ذلك رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال  
 جائز شهادتهم ولا يقضي بها ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر  
 الاصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع واذا شهد الفروع على شهادة  
 الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة

من لا يثبت شهادتهم كاذبان شهدا على شهادة مسلمين لكافر لم يقبل شهادتهما وكذا  
 بشهادة على قضاء القاضيه لكافر. ويجوز شهادة الرجل على شهادة ابنيه وفي  
 ههنا على قضاء ابنيه روايتان والصحيح هو الجواز ايضا والله اعلم

### فصل في كتاب القاضيه الى القاضيه

جل جآء الاتاض وطلب منه الكتاب الى قاضيه مبصر آخر في اثبات حق له على غائب  
 فالمسئلة على وجوه اما ان كان المدعى به ديناً او عقاراً او عروضاً في الدين والعقل  
 يجزى كتاب القاضيه الى القاضيه في قولهم جميعاً وفيما سوى ذلك من الرقيق  
 والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح في رواية يجوز في العبيد  
 الا باتان دون الامام وفي رواية يجوز في العبيد والمجوربي لاف العروض. وعنه  
 في رواية يجوز في العروض ايضا به اخذ القاضيه الامام المنتجب للاسباب واذا  
 امر او القاضيه ان يكتب فان كان القاضيه يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب  
 في كتابه حضر مجلس قضائي في بلدة كذا وانا مقيم بها فانا في القضاء من قبل فلان  
 بن فلان كحا هو الرسم فلان بن فلان بن فلان الفلاني وبذكر حليته. وان كان  
 القاضيه لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان  
 ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان ولم اعرفه فسأله البينة فجاء  
 بشهود ويدكر اسماء الشهود وانسابهم وحليهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان  
 اوله وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم ولكن في بقوله فانا هم شهود اعد ولا عرفتهم  
 بالعدالة او سالت عنهم فعدوا او عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا  
 انه فلان بن فلان بن فلان ويسقتصر في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك  
 كان ابلغ وان قل ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدل

لا يتم التعريف في قول ابي حنيفة رحمه الله ويتم في قول صاحبه منج. وكذا لو  
 ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدة ونسبه الى القبيلة او الى الصناعة <sup>كان</sup> العرف  
 على الاختلاف. وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه الى قبيلته  
 او فخذاه فقال فلان التميمي وما شئت ذلك لا يكون تعريفا في قولهم ثم يكتب من <sup>منضم</sup> خصم  
 ولا نائب عن خصم حضره عواد عن له داراية بلاد كذا في محله كذا احد رعا.  
 كذا في يد رجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام هو  
 جاحل لدعوى المدعي هذا بجمعه فانه اثبت يده على هذه الدار فيخرج وسالني  
 سماع دعواه هذه وقبول بيته علا وفق دعواه هذه واحضر شهودهم فلان بن فلان  
 يذكر اسماء الشهود وانسابهم وعلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء  
 الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة  
 متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدوا وان لم يكتب <sup>القبائل</sup>  
 عدالة الشهود لا بأس به ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعضا  
 على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن  
 جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير <sup>يكتب</sup> والتزوير  
 الاسماء والانساب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح  
 وصورة عنوان الباطن في زماننا ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار  
 من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية  
 ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين وهو  
 ذلك لا قاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي  
 هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله تفيقه وتوفيقهم وان كتب <sup>اللقا</sup>

بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد الهندي  
 ربح صحيح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصب ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل  
 اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضي بلد كذا وفواحيها ويكتب على الظهر  
 من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين القاض بلد كذا فلان بن فلان  
 بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه  
 وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعي وشهادة الشهود واسماؤهم  
 وانسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد  
 كذا كتب هذا الكتاب بحسب ما عني ان كان كتب الكتاب غير مجرى الامر على ما بين  
 فيه ميم وعندي وهو كما كتب فيه وهو مضمون بنواين عنوان على الظاهر وهو ان  
 في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلثة اضاف  
 من الكاغذ واوصاله وهو موقع بموقعي على صدره واشهدت عليه شهودا  
 وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان بذكر اسماءهم وانسابهم  
 وعلامهم وقوات الكتاب عليهم واعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بحضرة منهم  
 واشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذا الاسطر في آخره وهو كذا بخط في تاريخ  
 كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله. وينبغي ان يكتب الكتاب مستحقين  
 بنسبة في يد المدعي مختوما واخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا <sup>تقصان</sup>  
 في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول ابي حنيفة ومحمد ربح والشهود  
 لا يقدرون على ذلك اذ لم يكن النسخة في ايديهم واذا جاء المدعي بالكتاب  
 الى القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا  
 اجتمع خصمه وذكر دعواه ان اقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان محضر



فالقاضي يقول له لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الربيع  
 رح القاضي المكشوب اليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال ابو حنيفة رح رحمه  
 لا يأخذ قبل قاعة البينة تناذا شهدا للشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك  
 وهو مختم بمخاتمه فيخذهن يقبل الكتاب ولا يفتح حيز يسأل القاضي من الشهود  
 فيقول اي حنيفة رح عليه الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بمخضرتكم فان قالوا  
 لا او قالوا قرأ علينا ولم نختم بمخضرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم فرأينا  
 وختم بمخضرتنا واشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتفي بقولهم ختم عندنا وبمشهدنا  
 واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب ردوا <sup>نت</sup> كتابا  
 موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرّفهم القاضي المكشوب  
 اليه بالعدالة فغنى عن المحضم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود  
 فان عدوا قضيتهم اذ هم ويستقر الصحة بقول الكتاب حيوة القاضي الكاتب  
 المكشوب اليه فان القاضي الكاتب لومات او عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه  
 كشاهد الاصل لزامات قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما يشترط  
 حيوة المكشوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكشوب اليه وذلك لا يتصور  
 بعد موته وعزله الا ان يكون القاضي الكاتب كتب في كتابه كتابه هذا الى فلان القاضي  
 والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيخذهن بموت المكشوب اليه وعزله  
 لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب اومات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي  
 المكشوب اليه فان القاضي المكشوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليسن صحيح  
 بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عي او صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فان مهنا  
 القاضي المكشوب اليه لا يقبل كتابه لان كتب القاضي بمثلة الشهادة فانبغ القضاء

بشهادته تنفع القضاء بكتابه. وعند أبي حنيفة ومحمد مع إذا عي الشاهد  
 جدد أداء الشهادة قبل الحكم يبطل شهادته فيبطل كتابه. وعند أبي يوسف  
 مع المعنى كالموت لا يبطل الشهادة. ولو أنكر ختم القاضي قبل الوصول فإن  
 المكتوب اليه يقبل الكتاب لأنه لو لم يقبل يحتاج إلى الكتاب مرة أخرى وربما  
 ينكسر الثاني والثالث. وعن أبي حنيفة مع إن كان انذار الختم باقيا أو شيء من  
 المنكسر يقبل والا فلا. وعن أبي يوسف مع إن كان الكتاب منشورا يقبل فیهما  
 وله وإذا طعن الخصم في القاضي الكاتب أو في الشهود فقال إن الشهود الذين  
 شهدوا عند القاضي الكاتب عبيد ومحمد ودون في قذف أو من أهل الذمة  
 يسمع القاضي ذلك منه فإن أقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب بما قام  
 شاهد واحد بتفحص القاضي المكتوب اليه فإن كان الأمر كما شهد هذا الواحد  
 رد الكتاب والافتراض به وإذا كتب القاضي لرجل يدعي دينا على غائب كتابا وختم  
 الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا آخرًا فإن كان القاضی  
 يهتم به لا يكتب كتابا آخرًا وإن لم يهتم به كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني أني  
 كتبت في هذه المحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب طلبت  
 فكتبت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال  
 المدعي للقاضي بعد ما كتب له كتابا إن المدعي عليه انتقل من تلك البلدة  
 إلى بلدة أخرى فأكتب لي كتابا إلى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنت  
 كتبت له إلى قاضي بلدة كذا في هذه المحادثة كتابا آخرًا ثم قال إن المدعي عليه انتقل  
 من تلك البلدة إلى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطا. إذا كتب القاضي كتابا  
 وقال هذا من فلان بن فلان إلى قاضي بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم

لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب ان يقبل في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف  
رحمهم الله الاول وقال ابو يوسف رح انما يقبل بشرط ان يكون تاديع الكتاب  
بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى  
كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ولو كتب من فلان  
بن فلان القاضي الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه كتابي  
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ولا يجب على كل من يصل اليه ان يقبل  
كتاب القاضي الى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين او مزرعة او غصب او وصية  
محمودة او مضاربة محجورة او ضيعة او دار او عقار في يد غائب او شفعة وكذلك  
في النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان بيلد كذا زوجتي وانها  
تجوز نكاحي وان شهودي على النكاح هم هنا ولا يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي  
فاكتب لي في هذا كتابا فان القاضي سمع شهادته شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت  
امرأة انها امرأة فلان الفاشك ادعى ولاؤه عتاقة او ولاؤه مولات لا نفي يدعي  
حقا لازما في زمة الغائب فكان بمنزلة دعوي الدين وكذا لو ادعى نسباً  
بل قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان ابني وهو ينكر نسبي ولم يبينه ههنا  
انما قرأت ابني او انه تزوج امي وانه ولدت منه علي فرائشه ونسبت اليه فاقا  
علي ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعى رجل ان اب فلان الغائب واقام  
وطلب منه الكتاب ولو ادعى انه اخ فلان الغائب او ادعى انه عمه وطلب الكتاب  
فان القاضي لا يكتب الا ان يدعى ارثاً او نفقة او يدعي حق الحضنة والتربية  
في اللقيط وفي الآب والابن تقبل البينة سواء كان ذلك في حيوة او بعد  
وفاته ولو ان رجلاً وامراً ادعى ابناً او ابنة وقال هو معروف بالنسب منا

وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو استرقه واقاما على ذلك بينة وطلبا  
في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف ربح لان عند مجوز الكتاب العبد  
واما عند ابي حنيفة ومحمد ربح وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب لانه  
يدعي حق الانتفاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندهما في  
العبد والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولد هو في يد الغير فالحاصل  
اذا كان في دعوى النسوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد ربح  
الا ان يدعي فيقول هو ابن غصبه فلان الغائب في بلد كذا يكتب في قولهم وفي  
الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى  
او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب وان كانت في بلدة القاضي المكسوبة اليه  
فاذا توجه الحكم يقض القاضي المكسوبة اليه بياهر الخصم بتسليم الدار اليه  
وان كانت في بلدة القاضي الكاتب <sup>في</sup> الجوار ان شاء قضى ربح الى القاضي الكاتب  
قد جاء في كتابك مخوما بخاتمك ومضمونا سونك جمع بين المدني والمدني <sup>اليه</sup>  
فظهر حق المدعي وظهر ان المدعى عليه كان مانعا الدار بغير حق فقضيت <sup>تفويت</sup> عليه  
الحكم ولو كانت الدار في بلد يلسنها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابه هذا اليك  
لتسلمها اليه. وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القضاة مخقوما  
مضمونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بمحضرتهم واسهدهم في قول ابي حنيفة  
ومحمد ربح وان شاء قضى القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث وكلاء فيسلمها <sup>اليه</sup>  
او يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب. واذا مرض شهود  
الكتاب في الطريق او بدد الهم الرجوع الى وطنهم او امارادوا السفر الى بلدة اخرى <sup>فلهذه</sup>  
فوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وخمسيل شهادتهم ان يقولوا هذا <sup>كتاب</sup>

قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي  
هذا على غائب هو فلان بن فلان قراه علينا وختمه بمحض تدا وشهودنا عليهم  
ناشهد والتم على شهادتنا هذه وكذا المشهد هذا الفريق فبقا اخرنا لنا ولربا  
وعاشروا ان كثر فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكسب اليه وضر  
خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بمحض الخصم فتح الكتاب وقراه  
على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلد  
اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة  
لا يكتب في قول ابي يوسف ربح ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وان كان الخصم  
قد مر ببلد ان يوصل المدعي الكتاب الى القاضي المكسب اليه فقال المدعي  
للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لا يشهودني على الكتاب فاسمع شهادتي  
واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا بان القاضي يكتب في قولهم وله الخياران سواء نسخ  
كتاب القاضي في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان سألني ينسخ  
ويحكم في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي  
وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكسب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة  
وكذا القاضي الرابع والخامس والعشرون كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكلما يجوز  
الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء  
الى قاضي الكوفة وقال ان لي عارجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا كذا  
وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فلان كان خصم  
بهذا يكتب لي قاضي البصرة لا قاضي فلان من ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة  
يسمع شهوده ويكتب له القاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة فكلما يجوز

في كتاب القاضيه. ولو كان المدعي قال لقاضيه الكوفة اكتب لي القاضيه البصرة  
 والقاضيه فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان قاضيه الكوفة الى فلان بن فلان  
 قاضيه البصرة الى فلان بن فلان قاضي فارس اكتب خصمي بالبصرة دفعت الكتاب  
 للقاضيه البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب للقاضيه فارس يجوز ذلك في قول  
 ابي يوسف روح يكتب القاضيه الاول ويشهد الشهود بان كتابه هذا الى فلان  
 بن فلان بن فلان قاضيه البصرة او الى فلان بن فلان بن فلان قاضيه فارس فاي القاضيه  
 ورد عليه كتابه هذا انقذه ويعمل به لان عندك لو كتب القاضيه كتابه هذا الى كل  
 من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا اولى وعند ابي حنيفة رحمه الله  
 لا يكتب القاضيه على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فذلك هذا. ولو ان رجلا جاء بكاتب  
 القاضيه فقبل ان يسمع القاضيه شهادته الشهود على الكتاب تواري الخصم في البلدة قيل  
 عليه قول ابي يوسف روح يبيع القاضيه مناديا يا ادي علي ابيه ثلثة ايام اخرج وان ترجع  
 نصبت عندك وكلا قضيت على الوكيل. وعامة الشاغل روح لم يصحوا هذا القول  
 القاضيه اذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل ان يقضيه المكتوب اليه  
 بكتابه لا يقضيه بكتابه كما لو حضر شاهد لاصل قبل ان يقضيه بشهادة الفروع. ويجوز للقاضيه  
 ان يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قلامه كما يجوز له ان يكتب بشهادة الشهود  
 ولو كان رأي المكتوب اليه يخالف رأي الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر  
 في هذا رأي المكتوب اليه لا رأي الكاتب كما يجوز كتاب عامل ولا كتاب تابعه متنا  
 وانما يقبل كتاب القاضيه للمولى الذي يملك الجمعة. القاضيه الكاتب اذا كتب في كتابه  
 شهد بذلك شهود عدول عزهم واثبت معرفتهم جاز كما في السجل. والقاضيه  
 اذا كتب كتابا يكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه بطوجه الكمال فقال الحق عليه لمست انا فلا

من فلان القلاية والفاخير المكتوب اليه لا يبره يقول الفاخير المدي اقم البيعة انه فلان  
 بن فلان بن فلان وان قال المدي عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الرجل النجدي  
 او في هذه التجارة او في هذه البلدة او في هذا السوق رجل غربي بهذا الاسم يقول له الفأخير  
 اثبت ذلك فان اثبت ذلك بنفخ الخصومة كالمعلم القاسم بمشاركته في الاموال والنسب لاجل اجماع  
 الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب ان لم يثبت ذلك يكون خصما  
 ما لم يثبت المراجع وان اقام المدي عليه البيعة انه كان باسمه ونسبه ههنا  
 رجلا آخر وقد مات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات جوة ذلك الميت فانما  
 يعلم ما قاله المدي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب  
 الفاخير وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان  
 اقر المدي عليه انه فلان بن فلان وقال ليس لهذا علي شيء وادعى الايفاء والابراء  
 يكون خصما ما لم يثبت ذلك واذا جاء المدي بكتاب الفاخير المكتوب اليه  
 وقد مات المدي عليه فجاؤ المدي بكتاب الفاخير فاحضر المدي بعض ورثة  
 الميت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهوده فان الفاخير يسمع شهادة الشهود  
 وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وراثته  
 الميت والوصي قائم مقام المطلوب ودرك الحضاف روح ان موت المطلوب بزمان  
 قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والحضاف روح سوى ميتا اذ كان الموت قبل  
 لكتاب او بعده. رجلا جاء الى الفاخير فقال كان لفلان بن فلان علي درهم  
 وقد ابرأني منها او اوبسته وانه اليوم في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى تلك البلاد  
 واعان ان تأخذ وسكرا لاسبعا او الاروا فاسمع شهادة شهودي عدي  
 والكاتب اسمه كذا فان الفاخير لا يكتب في قول اية يوم مع روح وبكت في قول عدي

واجتمعوا على من صاحب الدين لو كان حاصرا فقال المدعون قضيت دمه او باطون  
 فاسأله ايها القاضي عن لو انكر ائمت ذلك باليمين فان القاضي لا يسأل هذه المسئلة  
 حجة على محمد روح ومن هذا الجنس امرأة جلت له القاضي وقال طلعت فلان زني  
 ثلثا وتزوجت باخر بعد انقضاء عدتي واني لخاف ان يكر الطلاق فاسأله ايها القاضي  
 فان انكر ائمت باليمين قال السج الامام شمس الانجم المحلولة روح يسأل القاضي  
 عنها الجاعا وهي حجة على ابي يوسف روح ومنها جعلوا الى القاضي وقال انا حشر  
 دارا في بلد كذا وكان فلان شفع في هذا الدار مسلم في الشفعة وهو ولد كذا اليوم  
 لانس ان يطلب الشفعة وسكر المسلم فاسمع منها ان شهودي واكتب في ذلك  
 فان القاضي لا يكتب وقال محمد روح في هذه المسائل كلها كتب احنا طرا عن  
 تشييع حقوق الناس واجمعوا على ان المدعي او السري او المرأة لو قال ان هذا  
 والشفع والزوج فلا غرض في فيما ادعى في فاسمع شهودي فان القاضي يسمع ويك  
 والله اعلم بالصواب

كنا - - - الوكاله

فصل فيما يكون وكلا وما لا يكون فصل قال لعمري انت وكيل في مص هذا الدين  
 يصير وكلا وكذا لو قال انت جيمي وكذا لو قال انت وصي في جوبه وكذا  
 قال انت وصي لا يكون وكلا ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكلا يجمع  
 المال لا غير الصحيح وكذا لو قال انت وكيل لكل قليل وكبر ولو قال انت وكيل  
 في كل شيء جائزا يصير وكلا في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبه  
 والصدقة واحكاموا في الاعتان والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك الا خلا  
 في التعميم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذ ادله دليل بسابقه الكلام ونحوه



أخذ الفقيه أبو الليث روح وفكر لنا طفرح إذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز  
صنعك روي عن محمد روح أنه وكيل في المعاوضات والأجارات والمعاملات  
والاعتاق. وعن أبي جعفر روح أنه وكيل في المعاوضات لانه المعاملات والاعتاق  
قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث روح. وفي فتاوى الفقيه  
أبي جعفر روح. رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لا يكون  
الوكالة عامة. ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة  
عامة يتناول البعاعات والانكحة. وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر إن كان <sup>الرجل</sup> امرأ  
مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة. وإن كان الرجل تاجرا متجارا معروفا  
تصرف الوكالة اليها وعن أسد بن عمر وأبي الليث الكبير روح رجل له عبيد فقال  
لرجل ما صنعت في عبيدك فهو جائز فاعتق الكل جائزا. وعن أبي جعفر روح لا يجوز  
وعليه الفتوى. رجل قال لغيره أجزت أن تبع عبيدي يصير وكيلًا. ولو قال لغيره  
لأنها لا عن طلاق امرأة لا يكون وكيلًا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع. ولو قال لغيره  
لأنها لا عن التجارة لا يصير ما دون ذلك التجارة عند البعض. وقال الفقيه أبو <sup>الليث</sup>  
روح يصير ما دونها وهو الصحيح لأنه لو رآه يبيع ويشترى فسك يصير ما دونها  
فهذا أولى. رجل قال لامرأة ته شو توكيل ان بعحت من هر چه خواهي بكن تفلك  
الكر وكيل تمام خويشتن رايه طلاق دست باز داشتتم فقال الزوج لم اره  
الطلاق كان القول قوله إذا لم يوجد غم ما يدل على الطلاق. وإن كان ذلك  
في حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق. رجل قال لغيره اشتري عبيدي من فلان  
فاشتهاء أن علم فلان بذلك جاز بقضائي الروايات وإن لم يعلم فلان بذلك  
جائز في رواية الوكالة وفي الروايات لا يجوز. رجل قال لغيره اغتصب جارية بالثمن

لو قال أنت شجاع لا يصير وكيلاً ويكون ذلك مشورة. ولو قال اشتري جارية بألف درهم  
 لك على شرطك على درهم حينئذ يسير وكيلاً ويكون للوكيل اجر مثله لا يزداد على درهم ذلك  
 ظالم لرجلين وكلت احد كما يبيع عبدي هذا صح وايضا ما باع جاز. وكذا لو قال للرجل  
 مع عبك هذا او هذا فباع احدهما جاز. وكذا لو كان لرجلين على رجل لكل واحد منهما  
 ألف درهم فدفع المديون للرجل الفاء وقال اقض دين فلان او فلان فاقض دين احدهما جاز  
 وحمل الجاهل اليسيرة في الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد اى شرط كان ولا يصح شرط  
 الخيارات فيها لان شرط الخيار شرع في عقد لانهم لا يحصل الفسخ والوكالة غير لائمة  
 ولا يصح الوكالة بالمبيعات كالاحتطاب والاجشاش والاستقاء واستخراج الحوام  
 من المعادن فما اصاب الوكيل شيئاً من ذلك فهو له. وكذا التوكيل بالتدكير وان  
 بالاستفراض ان اصناف الوكيل الاستفراض الى الموكل فقال ان فلاناً يستفرض  
 منك كذا او قال اقض فلاناً كذا كان القرض للموكل وان لم يصف الاستفراض  
 الى الموكل يكون القرض للوكيل. **رجل قال لامرأة الخمر اذا دخلت الدار فاتي طالق**  
 فلما تزوج ذلك قد دخلت بعد الاجازة طلق فلان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت بعد  
 الاجازة قد دخلت طلق لان كلامه فضلي يصير بها عند الاجازة فيعتبر الشرط بعد الاجازة وهذه المسئلة  
 دليل على ان التوكيل بالحلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيل لا يصح الا بانه  
 المسألة ان اذا اكره رجلاً بطلاق امرأته وقال وكلني بالطلاق فعالت وكلم  
 فطلق الوكيل فقال الرجل لم اردد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله انت وكلني اخرج  
 جاب الكلام القائل وكلني بالطلاق المديون اذا دفع للاصحاب الذين عينوا فقالوا  
 معه وحدهم منه مباحه وقص الفسخ وعليك في ذلك هلك من مال المديون ما لم يجد  
 رجل الدين فيها ففصل نفسه. **ولو قال له بمحققك فباعه وقص الثمن يصدق فافصل نفسه**

حتى لو ملك بعد ذلك يملك من مال القابض امرأة قالت لزوجهما الخليفة على الف درهم  
 غذا وقال العبد ملوكا اعتقني على الف درهم غذا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك  
 قبل عي الغدان علم المولى والزوج رجوعهما صح رجوعهما ونهيهما وان لم يعلم  
 بذلك لا يصح رجوعهما ونهيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس بايجاب  
 فان الرجوع عن الايجاب لا يوقف على القبول والعلم كرجوع البائع من ايجاب  
 البيع قبل قبول المشتري يصح واما يعلم به المشتري رجل وكل جلايتا في دينه بالشلم  
 ليس له ان يفترض دينه بالكوفة لانه الوكالة مقيدة وان وكل رجلا بالخصوص  
 في كل ضبعة له بخراسان فقدم الذي في يده الضبعة من خراسان الى الكوفة كان للتوكل  
 ان يخاصمه ولو قال انت وكل بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة  
 للتوكل عليهم دين كان للتوكل ان يخاصمهم بالكوفة رجل له وكل رجل دين فوكل المديون  
 بتبضع الدين من نفسه او من عبده لا يصح توكله ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن  
 الدين صح توكله ولا يقتصر على الجاس رجل قال لغيره بع عبدتي غدا فباعه اليوم  
 لان التوكيل مضاف الى العقد فلا يكون وكلا قبله وكذا لو قال اعطني عبدك غدا او طلق  
 امرأتي غدا لا يملكه اليوم ولو قال بع عبدك اليوم او قال اشتري عبدك اليوم او قال اشتر  
 عبدك اليوم ففضل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنقضي بعد اليوم قال  
 بعضهم نعم فنكلا اليوم للتجيل لا توقيت الوكالة باليوم الا ان اذلل الدليل عليه رجل قال لمدوني واشتر  
 بماعليك حاريرة لا يصح التوكيل في قول ابي حنيفة ربح ولو قال اشتر لي بماعليك حاريرة مطلق او قال اشتر  
 الحاريرة صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال سلم بماعليك في كذا لا يصح التوكيل في قول  
 ابي حنيفة ربح ويصح في قول صاحبيه ربح ولو قال سلم ما لي عليك الا فلان في كذا صح  
 التوكيل عند الكل رجل عليه دين لرجل فباع رجل لالمدوني وقال ادفع اليه ما لفلان

عليك من الدين فانه سيجبر قبضه وانه ما وكله بقبضه فدفع المديون اليه المالا فاضاع  
المال في يد القايض ثم جاء صاحب الدين واجتز قبضه لاجبج اجازته ولو كان  
للمديون في يد رجل وديعه تجاء المودع لصاحب الوديعة وقال له اجعل وديعتك  
قضاء لفلان من حقك الذي عليك فانه سيجبر قبضه لذلك ففعل المديون ذلك  
وجعلها قضاء لفلان لديه وامر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الظالم  
واجتز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لانه فيها الا الطالب ولا تقبضها له  
مع نهي اذ لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب  
الدين فقد صارت لصاحب الدين كان الطالب قبضها من المودع وكل  
اودع رجلا الغام قال في غيبة المودع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي وديعة لي  
عند فلان ولم يعلم المامور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فضاغت  
لرب الوديعة الخمار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القايض ولو كان المودع  
علم التوكيل والامر ولم يعلم به المامور فدفع المودع المال الى المامور وهو ما لا  
عليه احد هاتين لم يعلم احدهما بالامر فقل المامور للمودع ادفع الي وديعة فلان ادفعها  
الى صاحبها وقال ادفعها الي يكون عندك فلان قد دفع فضاغت لرب الوديعة  
ان يقبض ايها شاء في قول لا يبيوسف ومحمد مع رجل بعث رسولا الى اربان ابعت  
الي ثوب كذا وكذا بعتن كذا وكذا فبعت اليه البزان مع رسوله اربع غيره فضاغت الثوب  
فلان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك واقربا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان  
بعث البزان مع رسولا الامر فلا ضمان على الامر لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان كان  
رسول رب الثوب معه فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسولا  
الى رجل وقال ابعت الي عبثة درهم فضاغت قال فتم وبعث بها مع رسولا الامر

٣٣٠

ضامن لها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بها منع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل  
 اليه . وكذلك رجل له على رجل دين فبعث الى المدين رسولاً ان ابعت اليه بالدين  
 الذي عليك فان بعث به مع رسول الآخر فهو من مال الآخر . ولو ان رجلاً بعث الى  
 رجل بكتاب مع رسول ان ابعت اليه ثوب كذا فبعت كذا ففعل وبعث به مع الذي  
 تاء بالكتاب لم يكن من مال الآخر حتى يصل اليه . وكذلك الغرض والاقتضا وفي هذا  
 انما الرسول رسول بالكتاب . رجل قال لاخوان وكيك حضرة وادى رسالتك  
 وقال ان الرسل يقول ابعت اليه ثوب كذا فبعت كذا وبين ثمنه فبعته وانكر الرسل  
 وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان اقر المرسل قبض الرسول للثوب منه وانكر الوصول اليه فبعت للمرسل قيمة  
 الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قيل العلماء ايضاً من  
 القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول لقبض المرسل قال لان المرسل لم يبيع الثمن  
 للبائع وانما يبيع البائع اذا دفع الرسول للثوب الى المرسل فله انكر وصول الثوب  
 اليه صار كانه انكر وجوب البيع فكان عليه قيمة . وعنه ايضاً رجل جاء برسالة  
 من اخوان يدفع اليه خمسمائة فقال لا ادفع حية الا اخرجها مني فبعت نفسه ثم ظم  
 للرسول قد لقيته وامرني بدفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال فباعني عن  
 الدفع بعد ذلك قال انه ان امتنع الا ان يكون المال دينا عليه للآخر فلا يصلح  
 في النبي بعد ذلك . رجل قال لغيره سلطتك على كذا فهو بمنزلة قوله وكذلك السلطان  
 من الفاظ التوكيل

فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم

التوكيل بالخصومة لا يجوز عندنا حقيقة مع سوء كان التوكيل من قبل الطالب ومن قبل المطلوب

وقال محمد بن الشافعي وابو يوسف الأخرج يجوز ما يتقوى فيه الوضع والشريف والرجل  
 والمرأة وبه أخذ ابو القاسم الصفاق. وقال شمس الأئمة السرخي رحمه الله عند  
 ان القاضي اذا علم بالمدعي التفت في اباة التوكيل يقبل ولا يلتفت اليه وان علم من العكس  
 القصد الى الاضرار بالمدعي ليشتمل الوكيل بالحيل والاباطيل والتلبس لا يقبل منه  
 التوكيل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ان ذلك يفوض الى رأي القاضي وهذا قريب  
 من الاول واجمع وان الموكل لو كان غائبا اذ في مدة السفر وكان مريضاً <sup>تقديراً</sup> المصلحة  
 ان يغير على قدميه الى باب القاضي كان له ان يوكل مدعيه كان او مدعي عليه <sup>وان كان</sup>  
 لا يستطيع ان يمشي على قدميه ولكنه يستطيع ان يمشي على ظهر دابة او ظهر انسان  
 فان كان داه منعه بذلك مع التوكيل وان كان لا يزداد اختلافه فيه قال بعضهم  
 على الخلاف ايضاً. وقال بعضهم له ان يوكل وهو الصحيح وكما يجوز للمساخر في مدة  
 السفر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز ان اراد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدق انه يريد  
 ولكن القاضي يظن انه يريد وعدة سفر او يسأله عن يريد ان يخرج معه فيسأل  
 عن رفقاء كحالة فسخ الاجارة ويجوز للمرأة الخدعة ان توكل وهي التي لم تحاط الاحوال  
 بكما كانت اوثباً كذا قال ابو بكر الرازي رحمه الله وقال الشيخ الامام المعروف <sup>المراد</sup>  
 رحمه الله ظاهر المذهب من ايحيفه ترج انها على الاختلاف ايضاً وعامة المشايخ رج  
 اخذوا بما ذكر ابو بكر الرازي رحمه الله وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل <sup>المراد</sup>  
 عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ثم اما لا يجوز بغير رضا  
 الخصم عند ايحيفه رج لمن لا عذر به اذا لم يكن للموكل حاضر اجلس القضاء مع  
 الوكيل وان وكل رجل رجلاً واستشعر اقراره كما هو الرسم في نعمات ان يوكل <sup>وجه</sup>  
 لا يجوز اقراره على الموكل كاصح ولا تعديل شهود شهدوا عليه مع هذا التوكيل <sup>ان لا يرضى</sup>

بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراء على العكس فان استثنى اقراء صحيح التوكيل  
 موصولا كان الاستثناء او مفصلا وقال بعضهم امكن الاستثناء بمقتضى  
 لا يصح الاستثناء وعن ابي يوسف راجح اذا استثنى اقراء لا يصح التوكيل فان اقر  
 الوكيل ان العكس استوفى دينه او ما اشبه ذلك لا يصح اقراء على موكل لمكان  
 الاستثناء الا انه يصير خارجا عن الوكالة ولو وكيله بالخصومة واستثنى التوكيل  
 فقال على انه لا يجوز انكاره على صحيح التوكيل عند محمد راجح وعلى قول ابي يوسف راجح  
 لا يصح رجل وكل بعلا بالخصومة بطلب خصمه ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله  
 الا بمحض من الخصم لان حر الخصم يتعلق بالوكالة قالوا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق  
 امرأته بطلبها لا يملك عزله الا بمحض منها وقال الشيخ الامام شمس الدين الخسري  
 الصحيح انه يملك لانه لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل  
 بالخصومة اذ كل الرجل رجلا بطلاق امرأته او غير ذلك وقال كلما عزلت كانت  
 ركيلا فكلما يعزله يصير وكيلا لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط  
 اي شرط كان فاذا عزله يصير وكيلا وعلى هذا فالوامتياز الوقف اذا اجاز شرط الوقف  
 باكثر من سنة او ثلث سنين على حسب ما اختلفوا و اراد الاجرمع المستاجر  
 ابتداء الاجارة اكثر من سنة او ثلث سنين يكتب في صك الاجارة ان التولية وكل  
 فلانا باجارة هذه الارض على انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله باجارة هذه  
 الارض سنة اخرى قال نصير بن يحيى راجح يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد  
 بن سلمة راجح لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يمكن  
 من اخلاله عن الوكالة فمضى لازمة وقال الفقيه ابو جعفر راجح انما اختلف نصير بن  
 يحيى ومحمد بن سلمة راجح في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة راجح نصير بن

الكلام في كمالا اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل في هذه الوكالة ولو صرح بذلك كان  
 باطلا لان الوكالة تنزع على وجه يرد عليها العزل وهو قصد بهذا ان لا يرد  
 على الوكالة. وتفسير هذا الكلام عند نصير بن يحيى راجع انه من اخرجه عن هذه  
 الوكالة يصير وكيل بوكالة مستقبله تعلق لزومها ببطلان الوكالة الاولى  
 لو صرح بذلك كان جائزا لا يكون مخالفا حكم الشارع اذا ثبت الاختلاف في هذه  
 المسئلة بينهما فمن اراد تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي ان يقول كمالا  
 اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبله فيجوز دال الوكالة ثم  
 بعد اخرى وهذا في غير الوقف فاما في الوقف يمكنه ان يعزله ولا يجزى الوكالة  
 مرة بعد اخرى ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد اخراجها عن  
 الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي متما  
 اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل فيصيح رجوعه ثم يقول بعد ذلك اخرجتك  
 عن هذه الوكالة لان الوكالات المعلقة بطلت بالرجوع فاذا عزله عن الوكالة المتخوة  
 لا يصير وكيل او عما يذكر رجعت عن الوكالات احتراز عن قول ابو يوسف  
 فان عند العزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح. وبه اخذ محمد بن  
 سلمة راج وقال محمد راج يصح العزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه  
 اخذ نصير بن يحيى راج والفنوى على قول محمد راج وقال بعضهم طريق الاخراج  
 عن هذه الوكالة ان يقول عزلتك كما وكلتك وقال شمس الأئمة الشيخ راج الاصح  
 عند ابي قول عزلتك عن هذه الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمفوض رجل فدم  
 وجلا الى القاضي فقال ان فلان بن فلان الفلاني على هذا الف درهم وقد وكلني  
 بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقيضه واقام اليه على ذلك جملة قال ابو حنيفة راج



لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة فان اقام البينة على الوكالة والدين جنة يقض بالوكالة  
رسيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الوكالة يقض بالكل ولا يحتاج  
الى اعادة البينة على الدين وقول ابو سفيان مضر ب ظاهر قوله انه يقبل البينة  
على الكل لان القاضي يقضي بالوكالة او لا ثم يقض بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة  
على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء ولا في البينة وهذا استحسان  
وعن ابي حنيفة رح انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور وجه القياس فان البينة  
على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يرد  
لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رح اخذ بالاستحسان في  
الناس والفقهاء على قوله. وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين  
والوصاية جلية والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين  
عند ابي حنيفة رح يشترط اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة على الحق ويجز  
اشترى شيئا فوجد به عيبا وكل غير بالرد وغاب فقال البائع ان الموكل ضم  
بالعيب فان الوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر المشتري. الوكيل بالطلاق  
بطل المرأة لا يجبر على الطلاق في قول نصير بن عيسى وقال محمد بن سلمة رح يجبر  
وجز كل رجلان يقض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فتشهد  
شاهدان ان الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رح يصير وكلا  
بالخصومة والقبض ولو شهد الشهودان صاحب الدين امرسله في اخذ  
الدين فانه لا يكون وكلا بالخصومة في قولهم. وكذا لو شهد والله امره ان يأخذ  
دينه منه لا يكون وكلا بالخصومة. وكذا لو شهد وان صاحب الدين اتاه  
منه نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين ولو شهد بالطلاق

قال له جئتكم بخرى يا قبط دينة من فلان او قال سلطنتك على قبط دينة من فلان  
او قال جهلنتك وصوت في جويته في قبط دينة من فلان بصير وكلا بالخصومة  
وقبض الدين في قول المجنونة رج. رجل وكل رجلا باثبات السرقة ان كان الرجل  
يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصبر وكلا وهو كما  
طلب السرقة منه ان يحلف السارق يقول له: القاضية تريد المال او القطع  
ان قال اريد المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه. ولو وكل رجلا باثبات  
القصاص في النفس او مادي النفس او باثبات حد القذف جاز في قول المجنونة  
لا يجوز في قول الجيوسف رج. وفول محمد رج مضطرب. وان وكل باستيفاء القصاص  
في النفس وماديها واستيفاء حد القذف ان كان الموكل حاضرا عند استيفاء القصاص  
صالح التوكيل وان كان غائبا لا يصح. رجل وكل رجلا بطلح فوقه وقبضها والخصومة  
فيها لا يمكن لهذا الوكيل ان يوكل لان الناس يتفاوتون في الخصومة فيها والموكل  
رضي برأي الاول دون غيره فان خاصم الوكيل الثاني والوكيل الاول حاضرا  
جاز لان الاول اذا كان حاضرا يصير كان الاول حاصم بنفسه وهو كالوكيل بالبيع  
فاذا وكل غيره لا يجوز ان يباع الوكيل الثاني والاول حاضرا جاز. رجل وكل رجلا  
بالخصومة وقاله ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز  
توكيله وبكون الوكيل الثاني وكيلا الاول لا وكيلا الوكيل حيز لو مات الوكيل  
الاول او عزل او جرد او ارتد او لمحق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني. ولو مات  
الموكل الاول او جرد او ارتد او لمحق بدار الحرب ينزل الوكيلان. ولو عزل الوكيل  
الاول الوكيل الثاني جاز له لان الموكل يبيع بضمع الاول وعزل الاول الثاني من  
الاول. رجل وكل رجلا بقاضية دينه او خصومة اذ بيع وقاله ما صنعت من شيء

فهو جائز كان الوكيل ان يوكل غيره . ولو ان الوكيل وكل غيره . وقال له ما صنعت من شيء فهو  
جائز لم يكن للوكيل التاخير ان يوكل غيره . وروى ان له ان يوكل غيره . جعل وكل  
رجلا بقبض ديون من فلان . والخصومة فيها فاحضر الوكيل المدينون فاقتر  
المدينون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل البينة <sup>البينة</sup> لان  
على الدين لا يقبل الا من خصم . وبارق المدينون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا <sup>نري</sup>  
ان المدينون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة تخافه ان يحضر  
الطالب وينكر الوكالة قبلت بيئته وان كان البينة قائمة على المقر وكذلك  
الوصي . اذا اقر المدينون بالوصاية وانكر الدين فانبت الوصي الوصاية بالبينة قبلت  
بيئته . وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت واحضر امرئاً فادى الوارث بالدين  
فقال المدعي انا اثبت الدين بالبينة واقام البينة قبلت بيئته . الوكيل بالتقاضي  
يكون وكيله بالقبض في ظاهر الجواب . القاضيه اذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب  
لا يكون هذا الوكيل وكيله بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له  
في يد رجل لا يكون هذا الوكيل وكيله بالخصومة في قولهم حر لو غاب الموكل  
ومحمد الذي في يد ملك الغائب لا يكون للوكيل ان يثبت ذلك بالبينة . رجل  
عليه لرجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضيه بطلب خصمه <sup>وكيلاً</sup>  
في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضيه قال المدعي عليه  
للمدعي اخرجت الاول من الوكالة وكلت فلان بن فلان الغلاية في الخصومة  
مع هذا الرجل . فلان ذلك غائب كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة لان  
الوكالة الاول تعلق بها حق الطالب وكالة الغائب موهومة غير تقبل <sup>بسم</sup>  
لا تقبل . رجل وكل رجلاً في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضيه

منع بطلان آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل  
 يريد السفر او انا انتم به بان يقر على بيتي بلون في ما خرجته عن الوكالة وكلت هذا  
 الاخر في الخصومة فان القاضي لا يقبل ذلك باوجه محضر الخصم فيخرج الوكيل محضر  
 وينصب القاضي من اعوانه حيز يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يفدوا عليه  
 حينئذ يخرج الاول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه  
 اذ اوكل رجلا بالخصومة على ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعي عليه  
 اشهد قوما غير محضر من المدعي انه حجر على الوكيل ان يوكل غيره جاز حجه  
 عند محمد رح ولا يجوز عند ابي يوسف رح والغوثي على قول محمد رح لانه  
 لا حق للطالب في توكيل الوكيل غيره . رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان  
 في كل حق قبله يكون توكيلا بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة  
 ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق قبل اهل هذه البلدة او اهل قرية كذا  
 يكون توكيلا بالخصومة وفي كل حق له قبل اهل تلك البلدة واهل تلك القرية  
 يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استسمانا . وكذا لو وكل رجلا بقبض  
 غلاته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعد استسمانا اجل كل  
 رجلا بقبض كل حق له والخصومة فيه جائز امره فانه يدخل فيه الديون والودائع  
 والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النقطة . عبد في يد رجل يقول انا  
 فلان ولدت في ملكه قد وكلني بخصومتك في نفس ليس للذي في يد العبد  
 ان يمنع العبد اذا كان للعبد دينه على الوكالة . ولو قال العبد باعني فلان  
 منك ولم يقبض الثمن فكل حق قبض الثمن منك كان للذي في يد ان يمنعه عن الخصومة  
 لانه فهنا العبد مقر ملك ذي اليد فكان للذي اليد ان يمنع العبد من صرف

للتنازع الي غيره وفي الوجه الاول العبد متكر ملك ذي اليد فلا يكون له اليد  
ان يمسكه من الخصومة رجل وكل جلا با نقضاء ديونه وجلس الغرماء <sup>كذلك</sup>  
مخاصما ومخاصما نجس الوكيل غريبا الموكله ثم اخرج من الحبس واخذ منه  
كفيل لنفسه ثم مات الوكيل فامراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له  
ان يطلب من القاضيه حتى يام الكفيل لاحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ <sup>منه</sup>  
الكفيل بوكالة صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي كفله وجعل لكل  
رجلا يقبض كل رجل على الناس وعندهم ومهم وفي ايديهم ويقبض ما يحد <sup>له</sup>  
وبالقائمة بين شركائه ويجس من يري حبه وبالتحلية عنه اذا راي ذلك  
وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون  
قبل الموكل الا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضيه انه وكيله وانكر المال فاحضر  
الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجسوا الوكيل لان الحبس خراء  
الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل  
عن موكله فاذا الرقيب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا با <sup>الضمان</sup>  
عن الموكل لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع عن اداء المال فلا يجس رجل وكل  
رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقر المدعي  
عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم العينة على الوكالة ليكون حجة في علي  
غيره فان القاضيه يقبل بينه فيجعله وكيلام الغرماء غير الوكيل يقبض <sup>منه</sup>  
اذا قال قبضت ودفع الى الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اصيل <sup>منه</sup>  
الا صاحبها فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين الوكيل والا سترافض وبين  
موكله فقال الوكيل قبضت المال من الغرض ودفع الى الموكل وانكر الموكل لا يثبت

الوكيل بأن الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في انحاب المال  
 على الموكل . رجل أكرمنا الى بلخ وحمل الحمولات على الحال وأمر الحال بنسليم الحمولات  
 الموكله ببلخ وبغض الكراء منه فجاء الحال بالحمولات وكيه ببلخ فقبل الوكيل  
 الحمولات وأدب بعض الكراء وامتنع منه أداء الباقي فالوا ان كان لصاحب الحمولات  
 حين على الوكيل وهو مفر بالدب والامر يجبر على دفع الباقي من الكراء وان أنكر الامر  
 فالحال ان يحلفه بالله ما تعلم ان صاحب الحمولات امره بالقبض وان لم يكن على  
 الوكيل دين لا يجبر . رجل قال لأخوان فلانا وكيله بغض ماله عليك من الدين ففأ  
 المديون صدقت وامتنع عن الدفع ليس له ان يمتنع . بخلافنا اذا قال ان صاحب  
 الوديعة وكيله بغض ماله عندك من الوديعة وصدره فانه لا يجبر على الدفع <sup>البسطة</sup>  
 معروفة . رجل ادعى على رجل ان فلانا وكله بغض دينه عليه فانكروا دفع المال <sup>ب</sup>  
 الاثكار ثم اراد ان يسترد ليس له ذلك . وفي المتن له ان يسترده . رجل وكله  
 بقبض وديعه له عند انسان وجعله اجراسمى على ان يعرضها وبأية بها  
 وأن وكله بغض دينه وجعله على ذلك اجراسمى لم يجز الا ان يوتى له الدين  
 من الايام ونحوها لان قبض الوديعة والايمان بهما عمل معارم لا يطول بخلاف <sup>التقصو</sup>  
 والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقت لذلك وفنا جازا الا فلا . رجل قال ان  
 ادفع هذا الثوب الى فلان او اعتق عبيك هذا او بر عبدي هذا او كاتب عينا  
 هذا او طلق امرأتي هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل فجاء هؤلاء وطلبوا منه <sup>الطلاق</sup>  
 والعتاق وما اشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب <sup>يكون</sup> يمتثل ان  
 ملك فلان فيوه . بالدفع اليه . واختلف المسامحة في الموكل بالطلاق <sup>مطلبة المرأة</sup>  
 وقد ذكرنا اختصاره في السرخية . وفيه لا حيلة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو

والاعتاق والسد بغير سواء. <sup>٢١٣٥</sup> رجل له على رجل درهم فقال لغيره خذ زكاة مني <sup>من مالي</sup> الذي لي على فلان فلعن المأمور وكان الدين له الذي له من الزكاة انما قد خذ من الدين لا من الدين فكان المأمور بالعوض نائبا محضاً في القبض فلا يملك للبايع غير امر الآخر. وكو قال صاحب الدين وهبت منك الدرهم الف في على فلان فاقبضها منه فقص منه مكانها ما يبرج ان كان صاحب الدين لو وهب الدين من الاجير وسلطه على القبض حان فكان له حق التصرف والاستبدال <sup>للبايع</sup> الذي اذا بحث بالدين على بد وكيله فجاؤ به الوكيل الى الطالب واجزه فخير به الظالم وقال للوكيل اشتر لي به شيئاً فذهب واشترى الوكيل بيعه شيئاً وطرحه البايه اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم يملك من مال المدين وقال بعضهم يملك من مال صاحب الدين. قال مولا ناصي الله عنه وهو ظالم اذ جازى الوكيل وخيل بين المال وبين الطالب صار قابضاً بالتخلف فاذا امره <sup>بشئ</sup> به شيئاً صح امره وان كان ذلك قبل التخليه فنكذ لك لان الطالب لما امره بان يشتريه بما في يده فقد رخص بان يكون يد الوكيل يد نفسه. <sup>رجل عليه</sup> رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل وكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المدين ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان الوكيل علم ان الطالب وهب الدين من المدين يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن ومن حش هذه المسئلة تسائل يعرف بين العلم وعدم العلم منها رجل دفع مالا الى رجل ليقضه ما لفلان على الدافع ثم ان صاحب الدين امره عن الاسلام والعياد بالله فقضاه الوكيل في رده ثم مات الطالب على حجة. <sup>عنه</sup> على قول المحنفه روح ان علم الوكيل بطريق القرض ان الدفع الى الطالب <sup>بشئ</sup> بحدته.

الوكيل لأن الوكيل ضامن لما دفع وإن لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه <sup>لا</sup> يضمن  
 عن محمد بن روح في النادر رجل قال لمدبونه ادفع مالي عليك إلى فلان فضاء  
 عن حقه الذي له علم أن الأمر قرض دينه ولم يعلم به المأمور فدفع المأمور  
 ما امره لم يضمن علم المأمور بذلك أم لا يعلم وعن أبي يوسف مخرج أن لم يعلم  
 المأمور بقضاء الأمر جاز دفعه عن الأمر وإن علم لا يجوز ومنها متفاوضان  
 إذن كل واحد منهما صاحبه بإداء الزكاة عن صاحبه فإدى أحدهما عن  
 نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما  
 أدى عن صاحبه علم الثاني بإداء الأول عنه وعن صاحبه أو لم يعلم في قول  
 أبي حنيفة بن روح وقال أصحابه روح إذا لم يعلم لم يضمن ومنها ما ذكره ههنا أن  
 المأمور بقضاء الدين إذا أدى الأمر بنفسه ثم قرض المأمور فانه لا يضمن  
 إذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد بن روح أما علي بن  
 أبي حنيفة بن روح يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاوضين رجل وكل رجلاً  
 بشراء شيء بعينه سماء ودفع المال إليه وأمر أن يוכל غيره بذلك ثم مات  
 رب المال فاشترى الوكيل الثاني ذلك كان الوكيل الثاني مسترياً لنفسه  
 لا لرب المال ولا للوكيل الأول علم به أو لم يعلم ونظائر هذه المسائل كثيرة  
 بعضها في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل وكل رجلاً بالخصومة بطلب خصمه  
 ثم عن الموكل إمام بطلت الوكالة والواهن إذا سلط العدل على البيع ثم حن  
 الواهن ذكر خمس الأئمة السرخسية روح أنه لا يغرل العدل الموكل إذا جن ذكر في  
 بعض الروايات أنه إذا جن ساعة في القياس يبطل الوكالة ولا تبطل استئجاره  
 وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحسان في الجنون المطاول في القياس



لا يبطل الوكالة في الاستحسان تبطل وهو الصحيح واختلافه عند المتطاول  
كان محمد ربح اولادك الطول شهر ثم ربح وقد ربح سنة وابو يوسف ربح إذا قدره  
بأكثر من يوم وليلة ثم ربح وقد ربح بأكثر السنة رجل وكل رجل بالخصوصية في دين  
وفي قبضه فاقام الغريم بينة ان الموكل قد أبرأه عن الدين او انه ادفاه وبنه  
قبل بينته على الوكيل في قول ايجيفة ربح ولا تقبل في قول صاحبه ربح ولا  
صلح الوكيل بالخصوصية ولا هبته ولا بيعه حتى يقرب موته فذفع الى رجل  
دراهم وقال له اذهب بهذا الدراهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فادفع  
الوكيل ان يدفع الدراهم اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال  
منه ذكر في فتاوي سمرقند ان الدافع ان كان قال له ادفعها الى اخي وابني ولم يكن  
غير ذلك لا يحمل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت وتبقى المال  
امانة في يد وهو كالمودع وللودع اذا دفع المال الى الورثة بغير امر القاضية والتسوية  
مستقرة بالدين كان ضامنا فلا ممانعة وهذا الجواب صحيح اذا كان المورث  
من يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع قضاء  
دين الميت من ذلك فجاء دفع الى رجل عشرة دراهم ولم ير ان يصيد ويهاثا نفقها  
الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز وكان ضامنا للعشرة ولو كانت  
الدراهم قاعة فامسكها الوكيل وقصد من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون  
العشرة له ولو دفع الرجل دينارا الى رجل وامره ان يبيعه فباع المامور دينارا  
من عند نفسه وامسك الدينار لنفسه قال ابو يوسف ربح لا يجوز ولو دفع  
الى رجل دينارا ليشتري له به ثوبا فاشتري بديناره من عند نفسه جائز ثم ربح  
للأمر ويكون الديناره وكذا لو دفع الى رجل دينارا ليقتير غريمه فقتضاه من نفسه

فاسئلنا الذي ينادي نفسه حاز رجل دفع مالا الى رجل وامره ان تصدق بدينار  
 المثل فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع  
 باع عن لا يقبل شها دته له لان ثمة الوكيل متهم في البيع من ولد ولا تهمه في الصدقة  
 بدليل نزلو دفع ماله الى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه في نفسه  
 رجل امر وكيله بان يتصدق على فلان بكذا فقصر من الخطة التي في يد الوكيل وامر  
 فلان ذلك الوكيل ببيع الخطة فباعها بوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح توكيل  
 فلان اياه بالبيع بخلاف ما اذا وهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة  
 تمليك من الله تعالى والفقير ناشئ عنه في القبض فلا يملكها المصدق عليه  
 القبض فلا يصح توكيله وفي مسألة الهبة تمليك الهب منه اذ بين وسلطه على القبض  
 ثبت له ولاية التصرف فيملك الاستدلال قال رجلان بينهما مال امرأ واحد  
 ان يسافر فقال الذي يريد السفر لشريكه ان اردت القسمة فوكّل وكيلاً يقاسمك  
 المتاع فغاب فاندا الحاضرين يوكّل وكيلاً يقاسمه ذكر في النوادر عن شداد بن  
 الحارث يجوز وذكر في المتن عن محمد بن عمار الله روايتين في مسألة وقال رجل وكل  
 رجلاً ببيع عبده واجاز له ان يوكّل غيره بذلك فوكّل بذلك رجلاً ثم ان الوكيل  
 اشترى في ذلك العبد من الوكيل الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيلاً  
 له في العبد فعلى قياس هذه الرواية اذا وكل الشريك الحاضر وكيلاً بالقسمة كان  
 هذا الوكيل وكيلاً للشريك الغائب فوجب ان يجوز في ذكر هذه المسألة  
 في موضع آخر فقال لو ان رجلاً قال لا فكل فلان ان يشترى منك ما بدا لك كان  
 جائزاً ولو قال كل من شئت ان يشتري منك ما بدا لك لم يجز لانه لما  
 كان نافذاً جعل الوكيل موكلاً في وكيل فلا في فكل الوكيل وكيلاً للأمر فعلى قياس

تلك الرواية - اذا ظالمه الشريك الغائب وكل فلا ما يفسدك المتاع جاز ولو قال  
له وكل من شئت ان يفسدك لا يجوز كما قال شاذ مع امرأة مستورة في وازن زوجها  
بمعالة لا يمكن بها الخروج من دار زوجها ادعى عليه ما جعل دعوي من غير شاهد بين  
ليس لهذا المدعي ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنع من الخصومة مع وكيل  
المرأة او معها . رجل اكرادني بـ كل رجلا في ماله فقال الوكيل انا لو دخلت فيه  
لا اسلم من ان تناول من مالك اما شيئا ما كولا واما غير ما كولا فقال الموكل انت في محل  
من تناولك من مالي من دراهم المائة قد دخل فيها قال ابو القاسم رج له ان يتناول  
من المأكولات والمشروبات والديارم مما لا بد منه فاما ان يأخذ من ماله مائة  
درهم او خمسين درهما جاز ليس له ذلك . رجل قال لو كيلة رد علي الوكالة فقال  
ردته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج يخرج من الوكالة رجل وكل رجلا يتقاضى  
دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضى يملك القبض . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رج الا عفا في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلد كان عرف التجار  
فيها ان المتقاضى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا  
قال مولانا رحمه الله عنه ينبغي ان ينظر في المتقاضى ان كان المتقاضى امينا يؤتمن عليه  
في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض . وكذا لو بعث متقاضيا من  
البلد كان له ان يقبض . وان كان الوكيل بالتقاضى من اعوان القاضى او من اعوان  
السلطان او من تليف الدين لا يؤتمن عليه لا يكون توكيلا بالقبض . وينظر في  
المال ايضا ان كان المال خطيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون الوكيل <sup>يقبض</sup>

فصل في التوكيل بالبيع والشراء

رجل وكل رجلا بشراء شيء بغير حبه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجه

ان كان وكيله بالشراء بائة درهم فاشتري بمائة درهم ولم يضيف الى درهم الامر  
 ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال فويت بالدرهم الدرهم التي دفعها الامر الى صدق  
 الوكيل ويلزم الشراء للامر. وان قال فويت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نيت  
 الشراء لتغيير. وان قال فويت الشراء للامر كان الشراء للامر. وان كان الوكيل اضاف  
 الشراء الى درهم الامر يكون الشراء للامر نقد فنها الوكيل او من غيرها فلا  
 الوكيل انه اشتري لنفسه الا اذا صدقه الموكل وان كان الوكيل اضاف الشراء الى  
 درهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق انه اشتراء للموكل نقد تلك الدرهم  
 او غيرها الا اذا صدقها الموكل. وهذا كله اذا تنازع فقال الموكل اشتريت لي  
 العكس وقال الوكيل اشتريت لتغيير او على العكس وان تضاد قاعلي انه لم يحضر  
 الغيبة قال ابو يوسف رج يحكم النقودان نقد الشئ عن مال الامر كان الشراء  
 للامر سواء اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال الامر وقال محمد رج الشراء  
 يكون للموكل. رجل وكل رجلا بشراء شئ بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه لا يبيع ولو  
 بكل الوكيل رجلا غيره بشراء ذلك الشئ له فاشتراه فهو للموكل الاول وهذا بخلاف  
 الوكيل بئلاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه يبيع. رجل قال لرجلين وكلت احدهما ببيع  
 هذا العبد فابهما باع العبد جاز. وكذا لو قال لرجل ببيع هذا العبد او هذا العبد فباع  
 احدهما بدين جاز ببيعة. الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح توكيله  
 الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشتراه من المشتري ببيعاً جديداً ثم استثنى البيع ذكر في الشفعة  
 ان الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل. وذكر في  
 في الجامع رجل اشتري من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثانية  
 ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثانية وقبضها ثم وجدها عينا كان عند البائع

فان المشتري الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المشتري الثاني. وذكر في المنتقى <sup>في</sup> قول  
اشترى لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجده عيبا فاراد ان يرد على ولده الصغير  
ليس له ذلك ولكن الفاضل ينسب خصما عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم ثم الاب  
يورد للصغير على البائع الصغير. الوكيل بالبيع اذا اقر بقله الموكل ما صنعت من شيء  
فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره باع الوكيل الثاني بحضرة الاول جائز <sup>حق</sup>  
العقد ترجع الى الوكيل الاول عند البعض وذكر في الاصل ان المحضوف <sup>رجع</sup> الى الوكيل  
الثاني وهو الصحيح. رجل امر رجلا ان يוכל انسانا بشيء ففعل المأمور ذلك  
واشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور  
ثم المأمور يرجع على الامر. الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاء <sup>الضمان</sup>  
لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع <sup>ب</sup>  
باجرا للبائع والمصارف يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مالا للضامن  
وفي المال يرجع يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل  
سحب المال باستيفاء الثمن. الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن رهن او كفلا جائز <sup>حق</sup>  
لو هلك الرهن في يده يصير مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال بالثمن <sup>الضامن</sup>  
عند الكل اذ كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز. وان لم يكن للموكل قال  
له ذلك جائز في قولنا بحقيقة ومحمد ربح وبضمن الامر. وكذا الواهب المشتري عن الثمن  
او وهب له صح ويكفي ضامنا وكذا اذا اخط بعض الثمن بعد العقد بعيب او غير  
عيب ولم يذكر التاجيل في الاصل قيل بانتهى في قولنا ييوسف ربح ايضا كمال البيع <sup>ب</sup>  
مؤجلا قيل بانه لا يجوز لان من اصل ييوسف ربح ان كان يقصر في يصير به الوكيل ضامنا  
في قولنا بحقيقة ومحمد ربح لا يغني في قولنا ييوسف ربح. واجمعوا على انه لو قبض الثمن

ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابرأه قبل القبض وحطه او وهبه لا يصح في قول  
ابن يوسف ربح . واجمعوا على ان الموكل لو وهب الثمن من المشتري او ابرأه  
صحة هبته و ابرأؤه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه  
استغنانا ولو صلح الوكيل من الثمن على متاع واخذ مكان الدائم الدنيا جاز في قول  
ابن حنيفة ومحمد ربح . ولو قال الوكيل البيع صح ما قاله عندها ويكون ضامنا للثمن وعلى  
قول ابن يوسف ربح بالاقالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه . والوكيل بالسلم يملك  
الاقالة في قول ابن حنيفة ومحمد ربح ولا يملك في قول ابن يوسف ربح . والوكيل بالتسليم  
لا يملك الاقاله . اما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء  
المنفعة تجازت منافضته سواء كان الاجردينا او عينا الا ان يكون الوكيل قبض  
الاجرة في لا يجوز منافضته لان المقبوض صار ملكا للموكل ويثبت عليه يد الموكل  
بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد  
وعند اشتراط التخييل لم يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يبيع  
للمعتود عليه فلا يصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابرأ المستاجر عن الاجر  
او وهبه منه ان ابرأه عن البعض او وهب له البعض والاجردين جازا جماعا  
وان ابرأه عن الكل او وهب الكل ان كان الاجردينا لا يصح في قول ابن يوسف الآخر في  
قوله الاول وهو قول ابن حنيفة ومحمد ربح يصح اعتبار الفعل الوكيل بفعل الموكل  
ولا يبطل الاجارة وان كان الاجر عينا لا يصح حتى يقبل المستاجر واذا قبل بطلت الاجارة  
لان الاجر بمنزلة البيع والمشتري اذا وهب البيع من البائع قبل القبض لا يصح  
لم يقبل البائع واذا قبل بطل البيع . والوكيل بالبيع اذا كان عليه للمشتري ربح في  
ابن حنيفة ومحمد ربح يصير الثمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل الموكله وعلى قول

ابي يوسف روح لا يصير قصاصا. ولو ان هذا الوكيل لم يعلم ما باع حتى هلك المبيع  
 في يد بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله لان المبيع لما هلك قبل التسليم  
 انفسخ البيع من الاصل وصار كأن لم يكن. ولو كان المشتري دين على الوكيل بالمبيع  
 قالوا بان الثمن لا يصير قصاصا على الوكيل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن  
 بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل. ولو اقال المشتري مع الموكل  
 حيث الاقالة استضافا. وكذا البائع اذا اقال مع الموكل بالشراء وذكر ان خصاف روح له  
 على رجل دين بما طله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلتان احداهما ان يوكل صاحب الدين  
 عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل  
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه  
 والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا فيشترى له شيئا من مديونه فاذا اشترى  
 يصير الثمن قصاصا بما كان الموكل على البائع. الموكل بالشراء اذا ابرأ البائع عن العيب  
 صح ابرؤه والوكيل بالشراء يملك ابراء البائع عن العيب عند ايجيفة ومحمد  
 واختلفوا في قول ابي يوسف روح الوكيل بالشراء اذا لم يكن لهذا الثمن من المشتري طلاء  
 بتسليم الثمن من مال نفسه. والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه  
 الوكيل بالبيع اذا باع عن لا يقبل شهادة له باقل من قيمته لا يجوز في قول ايجيفة  
 روح وبالكس من قيمته جاز. وان باع بمثل القيمة فيه روايتان عن ايجيفة تج والظاهر  
 انه لا يجوز. وقال صاحباه روح يجوز بمثل القيمة وبالكس والمضارب اذا باع  
 واشترى من لا يقبل شهادة له بالقرابة او بالزوجة تبغي يسير لا يجوز في قول  
 ايجيفة روح كما لا يجوز بيع الوكيل من هؤلاء عند وانه اشترى باقل من قيمته جاز  
 ايضا. اما اذا باع بمثل القيمة جاز ايضا بخلاف الوكيل. الوكيل بالبيع المطلق اذا

باي فمن كان او باجلا خلت الروايات فيه في الاجل والصحيح ان على قوله يجوز على كل  
 حال طال الاجل او قصر وقال صاحباه رج ان باع باجلا متعارف في تلك السلعة بمائة  
 وعن أبي يوسف رج ان كان البيع للتجارة فباع الى اجل يباع تلك السلعة بذلك <sup>التمن</sup>  
 الى ذلك الاجل جان وان كان التوكيل بالبيع للمحاجة الى النفقة او قضاء الدين <sup>ليس</sup>  
 ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دعت المرأة الى رجل غزلا لبيعه قالوا هو  
 على النقد والتوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد والنسيئة والمكيل والموزون اذا <sup>كان</sup>  
 معلوما موصوفا بالمعين من الحيوانات والموصوف من الثياب وهذا على قول  
 ابي حنيفة رج ظاهر وكذا على قول صاحبيه رج لان التوكيل بالبيع انما تقيد بالانما  
 لكان العرف ولا يعرف في الاجارة فان الارض قد تدفع مزارعة وهي اجارة يثني  
 من الخارج الى اجل رجل وكل رجلا بان يبيع له دنانير بدرهم فباع بما لا يتقارن  
 فيه الناس قالوا لا يجوز اجماعا رجل وكل رجلا يبيع مال ولده الصغير ثم مات  
 الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا خلافا لزم رج وكذا لو لم يمت <sup>الصغير</sup>  
 ومات الاب التوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بقبض الثمن فقبض وهلك <sup>التمن</sup>  
 عند القابض قال ابو حنيفة رج الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فعند  
 القابض بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما  
 كفيل عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل بالبيع ابرأ أحدهما ضمن الوكيل كل المال  
 للأمر فزيج الوكيل على الأمر بمائة رجل وكل رجلا بان يشتريه له فباعها  
 فاشترى الوكيل وغاب وامر رجلا اجنيا بقبض الثوب من البائع فقبض الاخير  
 وهلك الثوب عنده قال محمد رج ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض رجل  
 امر رجلا ببيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار



بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار  
 جاز البيع في الكل رجل دفع الى رجل مائة درهم وامره ان يشتري له بها ثوبا وسمى  
 جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة واشترى له ثوبا بمائة من عند  
 روي هشام عن محمد وابي يونس مرفوعا عنه يجوز وان ضاع الثوب في يده  
 من مال الامر كذا ذكر في المتن وهو خلاف ظاهر الرواية رجل امر رجلا ان يشتري  
 له جارية بالف درهم فاشترى بها بمائة دينار قيمتها الف درهم وامره ان يشتري  
 له جارية بمائة دينار فاشترى بها بمائة دينار قيمتها مائة دينار ذكر في المتن انه يجوز  
 قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الوكيل بالبيع اذا باع وكفل  
 بالثمن عن المشتري لا يصح كفالاته والوكيل يقبض الثمن من المشتري اذا  
 كفل بالثمن عن المشتري جازت كفالاته وكذلك الوكيل يقبض الثمن عن المشتري  
 لغير المشتري على الثمن لا يصح ابرأؤه الوكيل بالبيع اذا باع فنهى الامر عن تسليم  
 المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهية فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوفي  
 الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد راجع ولو وكله بالبيع  
 ثم نهى عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يستقر  
 من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بتقيد فباعه بتسليمه لا يجوز ولو وكل يبيع  
 العبد ولم يدفع اليه العبد لم يكن للوكيل ان يأخذ من بيت الامر قبل نقد  
 الثمن ويسلمه الى المشتري ولو وكل يبيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه  
 الوكيل الى اجل شهر جاز ويؤمر صاحب العبد بخليص العبد ولو وكل يبيع العبد  
 ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذ مملوكا من بيته ونهى الوكيل  
 عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهية ولا يكون للوكيل ان يأخذ العبد من بيت

الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن. وكذلك رجل في يده عبد ودفعه  
 امره صاحب الوديعة يبيع العبد فباع ولم يسلم حصة أخذه الأمر من بيت المأمور  
 له أن يمنع العبد حتى يقبض الثمن. رجل وكل رجلا ببيع عبد له ولم يدفع العبد إليه  
 فباعه الوكيل وأخذ العبد من بيت الأمر لئلا يسلمه للمشتري فملك العبد في  
 يد الوكيل يستحق البيع ولا ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد وحل إلى المشتري  
 قبل قبض الثمن للأمر أن يأخذ من المشتري حتى يقبض الثمن فإن لم يأخذ حتى  
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد على الوكيل ولا على المشتري  
 يريد به ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الأمر  
 الوكيل بالبيع إذا باع فنهاه الأمر عن قبض الثمن إلا بحضرة التهودا أو الأ  
 محضرة فلان أو نهاء عن قبض الثمن لا يصح نهيه وله أن يقبض الثمن <sup>بغير</sup>  
 شهود وبغير محضرة فلان وكذا لو مات الموكل أو جن بعد البيع بغير الوكيل حتى قبض  
 الثمن. ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بشهودا أو الأ محضرة فلان لا يملك البيع  
 بغير حضرة الشهود أو بغير محضرة فلان. ولو قال وكلك ببيع هذا العبد بشرط  
 أن لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله أن يقبض الثمن. ولو قال لا يخرج عبدك  
 هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزا. ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود  
 لم يحز. وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز. وكذا  
 لو قال يبع بستمود. ولو وكله بأن يبيع برهن فباع بغير رهن لا يجوز إلا أن يبيع  
 برهن يساويه. ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قول المجتهد  
 ربح في قول صاحبه ربح لا يجوز إلا بقتضان يتطابق فيه الناس. ولو قال بعه  
 من فلان بكفيل فباع بغير كفيل لم يحز. وكذلك لو قال بعه وخذ

كنيلا. قال به وخذ رهن لا يجوز الا كذلك. ولو قال الوكيل له يا متري فبك  
 كان القول قول الامر لان الاستفاد من قبله ولو وكله ان يبيعه من رجل  
 سماه فباعه منه ومن أخر جاز في النصف الذي باعه من ذلك الرجل  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله. ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله. القاض  
 اذا امر امينه ببيع العبد المذنب المأذون بطلب الغرماء وان قال القاض <sup>حظك</sup>  
 امينا في بيع هذا العبد فباعه لم يكن الهبة على الامين حمله ووجه المشتري به <sup>لا يرد</sup> غيبا  
 عليه لكن المشتري يطلب من القاض ان ينصب له الميرور عليه اما الاول واما  
 وان قال القاض لا يبيعه هذا العبد ولزم على الخلف المتأخر رج فيه والصحيح انه لا يلحق  
 الهبة على الامين ولو باع القاض او امينه العبد باذن الغرماء واخذ الثمن  
 فضااع عنه ثم استحق العبد رجح المشتري على الغرماء. وصير اليه اذ بلغ  
 العبد لغرماء الميت بامر القاض ثم استحق العبد او هلك قبل التسليم  
 او ضاع الثمن عند الوصي رجح المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغرماء ولو  
 باع امين القاض لاجل الوارث الصغير وقبض الثمن فضااع عنه ولو هلك العبد  
 قبل التسليم او استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان  
 الوارث اهلا وان لم يكن اهلا نصب القاض عنه خصما فيقتضيه دين المشتري  
 ولو باع الاب مال ولد الصغير فبلغ كانت الهبة على الاب فيما باع. <sup>ولا يملك</sup>  
 مولا ببيع عبده وقال له اعمل فيه برأيك او قال ما صنعت من شيء فهو جائز  
 فرض الوكيل او وصي الرجل بذلك جاز وكذا المرأة اذا وكلت رجلا لينزجها  
 فرض الوكيل او وصي الرجل بذلك كان للناج ان يزوجهما. الوكيل  
 بالشرء اذا قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فاشترى هذا الوكيل

حيث كان له ان يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب . رجل وكل رجلان بائعا في  
 فبلغ الغائب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة والوابيع  
 قوله . رجل وكل رجلان بشري له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع<sup>وهب</sup>  
 كل الالف للوكيل صحته الهبة وكان للوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كما لو اشترى  
 الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع . ولو وهب البائع للوكيل خسمائة<sup>ثمة</sup>  
 لا يرجع الوكيل على الموكل بشيء لانه حط وفي الخط لا يرجع . ولو وهب البائع منه  
 خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة<sup>ثمة</sup>  
 الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة . ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب<sup>ثمة</sup>  
 منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول ابى حنيفة  
 وابى يوسف رح . الوكيل بشراء جارية بالف درهم اذا اشترى ونفذ الثمن  
 من مال نفسه وقبض الجارية ثم نفذ له الموكل خمسمائة وطلب منه الجارية  
 فنسخها فهلك عند الوكيل قالوا سلم الوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت<sup>ثمة</sup>  
 الباقية وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل ان ينقد له شيئا فنع الوكيل  
 ثم نفذ الموكل خمسمائة وهلكت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسمائة<sup>ثمة</sup>  
 على الموكل وبطل الباقي . رجل وكل رجلان ببيع عبده هذا بالف درهم فباعه  
 فلزادته قيمته بحكم السعر الى الف درهم قال ابو بكر البلخي لا يكون للوكيل ان يبيعه  
 بالف . رجل وكل رجلان بشراء جارية بالف وقال له ما صنعت من امر في شيء فهو  
 جائز فوكل الوكيل رجلا آخر بهذا الشراء ثم عن الموكل الوكيل الاول فاشترى  
 الوكيل الثاني الجارية قال محمد بن يحيى ومروان على الموكل الاول علم الوكيل الثاني  
 بذلك او لم يعلم كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل الاول او لم يدفع . وكذا لو اشترى

الوكيل الاول واختاره الوكيل الثاني صح شراف على الموكل الاول ولما كان الموكل  
 اخرج الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولو ان  
 الوكيل الاول بعد ما اخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية  
 مثروا للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول علم  
 بشراء الاول او لم يعلم دفع اليه الدرهم او لم يكن قال لاثنين ليشترى احدكما جارية  
 بالف درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى الثاني لنفسه ولو  
 اشترى كل واحد منهما جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت  
 الجاديتان للموكل حصة وكلوا رجلا ليشترى لهما جارا فاشترى لهما ثم قبض من  
 كل واحد منهم حصته من الثمن فصاعت حصة احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال  
 نصير رج بعض الوكيل ولا يرجع على احد قال الفقيه ابو الليث رج انما قال ذلك  
 لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء  
 فيكون المستوفى مضمون عليه رجل وكل رجلا ليشترى له من فلان عبدا فجاء  
 الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من  
 فلان بن فلان ببيع الأمر بكذا فقال الوكيل قبلت قال ابو القاسم رج يكون  
 الوكيل مشتريا لنفسه لان الموكل لم يبعثه بعتة فله على الوكيل فاذا قال  
 العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر عقدا كانت العهدة  
 فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل نصير الوكيل محالفا  
 للموكل قال مولانا رضي فيما قال ابو القاسم رج نظر فيبيع ان لا يصير مشتريا لنفسه  
 بل يلزم الأمر او يتوقف على اجازته لان الوكيل لما صار محالفا صار صاحب العبد فلا  
 ابتداء بعت عبدا من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يتوقف على الموكل

ولا يصير الوكيل مشتري بنفسه. رجل قال لا تخر اشتري في جارية بالف درهم او قال  
اشتر جارية بالف درهم من مالي او قال اشتري جارية بهذه الالف و اضاف الى مال  
نفسه <sup>نفسه</sup> يكون توكيلا صح. لو اشترى المأمور يكون مشتري بالأمر. ولو قال اشتري جارية  
بالف درهم او قال اشتري هذه الجارية بالف لا يكون توكيلا ويكون المأمور مشتريا  
لنفسه. رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له عبدا فوضع الرجل  
الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجاء العبد الى منزله  
واراد ان يأخذ الدرهم ليدفعها الى البائع فاذا الدرهم قد سرقت وهلك العبد  
في منزله نجاء البائع يطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل  
قالوا يأخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والصد والدرهم  
هسلكا في يده على الامامة. قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا علم بينهما انه  
انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقله فانه يصدق  
في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الأمر. رجل وكل رجلا  
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل الاول بذلك غيره فباعه  
الثاني بمحضة الاول روي عن ابي يوسف رح انه يجوز هذا البيع كان الوكيل  
الاول حاضرا او غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز  
الا ان يكون الاول حاضرا وقال زفر رح لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا  
او غائبا وقال ابن ابي ليلى رح يجوز كان الاول حاضرا او غائبا لان الموكل رضي بنحو  
ملكه بالثمن المدبر. رجل وكل رجلا يبيع عبدا بعينه وعكلا وكيلا اخر يبيع هذا العبد  
فباعه احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري باكثر من ذلك الثمن قال ابو جعفر  
ان يبيح ربح جاز ربح الثاني <sup>الثاني</sup> لم يخرج عن الوكالة ببيع الاول الا ترى ان الموكل لو باعه

بنفسه ثم رد عليه يجب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه فكذا هذا يبيع الثاني  
 لا يكون فصحا يبيع الاول تصداح لا يجوز الضمح. التوكيل بالبيع شبهة ينض  
 الى التوكيل بالبيع الشرع وما فوته لان ما دون الشرع عجل. فلو ان هذا الوكيل  
 باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان باعه نقدا بما يباع بالسيئة جاز وان باع بالنقد باقل مما يباع بسيئة لا يجوز  
 وقال غيره يجوز مطلقا لان العاجل خير من الاجل. وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال  
 خذ عبدا هكذا وبعد بالنقد كان له ان يبيع بالسيئة في قول ابي حنيفة ربح وكذا لو قال  
 به وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره. ولو قال بعه من فلان فباعه من  
 غيره لا يجوز. ولو امره ان يشتري له عبد فلان منه وعين العبد كان له ان  
 ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن هو اشتراه من فلان. رجل قال لغيره بعه  
 هذا العبد بالف درهم فقال بعث لا يتم البيع ماله يقل الامر قبلت او اشترت  
 وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال اقلت لا يتم الا قاله في اظهر  
 الروايتين وهي بمنزلة البيع. الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل  
 منها الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او يبيع ماله من ولده فانه يمكنه  
 بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المروفي مجاها زاده روح هذا اذا لم يلفظ  
 يكون اصيلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال بعث هذا من رائي فانه يمكنه  
 بقوله بعث اما اذا لم يلفظ لا يكون هو اصيلا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع  
 ماله من ولده فقال اشترى هذا المال لولدي لا يمكنه قوله اشترى ويحتاج  
 الى قوله من وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين. ومنها الوجه  
 اذا باع ماله من الصغير او يشتري ماله الصغير لنفسه وكان ذلك خيرا للصغير

ومنها الوصي اذا استعفى مال اليتيم للعائض بامر القاضي ومنها العبد يستعفى  
 نفسه من مولاه بامر المولى . الوكيل بالبيع والشراء اذا اختلط عقله بالنسيان  
 الا انه يعرف البيع والقبض قال ابو سليمان الجوزجاني روح جانيه وشراؤه  
 . على الموكل كما لو باشر ذلك لنفسه واخطأ عقل الوكيل بالبيع لا يجوز بيعه  
 وشراؤه على الموكل لانه بمنزلة المعتوه وقال غيره في شرب النبيذ ايضا لا يجوز  
 عقده على الموكل لان بيع السكران انما جاز زجرا عليه فلا يجوز عقده على ماله  
 رجل وكل رجلا يبيع عبده بالف فباع بصفه بالف جاز في قولنا يحنفه روح  
 محمد رحمه الله انه قال يجوز وقد احسن . وان باع بصفه بالف درهم الا انها  
 وكذا حنطه بطل . وان باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الامر بالانفا  
 ان شاء اجاز البيع ويصير الكر للوكيل وعليه حصه من قيمة العبد وان  
 باعه بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او بغيره جاز من غير خيار والكر للأمر  
 لان العقد في الكر وقع شره وشراء الفضة لا يفتقر بل ينفذ عليه واذا  
 انعقد على المشتري صار الوكيل مشتريا بالكر يصف العبد فاذا اجاز صاحب  
 العبد كان على المشتري قيمة ذلك البعض من العبد . رجل وكل رجلا يبيع عبدا  
 بالف درهم فباعه وقبض الثمن وسلم العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد المشتري  
 دانا جاز وكانت الدار والعبد للمشتري فيكون الوكيل منبرعا في الزيادة وكان  
 للتفيع ان يأخذ الدار بمحضهما من الالف فان استخفت الدار رجع المشتري  
 على الوكيل بمحضه الدار من الالف ولا يبيع الوكيل على الموكل شيئا وان استخف  
 العبد رجع الوكيل بمحض الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري  
 ويبقى حصه الدار للوكيل . الوكيل يبيع العبد اذا باع بصفه جاز في قولنا يحنفه



رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبه رج. ولو باع نصفه من رجل ثم وُع نصفه  
 الآخر من رجل أخر جاز عندهم. ولو وكله بأن يشتري له هذا العبد فاشترى  
 نصفه لا يلزم الأمر إلا أن يشتري النصف الآخر قبل أن يتفادى البيع الأول  
 ولو أمر رجلا أن يشتري له عبيدين باعياهما ولم يذكر الثمن فاشترى أحدهما  
 بمثل العمة أو بما يتعاقبان فيه الناس جاز ولا يجوز بالثمن الفاحش. ولو أمره  
 أن يشتريهما بالثمن فاشترى أحدهما بمائة أو أقل جاز وإن اشترى أحدهما  
 بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر إلا أن يشتري الآخر بما بقي من الألف قبل أن يختصما  
 قلت الزيادة أو كثرت. وقال أبو يوسف ومحمد رج إذا اشترى أحدهما بما يتعاقبان  
 فيه الناس وبقي من الألف ما يشتري به الآخر جاز دفعه إلى رجل درهم وقال  
 اشترى به عاتق لم يجز التوكيل إلا أن يكون على وجه البضاعة. ولو قال اشترى  
 به عاتق ما ترى وتختار به جاز التوكيل. ولو وكله بشراء ثوب أو دابة أو حيوان  
 لا يصح التوكيل بين الثمن أو لم يبين. ولو أمره بشراء ثوب وبين جنسه فقال  
 ثوب مروى أو ما أشبه ذلك صح التوكيل وإن لم يبين الثمن. ولو قال اشترى  
 اقوا لا يصح وإن بين الثمن. ولو قال اشترى حمرا أو قال فرسا صح وإن لم  
 يبين الثمن. وينصرف ذلك إلى ما يليق بمال الموكل حتى إن الموكل لو كان فاكرا  
 فاشترى له حمارا مصرها أو قال واحد من العوام اشترى فرسا يليق للملكة لا يلزم  
 الأمر ولو قال اشترى دابة لا يصح بالمر بين الثمن وعند بيان الثمن ينصرف  
 التوكيل إلى دارة المص الذي هو فيه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة  
 ولو قال اشترى لي دابة بعدد د ولم يبين الثمن لا يصح وإن سمى الثمن جاز ولو  
 قال بعدد ربة محلة كذا جاز وإن لم يبين الثمن. ولو قال اشترى عنبلة جارية

ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل وان بين الصفة فقال جارية خندية  
 او حبشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن. وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية بثلث  
 درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة. ولو قال اشترى خنعة لا يصح التوكيل  
 ما لم يبين القدر فيقول كذا قفيزا. ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم  
 يبين الثمن. ولو قال اشترى جارية بالف درهم او بين الصفة فقال اشترى جارية  
 حبشية فاشترى جارية حبشية عياء او مقطوعة اليدين او الرجل بمثل القيمة  
 او بغيره يسير جاز في قولنا بجنيته ربح ويلزم الامر. وقال صاحباه رحمهما الله لا يلزم  
 الامر. ولو كانت عوراء او مقطوعة احد اليدين او الرجلين لزم الامر في قولهم  
 ولو وكله بان يتقري له رقبته بالف درهم فاشترى عبدا او جارية عياء بالف  
 درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم. ولو وكله بان يشتري له محابذا  
 فاشترى لحم ضأن او بقرا وابل لزم الامر وقيل ان كان الامر غريبا ينصرف التوكيل  
 الى المطبوع والمشوي. وان اشترى كرشا او بطونا او اكبادا او رؤسا او كاعدا  
 لا يلزم الامر وكذا لو اشترى لحما قد بدا او لحم الطيور والوحوش لا يلزم الامر  
 وكذا لو اشترى شاة حية او مذبوحة غير مسلوخة. وان اشترى سائة  
 مسلوخة لزم الا ان يكون الثمن المدفوع قليلا. ولو وكله ان يشتري له  
 رأسا فهو على رأس الثمن المستوي دون الف في قولنا بيبوسف ومحمد ربح  
 بجنيته ربح يشتري رأس البقر والثمن وانما اختلفوا لاختلاف عرفهم  
 فيما يباع من الرؤس في الاسواق. ولو وكله ان يشتري السمك بدراهم  
 فهو على الطريق الكبار دون المالح والتوكيل بشري البيض ينصرف الى البيض  
 لدجاج خاصة. والتوكيل بشراء اللبن ينصرف الى لبن الثمن دون البقر

والابل وهذا في عرفهم اما في عرفنا يتناول لبن البقر ايضا وكوامره بشراء الدهن  
والفاكهة بدرهم فاشترى اي فاكهة تباع في الاسواق واي دهن يباع في  
الاسواق جاز ولودفع الى رجل درهم وامره ان يشتري له بها طعاما ذكره الكتاب  
ان التوكيل ينصرف الى المحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بخاھر زاده <sup>ن</sup> ان  
الدرهم كثيرة بحيث يشتري بها المحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز <sup>ن</sup> وانكا  
ظيلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والمحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين  
القليل والكثير فهو على المحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في عرفهم  
فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان مقرونا بالشراء ينصرف الى المحنطة والدقيق  
اما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما  
يؤكل مع الخبز او وحده والتوكيل بشراء الاضحية يتعبد بشراء الاضحية  
في تلك السنة في ايام النحر او قبلها وكذا التوكيل بشراء الجمد يتعبد بايام  
الصيف في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في ايام النضحية من السنة  
الثانية او الجمد في السنة الثانية لا يجوز وقيل هذا قولها اما على قول  
ابن حنيفة رح يجوز لانه يعتبر اطلاق اللفظ رجل وكل رجلا يبيع جارية وفيتمتها  
الف درهم فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فزادت قيمة الجارية  
الى الفين ليس للوكيل ان يرضى البيع في قوله ابو يوسف ومحمد رح وفي قول  
ابن حنيفة رح له ان يرضى لان عند ابتداء البيع ما زادت قيمتها جائز فلوان  
هذا الوكيل لم يرض البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار قال محمد رحمه الله  
يطلق البيع وقال ابو يوسف رح جاز البيع كما قال ابو حنيفة رح ولو كان <sup>ن</sup> هذا  
البائع وصيا كان قول ابن حنيفة رح كقولها ولو مات الوكيل قبل مضى مدة الخيار

والوكيل وارثه قال محمد رح بطل البيع وقال ابو حنيفة رح لا يبطل الوكيل بالبيع  
 اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام فمات الوكيل او الموكل في مدة الخيار تم البيع في  
 قول ابي يوسف رح . وقال زفر رح ان مات الوكيل بتم البيع وان مات  
 الموكل ينقض . وصح اليتيم او ابوه اذا باع جارية اليتيم على ان الوصي بالخيار  
 ثلثة ايام فمات الوصي في مدة الخيار تم البيع . ولو مات اليتيم او ادرك في مدة  
 الخيار تم البيع عندنا وقال زفر رح ان مات اليتيم ينقض البيع . ولو باع الآ  
 او الوصي شيئا لليتيم على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الصبي في مدة الخيار ذكر في الزيادات  
 ان على قول ابي يوسف رحمه الله تم البيع وبطل الخيار . وقال محمد رحمه الله  
 ان رد اليتيم ينقض البيع وان اجاز جاز سواء كان في مدة الخيار او بعدها  
 وعن محمد رح فيها ثلث روايات اُحدُها هذه . والثانية ما روي ابو سليمان رح  
 عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يجز بطل البيع . والثالثة  
 ما روي ابن سماعة انه ينتقل العقد الى اليتيم بصفته . والصحيح من قول  
 محمد رح ما ذكر في الزيادات ان العقد يبقى موقوفا على اجازة الصبي ويكون  
 الثابت له خيار الاجازة في العقد الموقوف حتى لا يوقف بوقت . ولو باع المكاتب  
 عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز المكاتب تم البيع وبطل الخيار كما لو  
 مات او جن . وكذا العبد الماذون اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام  
 ثم جحد عليه المولى في مدة الخيار قال محمد رح لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجز  
 وكذا لو مات العبد لا يتم البيع . ولو مضت مدة الخيار والعبد حي جاز البيع  
 ولو اجاز المولى بيعه ان لم يكن على العبد دين جاز . وان كان عليه دين لا يجوز  
 الا ان يقض المدين . رجل وكل رجلا باني يشتري له جارية وسمى له الثمن فاشترى

له جارية هي ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعتها ان ملكها  
 جاز وتعتق . وكذا العبد الماذون اذا اشترى قريب مولاة مع ويقت وكذا  
 الصبي الماذون اذا اشترى قريب نفسه مع ويقت له ولأب والوصي اذا  
 قريب الصبي او قريب ابن معتوه له لا يجوز ذلك على الصبي والمعتو  
 ويقتد على الأب والوصي . وان اشترى المعتو امة قد استولدها بالنكاح  
 ذكر في الزيادات انه لا يلزم المعتو ويلزم الأب قال وان استحسن مستحسن  
 فقال لزم المعتو مع والاول اصح . رجل تزوج امة قد ولدت  
 منه اولاداً ملكها فكانت لها ثم ان هذه الكاتبة اشترت بعض اولاد هؤلاء  
 مع شراؤها وعتق الولد المشتري على المولى . رجل قال لغيره اشتر لي جارية  
 بكذا فاطاها فاشترى امرأته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب  
 لا يلزم الأمر ويكون الوكيل مشترياً لنفسه . وكذا لو اشترى جارية لها زوج  
 او في عتق زوج من طلاق بائن او رجعي او وفات لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف  
 رحمه الله ان كانت العدة بالشهور لزم الأمر . وذكر في العيون عن محمد  
 رحمه الله لو اشترى اخت امرأة الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امة  
 الموكل قد وطئها يلزم الأمر قال وهما في القياس سواء غير اني استحسن هذا ان  
 في اخت الامة يمكنه ان يبيع الموطوءة من ساعته فيطأ اليه اشترى الوكيل في اخت  
 المرأة لا يمكنه ذلك الان يطلق النكحة وينقض عدتها فيطول ولو اشترى صغيرة  
 لاوطأ مثلها او مجوسية لا يلزم الأمر ولو اشترى نضرانية او يهودية لزم الأمر  
 وكذا الصابية في قياس قول الجنيفة رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف  
 ومحمد رج الصابية لا يلزم الأمر ولو اشترى رقبة فان لم يعلم به الوكيل جاز

على الأمر بـه حق الرد وإن كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا لو لم يعلم بشرط  
البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر. ولو قال لغيري اشتر لي جاريتين الحائضتين  
اختين في عقد واحد واشترى جاريتي وعمتها وخالتها من رضاع أو نسبه  
واحد لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر بن يلزم الأمر ولو اشترى جاريتين  
لزم الأمر عندهم وذكر في المتبع لو اشترى هذا الوكيل له جاريتي وابنتها لزم الأمر  
لأنه قادر على وطئ كل واحدة في الحال إنما يحرم عليه وطئ الأخرى بعد وطئ الأولى  
يحل وكل جلا وقال اشتر لي جاريتي بكذا اعتقهما عن غهاربي فاشترى عيا واطم  
المدين أو الرطين ولم يعلم بذلك لزم الأمر كان له أن يرد. ولو علم الوكيل بذلك  
لا يلزم الأمر. ولو وكل رجلا أن يشتري له جاريتي فكذا فاشترى جاريتي فاستخفت  
الوكيل. وإن اشترى جاريتي وظهر أنها جارية ضمن الوكيل. رجل أمر رجلا أن يشتري  
عبد بعينه بعينه وبين الأمر فقال المأمور نعم ثم ذهب واشترى وأشهد  
أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط لأنه وكله بشراء نفسه عبد  
والوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشتراه لنفسه بمثل الجنس الذي أمر به حاله عليه  
الأمر كان مستلزما للوكيل ولو أمر رجل رجلا أن يشتري له عبد بعينه بعينه وبين الأمر  
فقال المأمور نعم فذهب المأمور ليشتريه فلقه رجل آخر وقال له اشتري هذا العبد  
بينني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين  
نصفان ولا شيء للمأمور قيل هذا إذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محض من  
الأول فاما إذا قبلها محض من الأول كان العبد بين المأمور وبين الموكل الثاني  
نصفين لأنه قبلت الوكالة من الثاني وقبلت الوكالة من الثاني على هذا الوجه  
أخرج نفسه عن وكالة الأول والوكيل بشراء شيء بعينه إذا أخرج نفسه عن الوكالة

لا يملك إلا بمحض من الموكل. وكذا لو شهد الأمر أخرج الوكيل عن الوكالة عن عينة  
الوكيل لا يصح إخراج. فلو لم يشتر المأمور به لقيه ثالث وقال لست لك فقال نعم <sup>بغيره</sup> فقال نعم  
الاولين ثم اشتراه فهو للأمرين الاولين لأنه لم يخرج عن وكالتهما وإن علم الاولان  
من الثالث ثم اشتراه فهو بين المستري والثالث نصفين ولا شيء للاولين. رجل قال  
لأخ اشتري عبد فلان ففعل نعم ثم وكله أخوان بشتري ذلك العبد له فاشتراه  
الوكيل واشتد أنه اشتراه للثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني محضره الاول كان  
العبد للثاني وإن لم يكن محضره فهو للاول. ولو كان الاول قال له اشتري لي ألف  
درهم وقال الآخر اشتري لي بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لأن الوكيل  
بشراء شيء بعينه بألف درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار أو بمن أخر إذا  
ملك الشراء لنفسه بمن أخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما إذا اشتراه بما وكله الاول  
الوكيل بالسلم إذا أضاف العقد إلى دراهم الموكل كان العقد للموكل وإذا أضاف  
إلى دراهم نفسه كان العقد للوكيل. وأن أطلق العقد ولم يصف بغيره <sup>كيل</sup> كان  
فإن قال لم يجز لي البيع قال أبو يوسف ربح يحكم العقد صدقة الأمر فيما نوى أو كذبه  
أو قال نويت لي وقال محمد ربح إن كذبه فذلك وإن صدقه فالعقد يكون للوكيل  
سواء نقد دراهم نفسه أو دراهم الأمر. وأما الوكيل بشراء شيء بغير عينة اختلف  
المتأخر ربح فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء. وقال بعضهم الجواب فيه عند أبي  
محمد رحمه الله كجواب محمد ربح في السلم وفرقوا لابي يوسف ربح بين الوكيل في  
السلم وبين الوكيل بشراء شيء بغير عينة وقالوا للنقد في باب السلم اثرية تنفذ العقد  
فكان من نفس العقد ويكون بمنزلة الاضافة إلى المال بخلاف الشراء. رجل وكل  
عبد ما ذونا بالشراء بالنقد فاشتري المملوك من مح أسفه ما ويكون المستري <sup>لأمر</sup>

والهبة على العبد . ولو وكله بشئ شيء نسيته ففعل كان المشتري للعبد قابلاً  
 واستغنانا لأن الأول في كل معاوضة تجرت بين العبد والموكل فإن البيع إذا كان  
 بالنقد كان للعبد أن يجبر المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني لو وقع العقد  
 للموكل لا يكون للعبد أن يجبره لاستيفاء الثمن فكان تبرعاً من العبد بمغفرة الله  
 وهو لا يملك التبرع إلا بإذن المولى . وللوكيل بالثمن أن يجبر المبيع لاستيفاء الثمن  
 عندنا فإن هلك المبيع في يد أن هلك قبل الحبس يملك على الموكل ولا يضمن  
 الوكيل وأن هلك بعد الحبس يملك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قول  
 ربح وقال أبو يوسف ربح يملك بأقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر  
 من قيمته ربح الوكيل بذلك الفضل على موكله . وقال زفر ربح يملك على الوكيل  
 هلاك المصنوب لأن عنده الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصباً بالحبس  
 الوكيل بالثمن إذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن وبقي الأصل في حق  
 الموكل . الوكيل بشرأ عبد بيعه بالف إذا اشتراه بالف وماله ثم إن المبيع <sup>بألف</sup> حط  
 عن المشتري كان العبد للوكيل لأن العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالحط . المانع  
 إذا ذهب الثمن للوكيل بشرأ كان للوكيل أن يرجع على موكله بالثمن وإن أبرأه  
 عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل بامرأ إذا ذهب الطالب الدين من الكفيل  
 ربح الكفيل على الأصل ولو أبرأ الكفيل لا يرجع لأن الكفيل إنما يرجع على الأصل  
 إذا ملك ما في ذمته وفي الهبة يملك لأنها تمليك فيرجع أما أبرأ الكفيل اسقاطاً محضاً  
 لا يبطل بالرد فإذا لم يملك ما في ذمته لا يرجع . أما الوكيل بالثمن إنما يرجع على الموكل  
 لأنه في الحكم كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين  
 ويجعل المانع اشتريه جديده بمغفرة الله منهم وأشار إلى الدنيا فيكون التوكيل بالثمن



حتى لو اشتراه بالدينار كان معتزاً لنفسه . جعل وكل رجلاً بشراء عبد يمينه يسمى  
 الثمن فوكل الوكيل رجلاً آخر فاشتراه الثاني ذكر في الاصل ان المتيقن يكون للموكل الثاني  
 دون الاول . ولو اشتراه الثاني بمحضرة الوكيل الاول لزم للموكل الاول وذكر المحقق  
 رحمه الله اذا وكل غيره ببيع عبد ولم يمين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من ثمن  
 فهو جائز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني لاجمعة الاول لا يجوز الا ان يمين الوكيل  
 او الموكل وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فاجاز جاز وان  
 باع الثاني بمحضرة الوكيل الاول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان ذكر في  
 الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الاصل في موضع ذكر  
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج ان الوكيل بالبيع او الاجازة اذا وكل غيره  
 فباع الثاني واُجر الاول حاضراً وغائباً فاجاز الوكيل الاول جاز شرط اجازة الوكيل  
 الاول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج حكي عن الكوفي رج  
 انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع ان  
 الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الاول جاز محمول على ما اذا اجاز الوكيل الاول عليه  
 عامة المتاع . رج لان الموكل الاول اذا لم يقل لوكيله ما صنعت من ثمن فهو جائز  
 لو يكن الثاني وكذا لو كان بمحضرة الفضولي فلا يجوز عنده الا باجازة المالك او  
 الوكيل الاول كالفضولي اذا باع مال غيره بمحضرة المالك لا يجوز بيعه الا بالاجازة  
 قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج وعلى هذا احد وجهي البيع والاجازة  
 اذا امر صاحبه فباع او اجر محضته جاز في رواية . وكذا ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز  
 في رواية تالمه يميزه الامراء والمالك وذكر شمس الائمة المرحوم رج في شرح الركن  
 ان العدة في باب الرهن اذا وكل وكلاً ببيع الرهن فباع بمحضرة العدل جاز عندنا

خلة فانزح. ولو كان العدل غائبا لا يجوز الا ان يجيزه العدل بسند ذلك قال  
 وكذا لو بين العدل للوكيل ثم اقباعه الوكيل بذلك الثمن جاز اما اذا كان بمحض  
 من العدل فهو باطل رواية الجامع الصغير والكان بغير محض من العدل اذا  
 الثمن للوكيل بالبيع فكل الوكيل غير فباع الثاينة بذلك الثمن ذكر في رواية  
 انه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لان الموكل اذا بين الثمن فقد رضي بنوال ملكه  
 بذلك الثمن. وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الوكيل الثمن ماله <sup>لك</sup> الما  
 او الوكيل الاول لان تقدير الثمن يمنع النقصان اما لا يمنع الزيادة ولو باع الوكيل  
 الاول ربما يبيعه بالكثير من ذلك الثمن ثم ادته. وكل رجلا يبيع عبده بالف  
 درهم وقيمته الف فتغير سعره قبل البيع الا ان يدرهم لا يكون للوكيل ان يبيعه  
 بالف لان امره بالبيع بالف وقيمته الف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا <sup>ملك</sup>  
 البيع بغيره فاحتسب رجلا امر رجلا ان يبيع غلامه بمائة دينار فباع المأمور <sup>الف</sup>  
 درهم ثم قال المأمور للامر بعث الغلام فقال المولى قد اجزت ذكر في المتن  
 انه يجوز بيع المأمور بالف درهم لان بيع المأمور بالثمن الذي امر به يجوز من  
 غير اجازة فانصرفت الاجازة الى كل بيع باعه. ولو قال الامر اجزت ما امرتك به  
 لا يجوز بيعه بالدرهم. وكذا الوكيل بالترجيح على هذا. رجل وكل رجلا يبيع ماله  
 حل وموته فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان  
 خرج الوكيل الى بلدة اخرى فموت او ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال  
 الموكل انه لا يلتزم الموت فاذا خرج به الى بلدة اخرى رجلا لا يتفق البيع فمحتاج الى <sup>القول</sup>  
 الى المكان الاول فيلزمه العمدة ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان اخر فخرج  
 هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له <sup>وموته</sup> حمل

لا يتعد الامر بتلك البلية رجل وكل وجلا يبيع ضيعته فباعها الوكيل وظهر  
فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يردّها على الوكيل فاقرا الوكيل بذلك  
كان له ان يردّها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت على الوكيل بالينة  
كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الرد باليب سواء لم يفسد العقد <sup>البتة</sup>  
قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حر وعبد وباعهما بصفقة واحدة وقال عامة  
المشايخ ربح لا يفسد البيع في البزير وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه بمنزلة الذب <sup>الامثلة</sup>  
الحمد ذكر في التنقيح انه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما بصفقة واحدة جازع الملك قال  
ولو جمع بين ملك ومسجد فكان المسجد ومسجد علم فسد البيع في الملك وان كان  
مسجد خاص لا يفسد رجل وكل جلا بان يشتري له عبد فلان بالالف درهم <sup>تقطعت</sup>  
يد فاشترى الوكيل لا يلزم الأمر وهو بخلاف ما لو وكله بان يشتري له عبد بالالف  
درهم فاشترى عبد مقطوع احد البدن يلزم الأمر لان في الاول وكله بشراء معين  
وهو صحيح فلا يكون راضيا بشراؤه بعد القطع اما اذا ربيع العبد فانما امره  
بشراء عبد يساوي الفا فاذا اشترى عبدا وهو مع القطع يساوي الفا واقلهما  
يتقارب فيه الناس كان ممثلا امره رجل وكل جلا بان يشتري له دارا يبيعها فاشترى  
نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقى لا يلزم الأمر النصف الذي اشترى الوكيل  
ولو كان الموكل اشترى نصف الدار او لا ثم اشترى الوكيل النصف الباقى جاز لان  
في الوجه الاول تصرف الوكيل وقم للوكيل بحكم الخلاف فلا يصير بعد ذلك الموكل  
الابطحليك جديدا ما في الوجه الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيصا بل وقع <sup>تتمها</sup>  
فلا يبعد خلافا فان استحق النصف الذي اشترى الموكل او لا كان له ان يرد  
الباقى لان شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها <sup>كان له</sup>

ان هذا البائع رجلان يشتري له دار بالف فاشترى نصف دار ورثها  
الموكل مع اخيه جازلانه اذ كان النصف للموكل لا يتصرف هو بشراء النصف الثاني  
بل يزول عيب الشركة ولو امر رجلان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف  
فاشتري وقاسم الوكيل البائع جازلانه وبطلت قسمته وان كان ذلك فيما يكال او يوزن  
ميجوز الشراء والقسمه فيما يكال ويوزن افران محض فكانت القسمة تنهيا للنقص  
وفما لا يكال ولا يوزن مبادله فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره بان يشتري له  
بها حطه يزرعها ودفع اليه دراهم ليزرع الحطه فاشترى المامور حطه قد عفا  
في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشترى الوكيل في اوان الزراعة قد عفا في غيره  
يجوز الشراء على الامر وعلى المامور مثل تلك الحطه لانه صار مستهلكا بالقائها في الارض  
في غيره وان الزراعة وان كان المامور اشترى الحطه في غيره وان الزراعة كان المامور يشتري  
لنفسه فيضمن دراهم الامر لان الامر بالشراء للزراعة يتقيد باوان الزراعة كالا امر  
بالحمد والعلم رجل فكل رجلان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا  
باجي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترعا لنفسه ويعتق العبد على الوكيل  
لانه زعم انه اخ الموكل واعتق على موكله رجل تحته امته لرجل فوكل الزوج رجلا اشترى  
له امرأه من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط  
عن الزوج لان هذه رفقة جلوت من قبل من له المهر فيطل المهر كما لو قبلت الحرة ابن  
زوجها قبل الدخول ام كانت امته فاعتقها مولاها فاخارت نفسها قبل الدخول  
او قتلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول ابي حنيفة ربح هذا اذا علم  
المولى ان الوكيل يشتريها لزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها  
منه الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها المولا الاول لان الفرقة مبادله

من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصبر معه للبائع من الزوج بخلاف الاول بعد .  
 اذا اقول المولى ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان  
 يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم  
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة . رجل امر رجلاً بان يشتري له عبد فلان  
 بسد المأمور مع هذا الوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للأمر وعلى  
 الأمر للمأمور قيمة عبد وهو كما قال في الكتاب . رجل قال لغيره بيع عبدك هذا من فلان  
 غريمي والله يا اوقال صلته على عبدك هذا عماله على فضل المأمور ذلك كان على المأمور  
 قيمة العبد لصاحبه العبد . وكذا لك رجل قال لغيره تزوج لي فلانة بعبدك  
 هذا فنقل صار العبد هو المرأة ويكون للمأمور قيمة عبد على المرأة عرف  
 سبل مع الى رجل الغا ولم ان يشتري له بعلجارية وقال ما صنعت من شيء فهو  
 فكل الوكيل رجلاً غير ذلك ثم ان الأمر عزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني  
 جازيتموه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بفرض الوكيل الاول لم يعلم دفع الوكيل  
 الاول الالف الى الوكيل الثاني ولم يدفع . وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني  
 جازيتموه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول اخبر الوكيل الثاني من الوكالة <sup>الخاصة</sup>  
 كان الوكيل الاول حياً او ميتاً لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل  
 الاول فلا ينزل بانزال الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول لعزل الوكيل الثاني  
 صح عزله لان رب المال رضى بضمحه وعزله الثاني من ضمحه ولو ان الوكيل الاول  
 اذا اشترى جارية قبل انزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جازيتموه على رب المال  
 فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتري نفسه علم بشراء الاول <sup>يعلم</sup>  
 دفع الوكيل الاول للمال اليه ولم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كما

وكيلين بشراء جمعية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما بشراء جارية تبلغ درهمين  
عاشرة احدهما ثم اشترى الآخران الاخير يكون مشتر بالثمن نفسه ولو اشترى كل  
واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجارية للوكيل كذا ذكره النوازل  
ذكره المنتقى انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم ولجان نصفه فوكل  
الوكيل رجلا آخر ان يشتري له الوكيل جارية بالف درهم فان شري كل واحد منهما جارية  
ووقع شراؤهما معا كانت كل جارية لمن اشترىها لا للآخر. وجه رواية للنوازل <sup>الثالثة</sup>  
وكيل رب المال بمنزلة الوكيل الاول. ولو وكل الامر رجلين كل واحد منهما على حق ان <sup>يشتري</sup>  
له جارية بالف درهم فاشترى اوا وقع شراؤهما معا كانت الحاريتان للوكيل وجه رواية  
المنتقى ان الموكل لم يقرم الجارية بطريق طيب است احدهما بالالتزام او من الاخرى فلا يلزم  
واحدة منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على احدى بشراء جارية لان ثمة لما  
وكل كل واحدة. فاشترى على احدى لم يتعلق فوكيل احدهما بالآخر فكان ملزما بتوكيل كل واحد <sup>احد</sup>  
منهما على جارية والفتوى على ما ذكره النوازل. رجل دفع الى رجل درهما صعبا  
واحدة ان يشتري له ببعضه لهما وببعضه خبز كيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهم  
يضمن وان اشترى به مكسرة يصير صرفا وهو غير مأمور بذلك قالوا الخيلة في ذلك  
ان يامر القصاب ليشتري لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري الوكيل منه نصف  
درهم لهما ونصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخباز ان <sup>يشتري</sup>  
لنفسه بنصف درهم لهما ثم يفعل الوكيل ما قلنا. رجل وكل رجلا بان يشتري له  
غلاما بالف درهم فاشترى الوكيل بالالف غلاما يساوي القاع على ان الوكيل  
بالخيار ثلثة ايام ثم تراجع قيمة الغلام للاخمسائة فاختار الوكيل الغلام  
كان الغلام للوكيل في قول محمد رج وكذا في قياس قول ابي حنيفة رج وقد ذكرناه

على هذا الوكيل بالبيع اذا باع جارية للموكل تساوي الغائب فباعها الوكيل  
 بالغ علم انه بالخيار ثلثة ايام فزاد وتبعها الى الف درهم في مدة الخيار  
 فانه ليس للوكيل ان يبيع البيع الا ان عمه قالوا له ان يبيع البيع في قياس قول الجعيفه راع  
 للاعضاء بالابتداء رجل امر رجلا الذي يشتري له ثوبا بعترة درهم فاشترى ثم ان الامر  
 باع من الثوب دينار بثلث العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل انك فعلت  
 غير باداء الثمن فليان ارج عليك بعترة درهم وجبت لي عليك بشراء الثوب  
 بامر لا يلتفت اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الامر في اداء الثمن  
 متطوعا رجلا امر رجلا ان يشتري له كراما من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك  
 وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهما علم ان زاده البائع  
 كراما من الطعام ففعل البائع ذلك قالوا للكر الاول يكون للأمر والكر الثاني للكر  
 يضمن المأمور للأمر خمسا وعشرين درهما لان البائع لما زاد الكر خمسين فقد حط من المشتري  
 خمسين وصار الكر ان جميعا بمائة وخمسين فكل كر خمسة وسبعين لان الخط  
 ينصرف الى الكر ان جميعا فيصير الكر الاول بمائة وسبعين فيجب على المأمور  
 ان يدفع الى الأمر خمسة وعشرين لانه جعل هذا القدر ثمنا للكر الثاني وجعل  
 اشترى عبد واشهد انه يشتري لفلان وقال فلان رضيت كان للمشتري  
 ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكلا صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد  
 بالاجارة لانها تحمل في الوقوف دون النافذ فان وقع للمشتري الجارية اليه  
 واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي رجل وكل رجلا ان يشتري له امة  
 بثلث درهم فاشترى امة بالف درهم وبعث بها الى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال  
 الوكيل بعد ذلك اشترتها بالف درهم فان كان الوكيل حينئذ يبيع بها الى الأمر قال هي

التجارية التي امرتني بشراؤها فاشترتها لك ثم قال اشترتها بالنق درهم لا يصدق  
 فان اقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل يمين بعت بها الى الامر لم يقبل شيئا  
 ثم قال اشترتها بالنق درهم قبل قوله وله ان ياخذ التجارية من الامر وغيرها  
 وقيمه ولدها لان الامر صار مغرورا من جهة رجل وكل جلابيع عبد ثم  
 قال انوكل قد اخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعتك اسن لا يصدق  
 الوكيل  
 ولو اقر الوكيل ولا بالبيع لانسان بعيته فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة  
 جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا ولا جلابيع عبد لهما  
 فباع الوكيل بصفه وقال الوكيل بصفه فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع  
 اي الضمين يبيع جاز بعيته في نصف شائع للامرين في قياس قول المجتهد رج  
 ولا يجوز في قول صاحبيه رج رجل وكل جلابيع عبد ثم باعه بنفسه فد عليه  
 بيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه عند محمد رج وكذا الوكيل بالبيع اذا  
 باع فرد عليه بيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا ولو ان رجلا وكل  
 رجلا بالهبة ثم وهب بنفسه ثم رج في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب رجل  
 وكل رجلين بشرا شيئا ودفع دراهم اليهما فذبح احدهما الى صاحبه فضاع قال  
 ابو حنيفة رج يضمن النصف وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يضمن شيئا رجل  
 قال اخبر رج مالي بمثل ما باع فلان فقال فلان بعت بكذا فباع الوكيل بذلك  
 ثم ظهر ان فلانا باع بالكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان فلان باع ماله  
 بما قال وباع الوكيل بالكثر جاز بيع الوكيل اسننا رجلا وكل جلابيع شيئا  
 ثم قال لو اوكله زكو الناطق رج ان جوده لا يكون غلا مؤكدا فقال اشهد واليه  
 لم اوكله لا يكون غلا وغيره من الشائع قال جوده الوكالة يكون غلا وذكر في البيع



رجلا وصح لرجل بثلث ماله ثم قال اشهد وايني له او صلفلان بقليل ولا كثير  
لا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر في الصلحا من الاصل انه يكون رجوعا فلي  
رواية الجامع مجوده الوصية اذا لم يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن  
الوكالة. وعلى رواية الوصايا اذا كان رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الوكالة  
فلا يضمنه المستلثين وروايتان. وقال بعضهم محمد الوكالة تغل ويجود الوصية رجوع اما  
قوله اشهد وايني له او ص لا يكون رجوعا ولا عزلا لان هذا امر بالشهادة  
الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعا ولا عزلا. واجمعوا على ان مجود المرد  
يكون فسخا للوديعة اذا كان في وجه المودع وان كان في غيره وجهه لا يكون  
فسخا. وكذلك مجود احد المتبايعين في البيع يكون فسخا ومجود احد <sup>المتبايعين</sup>  
للمتركة يكون فسخا. جل وكل رجلا يشترى شيئا مائة وكاله جائزة وفي ملك الموكل شيء  
من جنس ماله بشرائه فباع الموكل ما كان عنده فاشترى الوكيل للموكل  
لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك عنده ان كان قبض الثمن  
الموكل قبل الشراء بهلك امانته سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعد وان قبض  
الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا عليه. رجل امر رجلا ان يوكل غيره ان يشتري  
جارية فللمر فوكل المامور رجلا فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالشئ على المامور  
بالوكيل ثم المامور يرجع على الامر وليس للوكيل ان يرجع على الامر. الوكيل يبيع الحبد اذا  
باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان للقول قول الوكيل بحسبه  
ويبرأ المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لافضان عليه فان نكل من الثمن <sup>الموكل</sup>  
الوكيل يقبض الدين والمضومة اذا مال قبض الدين ودفع الى الموكل جميع اقراره  
وربما التزم وان قال قبض الطالب حقه بنفسه من الغريم لا يصح اقراره على الموكل <sup>الوكيل</sup>

بالباع اذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق البيع رجع الوكيل  
 على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة والوكيل  
 باستيعاها والدار اذا استاجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجمل او  
 لم يشترط وقبض الوكيل الدار فحبسها من الموكل بالاجر لا يكون له ان يحبسها  
 فان حبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل  
 فيرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها  
 غاصب فان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات  
 ان الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استثناء

### فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق

وجعل لكل رجلا ان يزوجه امرأة فوجه امرأة قد باها الموكل قبل التوكيل جاز  
 اذا لم يكن الموكل شك في اليه من سوء خلقها او غيرها لك . ولو تزوجه الوكيل امرأة  
 فارها الموكل بعد التوكيل لا يجوز . ولو تزوجه امرأة بالكثير من مهر مثلها جاز  
 في قول ابي حنيفة زوج ولا يجوز في قول صاحبيه زوج اذا تزوجه بالكثير من مهر  
 مثلها . ما لا يتقارب الناس فيه . ولو تزوجه امرأة رقيقا او مفعلة او مجنونة قيل  
 بانه يجوز عند الكل والصحيح انه على الاختلاف ايضا . ولو تزوجه صبية جاز  
 وكذا لو تزوجه امرأة حلف الموكل بطلانها ان تزوجه بالنكاح ويقع الطلاق  
 ولو وكله بان يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجه امرأة ليت . بكنهه جاز في قول ابي حنيفة  
 بالطلاق المفظ كما هو الاصل عنده وعند عامة القياس جاز في الاستحسان  
 لا يجوز ولو وكلت المرأة مولا ان يزوجهما من غير كفو الصحيح انه لا يجوز في قولهم لا يجوز  
 للوكيل ان يزوجهما صبيبا او مجنونا او مجنونا الوكيل بالزوج وليس له ان يزوج غيره فان دخل

فزوجته الثانية بمحضرة الاول جاز رجل وكل رجلان ينزوجه امرأتين في عقدية  
 فزوج ثلثا في عقدية ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا  
 لو امره ان ينزوجه امرأة فزوج امرأتين في عقدية وكذا لو امره ان ينزوجه ثلثا في  
 عقدية فزوج اربعاً في عقدية وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر  
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اولا جاز ويجوز الامر واحدة رجل وكل رجلان  
 ان ينزوجه هذه المرأة فزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها المكي للوكيل ان يزوجه  
 من الموكل ولو تزوجه الموكل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان  
 ان ينزوجه من الموكل ولو وكل رجلاً ان ينزوجه هذه المرأة فارتدت ولم تحق  
 بدار الحرب والعياذ بالله ثم سبت فاسلت فزوجها الموكل من موكله جاز  
 وكل رجلان ينزوجه امرأة فزوج حرة لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او مدبة  
 او ام ولد جاز رجل وكل رجلان ينزوجه امرأة فزوج امرأة على ان امرها  
 بيد جاز النكاح ويبطل الشرط اذا اوكلت امرأة رجلان ينزوجهما واجازت  
 ما صنع فاوكل الموكل الى رجلان ينزوجهما ثم مات الموكل كان للوصي ان يزوجهما  
 وكذا في سائر الوكالات رجل وكل رجلان ينزوجه امرأة فزوج الموكل ابنته  
 لا يجوز في قول ابي حنيفة زوج الا ان يرضى الموكل وعند صاحبيه رج ان كانت  
 فرضبت جاز وان كانت صغيرة لم يجز رجل قال لخير زوجي فلانة تمل مائة درهم  
 فان ابت فاعطها مائتيه فابت المائة فزوجها اياه على مائتين لزم الموكل رجل  
 وكل رجلان ينزوجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوج من  
 اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز رجل وكل رجلان ينزوجه امرأة فزوج رجل  
 اخرى لك فزوج كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاح على

الزنا

جاء الأول وبطل الآخر وان قضاها بطل الكاحان جميعا. ولو ان فصولا زوج  
رجلا اختين في عقدتين او خصال في عقد متفرقة كان للزوج ان يختار احد <sup>من</sup> <sup>الزوجين</sup>  
وايه الاربع منهن. ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحدة <sup>جاء</sup>  
ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج مات زوجها او طلقها وانقضت  
عدهما فزوجه للوكل جاز. ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل بها  
اموات رحم محرم منها او اربعا سواها خرج الوكيل من الوكالة. امرأة قالت  
لرجل ائت اختك من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدي فزوجني فلانا جاز  
لان التوكيل يحصل الاضافة. رجل وكل رجلين بنكاح امرأة او خلع او وكلت  
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين  
بطلاق او عتاق بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعارة  
فينفرد به احد هما كالوكيلين بالخصومة عندنا. وكذا لو وكل رجلين بهمة  
شيء من انسان فوجب احدهما جاز

### مسائل التوكيل بالطلاق والعتاق

رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته باثنا اورجيا وانقضت  
عدهما فطلقها الوكيل لا ينع وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل  
ان يطلقها. ولو كان الزوج طلقها واحدا بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل <sup>المعد</sup>  
وقع طلاقه عليها. السلطان اذا اكره رجلا ليوكله بطلاق امرأته فقال  
الرجل مخافة الضرب او الحبس انت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال للرجل  
لو اردت بقولي انت وكيلى بالطلاق لا يصدق وتطلق امرأته لان كلام الرجل  
خرج جوابا لكلام السلطان وكفى بطلاق امرأتك. رجل قال لامرأة الغيرة اذا <sup>قلت</sup>

الدار فانت طالق قبل الزوج ذلك فلجاز فدخلت طلقت ولو دخلت بعد كراه  
 الفضولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام  
 الفضولي يصير مينا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة  
 وكذا لو تزوج امرأة زوجها منه فضولي بغير امرها فظاهر منها ثم اجازت المرأة <sup>عقد</sup>  
 الفضولي كان الظهار باطلا. رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها احدا <sup>ك</sup>  
 دون صاحبه فطلقها احدها ثم طلقها الآخر او طلقها احدها فاجاز الآخر <sup>تبع</sup>  
 وكذا لو كيلان بالعتق ولو قال للوكيلين طلقاها ثلثا فطلقها احدها واحدة  
 ثم طلقها الآخر تطليقتين لم يقع شيء <sup>جعلت</sup> حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وكذا لو قال  
 امرأتي بيد فلان وفلان لا ينفرد احدها وكذا لو وكل رجلين بالطلاق ببذل  
 رجل قال لامرأته طلقا لانفسكما ثلثا فطلقت احدهما نفسها وصاحبته ثلثا  
 طلقت بشرط ان يكون تطليقتها نفسها في المجلس ما تطلق صاحبته لا يقتصر على  
 المجلس ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احدهما لا يقع ما لم <sup>يجتمعا</sup>  
 على الثلث في المجلس. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل اختلف المباح  
 رج فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعده لا وكيل يارسا  
 الطلاق والمحلح تعليق الطلاق بقبول المرأة والوكيل بالارسال لا يملك <sup>التعليق</sup>  
 وقال الفقيه ابو جعفر رج يقع الطلاق سواء كان دخل بها اوله يدخل وبه احدث  
 ابو الليث رج لانه لما رخص بالطلاق بغير بدل كان ارضيه ببذل وقال بعضهم ان كان  
 ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق  
 قبل الدخول بان فاذا ارضيه بالبيوته بغير بدل كان ارضيه ببذل. اما الطلاق  
 بغير بدل بعد الدخول لا يوجب البيوته وبالبذل يوجب والرضا بالرجعي لا يكون

ورضاهما الباقين من طلاقها القاسم الصغار روح وعليه كثير من المشايخ روح الوكيل بالطلاق  
 اذا وكل غيره لا يصح فان وكل غيره فطلقتها الثانية بحضرة الاول او طلقتها الاجنبية طلاقاً  
 الوكيل لا يقع طلاق الفضيولي . وكذا الوكيل بالاعتاق بمجلا في البيع والكاح  
 والمخلع والكتابة فان ثم اذا وكل الوكيل رجلاً ففعل الثانية بحضرة الاول ولبنان  
 الوكيل صح اجازته ولو وكل رجلاً ان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج او بانث جده  
 من الوجه ثم تزوجها في العدة او بعد ها لا يكون للوكيل ان يخلعها . رجل وكل  
 رجلاً ان يطلق امرأته واحدة فطلعتها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قولنا عنيقة  
 روح وقال صاحباه روح يقع واحدة . ولو وكل رجلاً ان يعتق نصف عبد فاعتق  
 الكل قال ابو حنيفة روح لا يقع شيء . ولو وكل رجلاً ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه  
 عتق نصفه في قول ابو حنيفة روح وعندهما عتق كله لو ان رجلين لكل واحد منهما  
 عبد فوكل احدهما رجلاً بان يعتق عبداً . وكل الاخر هذا الوكيل ايضاً ان يعتق  
 عبداً فقال الوكيل اعتقت احد هاتين مات الوكيل قبل اليان في العياض الا عين  
 احد هاتين الاستحسان عتقا جميعاً ويسوق كل واحد منهما في نصف قيمته . رجل  
 وكل رجلاً بالطلاق فطلعتها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه . رجل وكل رجلاً  
 بان يبيع ثلث تطبيقات من المرأة بالف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث  
 الالف لا يقع شيء . الوكيل بالمخلع لا يملك قبض البدل . رجل وكل رجلين بالمخلع  
 فخلعها احدهما لا يجوز . وكذا لو خلعتها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر  
 خلعتها . جعل له اربع نسوة قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك  
 كان الخيار الى الزوج . وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل له اني هبة  
 لا يصح . رجل قال لغيره طلق امرأتي فطلعتها الوكيل ثلثاً فان كان الزوج نفياً للطلاق

يقع الطلق والامتناع شيء في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه يقع واحدة وكل  
قال الرجل طلق امرأتي فقد جلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس ولو فكل  
الرجل اصل امرأته ان تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس ولو قال لا امرأته  
وكلتك بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كما لو قال لها طلقني نفسك  
اذا كان الرجل وكلا بالتحلج من الجانبين فانه لا يلزم العقد من الجانبين في احد  
الروايتين رجل اراد سفرًا فخاصمته المرأة فكل الرجل وكلا بطلاقها ان لم يرج  
الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالعدل اخلف فيه المتأخر<sup>خرون</sup>  
قال شمس الامنة السرخسي ربح الصحيح انه يصح عزله رجل قال لغيره اخلع امرأتي  
فان ابت فطلقها فابت المرأة التحلج فطلقها الوكيل ثم طلب التحلج فخلعها الوكيل  
في العدة ذكر في جمع التفاريق ان الطلاق الاول ان كان رجيا جاز خلع الوكيل وكذلك  
ذكر في الاصل رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها على درهم واحد جاز في قول  
ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحبيه ربح الا بما يتعابن فيه الناس ولو وكل الرجل  
امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بمال او عرض لا يجوز ذلك الا  
ان يرخص الزوج به رجل قال لا امرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلت  
بذلك فعالت اشترت بذلك وكذا كان ذلك باطلا رجل قال لغيره انت وكيلي  
في طلاق امرأتي ان شئت او ارادت لم يكن وكلا لا حوتشاء هي في مجلسها  
فاذا شئت يصير وكلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت  
الوكالة وهو كما قال له انت وكيلي في طلاقها ان شئت فان طلق في المجلس  
وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له رجل وكل رجلا ان يخلع امرأتين له بمال  
معلوم او يبيعا عبد ين له بمال معلوم فخلعا احد المرأتين او باعا احد العبدين

. بما لم يعلم عجز رجل وكل غيره بان يطلق امرأته فان الوكيل ان لم يقبل بطلت  
 الوكالة وان لم يقبل الوكيل قبلت ولا مردودت حتى تطلقها يقع طلاقه استصحابا لرجل  
 وكل رجلان يطلق امرأته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع طلاقه  
 ولا يبطل وكذا في حوائجها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه رجل وكل  
 رجلان يطلق امرأته بتطبيقه بأشبه فطلقها واحدة رجعية يقع واحدة بأشبه وكذا  
 لو وكل ان يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بأشبه يقع رجعية . وهذا اذا قال  
 الوكيل طلقها واحدة بأشبه فان قال ابتها قالوا لا يقع شيء . رجل قال لغيري طلق  
 امرأتي ثلثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا يجامع فيه انت طالق ثلثا للسنة يقع  
 للمحال واحدة ثم اذا حاضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا حدد الا بقاء . رجل قال لغيري  
 طلق امرأتي للسنة وقال لرجل اخر من ذلك فطلقها معا في طهر واحد لا يجامع  
 فيه يقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها  
 ولو طلقها الوكيل والزوج معا في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة  
 اخرى . رجل قال لغيري طلق امرأتي بأشبه للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها  
 في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع . امرأة قالت لزوجي  
 اذا جاء غدا فاخلعني على الف درهم كان ذلك توكليا حتى توخته عن ذلك صح  
 نهيها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا جاء غدا فاعتقني على الف درهم . اذا عزل  
 الوكيل بالطلاق لا يثبت العزل من غير علم كحاشا سائر الوكالات . رجل قال  
 لغيري اذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلقت لان  
 الوكالة بمجهل التعليق والاضافة . رجل وكل غيره بالطلاق ثم طلقها بنفسه ثم  
 الوكيل يقع طلاق الوكيل مادامت في العدة



كتاب الكفاية في الحلال

الكفاية على نوعين كفاية بالنفس وكفاية بالمال وكلا النوعين جائز عندما  
 زوال الشافعي روح الكفاية بالنفس ما طهر ثم الكفاية على وجهين سحرية وعقلية  
 فالمسحرة جائزة والمعلقة كذلك انما كانت معلقة بشرط معارف ولا يضح بشرط  
 غير معارف بخلاف الوكالة فانها لا تسمى على غير معارف وبشرط غير معارف  
 والظاهر الكفاية بالنفس ان يقول كفل بنفس فلان او برأسه او برقبته  
 او بجسده او بروحه او بوجهه او بصدده او خزنة او قال بالفارسية: بغير فتم  
 فن فلان او قال من فلان من و لو قال كفل بیده او رجله او نحوه مما لا يصح  
 اضافة الطلاق اليه لا يصح به الكفاية وعن ابيو سفيان عن ابيان هو علي بن  
 جهمنا او قال علي بن ابيان او بك به او العالة به كالت كفاية بالنفس ولو قال  
 صامن حتى يجتمعا او حتى تلتصبا لا يكون كفاية لانه لم يبين المصون به نفس  
 ولو قال هو علي او لي كان كفاية بالنفس ولو قال اشناي فلان بر من مال  
 انفسه او جعفر روح يكون كفاية بالنفس وقال العقيبة ابو الليث رحمه الله  
 لا يكون كفاية وما قال العقيبة ابو جعفر روح اقرب الى عرف الناس وذكره في  
 الاصل لو قال انا كفيك بمعزة فلان او انا صامن بمعزة فلان لا يكون كفاية  
 وعن ابي يوسف روح ان هذا على ما صلات الناس وعرفهم ولو قال فلان  
 اشناي منست او قال فلان اشناي است قالوا ليكون كفاية بالنفس وقال  
 جهم بن ان قال اشناي فلان بر من يكون كفاية بالنفس لمكان العرب وكفاية  
 الايجاب وقوله فلان اشناي است لا يكون كفاية لانه لم يوجب على نفسه شيئا مما  
 المتأخر روح قالوا لو قال اشناي فلان بر من وقوله فلان اشناي است يكون كفاية

مكاتبهم فروا بيع المربية والعارسية وفي العارسية يجعلوه كفيلا بالنفس فلو  
 انا كفل بمعرفة فلان وانا ضامن بمعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان  
 فيقالوا يلزمه ان يدل له عليه . ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول  
 اذا هبت الريح او اذا جاء للطرا او اذا قدم فلان الا يجير الدار فانا كفل بنفس فلان  
 لا يصير كفيلا . وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط فان علق الكفالة بما  
 سبب الحق او سبب لامكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم الطلوب البلد  
 فانا كفل بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف . ولو جعل الكفالة  
 مؤجلة الى اجل مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد او الى  
 الدياسر او الى خروج الحاج او الى خروج العطايا جاز تاخير الكفالة الى ذلك الوقت  
 ولو قال كفلت بنفس فلان الى ان يعطر السماء ادعى الريح بصير كفيلا في الحال  
 ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال . وكل جهالة يتحملها الكفالة الى ان يتحملها  
 الكفالة بالنفس مالا فلا . رجل كفل رجلا بنفس رجل على انه ان لم يواف عند وقال  
 ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفل له بنفس فلان امر الطالب على ذلك الرجل مال  
 ذكر انخصاف روح انه يجوز هذه الكفالة عند اخلاق الزفر . رجل كفل بنفس  
 رجلا الى ثلثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة  
 مالو فان لا حرة انت طالق الى ثلثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلثة ايام وكذا  
 نوباع عبد بالف الى ثلثة ايام يصير مطالبا بالامتن بعد الايام الثلثة ومن  
 ابي يوسف روح انه يصير كفيلا في الحال في حال الطلاق يقع الطلاق في الحال ايضا  
 قال الفقيه ابو جعفر روح يصير كفيلا في الحال قال ذكر الايام الثلثة لتاخير المطالبة  
 الى ثلثة ايام لتاخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفل لو سلم نفس المكفل به قبل

الايام الثلاثة يجزئ الطالب على القول كمن عليه الدين للوجل اذا عجل قبل طول الاجل  
 بصير الطالب على القول وما ذكره الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة لانه  
 انه يصير الكفيل مطالبا بعد الايام الثلاثة. وغيره من المشايخ روح اخذوا بظاهر  
 الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس  
 في الايام يصير كفيلا ابدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم. وقال شمس الامم الحلواني  
 روح في قول ابي يوسف روح انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة  
 ولا يطالب بعد ها اشبهه بغير الناس وعن ابي يوسف روح في رواية اخرى اذا  
 قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او قال ثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت  
 الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا. ولو قال انا كفيل بنفس فلان لثلاثة ايام يصير كفيلا بعد  
 عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الامم الحلواني روح كان القاضي الامام الاستاذ  
 ابو علي السفيري روح يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يحبه هذا الواية  
 وكان يقول لو قال بالغا رسيه يذير فتم تن فلا تراه روز يصير كفيلا في الحال واذا  
 مضت المدة لا يبقى كفيلا. ولو قال يذير فتم تن فلا تراه روز يصير كفيلا بعد عشرة  
 ايام. وبعض المشايخ روح قالوا اذا قال يذير فتم تن فلا تراه روز وله يسلم حتى  
 عشرة ايام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج به عن الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الفاضل  
 الاجل ظهير الدين روح ويحكم ذلك عن جدي روح. ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم  
 الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت  
 الكفالة بعشرة ايام والكفالة ما يقبل التوقيت. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى  
 ايام فاذا مضت العشرة فانا منها بري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح  
 هذه الكفالة لا في العشرة ولا بعد ها وذكره الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهر

يكون كفيلا ايذا كما لو قال انت طالق شمر انكون طالفا ايذا. رجل قال لغيره فلان علي نفسه الى  
 شمر عن محمد ر. ح. انه قال لا سبيل عليه حتى يمضيه شمر. ولو قال نفسه علي الى شمر فلذا  
 شمر فانما منه بريء قال هذا لا يضمن له شيئا. رجل كفل بنفس رجل الى اجل عشرين  
 به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولربيعين الخصومة فالكفالة بالنفس جائزة ولا يكون  
 وكيل بالخصومة لانه لم يبين الخصومة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به  
 يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان اخر جاز ذلك استعسانا وهو قول محمد ر. ح.  
 وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف ر. ح. رجل كفل بنفس رجل فان المكفل  
 له كانت الكفالة ميراثا لورثته ياخذون المكيل

### مسائل في تسليم نفس المكفل به

المكفل بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفل له وقال سلت نفسي اليك عن الكفيل برئ الكفيل  
 وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه  
 المكفل به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلت اليك نفسه عن الكفيل برئ  
 الكفيل. ولو ان رجلا اجنيا ليس بما موصى به المكفل الى الطالب وقال سلت  
 عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ  
 الكفيل ولو اخذ القاضيه من المدعي عليه او امين القاضيه كفيلا بالنفس بطلب  
 المدعي او غير طلبه فسلمه الكفيل الى القاضيه برئ وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا  
 اذا لم يصف القاضيه او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضيه  
 امينه ان المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك سلم الكفيل  
 الى القاضيه او الى امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب برئ ولو كفل رجل بنفس رجل على انه ان لم يوف به  
 غدا فعليه المال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم فلم يوف به الكفيل ولكن الطالب

الى المدعى عليه وخاصة ولا يرد في المسجد حتى الليل فاللزام على الكفيل لانه لم يواف  
 به رجل كفل بنفس رجل فأتى المكفول به برى الكفيل رجل كفل بنفس رجل الى الليل  
 وقال ان لم يواف به غدا فيلزم المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل واخيتك به وقال لها  
 لم يوافني به كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال  
 للمال بالكفالة الا ان الموافقة شرط للمرأة فلا يثبت بقول الكفيل رجل كفل بنفس رجل  
 على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه للمال الذي عليه فتعيب الطالب عند محل الاجل  
 طلبه الكفيل لم يجد له بد فاضه الى الطالب واشهد على ذلك فاللزام على الكفيل وكذا  
 لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب ليدفعه  
 اليه فتعيب الطالب كان المال لازم على الكفيل في قول المتأخرين من المتأخرين وهو  
 قول ابي يوسف رح اذا تعيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكذا  
 للقائب ويسلمه الكفيل لا الوكيل ونظير هذا ما قاله فيمن اشترى شيئا على انه بالخيار  
 ثلثة ايام فوثرى البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي في قول ابي يوسف رح لينصب  
 وكذا للقائب فيرد المشتري عليه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح لا ينصب القاضي  
 خصما للقائب في المستثنين وكذا لو حلف الرجل بقضين دين فلان اليوم فتعيب  
 فلان ينصب القاضي وكذا لا يرد فع اليه الدين لان الطالب منعته فاصد للاضرار له  
 الكفيل والتريم والقاضي نصب ناظر للمسلمين فينصب وكذا لا دفع الضرر من رجل كفل  
 بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للمالك على المكفول به  
 وشرط الكفيل في الكفالة على انه برى من الكفالة اذا وافاه المسجد الا عظم فواته به في ذلك  
 المكان يومئذ واشهد على ذلك وتعيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال  
 جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لان الكفيل منها جعل شرط البراءة

عن الكفالة اخضا والمكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب  
ولو كفل بنفس وجعل الى العدة على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه للمال لان  
له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد فقبضه  
فهو منه بري ثم التفتا بعد الند فقال الكفيل قد تعبت وقال الطالب قد اوفيت  
لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لا يزوم على الكفيل وان  
اقام كل واحد منهما البيعة على الموافاة في المسجد ولم يستهد وان الكفيل دفع <sup>المكفول</sup>  
به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافاة شرط  
البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجاهد الا بحجة فاذا اقام البيعة وقع النفا  
بين البيتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمخبر فيه ان من انكر فعل غيره كان القول  
قوله لانه متمسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة ولو اقام  
الكفيل البيعة على انوافاة في المسجد ولم يتم الطالب بيعة بري الكفيل من المال و <sup>النفس</sup>  
لا يصدق الطالب على الموافاة واذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير  
المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض او سلطان بري الكفيل في قول يمينه  
اذ الركن الكفالة مقيدة وقال صاحبه لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصر الذي كانت  
فيه الكفالة وامكان الكفالة مقيدة بان كفل بنفسه على ان يواف به في مجلس  
القاضي فدفع اليه في السوق او في محلة من محال المصر ذكره الكتاب انه يبرأ وقال  
متأخرا فزمانا اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس <sup>القاضي</sup>  
لا يبرأ وان شرط الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط  
ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا  
القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني بري وجعل كفل بنفس <sup>المكفول</sup>

به مجبوس عند القاضي فدرج الكفيل الى الطالب في السجن برية للكفيل. وان كل  
 بنفس رجل وهو مجبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدرجته اليه قالوا ان كان  
 الحبس الثاني بشئ من التجارة او غيرها صح الدرع وبرئ الكفيل. وان كان  
 الحبس الثاني بشئ من امور السلطان لا يبرأ الكفيل ولو كفل بنفس رجل  
 وهو غير مجبوس ثم حبس فسلمه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب  
 هو الذي حبسه فسلمه في السجن صح تسليمه. ولو كفل بنفس رجل وهو غير مجبوس  
 ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به  
 وانت حبسته بدني فلان افعليه عن محمد ربح ان القاضي يامر باحضار الطالب  
 حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اذا اقر الكفيل بالنفس بالكفالة  
 عند القاضي فان القاضي لا يجبه اول مرة وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى  
 القاضي ثانيا فان القاضي يجبه حتى يسلم نفس المكفول به فان ثبت الكفالة بال  
 لا بالاقرار كذلك في رواية الخصاص رحمه الله لا يجبه اول مرة وفي ظاهر الرواية  
 اذا ثبت الحق او الدين بالينة يجبه اول مرة. رجل كفل بنفس رجل فتاب المكفول  
 ان علم مكانه عند القاضي انه ابن هو بالينة او كانت له علة الخروج الى تلك  
 في كل سنة فان القاضي يهل الكفيل مدة يذهب ويحيى به ان كان الكفيل يريد ان يذهب  
 وان ابى الكفيل ان يذهب يجبه القاضي حتى يأتي به وان كان المكفول به غائبا  
 لا يسلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت الكفيل للنفس  
 اذا ضاع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يمنع حتى يخرج من  
 عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له ان يمنع عن الخروج قبل حلول  
 الاجل. رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه

فلم يوافق به الغد وادعى الطالب عليه الف درهم فصدقه المطلوب ومحمد  
الكفيل كان القول قول الكفيل مع العين على العلم ولو كفل بنفس رجل على أنه  
أن لم يوافق به غدا فعليه من المال ما اقر به المطلوب فلم يوافق به الغد فامر  
المطلوب أن له عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر ولو كفل بنفس رجل  
على أن يوافق به اذ جلس القاضي فان لم يوافق به فعليه الألف التي للطالب عليه فلم  
يجلس القاضي ايا ما وطالب المدعي فلم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لأنه علق  
الكفالة بالمال بعدم الوافات اذ اجلس القاضي ولو كفل بنفس رجل على أنه من  
طلبه الطالب فلم يوافق به فعلى المال الذي عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم  
يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلب وكذا  
لو كفل بنفس رجل على أنه أن لم يوافق به فعندي له هذا المال لأن عندنا الاستعجل  
في الدين يراد به الوجوب وكذا لو قال لي هذا المال الكفيل بالنفس اذ اعطى المال  
كفيلاً بنفسه فأت الاصيل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الكفيل  
الثاني من رجل كفل بنفس رجل ثم ان المكفول له اخذ من الاصيل كفيلاً آخر بشفعة  
الكفيل الاول من رجل كفل بنفس رجل على أنه أن لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال  
وهو الف درهم ثم ان الطالب ابرأ الكفيل عن الكفالة قبل أن يدفعه اليه قال محمد  
بحر برئ الكفيل ولا يثبت براءة الكفيل بموته فانه لو مات الكفيل كان وارثه  
بمقتضى الكفيلان دفعه الى الطالب برئ وان لم يدفعه حين مضى الوقت كان المال على  
الوارث وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به الى وارث الطالب في الوقت  
برئ وان لم يدفعه لزمه المال ورجل ادعى على رجل أنه غصبه ثوبا فاخذ من المدعي عليه  
كفيلاً بنفسه وقال الكفيل ان لم تردده علي غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم وقال



لا بعشرين درهما فسكت المكفول له قال محمد بن علي بن عباس قال لا ينفقه روح ونولنا  
 لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول ابي يوسف روح هو حاشي يجب عليه ما شتر له نفسه  
 وان لم يقبل الطالب رجل قال لاخر كلفت لك بنفس فلان فان غاب عنه فلانا  
 ضامن لما عليه فعاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلب المكفول له ثم دفعه الكفيل  
 اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو  
 قال قد كلفت لك بنفس فلان فان غاب ولم اوافك فلانا ضامن لما عليه فعاب قبل  
 ان يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافيك به ولو قال  
 فان غاب فم اوافك به فلانا ضامن لما عليه هذا علم ان يوافيه بعد الغيبة  
 الطالب اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلثة في وجه يجوز  
 البراءة ومبطل الشرط بخوان يكفل رجل بنفس فابراه الطالب عن الكفالة علم ان <sup>بطله</sup>  
 الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له <sup>مال</sup> علم  
 ليبرئ عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية  
 الجامع واحد رواه الجماعة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه  
 يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل وبما عليه من المال <sup>ط</sup> فشرط  
 الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت  
 البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل فاشترط  
 فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فليبرئ  
 باطلا والله اعلم

### فصل في الكفالة بالمال

رجل كفيل بعين في يد رجل فهو على وجهين اكان العين امانة في يده كالود بقرعة

والعادية وإموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في ماله  
لا يبيع الكفالة به. وأن كان العين مضمونة على صاحب اليد كالنصب والبيع يبيع فأ<sup>سد</sup>  
والمقبوض على سوم الشراء ونحو ذلك يبيع به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه  
مادام قائما وإذا هلك كان عليه قيمته وكذا الوادعي رجل عبداً يدرج كقول رجل  
بالعبد مات العبد فاقام المدعي البيعة أن العبد كان له وقضى القاضي له بذلك  
كان له أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد. رجل كفّل عن رجل بمال فقال الكفيل المكفول لله  
أن وافيتك بنفسه غداً فانا برئ من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال كان التعا<sup>سل</sup>  
ولو قال الكفيل بالنفس أن لو واف به غداً فويل ما قر به المطلوب فلم يواف به غداً  
نافر المطلوب أن له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامناً لما قر. وليس هذا كالموالات  
أن لو وافك به غداً فانا ضامن لما ادعت عليه فلم يواف به غداً فادعي الطال<sup>ب</sup>  
عليه مالا لا يلزمه المال. وكذا لو قال أن لو وافك به غداً فادعت عليه فهو على  
فلم يواف به غداً فادعي عليه مالا لا يلزمه. رجل قال لأخراجه ليعطيك فلان ماله  
فهو على تنقضاء الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل استمسا<sup>تاً</sup>  
رجل قال لأخربائع فلانا فاباعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعث منه متاعاً  
بالف درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول الطالب والمطلوب  
استمسنا. رجل قال لغيره إذا بعث فلانا شيئاً فهو على فباعه شيئاً ثم باعه شيئاً  
آخر لزم الكفيل المال الأول دون الثاني. ولو قال ما بعته اليوم فهو على الزم ما يبيعه  
اليوم. ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال  
الكفيل لجماعة أنا ضامن لما يبيعوه. وغيره لو كان ضامناً لما باعته القوم دون  
غيرهم رجل كفّل عن رجل بمال بغير أجر ثم أجاز المكفول منه الكفالة فادى الكفيل شيئاً

لا يبرح على المكفول عنه . رجل قال لغيره مازاب لك على فلان فهو على ورضي باللفظ  
فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي عليه الفادرهم فقال الكفيل  
ما للطالب على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب فيجب اللف  
على الكفيل . رجل قال لغيره مازاب لك عليه من حق او ما ترضى لك عليه من حق  
فقال الكفيل . فاقام المدعي البينة على الكفيل ان له على المكفول عنه  
الف درهم لا يقبل بينته حتى يحضر المكفول عنه . ولو اقام المدعي على الكفيل بينته  
ان فاضله به كذا فرضه على الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه  
البينة ويقضي على الكفيل بامره ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو كفل عن  
رجل بامره بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة  
على الكفيل ان له على فلان الغائب الف درهم وأنه كفل له بامر فلان الغائب  
هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب . رجل ادعى على رجل ما لا  
نقال المدعي عليه لرجل كفل له عن كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي رجل كفل عن  
بدين على فلان وفلان لا يكفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فاني الاخر ان يكفلا  
قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الكفالة الاولى لانمة ولا خيار له في ترك الكفالة  
رجل تزوج لابنه امرأة وضمن عنه المهر على انه ان مات ابنه او امرأة ابنه  
قبل ان يبينها فهو بريء عن الضمان عن ابي يوسف رح انه قال الضمان  
لازم والشرط بالحل . امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا <sup>المهر</sup>  
عليك صدقة او قالت مات في حل من مهر في مات الزوج من ذلك المهر قال <sup>محمد</sup>  
رح المهر على الزوج وبطل ما قالت لانه مخاطرة . وكذلك رجل له دين على رجل  
فقال الطالب للمطلوب ان لا تقض ما عليك حتى تموت فمات في حل فمات المطلوب

كانت البراءة باطلة. ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لانها وصية  
رجلان اشترى اعبدا او استقرضهما لامن رجل على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
كان للبايع ان يأخذ ايها شاء بجميع الالف فاذا دى لحدهما شيئا لم يرجع على  
شريكة حتى يكون المؤدى اكثر من النصف. ولو كفلا عن رجل بالف على ان كل  
واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا دى احدهما شيئا كان له بالخيار ان شاء رجع بجميع  
ذلك على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وان شاء رجع بنصف ذلك على الكفيل  
الاخر قل المؤدى او اكثر رجل كفيل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب  
من الالف على خمسمائة صحيح المصلح وجب الاصيل والكفيل عن الخمسمائة <sup>غير</sup> الا  
رسيل باع دارا وكفل انسان بالدرهم ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه <sup>رجل</sup>  
قال لاخر بايع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو علي او قال رجلان <sup>هنا</sup> رجلان  
عبدك هذا فاناضا من به لا يصح هذه الكفالة. الكفالة بالخراج جائزة يرجع  
على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كفيل عن رجل بالجمادات اختلفوا <sup>فيه</sup>  
والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامره. وكذا السلطان اذا  
صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يؤدي عنه المال كل ما هو مطالب به <sup>ما</sup> حسا  
جازت الكفالة به وان امره غير ذلك ان قال علي ان ترجع علي بكذا كان له ان  
عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذ لك علي اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع <sup>يرجع</sup>  
السير المسلم اذا كان اسيرا في محل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير <sup>من</sup>  
يكون متطوعا لا يرجع بذ لك على الاسير في سبيله. وان اشتراه بامره في القياس <sup>لا يرجع</sup>  
الما مور على الامر وفي الاستقصان يرجع سواء امر الاسير ان يرجع بذ لك عليه او  
لم يقل علي ان ترجع بذ لك علي وهو كما لو قال الرجل لغيره اتفق من مالك علي عيالي

او اتفق في بناء دارهم فانفق المأمور كان له ان يرجع على الأمر بما اتفق وكذا الأمر  
 اذا امر رجلا ليدفع الغداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة المأمور بالشراء ويجوز ان  
 على رجل غائب الفاق قال رجل للطالب لك على الف درهم اذا قدم فلان فلان  
 جاز ولو قال ان اقر لك فلان بالف درهم فاما كفىل بذ لك حاز ولو قال اعبدك هذا  
 من فلان بالف درهم على اني ضامن لها فباعه بخمسمائة كان له ان يأخذ الكفيل  
 بخمسمائة ولو باع المولى عبده بالف درهم ضمن الكفيل الف ولو ان رجلين كانا  
 في السفينة فقال احدهما لصاحبه الق متاعك على ان متاعي يتنا فالقاي نصف  
 تيمنه رجل كفيل عن رجل بالف يدعيه ثم اقام الكفيل البيعة ان الالف اليه اذ عاها  
 المكفول عنه ثم خسر لم يقبل ذلك من الكفيل رجل قال ان تقاضيت لانا لم يملك فلانا  
 ضامن بالاك فمات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعه ربح في الوارد انه يبطل الضمان  
 رجل كفيل عن رجل بمال والطالب غائب والمكفول عنه حاضر فاجاز الغائب  
 بعد ذلك لا يصح الكفالة في قولنا يحنقه ومحمد ربح وتصح في قوله ابي يوسف ربح  
 ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز رجل عليه دين  
 فكفل رجل بالدين بمحضرة الطالب والمطلوب بغير امر المطلب فرضوه المكفول  
 عنه ثم قال المكفول له رضى بكفالتك جاز فان ادى الكفيل المال رجع به على الكفول  
 عنه ولو قال المكفول له اولا قدر رضى بكفالتك ثم قال المكفول عنه ترضيت  
 او قال فلان جرت وادى المال لا يرجع على الكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت وان  
 الكفيل فلا تخير باجازه المكفول عنه حرىض قال لورثته ان الناس على ديننا فاضنوا  
 عني فغنموا وارباب الدينون غيب جاز استفسانا وان قال الصحيح ذلك لورثته واصحاب  
 غيب لا يجوز ذلك وكذا الوضو صاحب الدين وقال رضى لا يجوز ايضا ولو ان للرض

لم يطلب من الورثة ذلك وقال ورثته ضمننا للناس كل دين عليك والزماء غلبوا بيمين  
 ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت المورث جاز . وقال أبو يوسف ربح يجوز  
 الوجهين وعن أبي حنيفة ربح إذا ضمن الوارث في مرض موته جاز وإن لم يطلب  
 المريض منه ذلك . رجل كفل عن رجل بمال ثمان المكفول عنه أعطى الكفل رهنا  
 ذكره في الأصل أنه أو كفل بمال مؤجل على الأصيل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك  
 جاز الرهن . ولو كفل بنفس رجل على أنه أن لم يوف به إلى سنة ضل المال الذي  
 وهو الف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بمال رهنا إلى سنة كان الرهن باطلا لأنه  
 لم يجب للمال للكفل على الأصيل بعد . وكذا لو كانت الكفل قال للطالب في الكفالة  
 إن مات فلان ولم يؤد ذلك المال فهو على ثم أعطاه المكفول عنه رهنا لا يجوز  
 أبي يوسف ربح في النواذر أنه يجوز . ولو أبرأ الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز للأبراء  
 قال في الأصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الأبراء عنه . رجل باع دارا وكفل رجل  
 المشتري بما ادركه فيها من دراهم فآخذ المشتري بذلك عنه رهنا ذكره في الأصل  
 الرهن باطل والضمان على الدرعين والكفالة جائزة . وذكر في النواذر عن أبي حنيفة  
 لا يجوز الرهن بالدرك سواء أخذ الطالب أو الكفل وأخذ الرهن يكون ضا  
 رجل كفل عن رجل بامرء بجياد فادى الزبوف ونجوز الطالب فإن الكفل يرجع  
 على الأصيل بما كفل به من الجياد . ولو أمر المديون رجلا بأداء الجياد عنه فادى  
 الزبوف فإنه يرجع بالزبوف . ولو اشترى شيئا بالجياد ففقد الزبوف ورضيه البائع  
 ربح المشتري على الشفع بالجياد . ولو اشترى شيئا بالجياد ولطاه زبونا فباعه  
 مراجه يبيعه مراجه على الجياد البتة ووقع عليها العقد  
 ثم صـ \_\_\_\_\_  
 أن الأمر بقدر المال عنه لبيعة

<sup>٢٤٠</sup>  
 منها ما يرجع للمأمور على الأمر سواء قال له الأمر دفع عني أو لم يقل ذلك خيطا كان  
 المأمور له أو لم يكن. والثاني ما يرجع فيها إذا كان المأمور خيطا للأمر ولا يرجع  
 إذا لم يكن. والثالث ما لا يرجع في جميع الأحوال إلا إذا نظر الأمر الضمان وقال على  
 ابنه ضمان. والرابع ما يرجع إذا قال الأمر عني ولا يرجع إذا لم يقل ذلك أما الأول  
 رجل قال لغيره اكفل لفلان بالف درهم عني أو قال نقد فلانا ألف درهم له على أو قال  
 له عني أو قال له ألف التي على أو قال اقض مالي على أو قال اقضه عني أو قال اعطه  
 التي على أو قال اعطه عني ألف درهم. أو قال ادفع اليه ألف التي له على أو قال ادفعه  
 ألف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في هذه المسائل جادفع في رواية الأصل  
 وعن أبي حنيفة رج في الجدة إذا قال الأمر اخض لفلان ألف التي له على فضمنها وإذا  
 إليه يكون متطوعا في الضمان ولا يرجع على الأمر إلا أن يكون خيطا للأمر فيرجع عليه  
 وكذا في قوله اقضه. وأما القسم الثاني رجل قال لأخ ادفع لفلان ألف درهم  
 ولم يقل عني ولا انفالك على فندفعها للمأمور ان كان خيطا للأمر رج بما أدى وإن  
 لم يكن خيطا لا يجوز. وقال أبو يوسف رج يرجع في الوجهين. والخيط هو الذي يكون  
 في عياله كما لو لد والولد والزوجة وإن الأخ الذي في عياله أو امرأته  
 عنان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخيط هو الذي يأخذ منه الرجل <sup>يعطيه</sup>  
 ويدينه ويضع عند المال وإن لم يكن في عياله وذكر في الأصل إذا امر حريقاله  
 الصارية أن يعطي رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور  
 فانه يرجع <sup>عنه</sup> على الأمر في قول أبي حنيفة رج وإن لم يكن حريقاله لا يرجع إلا أن يقول  
 عني. وذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخيط له ادفع لفلان ألف درهم  
 فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال الكوفي لم يدفع إليه <sup>دفعه</sup> على وجه صحيح

القسم الثالث رجل قال لأخيه فلان عني الف درهم فذهب المأمور بحال ركاف  
 لهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على الغائب وللأمر أن يرجع في الهبة  
 والدافع يكون متطوعاً ولو قال رجل لفلان الف درهم على أن يضمن ففعل جاز  
 لهبة ويضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع. ولو قال  
 أقرض فلان الف درهم فأقرضه لا يضمن الأمر شيئاً سواء كان خطباً له أو لم يكن  
 ولو ذهب رجل إلى الأجنبي ثم إن الموهب له أمر رجلاً يعوض الواهب عن هبته  
 من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر إذا قال له الأمر في الأمر على  
 أن يرجع بذلك على فخ يرجع. وكذا لو قال كزيميني بطعامك أو أركوة مالي أو  
 نفسك أو أجمع عني رجلاً بكذا أو أعتق عني عبداً عن ظهاري. وعن أبي يوسف  
 أن المأمور يرجع على الأمر في هذه المسائل. ولو أمر رجلاً بأن يقض دينه ولم  
 على أن يضمن ولا على أن يرجع بذلك على رجوع المأمور على الأمر على كل حال رجل  
 عليه الف درهم فأم المديون رجلاً أن يقض الطالب ألفاً إلى عليه وقال  
 المأمور. قضت نصف صدقة الأمر وكذب صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن  
 المأمور بعضاء الدين وكيل بشراء ما في ذمته له فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع  
 على الأمر كالوكيل بشراء العين إذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي و  
 صدقة الموكل وانك البائع لا يرجع الموكل على الموكل فإن أقام المأمور بينة على  
 قضاء الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الأمر <sup>في الأمر</sup> عن دين الطالب  
 ولو أن مديوناً قال لغيره ادفع إلى فلان مائة دينار فقبضها من دينه <sup>لله</sup>  
 له على أن يضمن لها فقال المأمور دفعت صدقة الأمر وانك الطالب وحلف  
 رجوع المأمور على الأمر ولا يبرأ الأمر عن دين الطالب لأن الاقتضاء لم يثبت بقول <sup>المأمور</sup>



ولو صدق الأمر الطالب فاقام المامور بيده على القضاء ربيع ثمانون على الأمر  
 ويرجع إليه الطالب ايضا بدينه ولو ان مديونا قال لرجل ادفع الى فلان ألف  
 درهم قضاء عن دينه الذي له على فلان ضامن لها فقال المامور قضيت  
 وصدقته الأمر وانكر الطالب وحلف انه لم يقض منه شيئا كان القول قول الطالب  
 ولا يبرأ الفريم عن دينه ولا يرجع المامور على الأمر ذكر المسئلة في الجامع رجل أمر مديونا  
 ليقض دينه الذي لفلان عليه نقض المامور الدين واراد ان يرجع على الأمر فقال  
 الأمر ما كان لفلان على شيء أصلا ولا امرتك ان تقضيه وان فلانا لم يقض منك  
 شيئا وصاحب الدين غائب فاقام المامور بيده على الدين وعلى انه امره بالقضاء  
 وانه قضاء فان الناضح يقضي بما للناظر على الأمر يقضي بحسن الرجوع للمامور على  
 الأمر لان حق المامور يتعلق بجميع ذلك فكان خصما في ادياته رجل قال لجماعة  
 اشهدوا لي قد ضمنت لهذا الرجل بالالف اليه له على فلان ثم ان المديون  
 اقام البيه انه كان قد قضا قبل ان يضمه الكفيل بكت بيته ويبرأ المديون  
 عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا  
 بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل وان اقام المديون بيده على القضاء وبعد  
 الكفالة برئ المديون والكفيل جميعا رجل أمر رجلا ان يقض المامور دينه  
 من مال نفسه فامتنع المامور عن القضاء لا يجبر لان قول المامور كان وعدا  
 والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فحجبر على القضاء رجل دفع الى صبي محبوسة  
 دراهم وقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح  
 ضمانه لانه ضمن عن الصبي مالم يسر بضمون عليه ولو ضمن قبل الدافع الى الصبي  
 ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على ان ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون

العبد من مستشرقها المستشرق من المذبح امراله بدورها الى الصبي ومير الصبي بالباغدة والضيق ولا  
 وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض العمن فجاء انسانه وكفل المشتري بالبدل  
 الكفل بعد ما قبض الصبي العمن لا يصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة مكاتب  
 قتل رجلا عمد فصالح من الدم على العبد بغيره وكفل رجل بائع فمهلك العبد  
 قبل التسليم كان لولي الدم ان يأخذ الكفل بقيمة العبد وان شاء طاب المكاتب <sup>ابيع</sup>  
 بقيمة العبد لان الصالح عن دمه العمد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فاذا عجز عن  
 تسليم العبد مع الموجب للتسليم يطالب بقيمة البدل فهو بمنزلة ما لو كفل رجل  
 بالمنصوب فمهلك الغصب كان على الكفل قيمته وان كان القاتل حرافصا عن الدم  
 على عبد وكفل رجل بالعبد فمهلك العبد قبل التسليم كان هذا واذا نزل سواه  
 وكذا لو كان العبد صا ق او بدل حط لان هذه الغفوة لا تبطل بهلاك البدل قبل  
 التسليم وللصالح ان يبيع العبد قبل القبض لان العبد مضمون بنفسه فجاز فيه  
 التصرف قبل القبض ولو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل  
 ثابت باقراره او بالينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد الى الرق لم يكن  
 للصالح ان يأخذ المكاتب حتى يفتق لانه التزم المال في الذمة عوضا عن <sup>فصح</sup>  
 ذلك فحقه ان يفتق المولى فاذا خلاص اكسبه بالحرية يؤخذ به وللصالح ان يأخذ <sup>الكفل</sup>  
 قبل عتق المكاتب لانه كفل بمان واجب للحال وانما اخذت المطالبة عن المكاتب قبل <sup>العتق</sup>  
 فلا نسيه وعجزه فلا يسقط المطالبة عن الكفل رجل اشترى عبدا وكفل له رجل بالعبد  
 ذكره الجامع ان ضمان العدة باطل وقال ابو يوسف رج ضمان العدة كضمان الدار  
 يجوز ويؤخذ الكفل بالغن عند الاستحقاق واختلفت الروايات في ضمان الدار  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج الكفل بالبدل ككفل بالغن اذا استحق المبيع

رجل باع دارا عارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع ففكّله رجلان يسلمها اليه  
او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري  
فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه برئ عن الضمان. وعن ابي يوسف  
في النواذر اذا باع دارا عارية وقبض الثمن وضمن رجل قبل القبض ليسلمها  
او يرد الثمن او قال انا ضامن بخسليمها ولم يزد على ذلك فهو سواء في قول <sup>سفيان</sup> ابي يوسف  
رج ان ماتت الجارية واستحققت او كانت حرة او مسدرة او ام ولد او مكاتبه  
للبائع واخبره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البايع  
بذلك وان شاء اخذ الضامن واو كان البايع دفعها الى المشتري والمسئله <sup>لها</sup> على  
كان للمشتري الخيار ان شاء رجع بالثمن على البايع وان شاء رجع على الضامن في قول  
ابي يوسف رج. وقال الحسن رج من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن وكو  
كان الضامن بهذا اللفظه ما ادركه فيهما من درك او ما تبعه فيهما من تبعه  
قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضها والمسئله بحالها كان للمشتري  
ان يأخذ البايع او الضمان بالثمن. ورجل ابرأ زوج ابنته عن مهرها <sup>المهر</sup> او ذهب <sup>غير</sup>  
على انه ضامن فلم يخرج الابنه لا يجب على الوالد شي لان له لم يضمن شيئا كان له على  
فلا يصح الضمان الا اذا قال الوالدان الابنه قد وكلته بالمهره او الاجراء وابراه  
عن مهرها او وجهه منه وضمن انها لو انكرت التوكيل فطالبت زوجها واخذت  
منه المهر فالاب ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق  
رجل كفّل عن رجل بالف بامر ثم ادعى الكفيل ان الالف المير كفل بها قارا وعن خمارها  
اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله. ولو اقام البينه على اقرار للكفول له  
بذلك والمكفول له يمجّد لا يقبل بينته ولو ادرا وان يحلف الطالب لا يلتفت اليه

ولو كان الكفيل ادعى المالك الطالب واراد ان يرجع الى المكفول عنه والطالب غائب  
فقال المكفول عنه كان المال قمار او ثمن ميتة وما اشبه ذلك واراد ان يعقم  
اليته على الكفيل لا يقبل بيته ويؤمر باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب  
خضعتك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقطع الطالب عنه  
القاضي ان المال كان ثمن خرا وما اشبه ذلك بمثل الاصيل والكفيل جميعا فلو ان  
القاضي امر الكفيل ثم حضر للمكفول عنه فاقتران المال من فرض او ثمن مبيع وصدة  
الطالب لزمه المال ولا يصد ثمن على الكفيل والحوالة في هذا بمنزلة الكفالة من بعض  
كفل عن رجل بمال باع ثم مات الكفيل وابنت المورثة ان يحجز والكفالة فان لم  
على الكفيل دين محيط بماله جازت الكفالة من ثلثة وان اقر المريض ان الكفالة  
كانت في صحته لزمه جميع ذلك في ماله ان لم يكن الكفالة لو اقرت ولا عن وارث لان  
اقرار المريض ان الكفالة كانت في صحته اقرار منه بماله كان سببه في الصحة فيكون  
بمنزلة الاقرار بالدين نصح اذا كان المكفول له اجنبيا ولم يكن عليه دين محيط  
بماله عبد ما ذون له دين على رجل فكل مولا للعبد ان كان العبد مدبونا  
جاءت الكفالة فلو ان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفالة المولى  
وجلان لهما على رجل دين فكفل احدهما صاحبه بمحضته من الدين لا يصح كفالة  
ولو تبرع احدهما باء نصيب صاحبه عن الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات  
وله دين على رجل وقتا ابنين فكفل احدهما لآخره عن الدين بحصة اخيه لا يصح  
الكفالة ولو تبرع احدهما فادى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة  
الوكيل بالبيع اذا كفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفالة ولو تبرع باء الثمن عن  
المشتري صح تبرعه رجل كفل في صحته فقال ما اقر به فلان فلان فهو علم من

الكفيل وعليه دين يحيط بماله فاقول المكفول عنه ان لفلان عليه الف درهم <sup>الدين</sup> لزم  
 جميع ذلك من جميع ماله . وكذا لو اقر المكفول عنه بذلك بغير مامات الكفيل لزم  
 الكفيل بمخاص المكفول له غرماء الكفيل . رجل كفيل برجل بالف درهم ثم مات الطالب  
 والكفيل وارثه برئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله  
 وان كانت الكفالة بغير امر برئ المطلوب ايضاً لانه لما مات الطالب صار  
 ذلك المال ميراثاً عنه لو رثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء  
 او بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامرء وان كانت بغير امرء لا يرجع  
 على المكفول عنه . وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث وهذا اذا مات الطالب  
 والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه برئ الكفيل <sup>الطلب</sup> لان المطلوب  
 وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل يجب برأء الكفيل . فان كان  
 للطالب ابن اخر مع المطلوب برئ الكفيل عن حصته المطلوب ويبقى عليه حصته  
 الابن الآخر . رجل قال للقوم هرجه شتاراً لفلان ايد بر من قالوا هذا كلام  
 باطل لا يلزمه شيء . رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك  
 على ندفع اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه ما لكثير فقال الامر له امر جميع <sup>ذلك</sup>  
 كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما بايعت فلاناً فهو على  
 يلزمه جميع بايعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الفركنت لك بالنفقة  
 ابداً يلزمه النفقة ابداً ما دامت في نكاحه . ولو قال لهما ما دامت في نكاحه  
 فنفتك فلا فان مات احدهما او زال النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر رجل  
 داراً كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان  
 سكن المستاجر فيها او ما من الشهر الثاني لزمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا

في كل شهر من عطائه المستاجر كفيلا بالاجرة ما لزم المستاجر لزم الكفيل لك فلا  
يبتل هذه الكفالة بالموت كما لا يبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر  
ان يأخذ المستاجر قبل ان يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على الساتر<sup>جد</sup>  
فكان الكفالة بامره وكذا لو قال لغيره ما اقرتك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم  
اقر فلان بشيء كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك

### فصل في مسائل السفحة

رجل جاء بكتاب السفحة الى رجل من شريكه او خطبه مدفع الكتاب الى الذي جاء<sup>اليه</sup>  
نقرأ المدفع اليه ثم قال كتبته لك عندي ذكر محمد روح في النواذر ان ذلك لا يكون  
انما من المدفع اليه وكذا لو قال له الدافع اضمه لي فقال قد اشتهاك عندنا وقال كتبته لك  
ندي فهو مخير ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع وان قال المدفع اليه<sup>الكتاب</sup>  
كتبته لك على وقال اثبتها لك على فهو ضمان صحيح ياخذ به صاحب السفحة ولو  
الطحاوي روح في الشروط اذا قبل المدفع اليه كتاب السفحة وقرأ فيه لزمه المال  
وعن ابي يوسف روح في الشروط اذا دفع المدفع اليه كتاب السفحة ثم ابي<sup>البيضاء</sup>  
ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبته لك على  
او قال اثبتها لك على رجل اقترض رجلا على ان يكتب له بذلك الى بلد كذا لا يجوز ذلك  
وان اقترض بغير شرط وكتب له بذلك الى بلد اخر سفحة جاز وكذا لو قال الرجل<sup>لغيره</sup>  
اكتب لي سفحة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا خيره لان القرض معا<sup>ضة</sup>  
حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فلتشبهه بالعاوضة يفسد الشروط<sup>سد</sup> الفا  
وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح رجل اعطى اجره الى مدينة من المدن  
ثم انفذ الى الاخير بعد خروج الاخير من المدينة شيئا من السواد فبان ثم كتب الى الاخير

هذا الرجل سفينة باسم رجل فلان وصلت السفينة الى الاجير قبلها واذا بعض  
 المال وبين ل لصاحب السفينة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا  
 تسبل  
 السفينة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت بليتها فلا تؤفد المال ورجعليه كتاب  
 السفينة فقد بدلى في ذلك وقد تبدل الامر هل للاجيران يمنع عن اداء الباقي  
 قال دج ان كان المكتوب له وهو صاحب السفينة دفع المال الى الذي كتب له السفينة  
 وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجيران يمنع عن اداء الباقي  
 وان لم يكن صاحب السفينة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير  
 ان يمنع عن اداء الباقي ولا يكون له ان يسترد ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال  
 لصاحب السفينة فان لم يضمن كان له ان يمنع عن دفع المال الى صاحب السفينة  
 في الوجهين قال وبطل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او بكتب  
 لفلان على من المال كيت وكيت ويتهمد على ذلك شهودا وسئل راجع عن رجل اذ  
 الى بعض التجار من رجل سفينة فاعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون  
 لصاحب السفينة ان يطالب التاجر باداء ما بقي قال محمد راجع ان كان للكاتب  
 مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الى صاحب السفينة فاقبل <sup>المكتوب</sup>  
 اليه بالكتاب واقران المال دين على المكتوب اليه للكاتب يحجب المكتوب اليه على  
 دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا الرضا ان المال دين  
 عليه للكاتب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفينة دين على الكاتب  
 ومن لصاحب السفينة يصح ضمانه ويوجد به رجل ادعى على غيره انه ضمن له  
 من ملان الغائب كذا كذا درهما فقال المدعي عليه ليس لك على هذا المال ولو نقل المضمون  
 الى المدعي ما به ملك لم يضمن عن ملان كذا وكذا درهما فلا شيء الا لم هذا راجع

يخلفه بأنه ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يري قال روح وعنه ابي يوسف  
 ان عريض المدعي عليه للقاضي فانه يخلفه بالله ماله عليه هذا المال من الوجه الذي يري  
 وان لم يرض حلفه بالله ما ضمن له ولا ترض ان يقول المدعي عليه للقاضي ان الرجل  
 قد ضمن ما لا يؤدي لويبرئ الطالب عنه او يؤدبه المضمون عنه فبرأ عن ضمان  
 رجل له على رجل مالا وبه كفل فابراً الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراءه برئ  
 الاصيل والكفيل جميعا وان رد الاصيل ابراءه صح رده في حقه فيبقى المال عليه  
 وهل يبرأ الكفيل خالف فيه المتأخرون روح ولو أبرأ الاصيل مات الاصيل قبل  
 الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو أبرأ المديون بعد موته فرد الورثة ابراءه  
 بطل الابراء في قول ابي يوسف روح ولا يبطل في قول محمد روح

### مسائل الحوالة

صححة الحوالة بمقتضى قول المحتال له والمحال عليه ولا يصح المحال له في غيبة المحال له روح  
 ايجنبه ومحمد روح كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للعائب صح جاز  
 ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لا حاله على رجل غائب ثم علم العائب  
 فقبل صححة الحوالة وكذا لا يعتبر حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك فلان  
 بن فلان الف درهم فاحتل بها على بعض الطالب بذلك واجاز صححة الحوالة حتى لا يكون  
 ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل للمديون ان فلان بن فلان عليك الف درهم فاحل  
 له بها على فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب واجاز لا يجوز في قول ايجنبه ومحمد  
 روح والحوالة على فوعين مطلقة ومقيدة وكلاهما جائزة وصون المظلمه  
 ان يحيل على رجل للمحيل عليه دين او لم يكن فقال للطالب احلك بالف اليك على  
 هذا الرجل ولم يقل لو ذهبا من المال الذي لي عليه وهذا النوع من الحوالة صح



رواية المحيل عن دين الطالب الآن يهلك المال على المحتال عليه فيعود الدين إلى النعمة  
 المحيل . وهلاك المال على المحتال عليه في قول أبي بصير رحمه الله تعالى .  
 أحد هاتين . يموت المحتال عليه مفلساً ولم يدع ما لا يعين ولا ديناً على رجل ولا  
 كفاً بالمال المحتال به . والثاني أن يحمد المحتال عليه أحواله ويحلف ولم يكن للمحيل  
 ولا للمحتال له دين على أحواله . وهو من جملة هلاك المال على المحتال عليه فيبطل أحواله  
 ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية . وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحم هلاك المال  
 يكون بهذين الطريقين . وسبق ليس القاضي المحتال عليه . ولومات المحتال عليه  
 مفلساً وعند المحتال له رهن بالمال لغير المحتال عليه بأن استغار المحتال عليه من  
 آخر عبنا . هـ . عند المحتال له رهناً بالمال أو رهن رجل عند المحتال له رهناً  
 بالمال تبرعاً وجعل المحتال له مسلطاً على بيعه أو لم يحيل مسلطاً على بيعه ثم مات المحتال  
 مفلساً ولم يدع ما لا يعود الدين إلى النعمة المحيل . بخلاف لومات المحتال عليه  
 مفلساً وبالمالكين فإنه لا يعود الدين إلى زمة المحيل ثم في أحواله المطلقة  
 أن كان للمحيل دين على المحتال عليه فادى المحتال عليه مال أحواله برئ المحيل <sup>للمحتال</sup>  
 عليه عن دين الطالب وإن لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه رجع المحتال عليه بذلك  
 على المحيل لأنه قضى دينه بامر فخرج بذلك . وأحواله المضيق صورتهما أن يكون  
 للمحيل مال عند المحتال عليه من وديعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت الطالب  
 عليك بالالف التي له علي أن تؤتيهما من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه  
 برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت أحواله مضمومة بالالف التي له على المحتال عليه  
 فمات المحتال عليه مفلساً أو يحمد المحتال عليه أحواله وحلف ولم يكن للمحيل ولا <sup>للمحتال</sup>  
 له دين على أحواله فبطلت أحواله وعلى دين الطالب على المحيل . وكذا إذا قضى القاض

المحتال عليه عندها . وإن كانت الحوالة مفيدة بوديعه كانت عند المحتال عليه ملك  
 الوديعه أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل . وإن كانت الحوالة  
 مفيدة بنصب كان عند المحتال عليه فاستحق النصب بطلت الحوالة . وإن هلك  
 النصب لا تبطل الحوالة إذا كان فيه وفاء بمال الحوالة . فيكون الضمان قائما مقام  
 ما للنصب وما دام المال الذي تنقيد به الحوالة قائما لا يكون للمحيل أن يأخذ منه  
 ولا دينه من المحتال عليه لأن ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة . وإن كانت  
 الحوالة مطلقة والمحيل دين على المحتال عليه أو عين في يده كان للمحيل أن يأخذ  
 دينه أو عينه من المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بشئ عبد كان للمحيل على  
 المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار روية أو شرط أو عيب قبل القبض أو <sup>بعد</sup>  
 بقضاء قاض أو هلك العبد المبيع قبل التسليم بطلت الغن عن المحتال عليه ولا  
 تبطل الحوالة استحقانا . وإن استحق العبد المبيع بطلت الحوالة قياسا و  
 استحقانا في رواية الأصل من الكفالة وكذا لو كاتب المولى أم وأمه ثم أحال عليها  
 غريبا من غرما ثم سدد الكتاب ثم مات المولى ميتق أم الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل  
 الحوالة استحقانا . ولو كانت الحوالة بالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم إن المحتال  
 له أبرأ المحتال عليه عن مال الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال <sup>المحيل</sup> له  
 بالحوالة والمحتال عليه بالأبراء ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه . ولو وجب المحتال  
 مال الحوالة للمحتال عليه يجوز الهبة ويطلق ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل  
 أن يرجع بدينه على المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بوديعه كانت عند المحتال <sup>عليه</sup>  
 فرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعه إلى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون  
 كثيرة فلا يضمن المودع شيئا من أموال المحيل ولا يسلم الوديعه إلى المحتال له بل يكون بين <sup>عين</sup>

غرماء المحيل بالمحصص ولو ان المحتال عليه امسك الوديعة لنفسه وظهر دين  
 المحتال له من مال نفسه كانت الوديعة له ولم يكن متبرعا لصحسانا ولو ان  
 صاحب الدين احال بدنيه على رجل بغير امر المديون على ان يكون المديون بريئا  
 جازا فان مات المحتال له فورته المحتال عليه او وهب المحتال له المال من المحتال  
 لا يرجع المحتال عليه على المديون بشيء وان مات المحتال له وورثه المديون كان  
 للمديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على المحتال عليه لان المحتال له مطالبة  
 المحتال عليه فانتقل ذلك الى وارثه . رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب  
 الدين رجلا على المديون بالالف اليه عليه فقبض المحتال له المال من المحتال  
 فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك بقبض الماله منه بطريق  
 الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلني  
 عليه كان القول قول المحيل لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو ان  
 المحتال عليه ادعى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك على شيء وقد قضيت دينك بامر  
 فلان ارجع عليك وقال المحيل لا بل كان لي عليك الف كان القول قول المحتال عليه  
 ولو كان المحتال له غائبا واراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته  
 بوكالة ولم يكن له علم دين قال ابو يوسف لا اصدقه ولا اجل بيغته لانه قضاء  
 على الغائب . وقال محمد رجع يقبل قول المحيل انه وكلمه . رجل عليه دين لرجل فاحال  
 الدين بجميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل احال الطالب  
 على رجل اخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية  
 تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لا صحة للتانية الا بعد نقض الاولى .  
 المحيل والمحتال له يملكان النقص فاذا انقضا الحوالة الاولى انتقضت ويرى المحتال

عليه الأثر وهو بخلاف ما إذا كان لرجل على رجلين وبه كفيل واعطاء كفيل  
 آخر فان الكفالة الثانية لا تكون ابطالا للكفالة الاولى لان المقص من الكفالة  
 التوثق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوثق ولو  
 كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له يجبر المحتال له على القبول  
 ولا يكون المحيل متبرعا. ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل او وجهه  
 لا يصح ولا يكون هذا كالرجل اذا كان له دين مؤجل على رجل فابراه عن الدين  
 قبل حلول الاجل او وجهه منه صح ذلك رجل عليه الف حالة لرجل وللمدين  
 على آخر الف درهم حالة فاحال المديون الاول صاحب دينه على المديون الثاني  
 حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة ولو ان المحتال له اقر المحتال عليه سنة لا يكون  
 للمحيل ان يرجع على مديونه بما كان له عليه لان ما كان له على مديونه صار مشغولا  
 بدين الحوالة وبالتاخير لا يزول الشغل فلوان المحتال له بعد التاخير أبرأ المحتال  
 عليه عن دين الحوالة كان للمحيل ان يرجع على مديونه بدينه حالة رجل احال رجلا  
 على رجلين بدين وقبل المحتال عليه الحوالة على ان يعطي المحتال عليه مال الحوالة من ثمن  
 نفسه او من ثمن عبد نفسه جازت الحوالة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا بيع  
 عبده وهم بمنزلة ماله قبل الحوالة على ان يعطي المال عند الحصاد او ما اشبه ذلك <sup>فانه</sup>  
 لا يجبر على اداء المال قبل الاجل. ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطي المحتال عليه مالا للحوالة  
 من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها <sup>عليه رجل</sup>  
 وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا لبيع دار المحيل او عبده رجل  
 وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتال عليه بربي الاصيل  
 والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ

لا يبرأ الاصيل . رجل عليه دين فباع الطالب يتقاضى دينه فقال للديون  
 قد اطلقتكما علي فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لراجل  
 الحوالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو الحيل فان اقام  
 المطلوب بيته على ما ادعى ذكره الاملاء ان القاضي يقبل البينة ويؤخر الامر  
 حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة امر الطالب  
 باعادة البينة في وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وان لم يكن للمطلوب بينة  
 على ذلك وطلب المطلوب يمين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان  
 نكل الطالب برى المطلوب عن الدين . رجل عليه دين لرجل فاحال الحال على  
 رجل ليس عليه للحميل دين فجاؤ فضولي وقضى المال من المحتال عليه تبرع كان  
 للمحتال عليه ان يرجع على الحميل كما لو ادى المحتال عليه المال بنفسه وليس عليه  
 كان له ان يرجع على الحميل . ولو كان للحميل دين على المحتال عليه فاحال لطلال على  
 مديونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن الحميل الذي عليه  
 اصل المال كان للحميل ان يرجع بدينه على المحتال عليه لان قضاء الفضولي عنه  
 كقضائه بنفسه ولو قضى الحميل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع  
 على المحتال عليه بدينه كذلك ههنا . وليس للفضولي ان يرجع على الذي عليه اصل  
 المال لانه متبرع ، ولو اختلف الحميل والمحتال عليه كل واحد منهما بدعي عن الفضولي  
 قضى عنه والفضولي له يمين عند القضاء احدهما ببيته يرجع الى قول الفضولي  
 عن ايهما قضيت فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحتال  
 عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهراً . البائع اذا احال غريمه على المشتري  
 حوالة مفيدة بالقرن لا يبقى البائع من الحبس . وهذا مال المشتري البائع على غريمه كما

للبيع حتى تجسد في ظاهر الرواية وذكر في الطلاق من الاملاء اذ الحال الزوج  
امرأة بصدقه على آخر كان للزوج ان يدخل بها في قول لا يمنعه روح ولو كانت  
المرأة على زوجها بالمهر غريما لها كان لها ان تمنع نفسها لان غريما بمنزلة وكيلها  
فالفضل الصلح لا وكيلها كان لها حق المنع. رجل عليه الف لرجل فلما له بها على رجل  
ثم ان المحتال عليه لحال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في النودران للمحال  
يبرأ منه وان قوى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال الى المحتال عليه  
الاول وكانه جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعد ما انتقضت الاولى  
لا يعود اليه المال رجلا على رجل مال فقال الطالب للبدويون احلني بمالي عليك  
على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ بالمال ايها شاء  
لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة ككالة لان الحوالة بشرط  
عدم مهارة المحيل ككالة. رجلا حال رجلا على رجل بمال فغاب المحتال عليه  
بعد ذلك ثم جاء المحتال له وقال بمحمد في المحتال عليه ان يكون لي عليه شيء  
قال ابو يوسف لا يصدق المحتال له وان اقام البينة انه محمد لا يقبل البينة  
لان المشهود عليه غائب. وان كان المحتال عليه حاضرا ومحمد الحوالة وليس للمحتال  
له بيينة كان جموده فتخلى الحوالة فيكون القول قوله في ذلك. رجلا حال امرأته  
بصدقه على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بيينة ان كالة  
كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا يقبل بيئته. ولو ادعى على المرأة انها كانت ابرأ  
زوجها عن صداقها وان الزوج اعطاها المهر او باع بصدقها منها شيئا وقضت  
قلت بيئته وان كان المبيع غير مقبوض لا يقبل بيئته. وكذا اذا كان مقبوضا وهو  
تمام بيئته لا يقبل بيئته المحتال عليه فكله للتمسك بالكيل. رجلا اشترى من رجل رجلا بالف درهم

وكفل بالتمن كقيل ثم ان الكفيل احال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يأخذها  
 من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري ولو احال المشتري لغير  
 على رجل لا يقول مطالبه المشتري. اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري  
 احال البائع بالتمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المال  
 عنده عن المحال عليه جاز ولم يكن للمحال عليه ان يرجع بذلك على المشتري وذلك  
 لو قضاء اجنبي عن المشتري. وان قضاء اجنبي عن المحال عليه كان للمحال عليه  
 ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحال عليه بمنزلة قضاء <sup>عليه</sup> المحال  
 ولو قضاء الاجنبي ولم يكن كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي مينا  
 او غائبا كان القضاء عن المحال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل <sup>دابة</sup>  
 وقبضها واحال البائع بالتمن على رجل ثم ان المشتري وجد الدابة عيبا وادها  
 بقضاء القاضيه لم يكن للمشتري ان يرجع بالتمن على البائع ولكن <sup>بمجهله</sup> البائع  
 بها على المحال عليه شأها كان المحال عليه او غائبا ويكون القول قول البائع  
 انه لم يأخذ التم من المحال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ المال  
 من البائع وان كان البيع فاسدا فابطله القاضيه ورد الدابة رجع المشتري بما كان  
 على المحال عليه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصلح فصل

في الصلح عن الميراث والوصية اذا صوحت المرأة عن تمناها وصداقتها <sup>والتيمم</sup>  
 يستوفون بنكاحها فان كان من التركة دين على الناس فصوحت عن الكل <sup>يكون</sup>  
 نصيبها من الدين للورثة او صوحت عن التركة ولم يقل شيئا كان الصلح <sup>مطلبا</sup>  
 لانها تفسر ملكة نصيبها من الدين للورثة وتلك التي <sup>من</sup> غيرها من عليه الدين

بهوض بالطلء واذا فسد العقد في حصة الدين فسد في الباقي. اما عند الجعيفة  
 ربح لان من مذهبنا ان العقد اذا فسد في البعض لم يفسد مقلون يفسد الكل  
 واما عندهما فلان الدين ليس بالحققة فاذا شرط في العقد عليك ما  
 ليس بما له بطل في الكل كما لو جمع بين حرو عبد فباعهما صنقة واحدة فان  
 طلبوا ان يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطوبى لذلك  
 ان تشتري المرأة من الوارث عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين  
 ثم تحيل الوارث على غريم المت بحصتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من  
 غيران يكون ذلك شرطا في الصلح. وان صاحبت ورثة زوجها عن اعيان  
 التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلثة. احدها ان يكون بدل الصلح  
 من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال  
 وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كان في التركة دراهم فنصحت  
 على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لانه  
 خلا عن الربوا وان كان حصتها من دراهم التركة مثلا بدل الصلح او اكثر كان باطلا  
 لان ما سوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض. هذا اذا علم  
 فان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح او اكثر اختلف المشايخ  
 ربح فيه. قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة نقد من جنس  
 بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك و  
 الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر ربح ان الشك ان كان في وجود ذلك في التركة  
 يجوز العقد لان الثابت هنا شبهة بالشبهة وشبهة الشبهة لا تقبل <sup>علم</sup> وان  
 فهو ذلك في التركة لكن لا بد ان يكون بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة



أو أكثر أو مثله سد العقد <sup>لأن</sup> مقابلته الفضة لا يجوز إلا بشرط التساوي  
 فإذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كالموابع الفضة بالفضة مجازفة. قال الحاكم  
 الشهيد ربح إنما يبطل الصلح عن أقل من حصتها من مال الربوا في حال التصديق  
 أما في حالة الجحود والنكارة يجوز الصلح وجهه ذلك أن في حالة النكارة أخذ  
 لا يكون بدلاً لألف حق الأخذ ولا في حق الدافع فأن كان في التركة دراهم ودنانير فصلوها  
 على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس  
 إلى خلاف الجنس <sup>نحو</sup> يا للصحة وإن صالحوها على حيوان معين أو عرض جان  
 الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك أو لم يكن. وهذا الذي ذكرناه إذا  
 صالحوها وليس على الميت دين فأن كان على الميت دين فصوحت المرأة عن ثمنها  
 على شيء لا يجوز الصلح لأن الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا  
 الجواز فطري ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة <sup>أو يضمن</sup>  
 اجني بترط برأة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها <sup>فها</sup> أو صدق  
 على نحو ما قلنا وإن لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزوا عين الدين الميت فيه وفاء <sup>بالتين</sup>  
 ثم يصالحوها في الباقي على نحو ما قلنا فإن أجاز غريم الميت ثمنهم وصلحهم قبل أن <sup>يصل</sup>  
 إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك. رجل مات وترك ابنين وعليه دين ووليت أبايهم  
 وله دين دراهم على رجل فصالح أحد الابنين الآخر على دراهم معلومة على أن يكون  
 الصباغ له وعلى أن الدراهم التي هي دين لابيهم على حاله بينهما وعلى أن الدين الذي  
 على أبيهما هو صامن لذلك وهو كذا درهما ذكر عن أبي يوسف ربح في المال أن  
 الصلح جائز وإن لم يسم ماعط الميت من الدين بطل الصلح. رجل أوصي <sup>لرجل</sup>  
 بمسك أو دار فتلك أبا وأبنة فصالح الابن والأبنة للوصي له بالعبد على مائة

درهم قال أبو يوسف رحمه الله انكأنت المائة من مالها غير الميراث كان  
 العبد بينهما نصفين وان صالحا من المال الذي ورثاه عن أبيهما كان العبد  
 بينهما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا. وذكرنا مخاض روح في الحيل ان الصلح  
 ان كان عن اقرار كان العبد الموصوفه بينهما نصفين وان كان عن انكار فله قدر الميراث  
 وعلى هذا بعض المشائخ روح وكذلك في الصلح عن الميراث. امرأة ادعت قبل وفاته  
 زوجها ميراثا وهم حادون انها امرأة البت فصالحوها على اقل من حصتها من المهر  
 والميراث على درهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم اكثر من بدل الصلح  
 قال أبو يوسف روح الصلح جائز ولا يصلح للورثة ان يعلوا انها امرأة الميت فان اقامت  
 البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم للشيخ  
 الصلح على اقل من حصتها من مال الزوج انما لا يجوز في حالة التصديق ويجوز في حالة النجوى  
 رجلا صالح مع امرأة اميه من ميراثها على الف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها  
 وفي التركة درهم وذهب في يد الابن قال أبو يوسف روح لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون  
 ما ترك من الذهب والفضة حاضرا عند الصلح او يكون غسبا مضمونا على الابن حتى  
 لا يكون افتراقا من غير قبض. رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وامعة ونفعا  
 فقبض الابن جميع ذلك واستهلك اوله يستهلك ثم صالحته المرأة على اقرار او انكار  
 او اقرار على درهم حاله او مؤجلة جائز لانه اذا لم يكن في مال التركة شيء من النقود امكن  
 تجوز العقد مبادلة كما يجوز بين الاجانب. وان كان في الميراث نقد ودين على رجل  
 فصالحت المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جائز لانها لم تستفت  
 الدين بميل كان المستفتى ليس من التركة. ولو صالحت عن نصيبها من العرض والعقار  
 خاصة او بعض الاعيان دون البعض جائز <sup>ولا فرق</sup> <sup>في</sup> <sup>بين</sup> <sup>ان</sup> <sup>انها</sup> <sup>صالح</sup> <sup>ابن</sup> <sup>زوجها</sup>

واستوفت نصيبها من كل مال وما كان الميت على فلان بن فلان جازي. وكذا الورثة  
 اذا ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذي كان عليه او تقول ان ابن الميت  
 قضاه حصتي من الدين من مال نفسه واستوفيت منه كان جائزا ولو ان دار زيد  
 ورثته ائتمت رجلها حقا وبعض الورثة حاضر وبعضهم غائب فصالح المديعي <sup>مصر</sup> <sup>لها</sup>  
 منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة  
 شركائه وصلح الاجنبي على ماله جائز هذا اولى ولا يرجع على شركائه بشيء وان كان صالح  
 على ان يكون حق المديعي للوارث الحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا لان هذا  
 الوارث يملك حق المديعي بهذا المقدار ثم هو يقوم مقام المديعي في اثبات حقه  
 ان اثبت سلم له وان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على  
 المديعي بحصة ذلك من البدل كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر <sup>انكسرت</sup>  
 المديعي ملك نفسه على الغاصب يسلم له وان عجز يرجع على البائع بالفض. رجل مات  
 واوصى لرجل ثلث ماله وورثه صفار او كبارا فصلح بعض الورثة الموصي له <sup>صحة</sup>  
 على درهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصي له فهذا وما لو صلح  
 بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح <sup>انكسرت</sup>  
 فيها دين على رجل لا يجوز ان الموصي له بملك الثلث من الدين بمنزلة الوارث  
 ولو كان في التركة نقد فان كان تلك النقود مثل بدل الصلح او الكس لا يجوز. وان كان  
 بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا بضع الموصي له بدل الصلح  
 قبل الاضراق وان افتراق قبل الفض بطل في النقد. اذا اصلت الورثة  
 عن نفعها وصلاحتها على درهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر <sup>جني</sup>  
 حال الصلح ثم ظهر للميت دين لم يسلم به الورثة او ظهر فيها غير دين <sup>من يكون</sup>

ذلك الدين أو العين داخل الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخل ويكون  
 ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم لأنهم لا يعلموا بذلك  
 كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول بما لو يكن ظاهرا يكون  
 بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل الصلح لأنهم صالحوا  
 من التركة والتركه هي المعلوم عند الورثة فدخل هذا القولان للمهردين للصلح  
 ويحصل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في  
 الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصولي

رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل احببه فهذا على  
 وجهين اما ان كان المدعى به عينا اردتها وكل ذلك على وجهين اما  
 اقر الدعي عليه او انكره وكل ذلك على وجهين اما ان صالح الاجنبي بامر المدعي عليه  
 او بغير امر فان ادعى دينا فانكره كدعي عليه فصالح الاجنبي فهو على حصة اقره  
 احدهما ان يقول الاجنبي للدعي صالح فلانا عن دعواك على الف درهم او يقول صلتك  
 من دعواك على فلان على الف درهم او يقول صالح الخ من دعواك على فلان على الف  
 او يقول صالح فلانا على الف درهم من مالي اتيك الف هذا او على الف درهم على ان يصالح  
 له فلان قال صالح فلانا من دعواك على الف درهم فقال للدعي صلتك توقف الصلح على  
 المدعي عليه ان اجاز حاز وبانته البدل وان مرد بطل ويخرج الاجنبي من بين الاجنحة  
 ليرضف الصلح الى نفسه ولا الى ماله ولو يصح من صلح الفصولي لا يفيد عليه الا باحد  
 هذه الامور فاذا لم يوجد شيء من ذلك بتوقف كرجل قال لغيري خالع امرأتك على الف  
 درهم ولم يرضف الا الى نفسه ولم يرضف بتوقف الخالع على الخانة الا ان كان الخاتم

عليها ويلزمها المال لاعلا الاجنبي وان رمت بطلانه اضاف الخلع اليها كذلك  
ههنا. واما اذا قال الاجنبي المدعي صالحك من دعوالك على فلان على الف درهم  
اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم هذا والاول سواء لانه اضاف الصلح اليه  
نفسه الصلح يعود الى المدعي عليه والاضافة الى نفسه محتملة تحتل الغيبة والوكالة  
ويحصل غيرة ذلك فكان العقد مع المدعي عليه. وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالح  
من دعوالك على فلان على الف درهم فتم ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال  
لان اضاف الصلح اليه بحرف التاء كقوله صرتك وما اشبه ذلك وهو بمنزلة قول  
بالشراء اشتريت فانه يكون مضيقا للعقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحق. ولو قال  
صالحني على الف درهم او قال صالح فلانا على الف درهم من مالي او على الي هذا او الف  
درهم على اني ضامن في هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال لا يبيع  
بذلك على المدعي عليه اذا لم يكن بامر المدعي عليه. اما قوله صالحني فانه اضاف الصلح اليه  
ينفذ عليه ويكون هذا ام المال بمعاينة اسعاط اليمين عن المدعي عليه وكذا  
في قوله صالح فلانا بالف درهم من مالي لان اضافة البدل الى المال نفسه منزلة اضافة  
العقد الى نفسه فان الرجل يقول ليخبرني اشتري عبدك بالف درهم من مالي يكون توكيلا  
وكذا قوله صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ان  
بدله على لاعلا وعه الكفالة لان الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل  
انكار المدعي عليه لاشيئ على المدعي عليه. هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه  
شركا وصالح الفضولي بغير امره فان صالحا بامره وهو منكرف فهو على خمسة اوجه ليخص  
ان قال اما مور المدعي صالح فلانا من دعوالك على الف درهم فنقد الصلح على المدعي  
لان الفضولي اذا لم يكن مأمورا في هذه الوجوه كان الصلح مع المدعي عليه فلا يلزمه بالامر

عليه بنفذه عليه. ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين  
وأن قال المأمور للمدعي صالحك على ألف درهم اختلف المتأخرج فيه على نحو  
ما قلنا إذا كان الصلح بغير المدعى عليه عند البعض يكون الصلح مع المدعى عليه فإذا  
كان مأمورا بهما نفذ على المدعى عليه وتم وعند البعض يكون الصلح مع المدعي  
كما لو قال صالحني عن دعواي على ألف درهم نفذ الصلح على المأمور ويجب المال على المأمور  
ثم يرجع به على الأخر لأنه أضاف الصلح إلى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء  
وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على أي ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعي  
بالتخييار إن شاء طالب المدعى عليه بالبدل بمحكم العقد وإن شاء طالب المصلح بمحكم  
للقناعة بخلافه إذا لم يكن مأمورا به هذا الوجه فإن تمه ينفذ الصلح على الصالح  
ولا يرجع هو على المدعى عليه. هذا كله إذا كان المدعى عليه مكرافا كان مقررا بالدين  
فصلح الأجنبي بغير امرء فهو على خمسة أوجه أيضا. أن قال الأجنبي صالح فلانا على ألف  
درهم يتوقف الصلح على إجازة المدعى عليه وأن قال صالحك اختلف فيه المتأخرج  
رجع على الوجه الذي ذكرنا. وأن قال صالحني على ألف درهم نفذ الصلح على الأجنبي  
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه لأنه أوجب المال على نفسه لاستيفاء الدين  
من المدعى عليه. بخلاف ما لو كان المدعي به عينا والمدعى عليه مقر بكونه المدعي  
فصلح الأجنبي بغير امرء للمدعى عليه فإن المصلح يصير مشتريا للدين لنفسه ولما  
لو كان المدعى به دين لا يصير مشتريا للدين لأن شراء الدين باطل. وأن قال صالح  
فلانا على ألف درهم من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال  
ولا يرجع على المدعى عليه. وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على أي ضامن يتوقف  
على إجازة المدعى عليه لأنه أضاف الصلح إلى المدعى عليه والمدعى عليه إذا كان مقرا  
بالدين

امكن حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المدعى عليه متكررا <sup>كان</sup>  
 تعذر حمل قوله على ابي ضامن على الكفالة فيجعل ذلك ايجابا على نفسه ابتداء هذا  
 اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنب غير مأمور بالصالح فان كان مأمورا <sup>فقط</sup>  
 وجوه خمسة ايضا. ان قال صالح فلانا نقض الصلح على المدعى عليه فيجب للمال عليه  
 فان قال صالحني ينقض الصلح على المدعى عليه ايضا فيطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع  
 بذلك على الأمر كالوكيل بالشراء. وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على  
 الف على ابي ضامن ينقض الصلح على المدعى عليه فيجب للمال على الاجنب بحكم الكفا  
 لاجل العقد حتى لا يرجع هو على الأمر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي فان ثمة  
 يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الأمر قبل الاداء كالوكيل بالشراء. هذا اذا كان  
 المدعى به دينافا فكان عيناف هو على وجهين اما ان كان المدعى عليه مقرا او متكررا <sup>كان</sup>  
 شتراف صالح الاجنب غير المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صلح الغنم  
 بامر او غير امر اما ان كان المدعى عليه مقرا فهو على وجهين اما ان صالح بامر  
 او غير امر فان صالح بغير امر فهو على خمسة اوجه. ان قال له فلانا يتوقف  
 اداء المدعي عليه ولا ينقض على الاجنب لان شراء الفضولي اما ينقض عليه اذا  
 سدد نقدا على العاقد وهذا اذا لم يصف الشراء الى نفسه لا يمكن تنفيذ عليه  
 فيتوقف كسواء المحجور يتوقف عند الكل وشراء المرتد يتوقف في قول الجنيبة  
 ربح وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ ربح على نحو ما سبق وان قال صالحني  
 او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف من مالي فانه ينقض عليه لان اضافة الصلح <sup>الى المال</sup>  
 بمنزلة اضافة الصلح الى نفسه فيصير مشتريا لنفسه ويصير العين له بخلاف الدعا  
 ولو قال صالح فلانا على الف على ابي ضامن يتوقف ان اجاز يصير كفلا

## فصل في الصلح عن الدين

رجل له على رجل ألف درهم فقضاه درهم مجهوله لا يعرف وزنه لا يجوز ولو  
اعطاه على وجه الصلح جاز لان الصلح ينفذ عن الاستقاط فيجعل على ان المدفوع  
اقل من دينه ولهذا لو كان على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة جاز ولو  
باع ما في ذمته بخمسمائة لم يجز . رجل ادعى على رجل ألف درهم فانكر فاستلما على  
عشرة دنانير جاز وان اقرقا قبل القبض يبطل لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون  
الا مبادلة والصرف يبطل بالاتفاق من غير قبض . رجل عليه لرجل ألف درهم جاز  
فاستلما على عشرة دنانير وافترا قبل القبض يبطل . ولو صالح من الجياد على البعير<sup>جاء</sup>  
جاز ولا يكون صرا فلا يكون استقاطا لصفة الجودة . وكذا لو كانت الجياد الفا حالة  
فصالحه على ألف بنهجة الى اجل جاز لان اصل المال اذا كان قرضا وصالحه الى اجل  
لا يصح التأجيل . ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك  
على خمسين درهما وعشرة دنانير الى اجل جاز لانه حط . وكذا لو صالحه من ذلك على  
خمسين درهما حالة او الى اجل جاز . وكذا لو صالحه على خمسين درهما لنفسه  
بيضاء بتر حالة او الى اجل جاز لانه صالحه على ما هو دون حقه في الوزن والجودة  
ولو ادعى على رجل ألف درهم سود فصالحه منها بعد الاكثار على ألف درهم  
بخيبة الى اجل لا يجوز لان الخيبة افضل من السود والمدعى عليه التزم زيادة  
الجودة بمقابلة الاجل فلا يجوز . ولو ادعى بخيبة فصالحه على مثل قدرها سبق  
حالة او الى اجل جاز لانه استقاط . ولو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غله فصالحه<sup>لحمه</sup>  
منها على خمسمائة بخيبة ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد  
وفي يوصف الآخر رج لانه صالحه على الجود من حقه لاستقاط بعضه ولو كان لرجل



رجل الف درهم فضة بفضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى اجل جائز لانه  
 حلو وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة الى اجل لا يجوز <sup>صل</sup> فالحكم  
 انه اذا صالح على اجد من حقه وانقص قدر امر حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من  
 قدره وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدره من حقه جائز. رجل له على رجل كره <sup>خطه</sup>  
 فصالحه عن اقراره وانكاره على نصف كره خطه ونصف كره شعير الى اجل بطل كرهه. ولو  
 ادعى على رجل الغاف انك المديعي عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المديعي صالحك  
 على مائة درهم من الالف اليه عليك وابراؤك عن البقية جائز ويبرأ المديعي <sup>ثبت</sup> عليه  
 عن البقية قضاء وديانة وان قال صالحك من الالف على مائة ولم يقل وابراؤ  
 عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاء ولا يبرأ ديانة. ولو ان المطلوب قضاء  
 الالف فانكر الطالب تضامه وصالحه المطلوب على مائة درهم جائز قضاؤه  
 ولا يحمل الطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء. اذا سرق خفاه  
 الناس من حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف السارق على شيء قالوا ان كان  
 المسروق قائما في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجارة ارباب السرقة. وان كان  
 مستهلكا فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح ولا يتوقف على اجازة ارباب <sup>صا</sup>  
 لان المودع ان يصالح المانصب ويستوفي منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن فاحش  
 وان كان فيه غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة. رجل استهلك على رجل  
 اثناء فضة وتضرع القاضيه عليه بالقيمة ولمرة قابل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا  
 لو اصطلم على القيمة من غير قضاء واضر قابل القبض. وكذا لو استهلك تبرؤة  
 او درهم نصالحه على اقل منها الى اجل جائز عندنا. رجل له على رجل درهم لا يعلم  
 وزنها صالحه منها على عرض او قوب بعينه جائز لان اللز <sup>حالة</sup> وان كان مجهولا الا ان

الثمن اذ لو كان محتاجا الى القبض لا تمنع جواز البيع . وان صالحه على دراهم معلومة في  
 القياس لا يجوز . ويجوز استحسانا لان الصلح ينبي عن التجوز بدون المحي وكذا  
 اذا اجل لها اجلا جازا ويجعل ابراء عن البعض وقاجلا للباقى . ولو كان بين رجلين <sup>اخذ</sup>  
 واعطاء وبيع وفرض وشركة ومضرة على ذلك زمان ولا يعرفان مال الطالب على الاخر فصالحه على مائة  
 درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرناه للسئلة الاولى رجله على رجل الف درهم فصالحه على مائة  
 وقبض المائة ثم استفتت للمائة حانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الافتراق <sup>بعد</sup>  
 لانكار وكذا لو وجدها مستوقفة او نهرجة يردوها ويرجع بمائة تجياد . وان صالحه من الدراهم  
 على الدنانير وقبض الدنانير ثم استفتت الدنانير بعد افتراقهما بطل الصلح . وان استفتت <sup>م</sup>  
 قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدنانير ولا يبطل الصلح . ولو صالح من الدراهم  
 على ثلوس مسماة وقبضها وافتراقها ثم استفتت الثلوس بطل الصلح لانه  
 كان صرفا بل لانه امران عن دين يدين . رجله على رجل دراهم جيا دفقضا <sup>نا</sup>  
 وقال افقتها فان لم ترج لك فردها على ففعل فلم ترج قال ابو يوسف رج له ان <sup>يد</sup>  
 استحسانا . وهو بخلاف ما لو اشترى شيئا فوجد معيبا فاراد ان يرد . فقال له  
 البائع بعه فانما يسترده على عرضه على البيع فلم يشتريه لم يكن له ان يرد . ووجه  
 الفرق ان ما تم من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه او ارضيه  
 فاذا ارضى به لم يصير حقه فيكون القابض منه في ملك الدافع بامره فلا <sup>يبطل</sup>  
 حق القابض اما في البيع المقبوض عين حق القابض الا انه يجب فلم يكن قول  
 البائع بعه اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فبقي منه في ملك نفسه فطل  
 حقه في الرد . رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال له المدعى عليه ان حلفت  
 انها لك على ادفعها اليك فحلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان ادى

إليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل والدافع أن يسترد منه لأن هذا  
شرط باطل . رجل استقرض من رجل دراهم بخارية . بئارا أو اشترى سلعة  
بدراهم بخارية . بئارا فالتقيا في بلدة لا توجد فيها البخارية قالوا أي رجل قد <sup>فقد</sup> <sup>المسا</sup>  
ذاهما وجائبا ويستوفى منه بكهيل لأنه ذو عسرة فكان له النظر إلى الميسرة  
رجل عليه دين لرجل فدفع المديون دينه إلى صاحب دينه بعد ما خرج اللصون  
واستولوا عليه وامتنع الدائن عن الأخذ قال أبو يوسف ربح ليس للدائن أن <sup>يمنع</sup>  
عن الأخذ لأن المديون أدي ما عليه فلا يكون له أن يمتنع عن القبول . قال القتيبي  
أبو الليث ربح عندي له أن يمتنع عن الأخذ لأن أموالهم صارت في أيدي اللصوص  
فكان له أن يمتنع كالكفيل بالنفس إذا سلم نفس المكفول به في المكان أو في موضع  
لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن العهدة . وكذا الغاصب إذا رد  
المغصوب في موضع يخاف عليه لا يجبر المغصوب منه على القبول كذاهما وإذا  
لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المديون عن العهدة . رجل غصب من رجل <sup>الغنا</sup>  
واخفاها وغيبها فصالحه المالك على خمسمائة وأعطاه الغاصب من تلك <sup>الف</sup>  
أو من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد <sup>الباقية</sup>  
وأن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فأن كان الغاصب جاحداً <sup>لذلك</sup>  
الجواب لأن المحو بمنزلة المستهلك فيجوز الصلح بطريق الاستقاط فان وجد المغصوب  
منه بينه بعد ذلك فاقامها يقضيه له ببقية ماله لأنه إذا وجد بينه ظهراً للغصب  
لم يكن مستهلكاً هذا إذا كان الغاصب جاحداً أن كان مقرباً بالغصب والدراهم  
ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على اخذ ماله فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن  
الباقية فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قياساً وفي الاستحسان لا يجوز وعليه

ان يزد قاعه الغصوب منه لانها ليست في معنى المستهلك وتعد نصيب الصلح  
بطريق الاستقاط لان الابراء عن الاعيان لا يصح وتعد تجوز مصادرة لمكان الربوا  
وكذلك كل ما يكال او يوزن

فصل في الابراء عن البعض بشرط تحميل الباقي  
وتعليق الابراء عن الثمن والابراء عن النفقة

يجلله على رجل الف درهم فقال حططت عنك خمسمائة على ان يعطيني خمسمائة  
وهذه ثلث مسائل احدها ان يقول حططت عنك خمسمائة على ان تنقد لي  
خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا في هذا الوجه اذا قبل التزيم خمسمائة ذلك بريء  
عن الخمسمائة الباقي اعطاه او يعطى في قولهم والثانية ان يقول حططت عنك  
خمسمائة على ان تنقد لي اليوم خمسمائة فان لم تنقد فالمال عليك على حاله وقبل التزيم  
ان نقد الخمسمائة في اليوم بريء عن الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم والثالثة  
ان يقول حططت عنك خمسمائة على ان تنقد الباقي اليوم ولم يزد على ذلك قبل التزيم  
قال ابو حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الوجه الثاني ان نقد في اليوم بريء عن الباقي  
وان لم ينقد لا يبرأ وقال ابو يوسف رح فهو بمنزلة الوجه الاول انه يبرأ عن الباقي  
نقد او لم ينقد ولو قال حططت عنك خمسمائة ان تنقدت لي خمسمائة لا يصح المحط في  
قولهم نقد او لم ينقد وكذا لو قال للتزيم او للكتيل اذ لا يثبت اليها خمسمائة فانت  
بريء عن الباقي او قال متمم البيت اليها خمسمائة او قال ان دفعت الي خمسمائة  
فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان ادى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اريد كراهة  
ولو قال للكتيل بالف حططت عنك خمسمائة على ان تعطيني بالخمسمائة كفيلا اليوم او قال  
على ان تعطيني بالخمسمائة رهنا فقبل ولم يعط بطل المحط ولو كان على رجل الف درهم وخمسمائة

منها كفيل فقال للكفيل ان لو توفيتي رأس الشهر خمسمائة ضليك الالف كلها فقبل الكفيل  
 جاز وهو كما شرط . ولو قال للكفيل الالف حططت عنك خمسمائة علي ان توفيتي رأس الشهر <sup>خمس</sup>  
 مان لو توفيتي فالالف عليك علي حاله فهو جائز وهو كما شرط . ولو كفيل رجل بالمال المحال ثم صالح  
 الكفيل المكفولة علي ان يجعل المال ينجا علي الله لو اخرجها عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون  
 كما شرط لان مثل هذا الصلح لو جري بين صاحب المال والاصيل جاز فكذلك مع الكفيل الكفيل  
 بالسلم انا صلح الطالب . علي رأس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد <sup>الصلح</sup> لان  
 علي رأس المال اقالة والكفيل لا يملك الاقالة ولو صلح الكفيل الطالب علي طعم من  
 جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو علي السلم اليه بالجد  
 وان صلح الطالب الكفيل علي غير جنس السلم لا يصح . ولو صلح الكفيل الاصيل  
 علي غير جنس السلم جاز . رجل ادعى علي رجل القافانك فاصطلحا اعلان بحلف المدعي  
 عليه وهو بريء فهو علي وجهين ان اصطلحا اعلان المدعي عليه ان حلف فهو  
 بريء في حلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي  
 يادعوا . ان اقام البيعة قبلت بيئته وبقيضه وان لم يكن له بيعة واراد ان يستخلف  
 المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان اليمين الاولى كانت عند غير القاضي  
 فلا ينقطع الخصومة وان اصطلحا اعلان بحلف المدعي علي دعواه علي ان حلف  
 فالمدعي عليه يكون ضامنا للمدعي في هذا الصلح باطل . ولو حلف المدعي لا يجب المال  
 علي المدعي عليه . وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمدعي عليه كان باطلا  
 وكذا لو قال ان شهد به فلان علي فهو علي شهادته فلان لا يلزمه ولو قال الطالب للطلوب  
 انت بريء من دعوي هذه علي ان تحلف مالي فذلك شيء يحلف لا يبرأ لانه علي البراءة  
 بالخطر وانه باطل . ولو ادعى علي رجل القافانك فقال له المدعي افر لي بالالف علي الصلح

مائة فاقولا يلزمه المائة ولو قال له المدعي اقر لي بها على ان احط عنك مائة فقلنا جاز  
 الخط رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فجدت وصالحا على مائة درهم على ان تقر بذلك  
 فاقرت صح ويلزمه المال لان الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء عليك فان <sup>حل</sup>  
 اذا قال الخبر اقر لي بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقر يصير بيعا ولو ادعى  
 على امرأة وقال تزوجتك امس على الف درهم فجدت فقال الرجل اذ بك مائة  
 على ان تقرى بالنكاح فاقرت جاز النكاح ويكون لها الف ومائة رجل صالح امرأته  
 المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد ما عليها حتى تنفق <sup>وعدها</sup> عدتها  
 بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحض لو عجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض  
 ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة اعمر ولو صالحت المرأة زوجها  
 عن نفقة كل شهر على درهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه  
 الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المبانة <sup>زوجه</sup> زوجه  
 من بسكنها على دراهم لا يجوز لان السكر كان حق الشرع وهي لا تقدر على سقا <sup>ط</sup>  
 حق الشرع بوض كان او بغير عوض ولو ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر الازد  
 فصالحها على مائة درهم على ان تبأ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها ما اعطاها  
 من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذا لو <sup>تطلقه</sup> تطلقه او تطلقين او خلعا قوم وخلوا على رجل  
 بيتا ليلادها او شهر واعليه سلاخا وعدوه حرة صالح رجل عن دعواه <sup>اكره</sup> على شيء او  
 على اقرار او براء ففعل فالوا في قياس قولنا بيمينه يجرى مجرى الصلح والاقرار والابراء لان عند <sup>كرا</sup>  
 لا يكون الامن السلطان وعند صاحبه يتحقق الاكراه من كل مغلب يقدر على  
 تحقيق ما اوعد والنفوي على كل واحد هذا اذا شمر عليه السلاح فان لم يشمر <sup>ر</sup>  
 عليه السلاح وضرب فان كان ذلك مفارضا في المصداق جاز لان غير السلاح يلبي

فيمكنه ان يستقيط فيلحقه الفوت وان هددوه بنخب كبير لا يلبث فهو بمنزلة  
 السلاح في هذا الحكم. هذا اذا كان في المصنعا رافا كان ذلك في الطريق لا  
 ادعها رافا كان في رستاق لا يلحقه الفوت كان الصلح والافرار باطلا وان لم يشر  
 عليه السلاح. والزواج اذا هدد امرأة لتصلح من الصداق على شيء اولئذ فهو  
 بمنزلة الاجنبي وان هدد بها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسريح لم يكن ذلك  
 اكراها من عليه الدين المؤجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم  
 يكن ذلك بعوض جاز لان الاجل منه يتمك اسقاطه وكذا لو قال بطلت الاجل  
 الذي في هذا الدين او تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته حالا. ولو قال بطلت  
 من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والاجل على حاله. وكذا لو قال  
 ابرأت الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يبطل الاجل. من عليه الدين المؤجل  
 اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض او وجد زيوفا او بنفرت او ستنه  
 فردها عاد المال مؤجلا. وكذا لو باعه به عبدا او صالحه على عبدا وقبض العبد فاستحق  
 او ظهر حر او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا. وان طلب ان يقبل الصلح  
 على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان الماله مؤجلا. وان لم يسم الاجل  
 في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال وجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن  
 الدين واجبا بعقد احدهما بان ورتنا ديننا مؤجلا من رجل فصالحه احداهما على مائة  
 مائة على ان اخر عنه ما بقي من حصته وهو اربعمائة درهم السنة فالمائة المقبوضة  
 تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربعمائة باطل في قولنا لا يبيح في رج حتى لو قبض المشتري  
 الاخر شيئا كان للموخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قولنا لا يبيح في رج حتى لو قبض المشتري  
 في حصته جازر وان كان دينهما واجبا لادانة احدهما بان كانا شريكين شركة غنائ

فان اخذ الفدي في الادانة صح تاجيله في جميع الدين وان اخذ الذي لم يباشر الادانة على  
قول ايمخيفه روح الله لا يصح تأخيره في حصته وعلى قولهما يصح . وان كانا متفاوضين فاجل  
احد هما دينان من المتفاوضة صح تاجيله عند الكل ايهما اجل . والوكيل بالبيع اذا  
اجل الثمن بعد البيع يصح تاجيله في قول ايمخيفه ومحمد روح وعلى قول ابي يوسف روح  
لا يصح . وان خط احد الشريكين شيئا ان كان المصلحة عاقداً جاز حظه خط الكل او بعضه  
في قول ايمخيفه ومحمد روح وبضمن نصيب شريكه ان خط الكل <sup>مالك</sup> الخط البعض فلانه  
نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقد والمعاقد يملك الخط في قول ايمخيفه ومحمد روح يصح  
حظه . وان لم يكن المصلحة عاقداً يجوز الخط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب  
صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بمالك ولا عاقد . وصح الصير الناجر جاز فيلجوز  
فيه صلح البائع <sup>في</sup> الخط غير عيب فيه

باب صلح الاعمال والصلح عن الامانات والضمونات والنجابات والحدود <sup>المحقوق</sup>  
رجل دفع غزاة الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له ثوبا سبعة  
اربع فنقص ونسج خمسة اربع او زاد على ما شرط كان لصاحب القزل <sup>شأنه</sup> الجان  
اخذ الثوب واعطاه اجرت له وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزاة <sup>ومر</sup> غزاة  
فان صالحه على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة  
الاجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب القزل  
الثوب على الحائك وضمنه غزاة مثل غزاه ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل  
لان القزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك  
دينا يدين وهو حرام . اما اذا اختار صاحب القزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك  
على ان يكون الثوب للحائك بدرهم معلومة الى اجل كان جائزا . ولانها نصالحا



على ان يأخذ صاحب الغزل الثوب ويعطى الخائنك بعض الاجر ويحيط به البعض  
 كان جائزاً. ولو دفع ثوباً الى قصار فخرته القصار بدينه فصالحه رب الثوب على  
 دراهم ليكون الثوب للقصار وعلى دراهم يكون الثوب لرب الثوب. فان صالحه على دراهم  
 مسماة ليكون الثوب للقصار كان جائزاً حاله كانت الدراهم او مؤجلة لان  
 القصار بدل عن الثوب. وكذا لو صالح القصار على ان يدفع القصار التوبيع  
 الدراهم المسماة الى صاحب الثوب. وان كان الصلح بينهما على ان يظنوا القصار  
 خطة مسماة للاجل ويحيط به الخرق كان ذلك جائزاً في حصة الثوب ولا يجوز  
 في حصة الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صالحه على حصة الى اجل كان ذلك  
 في حصة الخرق سلباً برأس مال هودين فلا يجوز. ويجوز في حصة التوبيع ان فيها  
 ينقص الثوب يكون القصار مستثراً للثوب بخطة الاجل وذلك جائز ولو هلك  
 الثوب عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صالحه على دراهم لا يجوز في قولنا  
 رج ويجوز في قولنا ابيوسف رج فلوان القصار رد الثوب على صاحبه وطلب  
 الاجر وادعى صاحب الثوب انه اوفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب. وان اعطى  
 على ان صاحب الثوب يأخذ من القصار نصف الاجر وهو دراهم على ان يفصله  
 القصار هذا الثوب الاخر جاز ذلك ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى صاحبه وطلب  
 الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز لان القصار اسقط  
 نصف الاجر. الراعي الخاص او المشترك اذا قاتل ماتت شاة من الغنم او اكلها السبع او قُتِلَتْ  
 وصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قولنا بجنيفة رج لان عند الاجر  
 المشترك فيما هلك في يد لا يصنع بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز هذا الصلح  
 بجنيفة رج وكذلك هذا على قول محمد رج يجوز الصلح مع الراعي سواء كان خائفاً

أو مشتقة كالأن عند الصلح مع المودع جائز دفع الرأى <sup>الاول</sup> وقال أبو يوسف ربح المالك  
الرأى مستتر كما جاز الصلح لأن عند الأجير المشترك ضامن لما هلك في يده وإن لم يكن <sup>مضمنا</sup>  
فيجوز الصلح معه كما يجوز مع الغاصب والأجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح  
مع المودع لا يجوز كذلك مع الأجير الخاص رجل أودع رجلا شيئا فقال المودع ضا  
الوديعة أو قال يردتها عليك وإنكر صاحبها الرد أو الهلاك كان القول قول المودع  
مع اليمين ولا شيء عليه فإن صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو  
على وجه أحد هاتين يدعى صاحب المال الأيداع فقال المستودع ما أودعني شيئا  
ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح يبيح جواره <sup>الذي</sup> على نعم المدعي ونعم  
أنه صار غاصبا بالبحر فيجوز الصلح معه. والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال  
الوديعة وطالبه بالرد فاقر المستودع بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئا وصاحب  
المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه  
الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم  
صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وإبي يوسف الآخر. واختلفوا في قول أبي حنيفة  
ربح الأول في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف ربح  
الأول وعليه الفتوى. وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك  
لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع. والوجه الرابع إذا  
ادعى للمودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكتف به بل يسكت  
ذكر الكرخي ربح أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف ربح. ولو ادعى صاحب المال  
الاستهلاك والمودع لو يصدقه في ذلك ولا يكتف به فصالحه على شيء ذكرناه فيجوز هذا  
الصلح في قولهم فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح إنها لم تكن

او رددها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان  
 القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح ولو ربح مستاعبا ثمانية درهم وقيمة الرهن  
 ما شاء درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطالحا على ان  
 المرتهن عليه خمسين درهما وابراء عن البلية كان باطلا في قول ابي يوسف ربح الله  
 هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة اللوع  
 اذا ادعى هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطالحا على شيء كان باطلا لو كان الجواب  
 المرتهن في الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك  
 فلم يقرب المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعبر بمنزلة اللوع  
 فيما قلنا رجل غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او لا اجل ثم اقام الغاصب  
 بيئته ان قيمته اقل من الالف لا تقبل بيئته في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه  
 تقبل ويستمر الزيادة فان عند ابي حنيفة ربح الصلح عن المصوب على الكثر من قيمته  
 جائز وعند صاحبيه باطل قال هذا اذا كان المصوب قائما في ذاته بان كان  
 المصوب عبدا ابنا او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح  
 على الكثر من قيمته في قولهم حرم لو تضاد فاعلى ان الصلح وقع على الكثر من قيمته كان عليه  
 رد الزيادة اما الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك واقام الغاصب بيئته على ان الصلح  
 وقع على الكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح لا تقبل هذه البيئته والصحيح ان الصلح  
 على الكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح وان كان مستهلكا ولو تضاد فاعلى ذلك لم  
 عليه رد الزيادة واجمعوا في العبد بين المشرى اذ اعتق احدهما نصيبه وهو  
 فاختار الساكت نفعه فصلحه على الكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان  
 الملقق معسر فصلح الساكت العبد على الاستبراء في الكثر من نصف القيمة لا يجوز

فالمقامي يوزن نصف بالشفعة للشفيع بأكثر من النمن الذي اشتراه للشيء  
ورضي به الشفيع لا يجوز. رجل صالح رجلان نصف دار على ان يبرأ من البلية أو  
له اصلحك على نصف هذه الدار على ان لا ياتي في النصف البلية فصله على  
ذلك ثم اقام المدعي البينة على ان كل الدار له قال محمد رح يقض له بجميع الدار  
الا ان يكون المدعي قال بعد الصلح على وجه الاقرار لا ياتي في النصف البلية  
فخ لا يقض للمدعي بجميع الدار. رجل ادعى على رجل سرقه متاع ثم صالحه على مائة  
درهم يعطيها السارق للهوى على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فهذا على وجه  
ثلاثة اما ان يكون السرقة عروضاً او دراهم او دنائير وكل ذلك على وجهين اما ان  
السرقة قائمة او مستهلكة فان كانت عروضاً ومقائمة بينها جاز الصلح بغير  
السرقة ملكاً للسارق بالمائة التي دفعها الى المدعي لان الاقرار المقرون بالعوض  
يكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروض مستهلكة لا يجوز  
الصلح لان السارق يصير ملكاً لهذا الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي يد  
الى المدعي وذلك بالملل لان القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي يحتاج الى التسليم  
بالمثل وان كانت دراهم ذكره الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة  
اوله تمكن فالواتا ويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدارم السرقة اما اذا علم انها كانت  
مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس لان الصلح يكون تملك المائة بالمائة فيجوز  
يشترط قبضها في المجلس فان كانت السرقة ذهباً فصالح على الدارم ذكره الكتاب  
انه يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة. اما اذا كانت قائمة فجواز الصلح  
ظاهر لان تملك الذهب الشار إليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون  
صرفاً فيعتبر احكام الصرف. واما اذا كان الذهب مستهلكاً ذكره الكتاب انه لا يجوز الصلح وتاويله

اذا علم وزن الذهب اما ان لم يعلم لا يجوز لان تملك الذهب بالدرهم اذا لم يكن  
للذهب معلوما ولا مشا لاليه باطل . رجل ادعى على رجل وما اوجراة فهو على  
وجهين اما ان يدعى ذلك عدلا او خطأ فان ادعى عدلا وانكر المدعى عليه فصالح  
المدعى على ان يأخذ المدعى عليه مائة ويقر بذلك كان الصلح باطلا ولا اثر له  
باطل ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقرن بالعوض عبارة عن ابتداء  
التحكيم وتملك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقراء  
. وان ادعى دم خطوه وجراة فخطه فذلك الجواب لان المدعى عليه يصير عملا للدية  
من المدعى بالمال الذي يأخذ من المدعى وتملك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة  
فانها من الدرهم عشق الآلف ومن الدينار الف دينار ومن الف الف مائة ومن  
الاجرام مائة فلا يصح هذا الصلح . رجل قذف محصنا او محصنة فاراد المقتوف عدلا فذلك  
فصلحه القاذف على درهم مسماة او على شيء آخر على ان يعفو عنه ففعل المدعى الصلح  
حتى لا يجب المال وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرجع الامر الى القاضي بطل الحد  
وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرأة رجل  
فعلم الزوج واراد حدهما فصالحهما معا او احدهما على درهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو  
عنه ما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعدا . والرجل اذا  
قذف امرأة المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطلب اللعان كان  
باطلا لا يجب المال وعفوها بعد الرفع او قبل الرفع جائز ولو كان رجلا اخذ سارقا  
في داره غير فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد اخراج السرقة من الدار فصالحه  
السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق  
ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويعبر عن النقص في الدفع

السفعة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السفعة بعد ما رفع إلى القاضي  
 أكان ذلك بلفظه العفو لا يصح العفو وأكان بلفظة الهبة والبراءة عند تاسيط  
 القطع، والامام والقاضي اذا صلح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه  
 لا يصح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعد

### باب الصلح عن العقار وعمما يتعلق به

رجله شفعة في دار فصلح المشتري فهو على وجه ثلثة ان جرى الصلح بينهما  
 على ان يأخذ الشفع نصف الدار او ثلثها او ربعها بحصة من الثمن جاز ذلك  
 قالوا أكان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تأكد في الشفع بطلب الموائمة <sup>شهاد</sup> وطلب لا  
 فان الشفع يكون أخذ ما اخذ بالشفعة لا بالشراء المبتدأ أو يصير مسلا للشفعة فيما  
 بقية حتى لو كان هذا الشفع شريكا في الدار المشتراة او في الطرقي كان للجاران يأخذ  
 النصف الذي سلمي به الشفعة. وأكان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعة يكون  
 المصالح أخذ النصف الذي اخذ بالشراء المبتدأ فيصير مسلا للشفعة في الكل ويكون  
 للجاران يأخذ الكل بالشفعة أكان المصالح جارا للدار. ولو كان الشفع المصالح في  
 هذا الوجه شريكا في البيع او الطرقي <sup>الذي</sup> يتخذ له الشفعة بهذا الاخذ كله اشترى النصف  
 اخذ اذ الاصطلاح على اخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقية فان كان  
 ذلك قبل تأكده بالطلب بطلت شفعة. وأكان بعد التأكد لا يبطل قال رجل <sup>اشترى</sup>

دار لها شفع فصلح الشفع على ان يعطى للشفع دراهم مسماة ليسم الشفع الشفعة  
 بطلت شفعة ولا يجب المال وأكان اخذ المال رده على المشتري ويجوز الصلح بين <sup>وبين</sup> الشفع  
 للمشتري على ان يأخذ الشفع بيتا معينا من الدار بحصته من الثمن على ان يسلم الشفعة  
 في البقية لا يجوز هذا الصلح <sup>فما</sup> لان ما اذا جرى الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف

الثمن لان حصة البيت من الثمن غير معلومة لا يعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح  
 واذا لم يجز الصلح بقيت شفعته فيجميع الدار بخلاف ما اذا صلح من الشفعة على  
 ان يعطى المشتري الشفعين دراهم معلومة ليسم الشفعة فان ثم اذ الرجز الصلح  
 ولم يجز المال يبطل شفعته وههنا اذ الرجز الصلح لا يبطل شفعته لان ثمة لما  
 الدارهم وثلك الشفعة فتدأض عن الشفعة وههنا ما عرض عن الشفعة  
 اصلا ولو اخطأ على ان يأخذ الشفعين الدار بالكثير من الثمن الذي اشتراه  
 المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل  
 ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شقصا من الدار انه له وطلب الشفعة  
 في الباقية فصالحه المشتري على ان يأخذ الدار بنصف الثمن على ان يبرئه عن الباقية  
 جاز رجل اشترى ارضا فسلم الشفعين الشفعة ثم ان الشفعين جحد التسليم فصالحه  
 المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ  
 وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على  
 الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة  
 المشتري الشفعين على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذ  
 بالشفعة لا بيعا مبتدأ لان الشفعة تبطل بموت الشفعين لا بموت المشتري  
 ولو ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على ان يعطى المشتري الشفعين  
 ولهم له اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم الشفعين الشفعة في هذا الدار كان  
 فاسدا ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل او ادعى كل الدار فصالحه المدعى  
 على دراهم مسماة على ان يترك الخصومة ورجل شفعين الدار التي ادعاها المدعى  
 فاردان يأخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو

جرى الصلح بين المدعي والمدعى عليهما بأن يعطي المدعي المدعي عليه مائة درهم مسماة وبأخذ  
 الدار كان للشفيع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر . رجل له ظلة أو كيف شارب  
 في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة وطرحها أو لا نقول إذا أراد الرجل أن يحمل  
 على الطريق الأعظم ظلة وما اشبه ذلك كان لكل واحد أن يمنعه عن ذلك وأن  
 في رفعها ووضعها كانت الظلة تقربا للعامة أو لم تقرب في قول أبي حنيفة ربح وقال أبو يوسف  
 ومحمد إن كانت تقربا للعامة فذلك وإن كانت لا تقرب كان لكل واحد أن يمنعه عن الوضع  
 وليس له أن يخاصمه في الرفع . وعن أبي يوسف ربح في رواية لا يكون له حق المنع <sup>إذا</sup>  
 كانت لا تقرب للعامة أبو حنيفة ربح جعل الطريق العامة بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق  
 الخاص أضرب ذلك بالشركاء أو لم يضرب كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة  
 في الرفع فذلك في الطريق العامة . وهل يباح بناء الظلة على الطريق العام ذكرها  
 ربح يباح ولا يثم بذلك إذا كان لا يضرب بالعامة قبل أن يخاصمه فيها لحد فان <sup>صم</sup>  
 في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع بعد ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد ربح إن كان لا يضرب <sup>حد</sup>  
 كان له الانتفاع به . إذا ثبت هذا جئنا إلى المسئلة . رجل له ظلة أو كيفية شارب على الطريق  
 فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على درهم معلومة ليتك الظلة  
 في موضعها فهو على وجهين إن كانت الظلة على الطريق الأعظم لا يجوز هذا الصلح وإن  
 لهذا الصلح ولغيره أن يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يرفع  
 حالها لأن صاحب الظلة والمخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة أحد الشركاء  
 لا يملك الاعتياض وإنما يكون لكل واحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة  
 وقال بعض مشايخ بلخ ربح إنما يملك الخصومة إذا لم يفعل هو مثل ذلك أما الوضو مثل  
 ليس له أن يخاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما إذا كانت الظلة حديثة وإن كانت قديمة



كان لصاحب الظلة حق التزك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على التزك فيبطل  
اعطاء العوض. وان كانت لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضاً لانها ان كانت قد دية لا يصح الصلح  
وان كانت حديثة فذلك لا يصح الصلح هذا اذا خاصمه واحد من العامة فان خاصمه  
فصالحه على ان يعطى صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها وان كانت  
حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت حال المسلمين جاز ذلك  
اذا كانت الظلة لا تضرب بالعامة لان الامام يملك الاعتياض عما يكون للعامة اذا كان له  
العوض مصلحة لهم. هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصطلمها على ان يعطى  
للمصالح لصاحب الظلة مالا معلوما لرفع الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتقريب الهواء  
ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة <sup>هنا</sup> ان  
الخاصم مالا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان اضاف الصلح الى جميع الظلة  
فقال صالحك بهذا المال على ان تترك جميع الظلة في موضعها يصح في حصته وبقية  
في حصة الشركاء لان شركتهم شركة تملك ان تجوز التزك والصلح جائز لكل ويكون بدل الصلح  
بينه وبين الشركاء وان لم يميزوا ورفضوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء <sup>يكون</sup>  
لصاحب الظلة حق استرداد حصتهم من البدل وهل يبطل الصلح في حصة المصالح  
اختلف فيه المشايخ رح. قال بعضهم يبطل ولصاحب الظلة ان يرجع عليه بمحصة من  
البدل لانه لو يحصل له البعض وقال بعضهم لا يرجع على المصالح بمحصة من البدل لان الصلح  
في حقه حتى لو بنى صاحب الظلة ثانياً لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة معه هذا اذا كانت  
جديدة فكانت دية فالصلح باطل لان التزك حق مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد ان يرد  
فلم يستفد بهذا الصلح شيئاً <sup>المنافع</sup> لكن. وان اصطلمها على ان يعطى المصالح صاحب الظلة  
مالا معلوما لرفع الظلة امكان المصالح من اهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه <sup>المنافع</sup>

مع بعضهم جزءا من ذلك كما لو كانت التخلية قديمة لان فيه تفرغ الهواء. وقال بعضهم  
 لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجتمع  
 الصلح فهذا اوله. يجعل له تخلية في ملكه ويخرج سعتها الى ارض جاره. كان الجيران يقطعون  
 هوى ملكه لان من ملك ارضا ملك ما تحتها الا الثرى وما فوقه الى السماء وكان له ان يقطع  
 وهذا اذا كان لا يمكنه تفرغ الهواء الا بالقطع فان كان يمكنه تفرغ الهواء بدون القطع  
 بالمد الى التخلية. والشئ عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب التخلية بالتفرغ فان قطعه  
 هو كان ضامنا وان كان لا يمكنه التفرغ الا بالقطع اما لا يضمن اذا قطع هوى من موضع لو  
 الامر لا صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك التوضع فان قطعها اعراضه او اسفل في موضع  
 يتضرر صاحب التخلية بذلك وصاحب التخلية يتمكن من تفرغ الهواء بالقطع في موضع  
 آخر من غير ضرر يكون ضامنا لانه فوت على صاحب التخلية منفعة مقصودة من غير ضرورة  
 وكذا لو كان لرجل تخلية او تالة او زرع في ارض غيره حتى تكن لصاحب الارض ان يأمر  
 بالتفرغ فان قطع صاحب الارض واتفق عليه ضمن اذا كان صاحب الزرع والنجار متمكنا  
 من تحويل الشجر والزرع الى ارض له اخرى من غير ان يهلك عليه ماله ثم في التوضع الذي  
 لا يضمن الجار يقطع السقف اذا قطع فانه لا يرجع على صاحب التخلية بما انفق في مؤنة  
 القطع وان كان مضطرا الى التفرغ لانه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر الى القاضي حتى  
 يجبر صاحب التخلية بالقطع او يأمر صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب التخلية غائبا فله ان  
 يامر القاضي يرجع على صاحب التخلية بما انفق في القطع. فان كان ذلك في موضع لو كان  
 هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب التخلية فلان صاحب التخلية صلح  
 جاره على ادراهم معلومة ليزيل السقف على المالك لا يجوز هذا الصلح بخلاف التخلية  
 اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصة اهل السكة في ذلك فصلهم على ادراهم معلومة

ليتركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يقي لهم حق الخصومة بعد ذلك وكذلك لو كانت  
الظلة على طريق العامة فصلح صاحب الظلة مع الامام على ابراهم معلومة بترك الظلة  
على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري انكم يا اخوتي الهوى  
بمخلاف الظلة. رجل له باب في غرفة او كوة فخاصمه جاره فصلح على ابراهم معلومة بيد  
الجار بترك الكوة ولا يسد بها كان ذلك باطلا لان الجار لما لم يمنع صاحب الكوة عن  
الاسفاج بمال نفسه فانما يأخذ المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم واجب وكذلك  
لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب  
كان باطلا لان الجار لما دفع المال لم يمنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه ولا انتفاع  
بمال نفسه ولا على وجه الازالة والتقليك من الغير وذلك باطل

### فصل في الصلح عن دعوى العقار

المجهول

مسائل هذا الفصل لا تخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح عن المعلوم على المعلوم او عن  
على المجهول او عن المعلوم عن المجهول او عن المجهول على المعلوم. اما الاول رجل ادعى  
شيئا معلوما من الدار نصفها او ثلثها او ما اشبه ذلك او ادعى كل الدار فلو لم يرد  
عليه بذلك او انكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح اوسع باجا  
من البيع ثم يبيع المعلوم بالمعلوم جائز فالصلح اولى وان صلح من المجهول على المجهول  
ينظر في ذلك ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقاً في دار في  
يد رجل فقال له حق في هذه الدار وللدعي عليه يدعي لنفسه حقاً في ارض في يد  
ولم يبين احدهما شيئاً فاصطفا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرئ صاحبه  
عن الخصومة كان جائزاً لانما في هذا الصلح لا يحتاجان الى التسليم والتسلم وان كان  
الصلح عن مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقاً في دار رجل

ولم يسم فاعطى على مال معلوم يعطيه المدي ليسلم المدي عليه ما ادعاه للمدي  
لا يجوز هذا الصلح لان المدي عليه يحتاج الى تسليم ما ادعاه المدي فاذا لم يعلم  
ذلك لا يدعي ما ذابسلم اليه فلا يجوز. وان اصلحا على ان يخل المدي بالمال معلوما  
ليترك دعواه ويبرئ عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدي عليه مقرا بالدعاه  
المدي او منكر او قال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا الصلح ان كان منكرا والمستهلك مقرا  
ولو ادعى رجل حقاني دار في يد رجل ولم يسم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار  
او من دار له اخرى جاز لان هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليح على  
معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدي بعد ذلك  
بينه ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقبل بينته. وروى ابن سمي  
عن محمد بن ابي القاسم لا يقبل ويقضي له بجميع الدار. ولو ان المدي لم يسم البيت ولكن المدا  
عليه اقران الدار للمدي صح اقراره ويومر بتسليم الدار الى المدي. ولو ادعى رجل  
حقاني دار في يد رجل فصالح على سكن بيت معين من هذه الدار ابدا او قال غيره موت  
لا يجوز ذلك. ولو صالحه على دار اخرى او على ارض اخرى جاز باقتناع الروايات  
رجلا ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيلا ماء فحمد المدي عليه  
ثم صالحه على درهم مسعاة فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم. ولو ادعى في دار  
رجل حقان صالحه من ذلك على مسيلا ماء او على ان يضع على حائط منها كذا وكذا جذا  
كان ذلك باطلا لان لم يثبت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة  
او اكثر اختلف فيه نشاف رحمه الله. قال الكرخي رحمه الله هذا الصلح لانه لو استأجر  
حائطا ليضع عليه جذوعا معلومة مدة معلومة او استأجر طريقا لير فيه مدة  
معلومة جاز ذلك فذلك الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز هذا الصلح وان

ادعى رجل حقاً في دار فصله على طريق فيها جازماً اذا صلح علان يكون رقبه الطريق  
 المدعى فهو جائز بائناً الروايات لان بيع رقبه الطريق يجوز بائناً الروايات فكذلك  
 للصلح على الطريق وان كان الشئ على حق المرء ورفقه روايتان لان في جواز بيع حق المرء  
 اختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذلك للصلح على حق المرء. اما بيع  
 الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز بائناً الروايات فكذلك للصلح على ذلك ولو كان  
 في علو رجل حق فصله على بيت معين من هذا العلو او عرايت معين من علو آخر فهو جائز  
 لانه صالح عن الجهول على المعلوم. ولو ادعى في ارض رجل حق فصله على شرب نهر  
 لا يجوز. ولو فصله على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع. ولو ادعى في دار  
 رجل حقاً وادعى على الدار فصله على كذا كذا ذراعاً سمهاً من الدار لا يجوز في قول  
 ابي حنيفة روح لان عند الوبايع كذا كذا ذراعاً سمهاً من الدار لا يجوز فكذلك الصلح  
 عليه. وعلى قول صاحبه روح جاز البيع فيجوز الصلح عليه. ولو ادعى اذرعاً سمهاً  
 من الدار لرجل فصله المدعى عليه على ذراعهم سمهاً جاز عند الكل. ولو فصله  
 على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى  
 عليه من ذلك جاز عند الكل جميعاً لانه لو استزى نصيباً من دار المشتري يعلم  
 مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم  
 او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابي حنيفة روح فكذلك الصلح. وعند  
 ابي يوسف روح يجوز البيع فكذلك الصلح وقول محمد روح مضطرب. ولو ادعى في بيت  
 في يد رجل حقاً فصله المدعى عليه من ذلك علان يبيت المدعى على سطحه سنة ذكر  
 في الكتاب انه يجوز. وقال بعض الشافعيين هذا اذا كان السطح مجراً فان لم يكن مجراً  
 لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح. وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال مجراً كان

. لو لم يكن وكذا لأجاة وقال بعض مشائخنا ربح في إجارة السطح فليقتطع عن سهمين  
 روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الإجارة لا يجوز وانقضت الروايات  
 علمانه لو استأجر على البيعة عليه لا يجوز رجل ادعى نصف دار في يد إنسان فصالحه الفدية  
 في يديه على دراهم مسماة ودفع الدار هم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعي  
 عليه على المدعي بشيء من بدل الصلح فهو على وجهين أما إن كان المدعي يدعي نصف  
 شائعاً او يدعي نصفاً معيناً فإن ادعى نصفاً شائعاً فهو على وجه ثلثة إما أن قال المدعي  
 النصف في النصف والمدعي عليه او يقول النصف لي ولا ادري أن النصف الآخر  
 لمن هو او قال النصف لي والنصف الآخر لفلان غير المدعي عليه فان قال النصف لي  
 والنصف المدعي عليه فصالحه المدعي عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعي عليه  
 على المدعي بنصف البدل لأنه لو استحق كل الدار يرجع بجميع البدل فإذا استحق النصف  
 يرجع بنصف البدل . ولو قال النصف لي ولا ادري أن النصف الآخر لمن هو او قال  
 النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شائعاً لا يرجع المدعي عليه على المدعي  
 بشيء من البدل لأنه ما قرأ النصف الآخر المدعي عليه فلا يرجع بشيء كما لو ادعى حقاً  
 في دار فصالحه المدعي عليه على شيء ثم استحق شيء من الدار فان المدعي عليه لا يرجع  
 على المدعي بشيء . وإن قال المدعي النصف لي والنصف لفلان آخر غير المدعي عليه ثم  
 صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البدل  
 لأن قوله النصف لآخر لفلان باطل لأنه أقر بما في يده الغير فلا يصح إقراره فيصير كله  
 قال النصف لي وسكت . وإن كان للمدعي ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق  
 النصف الذي كان يده المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي . وإن  
 استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء . وإن استحق نصف شائع من الدار يرجع

عليه بنصف البدل على المدعي اعتبار البعض بالكل. رجل ادعى دارا في يد رجل  
فانكر المدعي عليه فهاصل ما علم ان يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المدعي  
جاز ذلك. وكذا لو ادعى ارضا في يد رجل انها له فهاصل ما علم ان يزعمها الذي في يده  
خمس سنين علم ان يكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك لان المدعي عليه ابقى  
منفعة الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رقبة الارض للمدعي رجلا ادعى ارضا  
او شيئا فهاصل ما علم على عبد معين للمدعي عليه يدفعه الى المدعي ثم اقام العبد البينة  
انه حرا ومدعي بطلت بينة العبد وبطل الصلح ويعود المدعي على دعواه رجل اشترى  
دارا فاختصها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا  
والذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح رجلا ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقلا  
هي لنا ورتناها من ابينا فمحمد الذي في يده فصالحه احدهما عن حصته على  
مائة درهم فاراد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لو يكن له ان يشاركه لان الصلح معا  
في زعم المدعي فداء عن اليمين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه  
فلا يثبت الشريك حتى الشراكة في بدل الصلح بالثبات. وعن ابي يوسف رج في  
رواية لتفريكه ان يشاركه في المائة. رجل ادعى نخلة في ارض رجل انها له باصلها  
فمحمد المدعي عليه ثم صالحه علم ان ما يخرج من ثمرة العام يكون للمدعي لا يجوز  
لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسليم وان كان  
على موجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا اول والله اعلم

باب في الحيطان والطريق ومجار الماء

هذا الباب مشتمل على فصول الفصل الاول في استحقاق المناط والخصومة  
فيه وما يكون فيها الاحد التفريكين ان يفعل في الجدار المشترك رجلا ن تانعا

في حائط بين دارين وهو متصل ببناء أحدهما يقضي به لصاحب الاتصال وقتها  
 هذه المسئلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب بغير وجه فلا يفيد علم  
 بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك  
 أو الشريك بذلك أو بغير جدار بين دارين أنهدم ولا حد جدران ونسوة  
 ثم أراد صاحب العيال أن يبنيه وله الآخر قال بعضهم لا يجبر الأبى وقال الفقيه أبو  
 روح في زماننا يجبر لأنه لا بد أن يكون بينهما ستة قال مولا فارجح ويخبر أن يكون الجواب  
 على التفصيل إن كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل واحد منهما أن يبنيه فخصيه  
 ستة لا يجبر إلا على البناء وإن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يوم  
 الأية بالبناء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فروع الجدار فروع  
 أحدهما وبناءه بحال نفسه وضع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم  
 قال الفقيه أبو بكر الأسكاف رج ينظر إن كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما  
 أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنيه عليه حائطاً يحتمل حمولاته على مكان  
 فلا أصل كان الباقي متبرعاً في البناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه  
 وإن كان بحال لو قسم لا يعيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع الحمولات  
 على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء قال الشيخ الأمام أبو نصر محمد  
 الفضل رج يرجع عليه بنصف ما اتفق أن يبنيه بأمر القاضى ونصف قيمة البناء  
 أن يبنيه بأمر القاضى وقال الفقيه أبو الليث رج أنما يرجع عليه بنصف قيمة البناء  
 إذا بنى بأمر القاضى أما إذا بنى بأمر القاضى لا يرجع عليه بشيء وهو بمنزلة تلغو السفلة إذا  
 كان للعلو أحدهما والسفلة الآخر فانهما بنى صاحب العلو السفلة وأمر صاحب السفلة أن يبنيه بغير  
 يكون تلغو لا يرجع بشيء إلا إذا كان في موضع لم يكن هناك فاض فذلك ههنا وإن هدم



صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلوى يأمر بالبناء ليعين عليه العلوى <sup>فكر</sup> <sup>فكر</sup> <sup>فكر</sup>  
 رج حائط بين رجلين انهدم فابعد الشريكين البناء ذكر في الاما الى انه لا يجوز ان يناء  
 الآخر ليس له ان يرجع على شريكه اذ لم يكن له ان يأخذ شريكه بالبناء لان الشريك <sup>فيه</sup> ان  
 ارض الحائط نصفين وفي العلوى مع السفلى اذ انهدم ما في بين صاحب العلوى السفلى  
 امتنع صاحب السفلى عن البناء كان له ان يمنع صاحب السفلى ان يسكن في  
 اسفله حتى يعطي صاحب العلوى ما انفق في السفلى ويكون السفلى في يد بمثلة الرهن  
 وقال لا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم والسفلى في انهدم لا يقسم  
 وعن الفقيه ابي جعفر رج حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة سقط  
 فبناء احد منهما باله بغير اذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحولة عليه <sup>حتى</sup>  
 يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيًا حتى القرار. وان كان بناء باذنه ليس له ان يمنعه <sup>لكن</sup>  
 يرجع عليه بنصف ما انفق. جدار بين رجلين لاحد هما عليه حولة وليس للآخر  
 حولة فاراد الذي لا حولة له ان يضع عليه مثل حولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه  
 ابو بكر البلخي رج ان كانت حولة شريكه محمد بن فلان ارض يضع مثل حوله وان كانت  
 حولة الشريك قد دمه ليس للآخر ان يضع. وقال الفقيه ابو الليث رج للآخر  
 ان يضع عليه مثل حولة ان كان الحائط بمثل ذلك وشريكه مقربان الحائط بينهما  
 ذكر في كتاب الصلح ان كان لكل واحد منهما عليه جذوع وجذوع احد هما اكثر من الآخر <sup>يزيد</sup>  
 في جذوعه ان كان الحائط بمثل ذلك وعن الفقيه ابي بكر البلخي رج جدار بين رجلين لا  
 عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الابن الى الاب  
 او من الابن الى الابن ليس له ذلك. وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس <sup>لان</sup>  
 هذا يكون اقل ضررًا بالحائط. وان اراد ان يجعله لرفع مما كان لا يكون له ذلك <sup>هذه</sup>

كون أكثر ضيقاً مما كان فان أساس الحائط يمتد بالإنجيل ليس الحائط وروح اذا كان  
 الحائط المشترك قد قامت الرجل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طول له ليس ذلك  
 انما اشرى به. جدلاً مستتراً بين اثنين انهدم فظهر انه ذو طافين متلاصقين فان  
 اسدما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطان الذي هو في جانب شريكه  
 ستره له واجب الشريك ذلك ذال الفقيه ابو بكر البلخي روح ان كانا اقربا قبل ظهورهما  
 فظهر. هذا الحائط بينهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لاحدهما ان يحدث فيه  
 شيئاً يفرد الشريك وان كانا اقربا ان كل الحائط لمن يليه فكل واحد منهما ان يحدث  
 فيه ما يحب حائط بين رجلين لاحد هما عليه جذوع فاراد الآخر ان يضع عليه  
 جذوعاً مثل جذوع صاحبه منعه الآخر ان يفعل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم  
 روح يقال لصاحبه الخدوع ان سئمت محط عنه ما يمكن لشريك من الحملان <sup>سئمت</sup>  
 فاروح حملك حتى استوي الال صاحب الحبل ان كان وضع بغيران الشريك فهو ظالم  
 وان وضع بانه فهو طاربه والغارية تغير لاريه وهو كلفهم بين رجلين احدهما  
 ساكن واراد الآخر ان يسكن فيها والار لا يتسع سكتا هما ما نهما يتجاها فيهما  
 ذال الفقيه ابو الليث روح وعن ابي بكر بخلاف هذا قال ويقول ابي القاسم ان  
 رجل له ساباط قديم فوق سكة تغير فان واحد اطراف جن وعنه على جن مسجود <sup>باباه</sup>  
 فرضه واراد ان يجعله ارفع من غير ان يجدد على بناء المسجد بناو ومنعه اهل  
 السكة قال ابو القاسم روح ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد <sup>والسكة</sup>  
 فاهل السكة شركاء في ذلك لانه ستره لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة  
 جدلاً بين رجلين لاحد هما عليه حموله وليس للآخر عليه شيء قال الجدار الى الغريب  
 لا حموله له فاشهد على صاحب الحموله فلم يرفعه حتى سقط واضرب الشريك قال

ابو القاسم رح اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً تمكن من رفعه بعد الاشهاد فضع  
 المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه رجل له بيت وحائط هذا البيت  
 بينه وبين جاره فاواد صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خضبة على  
 هذا الحائط قال ابو القاسم رح ان يبني حافته من غير ان يكون معقداً على الحائط المشترك  
 لم يكن للجيران يمنعوه حائط بين رجلين انهدم فبناه احدهما عند غيبة الشريك  
 قال ابو القاسم رح ان بناء بقض الحائط الاول يكون متبرعاً لا يكون له ان يمنع  
 شريكه من الحمل عليه وان بناء بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل  
 على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع  
 واحد وللآخر عنق قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط  
 للآخر استحقاقاً وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان ابو يوسف رح يقول  
 اولاً ثم رجع الى الاستحسان وهو قولنا بمنفعة رح حائط بين دارين لاحدهما  
 ارجح من لبن او ارجح اختصام الحائط فهو لصاحب ارجح بمنزلة الجذع دار في يد قوم  
 في يد كل واحد منهم ناحية اختصموا في درج منها معقود باجر وسفلها في يد احدهم  
 وظهر الدرج طريق للآخر لا منزله فانه يفضي بكل الدرج لصاحب السفلى غير ان  
 لصاحب العلو طريقه عليه على حاله حائط بين دارين لرجلين وفي وجه احدهما  
 حائط في الحائط يريد ان يجعله خوار مستان قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان  
 الطاق مرفوعاً على الاساس فليس له ان يحدت فيه بغير اذن شريكه وان كان  
 فرجة ترك حين يبنى الحائط فان كان الذي في جانبه الطاق مقرباً بان ذلك الموضع  
 بينهما لا يحدت فيه شيئاً بغير اذن صاحبه ايضاً وان كان هو منعم ان ذلك له خاصة  
 فله ان يفعل ما يشاء ما لم يتعرض لشيء من البناء حائط بين رجلين انهدم ولم يبق

جانب ففي المحاضر في ملكه جد رامن الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم القنا  
 واراد ان يبنى الحائط في الموضع القديم وضعه الآخر قال الفقيه ابو بكر رح ان اراد الذي  
 قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه  
 ليس بذلك وان اراد ان يبنى الحائط كما كان اوراق منه ويترك الفضل بين الجانبيين  
 له ذلك حائط بين رجلين ليس عليه حوله لاحد مما اتهمهم فاراد احدهما ان يبنيه  
 واني الآخر ذلك ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عرضيا يمكن لكل واحد منهما ان يبنى  
 حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الاب على البناء وان لم يكن كذلك فالمسئلة بعد  
 هذا على وجوه اربعة . اـ احدها ان يتهمهم من الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر الاب  
 على البناء الا اذا كان الآخر محتاج الى ستره فحينئذ يجبر الاب وهو اختيار الفقيه  
 ابي الليث رح هذا اذا اتهمهم الحائط ولو كان الحائط مخوفا فهدمه احدهما  
 فهو والاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما عليه حوله في  
 البناء فرفع احدهما وبناه من ماله كذلك وان كان صحيحاً فهدمه احدهما  
 يجبر الذي هدمه على البناء وان هدماه جميعاً فاراد احدهما ان يبنى واني الآخر  
 يجبر الاب ايضا . حـ ام بين رجلين غار قدره او حوضه او ثقبه منه واحتاج الى المرمية  
 فاراد احدهما المرمية وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضي لهما  
 ويرمهما بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمرمية من الاجرة قيل هذا قول  
 يوسف ومحمد رح لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما . قال  
 بعضهم القاضي باذن لغير الابي بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الاستغناء به  
 يؤذي حصته والفتوى على هذا القول . دـ ان بين رجلين اتهم مت او بيت بين  
 رجلين اتهمهم فبناه احدهما لا يرجع هو على شريكه بشيء لان الدار بحقل القسمة

فاذا امكنه ان يقسم يكون شريكه في البناء والميت كذلك اذا كان لبيرا يحمل النعمة  
 قال وكذلك الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البير اذا امتلأت من الحبات  
 فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالب واصلحها ووفرها كان متبرعا  
 وعن محمد بن زكريا ما بين رجلين وابنية لهما فخربت كلها حتى صارت صحراء  
 لا يجيران على العمارة فيقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بينهما  
 واداتها الا انه ذهب شيء منها فانه يجبر الشريك على ان يعمرها مع شريكه  
 وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك لك على ثمنك  
 وكذا الحمام اذا صار صحراء يقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكسر شيء منه يجبر على ان  
 مع الشريك وعن محمد بن زكريا لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح  
 ان شئت ابنه انت اذا تهدم منه بيت او احتاج الى المرومة ثم اجره فاذا  
 اخذت عنته فخذ منها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك رجلان اختصما  
 في حائط كل واحد منهما يدعي انه له وكان نحوفا فاصطلحا على ان يهد ماء وبيناه  
 على ان يكون لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه جاز ذلك ويكون نفقة البناء و  
 الهدم عليهما اتلافا اذ اذ به اذا كان الحائط بينهما اتلافا قبل الهدم بطريق العلم  
 حمام بين رجلين هدم احدهما كله وغاب فجاء الآخر وبناء ذكره الامالي  
 عن ابي يوسف رح ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شاء ضمنه نصف  
 كسره وخرب وبغير له نصف قيمة ما فيه ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمنه نصف  
 الاول ويقال للذي في اهدم بناءك حتى يقسم الارض بينكما وعن خلف بن ابيوب  
 رح قال سالت محمد بن زكريا عن رجلين ابى احدهما ان يسقيه قال لا يجبر  
 على ذلك قلت فان فسد الحرت قبل ان يرتفع وابى ان يسقيه قال لا ضمان عليه

ركان يبيعون برصه في السلطان حتى يأمر بالسق فان امتنع بعد ذلك ففسد صمن  
 وهكذا ذكر لنا طي ريج وقال اصل هذا النوع ان كل من يجبر على ان يفعل مع صا سه  
 فاذا فعل احدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر بفعل لا يكون متبرعا ففعل هذا اذا  
 كان النهر بين رجلين كراه احدهما او سفينته تحترق فيخاف فيها الفرق او حمارا  
 منه شيء قليل او عبد بين اثنين جرحه جناية ففعله احدهما ففعل هذا كما يجبر النهر بان  
 ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا وفي الغرفة فوق البيت لرجل اخرا اذا  
 انهر ما فاجه صاحب السفن ان يبيع لا يجبر فان بناه صاحب العلو لا يكون متبرعا  
 وذكر الخفاف رح ذرع بين رجلين ابه احدهما ان ينفق عليه لا يجبر لكن يقع للأخر  
 انفق انت وارجع بنصف النفقة في حصة شريك ولو انه انفق ولم يخرج الزرع  
 مقدرا انفق هل يرجع على شريكه بتمام نصف النفقة ام مقدرا الزرع فهو الزرع  
 ياتي بعد هذا ان نشاء الله تعالى وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رح في طاحونه بين شريكين انفق احدهما في حرمتهما بغرض ان التشارك لا يكون متبرعا  
 لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك جدار بين كرمين لرجلين لكل واحد منهما  
 كرم اهدم فارد احدهما البناء وابه الآخر فرفع الممنوع الى السلطان فامر السلطان  
 ببناء برضا المستدعي ان يبنى الجدار باجر معلوم على ان يأخذ الاجرهما جميعا فبنى  
 كان له ان يأخذ الاجر منهما جميعا وذكر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم عن  
 كرى النهر يا امر الحاكم الاخرين بالكرى فان امتنع بعضهم كان للتشارك وان يمنع  
 من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص فاما النهر العام فكره  
 يكون في بيت المال حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة اهدم فبنا  
 احدهما قال الفقيه ابو جعفر رح ان بناه بماله ونفقته بغرض ان صاحبه كان له

ان يمنع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيًا على القرار وان كان  
بناء باذن صاحبه ليس له ان يمنع عن وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما انفق  
في البناء وهذا الجواب فيما اذا كان الحائط بعد انهدام اصله لا يحتمل القسمة وتقسيم  
لا يصيب كل واحد منهما من اصله ما يقدر وعلى ان يبين حائطًا يمكنه وضع الحولة  
عليه فان كان اصل الحائط يحتمل القسمة على هذا الوجه فان بناء باذن صاحبه  
فالجواب كذلك وان منع غير اذنه كان له منعه حتى يعطى على شيء جدارين جلين  
لكل واحد منهما عليه حولة فهو من الحائط فاراد احدهما ان يرفعه ليصلحه واي الآخر  
ينبغي لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه ارفع حوائك باسطوانات وعمد ونحو  
انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الجدار فسقط  
حواله لاضمان عليه وعن الشيخ الامام ابي القاسم رحمه الله جلوسه بين جلوسه لاهلها  
عليه حولة وليس للآخر عليه شيء قال الجدار الى الذي لا حولة له عليه فاشهد  
عليه ولم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انه يهدم وافسد شيئًا قال اذا  
ثبت الاشهاد وكان مخوفًا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة  
ما افسد بسقوطه اذا تمكن من رفعه بعد الاشهاد حائط مشترك بين جلوسه  
وهن ويخاف ضرر سقوطه فاراد احدهما التقض واشنع الآخر قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجرى على نقضه وعنه رحمه الله اذا اراد احدهما نقض جدار  
مشترك ولله الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك  
وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانه يهدم من منزله المضمون له شيء لا يلزمه  
ضمن ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمن لك ما هلك من مالك لا يلزم  
شيء ولو هدم ما جدار بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والآخر لا يعطيه التثنية ويقول

ألا اوضح عليه المحولة كان للذي بناه أن يرجع على شريكه بنصف ما انفق وإن لم  
 غير البناء عليه حولة لأنه كان له حق وضع المحولة في الأصل ثم يكن الباقي متطوعا  
 في البناء وهو كما مور من صاحبه بالبناء وهو بمنزلة العلو والسفل إذا اهدما  
 ففيه صاحب العلو والسفل كان له أن يرجع على صاحب السفل بما انفق في السفل  
 وإن قال صاحب السفل لا حاجة لي في السفل. علو لرجل وسفل لأخر كل واحد منهما  
 مقر لصاحبه بماله فوهن البنيان فاصطالحا على أن ينقض كل واحد منهما ما بيده  
 ويبنيه كما كان جاز ذلك فيؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لأنه هو الذي  
 هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء ففي الصلح اولى. وإن سقط البنيان  
 من غير هدم قال ابو حنيفة ربح لا يبرر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لها  
 العلوان السفل انت ولا يكون متبرعا في بناء السفل ويكون السفل في يده  
 يؤدي قيمة السفل. وقال للقاضي الامام علي السعدي ربح في مسألة الجدار  
 ليس له أن يرجع على صاحبه لكن له أن يمنع صاحبه من الانشقاع به حتى ينفذ  
 محقه على التفصيل الذي ذكرنا. حائط لرجل عليه جذوع شاة خاصة في داره  
 فأراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر إن كان يمكن البناء عليها  
 أطولها ليس للجار أن يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع أن يمنع عليها شيئا وإن كان  
 رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار أن يقطعها لأنه  
 لا فائدة لصاحب الجذوع فيها والجار ضرر في ذلك. حائط لرجل وجهه  
 في دار رجل آخر أراد صاحب الحائط أن يطير حائطه وصاحب الدار يمنع  
 عن دخوله داره ذكر محمد بن مسلمة عن ابن شجاع ربح أنه ليس له أن يمنع عن  
 الجائط وله أن يمنع عن دخوله داره. ولو أهدم الحائط وقع طينه في داره



وصاحب الحائط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له ان يمنع  
عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله رجل له نهر وارض  
رجل ولا يمكنه المرو في بطن النهر قال محمد بن سلة رح يقال لصاحب الارض  
اماند عه ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه اوصلحه انت قال الفقيه ابو  
الليث رح بهذا فاخذ وكذلك في مسئلة الحائط رجل اشترى شجرة واستاجر  
يجنب الشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الارض اليه استاجرها ولهذه  
الارض طريق في كوم رجل ذكره النوازل ان المستاجر ان يمر في طريق هذه الارض  
ويحمل الخشب دار فيها حجرة لرجل واصطبل لاخر اراد صاحب الاصطبل  
ان يعلق باب الدار في وقت يعلق الباب فيه كان له ذلك بيتان كل واحد  
منهما مسقف بسقف واحد واحد هما الرجل والاخر رجل اخر فاراد احد هما ان يجعل  
لبيته سقفا اخر وبه ينسد دخول الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا  
ان كان في القديم كل بيت مسقفا بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن  
واحد القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك دار فيها ساحة بين رجلين اسمها  
نصارت الساحة لاحدهما والبناء لاخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة  
ويمنع بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس  
لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رح له ان يمنع والقوى على ظاهر الرواية  
وعلى هذا لو اراد ان يبيع في الساحة اصطبل او تنورا او حماما كان له ذلك  
دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى احدهم يجنبها دار اخرى باب هذه الدار  
المشترى في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار اليه كانت له  
في هذه الدار ويدخل في هذه الدار ويدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد

ان يفتح لتلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة - لانه الدار الحادثة ليس له ذلك  
رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل الدار  
بابا في تلك السكة - اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذ الركن له طريق  
في هذه السكة - دار بين جماعة في سكة - غير نافذة اقتسموها واراد كل واحد  
منهم ان يفتح بابا لما صار له بحكم القسمة في هذه السكة - كان له ذلك وليس  
السكة ان يمنعوه - سكة - غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا على رأس السكة <sup>ليس</sup> بابا  
لهم ذلك لان العامة فيها حق الدخول عند الزحمة حتى يخف الزحام سكة -  
غير نافذة قال ابو حنيفة ربح ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها وان اشتروا  
على بيعها ولا يقسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحمة  
فناس ان يدخلوا في هذه السكة - حتى يخف الزحام - رجل له دار في سكة غير  
نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح  
انه ليس له ذلك - ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك <sup>على</sup>  
لرجل وسفل الآخر قال ابو حنيفة ربح ليس لصاحب العلوان يبيع في العلوان  
او يتد وتذا الا برضا صاحب السفل - وقالا صاحباه ربح له ذلك اذا  
لرخص بالسفل والمختار للفقوى انه ان اضرب بالسفل يمنع وان لم يضرب لا يمنع  
وعند الاشتباه والاشكال يمنع - رجل له دار في سكة - غير نافذة لها باب في  
هذه السكة وظهر هذه الدار في مكة - نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل <sup>السكة</sup>  
نافذة ليس له ذلك بغير اذن اصحاب السكة - والله اعلم

فصل فيما يجوز لاحد التبركين ان يفضل في التبرك

أرض بين رجلين روى ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما

ان يزدع فيها قدر حصته . وفي الدار المشتركة ان يسكن . وروى هشام عن محمد بن  
 ان له ذلك في الوجهين ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائباً كان للآخر ان يسكن  
 كل الدار بقدر حصته . وفي رواية ان يسكن من الدار قدر حصته . ولو خان ابن خنيب  
 الدار بترك السكنى كان له ان يسكن كل الدار . دار مشتركة بين رجلين لكل واحد <sup>نصيب</sup>  
 الدابة وان يتوضأ فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن . وان خرب فيها  
 يراؤم بان يطمعها . قال ابو حنيفة ربح طريق غيرنا قد كان لاصحاب الطريق  
 ان يعضوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب وان يتوضؤوا فيه . وان عطب انسان  
 بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب . وان خرب فيها يراؤم . وفيها فطع  
 انسان بذلك يضمن . فيؤخذ بان يطمع البير . رجل له دار كان لها طريق وقد سد  
 الطريق وجعل لها طريقاً آخر فباعها بمقوقها ذكر ابن سنان عن محمد بن رج انه لا يكون  
 المشترك في الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء  
 اخذ وان شاء ترك . وكذا لو اشترى داراً وله يقل بمقوقها وليس لها طريق  
 كان له الخيار على نحو ما قلنا . سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طعماً  
 قالوا ان ترك من الطريق مقدار ما يمر فيه الناصر يتخذ ذلك في الاحايين ويرفعه  
 سريعاً ولا يترك في الطريق لا يمنع من ذلك . وقال محمد بن سنان ربح في سكة غير نافذة  
 لا بأس بان تحاذي الارض وبلى الطين والدكان وليس لهم ان يمنعوه . وان احدث  
 رجل فيها شيئاً نحو الكيف والميازيب قال ابو حنيفة ربح اذا خاصم في ذلك ولعد  
 من الناس له ان يهدم وان كانت قديمة ترك . ولو اراد ان يحدث رجل في  
 آخر السكة شيئاً لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى والاسفل . نخلة لرجل  
 او رجل يثمرها الرجل وبشرها الاخر كانت النفقة على صاحب الثمران لغيره سنة فادعى صاحبها

الثمر لا اتفاق فاتفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم اثمر في سنة أخرى  
كان لصاحب الرقبة ان يرجع بما اتفق في الثمر ولا يكون متبرعا. ولو دفع ثمنها  
فوات العامل في بعض السنة فاتفق صاحب الثمر بغير امر القاضيه لا يكون تبرعا  
يرجع بما اتفق في الثمر ولو لم يمت العامل ولكنه غاب فاتفق رب الثمر بغير امر القاضيه  
الا ان ينفق بامر القاضيه. وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين حكاها الناطق عن  
المرأعة الكبيرة لم يرق غرس فيه رجل شجرة الفرساد قالوا لا بأس به اذا كان  
لا يضرب الطريق ويطيب للغارس ورفقها واكل فصادها وان كانت الشجرة في المسجد  
قال الفقيه ابو جعفر روح لا بأس بكل ثمنها ولا يجوز اخذ ورفقها

### فصل في المهايأة

المهايأة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة  
ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت احدى اديتها وتنفرد احدى اديتها  
بعضه وبغير عذر في ظاهر الرواية. وروى ابن سماعه عن محمد روح انه لا ينفرد احدى  
بنقضها الا بعد راد يطلب قسمه عنها هذا اذا كانت المهايأة بغير امر القاضيه فانها  
بحكم الحاكم لا ينفرد احدى بنقضها مالم يصطلحا. ويجوز المهايأة في الجنس الواحد  
وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدار الواحدة لوتها شيئا بنفسها زمانا  
شهر او سنة او يوما او نهائيا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر  
الطائفة الاخرى او يزرع احدى هذه الطائفتين الارض والاخر الطائفة الاخرى  
جانب كل حال. وان طلب احدى المهايأة من حيث المكان روى الكوفي عن عبيدة  
روح ان القاضيه يجزى في الجنسين كالدار والارض اذا نهائيا على ان يسكن هذا  
هذه الدار والاخر يزرع هذه الارض او في الحمام والدار عيانا يسكن هذا هذه

الدار والاخرى أخذ الحمام ويؤجران نهائيا بتراضيهما جائز وان طلب احدهما والى الآخر لا يجبر  
 القاضيه دار بين رجلين فيها منازل نهائيا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما  
 علوا ودفعلا ويؤجره فهو جائز. وأن نهائيا في الدار من حيث الزمان بان نهائيا  
 على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة ويؤجر هذا سنة وهذا سنة  
 فانهما في السكنى جائز اذا فعلا بتراضيهما. أما اذا نهائيا على ان يؤجرها هذا سنة  
 وهذا سنة اختلفوا فيه. قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح الظاهر  
 انه يجوز ان استوت الثلثان فيها وان فضلت في نوبة احدها يستكرن في  
 الفضل وعليه الفتوى. وكذا نهائيا في الدارين على السكنى والعلة بان نهائيا  
 على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يؤجر هذا هذه  
 الدار وهذا هذه الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جائز. وان طلب احدهما  
 والى الآخر ذكر الكرخي رح ان القاضيه لا يجبر في قول ابي حنيفة رح وفي الدار الواحدة  
 يجبر لان عقد في الدار لا يجبر في قسمة الجبر فكذلك القسمة بطريق النهائيه. وذكر  
 شمس الامنة السرخسي رح الاظهر ان القاضيه يجبر على النهائيه الا ان في الدارين  
 اذا علت ما في يد احدهما اكثر مما علت الآخر لا يجبر احدهما على صاحبه شيئا  
 وفي الدار الواحدة اذا نهائيا في العلة فاعلت في نوبة احدهما اكثر مما علت في  
 نوبة الآخر يشتركان في الفضل. ولو نهائيا في دارين في مصرين ان فعلا ذلك  
 بتراضيهما جائز ولا يجبر القاضيه في ظاهر الرواية. ولو نهائيا في محل ادين في بيع على ان يبيع  
 هذا ثمره سنة ويأكل الآخر سنة اخرى لا يجوز. وكذا الاغنام وجميع الحيوانات  
 اذا نهائيا على ان يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة لهذا وسنة لآخر لا يجوز  
 ويكون ذلك بينهما ولا يحل فضل اللبن والصوف والتمزاج اجل كل واحد منهما <sup>صاحبه</sup>

في حل بكان اللبن والصوف والتمرقا<sup>٥٠</sup> المذكي<sup>٥١</sup> لئلا<sup>٥٢</sup> كان صاحب الفضل يستهلك  
 الفضل فجعله صاحبه في حل بري<sup>٥٣</sup> لأنه إذا جعله في حل والفضل قائم كان هذا حبه  
 المستاع فيما يحتمل القسمة وبعد الاستهلاك يكون ابراء عن الضمان وذلك  
 جائز ولو كان العبد بين شرطين فتها<sup>٥٤</sup> شيئا في الخدمة جاز في قولهم وأن طلب<sup>٥٥</sup> احد<sup>٥٦</sup>  
 وابنه الآخر يجبر القاضيه العبد في لونها<sup>٥٧</sup> شيئا في الخدمة جاز في قولهم وأن طلب<sup>٥٨</sup> احد<sup>٥٩</sup>  
 وابنه الآخر لا يجبر الاب<sup>٦٠</sup> ولونها<sup>٦١</sup> شيئا في غلة العبد بان تها<sup>٦٢</sup> شيئا على ان يواجر احد<sup>٦٣</sup>ها سنة  
 اذ شرط فيكون الغلة<sup>٦٤</sup> له والخير يواجره<sup>٦٥</sup> فيكون الغلة له لا يجوز له في قول  
 لا يخيفه<sup>٦٦</sup> روح لا في العبد الواحد ولا في العبدين وفي قول صاحبه يجوز في العبد<sup>٦٧</sup> الواحد  
 ولا يجوز في العبدين وفي العبدتين والداية الواحدة لا يجوز المهايأة في قول لا يخيفه<sup>٦٨</sup>  
 روح لا يركوب ولا استقلال<sup>٦٩</sup> لا وعند<sup>٧٠</sup>ها يجوز في الدائنين ركوبا واستقلال<sup>٧١</sup> وفي الداية  
 الواحدة اذا تها<sup>٧٢</sup> شيئا استقلال<sup>٧٣</sup> لا لا يجوز وان تها<sup>٧٤</sup> شيئا يركوب قال الشيخ الامام المعروف بانه<sup>٧٥</sup> يبيع<sup>٧٦</sup>  
 ان لا يجوز لا يركوب ولا استقلال<sup>٧٧</sup> واذا آجرت المهايأة في العبد الواحد في الخدمة ان شرط<sup>٧٨</sup>  
 ان يكون نفقته وكسوته عليه في نوبته فاذا فرغ من خدمته يكون نفقة وكسوته على<sup>٧٩</sup>  
 في نوبته جاز ذلك في الطعام لا يجوز في الكسوة فيكون الكسوة عليهما واذا تها<sup>٨٠</sup> شيئا في  
 رعي الغنم على ان يرعى احد<sup>٨١</sup>ها بنفسه او بجرته<sup>٨٢</sup> شرط ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين  
 فثمان احد<sup>٨٣</sup>ها عليها من صاحبه في نوبته فان القاضيه امرها بالمهايأة ولا يضعها  
 على يد<sup>٨٤</sup> رجل لان في ذلك تعطيل المنفعة على احد<sup>٨٥</sup>ها ولو كان بين رجلين عبد<sup>٨٦</sup>  
 وتها<sup>٨٧</sup> شيئا على ان تخدم الامة احد<sup>٨٨</sup>ها والعبد يخدم الآخر على ان طعام الامة<sup>٨٩</sup>  
 من شرط له خدمة الامة وطعام العبد على الآخر جاز ذلك استغسانا<sup>٩٠</sup> او كذا لو سكا<sup>٩١</sup>  
 من الطعام كان طعام الامة على من تخدمه الامة وطعام العبد على الآخر وكسوتهما<sup>٩٢</sup>

عليها حكم في العارية فان النفقة لم تكون على المستقر والكسوة تكون على المالك  
فهو ..... في ذكر الفاظ تكون اقرا بالملك للمخاطب وما لا يكون  
ذكر محمد ربح في الكتاب ستة الفاظ سلم في هذه الدار واعطيها وابرأ منها  
واتركها ودعها واخرج منها رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال الذي في يده  
للمدعي سلم في هذه الدار او قال عطينها او ذكر غيرها من الفاظ الستة فهو على  
وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل او غير مقرونة بالبدل. وكل ذلك على وجهين  
اما ان تقدم بها ذكر الصلح او لم يتقدم فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر  
الصلح فانه يكون اقرا من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد  
القائل او في يد المخاطب حتى لو قال الاخر لا سلم كان له ان يأخذ الدار من القائل  
لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدم بها ذكر الصلح يكون للسوم علة فان قيل  
اذ قال لغير سلم في هذا الثوب بمشترع دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بعني بالف  
او ملكني بالف. واما اذا تقدم بها ذكر الصلح بان قال اصطالحنا على ان اسلم لك هذه  
الدار على ان تنسلم لي الف درهم وهذا العبد وابي الاخذ لا يكون ذلك اقرا  
في الالفاظ الستة لانها جعلت اقرا وسوما بحكم العرف وفيما اذا تقدم بها  
ذكر الصلح يراى به ترك الخصومة والابراء عن الدعوى. ولو قال بعد ذكر الصلح  
لخصومتك ودعواك في هذه الدار بالف لا يكون ذلك اقرا بالملك للمخاطب  
وان لم يكن شيء من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم يتقدم  
فاما كانت الدار في يد المخاطب في يد القائل في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقرا  
بالملك للمخاطب لان قوله سلم في وقوله اعطني هذه الدار اذا لم يكن مقرونا بالبدل  
يكون عبارة عن الدفع. ولو قال ادفع الي لا يكون اقرا. وكذا لو قال ابرأ منها واخرج

منها او دعهما الي . اما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر الالفاظ غير مقرون بالبدل  
لا يكون اقرا بالملك للمخاطب الا قوله سلم في هذه الدار . وقوله اعطيني هذه الدار  
فانه يكون اقرا لان قوله سلم في طلب التعليل لا طلب الدفع فان في الدفع يقال  
سلم الي وقوله اعطيني طلب التعليل . ولو ان رجلا قال لغير سلم في شراء هذه الدار  
مالف يكون مساومة ولو اشترى رجل دارا بالالف ثم قال لغير المبيع سلم في شراؤها  
بكذا ولم يذكر المال لا يكون اقرا بالملك وانما يراد بهذا سلم في مالك فيهما من  
المائع لتنفيذ البيع من رهن او لجانة لانه لما اشترى او لا فقتل بالملك لمبايعه  
فلو صار مقرا لغيره يكون مكن بالمتنفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لغيره  
اشترى منك هذه الدار بالالف على ان يسلمها . الي فلان لا يكون اقرا بالملك  
لغلان والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب ..... الاقرا

### فصل فيما يكون اقرا

الاصل فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدعي  
يكون اقرا . رجل قال لغيره اتقض الالف الي في عليك فقال ساعطيها واغدا  
اعطيها او سوف اعطيها واقعد فاتزنهما او انتقد ها كان اقرا بالملك  
ولو قال اتزن او انتقد لا يكون اقرا . ولو قال غدا يكون اقرا . ولو قال اعمل  
الغراء علي بها او قال اتيه برجل من الغراء اخمنها عنك كان اقرا او كذا او قال  
ابرأ تني منها او وجهتها الي او صدقت بها علي او حبستها لك كان اقرا . ولو قال  
لغيره لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير واحد او قال لا تفعل فانا دفع  
اليك او قال حتى اتقض ضد وفي او قال المدعي عليه كرامة كان اقرا . ولو قال تعال



او قال فسوف نأخذها لا يكون اقرارا ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه  
اما خمسمائة منها فلا امر قها يكون اقرارا بخمسمائة. ولو قال لي عليك الف درهم  
فقال كيسة بدو ولا تترزوني يا رب كي لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم  
فقال المدعي عليه مع مائة دينار قال الفقيه ابو بكر لا يكون اقرارا. وقال الفقيه  
ابو الليث رح ان صدقة في الدنانير صح اقرارا بالمالين وان كذبه في الدنانير صح  
اقرارا بالدرهم رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعي عليه ابرأني عن هذه الدار  
لا يكون اقرارا. ولو ادعى ما تحته درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة مائة  
فلاحق لك على لم يكن اقرارا. وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك  
خمس مائة درهم لا يكون اقرارا. ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثبات القضاء  
ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه لي عليك الف درهم عن  
ابو يوسف رح انه لا يكون اقرارا. وكذا لو قال المدعي عليه ولي علي لطف درهم  
او قال لي عليك مثلها او قال ولي عليك مثلها. وكذا لو قال المدعي عليه ولي عليك  
ايضا الف درهم. او قال لرجل اعتقت عبدا فقال المخاطب وانت ايضا عمت  
عبدا او قال قتلت فلانا فقال المخاطب انت ايضا قتلت فلانا لا يكون اقرارا في  
من ذلك. وقال محمد رح يكون اقرارا في جميع ذلك. ولو ان رجلا في يده دار اقراره  
كان يدفع غلتها الي فلان لم يكن اقرارا بالدار لفلان. ولو ادعى رجل على رجل مالا  
فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكر المدعي بخلي فقد التفتته قال الشيخ الهام  
ابو بكر محمد بن الفضل رح لم يكن ذلك اقرارا قال لانه روي عن اصحابنا رح ان رجلا  
نوا قال كل ما اقر فلان على فانا مغرم لا يلزمه شيء. رجل قال لامرأة بين يدي الناس  
غفر الله لك حيث وهبت لي مولا فقالت ارضي بخمسين م قال الغوم هل تشهد <sup>علي</sup>

هبتك فقالته من اذن كواه باشند قالوا هذا الكلام محتمل الرد ويحتمل التصديق فانما  
 بعلي قرا والقرينة ان قالت المرأة اري بشقيلا لواء لا يكون اقرا رجل قال لفلان على الف  
 في كتابي كان باطلا ولو قال فمحسبي ذكر في المتن انه اقرا وقال ابو الفضل ربح قوله في حساب  
 بخلاف ما ذكر في الاصل رجل ادعى على رجل الف فقال المدعى عليه فدا عطينك دعواك لم  
 اقرا او كذا لو قال المدعى عليه ربح دعواك شتم الوطاء الخ الذي ادعت لم يكن اقرا ولو قال  
 اخر عني دعواك حتى يقدم ما اعطيتكها يكون اقرا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطينك عني دعوا  
 فليس باقرا رجل قال اخر عني عليك الف درهم فقال لا اعطيتكها لا يكون اقرا ولو قال لي  
 عليك الف درهم بمال المدعى عليه اخر عني هذا الف يكون اقرا ولو قال اخر عني عليك  
 الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد ربح انه قال لا  
 نتيجة قال لان اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فليل له لو قال ما بعدك من  
 فقال ههنا ياربه لانه لو ضعف ذلك الى الف رجل قال اخر عني مائة درهم فقال  
 لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرا ولو قال ما استقرضت من احد  
 سواك او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال لا استقرضت  
 من احد بعدك لم يكن اقرا ولو ادعى على رجل انه غصب منه مائة درهم فقال لم  
 مع هذه المائة شيئا او قال لم اغصب من احد قبلك او احد بعدك لا واحد  
 سواك او احد معك فكل ذلك اقرا ولو ان رجلا في يديه عيود فقال له رجلا  
 استاجر مني او ادفع الي غلبي عبيدي فقال الاخر نعم كان ذلك اقرا ولو ان  
 رجلا قال لقسام اتقسم هذه الدار ثلثا لفلان ثلثا لي وثلثا لفلان اخر لم يكن ذلك  
 اقرا والاخرين بثلثي الدار في يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال  
 هذه الدار ليست لي ثم اقام البينة انها له قبلت بينته لانه لم يقر لرجل

معموف ولو أن رجلا قال لنفيم اخبر فلانا ان له عيال الف درهم كان اقرارا بكونه لو قال لا تخبر  
فلانا ان له عيال الف درهم بحقه او من حقه كان ذلك اقرارا ولو أن رجلا قال اشهد بان فلان  
عيا ل الف درهم كان اقرارا ولو قال لا تشهد بان فلان عيال الف درهم لا يكون اقرارا رجلا قال  
لنفيم عليك الف درهم فقال حقا وبقيتنا اوصدا وقال الحق واليقين والصدق او قال حقا  
حقا وبقيتنا اوصدا فاحدنا كان ذلك اقرارا ولو قال الحق حق واليقين يقين والصدق  
صدق لا يكون اقرارا رجلا قال فلان عيال الف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت  
كان باطلا وكذلك كل اقرار اعلق بالشروط او بالخط منحو ان يقول لفلان عيال الف درهم ان دخلت  
الدار وان هبت الريح او ان قضى الله تعالى او قال سيرا لله لا او قال ان اصبحت مالا او قال ان كان  
حقا كان كله باطلا ولو أن رجلا قال اشهد بان فلان عيال الف درهم ان مت كان عيال الف  
عاش او مات وكذلك لو قال لفلان عيال الف درهم اذا جء رأس الشهر او اذا انقضى الناس كان ذلك  
اقرارا ودعوى الاجل باطل الا ان يثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب وعطو كلف لشا فخرج المال عليه  
الاجل لو قال له عيال الف درهم الا ان يبذل غير ذلك او قال الا ان اراهم ذلك فانه لا يلزمه شيء بل الله  
او مات قبل ان يبذل له ولو قال لفلان عيال الف درهم فيما اعلم كان باطلا في قول ابي حنيفة رحمه الله  
وكذا لو قال لفلان عيال الف درهم في علمي ولو قال قد علمت ان فلان عيال الف درهم كان اقرارا  
في قولهم ولو قال له عيال الف درهم فيما اظن او فيما احسب او فيما ظننت او حسبت كان باطلا  
في قولهم ولو قال له عيال الف درهم في منهاه فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال  
بشهادة فلان او يعلم فلان كان اقرارا لان حرف الباء للاتصاف فيقضي وجود المصق به  
ولو قال في قول فلان او يقوله او في حساب فلان او بحسابه او في كتاب فلان او بكتابه  
لا يلزمه شيء ولو قال لفلان عيال الف درهم في صك فلان او بصكه او قال بصك  
او في صك ولم يصف الا احد يلزمه المال وكذلك لو قال يسمى او في سجل او بكتاب او في كتابي ومن

بينه وبينه او من حساب بينه وبينه كل ذلك اقرار: وكذا لو قال له عليك درهم بالفتح  
 درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من تكثر بينه  
 ومن تجارة بينه وبينه او من خلطه لزمه الالف ولو قال له علي الف درهم في نيا فلان الفقيه  
 وبفتياه او في فقهه لا يلزمه شيء كما لو قال بقول فلان ولو قال له علي الف درهم بفضاء فلا  
 وفلان قاض يلزمه المال كما لو قال بشهادة فلان او يعلم فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقال <sup>الطالب</sup>  
 تخافنا اليه فقتله عليه بالف يلزمه المال وان قصدا فان فلا فلا يلزمه حكماء بينهما لا يلزمه شيء  
 لو يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان. <sup>انسان</sup> بحمل كسب على نفسه ذكر حق محض قوم او املاء على  
 ليكتب ثم قال اشهد واعلى بهذا الالف لفلان كان اقرارا وحمل لهم ان يشهد واعلى عليه  
 بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك على الشهود ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان  
 محتسلا الا انه لما امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم  
 ولم يقرأ عليهم ولم يقرأل شهود واعلى فذكره الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحمل لهم ان يشهدوا  
 بذلك المان عليه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان كان المكتوب مصدرا وسومنا نحو  
 ان يكتب لبـ الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم  
 وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم  
 ولو انه كتب وقرأ على الشهود وحمل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأل شهودا  
 ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يده كانه هو فقال الكاتب اشهد واعلى بما فيه  
 كان ذلك اقرارا وان لم يقرأل شهود والايكون اقرارا ولو كتب بين يده قوم اميين  
 كتابا وقال للشهود اشهد واعلى بما فيه ان علموا ما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه ولا فلا  
 سواء كان الكتاب مخفوما او لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا من فلان  
 بن فلان لفلان بن فلان اما بعد فان لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم

ان يشهد واعليه بذلك المالى اذ علموا ما فيه وان لم يقر عليهم ولم يشهد بهم وان كتب  
 بخلافه الرسالة في ثوب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا يحل لهم ان يشهدوا  
 عليه بذلك المالى الان يقول لهم ان شهد واعليه هذا المالى وكل ما عرف في الاقرار  
 فهو الاطلاق والعناق كذلك الا في الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة  
 حسابه لفلان على الف درهم ثم اقرا به كتب وتكر المالى او شهد الشهود على انه كتب وهو  
 يتكر المالى ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم  
 او قال وجدت في ذكرى او حسابي او بخطي ان لفلان على الف درهم او قال كتبت بيني وبين فلان  
 على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل ولو قال لفلان على الف درهم  
 في حسابي او في كتابي ثم قال ردت بذلك الخبر بالباطل يلزمه المالى في القضاء وقال شيخنا في  
 رحمهم الله ما كان مكتوبا بالخط البياض في يادكاره لم يملكه لا يكتب في يادكاره الا ما كان له على  
 الناس وللناس عليه رجل قرأ على رجل صك بمال وقال له اشهد عليك بهذا المالى  
 الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرا حل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه  
 صكا عند قوم ثم قال اختتموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرا لا يحل  
 لهم ان يشهد واعليه بذلك المالى وكذا لو قال الشهود اشهد عليك بهذا  
 فقال اختتموا عليه ولو قالوا اختتم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان  
 اقرا حل لهم ان يشهد واعليه وكذا الاشارة المعمورة من الاخرس  
 تكون اقرا وكذا لو كتب الاخرس ولو كان قادرا على الكتابة فاشار بطرف  
 اشارته والمرضى الذي اعتقل لسانه لا يعتبر اشارته رجل قال الاخر  
 اخذت منك الفادوية والفاغصيا فضايت الوديعه وهذه الف  
 غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعه كان القول قول

المقرله يأخذ هذه الالف ويغزم المقرعا اخرى وكذا لو قال المقرله  
لا بل غصبت الالفين كان الجواب كذلك. ولو قال المقرء وعقبت الفاء <sup>غصبت</sup>  
منك الفاء وهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقرله لا بل هلك الغصب  
كان القول قول المقرء يأخذ المقرله الالف ولا يضمه شيئا. رجل  
قال لغيره هذه الالف وديعه لك عندك فقال المقرله ليست بوديعة  
ولا عليك الف من قرض او ثمن بيع ثم حمد المقرء الدين والوديعة والرد  
المقرله ان يأخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعى ليركن له ذلك لا اقرض  
بالوديعة ولا بطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة ولكن اقرضتها بعينها <sup>ومحمد</sup>  
المقرء القرض كان للمقرله ان يأخذ الالف بعينها الا ان يصدق المقرء القرض <sup>لا يكون</sup> فح  
للمقرله ان يأخذ الالف بعينها ولو قال رجل لرجل لك على الف درهم من قرض فقال المقرله  
ليس لي عليك قرض ولكنه ثمن بيع فحمد المقرء القرض وثنى البيع كان للمقرله ان يأخذ <sup>خبر</sup>  
الالف عوضا عما يدعى لانها اتفقتا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها  
منك غصبا وقال المقرله لم تأخذها مبيعا ولكن لي عليك الف من ثمن بيع فحمد المقرء  
الدين والغصب ليس للمقرله على الالف الغصب سبيل وله ان يأخذ من المقرء الف لانها  
اتفقتا على وجوب الالف. رجل ساكن دارا قوامه كان يدفع الغلظة <sup>قال</sup> هذه الدار ثم  
الدار دارى كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار لمن يأخذ منه <sup>الاجرة</sup>  
وذكر الناطق روح ان هذا رواية ابن سماعه عن محمد روح وفي رواية هشام عنه يكون  
اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه الغلظة رجل قال لغيره ابتع مني عبدك هذا او قال  
استأجره مني او قال اعترتك دارى هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا له بالملك. وكذا  
له لو قال له ادفع الى غلظة عبدك هذا او اعطيه ثوب عبدك هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب والعبد <sup>له</sup>

وكذا لو قال افتح باب داري هذه او قال اسرج دابة هذه او قال اعطني سرج بغلي  
هذا او كجام بغلي هذا فقال نعم كان اقرا. ولو قال المخاطب في جميع ذلك لا لا يكون  
اقرا. رجل قال لغيره لم اغضبك الا هذه المائة كل من عوارها الملك. وكذا لو قال مالك على  
الامانة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرا بالمائة ولو قال ما  
على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرا المقر له اذا اقرا الدين لفلان الاخر وصدة  
الثانية صح ذلك ويكون حق القبض للاول فان ادى المقر الثالث يبرأ رجل قال امرأته  
بقرتي هذه لك قال ابو القاسم رح ان قال بالفارسية اين كا ومن تر يكون هبة فلا بد  
التسليم وان قال تراست او قال ان قواست يكون اقرا. رجل قال لابنه الصغير  
اين مال ترا كودم او بنام تو كودم او ان تو كودم يكون تمليك. وقال الشيخ الامام الاحل  
الاستاذ مير الدين رح بنام تو كودم لا يكون تمليك ولا اقرا. وذكر في المنتقى اذا قال  
ارحمني هذا رد كودم وده لفلان او قال الارض التي جد ودها كذا لولدني فلان وهو  
قال حبان او يكون تمليك. وذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف علة من البساتين او قال  
نصف غلة هذا العبد حاز اقرا به بالغله. ولو قال نصف داري هذا ونصف عنة  
او نصف بستان في هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا الاقرار شيئا. قالوا اذا اضاف المال  
الى نفسه او لا بان قال عبدك هذا لفلان يكون هبة على كل حال. وان لم يسم الى نفسه  
بان قال هذا المال لفلان يكون اقرا وانكر في المنتقى رجل قال داري هذه ولا وادي  
الاصغر يكون باطلا لانه هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار  
للاصغر من اولادي فهو اقرا وهي لثلاثة من اصغرهم لا نه ليرضف الدار الى نفسه  
وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة. ولو قال ثلث هذه الدار لفلان  
يكون اقرا. رجل اقربين لرجل غم انكر اختلاف المشايخ فيه قال ابو نصر الدوتيب رح

يحلف بالله ما اقررت له بكراً وثقلاً ابوالقاسم الصفار راجح لا يحلف الاقرار الا ان  
 في الدين يحلف بالله ما له عليك كذا وفي العين يحلف على العين عين غيره رجل اقر انه رجل  
 بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 صح اقراره حكماً ولا يحل للمقر له وان اراد المقر هذا الاقرار عليك مبتدأ قال لا يحل لان  
 الاقرار اخبار وليس بعتك رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزله لا امرأة هذه  
 ثم مات صح اقراره قضاء فان علت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة  
 كان لها ذلك ولا بنفس الاقرار لا تملك رجل ادعى على رجل الفاختة مائة منها  
 مؤجلة وخمس مائة منها مججلة وقال المدعى عليه مرا بوق حين عاد في نيست  
 قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين راجح هذا جواب المؤجل وقال الشيخ  
 الاجل نجم الدين عمر الفايدي راجح قال رجل مرا بفلان ده درهم داد في است لا يلزم  
 شيء هذا الكلام ما لم يقبل على او في رتبة قال رضى وينبغي ان يكون هذا اقراراً للمرا ب  
 رجل اقر في صحته وكما لم يغله جميع ما هو داخل منزله لا امرأة غير ما غلبت به  
 ثم مات الرجل وترك ابناً فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابوالقاسم الصفار راجح  
 ان علمت المرأة ان جميع ما اقر الزوج كان لها ببيع او هبة كان لها ان تمنع ذلك عن  
 حكم اقرار الزوج وان علت وان لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكاً لها بذلك الاقرار  
 فالجميع ما عرفت فيما وجميع ما ينسب اليه فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذا  
 اقرار ولو قال جميع ما لي وجميع ما املك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم  
 ولا يحجر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقراراً ولو قال جميع ما في  
 بيتي بعته لفلان جاز البيع ولو قال جميع ما املكه بعته لفلان كان البيع فاسداً  
 رجل اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الغرض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه



لذلك من صوب الأموال كلها وله في الرستاق دواب وغلان وهو ساكن في البلد .  
قال أبو بكر لا شك في إقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلد وما كان من  
الدواب يبعثها إلى الباقورة بالتمهيد ويرجع إلى وطنه الذي أقر بها الاستعداد لك  
عبيد الذين يخرجون في حوائجهم ، وياورون المنزلة فهم داخلون في الإقرار رجل قال  
لغيري أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود جعلوا أعود بعد هذا كان ذلك إقرارا لأن  
العود والإعادة يكون للموجود رجل قال غيره لا أعصيك إلا هذه المائة كان إقرارا بالمائة  
وكذا لو قال عسبي هذه المائة فقال لا أعصيك بعد هذه المائة شيئا كان إقرارا وكذا  
لو قال لا أعصيك مع هذه المائة شيئا كان إقرارا ، وكذا لو قال لا أعصيك أحد  
بعدك أو فلان أو معك فالكل إقرار ، ولو قال لغيري أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت  
من أحد ، فبذلك أو من أحد غيري أو من أحد سواء أو قال لا استقرض من أحد بعدك  
أو لم استقرض من أحد معك فتبيح من ذلك لا يكون إقرارا قل تنقسم الأئمة الشريفة رحمه الله  
لأنه لو صرح ، قال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لأن هذا السين <sup>السؤال</sup> رين  
وليس كل من سأل شيئا أعطاه مجلات قوله أقرضت في غان ذلك يكون إقرارا وكذا في بعض  
الروايات إذا قال الرجل لغيري استقرضت منك الغا يكون إقرارا رجل قال لغيري أعطت  
كأن إذا كان لك على مائة درهم كان ذلك إقرارا وليس هذا بشيء لأن إذا استقرض  
في الماضي ، أنا استقرض في المستقبل وهذا في العربية أمارة الفارسية چون يكون  
لأعطي . رجل أعطت مال ، وألذته ثم قال في محضه جيع مائة يكمن المال فهو لك قال  
أبو بكر لا شك في وجب أن كان مال الوالد الذي اقرب قائما بعينه فالمال للوالد  
وإن كان الابن قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا يؤذن وقد ترك الابن درهم  
أو دينار قالوا له في محضه من أقرضت أول من الدارهم والدانية مقدارا ما استقرضه

الابن بعد فكاقرها لان الذي اقر لها كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل  
 الصلح وعاد الدين كما كان . فجعل له سبعة اولاد اقر في صحته وجازا اقراره ان خمسة  
 من اولاده عليه الف درهم ومما هم في الصك عمرو واحمد وفلان وفلان وفلان  
 ومات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعد موته على اقراره بعد ذلك <sup>الشهود</sup> <sup>لما</sup>  
 قالوا لا نعرف من اولاد الاولا دلائم ما كانوا اخرين عند اقراره قال ابو القاسم رح  
 ان اقر مسائر الورثة باسمي هؤلاء وانكروا اقرار الميت يثبت بشهاد الشهود  
 وان جددت الورثة اسامي الاولاد كلف المدعون اقامة البينة فلما اساءهم اذا  
 ليكن في الورثة مثلهم في الاسامي . رجل اقر امرأته بذرية صحته وهي غراب ثم عمرها  
 من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان العارة ميلت واد  
 المرأة ان الدار والعاره لها قال القاضي ابو جعفر ان كان الزوج عمرها باذنها فالعاره  
 لها والنفقة دين عليها وقسم المرأة حصه الابن وان كان الزوج عمرها بغيرها لنفسه  
 فالعاره ميراث والمرأة ان تقسم قيمة نصيب الابن وسلم للعاره لها . رجل هو  
 مجبول الخشب فلما انا في فلان قال الاموي وصف رح يكون اقراره بالرق لما روى عن ابني  
 مريه رض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم عهدي او امية فان  
 كلمكم عبيد وضلتكم اماء الله عز وجل ولكن ليقل غلامى وجارية وفتاى وفتاى  
 قال القاضي ابو الليث رح في بلادنا اذا قال الرجل انا في فلان لا يكون اقراره  
 بالرق وانما يفهم منه انه ابنه . ارض في يد رجل اقر في مرضه انها وقف  
 قالوا وان اقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف من غير ثلث  
 صدقة الواقف او ورثته جائز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه من جهة او من  
 غيره فهو من الثلث . رجل قال اجمع مالي في فلان فقال القاضي السرخسي رحمه الله

في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان وذكر في الجامع الصغير رجل قال ثلث يدي من  
 طيل او كثير وعبد او غيره لفلان مع اقاربه لانه عام وليس بمجهول فان حضر لفلان  
 والادان يأخذ شيئا مما في يده واختلعا في عبد في يده ان كان في يده وقت الاقرار  
 او لم يكن كان القول فيه قول المقر. وكذا لو قال جميع ما في حانوتي لفلان. رجل قال  
 انا بريء من هذا العبد او قال خرجت عن هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي  
 ثم ادعاه بعد ذلك واقام البيعة ذكر في المنتقى انه لا يقبل بيئته الا اذا دعاه بسبب <sup>حدث</sup>  
 مرض اقرب عبد بعينه لامرأته ثم اعتق العبد بعد ذلك قال ابو نصر ربح ان كان صدقة  
 الورثة في اقاربه للمرأة كان العبد لها وعنته بالمل وان كذبته جازعته من الثلث ولو  
 كان يمرض يومين ويصح ثلثة ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقر لانه بدين قال  
 ابو نصر ربح ان اقرب لك في مرض صح بعد جازا اقراره وان اقر في مرضه الذي اقره  
 الفراش وان فصل ذلك بموته لا يجوز اقراره. رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة  
 درهم ثم قال هي ليا وهي لفلان اقر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويجزم المقر مثله  
 الذي اقر فانه اقراره باخذ المائة من بيته بمنزلة قوله غصبت منه او اخذت  
 وكذا لو قال قبضت من صدق فلان او من كيس فلان الف درهم او من سبط <sup>فلان</sup>  
 ثوبا او من قرية فلان كخطة او من نخل فلان كثر او من نرج فلان كخطة كل  
 ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقض من يده. وكذا لو قال قبضت من ارض فلان عدل <sup>نرطى</sup>  
 يقضي بالنرطى لصاحب الارض. وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال <sup>كنت</sup>  
 فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق. وان اقام البيعة ان الدار كانت  
 في يده باجارة برئ عن الضامن. ولو ادعى دار في يد رجل اقر المدعى عليه ان المدعى <sup>كان</sup>  
 يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار المدعى رجل قال لفلان عيالة درهم او قبلي مائة درهم

فهو اقرار بالدين فلا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا ولو قال عندی لفلان  
الف درهم اومى اوفى بيبي او فى مندى وفيه فهو ودیعة رجل اقر لرجل بدين ثم مات فقال  
وارث الميت كان اقراره تلجئة قالوا يحلف المقر له لقد اقرتك بهذا المال اقرارا  
رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت في عليه او قال كانت وديعتي عنده فقبضها  
وقال فلان لا بل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما اودعه  
او لم يكن عليه شيء رجل قال اسكنت فلانا ببيتي ثم اخرجته وقال الساكن بل هو  
بحان القول للمقر في قول ايجنيفة رج وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله القول  
قول المقر به بالسكن مع بيته انه ما سكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اغرت هذه  
الدار فلانا فسكنها ثم قبضتها منه وكذا اذا قال فلان الخياط خاط قيصم هذا  
بصفت درهم ثم قبضته منه وقال الخياط لا بل هو قيصم اعرتك وان قال خاط  
هذا بدرهم ولم يقبل قبضته منه لا يرد على الخياط اجماعا ولو قال فلان ساكن هذا  
والبيت في وفلان ينكر قبضه للساكن ولو قال فلان زرع هذه الارض وبني هذا  
الدارا وغرس هذا البستان وهو في الكل في يد المقر وقال المخبر هو في كان  
المقر مع بيته لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد ولعل لو قال هذا  
من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك ولو قال هذا الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان  
قال ابو يوسف رج بردها على المقر ويضمن قيمتها للدافع ان ادعاها للدافع لنفسه و  
الى المقر الاول بغير قضاء وان دفع بقضاء لا يضمن في قياس قول ايجنيفة رج وهو كما قال في  
الدار ولا يضمن الدافع شيئا خياطة بدو ثوب اقرن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه  
فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه والثوب للذي اقره اول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ  
والقصائير والصائغ ولا يضمن للتالي شيئا في قول ايجنيفة رحمه الله تعالى



ثلثة ولوقال لفلان عند عتق اثواب هريرة ومروية يلزمه من كل واحد خمسة. ولوقال  
 اودعتي ثلاثة اثواب زطي ويهودى يلزمه زطي ويهودى والبيان في الثالث اليه ان  
 جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه على ذلك لان التساوي في الثالث غير ممكن فيجعل  
 علما قلنا. ولوقال له على ما بين مائة المائتين في قول ايمحيفة رح يلزمه مائة وتسعة و  
 تسعون  
 يد خليفه الغامية الاولى دون الثانية ولوقال لفلان على دراهم لزمته ثلثة دراهم ولو  
 قال دراهم كثيرة لزمته عشرة دراهم في قول ايمحيفة رح. ولوقال دنانير كثيرة لزمته عشرة وقال  
 ابو يوسف ومحمد رح الدرهم الكثير مائتان والدنانير الكثير عشرة ولوقال لفلان على دينار <sup>عليه</sup> لزمته  
 ديناران لان كذا يستعمل في العدد واقل العدد اثنان. ولوقال لفلان على كذا كذا درهما  
 لزمه احد عشر درهما. ولوقال كذا وكذا درهما لزمه احد وعشرون. وكذا الدنانير والمكيل  
 والموزون. ولوقال كذا كذا محقوما من خطه لزمه احد عشر محقوما. ولوقال على كذا كذا درهما  
 وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر. ولوقال كذا كذا دينار ودرهما لزمه من كل  
 واحد نصف احد عشر. ولوقال على احد عشر دينارا واحد عشر درهما لزمه من كل واحد احد <sup>عشر</sup>  
 ولوقال على لفلان بضع وخسون يلزمه ثلثة وخسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلثة  
 ولوقال عشرة دراهم ونيف كان القول قوله في النيف حتى لو قال عنت به درهما قبل قوله  
 وان قال عنته اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله. ولوقال له على مال عظيم من الدرهم  
 قال ابو يوسف ومحمد رحهما الله عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي يجب فيه الزكاة  
 واختلف المشافخ في قول ايمحيفة رح قيل قوله كقولهما. وقال شمس لائمة الشريفة رح  
 الصحيح من قول ايمحيفة رح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغناء لان الفقير <sup>يستعظم</sup>  
 القليل والغنى لا يستعظم. ولوقال لفلان على اموال عظام روى عن ابي يوسف رح  
 انه يلزمه ستمائة درهم. ولوقال على مال نفيس او خطيرا وكريم قالوا يلزمه مائتان ولو

قال علي الوف درهم لثلاثة الاف درهم. ولو قال الوف كثير فمشتق من كذا الفلوس.  
والدنانير. ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد. ولو قال علي درهم مضاعفة ربع  
عن ابي يوسف رج انه يلزمه ستة. ولو قال اضعافا مضاعفة او مضاعفة اضعافا  
لزمه ثمانية عشر. ولو قال له علي عشرة دراهم و اضعافا مضاعفة يلزمه ثمانون. ولو قال  
لفلان علي مع كل درهم درهم. او قال لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان. ولو  
نظر له عشرة دراهم بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه <sup>عشرون</sup>  
ولو نظر له عشرة بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه <sup>عشر</sup>  
درهما. ولو قال لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد <sup>الله</sup>  
وفي قياس قول الجعفي رج يلزمه عشرة. ولو قال شاة كثيرة فهو على اربعين شاة ولو قال ابل  
كثيرة فهو على خمس وعشرين. ولو قال حطة كثيرة فقدرها على خمسة اوسق وقيل على قول الجعفي  
رج يكون البيان اليه بعد ان يبين الكثيرين ربع الهاشمي وهو الصاع وذكره بعض  
الروايات المخرطة الكثيرة عشرة اققرة. وكذلك كل ما كال ويوزون. ولو قال علي  
اققرة حطة يلزمه ثلثة اققرة. ولو قال اققرة كثيرة فعشر. ولو قال لفلان علي ما بين  
كرشعير الى كرخطة لزمه كرشعير. وكرخطة الاققرة حطة في قول الجعفي وقال ابو يوسف  
ومحمد رج لزمه الكران جميعا. ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطق في رج انه يلزمه ما  
درهم في قول الجعفي رج الا ان يقر بالكثير من ذلك وياقل من مائتي درهم لا يقبل قوله  
وقال ابو يوسف رج لا يصدق في اقل من عشرة. وقال محمد رج يلزمه مائتان. ولو قال  
لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه مائتان. ولو قال لفلان علي غير الف قال محمد رج  
يلزمه الفان. ولو قال غير الفين كان عليه اربعة الاف. رجل قال لفلان علي مثل ما اهلك  
ولم يكن اقر في مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشيء روي عن محمد رج انه قال يقر لكل واحد <sup>منهما</sup>

بما شاء. قال اقام الاول بعد ذلك بينه ان له على المقر الف درهم لم يستحق الثاني الف فان  
له ان يقر للثاني بما شاء. رجل قال لفلان على الف وعهد روي عن ابي يوسف رحمه الله قال  
بشرة الف بما شاء. ولو قال الف وشاة والف ويعير او الف وثوب والف وقس  
فهو ثياب واغنام وابرة ولا يشبه هذا بغير ادم لان بغير ادم لا يقسم. وكذا لو قال الف وثوبان  
فان قال الف وثلاثة اثواب كان الكل ثيابا وكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا يوزن  
ولو قال على الف ودرهم او على الف ودرهما او الف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم  
وكذلك في جميع ما يكال او يوزن او يعد مثل المجوز والبض والفوس. وذكر في  
الاصل ان في الالف والشاة والالف وقبض خطه والالف ودرهم كان كله دراهم  
قال وهذا استحسان. ولو قال لفلان على عشرة درانق او عشرة قيراط كان القيراط  
والدنانق من الفضة. رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهان. ولو قال  
عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يلزمه الدنانير. ولو قال لفلان على دينار او درهم يلزمه  
الاقل فان كذبه المدعي وادعي الدينار لا يلزمه شيء. ولو قال لفلان على الف درهم  
بيض او سود يلزمه الاقل. وكذا لو قال الف درهم او نصفها ولو قال على درهم ودينار  
لزماه. ولو قال على درهم او دينار وكر خطه لزمه الكروخيخ في الاولين. وكذا  
لو قال درهم دينار او كر خطه وكر شعير لزمه الاول والرابع ويخير في الثاني والثالث  
ولو قال لفلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة. وكذلك لو قال مائة درهم  
صغار وكذا لو قال فلس او دينير او رطل فهو على التام. وكذا لو قال درهم كبير  
او عرض او طويل فهو على وزن سبعة قال محمد رحمه الله عن ابي يوسف رحمه الله  
وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد الا ان يبين زيادة او نقصا فاعرف في الوزن موصو  
ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال. وعن ابي يوسف رحمه الله لو قال



على الف مرونه به كان عليه الف بوزن بعد ذم مرونه لان المرونه بيان الوصف والوزن  
يصرف الى وزن البلد الذي اقر فيه . وكذا لو اقر بعداذ بكر حطة مرونه به يعتبر كونه بعد  
وعن ابي يوسف ربح لو قال لفلان على شيء من دراهم او من الدراهم عليه ثلث دراهم  
رجل قال عندك لفلان الف درهم عارية كان اقرارا بالقرض وكذا لك كل ما يكال او  
لان اعاده ما لا يمكن الانتفاع به الا بالتلاذذ يكون قرضا رجل اقر لرجل بمجنوع في زرع  
عليه قيمته وكذا لك الاقرار بكل شيء لا يمكنه تسليمه يكون اقرارا بالقيمة . رجل قال لفلان  
على حق ثم قال عنيت به حق الاسلام لا يصدق . رجل في يديه جارية وولد هافق  
ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد . ولو اقام البينة على عارية انها له يستحق  
اولادها . وكذا لو قال هذا العبد ابن امك او هذه المدي من ثباتك لا يكون ذلك  
اقرارا بالعبد وكذا لك بالمجدي في رواية . ولو قال هذا الحطة من زرع كان في ارض  
او من زرع حصل من ارضه فهو اقرار بالحطة . وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او  
التمر من نخل فلان . او قال لصوف في يدك هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا السم  
الجبن من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم . ولو قال لفلان حق في هذه الدار  
ثم فسره بالمجنوع او بالباب او بالبناء لا يصدق في ذلك . وكذا لو قال لفلان حق في هذه  
المبستان ثم فسره بالتمر او بالنخل لا يصدق الا ان يكون النخل باصلها . وكذا لو قال  
لفلان حق في هذه الارض ثم فسره بالاجارة او بالسكنى . رجل اقر لرجل بمحاطة كان له  
المحاطة باصله من الارض . ولو اقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجر بثمرها . ولو اقر  
بتخيل كان له التخيل باصولها من الارض . وتبين الفيل من الارض لا يكون  
المقره . وعن ابي يوسف ربح انكاستحقاقه تمتع من الزراعة يدخل الارض في الاقرار  
والافواض الفيل تدخل بقدر دخلها . رجل قال لرجل انت في حل من خنثي

وجدت فخلد منه ما شئت كان ذلك على الدرهم والدنانير. وقيل هو على العموم. رجل  
 قال لغير اقرضتني وانا صبي اونا ثم اوقبل ان اخلق كان باطلا. وكذا لو قال انا ذل العفل  
 وذهاب عقله معروف لا يصح اقراره اذ اقر وشرط الخيار في اقراره لا يصح بشرط الخيار فيه  
 بخلاف ما اذا اقر واستثنى موصولا. وجلا اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقره  
 بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر بمائة وقال الطالب في مائتان  
 قال الشيخ الامام تسلسل الائمة المحلولة في هذه مسئله ذكرها محمد راج في الاصل و  
 ذكرها الخصاص في ادب القاضي ونزاد على ما ذكر في الاصل وجعل على وجهه وشوش في ذلك  
 فالماصل ان هذه المسئلة على وجهه. اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد  
 او مختلف. اولا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من ثمن  
 هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في المجلس وفي مجلس آخر ان عليه لغلان الف درهم من ثمن  
 هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا  
 وان كان السبب مختلفا بان قال لغلان على الف درهم من ثمن هذا الجارية ثم قال لغلان  
 على الف درهم من ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالا ان في قولهم سواء اقرت لك  
 في موطن واحد وفي موطنين. وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال  
 صكا فاما كان الصك واحد كان المال واحد عند الكل. وان عقد على نفسه صكين كل  
 بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالا ان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة  
 اختلاف السبب وان لم يعتقد صكا لكنه اقر مطلقا فكان اقراره الاول عند غير القاضي  
 بمحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد. وكذا لو اقر له بالاعد  
 القاضي بالف واشتد القاضي ذلك في ديوانه ثم اقر عدة في القاضي في مجلس آخر اقر بالف  
 وادى الطالب المالمين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب

وَأَنَّكَانَ الْأَقْرَارُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي أَوْ كَانَ الْأَقْرَارُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْقَاضِي وَالثَّانِي هُنَا غَيْرُ ذَلِكَ كَانَ  
 أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ أَقْرَارٍ شَاهِدًا وَاحِدًا أَوْ مَالًا وَاحِدًا عِنْدَ الْكُلِّ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ مَوْطِنَيْنِ  
 وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَى أَقْرَارِهِ الْأَوَّلِ شَاهِدًا وَاحِدًا وَعَلَى الثَّانِي شَاهِدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي مَجْلَسٍ آخَرَ عَلَى قَوْلِ  
 إِبْنِ يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَجَ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا وَخَالَفَ الْمَشَافِخُ فِي قَوْلِ إِبْنِ حَنِفَةَ رَجَ وَالظَّاهِرُ  
 أَنَّ عِنْدَهُ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَيْضًا وَأَمَّا يَتَعَدَّدُ الْمَالُ عِنْدَهُ إِذَا ائْتَمَّتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْأَقْرَارِ الْأَوَّلِ  
 بِأَنْ كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا إِذَا رُتِمَ فَلَا. أَنَّ أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ أَقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ  
 عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي ذَكَرَ الْخَصَافُ رَجَ أَنْ عَلَى قَوْلِ إِبْنِ حَنِفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالُ أَنْ أَشْهَدَ فِي  
 الْمَجْلَسِ الثَّانِي الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. وَأَنْ أَشْهَدَ غَيْرَهَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ  
 رَجَ قَالُوا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنَيْنِ وَأَشْهَدَ عَلَى كُلِّ أَقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ عِنْدَ إِبْنِ حَنِفَةَ رَجَ  
 يَلْزِمُهُ الْمَالُ أَنْ جَمِيعًا سَوَاءً أَشْهَدَ عَلَى أَقْرَارِهِ الثَّانِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ غَيْرَهَا وَقَالَ شَمْسُ الْأُمَمَةِ  
 الْحُلُولِيُّ رَجَ هَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَافُ رَجَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْأَقْرَارُ فِي  
 مَوْطِنَيْنِ. أَمَّا أَنَا كَأَنِّي فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَوْ رَوَيْتُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَ قَالَ عَلَى  
 قِيَاسِ قَوْلِ إِبْنِ حَنِفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالُ جَمِيعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ أَقْرَارٍ شَاهِدَيْنِ  
 غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَحْصَنَ وَقَالَ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُمَمَةِ الْخَصَمِ  
 رَجَ أَنَّ فِي الْمَوْطِنِ الْوَاحِدِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْأَقْرَارِ  
 بِالْفِ مَجْمُوعًا بِشَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ عَلَى أَقْرَارِهِ بِالْفِ وَلَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ فِي  
 مَوْطِنَيْنِ نَبِيهِ الشُّهُودَ ذَلِكَ فَمَا مَالُ الْإِنِّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ  
 الْمُرَازِيُّ رَجَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ. وَأَنْ أَشْهَدَ شَاهِدًا عَلَى الْفِ مَوْطِنٍ  
 وَشَاهِدًا عَلَى الْفِ مَوْطِنَيْنِ فَمَا مَالُ الْإِنِّ وَكَأَنَّ بِالْفِ دَرَاهِمَ وَمِائَةَ دِينَارٍ فِي مَوْطِنٍ  
 ثُمَّ آخَرَ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ فِي هَذَا الْمَجْلَسِ بِالْفِ دَرَاهِمَ فَكَانَ اخْتِلَافُ رَجَ وَهُوَ مَوْطِنٌ جَمِيعًا

انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح. ولو قد مر رجل الى  
القاضي وادعى عليه الفاقربها ثم عاد الى القاضي في مجلس آخر وادعى عليه خمسمائة  
فاقربها فقال الطالب قد اقرت بالف وخمسمائة وقال المطلوب ان ماله الف  
درهم فالقول قول للمطلوب. وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني الفين فاقربها  
فاذعى الطالب ثلثة الاف وقال المطلوب ان ماله على الفان كان القول قول  
المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول وايضا في الزيادة  
فيلزمه الزيادة ويجب عليه الفان رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم  
وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فهذا على وجه ثلثة. احدهما  
ان يكون المال مؤرخا والبراءة كذلك او لا يكون احد هما مؤرخا او كان احدهما  
مؤرخا والاخر لا يكون ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقتضي  
بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا مالا واحدا وقد ثبت البراءة عن الف درهم  
فانقضت البراءة الى ذلك المال وان كان تاريخ صدك المال بعد تاريخ البراءة يقتضي  
بالمال لان البراءة السابقة لا تغل في الدين اللاحق. وان لم يكن احدهما مؤرخا  
يعمل بالبراءة لان البراءة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين آخر. وكذا  
لو كان تاريخهما سواء يعمل بالبراءة. وان كان صدك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة  
او على العكس يعمل بالبراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة. ولو كان لرجل  
على رجل صكان كل صدك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة  
عن الف درهم في صدك وبرائة عن خمسمائة في صدك فقال له المطلوب كان  
عليك الف درهم وقد اخذت مني الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الف  
ولما قبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجم الطالب عليه

بخمسائة تمام الالفين وبيع البراءات تكون على القياس حج المال. وتكفل موضع كان  
 المال واحدا كانت البراءة واحدة. وفي كل موضع يقضى بالمالين يقضى بالبراءة غير ان خلاص  
 صدك المطلوب بموجب اختلاف البراءة. وفي مستلقا ثبت البراءة عن الف وخمسائة  
 فيبيع خمسمائة. رجل قال لفلان على الف درهم ثمن خمر وضويز يلزمه المال ولا يصدق  
 في السب اذ كذب به المدعي في السب وصل ذلك او فصل في قوله يحنيفه رج وكان الوفا  
 على الف درهم من القار وكذا لو قال على الف درهم من ثمن متاع اشترته ولو اقبضه قال  
 ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق في قوله يحنيفه رج ويلزمه المال. ولو قال لك الف  
 درهم من ثمن العبد الذي في يدك فان صدقه المطالب في ذلك سلم العبد اليه واخذ  
 الالف ولو قال لك العبد الذي في يدك لعبدك لم ابعك وانما بعتك غيره لا يجب الالف على  
 وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قول يحنيفه رج تح بلف كل واحد منها على دعوى  
 صاحبه وهو قول صاحبيه رج وقد ذكرناوه هو الصحيح. واذا حلف الزم المال على المقر  
 ولو ان رجلا قال ابتعت من فلان شيئا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد  
 هذا المسئلة. رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال لم اقبضها كان ضامنا  
 للالف. وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقبضها كان ذلك موصولا او مفصولا  
 لا يصدق. رجل اقرانه باع عبدا هذا من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته  
 منك بشيء ثم قال يلزمه ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك كان القول  
 قول المشتري وله ان يأخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر بالبائع اولا وبانكار المشتري  
 بعد اقرار البائع لم يطل ذلك البيع بدليل ان البائع ان اقام البيعة على ما ادعى بقوله  
 المشتري تقبل بينته ويصفه بالثمن وان لم يكن له بينة واراد استخلاف المشتري  
 كان له ذلك فاذا لم يطل البيع يحسم المشتري فاذا عاد المشتري الى النصد بف فقد عاد  
 والبيع

قائم في البيع ولو كان البائع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتريه  
 ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل قول المشتري لأنها لما جحد البائع انفسخ البيع بينهما  
 الا ترى أن البائع لو أقام البينة على البيع في هذه الصورة أو أراد استخلاف المشتري لا يقبل<sup>بينه</sup>  
 ولا يحلف خصمه رجل أقراه باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح جموده لان  
 اقراه بالبيع بغبر ثمن باطل اذا أقرا الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن وأراد  
 استخلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد وح لان الاستخلاف  
 يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض وفي الاستحسان يستخلف وهو قول  
 ابي يوسف وح لان العادة تجرت بالاقرار قبض الثمن قبل القبض للاشهاد ويجلف<sup>الخصم</sup>  
 بالله ماله عليك هذا المال رجلا وامراة اقر لرجل بثوب او عبد على نفسه صح اقراه  
 ويتخير عليه بقبه عبد وسط في قول ابي يوسف وح وقال محمد وح القول قول المقر  
 في القيمة ابو يوسف وح حمل اقتراره على سبب مشرووع لوجوب العبد والثوب  
 في الذمة وهو النكاح وفي ذلك يفرق الوسط ومحمد وح لم يعتبر السبب ولو اقر على نفسه  
 بن ابيه كان عليه قيمة اي دابة شاء فان جاء بن ابيه وقال هي في كان القول قوله ان  
 بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال علي ثوب هروي لفلان  
 فجاء بثوب هروي قبل ذلك منه عند الكل ولو قال علي ثوب ولم يسم فاي ثوب<sup>له</sup>  
 قبل منه غسلا كان ذلك اوجب يدا ثم لا يترك بعد ذلك حريطة ثوب الرجل ولا لفلان  
 في طعامي هذا كخرطة ولم يبلغ طعامه كرا كان الكل له رجل قال لغبر لك عبدا<sup>علي</sup>  
 هذا الرجل الحر الف درهم لا يلزمه شيء ولو قال لك علي او علي عبدي هذا الف  
 درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراه ونحيز بين ان يوجب على نفسه او على عبد  
 ولو قال لك علي او علي فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كافيا

الاقرار لا زمان شاء كان عليه وان شاء كان في مال الميراث ولو قال لك علي الف درهم  
لا بل علي فلان كان المال علي المقر . رجل قال لفلان مائة في غمى صح اقراره ويؤمر بالبلى

### فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار

الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة اذا  
اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقر به نحو ان يقول لفلان علي دينار الادرهم  
في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد رحم وفي الاستحسان وهو قول الجعفي  
وابن يوسف رحم ان كان المستثنى شيئاً له مثل من جنسه كالكيل والوزن والعدي  
المقارب بان قال لفلان علي دينار الادرهم او قال الاقير حطة او الامانة تجوز صح  
الاستثناء ويخرج عن المقر من المقر به قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمة المستثنى ثانياً  
على جميع ما اقربه لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقربه وليس له مثل  
من جنسه بان قال لفلان علي دينار الاثنا لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه  
الدينار . وان كان المستثنى من جنس ما اقربه صح الاستثناء في قولهم الا ان يستثنى جميع ما  
فلا يصح الاستثناء . رجل قال لفلان علي عشرة دراهم جيا والاحسة زيوف . قال ابو يوسف  
رحم يلزمه عشرة جيا . ويرجع المقر على المقر به بخمسة زيوف . كما لو قال لفلان علي عشرة  
دراهم الاقير حطة فانه يلزمه عشرة دراهم ويحيط عنه مقدار قيمة المقر به . قال ابو يوسف  
رحم وفي قياسه لا يصح الرجوع على المقر به جيا . ويصير مستثنى من العشرة خمسة جيا .  
فلا يلزمه الاحسة . ولو قال لفلان علي عشرة دراهم الاحسة ستوقه يلزمه عشرة جيا .  
يخرج عنها قيمة خمسة ستوقه في قولهم . ولو قال لفلان علي عشرة الاحسة ستوقه  
كان عليه خمسة ستوقه وما يقع بعد الاستثناء يكون من الستوقه . رجل قال لفلان  
علي الف درهم من خمس بيع او قال من قره . وقال عوز زيوف او قال مائة خالا او

ابو حنيفة تريح لا يصدق في دعوى الزنوف واليه يرجع قال ذلك موصولا ومفصلا  
 الا ان في البيع بما للفلان حال قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد ربح يصدق في دعوى  
 انها زيوف او بهرجة اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو  
 منزله ما لو مال للفلان على الف سود من ثمن بيع ولو قال للفلان على الف درهم ولم  
 يذكر السبب ثم قال هي زيوف او بهرجة قال القية ابو جعفر ربح لم يدل كره هذا في  
 الاصل واختلف فيه السامع قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكرها مما اذا  
 بين السبب وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة لجماعا رجل قال وترض  
 من فلان الفائم قال هي زيوف قبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المرف  
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره وقال وارثه لا يصدق رجل قال لفلان على الف درهم  
 وديعه ثم قال هي يصدق وان مات المرف قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يقبل  
 قوله لانها صارت دينيا بموته فلا يقبل قوله الوارث وفي المضاربة والوديعة والغصب  
 اذا قال الوارث هي زيوف لا يقبل قوله رجل قال لغيري اقرضني الفارزونا او قال  
 لفلان على الف درهم زيوف من ثمن متلع قال ابو حنيفة تريح يلزمه الجهاد ولا يصدق  
 في دعوى الزيادة اذا كذبه الخصم وقال ابو يوسف ومحمد ربح يلزمه الزنوف  
 وعلى هذا الخلاف اذا قال لفلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من فرض  
 الا انها زيوف او بهرجة لا يصدق في قول ابو حنيفة ربح وقال لا يصدق اذا كان موصولا  
 ولو قال في هذه المسائل الا انها ستوفة او رصاص صدق في قول محمد ربح وهو رواية  
 عن ابي يوسف ربح وعن ابي يوسف ربح في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال عصب فلانا الفا  
 ثم قال هي زيوف او بهرجة قال ذلك موصولا او مفصلا قبل قوله وفي رواية اخرى عن  
 ابو يوسف ربح الفرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب انه لا يصدق اذا فصل كما في الفرض



الا انها غير مشهورة. ولو قال انما انصب ثم قال هي ستوقه او رصاص صدق  
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل. ولو قال او عني فلان الغائم قال هي زيف  
او نهجه قبل قوله وصل ام فصل. وان قال هي ستوقه او رصاص صدق  
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف  
ستوقه قال ابو حنيفة رج يلزمه الجهاد. وعن ابي يوسف رج انه قال يصدق ويفسد  
البيع ولو قال فلان عكرو خطه من ثمن بيع او قرض ثم قال هي ربه قبل قوله لان الزا  
لا تكون زيبا وكذا في كل ما يكل او يوزن سوى الدرهم والدنانير ولو اقر بشئ  
افلس من ثمن بيع او قرض ثم قال هي كاسنة لا يصدق في قول ابي حنيفة رج وقال ابو ي  
ومحمد رج يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول ابي يوسف  
رج. وقال محمد رج يصدق ويلزمه قيمة المبيع اذا كان هالكا. ولو قال غصبت  
فلانا عشق افس. او قال او عني عشرة افس ثم قال هي من الكاسنة قبل قوله  
المسلم اليه انا اقر بقبض راس مال المسلم ثم ادعى انه زيف ان كان اقر بقبض المياد  
او اقر بقبض حقه او باستيلاء راس المال او باستيلاء الدرهم او بقبض راس المال  
لا يقبل قوله انها كانت زيوفا. وان كان اقر بقبض الدرهم ثم ادعى الزيادة في القيا  
القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه. وفي الاستحسان القول قول المسلم  
اليه مع يمينه والبينة على رب السلم انه اعطاه الجهاد. ولو قال اسلمت العترة  
درهم في كروطة وقال لرافضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك  
موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه  
المسلم فيه. وفي المياس صدق ولا يلزمه شيء. وكذا لو قال اعطيتك او قرضتني الفا  
او اسلفتني الغائم قال لا قبض ان قال ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا

وَأَن قَالَهُ ذَلِكَ مَفْصُولٌ لَا يَصْدُقُ اسْتِخْصَانًا. وَلَوْ قَالَ نَقْدٌ تَجِيءُ الْعَاوِدُ نَعْتُ  
إِلَى الْعَاوِدِ قَالَهُ لَمْ يَقْبِضْهَا إِلَّا يَصْدُقُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَجَحَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَحَ يَصْدُقُ  
إِذَا وَصَلَ. وَلَوْ قَالَ بَعْتَنِي دَارًا بِأَلْفٍ أَوْ أُجْرَتَنِي أَوْ نَصَدَقْتُ عَلَيَّ أَوْ هَبْتُ لِي  
رُحْلًا نَبَضَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَصَلَ أَمْ فَصَلَ. رَجُلٌ غَيَّبَ بِهِ رَجُلٌ دَارًا وَقَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ  
إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ بَيْتَ بَعِينَةٍ فَانْهَى لِي وَقَالَ فَانْهَى لِفُلَانٍ أُخْرَفُوهُ عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ اسْتِخْصَانٌ بَعْضُ  
مَا تَكَلَّمَ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَلْقَاهَا أَوْ قَالَ أَلْقَاهُ اسْتِخْصَانٌ. وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَهَذَا  
الْبَيْتُ لِي كَانَتْ الدَّارُ لِمَقْرَلِهِ كُلِّهَا إِلَّا هَذَا عَطْفٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَلَكِنْ هَذَا  
الْبَيْتُ لِي وَقَالَ وَبَنَاءُ هَالِي وَقَالَ هَذِهِ الْأَرْضُ لِفُلَانٍ وَنَحْلَةٌ لِي وَلَوْ الْقَتْلُ بِأَصُولِهَا  
لِفُلَانٍ وَالتَّمْلِيحُ كَانَ الْكُلَّ لِمَقْرَلِهِ وَلَا يَصْدُقُ الْمَقْرَلُ بِجَمْعِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ  
الْأَبْنَاءُ هَا فَانْهَى لِي لَا يَصْدُقُ لِأَنَّ الْبَنَاءَ تَجِيءُ لَا يَتَنَاءَوُ لَهُ اسْمُ الدَّارِ بِمَقْصُودِ أَوْ لَا يَكُونُ الْإِسْتِخْصَانُ  
إِلَّا مَا يَتَنَاءَوُ لَهُ اللَّفْظُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الْبَيْتَانِ لِفُلَانٍ لَا تَحْتَمِلُهُ بَغِيرُ أَصْلِهَا فَانْهَى لِي وَقَالَ هَذَا  
الْحَائِطُ لِفُلَانٍ الْأَفْصَحُ فَانْهَى لِي وَقَالَ هَذَا السَّيْفُ لِفُلَانٍ الْأَحْيَا فَانْهَى لِي لَا يَصْلُحُ  
الْإِسْتِخْصَانُ وَأَن كَانَ مَوْصُولًا وَيَكُونُ الْكُلُّ لِمَقْرَلِهِ إِلَّا أَن يَقِيمَ الْمَدْعَى الْبَيْتَ عَلَى مَا دَعَى. وَلَوْ قَالَ  
هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا بِلَ لِفُلَانٍ أُخْرَفِيَ لِلأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ لَوْلَا فَلَا يَصِحُّ رَجَحُ  
وَأَن أَوَّلَ الْجَارِيَةِ فِي رَجُلٍ وَقَالَ الْجَارِيَةُ لِفُلَانٍ وَالْوَلَدُ لِي فَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْجَارِيَةِ  
لَا يَكُونُ أَقْرَبُ أَرَابَ الْوَلَدِ. تَجَلَّاتُ مَا تَقْدِمُ مِنَ الْبَنَاءِ وَغَيْرِهِ لَكَ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَوَائِثِ  
وَالْفَارِ الْمَحْرُوقَةُ الْأَشْجَارُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ الْجَارِيَةِ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ صَنْدُوقٌ فِيهِ مَتَاعٌ فَقَالَ  
الصَنْدُوقُ لِفُلَانٍ وَلِلْمَتَاعِ لِي. أَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَتَاعِ لِي كَانَ الْقَوْلُ  
قَوْلَهُ لِأَنَّهُ الْمَتَاعُ لَا يَكُونُ تَبَعًا لِلدَّارِ وَالصَنْدُوقُ لَا يَتَنَاءَوُ لَهُ اسْمُ الصَنْدُوقِ. وَلَوْ قَالَ بَنَاءُ  
هَذِهِ الدَّارِ وَأَرْضُهَا لِفُلَانٍ كَانَتْ الدَّارُ وَالْبَنَاءُ لِفُلَانٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ بَنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ

غير معتبر لأن الكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء  
ولو قال هذه الدار لفلان لا بل لفلان في الاول لأن الكلام الثاني زوج عن اقراره لا يصح بكل  
اقراره انسان بالدين فاقترع المقله ان الدين لفلان وصداقه فلان صح ويكون حتى القبض  
للالول دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ رجل في يده دواقرها لفلان لا حتى فيها  
فقال المقله ما كانت لي قط لكنها لفلان وصداقه فلان فهي للثاني رجل قضيه <sup>ضبط</sup> له القاض  
بلا رغبة يد رجل فقال بعد ما كان لي فيها حتى قط لكنها لفلان وصداقه فلان انها <sup>نست</sup> لها  
للمقله لا يكون للمقله

### فصل في القبض والابراء

رجل قال لشهيد جميع صلي على الناس من الدين لا يصح اقراره

وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يخصمون  
في صح اقراره وابراؤه وذكر الناطق روح اذا اقر وصية الميت له قبض كل دين لفلان  
الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت اية دفعت اليك كذا وقال الوصي ما  
قبضت منك شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شيء كان القول قول الوصي  
مع يمينه ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلزمه الوصي شيء لانه لم يقبض شيئا  
من رجل يمينه. وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة او اضاف ذلك  
الى مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعه والمضاربة في ذلك سواء  
رجل عليه دين شهيد ان المطالب قرض الدين الذي عليك لفلان لا يقبل بهادته  
وصح الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولاة الميت واشهد الولد  
على نفسه انه قبض تركه والده ولم يبق له من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه  
ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركه والدي ولقاهم اليه قبضت بيته. وكذا لو اقر

أنه قضى جميع ما على الناس من ثلته والدا ثم ادعى على رجلين ينالان ما سمع دعواه  
رجل قال هذا للعبد لأحد هذين الرجلين بأزواجك لكل واحد منهما. ولو قال  
هذا لعبد لواحد من الناس لأبصح. رجل قال لغيري من أبائك بنتي فلنا كفيل عنك  
بثمنه لا يحز. ولو قال ما أبائك من هؤلاء وأشار إلى قوم معينين معدودين فلنا  
كفيل عنك بثمنه جاز

### فصل في إقرار المريض

يصح إقرار المريض الذي مات فيه بقض الدين من وارثه ولا من كفيل وإثمه  
إن كانت الكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قائما في يدي الوارث أو لم يكن  
ولكن الواقف بالقض من جميع يتطوع عن وارثه ببضء الدين. ولو أقر وارث ثم خرج  
من أن يكون وارثا بان إفراخ له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح إقراره ولو أقر لم يكن  
وارثا وقت الإقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار بخوان إفراخ له وله  
ابن مات الابن ثم مات المريض لا يصح إقراره لأنه صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار  
ولو أقر قبل أن يكون وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حارث بان إفراخا جنيته ثم  
تزوجها ثم مات صح إقراره بخلاف ما لو وصب لا جنيته ثم تزوجها فإنه لا يصح حثته  
لأن حبة المريض وصية والوصية للوارث بالهل. ولو أقر قبل أن كان وارثا وقت الإقرار  
وقت الموت وخرج من أن يكون وارثا في حين ذلك بطل إقراره في قول أبي يوسف  
رجح ولا يبطل في قول محمد رجح. ولو أقر المريض غريمه بغير قض فإن أبا الوارث لا يصح إثمه  
كان الوارث أصيلا أو كفيلًا. وإن أبا الأجنبي فإذ كان الأجنبي كفيلًا عن الوارث صح  
إثمه. كانت الكفالة تبارا وبغيره إمرؤا أبا الأجنبي ولو لم يشره كفيل له لا يصح إثمه. وإن كان  
إمرؤا الأميل أبا للكفيل. ولو أن المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دين لم يكن

تبرع عن الوارث بمعايشته الشهور وجاز قبضه لاستثناء التهمة عن القبض العا  
 ولأن رجلا وكل رجلا يبيع عبده فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل  
 وأقر قبض الغريم وارثه أو أقران الوكيل قبض الشئ ودفعه إلى الموكل لا يصدق  
 وإن كان المريض هو الوكيل والموكل صحيح فأقر الوكيل أنه قبض الشئ من المشتري  
 وبعد الموكل صدق الوكيل. ولو كان المشتري وأقر الوكيل والوكيل والوكيل  
 مريضان فأقر الوكيل قبض الشئ لا يصدق لأن مرض الوكيل يكفل طلاق إقراره لو أنه  
 بالقبض فرضها أولا. مريض عليه دين يحيط بماله فأقر قبض وديعه أو عارية أو مضرة  
 كانت له عند وارثه مع إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الإمانة إلى امرئته المريض  
 وكذبه الورث يقبل قول الوارث. مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين  
 الصحة فأقر المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه مع إقراره. مريض أو امرأة  
 بدين المهر مع إقراره إلى مهر المثل وإن أقرها بمهر الف درهم ثم قامت اليه بعد موته  
 أن المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا يقبل اليه  
 على الهبة إذا كان إقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا. مريضة أقرت باستيفاء  
 مهرها أن ماتت وهي منكوبة أو معتدة لا يصح إقرارها. وأن لم تكن منكوبة  
 ولا معتدة مع إقرارها. ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصاص رج في الجمل أنه  
 يصح إقرارها إذا أقر الرجل في صحته أو مرضه الذي مات فيه أنه تزوج فلانة  
 بالف درهم ثم جمد وصدقته المرأة في النكاح في حيوتها وبعد موته فهو جائز ولها  
 الميراث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكاح المورثة  
 ولو أقرت امرأة في صحته أو مرضها أنها تزوجت فلان بكذا ثم جمدت فإن صدقها الزوج  
 في حيوتها ثبت النكاح وجوزها بعد الإقرار بالطل. وأن صدقها الزوج بعد موتها

لا يثبت النكاح في قول ابي حنيفة ربح ولا ميراث له منها . وقال ابو يوسف ومحمد  
 يثبت النكاح كما في الوجه الاول . واذا اقتربت امرأة انها تزوجت فلا نكاح له . وقد  
 كانت له معرفة ثم عتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتق او قبل العتق  
 بينهما سواء . ويصح النكاح كما لو اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغيرة في نكاح الغير  
 او غير شهود . او تزوجها ونحوه اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدة لا يقبل قول  
 من ربح هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره . ويكون  
 ذلك بمنزلة الطلاق . بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان تحلق او قبل ان اخلق او قبل  
 ان تولد ي او قبل ان اولد او تزوجتك وانا حي فان لم يكن القول قول من يدعي  
 البطان . رجل اقر لورثته بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له  
 كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي  
 انه كان في مرضه فان اقام جميعا اليه فبينه المقر له . فان لم يكن المقر له بينه  
 واراد استقلال الورثة كان له ذلك . رجل اقر في مرضه هذا المال لفلان وليس له  
 مال غيره لك . وكذا به الوارث قال محمد ربح لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثا  
 وقال ابو يوسف ربح هو من ثلث ماله . رجل اعتق عبدا في صحته ثم بين العتق  
 اليهم في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله . رجل اشترى عبدا في صحته  
 بدين فاحس على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او سكت حتى مضت المدة ثم مات  
 المريض بانه بالخيار من الثلث . رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف  
 من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبدا او اقر انه تصدق بقرية على فلان  
 وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدق ذلك لغيره وفيه جازة الكل وان اقر بوقف  
 ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث . رجل كاتب عبدا في مرضه وليس له مال غيره ثم

أقر باستيفاء بدل الكتابة تجاز من الثلث ويصح الكتاب في كلتي سنة. ولا باع المريض عن  
اعيان ماله من اجنيته ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله. <sup>يصل</sup> باع عبد ثم اقر انه كان <sup>يصل</sup>  
على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن منه اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مراعيا صح اقران <sup>يصل</sup>  
قسمته. ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغالا يقبل قوله فان لم يكن مراعيا بان كان مثله لا يحكم عاذا  
لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنتي عشرة  
سنة ايضا لا يصح اقراره لاعالة. وانما لا يصح اقراره اذ الزين مجال لا يحكم مثله علة. العبد  
المأذون اذا اقر بكمال لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة بما لا يصح اقراره. مريض اقر لو رثته  
بعد فقال الوارث ليس العبد له ولكنه لفلان الاجنيته وصلة الاجنيته ثم مات المريض فالعبد  
للاجنيته ويضمن الوارث للمقر له قيمة العبد ويكون القيمة بينه وبين سائر الورثة <sup>مريض</sup>  
لاجنيته ثم مات المقر لم مات المريض ووارث الاجنيته للمقر له مرنه المريض لا يجوز ذلك الا في قول <sup>يوسف</sup>  
الاول ولا يجز في قوله الآخر وهو قول محمد بن وهب كما لو اقر المريض بعبد في يده انه لفلان الاجنيته <sup>فقال</sup>  
الاجنيته عول فلان وارث المريض لا يبرأ في نفسه حتى على قول ابي يوسف الاول اقر المريض باطلا على  
قوله الآخر اقرار المريض صحيح ويكون العبد للثنية والقول للثنية اقرب الى القياس وقوله الاول  
لموطا مريض اقر لو ارثته ولا جنيته يدين ما اقراره باطلا تصادقاة الشركة او كان في قول <sup>حنيفة</sup> ابني  
وابي يوسف صح. وقال محمد بن اقراره للاجنيته بقدر نصيبه جائز اذا تكاد باقية الشركة ولو تكرر  
الاجنيته الشركة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب القسم

### فصل في قسمه الدار والمغار

ثوب حضره وطلبوا من القاضي قسمه العقار وقال ابو حنيفة صح لا يقسم ما لم يقسموا اليه  
على الوفاة وعلى عدة الورثة وعلى ان العقار في ايديهم ميلت عن ايديهم. وقال صاحبه صح

القاضي يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم المروض عندهما. ولو قالوا اشترينا  
 هذا العمار من فلان وطلب بعضهم القسمة وابي البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما  
 وعن الجنيعة ربح فيه روايتان في رواية كمالا وفي رواية لا يقسم كالا يقسم في الميراث. ولو كان  
 في الورثة صغيرا وكبير غائب والدار في يد الكبار المحضور عند الجنيعة ربح. كما روي عندهما  
 ويعزل نصيب الغائب والصغير ويشهد انه قسم باقرارهم. وان كانت الدار وبعضها في  
 يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهم اجماعا. وكذا لو كانت في يد مودع الغائب ولو اقام  
 المكاب والبينة على اصل الميراث وعدد الورثة وبعض الورثة صفار يقسم القاضي بين الباقيين  
 الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير. ولو كان البالغ الحاضر واحد  
 بطلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه لذلك. ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب  
 عن الصغير يقسم ويأمر بالقسمة. ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان  
 منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطال الشريك الحاضر  
 بالقسمة من القاضي واخبره بالقصة فان القاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل كمالا  
 عن الغائب والصغير لان المشتري قائم مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسمة  
 فيثبت ذلك المشتري وان كان الورثة كلهم كبار محضورا قاموا بالبينة على ادعوا من وفاة الميت  
 وفيه الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجنبيه والشريك الاجنبي غائب لا يقسم عنه بمحض القاضي  
 ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واميت البينة فان القاضي يقسم  
 بين الميت احضا وان كان الشريك اخ الميت ورثاها عن ابيه فمات احد الاخوين وترك  
 ورثة واخ الميت غائب واقام الحاضرون البينة تنعما القاضي بينهم ويعزل نصيبهم  
 ولو كانت الشركة بالشرط وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان او عروضا حتى يحضر القاضي  
 المحاصل ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم محضور وطلب



القسمين فان كانت في يد الحضور قسم القاضيه بينهما. ان كانت التركة بينهما بالشراء  
 فانظر النحل. ولو كان اصل الشركة باليرث فباع بعضهم نصيبه فحضر الحضر قسم القاضيه  
 بينهما. ان كان اصل الشركة بالشراء فخرج منها الميراث بثلث مات واحد من المشتريين لا يقسم  
 القاضيه بينهما وينظر في هذا الى اصل الشركة. ارض بين رجلين حضرا مدهما واحضرا لا حرو<sup>طلب</sup>  
 القسمه فقال التركيمعت نصيبه من فلان واقام البيئه على ذلك لرفع القسمه قالوا لا<sup>يقبل</sup>  
 بيتته لانه اقام البيئه على فعل نفسه لا بطل الحق الغير. دارمتمكه بين رجلين نصيب  
 احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمه وابى الاخر فان القاضيه يقسم عند الكل وان  
 طلب صاحب القليل القسمه وابى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الشيخ الامام  
 المعروف بنحو ما زاده روح عليه الفروع. وفي البيت الصغيرين رجلين اذا كان حضا  
 القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمه فطلب صاحب القليل القسمه قالوا لا يقسم  
 وقال الفقيه ابو الليث روح في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمه لا يقسم ايضا وهو قول الكرخي  
 والشيخ الامام شمس الامم الخسيري والقاضيه الامام المنتجب<sup>المعصوم</sup> في البيت  
 وذكر الخصاص روح واربين الرجلين نصيب كل واحد منهما بما لا ينتفع به بعد القسمه  
 وطلب القسمه من القاضيه فان القاضيه يقسم وان طلب احدهما القسمه وابى الاخر لا يقسم لان  
 الطالب تمتع وان كان ضرر القسمه على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد  
 القسمه فطلب صاحب الكثير القسمه وابى الاخر فانه القاضيه يقسم. وان طلب حضا  
 القليل لا يقسم. وعليه عن الخصاص روح الله عكس هذا. رجلان يدين عمارهم جميعا<sup>معتد</sup>  
 احدهما قسمه فكان يضركم الا لا يجبر الا على القسمه ولا يقسم الا من يتفقا على القسمه وكان  
 لا يضركم يقسم القاضيه بينهما ولو كان بينهما زرع فارضهما وطلب احدهما الزرع ف  
 الارض فان كان الزرع بقلا وشرا تركه في الارض او شرا واحدا ذلك لا يجوز قسمه الزرع

وَأَنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقَلْعِ جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَأَنْ كَانَ الزَّرْعُ قَدْ أَدْرَكَ وَشَرَطَ الْمَصَادِقَ جَازَتْ  
 الْقِسْمَةُ عِنْدَ الْكُلِّ وَأَنْ شَرَطَا التَّرْلَةَ أَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ  
 وَإِنْ يَوْسُفُ رَجَحَ وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَحَ وَكَذَلِكَ طَلَعَ عَلَى الْخَيْلِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَرَادَ قِسْمَ  
 دُونَ الْخَيْلِ لَنْ شَرَطَا التَّرْلَةَ أَوْ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْجَزَاءِ فَالْجَزَاءُ  
 جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَأَنْ كَانَ الْخَرْدُ دَكَا وَشَرَطَا التَّرْلَةَ لَمْ يَجُزْ عِنْدَهُمَا وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَحَ  
 وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَنَاحٌ أَوْ سَابِطٌ فَطَلَعَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ لَا يَتَقَسَّمُ الْقَاضِي وَكَذَلِكَ <sup>عَلَى</sup> الْمَا  
 لَا يَتَقَسَّمُ طَوْلًا وَلَا عَرْضًا إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْبَيْرُ وَالْعَيْنُ وَالْمِثْقَالُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ  
 أَوْ بَعْضِ الْأَرْضِ مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا إِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُ وَلِي الْأُخْرَى فَانَّهُ لَا يَتَقَسَّمُ بَيْنَهُمَا  
 لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ فَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَرْضٌ لَيْسَ لَهَا شَرِبٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ وَالْقَنَا يَتَقَسَّمُ  
 الْأَرْضُ وَبِزَرْعِ النَّهْرِ وَالْقَنَا عَلَى مَا لَهَا وَلِكُلِّ وَلَهُدٍ مِنْهُمَا شَرِبٌ وَأَنْ كَانَ بَقْدَرُ كُلِّ  
 وَلَهُدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَحْمِلَ لِلأَرْضِ شَرِبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ وَكَانَتْ أَرْضُهُمْ وَلَا يَمَارُ شَرْفُ قَدْرِهِ  
 فِيهَا بَيْنَهُمْ قِسْمٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ثَوْبٌ مَخِيطٌ لَا يَتَقَسَّمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ  
 وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَخِيطٍ فَاقْسِمَا طَوْلًا وَعَرْضًا جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَالرَّقِيقُ إِذَا كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ  
 فَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ دَوَابٌّ أَوْ عَرُوضٌ وَشَيْءٌ آخَرُ قِسْمُ الْقَاضِي الْكُلِّ بَيْنَهُمْ فِي  
 قَوْلِهِمْ وَأَنْ لَا يَكُنْ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ فَانْكَأُوا ذَكَورًا وَأُنَاثًا لَا يَتَقَسَّمُ فِي قَوْلِهِمُ الْإِبْرَاقُ  
 وَأَنْ كَانَ الْكُلُّ ذَكَورًا وَأُنَاثًا وَلَيْسَ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ فَتَرَوْهُمْ يَتَقَسَّمُونَ وَبِالْبَعْضِ  
 أَوْ بِأَحَدِ الْوَرْدَةِ لَا يَتَقَسَّمُ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ رَجَحَ وَلَا يَجِزُّ عَلَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ سَلَمَةُ  
 يَتَقَسَّمُ وَبِجِبْرِيمَ عَلَى الْقِسْمَةِ وَالْعَبْدُ لِلْوَاحِدِ وَالرَّابِيعُ لِلْوَاحِدِ يُبَاعُ وَيَقْسَمُ مِنْهَا لِأَنَّهَا لَا  
 الْقِسْمَةَ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَلِكٍ كُنْ فِي تَبْعِيئِهِ ضَرُورًا إِذَا مَلَّتِ الرِّجْلُ وَتَرَكَ أَرْضِيَّ أَوْ دَارِيَّ  
 فَيُطْلَبُ وَرَقَّتْ الْقِسْمَةُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِنَصِيبِهِ مِنْ كَلَا الْأَرْضَيْنِ وَاللَّيْلَةُ

جازت القسمة. وأن قال أحدهم للقاضي أجمع نصيب من الدارين والأرضين في دار واحدة وفي أرض واحدة وإني صاحبه قال أبو حنيفة ربح يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة. وقال صاحب الرأي الآخر القاضي أن رأي الجمع يجمع والأفلاكان كانت الداران في المصيرين لم يذكر هذا في الكتاب. وقالوا على قول أبي حنيفة ربح لا يجمع نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصر أو في مصر وأحد متصلين كانا في مصر ومن فصلين. وروى هلال بن أبي يوسف ربح أنه لا يجمع في المصيرين والدارين المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة. وأمكن بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين. ولو كان بينهما منزلان كانا منفصلين فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد. وهذا كله قول أبي حنيفة ربح. وقال صاحب ربح الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي دارين رجلين في أحد جانبيه بناء ولا بناء في الجانب الآخر وقال أحدهما أجل قيمة البناءين ربح من الأرض وأخذ حتى من البناء من ذرعان الدار وقال الآخر لا بل جعل البناء بدارهم أعطيت حرك في البناء من الدار ثم فالأول أول وأحسن. وأمكن الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهما فأرادهما قسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يمنعه عن القسمة لم له ذلك ويتلك الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما. وأمكن في الدار صليل ماء لرجل فأراد أصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب الصليل منهم بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

## فصل فيما يدخل في القسمة

فإن قسّموا ضيقة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق موله او لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيه الزرع والتمر وان كتبوا بكل قليل او كثير هو فيها او منها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر ارض بين اثنين لهما نخلة في غير ارضهما فاقسما على ان يأخذ احدهما الارض والاخر النخل باصلها جان. وان اقسما مواضيعه فجعلوا الاحد هم النخل ولم يكن باصلها فله النخل باصلها. وكذلك لو اقر انسان بنخلة كان للمقر له النخلة باصلها ولو باع نخلة ذكر في النوادر ان على قول ابي يوسف رج يستحق النخلة باصلها. وعند محمد لا يستحق الاصل الا بالذكر وقيل الجواب في الاقرار عند ابي يوسف رج كالجواب في البيع يدخل اصل النخلة في الاقرار والبيع جميعا وعند محمد رج في القسمة يدخل اصل النخلة وفي البيع لا يدخل ثم في كل موضع يستحق النخلة باصلها فان قلها كان له ان يبيع مكانها اخرى. رجل مات وطلب ورثته من القاضي القسمة واقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين الغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من اجناس التركة فان كان الدين اقل من التركة فساووا من القاضي ان يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي فالواجب حيفه رج في القياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال ان القاضي يفعل ذلك فان غلوا ذلك وقسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وكذلك لو لم يكن الدين ظاهرا ردت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا ان يقضوا الدين من ماله ثم وكذا لو ظهر التركة وصية بالثلث او بعين من اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين دارين فقوم اقسما مواضع في نصيب احدهم بيت فيه حملات ان لم يذكر والعامة ملك

القسمه ففى بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيّد فالقسمه  
 مردودة وان كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمه جائز وهذا اذا قسموها بالليل فان  
 اقتسموها  
 بالنهار بعد ما خرجت من البيوت فالقسمه فاسدة. ارض بين قوم اقتسموها  
 فوقع في نصيب احدهم شجرة اغصانها متدلّية في نصيب الآخر عن محمد روى فيه رواية  
 في رواية لصاحب الارض ان بحير صاحب الشجرة على قطع الاغصان وفي رواية لايحبر  
 كالووقع في قسم احد ما حاط عليه جذوع للأخر فله لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع  
 واذا طلب الورثة القسمه من القاضيه سألهم القاضيه هل عليه دين ان قالوا لا كان القاضيه  
 قولهم وان آخر احد الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر قسم العزبة بينهم ويومر المقر  
 بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في بكل الدين. اذا جرت القسمه  
 في دارين او ارضين واخذ كل واحد منهما دارا ثم استحق احد الدارين بعد ما بقي فيها  
 صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول  
 ابي حنيفة روى لان عند قسمه الجبر لا تجزى في الدارين فان كانت القسمه في بعض البيع  
 والاصح ان هذا قول الكل لان عند صاحبه انما يجزى قسمه الجبر في الدارين اذا  
 راي القاضيه ذلك. مهرات بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصيه فمات بعض الورثة  
 وعلى الميت الثاني دين او وصيه او وصيه او كان له وارث غائب او صغير فانقسم الورثة  
 ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمه وكذلك  
 لصاحب الوصيه او الورث الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني  
 ولو كان هو غائبا لم يقف قسمهم عليه فكذا ان كان ميتا ميراث بين قوم اقتسموا  
 واشهد واعطى انفسهم بالقسمه ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البينة  
 كان لها ان تبطل القسمه ويكون دينها كدين الجعيع فاقدمها على القسمه لا يمنعها

من دعوى الدين لأن إجازة الغريم القسمة قبل أن يصل إليه الدين باطله ويكون  
وجودها أحد ما تكفل بالبر بطل القسمة. وكذا إذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه  
دعوى الدين دعوى الشراكة العين فانه لو ادعى الشراكة العين بأن ادعى وصية  
بالتكليف بعد القسمة يكره ساعياً في نقض ما تم به ولا يصح دعواه. ولو ادعى ابن الأم  
بعد القسمة أنه كان اشتري نصيب بنصيب من الأب حال حيوته بمن سمى ونفذ الثمن  
واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل قسمته لأنه خصم في نصيب أبيه سواء كان  
بمضى نصيب الأب بالشراء أو باليراث. أرض ميراث بين قوم اقسموها ونفقا  
ثم اشتري أحدهم من الآخر قسمه ونصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت  
القسمة والشراء باطله وكذا إذا اشتراه غير الوارث لأن القسمة والشراء كلاهما  
نصف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين على المورث. تلكه تقرير  
دارعنا عليهم واقسموها اثلاثاً وتقا بصواتهم أن رجلاً عرياناً اشتري من أحدهم  
قسمه وقبضه ثم جاء أحد الوارثين وقال أنا لم نضم واشتري هذا المشتري منه الثالث  
شاعراً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقسمنا ها واقام البينة عليه  
وصدقه البائع الأول والكذب البائع الثاني وقال المشتري لا أدري أقسمتم أم لا  
فالقسمة جائزة لأن القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها  
لا يبطل بخود بعض الشركاء فيظن أن الأول باع نصيب نفسه خاصة فيجاز  
بيعه فاما الثاني إنما باع ثلث الدار شاعراً ذلك من قسمه وثلاثاً ظاهراً من نصيب  
غيره فينفذ بيعة في نصيب نفسه خاصة ويخير المشتري فيه إن شاء أخذ ثلث قسمه  
بثلث الثمن وإن شاء ترك لفرق المصفقة عليه. قوم اقسموا داراً ميراثاً عن رجل  
والمرأة فمرة بذلك فاصابها الثمن ففعل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المرأة لثمنها

اصدقها اياها وانما اشترت منه بصدقها الرقبيل ذلك منها لانها الماسعة فيكم  
على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا يسمع دعواها. وكذلك  
لو قسموا دارا وارضا واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى  
احدهم في قسم الآخرين او مخلازعم انه هو الذي بناه او عرسه ليعزله عنه على ذلك  
وما ينقض به القسمة الغلط واذا ادعى احد الشركاء غلطاً في القسمة لانقاذ القسمة  
بجمع دعواه ولا يعاد ذرع شيء من ذلك ولا مساحة ولا كيل ولا وزن ولا بحجة  
لان الظاهر وقوع القسمة على وجه العادلة فلا ينقض القسمة الا اذا اقام البينة  
على ذلك. وان لم يكن له بينة وتطلب اختلاف الشركاء فانه يستخاف لرءاء النكول  
ثم الغلط في القسمة على وجه احدى ما ان يقول حق في النصف وقد اخذت الربع  
او الثلث وقال الآخر لا بل حقك الثلث وقد اخذته وفي هذا يتخالفان ويتراضون  
القسمة. ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احد هما اقبض حق وقال  
الآخر قبضته فانهما يتخالفان ويتراضان القسمة ايض لان القبض له شبهة بالعقد  
ولو اختلفا في العقد يتخالفان. ومنها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول  
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقك او غصبت الزيادة غصبا بعد قبضتي  
ويقول الآخر اخذت حق وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر البينة به. <sup>صاحب</sup>  
ولا يتخالفان ولا يتراضان القسمة. ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد ما اشهد  
كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول احدهما حق  
الذي في يدي هو حقك الذي في يدي او يقول قد قسمنا ذلك ولكن اخذت ما لم يسمع حق  
دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعد ما اشهد على القبض والاستيفاء <sup>ومنها</sup>  
ان يقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قيمته ويذكر الآخر

في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل . وقال الفقيه :  
 ابو بكر البخاري ان كان المفاوض يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت كثيرا  
 ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر ربح يسمع دعواه . رجلان اقتسما دارين  
 واخذ كل واحد منهما دارا ثم رعى احدهما غلطا ان له كذا ذراعا فالدار التي في  
 يد صاحبه فضلا من القسمة واقام البينة على ذلك ذكر في الاصل انه يقضي له  
 بذلك الدرع ولا يعاد القسمة وليس هذا كما للدار الواحدة . قيل هذا قول <sup>سفي</sup> <sup>الري</sup>  
 . ومحمد ربح . اما في قول ابي حنيفة ربح القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان  
 لان عنده لا يجري قسمة الجرج الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع  
 كذا كذا ذراعا من الدار التي في يده عند ابي حنيفة ربح لا يجوز . فكذا اذا شرط ذلك  
 لاحدهما في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندهما بيع كذا كذا  
 ذراعا من الدار جائزة . وكذا اذا شرط ذلك في القسمة . واما في الدار الواحدة  
 معني التميز في القسمة غالب عليه من المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر فاذا شرط  
 لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصب صاحبه يبيع الشروع والشركة رجلان اقتسما  
 افرجة فاصاب احدهما قراعا . والآخر اربعة افرجة ثم رعى صاحب القراعا احد  
 الافرجة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه في القسمة فانه يقضي له لانه  
 اثبت الملك لنفسه في ذلك بالجملة وكذا هذا في الاقواب فلزم ان له بعية كذا كذا  
 ان يستخلف الذي في يده . وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة  
 فانه يقضي بينه الخارج لان دعواهما دعوى الملك فيترجح بينه الخارج لانه هو المحتاج  
 الى اقامة البينة وكذا هذا في بيوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقرب <sup>سفي</sup> <sup>الري</sup>  
 اما اذا قرب الاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب <sup>دعواه</sup> <sup>يسته</sup>



وأنا ادعى أحد الثركاء القسمة وإلى الباقر فاستأجر الطالب قضا ما كان الأجر  
عليه خاصة في قول البيهقي رحمه وقال صاحباه روح يكون على الكل. وإذا أنكر بعض  
الثركاء القسمة فشهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته  
في قول البيهقي رحمه وأبي يوسف رحمه وقال محمد لا يقبل شهادة. إذا أقسم القوم  
شيئا مبرأوا وغير ذلك ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة أكانت القسمة  
بقضاء القاضي يبطل عند الكل وأكانت بطلت بغيره اختلغوا فيه قال الفقهاء  
أبو جعفر رحمه إن قال قائل إن للمغبون أن يبطل القسمة قله وجه وإن قال  
قائل ليس له أن يبطل قله وجه. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه  
إن يسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش وله أن يبطل القسمة كما لو كانت  
القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح. وأن أقسموا بمحمد ودائم اختلاف في الحد  
نقال أحدهما هذا الحد وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحد لي  
وقد دخل في نصيب صاحبه فإن قامت البينة لهما جميعا قال في الكتاب أخذت  
بينه هذا وبينه ذلك لأن كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بينه  
وما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بينه ذى اليد والخارج فيقف بينه  
والقسام أن يستعمل القرعة وقاسم القاضي وقاسم غيره فيه سواء ثم إن كان القاسم  
هو القاسم أو نائبه فليس لبعض الشركاء أن يرد ذلك بعد خروج السهام كما  
لا يلتفت إلى إباء البعض قبل خروج القرعة. وإن كان القاسم يقسم بينهم بالتراخي  
فخرج البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك إلا إذا خرج السهام كلها  
الأوحد الآن يخرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع  
البائع قبل قبول المشتري فما إذا خرج السهام الأواحد تمت القسمة فلا يملك

الرجوع. وذكرنا طيف روح ان الفرقة انواع ثلاثة. الاولى لا يثبت حق البعض وبطل  
حق البعض وانها باطل كما اعتق احد عبده بغير عينه ثم يفرج. والآخرى تطيب  
النفس وانها جائزة كالفرقة بين النساء للسفر والفرقة بين النساء في البطية  
في القسم. والثالثة لا يثبت حق واحد في مقابلة مثله فيفرق حق كل واحد منهما وهي جائزة

### فصل في قسمه الوصي والاب

قسمه الاب عن الصبي والمعتوم جائزة في كل شيء اذ الركن فيه غبن فاحش  
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته. وكذا الجدا ب الاب اذ الركن  
هناك وصي الاب يجوز قسمه وصي الام فيما تركت اذ الركن احدى هاتين الامور  
العقار لانه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع  
فيما سوى العقار فكذلك في القسمة. ولا يجوز قسمة الام والاخ والعلم والزوج  
على امراته الصغير والكبير الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب ليس  
لوصي الام ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام. ويجوز قسمه وصي الاب  
على الابن الكلي الغائب فيما سوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ  
وبيع ماسوى العقار من الحفظ. ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك  
على ولده الحر المعتق بمنزلة الصغير. اما المبرسم والمنع عليه والذي يمين ويفيق  
لا يجوز عليهم قسمه اعدام الابضاء او بكالته في حال افاقة. والذي جعله القاض  
وصي لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء. وان جعله القاض  
وصيا في شيء خاص نحو الانفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصب القاضيه  
وصيا قضاء والقضاء يقبل التخصيص بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه يكون  
وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بغير القاض

وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك لثبوت القسمة إلا بإجازة الغائب أو يد  
الصغير أو بإجازة الصغير بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل البلوغ. فإن مات الغائب  
أو الصغير قبل الإجازة فجازت ورثته نقدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
ولا تغن في قول محمد روح كذا في مختصر عصام روح. وإن كانت هذه القسمة بأمر القاضي  
صحت القسمة. وذكر المحض روح إذا كان في الورثة صغير أو غائب ولم يكن في القسمة  
ولا في يد المصغر شيء من التركة بل كان الكل في يد المحضور الكبار فطلبوا القسمة من القاضي  
فإن القاضي يجعل للمصغر وصيا يقوم بالقسمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيلًا أو  
يأمرهم بالقسمة. وإن كان في يد الغائب شيء من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب ويقبض  
الهيئة على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة في يقسم ذكره المصنف لا يقسم لأن قامت  
الهيئة مما لم يحضر الغائب. ولو كان شيء من التركة في يد المصغر الموصوف به كلهم فيها إذا كان  
من التركة في يد الغائب ونتم لا يقسم. إذا قسمت التركة وعلى الميت دين فإجازة الغريم  
الورثة ثم أراد نقض القسمة كان له أن يقضها. وإذا ضمن بعض الورثة دين الميت  
كان للغريم أن ينقض القسمة إلا أن يكون الضمان بشرط معلوم الميت. ولو كان في الذمة  
دين على الميت فاقسموا على أن يضم كل واحد منهم للغريم أو ضمن أحدهم إن كان الضمان  
مشروطًا في قسمة الميراث فسدت القسمة وأزيل يمكن مشروطًا في القسمة بل ضمن  
بعد القسمة فهو على وجه أن ضمن على أن لا يرجع على الشراء وأدى جازت القسمة. وإن  
ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت كان له أن ينقض القسمة لأنه قائم مقام الغريم  
والغريم أن ينقض القسمة ما لم يصل إليه حقه فكذا المان قام مقامه. إذا كان المكيل  
والموزون بين حاضر وغائب أو صغير وبالغ وأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فملك  
الباقية إن هلك قبل أن يصل ذلك اليهما لا يكون الهلاك على الصغير والغائب

وهو كما في صفة ايكالات مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع  
تقسمها واقرض نصيب في قسم المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان الى الدهقان  
ظنا رجع اذا قد هلك ما اقرضه لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم الصبر واقرض  
نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الي بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما اقرضه  
الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ ثلاثة  
فربينهم اراضى لاحد منهم عشرة اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم واحد فلو اراضى  
تسعة اسهم واراد صاحب العشرة الا سهم ان يقع سهمه متصلة في موضع واحد  
ولا يرصد بذلك الذي له سهم واحد قسمت الا اراضى بينهم متصلة كانت او متفرقة  
على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث ويجعل الاراضى على عدد  
سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل ينادى سهامهم على عدد سهامهم ويقرع  
بينهم فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام  
ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له  
ذلك وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فيكون سهامها  
على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف  
الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق  
الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعه اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم  
الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطول الذي  
وضع عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وربطت بقوتها ثلث  
وقد اخذت عشرة خاوية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها الى نصفها خلا وخمس منها خاوية  
والكل مستقيمة فاراد البنون ان يقسموا الخواوي على السواء من غير ان يربطوا على مواضعها

قال الوجه فيه ان كل واحد من اثنين مملوئين ونظيره الاضغاث ظليفتين غائبين وبعدي  
 الثاني كذلك يتبع خمس خواهي احدها مملوءة واخرها خالية وثالث الى انفسها اخر  
 يعطى للابن الثالث ذلك فيقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة ارغفة  
 لاحدهما رغيغان وللآخر ثلثة فدرعا رجلا ثالثا والكلوا جميعا ميسقين ثم ان الثالث  
 اطعمها خمسة دراهم وقال اقتسما على قدر ما اكلت من ارغفت كما قال الفقيه  
 ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيغين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة دراهم  
 لان كل واحد منهم اكل رغيغا وثلثة رغيغ متضاعفان من ذلك لصاحب الرغيغين  
 ورغيغ تام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهمها فيصيب كل واحد منهم <sup>سهمان</sup> سهم  
 من نصيب صاحب الرغيغين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة  
 فيقسم البدل كذلك فيكون لصاحب الرغيغين درهمان ولصاحب الثلثة  
 ثلثة دراهم وقال الفقيه ابو بكر رح عندي لصاحب الرغيغين درهم من البدل  
 لانه اكل من رغيغه رغيغا وثلثة رغيغ ولم ياكل الثالث من رغيغه الا ثلث رغيغ  
 وكل واحد منهم اكل رغيغا وثلثة رغيغ فالثالث اكل من الارغفة الثلثة رغيغا  
 وثلث رغيغ فكان لصاحب الثلثة اربعة دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما  
 عنب اراد اقسمة يجوز قسمته بالوزن بالقبان او بالطن وقال بعض المشايخ يجوز  
 قسمته بالشحلة ايضا لقلة التفاوت وقال وكلا نارض وهذا غير صحيح لانه وزني  
 فلا يجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان او بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرلة  
 لانها مجازفة وقسمته التبن بالحبال ذكره الفاضل انه يجوز لقلة التفاوت لانه  
 ليس بوزني رجلان فواضعا في بقعة بينهما علمان يكون عند كل واحد منهما خمسة  
 عشروما يحلب لبنها كان باطلا ولا يحمل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه

في حق جنة وعبد المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك  
 الفضل فاذ جعله صاحبه في حل كان ذلك ابراء له عن الضمان فيجوز لما حال  
 قيام الفضل يكون هبة او ابراء عن العين وانه باطل. اهل قرية غرقهم السلطان  
 فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاء. وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس  
 وقال لفتية ابو جعفر ان كانت القرية لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاء  
 لانها مؤنة الملك وان كانت لتخصيص الابدان الذين يتعرض لهم يقسم على قدر  
 الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس. ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان  
 لا لانهما لا يتعرض لهم. واربين اثنين اهدمت فاباد احدهما البناء واولا الاخر يقسم  
 الدارينهما. ولو كان جدارين رجلين لاحدهما عليه جذوع وليس الاخر عليه  
 شيء فانهدم الحائط فاحذر صاحب الجذوع صاحبه بالبناء واولا صاحبه فانه  
 لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئنا فاقضما ارض الحائط فان اراد صاحب الجذوع  
 واداد الاخر القسمة فانه يقسم بينهما نصفين. ثعلبان بينهما مملوك صغير راجية  
 فانهما يجبران على نفقة فانه اراد احدهما الانفاق وقال الاخر ليس لي شيء ذكر الكرخ رج ان الحكم  
 يبيعهما ممن يتفق عليهما فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال  
 فان قال احد الشريكين لنا انفق عليه ديننا على مولاه وقال امرأته من غير اجير وان بلغ  
 الكرم قيمته اضعا فان كان ذلك له على المولى فلا يسقط عنه جهوت المملوك ولو كانت  
 دار او مخزن رجلين لا يجبر على الانفاق. شريكان اقتضا على ان لاحدهما الصامت والاخر  
 العروس وقاشات الخفوت والدبون التي على الناس على انه ان قوى شيء من الرؤس  
 بوز اخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسد ولا القسمة في معنى البيع  
 على هذا الوجه فاسد وعلى اخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما اخذ من الصامت

وعلى الشريك الآخر ان يرجع على اخذ الصامت نصف ما اقتضاها ايضا. <sup>دارين</sup> شريكين بينهما  
 بابا من الدار ووضعوا الدار ثم اقتسما الدار فان الباب الموصوع <sup>بينهما</sup> للدار يكون  
 ولا يكون داخل في القسمة بمنزلة متاع في الدار ولو اقتسما كمرأى في الكرم اصاب يقع  
 الاعتاب في النصف الذي اصاب احدهما ان ذكر العقب في القسمة تكون العقب <sup>من</sup>  
 اخذ النصف الذي فيه العقب والا فلا. وكذا لو اقتسما دارا وقع في نصيب احدهما  
 بيت فيه حمامات ان لم يذكر الحمامات في القسمة لا تدخل وان ذكرها في القسمة  
 وجعلوها لصاحب البيت فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة قاسية وان كانت تؤخذ  
 فيصير جازت القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم  
 البيع. <sup>ارضين</sup> رجلين فطلب لحد هما القسمة من القاضي وبني الآخر وقال لبي نصيب  
 من فلان الغائب واقام اليه على ذلك لا تقبل فيه لانه يريد بهذا دفع القسمة  
 عن نفسه بدعوى الفصل على الغائب وذلك باطل. <sup>دارين</sup> شريكين اتفقا على  
 فقال احدهما شئنا وبني الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار  
 رعا وشيئا لا يصل القسمة كان لطلب البناء ان يبيع ثم يولج ثم يأخذ نصف النصف  
 في البناء من الخلعة. وفي الاراضي المشتركة اذا بناها احدهما فقال له صاحبه ارفع  
 بناءك فان القاضي يقسم الاراضي بينهما فاوقع من البناء في نصيب الذي لم يبن  
 ان يرفع ذلك لو أخذ البناء بالقيمة ان ارضي صاحبه بذلك. وعن محمد بن طاهر  
 مشتركين اثنين اتفقا احدهما في مرمتها الا يكون شطوعا طاحونة او حمام بين اثنين  
 استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم اتفقا احد المستأجرين في مرمة الطاحونة  
 او الحمام باذن من آخر هل يكون له ان يرجع بذلك على الشريك الذي لم يوافق نصيبه  
 من هذا المستاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع بمقتضى ان يقوم المستاجر <sup>معلم</sup>

. فمن يبرئهم ينفق ويرجع بنصفهما النفق على الرولية التي رويت عن محمد بن روح . ويجعل ان يقال  
 ان هذا المصداق يرجع على من اجره ثم من اجره ويرجع على شريكه . ويجعل ان يقال ان هذا  
 يكون منطوقا والخيار للفقوى بان لا يرجع هذا المستاجر على شريك من اجره . ومما يات في  
 فبيعة وخمس بنين احدهم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضران واثنان غائبان فاشترى  
 رجل نصيب احدا الحاضرين فطالب هذا المشتري بشريك بائعه بالقيمة عند الفايض <sup>للمحل</sup>  
 . الفضة فان القاضي يامر الشريك الحاضر بالقيمة ويجعل رجلا وكيل عن الغائبين  
 وخمسا عن الصغيران المشتري فقام مقام بائعه وكان لبائعه ان يطالب الشريك الحاضر  
 بالقيمة اذا كانت الضيقة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل <sup>ميراثا</sup>  
 صبي اقرانه بالغ وقاسم وصي وليت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل مع الله ان كان  
 الصغير مرافقا قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مرافقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز  
 ولا يقبل قوله لانه ممكن ظاهر او اثنين . هذا ان لم يشتر عقر سنة فلان كان بما لا يحتمل  
 مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله . <sup>ميراثا</sup> باع من رجل شيئا فمحل بالدرك ثم مات الضامن  
 وطلب ورثة الضامن . فسهه ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت للمحال  
 فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري درك كان المشتري ان يبرئ  
 على ورثة الضامن وينقص قسمته لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت لا سبب  
 هذا الدين كان في حياة الميت . ولو كان الدين ظاهرا وقت القيمة لا يجوز <sup>القسمية</sup>  
 فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت . رجلا مات عن امرأة وابنتين ولما اقرت عنهما لمحل قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ترضي عن المرأة ثعة او امرأتين حرم خمس جنبهما  
 فله ان ينفق على اثني من علامات الحمل يقسم الثلث . وان وقفت على اثني من علامات الحمل  
 اتمت حصولها في ثمانية لا يقسم . وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنتا <sup>ضيقا</sup>



لا يقسم الميراث حتى تلد. فان كان الوالد اكثر من ولده ولم ينظر الولاية فكانت الميراث  
بصية يقسم وان كانت غريبة لا يقسم. ومقدار القرب والبعد موقوف الى رأي القاضية اذا  
قضت التركة يوقف نصيب الحمل ولختها في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر <sup>قف</sup>  
نصيب ابنتين ويقسم الباقي وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رحمهم الله وقال بعضهم  
يوقف نصيب اربعة بنين وهو رواية عن ابي حنيفة ربح ايضا وذكر الخصاص عن ابي يوسف  
رحمته يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى. هذا اذا كانت الورثة بمن يرتون مع الحمل  
ان كان ابنا فان كانوا الا يرتون مع الابن بان ماتت عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة  
ولا يقسم لان من الاخوة في طلب القسمة شكافلا يقسم رجلا مات عن امرأة حامل وابنتين <sup>مستحب</sup>  
فطلب الاولا وقسمه الميراث قال الفقيه ابو جعفر رحمهما عن الميراث خمسة من اربعين <sup>سهما</sup>  
والابنتين سبعة اسهم والابنتين اربعة عشر ويوقف لاجل الحمل اربعة عشر وعليها اختيار  
الفتوى يوقف للحمل نصيب ابن واحد يخرج المسئلة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة  
واربعة عشر للبنين وثمانية وعشرون للابنتين ويوقف للحمل نصيب ابن واحد اربعة عشر  
حاملات وفي بطنها ولد يخرج مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد  
وقال بعضهم لم يمت قد فنت المرأة كذلك ثم شق قبرها فاذا معها ابنة ميتة <sup>كنت</sup>  
المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنات التي وجدت شيء من المال قال المشايخ يلج  
رحمهم الله ان امر الودعة كلام هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت <sup>سنة</sup> الا  
ثم رثت من الابنة ورثتها وان محمد والرفيع لهما بالميراث الا ان يشهد عدول <sup>انها</sup>  
ولدتها حية وانما يسهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يقل قوا قبرها منذ فنت الى ان يسهم  
وسموا صوت الولد تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود  
يؤلف الورثة على العلم فان حلفوا الا يكون لهما الميراث واذا خرج راس

اولی هو حی ثیمات قبل ان ینخرج الباقی لامیراث له وان استهل ولا یصلی  
 علیه الا ان ینخرج الکر الذین وهو حی والله اعلم بالصواب  
 کتاب فاضل انجیلک ثالث تمام شد



